جامعة محمد الخامس
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
الرباط

جامعة عبد المالك السعدي
مدرسة الملك فهد العليا للترجمة
طنجة




1991

طنجة في التاريخ المعاصر

1956-1800





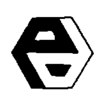
رقم الايداع القانوني
1991/ 751

# طنجة في التاريخ المعاصر

## 1956_1800

1991

تم نشر هذا الكتاب
بمساهمة مالية من مؤسسة
كونراد أدناور




النشر العربي الإفريقي

٥، شارع الفضيلة ــ القاهرة
الحي الصناعي ــ الرباط
الهاتف : 79.63.76 79.89.98

# المحتويات

# تقديم

تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، نظمت كلية الآداب بجامعة محمد الخامس بالرباط ومدرسة الملك فهد العليا للترجمة بجامعة عبد المالك السعدي الملتقى العلمي الأول لمدينة طنجة.

يضم هذا المجلد الوقائع الكاملة لهذا الملتقى الذي أتى ليجسد وعيا مشتركا بين الباحثين المغاربة على اختلاف مواقعهم وتخصصاتهم، بمشاركة زملائهم الأجانب، وهم يحرصون على ربط البحث العلمي بالواقع والمجتمع حتى لا يبقى مقيدا بموضوعات محدودة أو محصورا بين جدران المؤسسات التعليمية.

وكان حريا بمدينة طنجة أن يكون لها حظ من الاهتمام من قبل الباحثين وأن تنال ما هي جديرة به من البحث العلمي، أسوة بما تحقق في مدن مغربية أخرى. وها هي بدورها تحظى بملتقاها العلمي الذي يستجيب لطموحات وتطلعات أبنائها، على أن يكون نواة للقاءات متجددة بين الباحثين والمهتمين.

وقد ارتأت اللجنة المنظمة أن يخصص محور هذا الملتقى الأول للجانب التاريخي الغني بالأحداث والمساهمات العديدة في حقب حاسمة من الحياة الوطنية، خاصة تلك الفترة التي حددت معالم تاريخ المغرب المعاصر ومحيطه الإقليمي. ومما لا شك فيه أن هذا التاريخ في حاجة إلى المزيد من الدراسة والتنقيب والتمحيص، إذ ليس تاريخ أحداث فقط ولكنه كذلك تاريخ نظام اجتماعي وسياسي واقتصادي، وتاريخ مؤسسات وطنية ودولية.

ورجاؤنا أن يساهم هذا الكتاب في التعريف بمكانة مدينة طنجة في تاريخ المغرب عامة، وبالله التوفيق.

# التصوّف والجهاد من خلال طنجة

**أحمد ابن سودة**
مستشار صاحب الجلالة

أيها السادة،

حينما اطلعت على برنامج هذا الملتقى الفكري الأول لطنجة، من خلال تاريخها المعاصر، وتحديدا ما بين سنة 1800ـ1956 وما يتضمنه هذا البرنامج من موضوعات ومحاور، ونخبة الأساتذة والمفكرين المساهمين في الملتقى، عزمت على الحضور والاستماع والاستمتاع. وكنت أقول دائما طوبى لمن وجد وقتا فقرأ أو وقتا فكتب. وإن الجلوس إلى العلماء وارتياد مجالسهم، واعتفاءَ معارفهم، والاستماعَ إليهم، تعادل متعة القراءة والكتابة. وقد تكرم منظموا هذا الملتقى فوضعوا اسمي في قائمة المشاركين، فعدت أراجع عناوين الموضوعات والمحاور، وكل واحد من المشاركين اختص بموضوع، وله فيه من الاطلاع والإحاطة الباعُ الطويل، والتخصص الذي يبل الظمأ ويشفي الغليل، وما أنا إلا طالب علم فكيف أرتقي منابر المحاضرين، وزادي من المعارف متواضع وقليل. ولكني عزمت وتوكلت، فلطنجة الشامخة في قلبي أجمل الذكريات، ولها عليّ حق الجهاد والتضحيات، لهذا فإن مساهمتي في هذا الملتقى ستكون عبارةً عن خواطر، وتأملات، وجولةً في رحاب الماضي القريب والبعيد، إنها مناجاةُ وطنيّ، ولعل ما سأبوح به بينكم عن هذه المدينة يكون من قبيل الاستحضار، وليس من قبيل رصد الأحداث واستعراض وتحليل الأخبار، فتاريخ هذا الوطن العظيم والذي تجتمعون اليوم هنا لكشف جانب من جوانبه، تاريخ له صوت وروح، وهمس وبَوْح، فهو حاضر

يكشف للمحبين عن وجهه البهي، وغائب يُشيح به عن كل مدع، وها هو ذا التاريخ في كل بقعة وفي كل مكان على امتداد هذا الوطن تعيد له أبحاثكم ما خفي من أسراره، وتكشف تنقيباتكم ما اندثر من أخباره، فاسمحوا لي أن أناجيه مناجاة موله به متصوف في محرابه.

طـنجـة : وتتداعى صور البطولات والأمجاد، وتتدفق الذكريات المعطرة بالتضحية والوفاء، وتتوالى التواريخ تحكي عن طنجة، وتطل من سماء أيامها ومسيرة جهادها وجوه الرجال، أولئك الذين جعلوا منها مربطاً للدعوة والجهاد، وحصنا حصينا لصد المعتدين، وكسرِ شوكة المغيرين، فكانت طنجة رمحَ الوطن، الذي استعصى على الغزاة قبل الإسلام، ومنطلق الجهاد ونشر الرسالة في عهد الإسلام، حيث ارتبط اسمها بتاريخ المغرب الجهادي والحضاري والوحدوي، والصوفي.

بدايتها ضاربة في أعماق التاريخ، ورسالتها بدأت مع إشراقة رسالة المغرب الإسلامية في ظل دولته وعرشه، الدولة التي أسسها المولى إدريس الأكبر، والعرش الذي أقامه معه المغاربة على تقوى من الله ورضوان.

رسالةُ ومكانةُ ودورُ هذه المدينة المجاهدة بدأت مع مجيء المولى إدريس الأكبر لهذه البلاد.

كانت مدينة طنجة هي محطة الأمان والاستقرار، في رحلة المولى ادريس من مكة إلى المغرب. فقد أقام بهذه المدينة مدة سنتين أو أكثر قليلا، قبل أن يتوجه إلى أَوْرَبَة ليقيم دعائم دولة المغرب الإسلامية.

كانت مدينة طنجة آنذاك حاضرةً سياسيةً ومدينةً كبرى في المغرب، وكان صيتها قد ذاع مرتبطاً بطارق ابن زياد فاتح الأندلس، ثم بعدد من الحوادث التي عرفها المغرب إبان حكم الخوارج. وكانت مدينة سبتة إلى جانب طنجة تشكل هي الأخرى مركزا هاما لأحداثٍ سياسيةٍ في فترة الحكم الإسلامي الأموي قبل مجيء المولى إدريس. والواقع أن شمال المغرب كلّه في الفترة من دخول الإسلام إلى قيام الدولة الإدريسية كان مركز الاستقطاب، إلى جانب سجلماسة في الجنوب، ولكن منطقة الشمال بصفة خاصة كانت سبَّاقةً إلى لعب دور أساسي في التاريخ الأول للإسلام بالمغرب، حيث انتشر الدين الإسلامي بهذه المنطقة أكثر مما انتشر في مناطق أخرى، حتى إن مدينة «غساسة» الواقعة غرب مدينة مليلية والتي اندثرت آثارها، تعتبر أول مدينة

بنيت في عهد الإسلام بالمغرب، مما يدل على استتباب الإسلام بمنطقة الشمال، فالعمران علامة من علامات الاستقرار.

فماذا فعل المولى إدريس خلال هاتين السنتين بالمدينة وأي أثر خلفه بها ؟

إن الأثر الذي بقي واضحا وجليا في نظري ولحد الآن يتمثل في ثلاث ظواهر :

أولهما : أن شمال المغرب وبالأخص القبائل المتناثرة على الجبال من طنجة إلى الشاون شرقا، ومنها عبر سواحل الأبيض المتوسط إلى سبتة، ثم إلى حدود الريف، إن هذه القبائل قد توارثت جيلا بعد جيل حفظ واستظهار القرآن الكريم، وأصبحت تشكل مدرسة ومقصدا لحفظة الذكر الحكيم، وهو أمر لا نجد نظيرا له في باقي أنحاء المغرب بهذا المستوى ومع القرآن الكريم ازدهرت في هذه المناطق علوم اللغة وآدابها، كما ازدهرت علوم الشريعة. ولا أجد لهذه الظاهرة تفسيرا إلا أن يكون مُقام المولى إدريس بطنجة والتفاف الناس حوله هو السبب الرئيسي، فالمولى إدريس سبط الرسول ﷺ وخريج مدرسة القرآن والحديث بالمدينة المنورة، والمتفقه في الدين كتابا وسنة، هو الذي نشر هذه الدعوى إلى حفظ القرآن واستظهاره. فجميع الروايات تجمع على أن المولى إدريس عند مُقامه بطنجة قد تفرغ لدعوة الناس وإرشادهم وتعليمهم، فتآلفت القلوب حوله، وشاع ذكر صلاحه وشرفه بين الناس، فقصدوه وعكفوا على مجالسه، ولربما قام برحلات هنا وهناك في المناطق القريبة من المدينة.

والظاهرة الثانية تتجلى في أن مُقامَ المولى إدريس بطنجة لمدة سنتين واعتكافَه على تعليم الناس وإرشادهم ودعوتهم إلى الإسلام السني، قد وضع اللبنات الأولى والبذرة الخيرة لانتشار وشيوع اللغة العربية بين الناس، ذلك أن استظهار القرآن الكريم هو بحد ذاته المدرسة الأكثر تأثيرا في تعلم اللغة العربية والتشبع ببلاغتها. وقد كان المغاربة قبل مجيء المولى إدريس لا زالوا يتكلمون لهجاتهم البربرية، فهي وسيلتهم في التعامل والتخاطب، وظلت اللغة العربية إلى ذلك الحين محصورة في أوساط وفئات معينة وخاصة بين العرب القادمين وجمهور محدود من الفقهاء والمتعلمين. وبعض القادة المحليين. وكان هذا النقص الملحوظ في انعزال اللغة العربية أحد الظواهر التي دلت على التقصير غير المتعمد من طرف الولاة الأمويين الذين انصرف أغلبهم في المغرب إلى تأمين سلطتهم لدى دولة الخلافة أكثر من اهتمامهم بتثبيت إحدى ركائز الدعوة الإسلامية ألا وهي لغة القرآن. كذلك فإن من وصل إلى المغرب مع الفتح

الإسلامي كان ينتمي إلى الجيل الثاني من الرجال المحاربين، ولم يكن بينهم إلا العدد القليل من الصحابة أو العلماء وهم عماد الدعوة دينا ولغة وثقافة وتربية.

والظاهرة الثالثة : تتجلى في أن شمال المملكة كان مركز الاشعاع الصوفي بالمغرب، ويكفي أن نذكر أئمة الصوفية لنعرف أنهم من هذه المنطقة؛ فهذا الصوفي العظيم مولانا عبد السلام بن مشيش، وهذا تلميذه الذائع الصيت الإمام الشاذلي وتلك عشرات من قباب الصالحين والمتصوفين تزين ربى تلك الجبال وبساط تلك السهول، وان ذلك أيضا لابد أن يكون من أثر وتأثير الدعوة الادريسية التي شع نورها في هذه المناطق.

أما الأثر الآخر فيتجلى في تلك الوثيقة الهامة التي كشف النقاب عنها العلامة المجاهد الأستاذ علال الفاسي رحمه الله، وهي عبارة عن رسالة كتبها المولى إدريس لتوزع أو تقرأ على الناس، وأحسب أن هذه أول منشور سياسي في تاريخ الإسلام كله بالمغرب والراجح أن المولى إدريس رأى نفسه مضطرا لتدبيج هذه الرسالة، ليس بدافع الرغبة في الدعاية لنفسه أو حشد الأنصار حوله، بل لتلبية رغبات الآلاف من الذين كانوا يتوقون إلى رؤيته وسماعه والاستفادة منه، ولم يكن باستطاعته تلبية رغبتهم بالانتقال إليهم، فوجه إليهم رسالة ضمنها توجيهاته، كما بث في ثناياها آلامه، وعبر عن مبتغى ما يتوق إليه وقد رأى تطلع الناس إلى هديه وقيادته وتوجيهه.

إن نص تلك الرسالة معروف لديكم فلا حاجة لإثباته هنا تجنبا للإطالة.

لقد رسمت الرحلة الادريسية لهذه المدينة ومُقامه بها مستقبل المغرب السياسي والحضاري ورسالته الإسلامية ودوره التاريخي، وأيضا فقد رسمت تلك الرحلة أبعاد وحدود الدور الذي قامت به هذه المدينة ومعها في وحدة وتلاحم المنطقة من طنجة وعلى امتداد الجبال الشماء إلى مليلية، وبمحاذاة البحر الأبيض المتوسط، إلى الجهة الممتدة على المحيط. إنه دور الجهاد في نشر رسالة الإسلام، وصونا لحماه، وحصنا من حصونه المنيعة.

كانت طنجة قبل الإسلام هي بوابة الغزاة الآتين من الغرب.

وأصبحت بعد الإسلام بوابة المغرب المسلم ومعه العالم الإسلامي كله إلى الغرب.

وطنجة درة عقد الثغور الشاطئية المغربية على الأبيض المتوسط التي شكلت خط الدفاع الأول عن المغرب المسلم.

والذي يلاحظ خط اندفاع وانتشار الهجمات الصليبية على المغرب بعد سقوط الأندلس يلاحظ أن النقطة التي كانت ذرع الصمود والمواجهة وذرء الأخطار هي الخط المنطلق من طنجة إلى سبتة عبر تطوان إلى داخل المغرب، أي المنطقة الشمالية التي تشكل بجبالها وتحصناتها الطبيعية موقعا لو تمت السيطرة عليه لتم عزل المغرب بحريا من جهة وحصاره جغرافيا من جهة أخرى ولسهل بعد ذلك السيطرة عليه في عملية اقتحام والتفاف من الشمال بحرا ومن الجنوب صحراء.

من هنا تبرز أهمية التاريخ السياسي والنضالي لمدينة طنجة عبر عصرها القديم وعصرها الحديث.

إن التاريخ الجهادي لهذه المنطقة كانت وراءه تعبئة ورجال وقوافل من المجاهدين وقادة توهجت بذكرهم وصلاحهم سماء الجهاد الوطني، وتناثرت أضرحتهم فوق الروابي والوهاد. إنهم أئمة الجهاد، أولئك هم العلماء والصلحاء والشرفاء الذين قاموا بدور تأطير المواطنين وتعبئتهم للدفاع عن دينهم ووطنهم. إنني أشير هنا إلى الصوفية المغربية وأثرها ومكانتها ودورها في تاريخ الجهاد الوطني والكل يعلم أن قطب الصوفية والصوفيين المولى عبد السلام ابن مشيش دفين جبل العلم هو المنارة التي أشعت بإشراقاتها على هذه المنطقة، وعلى المغرب وعلى العالم الإسلامي كله، وكانت لدعوة هذا القطب وتوجيهاته تلك القوة الروحية العظيمة المطهرة للنفوس الشاحذة للهمم، تلك القوة التي تؤهل المسلم للجهاد، أي للعطاء والبذل في سبيل الله وإعلاء كلمة الله.

وهكذا لعبت الصوفية المغربية وأئمتها وزواياها في هذه المنطقة دور إعداد وتأهيل المجاهدين، فنجد أن جميع المعارك التي خاضها سكان هذه المنطقة دفاعا عن الإسلام وعن الوطن، وعن العزة والكرامة، معارك شارك فيها مصلحون وعلماء وطلبة الزوايا، وكانت هذه الزوايا قواعد لتجميع المجاهدين وتنظيمهم وتموين قوافلهم وشحذ هممهم.

إننا نجد هذه الزوايا وهذه الأضرحة والقباب تتصدر مواقع وأماكن استراتيجية في ثغور وجبال هذه المنطقة التي شهدت ملاحم الجهاد. إنها رباطات وحصون

تشهد بما كان لأصحابها من دور في مقارعة الاستعمار، فرجال التصوف كانوا هم روح الجهاد المغربي في هذه المنطقة كما في غيرها. وكل ثائر كان وراءه صوفي، أو ينتمي إلى زاوية صوفية كرائد من روادها أو تلميذ من تلامذتها. ولقد بث الصوفيون في قلوب المغاربة شحنة لا تنفذ من الإيمان واليقين بنصر الله الذي لا يخلفه للمؤمنين المجاهدين الصابرين الثابتين.

وإذا تحدثت عن الصوفية المغربية وما كان لها من أثر في تعبئة المجاهدين، فإنني في الحقيقية لا أنأى عن الموضوع الذي هو طنجة وتاريخها الجهادي. فهذه المدينة تأثرت كغيرها من مدن هذه المنطقة بالإشعاع الصوفي. ذلك أنها بسبب موقعها كان نقطة التقاء وانتشار القوافل والأفكار والتجمعات، وبسبب مركزها في الحركة التجارية والاقتصادية والمبادلات الداخلية والخارجية، فقد شكلت نقطة تجمع للوافدين عليها وخاصة سكان القبائل والبوادي المنتشرة حولها. وإذا كان نصيبها من الطابع الأندلسي المعماري والاجتماعي ليس بالقدر الذي عليه مدينة تطوان مثلا، فإن طنجة هي المدينة التي حافظت بشكل مثير للإعجاب على طابعها المحلي كمدينة جامعة أو جامعية، إن لها شخصيتها الخاصة، واستقلاليتها المتأتية من انفتاحها، إنها لا تسلم نفسها لأي تأثير خاصة إذا كان غريبا عن طبيعتها وبيئتها المغربية الإسلامية، لقد صمدت بعناد وقوة وكبرياء ولم تستسلم للأجانب والمغامرين رغم ماتعرضت له من غزو ثقافي واقتصادي وبشري من أجناس ودول وقوى، وإن مدنا مثلها في قارات أخرى ذابت واندمجت واستسلمت للإغراء. أما طنجة فقد ظلت ليس فقط مدينة مغربية بل قاعدة من قواعد الجهاد والوطنية المغربية. ومرد ذلك أن هذه المدينة ظلت وفية لإرثها التاريخية المتنقل من جيل إلى جيل. ذلك الإرث الذي كان يروى للأبناء والأحفاد لا يغيب أبدا عن وجدان سكان هذه المدينة، تذكرهم به الملاحم البطولية، وتقوم الأضرحة والزوايا والمزارات بتذكير زائريها من سكان طنجة بما قام به الأجداد، فتبقى همتهم عالية، وعزيمتهم مشحونة بالإيمان، وإرادتهم مستنفرة للجهاد والدفاع والاستشهاد. وحينما علت موجة الاستعمار العاتية وبلغت ذروتها في الفترة التي هي موضوع ندوتكم، أي طنجة من خلال تاريخها المعاصر 1800 إلى سنة 1956، كانت طنجة المعبأة بملاحم الماضي وتراثه حاضرة في المعركة، حضورا الفداء والعطاء والصمود والإباء.

وهكذا فإن الإيمان الذي تشبعت به القلوب، قلوب سكان طنجة، وتوارثته

الأجيال جيلا بعد آخر، تحول إلى قوة، إلى طاقة، إلى لغة جديدة في مقارعة الاستعمار ومقاومته.

وكما كانت طنجة نقطة انطلاق رسالة المولى إدريس، أصبحت في ذروة المؤامرة الاستعمارية رأس الحربة للمحافظة على رسالة المولى إدريس واستمرارها. وكما صدع المولى إدريس بصوت الانبعاث الجديد للمغرب المسلم، صدع صوت المغفور له محمد الخامس طيب الله ثراه بصوت المقاومة والانبعاث الجديد للمغرب وصلا لماضيه بحاضره ومستقبله. وكما التف سكان طنجة ومعهم سكان المغرب حول المولى إدريس، مناصرين مجاهدين موحدين، التف سكان طنجة ومعهم الشعب المغربي حول محمد الخامس، وحول رسالته وندائه ليبقى المغرب دولة إسلامية عربية حرة كريمة.

إن تاريخ طنجة في هذه الفترة تاريخ مليء بالأحداث، بل إن هذا التاريخ هو أحد مفاتيح تاريخ الكفاح الوطني بل تاريخ الصراع الذي خاضه المغرب للدفاع عن استقلاله الوطني في نهاية القرن الماضي وأوائل هذا القرن، ولاستعادة ذلك الاستقلال بعد فقدانه، ولبناء ذلك الاستقلال بعد استرجاعه.

كانت طنجة حاضرة، وبقوة، في ملحمة ذلك الصراع.

وكان ذلك الحضور تأكيدا لمكانتها وموقعها وأهميتها في كسب ذلك الصراع أو فقدانه.

ففي أواخر القرن الماضي كانت طنجة في البوابة التي حشد الاستعمار أمامها كل قوافله وكتائبه ومخططاته لينفذ منها إلى المغرب، ويكتسحه، سياسيا، وإعلاميا وإديولوجيا وتجاريا.

وهكذا كان قدر طنجة أن تكون هي ساحة المعركة السياسية والدبلوماسية بين المغرب والدول الاستعمارية الغربية، فكانت هي العاصمة التي أدار منها المغرب في عهد المولى الحسن الأول والمولى عبد العزيز والمولى عبد الحفيظ المواجهة السياسية مع الدول المستعمرة، وهي مواجهة سنستمع إلى الكثير من فصولها وأدوارها وخفاياها في جميع الواجهات من السادة الأفاضل المحاضرين في هذا الملتقى.

لقد كان الاستقلال الوطني، ووحدة التراب، والهوية الحضارية هي محاور ذلك الصراع المرير.

إن العهد العلوي بالنسبة لمدينة طنجة هو العهد الذي تبلورت فيه شخصية هذه المدينة كقاعدة متقدمة من قواعد المغرب الحضارية الكبرى كفاس ومراكش ومكناس، وبالرغم من أنها لم تكن في يوم ما عاصمة كالمدن السالفة بالمعنى السياسي للعاصمة، فإنها لعبت دور العواصم في أدق وأخطر مراحل التاريخ السياسي للمغرب، وهنا تأتي أهمية التذكير بالرحلات التي قام بها الملوك العلويون لهذه المدينة المجاهدة، وأهمها أثرا رحلة المولى الحسن الأول منذ مائة سنة، ثم رحلة جلالة المغفور له محمد الخامس سنة 1947، ثم رحلات جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله الذي جعل من هذه المدينة رمزا لعبور المغرب الجديد ووحدته واستعادة مكانته.

إن الأحداث الوطنية المرتبطة بهذه المدينة كثيرة، ولكني أوثر ولأسباب عاطفية استعراض بعض ما يتصل منها بالذكريات.

لقد كان أول عدد من جريدة الرأي العام التي كنت مديرا لها صدر مع الزيارة التي قام بها جلالة المغفور له محمد الخامس قدس الله روحه لهذه المدينة سنة 1947. إن هذه الزيارة معلمة خالدة في تاريخ الكفاح الوطني، فقد وضعت قضية الاستقلال والوحدة الترابية في بُوتَقةٍ واحدة، ونقلت المعركة مع المستعمر والاستعمار إلى أحد المعاقل التي جعلها الاستعمار رمزا لتفتيت المغرب وتجزئته وانتهاب سيادته. كانت «طنجة الدولية» ترمز إلى تلك السياسة الاستعمارية الصليبية التي كان هدفُها القضاءَ على هُوية المغرب كبلد إسلامي عربي. وكان الوجود الدولي بالمغرب عنوانا على وحدة الأهداف الاستعمارية لضرب تلك الهوية فجاءت رحلة جلالة المغفور له محمد الخامس لهذه المدينة لتطيح بأحلام الاستعماريين من جهة، ولتفتح معركة وحدة المغرب انطلاقا من طنجة من جهة أخرى، ولتعلن، ومن طنجة، معركة سياسية يستعيد بها المغرب مبادرة الهجوم الدبلوماسي السياسي، ليستعيد ما فقده نتيجة المؤامرة الاستعمارية التي توجتها معاهدة الجزيرة الخضراء.

لقد فهمنا نحن الوطنيين في ذلك الوقت أبعاد المعركة التي فجرها محمد الخامس انطلاقا من مدينة طنجة وكرس أهدافها وأبعادها في خطابه التاريخي، وخاصة تأكيده على عروبة المغرب وهويته الإسلامية.

وبعد تلك الزيارة أصبحت مدينة طنجة مركزا حيويا من مراكز الكفاح الوطني والحركة الوطنية، وغدت قبلة الوطنيين والزعماء ومقصد المناصرين والحلفاء.

وفي سنة 1951، وفي هذه المدينة تم التوقيع على وثيقة تاريخية هامة، هي وثيقة وحدة الحركة الوطنية، وقد أسعدني الحظ فكنت أحد الموقعين على تلك الوثيقة، كان ذلك في فندق العنبرة.

كانت مدينة طنجة مركز تنفس للحركة الوطنية، ومجالا لمبادراتها ونشاطها السياسي والإعلامي، وكانت جماهير هذه المدينة درعا لتلك الحركة، وسندا لها، وبرزت المدينة بتاريخها ووطنية أبنائها وما قدموه من دعم بلا حدود لرجال الحركة الوطنية احتضانا، ورعاية، مؤازرة ومساندة.

وتعود طنجة إلى حظيرة الوطن، وتفك عنها قيود الوصاية الدولية. وتفتح صدرها وقلبها لبانيها ومخطط دورها الجديدة، ومعيد مجدها التليد جلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

فها هي مدينة طنجة تستعد لتلعب دورها التاريخي في مغرب الوحدة والبناء والتواصل، لتستعيد رسالتها كحصن، وكمنار، لتكون عنوان مغرب الحسن الثاني، مغرب الانفتاح والحوار، مغرب مسلم، عربي، إفريقي. فمن هذه المدينة ينطلق ركب جلالة الملك الوحدوي، إلى المغرب العربي، وإلى إسبانيا.

وتحقيقاً لرسالة الماضي وأهداف المستقبل وتراث الآباء والأجداد، وكفاح المجاهدين الأفذاذ، يبني جلالة الملك الحسن الثاني قواعد البيت الحضاري لهذه المدينة، لتكون وتبقى كما كانت منارة المغرب، وبوابته وعنوان كتابه مغرب الإسلام والعروبة، مغرب انطلقت رسالة دولته الإسلامية من هنا على يد المولى إدريس الأكبر الذي أقام بهذه المدينة إقامة تعبد وتأمل، إقامة إعداد واستعداد، فنفخ في هذه المدينة روح الجهاد. تلك الروح التي بقيت متوهجة طيلة تاريخ المغرب الإسلامي إلى الآن.

اسمحوا لي إن أطلت عليكم.....

ولكن قبل ذلك اسمحوا لي لأني قد تطاولت على ميدانكم، ولكني أجد العذر في انتسابي إلى مجالسكم، انتساب طالب علم ومعرفة واستفادة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

# مساهمة طنجة في الحركة الوطنية
# ودورها الحاسم بعد الزيارة الملكية التاريخية

**محمد المكي الناصري**
رئيس رابطة علماء المغرب

**تمهيد :**

**ـ الوضع الذي كانت عليه طنجة في فجر الحركة الوطنية والنظام الذي نشأ بعده.**

كانت طنجة في فجر الحركة الوطنية وبداية العشرينات لاتزال تواصل سيرتها الأولى التي ظلت عليها تحت حكم المخزن الشريف مثل بقية المدن المغربية قبل إعلان الحماية، ولم تكن تتميز عنها من الناحية الإدارية الخاصة الا: بقيام مجلس صحي سعى في تأسيسه بعض الأعيان من الأجانب، بعد تفويض من السلطان سنة 1840، واحداث لجنة تابعة له تقوم ببعض المصالح البلدية وافق عليها السلطان سنة 1892.

وإذا كانت الاتفاقات السرية والعلنية المتعلقة بالوضع الدولي للمغرب قد تضمنت الرغبة في إقامة نظام إداري خاص تتميز به طنجة عن بقية أجزاء المغرب، فإن الدول الثلاثة التي كان يعنيها هذا الأمر، وهي انجلترا واسبانيا وفرنسا، لم تصل إلى اتفاق بشأن ذلك النظام الخاص إلا بعد مرور ثلاثة عشرة سنة، رغما عن كونها شرعت في بحثه والمفاوضة فيه غداة إعلان الحماية، وعقدت اللجنة المكلفة بوضع مشروعه 63 جلسة، حتى كانت على وشك الانتهاء منه، لكنها فوجئت بإعلان

الحرب العالمية الأولى، فأجلت البتّ فيه إلى أن تنتهي الحرب وتظهر نتائجها الحاسمة، ولصالح من ستكون، ومرت فترة انتظار وتردد بعد انتهاء تلك الحرب في مفاوضات صعبة ومتقطعة، إلى أن حلت سنة 1923، فاستؤنفت المحادثات بين الدول الثلاث، وانعقد بلندن مؤتمر من بين الخبراء لهذا الغرض ابتدأ عمله يوم 29 يونيو، كما انعقد بباريس مؤتمر من بين الدبلوماسيين لنفس الغاية ابتدأ يوم 27 أكتوبر، وتم التوقيع على الاتفاق الخاص بنظام طنجة يوم 18 دجنبر 1923، وهذا الاتفاق يحتوي على 56 فصلا.

أما المصادقة عليه فقد تمت من طرف اسبانيا ضمن مراسلات متبادلة بين رئيس الحكومة الفرنسية وسفير اسبانيا بباريس يوم 7 فبراير 1924، وتمت المصادقة عليه من طرف فرنسا بتاريخ 22 ماي من نفس السنة، أما انجلترا فصادقت عليه بتاريخ 14 ماي، وفي نفس اليوم وضعت الدول الثلاث وثائق مصادقتها عليه بباريس، وانضمت إليها دول عقد الجزيرة جميعا، ما عدا الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا، وفي يوم 23 غشت 1924 تم إعداد المدونات القانونية اللازمة للقضاء الدولي بطنجة.

وفي السنة التالية 1925 شرعت لجنة المراقبة في عقد اجتماعاتها ابتداء من يوم 27 يناير، ودشن المجلس التشريعي أعماله بتاريخ 10 فبراير، وابتدأت المحكمة المختلطة تمارس اختصاصها في نفس اليوم الذي جرى فيه التدشين الرسمي للنظام الخاص بطنجة، وهو يوم فاتح يونيو 1925، ولزم الانتظار ثلاث سنوات أخرى قبل أن تنظّم إيطاليا إلى النظام، وذلك بتاريخ 28 يوليو 1928، وتعهدت لها الدول الثلاث بإدخال تعديل على الجانب القضائي والمدونات القانونية التي جرى بها العمل، خلال مدة سنتين، أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد استمرت خارج النظام، إلى أن انتهت الحرب العالمية الثانية وعاد النظام الدولي إلى طنجة، فانضمت إليه بمقتضى ظهير 22 شتنبر 1945 وحصلت على أربعة ممثلين داخل المجلس التشريعي، ونفس الحق أعطى للاتحاد السوفيتى، بمقتضى ذلك الظهير، لكنه لم يمارس هذا الحق بالمرة.

## ما هي مآخذ الحركة الوطنية على هذا النظام ؟

لقد بدأت الصورة الأولى التي أعطيت عن هذا النظام صورة مصغرة لا تثير أي شبهة، هي أن طنجة لها طابع خاص بصفتها مقرا للسلك الدبلوماسي ومتوفرة على بعض المؤسسات البلدية والصحية، وذلك حسبما جاء في الفصل التاسع من التصريح

الفرنسي الانجليزي الصادر بتاريخ 3 أبريل 1904، والمصادق عليه من طرف اسبانيا بتاريخ 3 أكتوبر من نفس السنة، ثم أكدت نفس الشيء ونفس ا لصورة معاهدة الحماية الموقعة بفاس سنة 1912 في فصلها الأول، حيث تقول : «وهكذا مدينة طنجة ستحفظ الصفة الخاصة التي اعترف لها بها، والتي ستُحَدِّد تنظيمها البلدي».

لكن عندما اتفقت فرنسا واسبانيا على تحديد منطقة النفوذ الاسباني بتاريخ 27 نونبر من نفس السنة لم تقع الاشارة إلى «النظام البلدي» لطنجة مطلقا، بل برزت صورة أخرى أوسع وأخطر للنظام المرتقب، عندما صرح الطرفان في الفصل السابع من اتفاقيتهما بأن طنجة وضاحيتها — عندما تُزوَّد بنظام خاص — ستكون لها حدود معينة، وهكذا بدأ الحديث عن منطقة ثالثة لها وضعية مخالفة لوضعية المنطقتين الأخريين.

وبمرور الأيام، وتوالي الأحداث من سنة 1912 موعد إعلان الحماية، إلى سنة 1923 موعد إعلان النظام الخاص بطنجة، انتفخت أوداج الطامعين، واتسعت دائرة مطامعهم ونزواتهم، إلى أن أصبح ذلك النظام عبارة عن دولة داخل الدولة، مستقلا بسلطته التشريعية في المجلس التشريعي، وبسلطته القضائية في المحكمة المختلطة، وبسلطته التنفيذية في الادارة الدولية ولجنة المراقبة، وبسلطته المالية في الميزانية والمرافق التي وضعت تحت تصرفه من طرف المغرب، ليتمتع بها ويتوسع على حسابها جيش عرمرم من الموظفين الأجانب يكفي لدولة بأكملها، بينما مجموع سكان منطقة طنجة إبان إقامة ذلك النظام لم يكن يزيد عن حوالي 72 ألف نسمة، والمساحة التي أقيم عليها لا تزيد عن 275 كيلو متر مربع، وعمقها لا يزيد عن حوالي 20 كيلو متر، وهكذا أصبح الأجانب وحدهم هم سادة هذا النظام، القائمين عليه، والمسيرين له، والمنتفعين به وبمزاياه سياسيا واقتصاديا، وبعد التفويض العام والدائم للسيادة المغربية، الذي انتزعوه بالقهر من المغرب، لم يبق للدولة المغربية في هذا النظام إلا الاسم، ولم يبق للمغاربة فيه إلا فتات الموائد.

وبديهي أن يتعرض حقوق المغرب ومصالحه للضياع بعد أن أصبح غائبا عن الساحة الدولية منذ إعلان الحماية، بمقتضى القيود التي وضعتها معاهدة فاس لسيادته الخارجية، بحيث لم يُحسَب للمغرب والمغاربة أيّ حساب عندما كانت الدول الثلاثة تضع فصول هذا النظام، واكتفت بالتمويه عندما نصت في الفصل السادس والعشرين من اتفاقية باريس على أن النظام الذي وضعته لا يمس بحقوق سيادة السلطان ولا

بمكانته السامية، كرئيس للجماعة الإسلامية، وعميد للعائلة العلوية الشريفة المقيمة بطنجة، وأنه سيظل محتفظا بصلاحية إدارة شؤون الأهالي المغاربة، وتسيير المصالح الإسلامية في المنطقة، بواسطة موظفين مغاربة معينين مباشرة من طرفه، ومراقبين من وكلائه، وهؤلاء الوكلاء الذين يراقبون الموظفين المغاربة هم المراقبون الفرنسيون الذين ينفذون السياسة الاستعمارية لفرنسا، والمعينون من طرف الاقامة الفرنسية العامة بالرباط، وكمثال لتهميش المغاربة المسلمين الذين هم أكثرية السكان بطنجة وضاحيتها، حيث كان عددهم يبلغ 40 ألف نسمة، خُصّص لهم في المجلس التشريعي ستة مقاعد لا غير، يعيَّن أصحابها من طرف «المندوب» المغربي الخاضع للرقابة الفرنسية، بينما المقاعد المخصصة للأجانب، الذين لم يكن يتجاوز عددهم في ذلك الوقت 15 ألف نسمة، 18 مقعدا، ولليهود المغاربة الذي لم يكن يتجاوز عددهم 12 ألف نسمة ثلاثة مقاعد، أي نصف المقاعد المخصصة للمغاربة المسلمين، وبينما تعهدت اتفاقية باريس بإدخال تنظيم جديد على العدلية اليهودية يُتفَق عليه فيما بعد، أكدت نفس الاتفاقية تأكيدا قاطعا على وجوب الاحتفاظ بالطرق التقليدية في كل ما يخص مرافق المسلمين المغاربة، حتى لا يدخل عليها أي تطور أو تجديد، وذلك بمقتضى الفصل الرابع والفصل السابع والفصل السابع والعشرين من تلك الاتفاقية.
أما المحكمة المختلطة التي اعتبرها النظام هي الوارث الشرعي المباشر لقضاء المحاكم القنصلية والامتيازات الأجنبية، فقد أصبحت هي حجر الزاوية في النظام العدلي والقضائي بمنطقة طنجة، وذلك على حساب القضاء الوطني، حيث أعطى لها اختصاص عام في المادة الجنائية بمقتضى الفصل الخامس، من ملحق الظهير القضائي، كما أعطى لها الاختصاص المدني والعقاري بمقتضى الفصول : الواحد والثاني والثالث والسادس من نفس الملحق المذكور، ووقع الاتفاق على احتكار مناصب القضاء فيها للقضاة الأجانب وحدهم، بحيث لم يُعيّن فيها عند إنشائها أيّ قاض مغربي، وجُعِلت لغتها الرسمية محصورة في اللغتين الفرنسية والاسبانية، مع إهمال اللغة العربية إهمالا كليا.

والذي زاد الطين بلة وضاعف من سلبيات هذا النظام ما أدرجته اتفاقية باريس في فصلها العاشر، للحيلولة دون قيام أي حركة إصلاحية أو حركة احتجاجية، وللوقوف في وجه كل تطور سياسي واجتماعي في الوسط المغربي، حيث نصت على منع القيام بأيّ تهييج أو دعاية، أو إعداد أيّ عمل ضد النظام القائم في منطقة الحماية الفرنسية ومنطقة الحماية الاسبانية أو في الخارج، وذلك حسب الصيغة

الأصلية لهذا الفصل، ولما حانت فرصة تعديله عُمِّم هذا المنع على جميع مناطق المغرب بما في ذلك منطقة طنجة نفسها، وبناءً على هذا النص، وتأويلا له حسب الأهداف الاستعمارية، مُنعت عدة مؤسسات مغربية، ولو كانت ذات طابع رياضي أو ثقافي، وامتدت يد النفي والطرد من طنجة إلى عدد غير قليل من أحرار الطنجيين وغيرهم، كما حُجز عدد من الطلبة والشباب المغاربة المارين بطنجة في طريقهم إلى الخارج، وفتشت أمتعتهم وأوراقهم تفتيشا دقيقا، أو منعوا من دخولها بتاتا، وهذا الفصل هو الذي طبق على قادة الجبهة الوطنية أثناء عودتهم من منظمة الأمم المتحدة سنة 1952 حيث منعوا من دخول طنجة، بل حتى من النزول بجبل طارق، ولم يسعهم وقد اقفلت في وجوههم جميع المناطق المغربية إلا أن يواصلوا رحلتهم ليظلوا في النفي أكثر من أربع سنوات، وبمقتضى هذا الفصل نفسه طرد من طنجة الأمير شكيب أرسلان والزعيم بورقيبة.

## دفاع الحركة الوطنية عن مغربية طنجة :

لقد أخذ الوضع الشاذ الذي أقيم بطنجة على حساب المغرب والمغاربة من اهتمام الحركة الوطنية على العموم ومن اهتمامي الخاص، الشيء الكثير، فكتبت عنه عدة مقالات، وألقيت في شأنه عدة محاضرات، وخصصت لاتفاقية باريس التي كانت هي حجر الزاوية في النظام الدولي لمنطقة طنجة سلسلة من الأبحاث حللتُ فيها ما ألحقته تلك الاتفاقية وذلك النظام من أضرار بالسيادة المغربية وحقوق المواطنين المغاربة وحرياتهم، وقد صدرت هذه السلسلة في جريدة «الحياة الوطنية التي كانت تصدر بتطوان تحت عنوان «مدينة بائسة ونظام غريب» في أعداد متتابعة تحمل أرقام 75 ـ 76 ـ 77، وذلك خلال شهر غشت 1935 فكان لها صدى واسع في الأوساط المغربية والأجنبية، ومن مقالاتي في الدفاع عن طنجة مقال عنوانه «كلمة حق أريد بها باطل» نشرته جريدة «الحياة» أيضا في عددها رقم 64 الصادر بتاريخ 30 مايو من نفس السنة، ومما جاء في هذا المقال : «فالنظام الطنجي الحالي ليس بالنظام الذي تسيل على فراقه دموع المسلمين، بل هو حمل ثقيل على كواهل المغرابة أكثر من كل الجاليات الأجنبية، وهو سلاح خطير بيد خصوم الأمة المغربية، وأعداء السلطة القومية والقائلون ببقائه يعملون في صف خصوم البلاد، وهم أبعد ما يكون عن خدمة الإسلام، أو خدمة السلطان، أو خدمة القومية المغربية، وكلّ من درس النظام الطنجي الحالي على ضوء المصالح الوطنية يجده نظاما جديرا بالإلغاء والتبديل من ألفه إلى يائه».

وقد حاولتْ كل دولة من الدول الثلاثة التي اعتبرت نفسها معنية دون غيرها بالوضع في طنجة أن تنتهز فرصة سانحة لبسط سلطانها عليها والانفراد بها، فحاولت فرنسا إلحاقها بمنطقة الحماية الفرنسية إلحاقا تاما، وحاولت انجلترا إلحاقها بمنطقة جبل طارق وإدماجها في استراتيجيتها الخاصة إدماجا كاملا، وحاولت إسبانيا إلحاقها بمنطقة حمايتها على الأقل، إذا لم يُكِن لها أن تَضُمها إلى ماتطلق عليه اسم «الممتلكات الاسبانية» في شمال المغرب، وانتهى الصراع بين هذه المطامع المتعارضة موقتا إلى الاتفاق على النظام الذي حددته اتفاقية باريس الموقعة سنة 1923، وظلت فكرة ضم طنجة إلى الحماية الاسبانية، أو إلى ما تعتبره من ممتلكاتها تراود الحكومات الاسبانية المتوالية، وبمجرد ما بدأت الحرب العالمية الثانية، وأخذت بوادر انتصار «المحور» تبدو في الأفق أخذت طبول الدعاية الاسبانية تدق على نغمة «طنجة يجب أن تكون اسبانية»، وتولت الاقامة العامة القيام بجس النبض لدى القصر الخليفي والهيآت الوطنية القائمة في الشمال، حول إمكانية ضم طنجة مع شريطها الساحلي الممتد حتى شاطىء سبتة إلى سبتة وضاحيتها، لتصبح جزءا لا يتجزأ مما يسمى منطقة «الممتلكات الاسبانية»، وذلك مقابل ما تعتبره اسبانيا تنازلا منها عن منطقة مليلية وإعادتها إلى المغرب، فكان الرفض المطلق من جانب سمو الخليفة وزعماء الحركة الوطنية لهذا العرض الاسباني السخيف، وعلاوة على الأجوبة القاطعة التي تلقتها الاقامة العامة الاسبانية شنت صحيفة «الوحدة المغربية» وصحيفة «الحرية» وصحيفة «الريف» حملة واسعة النطاق للدفاع عن مغربية طنجة الدائمة والبلقية إلى الأبد، ولإبطال المزاعم الاسبانية التي لا أساس لها، وخلال هذه الفترة مرت طنجة بمرحلتين : المرحلة الأولى : احتلال طنجة بقرار إسباني صرف، غداة استسلام الجيش الفرنسي للقوات الألمانية، وقيام السلطة الاسبانية بحل جميع المؤسسات التابعة للنظام الدولي، وكانت مرحلة خطيرة يكتسيها الغموض من جانب الاسبان، والقلق المتزايد على مستقبل طنجة من جانب المغاربة، والمرحلة الثانية : دخول سمو الخليفة إليها مصحوبا بالقوات المغربية التابعة له، وضم طنجة الصريح إلى المنطقة الخليفية ونظامها الاداري المعمول به فيها، وكان ذلك تراجعا من الاسبان عن خطتهم الأولى، وتجاوبا مع الرأي العام المغربي والموقف الوطني الموحّد، المتمسك بمغربية طنجة، والرافض للتنازل عن أي شبر من التراب الوطني، وكان دخول سمو الخليفة المرحوم مولاي الحسن بن المهدي إلى طنجة صبيحة يوم الجمعة 22 صفر الخير عام 1360 موافق 21 مارس 1941، وقد أصدرت جريدة «الوحدة المغربية» عددا ممتازا بتلك المناسبة توجته بمقال

افتتاحي يعبر عن تفاؤل المواطنين واستبشارهم، تحت عنوان «من الفرقة إلى الوحدة، ومن الوحدة الصغرى إلى الوحدة الكبرى !» وختمته بالحديث عن جلالة الملك محمد الخامس مؤكدة «أنه لا شيء أحبُّ إلى جلالته من تحقيق وحدة العرش وإعلان وحدة الشعب، وليس يوم أعز عليه من اليوم الذي ينمحي فيه آخر حد داخل تراب المغرب، وتتم على أكمل وجه وحدة المغرب، ويعلن للعالم أجمع حرية الشعب المغربي واستقلال المغرب، وتعود العائلة العلوية المالكة تاجا وهاجا على رأس المغرب».

## مبادرة الحركة الوطنية في الشمال بفتح فروعها في طنجة.

لقد كان ضم طنجة إلى النظام الاداري القائم في المنطقة الخليفية تحت إشراف سمو خليفة جلالة الملك بالشمال حلا مُهدِّئا لمخاوف الحركة الوطنية وقلق المواطنين المغاربة، فقد وضع ــ من جهة ــ حدا للمطامع الاسبانية التي كانت تنادي باسبانية طنجة، وأكد مغربيتها تبعاً لمغربية منطقة الشمال التي تعتبر منطقة حماية لا غير، ووضع ــ من جهة أخرى ــ حداً للسياسة الاستعمارية التي طبقتها فرنسا على المُواطنين الطنجيين الذين ظلوا محرومين من جميع الحريات مهضُومِي الحقوق طيلة عهد النظام السابق بطنجة، ومن أجل ذلك بادرت الحركة الوطنية لاستثمار هذه الفرصة النادرة، وكانت «الوحدة المغربية» أول من دخل ميدان العمل في الوسط الطنجي، فأنشأت بطنجة فرعا لمعهدها العلمي القائم بتطوان «معهد مولاي المهدي» للتعليم العربي الحديث، وفتحت ناديها الوطني والثقافي «بيت الوحدة المغربية» لجمهور المواطنين، على غرار ما هو موجود بتطوان وبقية مدن الشمال ودعت مواطني طنجة إلى الانخراط في صفوف أعضائها العاملين، وهكذا وجد المواطنون الطنجيون في الوحدة المغربية وبقية الهيآت الوطنية متنفسا لشعورهم الوطني المكبوت، ودخلوا بشكل عملي منظم ومباشر في صميم المعركة الوطنية على غرار بقية إخوانهم في الشمال الذين كانوا لا زالوا حتى ذلك الوقت يتمتعون بحظ غير قليل من الحريات العامة.

## عودة النظام الدولي وصمود الحركة الوطنية.

وانتهت الحرب العالمية الثانية بانتصار الحلفاء على المحور، وعاد النظام الدولي إلى طنجة مرة أخرى، لكنه وجد الجو الطنجي قد تغير عما كان عليه، فالمواطنون الطنجيون مارسوا، في غيبة النظام الدولي خلال عدة سنوات، النشاط الوطني

والثقافي بشيء غير قليل من الحرية، وانضموا للهيآت الوطنية العاملة، فأصبحوا جزءا لا يتجزأ من مجموعها. كما أن المبادىء التي أعلنها الحلفاء أثناء الحرب العالمية الثانية وقامت على أساسها منظمة الأمم المتحدة أصبحت تعترف للشعوب المستضعفة بكثير من الحقوق. ورغما عما حاولته السياسة الفرنسية من الرجوع بطنجة إلى الوراء، والعودة إلى التمسك بمواقفها التقليدية ضد الشعور الوطني والهيآت الوطنية على غرار سياستها المتبعة بالمنطقة السلطانية، ورغما عما حاولته الادارة الدولية بتحريض من فرنسا لإقفال المراكز التابعة للحركة الوطنية، باعتبار أنها نشأت أثناء تعطيل النظام الدولي المعترف به في طنجة، فقد صمدت الحركة الوطنية في وجه تلك المحاولات، ودافعت عن حقها في الوجود والعمل، طبقا لمقتضيات ميثاق الأمم المتحدة والنظام الدولي الجديد.

وتحتفظ ملفات «الوحدة المغربية» بعدد من الوثائق والتقارير حول الصراع القائم بينها وبين الادارة الدولية التي حاولت عدم الاعتراف بمؤسساتها، وعملت على إقفالها جميعا، لكن محاولتها باءت بالفشل، بفضل الصمود الذي واجهت به الوحدة المغربية تلك المحاولات، والجو الدولي العام المتحرر نوعا ما، الذي انطبعت به فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية في منتصف الأربعينات.

## تحول طنجة إلى متنفس حر للصحافة الوطنية ومركز عام للوحدة المغربية

وإذا كانت السياسة الاسبانية في الشمال لم تدخل في حرب سافرة ضد الحركة الوطنية أثناء الحرب الأهلية باسبانيا وفي بداية الحرب العالمية الثانية، فإنها لم تلبث أن دشنت عهدا من التوتُّر والمواجهة مع الهيآت الوطنية، منذ أن أخذت كفة الحلفاء ترجح على كفة المحور، واستمرت حدة التوتّر في التصاعد، كلما تقدم الحلفاء واقتربوا من النصر النهائي، ثم بلغ التوتّر منتهاه عندما اضطرت اسبانيا للاعتراف من جديد بعودة النظام الطنجي السابق، وانفصلت إدارة طنجة نهائيا عن إدارة المنطقة الخليفية، وكانت هذه الفترة الأخيرة مسرحاً لصراع يومي عنيف بين إدارة الحماية الاسبانية والهيآت الوطنية بالشمال. وبدلا من توسيع دائرة الحريات العامة في الميدانين السياسي والثقافي، الذي كان متبَعا من قبل، أصبح تضييق الخناق على الوطنيين ومطاردة نشاطهم، والحد من حريتهم، هو الطابع السائد في العلاقات بينهم وبين الادارة الاسبانية، وفي طليعة التدابير التي اتخذتها نفس الادارة فرض الغرامات الثقيلة على الصحف الوطنية، وفرض الرقابة عليها والقيام بحجزها، وإصدار الأمر بتعطيلها،

الأمر الذي اضطر «الوحدة المغربية» إلى البحث عن متنفس حر، بعضَ الشيء، خارج المنطقة الخليفية، وذلك لتحقيق غرضين اثنين : الغرض الأول : التعبيرُ عن آرائها بحرية، بعيدةً عن الرقابة والحجز والغرامات الثقيلة، وتحديدُ موقفها خصوصا وموقف الحركة الوطنية عموما في الظروف الجديدة التي عرفها العالم. والغرض الثاني : غرض القضية المغربية الكبرى وطرح الحل الوطني المقترح لها أمام أنظار الرأي العام الدولي عرضا حرا من كل قيد، وكان ذلك المتنفس هو منطقة طنجة التي عاد إليها النظام الدولي، مُعدَّلا بظهير 22 شتنبر 1945، وهكذا لم تمض أربعة أشهر على عودة ذلك النظام حتى عززت «الوحدة المغربية» صحيفتها الصادرة بالعربية وصحيفتها الصادرة بالاسبانية بصحيفة جديدة تصدر باللغة الفرنسية في نفس طنجة تحت عنوان : «صوت المغرب» La voix du Maroc، وصدر أول عدد منها بتاريخ 23 يناير 1946 في ظل التشريع المنظم للصحافة باللغات الأجنبية في تلك المنطقة.

وهنا ثارت ثائرة المقيم العام الاسباني، الجنرال فاريلا، ولم تهضم معدته هذا النوع من التحدي، وبعد مرور ثمانية أشهر على صدور «صوت المغرب» الذي لا يخضع لأي رقابة سابقة، والذي يعبر بكامل الحرية عن الأماني الوطنية في الحرية والوحدة والاستقلال، قرر الجنرال الاسباني نفي مؤسس الوحدة المغربية وزعيمها إلى غينيا الإسبانية، إذ ذاك والقضاء على حركته وحزبه، غير أن مؤسس الوحدة وزعيمها أعانه الله على أن يفلت من قبضة الاسبان، وتسرب بواسطة أنصاره المخلصين تحت جناح الليل إلى داخل المنطقة الطنجية في غفلة عن أعين الرقباء، وكان ذلك أواخر شهر شتنبر من نفس السنة 1946، فما وسع المقيم العام الاسباني إلا أن يأمر بإقفال مركز حزب الوحدة المغربية بتطوان والفروع التابعة له في الشمال، وتعطيل صحيفته الصادرة بالعربية وأختها الصادرة بالاسبانية، لكن الوحدة المغربية كانت قد اتخذت احتياطاتها منذ عهد ضم طنجة إلى المنطقة الخليفية، فزرعت فيها مؤسساتها الوطنية والثقافية والرياضية، استعدادا للطوارىء، وأصبح الانتقال من طنجة إلى تطوان بمنزلة الانتقال من منزل إلى آخر، دون أن يُلحق أيَّ خلل بالجوهر والأساس.

### «رحلة الوحدة» مطلب قديم منذ أكثر من سبعة أعوام.

ومما زاد غضب الادارة الاسبانية على «الوحدة المغربية» ما تقوم به صحافتها من حملات مكثفة تدعو بإلحاح إلى ضرورة قيام عاهل المملكة المغربية بزيارة رعاياه في المنطقة الخليفية والمنطقة الطنجية، انطلاقا من مبدأ «الوحدة الشاملة» الذي تنادي

به باستمرار، وتأكيداً لوحدة الشعب المغربي ووحدة التراب المغربي ووحدة السيادة المغربية على الجميع، عِلاوة على ما كانت توجهه للسلطات الحماية من انتقادات متوالية، لحيلولتها بين سيد البلاد الجالس على عرشها، وبين التعرف على أطراف مملكته، والاتصال برعاياه القاطنين في الشمال.

ومن المقالات التي أثارت حفيظة الاسبان في آخر المطاف افتتاحية جريدة «صوت المغرب» في عددها السادس الصادر بتاريخ 31 يوليوز 1946 تحت عنوان : «فيما وراء عَرْباوة ! المغاربة يطالبون بزيارة مَلِكهم». وما نشرته جريدة «الوحدة المغربية» في افتتاحيتها بالعدد رقم 565 الصادر بتاريخ 22 شتنبر 1946 تحت عنوان : «لماذا لا يتجول جلالة ملك المغرب في جميع أطراف مملكته ؟ الرعايا المغاربة يطالبون بزيارة عاهلهم المفدّى إلى طنجة والمنطقة الخليفية».

وقد دشنت «الوحدة المغربية» هذه الحملة، وانفردت بها قبل الزيارة الملكية لطنجة بأكثر من سبعة أعوام، حيث نشرت في عددها التاسع والتسعين الصادر بتاريخ 21 يوليوز 1939 افتتاحية تحت عنوان «كيف تُطبِّق فرنسا الحماية... مَلِكٌ... ولكنه ممنوع من رؤية مملكته.»

وقبل حلول موعد تلك الزيارة بشهر كامل نشرت جريدة «صوت المغرب» في عددها رقم 39 الصادر بتاريخ 19 مارس 1947 مقالات افتتاحيا ترجمة عنوانه : «طنجة تستعد لاستقبال عاهلنا المحبوب استقبالا لائقا، وستكشف للمغربي الأول عن مبلغ حبها وولائها».

## «صوت المغرب» يستقبل العاهل العظيم

وفي يوم حلول جلالته بطنجة يوم 9 أبريل 1947 كانت الجريدة الوحيدة التي تستقبل عاهل البلاد باسم رعاياه في الشمال، بصفتها جريدة تمثل الحركة الوطنية، هي «صوت المغرب» فقد أصدرت بتلك المناسبة عددا ممتازا زينته بصورة جلالته، وتوجته بمقال افتتاحي عن شخصيته الفذة ومناقبه النادرة من جميع الوجوه كعاهل عظيم وزعيم وطني مقدس، تحت عنوان :

La noble Figure prestigieuse de Sa majesté Sidi Mohammed ben Youssef.

ويحمل هذا العدد الممتاز الذي بلغت صفحاته 12 صفحة رقم 41 من السنة الثانية لصوت المغرب، وفي طليعة المقالات التي صدرت بهذا العدد مقال مطول تحت

عنوان «كيف يَرى حزب الوحدة حَلَّ القضية المغربية» ومقال تحت عنوان : «بمناسبة الذكرى الواحدة والأربعين لمؤتمر الجزيرة الخضراء» ومقال تحت عنوان : «الصداقة التاريخية بين المغرب والولايات الأمريكية المتحدة» ومقال تحت عنوان : «طنجة والدولة العلوية الشريفة ـــ كيف نفهم ونحس زيارة صاحب الجلالة سيدي محمد بن يوسف»، ومقال تحت عنوان : «المسألة الطنجية» يُوضّح مطالب المغرب والمواطنين الطنجيين التي يجب أخذها بعين الاعتبار في أي لقاء دولي مقبل يتعلق بطنجة، ومن الصور التي زُيِّنت بها صفحات هذا العدد صورة مولاي اسماعيل محرر طنجة من الاحتلال الانجليزي، وصورة مولاي الحسن الأول آخر ملك مغربي متوج قام بزيارة طنجة بتاريخ 22 شتنبر 1889، كما تضمنت دعوة صادقة وملحة إلى وحدة الأحزاب الوطنية مع صور كافة الزعماء، تتقدمهم صورة الزعيم محمد عبد الكريم الخطابي، وقد كانت جريدة «صوت المغرب» هي الجريدة الوطنية الوحيدة الباقية إذ ذاك في الشمال بعد تعطيل جريدة الوحدة المغربية أولا، وتعطيل جريدة «الحرية» ثانيا، تعطيلا نهائيا في تطوان قبل الزيارة الملكية بحوالي ستة أشهر.

## كيف استقبلت طنجة مجدد «الوحدة».

وفي جو من الحماس الشعبي الغامر، والأمل الوطيد في مستقبل المغرب، والفرحة الكبرى بلقاء ملك البلاد والتملي من طلعته النيرة، والهتافات التي تملأ الفضاء، وتشق عَنان السماء، تمت الزيارة الملكية التاريخية بطنجة، رغما عن كل العوائق والمثبطات التي وضعها الفرنسيون والاسبان، بكل ما لها من أبعاد وانعكاسات وطنية وسياسية، وما تبعها من ردود فعل داخلية وخارجية، واقتسم محمد الخامس أثناء تلك الزيارة الأدوار مع سمو ولي عهده مولاي الحسن، ومع سمو كريمته الأميرة للا عائشة، فركز جلالته خطابه الأساسي بقصر «المندوبية» على الجانب السياسي من الناحية الخارجية والدولية، وأعلن باسم الشعب والعرش مطالب المغرب التحريرية، وتمسكَه بوحدته الوطنية، وأكد صبغة المغرب العربية والإسلامية، وثبَّت في أذهان المواطنين والأجانب، بخطبة الجمعة التي ألقاها من منبر «المسجد الأعظم» بطنجة وصلاتِه إماماً بالناس، مركز ملِك المغرب الديني بصفته، «أمير المؤمنين»، بينما ركز سمو ولي عهده خطابه في «بيت الوحدة المغربية» على البرنامج الملكي للنهضة المغربية الشاملة، مع الدعوة الملحة للعاملين المخلصين إلى العمل على توحيد الصفوف وجَمْع الشمل، والسير وراء قائد الأمة الناطق باسمها، والممثل الشرعي الأعلى لأمانيها،

فكان خطاب سموه، الذي هو ألصق بالسياسة الداخلية، تتميماً لخطاب جلالة والده، الذي عبر فيه عن سياسة المغرب الخارجية، وكان خطاب شقيقته سمو الأميرة للا عائشة بقصر القصبة، دعوة لاستنهاض الفتاة المغربية، والزّجّ بها في معركة الحياة الجديدة التي تخوضها البلاد.

وقد كشفت طنجة بمناسبة الزيارة الملكية عن طيب عنصرها، وأصالة مَحتِدها، وكانت في مستوى الحدث العظيم، وطنيةً وحماسا وانضباطا، وتجاوبا عميقا، وولاء صادقا.

واتضح للجميع التطور الكبير الذي جناه الشعب الطنجي من ثمرات الحركة الوطنية التي أصبحت تؤتى أكلها الشهي الممتع، في جميع مناطق المغرب، لصالح المغاربة أجمعين.

أما مذبحة الدار البيضاء التي نظمتها الادارة الفرنسية قبيل الزيارة الملكية بقليل، لتعويقها والحيلولة دون إنجازها، فقد أجل الجمهور الطنجي الاحتجاج عليها، إلى حين مغادرة ملك البلاد لطنجة، وبعد القيام بوداع جلالته انطلقت من «بيت الوحدة المغربية» مظاهرة شعبية عارمة اتجهت إلى السفارة الفرنسية، هاتفة بسقوط الاستعمار، محتجةً على مؤامرة الدار البيضاء، مناديةً بحياة المغرب حرا مستقلا موحدا.

**بركات «رحلة الوحدة» تعم الشمال والجنوب.**

ومن بركات «رحلة الوحدة» الملكية إلى طنجة، التي عم خيرها الشمال والجنوب، تعبئتُها لجميع الطاقات الحية، وتعزيزها للحركة الوطنية، وإحاطتها للوطنيين بهالة خاصة جعلت السلطة المغربية والسلطة الدولية بطنجة تحسُب لهم الحساب، وفي هذا الجو الجديد ضاعفت الوحدة المغربية نشاطها في مختلِف الميادين.

ولضمان الاتصال المباشر بالشعب الطنجي افتتح مؤسس الوحدة المغربية دروس تفسير القرآن الكريم بالمسجد الأعظم، وداوم على تلك الدروس خلال سنتين كاملتين، إحياءً للروح الإسلامية التي هي منطلق النهضة والتقدم في المجتمع الإسلامي، وشجع على حضورها في الصف الأول، الرجال والنساء، على السواء، عملا بالقاعدة الشرعية : «النساء شقائق الرجال في الأحكام» وواصلت الوحدة المغربية في نفس الوقت نشاطها التربوي في فرع «معهد مولاي المهدي» بطنجة،

ونشاطها الوطني في «بيت الوحدة المغربية» بشارع الحرية، وظلت تطالب بإلحاح بإنشاء صحيفة وطنية يومية باللغة العربية تكون هي أول صحيفة بطنجة من هذا النوع، وذلك لتملأ الفراغ الذي حدث في الشمال بتعطيل جريدة «الوحدة المغربية» أولا، وتعطيل جريدة «الحرية» أخيرا، وكان نظام الصحافة باللغة العربية في التشريع الطنجي محاطاً بكثير من القيود، ولا سيما موافقة «المندوبية»، وبعد صرف كثير من الجهود، وتخطّي كثير من العقبات صدر العدد الأول من يوميتها الوطنية تحت اسم «منبر الشعب» بتاريخ 8 رمضان 1368 الموافق 5 يوليوز 1949 أي بعد عامين وشهرين من الرحلة الملكية إلى طنجة، فأصبح، بفضل صدورها، للحركة الوطنية لسان حُر ينطق باسمها، ويعبر عن رأيها، وقد توقفت لظروف قاهرة عن الصدور عقب المظاهرات الصاخبة التي مرت بطنجة بمناسبة ذكرى الظهير البربري يوم 16 مايو 1952. واعتقال مديرها المسؤول، وحلت محلها شقيقتها جريدة «الشعب» التي صدرت بتاريخ 12 شوال 1371 الموافق 5 يونيو من نفس السنة بإدارة جديدة من أعضاء الوحدة المغربية، وقد استمرت هذه الجريدة في الصدور بعد انتقال إدارتها من طنجة إلى الرباط إلى يوليو 1975.

وتحت تأثير الحماس الوطني الذي أججته رحلة الوحدة، وفي ظل التوجيهات والأماني القومية التي نادى بها جلالة الملك وسمو ولي عهده أثناء تلك الرحلة، حول ضرورة وحدة العاملين المخلصين، وردّاً على التوتر المتصاعد من طرف الاقامة الفرنسية العامة إزاء القصر الملكي العامر، انتهزت الحركة الوطنية فرصة إحياء الذكرى الثالثة للرحلة الملكية إلى طنجة، وأعلنت يوم 9 أبريل 1951 بمدينة طنجة نفسها عن تأليف جبهة وطنية تجمع أحزاب المغرب الأربعة التي تنادي بوحدته وحريته واستقلاله في الشمال والجنوب، وذلك في اجتماع تاريخي كبير ضم رؤساء حزب الوحدة والاستقلال، وحزب الاستقلال، وحزب الاصلاح الوطني، وممثل رئيس حزب الشورى والاستقلال، حيث وقعوا جميعا بامضاءاتهم على الميثاق الوطني المؤسس للجبهة، ومما جاء في ديباجة هذا الميثاق : «نظرا للخطوات التي قطعها الشعب المغربي في الدفاع عن استقلال البلاد ووحدتها وتمتيعها بالحريات الديموقراطية الحق، بفضل التوجيه الصادق الذي يقوم به جلالة سلطان المغرب سيدي محمد الخامس.

«وبما أن مسألة المغرب على وشك العرض على الأمم المتحدة، ومن الصالح أن يقف المغرب كلّه إزاء الهيآت الدولية موقف الرجل الواحد، حتى لا يجد المرجفون سبيلا للحيلولة دون نيل الأمة لحقوقها، كاملةً غير منقوصة، «وبما أن المخلصين من

الوطنيين يسعون في جعل (ميثاق لجنة تحرير المغرب العربي» حقيقة ثابتة في الداخل والخارج، لا تشذ عنه هيأة «فقد قررت الهيآت الموقعة على هذا الميثاق أن تؤيد **التزاماتها السابقة في دستور لجنة تحرير المغرب العربي** ولائحته الداخلية».

وكان الاحتفال الرسمي بإعلان الجبهة وتوقيع ميثاقها في «بيت الوحدة المغربية» بحضور كافة الزعماء وضيوفهم من ممثلي الجامعة العربية وممثلي نقابة الصحافة المصرية، وشاركت طنجة بجميع فآتها في الاحتفال بهذا الحدث الوطني الخطير الذي أزعج الاستعمار، حتى فقد أعصابه وأصبح لا يَقِرُّ له قَرار. وطبقا لهذا الميثاق تألف وفد من أعضاء الجبهة الوطنية للالتحاق بالخارج، من أجل متابعة القضية المغربية، والتعريف بها والدفاع عنها أمام المحافل الدولية والجامعة العربية، وقام لأول مرة بحضور الدورة السادسة للأمم المتحدة التي انعقدت بقصر شَايُو بباريس، فاتصل فيها بالوفود العربية والأسيوية لتأييد مطالب الشعب والعرش في الحرية والاستقلال، ثم عاد إلى مقر إقامته بسلام، ولما حل موعد الدورة السابعة لتلك المنظمة قصد الوفد المغربي بكامل أعضائه مقر الأمم المتحدة بنيويورك لحضور تلك الدورة، وكانت جلساتها حامية الوطيس ضد نظام الحماية بالمغرب، حيث قدم أعضاء الوفد المغربي، بواسطة وفد الباكستان، إلى أعضاء المنظمة صَكَّ الاتهام الموجه من المغرب ضد الاستعمار، وكان هذا الصك موقعا عليه بإمضاء الأستاذ أحمد بلافريج عن حزب الاستقلال، والأستاذ المكي الناصري عن حزب الوحدة والاستقلال، والأستاذ محمد بن الحسن الوزاني عن حزب الشورى والاستقلال، والأستاذ المهدي بنونة عن حزب الاصلاح الوطني، وعند عودة أعضائه من تلك الدورة في طريقهم إلى المغرب، حيل بينهم وبين النزول بجبل طارق، بحجة أنهم ممنوعون من دخول طنجة فضلا عن غيرها، كما أحيطوا علما بأن الجوازات التي يحملونها أصبحت مُلْغَاة وغير صالحة للسفر، فما وسعهم إلا أن يواصلوا طريقهم إلى مقر جديد خارج الوطن، وكانت القاهرة هي المقر الصالح لاقامتهم، والمناسب لمواصلة نشاطهم، منها يذهبون وإليها يعودون، إلى أن أذن الله بالفتح المبين، وعاد سيد البلاد إلى عرشه المكين وبلده الأمين، وشرع أعضاء الجبهة المبعدون يعودون إلى وطنهم الواحد تلو الآخر، وكان أولهم رجوعا إلى طنجة مؤسس الوحدة المغربية وزعيمها، فوصل إليها في فاتح يناير 1956، وهنا قامت طنجة من جديد بما عُرف عنها نحو زعماء الحركة الوطنية على العموم من المساندة والتأييد، والتقدير البالغ الذي ليس عليه من مزيد، فاستقبلتهم خير استقبال، وأحاطتهم بهالة من الاكبار والاجلال، مدشنة بذلك عهد الحرية والوحدة والاستقلال.

# حــول معنى إسم طنجة

**أحمد التوفيق**
مدير معهد الدراسات الافريقية

سبق أن اقتُرحت أصول ومعان لاسم «طنجة» بناء على ما ورد في النصوص القديمة من الأساطير أو بناء على اجتهادات في فقه لغات الأمم التي ارتبط موقع هذه المدينة بتاريخها. ولكن المنهج الأثري اللغوي متى كان أشمل وأوسع كان أقدر على أن يقترح معنى جديدا قد يكون أكثر وجاهة وإقناعا مما هو مقترح لحد الآن.

يستعرض أبرهام لاريدو Abraham LAREDO في البحث الذي صدر في ذكراه عام 1969 تحت عنوان «طنجة من الأسطورة إلى التاريخ» مختصر ما ورد عن هذه الحضارة في آداب الإغريق واللاتينيين فيذكر أن بعض هذه النصوص ربطت تأسيسها بقصة الطوفان وما وقع بعد هذا الحدث مباشرة من صراع بين العملاق أطلس رمز القوة البحرية عند الايجيين وبين العملاق أنطي وأن طنجة حسب ما ذكره بوفينيوس ميلا في القرن الأول للميلاد اسم أرملة أنطي الذي لقي مصرعه على يد أطلس. ويقال بانها تذكارا لأمه هو سوفاك ولدها من العملاق الذي قتل زوجها أنطي.

وهناك خيط أسطوري آخر يربط تأسيس طنجة وتسميتها بقيام هرقل (ميدكارت الفينيقي ؟) بشق المضيق بعد أن تشكى الأفارقة من هجومات جيرانهم الشماليين.

أما اللوحة الأسطورية الثالثة فتضع طنجة في سياق حادث الطوفان المذكور في الكتب المنزلة، حيث تتعزز هذه الأطروحة بأسماء أماكن في منطقة طنجة تذكر بالأنبياء كنوح صاحب السفينة وموسى صاحب الخضر أو ذي القرنين صاحب السد وما جوج. وفي ضوء هذا الربط يبرز تأويل لمعنى اسم طنجة يختلف عن المعنى المتصل بقصة العمالقة حيث يذكر أن اسم طنجة هو اسم أميرة أسست تذكارا لها. أما هذا المقترح المتعلق بالطوفان فملخصه أن نوحا أبا البشر المتجدد قد رست به سفينة فوق جبل طنجة (إقرارا بارتفاعه) ومن ذلك المرتفع أطلق حمامة لاختبار مدى انحسار الماء فما لبثت أن رجعت وفي منقارها طين، فصاح النبي فرحا وهو يقول : «الطين جاء» ومن هذه العبارة جاء اسم «طنجة». ومن الواضح أن هذا التأويل يفترض أن نوحا عليه السلام تكلم عربية لم تكن فيها عبارة «الطين جاء» بمثل الركاكة التي قد نحس بها اليوم !

من الجدير بالذكر في هذا المدخل أن نذكر أن اسم طنجة كما ورد في النصوص التي تحكي هذه الأساطير متشابه ولكنه متعدد الرسم والصيغ، ومن تِنْكا Tinga وتِتْكَا Titga و تِنْكَي وتِنْكِسْ Tingis و تَنْتْدْيَا Tantdia، إلخ... ولعل أهم ما يمكن الاهتداء به هما صيغتان وردتا في نقود الفنيقيين الذين وصلوا إلى طنجة قبل أن يعرفها الإغريق أو اللاتينيون حيث نجد صيغتين هما تِنكَا Tinga و تِتْكَا Titga.

فالإسم إذن أصلي محلي من لغة أهل البلد، وجده الفينيقيون فكتبوه كما هو أو كتبوه بشيء قليل من التحريف ليتماشى مع التفنيق ثم جاء العرب فكتبوه بشيء من التصحيف ليتماشى مع التعريب، ولا يمكن أن نقول إنه اسم فينيقي مستورد لأسباب سنبينها فيما بعد.

أما الصيغة الواردة غالبا في النصوص اللاتينية فهي Tingis وهو نفسها الواردة عند الفينيقيين بزيادة حرف السين التي تكررت زيادتها في أواخر أسماء عدد من المدن في إيبيريا أو في شمالي إفريقيا كما وردت في أوصاف الجغرافيين وغيرهم من كتاب العهد الروماني.

إن العلماء المختصين يذكرون أن المعرفة بلغة الفينيقيين محدودة جدا ولا أحد يستطيع أن يحسم في نطقهم لحركات الأسماء وما قد يكون فيها من إمالات على غرار إمالة اللبنانيين لفتحة الحرف الأخير في بعض الكلمات نحو الكسر الخ. ولكن الذي

ينبغي إبرازه هو أن اسم تِنْكَا Tinga ورد في بعض نقودهم مفصولا إلى شطرين «تِنْ و«كَا» (Tin Ga) أو «تِتْ» و«كَا» (Tit ga) إذا وقع البحث في معنى اسم طنجة توسلا بلغات أخرى، فإن اللغة العربية من أقرب هذه اللغات إلى الحقل الذي ارتبط به الاسم سيما وأن الكلمة دخلت كما ترسم اليوم (طنجة) وتنطق، إلى أقدم النصوص الإسلامية لأنها من أولى مرتكزات الفتح الإسلامي للمغرب الأقصى ولأنها مرتكز عمليات الجواز إلى الأندلس. لكن هذه المعطيات لا تسعف في شيء للوصول إلى معنى لاسم طنجة مشتق من اللغة العربية، إذ أن مادة ط ن ج مادة قليلة، وليس في **لسان العرب** لابن منظور سوى كلمة (الطنوج) بمعنى (الأسفار) وفعل طنَّج بتشديد نونه، وهو من الغريب، بمعنى تفنَّن في الكلام. فحرف التاء الذي في آخر كلمة طنجة في رسمها العربي هاء سكت أو تاء تأنيث اقتضتها صياغة التعريب، وحرف الطاء في الأول بدل التاء ربما جاء تفخيما اقتضاه الحرف الذي بعده وهو النون، وحرف الجيم هو نفس حرف كَـ (الجيم البدوية، كما يقال)، فيكون رسم «طنجة» هو رسم للإسم الوارد عند الفينيقيين وعند من نقل عنهم من اللاتينيين.

إن المحاولات اللاتينية لشرح معنى اسم طنجة بربطه بالنسق الأسطوري وبأعلامه و«وقائعه» كما حاكها الإغريق ثم الرومان محاولة مصادرة أجنبية وعدم التفات إلى الجذور الأصلية المحلية، وتتضمن أيضا جهلا بالآثار الفينيقيين أو تجاهلا لها. وكذلك فعل من أراد أن يجد للاسم تأويلا عربيا في عبارة «الطين جاء» المرتبطة بالطوفان.

لقد مهدنا بهذه المقدمة لنأتي إلى البحث عن معنى اسم طنجة في اللغة المحلية وهي الأمازيغية التي لا نعلم مبررا لعدم التيقن بأنها كانت مستعملة في هذه الجهات منذ آلاف السنين، تكلم بها الناس وتسمت بها الأسماء بالرغم مما قد يكون اعتراه من التطور أو لحقها من الدخيل. ومرجعنا مع ذلك هوا اللغة المتداولة اليوم، بيد أننا لا نستطيع أن نسأل أحد مستعمليها عن معنى اسم طنجة فيجيبنا على التو وبكيفية مباشرة، لأن الصيغة المتداولة على ألسن العامة والخاصة هي (ط .ن ج ه)، ولا توحي هذه الأصوات بمعنى قريب في لغة الأمازيغ، بل الذي يمكن أن يهدي إلى التأويل الذي نود أن نقترحه هو العلم بالرسم اللاتيني Tingis الوارد في النصوص والرسم الوارد في النقود الفينيقيين ولا سيما تلك الصيغة التي جاء فيها الاسم مركبا من شرطين مفصولين هما : تِنْ (Tin) و كِـَ (gi).

إن الرجوع إلى الأمازيغية في شرح هذا الاسم لم يغب عن كل الباحثين في هذا الموضوع وفي ضوء الصيغة المذكورة : تِنْكِ Tingi باعتبارها كلمة واحدة، ولكنهم ذهبوا إلى التفكير في المعنى المباشر لهذا اللفظ وهو بالعربية «السيل» سيل مياه الوادي «في صيغة المؤنث (تِنْكِ) والمذكر «أنْكِ»، ومن ثمة ربطوه بشِعب ذي سيلان عند قدم المرتفع الذي فيه موقع «طنجة» أو ربطوه توا بقصة الطوفان.

إن التداعي بين الدلالات المحتملة والوقائع المذكورة دون تأكد من صحتها يشكل في مثل هذه الحالات إغراءات خطيرة للبحث. ومن هذا القبيل يمكن أن نذكر أن أقرب الكلمات الأمازيغية من لغة اليوم إلى اسم «طنجة» هو كلمة «تاضَنْكَة» ومعناها «الموجة» الكبيرة العالية، ولو رجحنا هذا الاسم لما أعوزتنا القرائن سواء من جهة وقوع طنجة على مضيق بحري شديد الهيجان، أو من جهة موقعها المشرف الذي يكاد في شكله يشبه موجة من أمواج هذا البحر المتلاطم أو طرفا من اليابس يعاند باعتداده أمواج البحر التي ترتطم عند أقدامه.

أما لو عدنا إلى كلمة تِنْكِ (Tingi) أو تِنْ كِ (Tin gi) وبحثنا بقصد القياس عن كلمات مماثلة في الصيغة لوجدنا عددا من أسماء الأماكن التي لها معنى أمازيغي ولنأخذ أشهر تلك الأسماء وهو «تِنْغير» البلدة الشهيرة في جنوب المغرب الشرقي، وهي في واقع الأمر لا يجوز مد أي حُروفه لأن الأمازيغية لا مد فيها، فالأسم على هذا الأساس ينبغي أن ينطق هكذا «تِنْغِرْ». وإذا تأملناه من حيث الدلالة وجدناه مركبا من «تِنْ» وتفيد الوصف والنسبة، وتعني هنا بصيغة التأنيث (والضمير يعود على المحلة أو العمارة أو المدينة الخ.)، ذات، كما في ذات الجندل أو ذات الصواري الخ أو تعْني «التي في» أو «المنسوبة إلى». أما الشطر الثاني وهو «غِرْ» فمعناه عرف الجبل أو الأكمة أو المرتفع، وهو أصلا بهمزة تحتها كسر في أوله «إغِرْ» فهي «تِنْ إغِرْ»، ولكن الهمزة استُثقلت فحذفت فصارت الكلمة «تِنْ غِر» أو تِنْغِرْ». وبهذا المثال نمهد للقول بأن «طنجة» اسم تحرف لدواع يدخل فيها نسيان المعنى الأصلي أو تناسيه، بينما نقدر أن هذا الأصل هو «تِنْكِ» المركبة من تِنْ (= ذات، المنسوبة إلى، الواقعة في) و«كِ» وأصله إكِّ فحذفت الهمزة، ومعناه الأعلى والفوق، أي أن تِنْ كِ تعني : الواقعة في المرتفع أو الأعلى أو العالية.

إن اللائحة التي أنجزتها إدارة الأشغال العمومية عام 1937 بأسماء التجمعات السكنية والفرق والقبائل ومجموعات القبائل في منطقة الحماية الفرنسية من المغرب

تتضمن أزيد من مائة كلمة على هذه الصيغة المركبة من تِنْ بالمعنى الذي ذكرناه ومن كلمة أخرى تدل عادة على وصف طبوغرافي. ومن الدلائل على قدم هذا الاستعمال في التسميات ورود اسم «تِنْمْلّ» قاعدة انطلاق الموحدي، ويعني اسمها «الواقعة في السفح أو الواقعة في المنحدر» لأن أَمَلِلْ هو السفح أو المنحدر، ولذلك تجد من يفك اللامين (تُنِمَلِلْ) ومن يضغمهما «تِنملّ» مشددا آخره شدا فوقه سكون.

وليس من المستبعد أن يكون أصل الاسم : «تَنْكَ» بفتح أوله، في هذه الحالة فإن تَنْ تفيد أداة الإشارة كما قد يفترض أن تكون تَنْ مركبة هي أيضا من (ت) التي تفيد التأنيث أو الإشارة ومن (ن) التي تفيد الإضافة أو الوصف، ولا يبتعد المعنى عما قلناه في دلالة (تِنْ)، ولكن الذي يَظل أساسيا وثابتا هو أن (كَ) بالكسر أو الفتح تفيد العلو والارتفاع في جميع الأحوال، فهي التي في كلمة أكادير (أَكَدِرْ) بمعنى الحصن أو الجدار المرتفع، وهي التي في أَكُّو بمعنى : الرأس، وفي أَكَيْوَرْ بمعنى النسر الذي يطير عاليا، وفي إِكَنْوَان، بمعنى السماء، الخ.

إن من المعروف أن أسماء الأماكن تدل في معظم الأحيان على معان تتصل بالشكل الطبوغرافي للموقع، ولا تخفى أهمية التحصين وصفة المنعة التي يوفرها العلو بالنسبة لعمارة على ممر الطرق برية كانت أو بحرية، وهذا ما يبرر كثرة ورود أسماء مواقع في جميع أنحاء الدنيا وبلغات مختلفة لها معنى الموقع المرتفع أو المحصن أو العالي.

وبعد أن عرفنا من جهة التحليل اللغوي معنى اسم «طنجة» نستطيع أن نتعدى هذا المستوى لتدعيم اقتراحنا بقرائن أخرى. وهنا لابد أن نبدأ بالنظر في عبارة وردت عند أبي عبيد البكري في كتابه «المعرب في ذكر إفريقيا والمغرب» في معرض حديثه عن طنجة حيث قال : «فأما كورة طنجة فهي مساكن صنهاجة [...] ومدينة طنجة تعرف بالبربرية وليلي.»

إن البكري قلما لجأ في كتابه إلى شرح معاني أسماء الأمكنة التي يدركها. ولا يستغرب أن يفعل ذلك بالنسبة لمدينة طنجة اعتبارا لشهرتها من جهة ولإلغاز معنى ذلك الاسم من جهة أخرى، إذ لو كان معناه دارجا بين الناس لما احتاج إلى شرحه، ولو كان معناه عربيا لما احتاج إلى الالتفات له، ولكن عبارته تضحى مبررة إذا تضمنت شرح غامض بواضح، وكأن غموض اسم طنجة جاء من كون رسمها المكرس في النصوص أبعد الاسم عن نطقه المفهوم عند أهل البلد أو أن أهل البلد أنفسهم قد تبدلوا وصار الاسم في لهجة الطارئين غير معروف بالمرة. وهذا الاحتمال

الأخير تقويه أمثلة أسماء زناتية أو صنهاجية في المجال المصمودي لا يعرف معناها اليوم عند أهل البلد الطارئين، ومثل ذلك صحيح في الحالات المعاكسة. بيد أن عبارة البكري تفيد بما لا يتطرق إليه الشك أن مقصوده هو الشرح اللغوي لمعنى طنجة التي صارت عند أهلها تعني «وليلي» إما من حيث المعنى أو من حيث الإطلاق الغالب لاسم مرادف يفضله الساكنون في عين المكان، ويتحصل من هذه الوجوه كلها أن اسم طنجة» واسم «وليلي» لهما معنى واحد، ولما كانت العبارة تقرر أن ذلك الترادف «بالبربرية» لا «عند البربر»، فالمحقق من هنا أن معنى وليلي كان معروفا لا غموض فيه.

إن اسم «وليلى» بألف مقصورة أو «وليلي» بياء في آخره (وكلاهما في اجتهدنا جائز في صرف الأمازيغية) اسم تحمله مدينة شهيرة في منطقة شمالي المغرب غير بعيدة بعدا كبيرا عن طنجة، ما تزال آثارها الرومانية قائمة، كانت عاصمة الأمير البربري يوبا وسمتها الإدارة الاستعمارية الرومانية بلدية في عهد الأمبراطور كلوديوس عام 44 بعد الميلاد، وكانت محل نزول إدريس بن عبد الله الداخل من المشرق بعد وقعة فخ عام 169هـ، وكان مر بطنجة قبل أن يستضاف بوليلي عند زعيمها البربري إسحاق بن عبد الحميد الأوربي.

أدى ذلك الماضي الروماني للوليلي إلى عناية خاصة بها من جهة البحث الأثري الأوربي، وفي سياق البحث الشامل في ذلك الماضي، طرحت الأسئلة حول معنى اسمها وهو في رسمه في النصوص اللاتينية فولو بيليس Volubilis. لأن معنى هذا الاسم قد اندرس اليوم كما اندرس معنى اسم طنجة، فإذا سئل عنه عارف بالأمازيغية كان أول ما يخطر في فكرته هو أن الواو في أول الاسم تفيد النسبة والاسم المنسوب إليه هو «أليلي» الذي هو شجر الدفلى وكأن المحلة تسمى «ذات الدفلى» أو وادي الدفلى. إذ يحاذيها شعب من شجرها الدفلى.

غير أن الباحث جودان A. Jodin الذي جمع زبدة الأبحاث المتعلقة بوليلي في كتابه «وليلي عاصمة يوبا» «Volubilis Regia Tubae» يستهزىء من تأويل معنى فولوبيليس إلى ما له علاقة بالدفلى، ولا يلتفت إلى اشتقاق أمازيغي بالمرة، بل يبحث عن حل لمشكل دلالة الاسم بعيدا عن المنطقة التي ينتمي إليها، وذلك باللجوء إلى لغات متعددة في حوض البحر المتوسط ويخلص إلى نتيجة مجملة بقوله :

«وأخيرا، ماذا تعني فولوبيليس Volubilis ؟ إن كل محاولة شرح تعتمد الاشتقاق مجازفة مادام الأمر يتعلق باسم سابق عن العهد اللاتيتني، ويمكن مع ذلك أن ندرك بأن العلماء المختصين يعطون دلالة تضاريسية جبلية Oronymique للجذر فول Volvul، إذ يمكن أن يعطي معنى «العلو والمرتفع والجبل». أما الجذر إلِ ili فمعناه في اللغة الإيبيرية ibère يكاد يكون مقطوعا به، فهو «المكان المعمور، المدينة». ثم إننا لا نستطيع أن نستبعد استبعادا تاما الجذر «بِل» bil، ولكن اعتماده يقتضي البحث في وظيفة حرف الباء b (كأساس في هذا الجذر). ومهما يكن، فإن «التفسير على أساس : «مدينة الجبل» قد يكون مرضيا لاسم مركب من (فولو — ب — إلِ (س)) Volu-b-ili (s). وإنما نقترح هذا المعنى مشفوعا بما يلزم من التحفظ، حيث لا نستطيع تقديم ترجمات صالحة أخرى» (Volubilis Regia Tubae, p. 32).

إن الرجوع إلى الأمازيغية يؤكد ما استنتجه جودان من لغات متوسطية أخرى من كون الجذر في اسم «وليلي» أو Volubilis يدل على معنى العلو، ولكن هذا المرجع الأمازغي يرشدنا إلى أن الجذر الصحيح هو اللام المضعفة «لْلّ» وهي مفككة في وليلي، أما حرف الفا Vo فهو منقلب عن واو الصفة أو النسبة، بينما قد تكون الباء بين اللامين مجرد حرف اقتضته الصيغة اللاتينية بين حرفين متماثلين (lu-bi-li)، أما حرف السين (s) في الأخير فهي زيادة أغريقية — لاتينية أُلصقت بأواخر أسماء عدد من المدن كما رأينا في (Tingis).

إذا أردت أن تقول بالأمازيغية : ارفع (فعل «رفع» في صيغة الأمر) فإنك تقول : «أَلّْ» وأَلّل هو المصدر، والمكان المرتفع هو «أَلّا» وهو من أسماء الأماكن في الأطلس الغربي. وإذا أردت أن تقول : «طار» قلت «يِّـلْ» والطائر هو أَيْلَلْ، وأولِلْ هو المكان المرتفع وهو من أسماء الأماكن، وشائعه في المجال المصمودي «أُوْرِرْ» بإبدال اللام راءا كما هو وارد. وأُوْرِرْ هو المرتفع والأكمة وطرف الجبل الخ. و«أمليل» هو السفح والمنحدَر عامة. «وأم» التي في «أمليل» تفيد الصفة عند المصامدة، وتقابلها «الواو» التي في أول «وليلي»، وتفيد نفس الشيء وهي على ما يبدو أقدم منها.

هكذا يتبين أن الجذر يُلّْ في الأمازيغية يلتقي مع الجذر Vol في لغات متوسطية ليعني الارتفاع والعلو والطيران، فالأحرى أن تؤتى إلى أصل معنى وليلي من

جهة الأمازيغية، فيكون معناها السفح أو المرتفع، وفي ضوئه نفهم أن قول البكري «وطنجة تعرف بالبربرية وليلي» يعني أن «طنجة» تعني ما تعنيه «وليلي» أي المرتفع والمكان العالي، فطنجة إذن هي «**العالية**».

إن هذا الوصف في حق طنجة حقيقة طبوغرافية، كما أنه وصف لها وارد في التغني الشعبي الحديث الذي قد يكون التقط دلالة عبرت آفاق القرون أو بكون جددها على حسن اتفاق مع ما أشفقت من درسه عوائد الزمن.

بيد أن اسم «العالية» قد ورد في قطع نقدية توقف عندها المختصون، من ليفي بروفنسال Lévi-. Provençal في أبحاثه حول بناء فاس إلى د. أوسطاش D. Eustache في كتابة «مجموع الدراهيم الادريسية» الذي أصدره بنك المغرب Corpus des Dirhams idrissites et contemporains، وذلك بالنسبة لمدينة فاس حيث ذهب أوسطاش إلى القول بأن «العالية» في بعض الدراهم الإدريسية هي الحاضرة الواقعة على الصفة اليسرى لوادي فاس.

إن أُوسطاش الذي أهمل المقول الذي يجعل اسم «فاس» مشتقا من «الفأس» في القصة الواردة عند الإخباريين، اعتقد أن اسم «فاس» من «أفاسيْ» الذي يعني في الأمازيغية «الأيمن» و«الجهة اليمنى»، ولذلك ذهب إلى القول بأن «العالية» هي عمارة الضفة اليسرى لوادي فاس. ولكنه لم يتنبه إلى أن التسمية بالمواقع بالنسبة للأودية ليس مألوفا في مجال أسماء الأماكن في هذا السياق الثقافي. ثم إن السين التي في «أُفاسي» بمعنى «الأيمن» قد لا تكون أصلية، مثلها مثل التي في آخر «مكناس»، بل نعثر في صيغة اسم «فاس» وكذا «مكناس» على ما يرجح الأصل الزناتي لهما وهو حذف همزة المذكر في أول الكلمة، وهي همزة لعلها تعود عند المصامدة الذين يستغنون بها عن السين وتبقى الكلمة المعروفة إلى اليوم والشائعة في أماكن عدة وهي «أَفَا» التي تعني المرتفع والمكان المشرف والمحلة العالية، فالعالية عندما سكت في قطع النقود المشار إليها أعلاه لم تكن تعني وصفا لمحذوف قد يكون حضرة الملك كما جرى التقليد في ما بعد، بل هي ترجمة اسم المدينة التي وقع فيها السك وهي «فاس» دون تخصيص للضفة اليمنى أو اليسرى إذا اقتنعنا بأن أصل التسمية ليس من معنى الأيمن (=أَفَسِيْ»، وهذا دون أن نستبعد أن كلمة «أَفَسِي» نفسها بهذا المعنى قد تكون من الأيمن على اليسر. ويظل «أفا» أو «أَفَسِيْ» يعني العلو والارتفاع والسمو.

إن شرح كلمة بأخرى يأتي من الترادف المتأصل في تعدد قواميس لهجات القبائل سواء عند الأمازيغيين أو العرب ولو وسعنا عبارة البكري لقلنا «إن طنجة بالبربرية هي وليلي وهي فاس أيضا». ولكن كل من يخوض في هذا المجال بالنسبة لأسماء أماكن المغرب يحس بثغرة بل بهوة سحيقة في مجال البحث المعجمي الضروري لمواجهة مثل هذه القضايا، وعسى أن يكون حدس الهواة مستحثا لانكباب الدارسين المعتمقين.

إن المغامرات التي جرنا إليها الكلام عن معاني أسماء «طنجة» و«وليلي» و«فاس» تبين من حيث العبرة المنهجية أن البحث الطبونيمي بحث في فقه اللغة وفي التاريخ، وقد تكون له نتائج بعيدة المدى على علم اللغة لأنه يحفظ الصيغ المندرسة وعلى علم التاريخ لأنه ألصق بالواقع من كثير من المباحث، بل قد يمس فلسفة المعرفة عندما يظهرنا على أن الباحث فيه يسير في منحنى معين ويقصي جهات أخرى تأثرا بتصورات أو تأثيرات معينة.

لقد رأينا بصدد البحث في معنى اسم طنجة أن الباحثين «الموضوعيين» ابتعدوا عن أقرب المراجع المحتملة وهو قاموس اللغة المحلية، وقد لا يكون هذا الجنوح سوى امتداد لتصور التاريخ من منظور سيادة المكتوب على الشفوي.

إن هذا النوع من التنقيب الأركيولوجي، إن كان محفوفا بالمخاطر، يُثري بالتراكم الذي يتيح المقارنة والتشوق إلى ما هو أبعد، وذلك ما بينه استنادنا إلى أبحاث سابقة ربما أوحت بنتائج مماثلة ابتداء من منطلقات أخرى. ومع ذلك فلا يجوز باسم صرامة التحقيق مصادرة الملاحم المرتبطة بأسماء المدن ومصايرها سيما إذا كان مثل ما في حال طنجة صنيعة عمالقة وتحلية أميرات ونطق الأنبياء وشهادة ميلاد الأرض بعد أن غمرها الطوفان. ومع ذلك فكل جزم في هذا المحال هو من قبيل الجرأة الفائقة حتى إن المرء عندما ينتهي من الكلام فيه يود لوكان له شيء من بيان أو كَوستينوس ليقول في مثل هذا المقام : إنني لم أسع من كل هذا إلى الإقناع وإنما أردت به شيئا من إمتاع الأسماع.

# منزلة طنجة بين المدن المغربية في العصور الإسلامية الأولى.

**محمد زنيبر**
كلية الآداب ـــ الرباط

الحديث عن طنجة هو توغل في تاريخ المغرب، المعروف منه وغير المعروف. فالمدينة، على أي حال، من أقدم الحواضر المعروفة في المغرب الأقصى ذكرها الكاتب اليوناني «هيكاتى دوميلي»، وهو جغرافي ومؤرخ، إلى جانب «ترانكي»، مدينة بالقرب من أعمدة هرقل و«مليسا»، وذلك في القرن السادس قبل الميلاد. كما أشار إلى موقعها «حنون» في رحلته المشهورة، وتدل الحفريات على وجود آثار القرطاجيين في المدينة. وذكر أيضا، كإحدى المدن الرئيسية في عهد الممالك الموريتانية التي احتفظت باستقلالها لمدة، في ظل تواصلها مع روما، إثر انهيار الدولة القرطاجية.

ولما قررت روما أن تقضي على الدولة الموريتانية وأن تحكم البلاد مباشرة بواسطة ولاتها وجيشها، قسمت البلاد إلى شطرين : شطر شرقي، دعته **موريتانيا القيصرية**، ويتطابق مع إقليم وهران غرب الجزائر إلى حدود المغرب، **وموريتانيا الطنجية**، التي تتطابق مع الجزء الشمالي من المغرب الحالي. والذي يهمنا هنا هو الإسم الذي خلعته الادارة الرومانية على هذا الشطر الثاني بنسبته إلى طنجة. وهي نسبة تدل على أن طنجة كانت في ذلك الوقت أبرز مدن المغرب وأشهرها، وهو ما دعا الرومان لاستعمالها من أجل تمييز منطقة المغرب الأقصى عن جارتها.

ومن المعلوم أن تاريخ المغرب القديم أصبح اليوم مدينا للحفريات الأركيولوجية أكثر مما هو مدين للروايات التاريخية القليلة والمقتضبة. إلا أن هاته الحفريات قد تبرز جهات أكثر من أخرى، ومن ثم يمكن أن تؤدى إلى أحكام خاطئة. فالحفريات أبرزت، مثلا، مدنا مثل وليلي وسلا، أكثر من مدن أخرى كان لها حضورها المؤكد في التاريخ القديم مثل سبتة وطنجة وغيرهما.

على أن الأبحاث الأركيولوجية بدأت تمس طنجة، وإن كان في شيء من البطء. وهي دراسات كثيرا ما تنطلق من شهادات القدماء. فالمؤرخ اللاتيني «بومبونيوس ميلا» الذي عاش باسبانيا في القرن الأول للميلاد، يقول عن طنجة : «انها مدينة قديمة جدا، بناها، على ما يحكى، آنتى» وآنتى يعود بنا إلى أساطير الميثولوجيا الإغريقية، إذ هو المارد الجبار ابن الأرض من «بوسيدون» إلاه البحر. والذي يهمنا من هاته الرواية هو الشهادة بأقدمية طنجة وتميزها بأساطير ميثولوجية تدل على قيمتها وأهميتها في أعين القدماء.

ويتضح من الأبحاث التي قام بها الأستاذ «بونيش» في المنطقة ومن الاستنتاجات التي توصل إليها أن طنجة كانت تتمتع بمنزلة خاصة في المغرب الروماني، بحيث أصبحت تتمتع قانونيا بحقوق المدينة الرومانية، وحظيت بالتفات خاص من لدن حكام روما، بحيث إنها كانت هي العاصمة الحقيقية للاقليم الروماني، وهذا سر نسبتها إليه.

وليس في الأمر ما يدعو إلى الاستغراب. فإن طنجة كانت أقرب موقع في القارة الأفريقية إلى الأمبراطورية الرومانية التي لم يكن يفصلها عنها إلا بوغاز جبل طارق. وبما أنها تقع في البحر المتوسط، الذي كان يدعوه الرومان «بحرنا»، فإن اهتمامهم بالمدينة كان أمرا طبيعيا، خصوصا إذا اعتبرنا أن معظم الملاحة في ذلك العصر كانت تجرى بالبحر المتوسط، وأن التحرك في شواطىء المحيط الأطلسي كان محدودا، نظرا لما كان يثيره من خوف. طبعا، كانت هنالك مدن أخرى بالشاطىء المتوسطي مثل سبتة، ولكن طنجة كانت أسهل مأخذا كميناء، وأسهل اتصالا ببقية البلاد، إذ من فحصها تمتد سهول الهبط والغرب. وهو أمر ما كان ليغيب عن الإدارة الرومانية المتمرسة بالخبرة العسكرية والاقتصادية.

وقد استطاع الباحث الأركيولوجي «بونيش» أن يحدد تصميم المدينة بالنسبة للعهد الروماني وما احتوته من أحياء وميناء ومعالم، بناء على ما تركه البرتغاليون والانجليز

من مصورات عن المدينة القديمة. واستطاع أن يكتشف ليمس المدينة الذي كانت تتخلله ثكنات للدفاع عنها وعن ظهيرها. إلا أنه ليس من السهل إجراء الحفريات الأركيولوجية، نظرا لكون المدينة الحالية تقع فوق المدينة العتيقة. ومع ذلك، فقد استخرجت عدة قطع آثارية من جوف الأرض تعود بنا للعصر القديم.

ولما دخلت الامبراطورية الرومانية في طور التدهور في أواخر القرن الثالث الميلادي، قرر الرومان أن ينسحبوا إلى المنطقة الشمالية من المغرب محتفظين بطنجة وسبتة، وبسبب ذلك اكتسبت طنجة أهمية خاصة، ثم جاءت غارة الوندال على أفريقيا الشمالية التي امتد مفعولها طوال قرن في المنطقة. والظاهر أن طنجة لم تتأثر بها، إذ لم يكتشف عنهم أثر مادي بها. هل دخلت طنجة تحت الحكم البيزنطي مثل سبتة أم لا ؟ ليس من السهل الجواب على مثل هذا السؤال في غياب الحجج التاريخية الكافية.

لكن إذا سمحنا لأنفسنا بترجيح بعض الفرضيات، يمكننا أن نقول إنها كانت تحت النفوذ البيزنطي، بصورة أو بأخرى. فالدولة البيزنطية أصبحت هي وريثة الأمبراطورية الرومانية. فمن الطبيعي أن تسعى إلى احتضان طنجة إلى سبتة كجزء من الإرث الروماني والفاصل بين المدينتين ليس كبيرا. وهذا ما يظهر بوضوح عند وصول الفتح العربي إلى المنطقة في القرن الثامن، إذ نجد سبتة وطنجة تحت سلطة واحدة، هي سلطة يوليان. والتساؤل يتحول حينئذ إلى انتماء هذا الأخير : هل هو وال من قبل الامبراطور البيزنطي أم من قبل ملك اسبانيا القوطي ؟

وتشير المصادر العربية إلى كون طنجة، عند قدوم الفتح العربي إليها كانت هي، حسب تعبير «روض القرطاس»، هي «قاعدة بلاد المغرب وأم مدنه»، مما يدفع إلى الاعتقاد بأن الإرث الروماني استمر كما هو، وأن الدور السياسي والإداري التي كانت تقوم به طنجة منذ أيام الرومان، ولربما منذ أيام القرطاجيين، استمر كما كان من دون تغيير.

وهذا طبيعي إذا ألقينا نظرة على خارطة المغرب في القرن الثامن الميلادي، أي عند وصول الفتح الإسلامي للمنطقة. فالمدينة الوحيدة التي تستلفت النظر داخل الأرض المغربية هي، ولا شك، «وليلي» التي صادفت أحسن حظ بفضل الاستكشافات الآثارية المعاصرة. ومثل هذه الصدف قد تدفعنا إلى الخطإ في التقدير، فنعتقد، مثلا، أن وليلي كانت أهم مدينة بالمغرب، وأنها، بالتالي، كانت هي مركز

الحكم والتسيير. وكذلك هو الشأن بالنسبة لسلا وليكسوس وهلم جرا. والحقيقية أن الرومان بتجربتهم الإدارية والعسكرية العريقة ما كانوا ليختاروا أماكن بعيدة وصعبة لإقامة مركز سلطتهم في إقليم كبير وشاسع الأطراف مثل موريتانيا الطنجية. بل إن مثل هذا المركز يقيمونه في المكان الذي يقدم لهم أوفر الضمانات من حيث الأمن والاتصال والتحركات العسكرية برية كانت أم بحرية. وما كانوا ليجدوا موقعا أفضل من موقع طنجة لتحقيق غرضهم. نعم، كانت هنالك مدينة أخرى مهمة هي سبتة. ولكن سبتة كما بين لنا التاريخ الحديث والمعاصر يمكن عزلها بسهولة عن بقية التراب المغربي، مما يجعلها معرضة لخطر الانعزال أو الاستيلاء الأجنبي كما هو واقع الآن.

والظاهر أن المدينتين كانتا متعاونتين في الاشراف على المنطقة الشمالية من المغرب. فكانت سبتة تقوم بدور عسكري وحربي لمناعتها، بينما تحتفظ طنجة بدور سياسي وإداري، وذلك تحت سلطة الحاكم يوليان القوطي أو الغماري الذي صادفه الفاتحون العرب أمامهم وكانت لهم معه فصول متواصلة من التعاون أدت في النهاية إلى التحالف واجتياز البوغاز للشروع في فتح إيبيريا.

نعود، مرة أخرى، إلى الوضع السياسي الذي كانت توجد عليه طنجة عند الفتح العربي، فقد اتضح لنا بأنها كانت عاصمة للمغرب الشمالي، على الأقل، وأن حاكمها كان هو يوليان. يبقى علينا أن نتساءل، الآن : هل كان حاكما مستقلا أم تابعا لمملكة القوط الاسبانية أم للامبراطورية البيزنطية ؟

ليس من السهل أن نقدم الجواب على مثل هذا السؤال، لأن معظم المصادر لا تجيبنا عليه. لكن المؤرخ ابن خلدون يقدم لنا جوابا جديرا بكل اعتبار. فابن خلدون حين يسمى يوليان «عامل طنجة»، يذكر في فقرة أخرى وهو يتحدث عن «جريجير»، صاحب أفريقية : «وكان ملكهم جرجير يملك ما بين طرابلس وطنجة تحت ولاية هرقل، ويحمل إليه الخراج».

رواية واضحة ذكرها ابن خلدون في تاريخه، إذ يستنتج منها أن يوليان، كان عاملا على المنطقة وتابعا للدولة البيزنطية. كما أن طنجة وسبتة كانتا داخلتين في امبراطوريتها. من أين استقى ابن خلدون هاته المعلومات ؟

ليس في مستطاعي أن أجيب الآن على هذا السؤال. ولكن ابن خلدون، على أي حال، مؤرخ ثقة، لا يمكن أن يقدم تلك التوضيحات لو لم يكن لديه سند

ومصدر كان تحت يده وضاع الآن منا. لكن طنجة وشمال المغرب كانت جغرافيا على قاب قوسين أو أدنى من شبه الجزيرة الايبيرية مما جعلها تتأثر، بكيفية أو بأخرى، من ذلك الجوار، ومما كان يدفع بالمملكة القوطية إلى التفكير في احتضان المنطقة الشمالية في المغرب، بحيث كانت هنالك تبعيتان متراكبتان يخضع لهما شمال المغرب : تبعية رسمية واسمية إزاء الدولة البيزنطية، وتبعية غير واضحة ولا محددة، إزاء الدولة القوطية، بحكم الجوار والتواصل. وهذا ما جعل المصادر العربية حائرة ومترددة في تلمسها لهاته القضايا.

وكان يوليان، بالطبع، يحرص على تبعيته الاسمية لبيزنطا البعيدة، إذ كان بسبب ذلك يحظى باستقلال كبير، وكأنه ملك أو أمير. ولقب «الكونت» الذي كان يحمله يوحي بذلك. وفي نفس الوقت، كان ليوليان تواصل مكثف ومستمر مع جيرانه باسبانيا، ويرحب بذلك، ما دامت هاته الأخيرة لا تطمع في النيل من استقلاله.

ولعله أحس، عند قدوم العرب بأن المملكة القوطية تسعى للسيطرة على شمال المغرب، ولعله عانى منها ضغوطا ومضايقات ورأى نفسه عاجزا عن مواجهة خطر العدوان الاسبائي، وحده. وهذا ما جعله يلجأ، في النهاية، إلى مد اليد للعرب الفاتحين والتفاهم معهم من أجل القضاء على الدولة القوطية. ويمكن أن نضيف إلى ذلك أن مشروع الاستيلاء على شبه الجزيرة الايبيرية لربما كان يساور أذهان الحكام البيزنطيين وتفاوضوا في هذا الشأن مع عاملهم يوليان الغماري. لكن فرصة تحقيق المشروع لم تتم إلا على يد العرب الذين استولوا، في الحقيقة، على كل البلاد التي كانت تابعة للامبراطورية البيزنطية في آسيا وأفريقيا.

إنني لا أنكر بأن ما أقدمه الآن ما هو إلا فرضية في حاجة إلى مناقشة، ولكن التاريخ إذا عدم المصادر الكافية، لا يمكنه أن يستغني عن الفرضيات إذا أراد أن يستثمر المعلومات القليلة التي يتوفر عليها. فكيف نفسر موقف يوليان ؟ هل بقصة بنته التي قد تغرى عشاق القصص الجميلة أم باعتبار العناصر الأساسية والحيوية التي تكيف باستمرار العلاقة بين بلدين وشعبين. وشعب المنطقة عرف منذ القديم بإبائه وثورته على كل من يعتدى على حريته، كما تدل على ذلك الآثار المكتشفة في ليمس طنجة حيث توجد بقايا لعدد من الثكنات التي كان يستعملها الرومان في مواجهتهم لسكان الأرياف فالأدعى إلى الاعتقاد هو أن يوليان كان في صراع مع جيرانه في العدوة الشمالية، وأن الصراع وصل إلى الحد الذي لم يعد فصله إلا عن

طريق القوة. فوجد في ورود العرب إلى المنطقة فرصة للتخلص من السيطرتين. ولعله حسب أن العرب سيوحلون في فتحهم لاسبانيا وسيضطرون لنقل معظم قوتهم إلى تلك البلاد. فيجد حينذاك متنفسا يجعله يستعيد سيطرته وسيادته على المنطقة.

لكنه أخطأ في الحساب، كما هو معلوم، إذ سرعان ما استولى الفاتحون على معظم الجزيرة الايبيرية، وقضوا على المملكة القوطية، وأصبحوا يسيطرون على العدوتين. إننا، برغم الظواهر، لم نغادر موضوع طنجة ولم ننسه. ذلك أن معظم هذه الوقائع ومضاعفاتها كان مسرحها هو طنجة أو سبتة. فمن المعلوم أن طنجة استقبلت عقبة بن نافع عند الفتح الأول. ثم جاء موسى بن نصير فاستولى عليها. وبعد أن تمكن من إخضاع معظم المغرب، اتخذ من طنجة قاعدة أولى لتحركاته وادارته العسكرية. ففيها وضع رهائن المصامدة تحت الحراسة سنة 88 هـ وعين طارق بن زياد واليا عليها، واتخذ من المدينة أول مركز لتعليم مبادىء الإسلام، إذ تذكر المصادر أن موسى بن نصير أنزل مع طارق بن زياد بطنجة «سبعة وعشرين ألفا من العرب وإثنى عشر ألفا من البربر وأمرهم أن يعلموا البربر القرآن والفقه». وفي طنجة دبر فتح الأندلس بعد الاتفاق مع يوليان على أن يكون انطلاق الأسطول الحامل للفاتحين من سبتة. وهكذا قدر لطنجة أن تلعب دورا تاريخيا كبيرا في السنوات الأولى من الفتح الإسلامي.

تأتي بعد ذلك أحداث كثيرة تذكرنا بطنجة. فنشير، بسرعة، إلى أنها كانت هي المركز الذي انطلقت منه ثورة الخوارج على الأمويين. ولا احتاج هنا إلى ذكر عدد من التعسفات التي صدرت عن الولاة العرب، ولا عن الوفد البربري الذي ذهب يستنجد بالخليفة الأموي ويطلعه على تلك التعسفات. المهم هو أن بربر المنطقة، بعد أن أسلموا وحسن إسلامهم، اقتنعوا بأن الخليفة الأموي المنزوي بقصره البعيد في الشام لا يلتفت إليهم ولا يحس بقضيتهم، فانضموا إلى صفوف المعارضين للدولة الأموية. وكان الخوارج بمجموع العالم الإسلامي بالمرصاد لمواطن الاستياء والتظلم، فاتصلوا بالمغاربة وأطلعوهم على مذهبهم ومطالبهم، فانضموا إليهم. فكان انطلاق ثورة ميسرة المطغرى من أحواز طنجة. وهنا نتذكر بأن طنجة كانت قد تلقت تعليما إسلاميا مكثفا على يد جنود الفتح من العرب، بحيث إن المبادىء الإسلامية الداعية للمساواة وحرية المسلم وأمنه من كل تعسف واعتداء كانت قد انتشرت في تلك الجهات وتشبعت بها العقول. وأصبح الناس يقارنون بين تصرفات الولاة وبين تلك المبادىء فيجدون البون شاسعا. ومن المعلوم أن المذهب الخارجي لم يستقر طويلا بالمغرب، ولم

يترك أي أثر، وإنما كان سلاحا مذهبيا لمواجهة الوضع المتردي الناشيء عن إهمال الخلفاء الأمويين لشؤون الإقليم.

لننتقل الآن إلى شهادات الجغرافيين لنتمم هذا الانطباع الأول الذي أخذناه عن المدينة، انطلاقا من بعض المصادر التاريخية. ولعل أقدم جغرافي تحدث لنا عنها هو الذي قدم لنا أحسن شهادة وأوفاها. وأعنى به أبا عبيد البكري. فنحن نستقي من شهادته الملاحظات التالية :

1 ـــ إنها كانت في عصره كورة أي ما يطابق ما نسميه اليوم إقليما.

2 ـــ أنها، أي الكورة، كانت تضم عدة قبائل كبرى منها صنهاجة، ومصمودة.

3 ـــ أن الكورة كانت عامرة بالمدن والمراسي مثل القصر الصغير، ومرسى باب اليم، ومرسى موسى، ومرسى بليونش، ومرسى دنيل. كما كانت تقام بها أسواق ذكر منها سوق الثلاثاء وسوق الجمعة.

4 ـــ أن طنجة ذاتها كانت دار ملوك المغرب، مؤكدا ما ذكرناه من قبل ويقول في وصفها : «وهي طنجة البيضاء القديمة المذكورة في التواريخ. وفيها آثار للاول، كثيرة قصور وأقباء وغيران وحمام وماء مجلوب في قنا ورخام كثير وصخر منجور. وتحتفر خرايبها فيوجد فيها أصناف الجواهر في قبور أولية وغيرها من المواضع».

يأتي الإدريسي بعد البكري بقرن فيؤكد أهمية طنجة ملحا على الجانب العمراني والاقتصادي ودورها التجاري والصناعي، إذ يقول :

«وهي مدينة حسنة لها أسواق وصناع وفعلة، وبها إنشاء المراكب، وبها إقلاع وحط. وهي على أرض متصلة بالبر فيها مزارع وغلات».

وبعد ذلك بقرون، في نهاية العصر الوسيط نجد شهادة أخرى عند الحسن الوزان الذي عاش إلى بداية القرن السادس عشر. إنها شهادة تعكس التدهور الذي حصل في المغرب على إثر تزايد ضغط الدول المسيحية الأوربية، وخاصة منها الايبيرية. فهو يثير ذكرى ماضي المدينة بقوله : «وما زالت طنجة مدينة متحضرة شريفة مأهولة بأحسن العناصر من السكان». ثم يعود ليتحدث عن حاضرها :

«عاش سكان طنجة عيشة راضية إلى أن سقطت أصيلا. وعندما بلغهم الخبر، أخذ كل واحد منهم أثمن ما يملك، وغادر المدينة ملتجئا إلى فاس. فأرسل قائد ملك البرتغال حينئذ ضابطا احتلها باسم هذا الملك...»

من خلال شهادات الجغرافيين، نلمس دور المدينة على المستوى الحضاري والاقتصادي. فقد كانت من أقرب المدن إلى الأندلس. فالاقلاع والحط الذي يذكره الإدريسي، إنما كان المقصود بهما الأندلس، بالدرجة الأولى. فالتبادل مع الأندلس من الحضارة الأندلسية بمصنوعاتها وتقاليدها من الاستقرار بطنجة، ومكن المدينة من أن تكون بابا من أبواب عبور البضاعة الأندلسية إلى المغرب وهي بضاعة متنوعة ونفيسة.

لكن، لماذا لا نلمس الأثر الأندلسي بصورة ملحوظة في المدينة وسكانها ومجتمعها في الوقت الراهن ؟

الواقع أنه وقع تقطع خطير في تاريخ طنجة. فعند احتلال البرتغال لها، جلا عنها سكانها المغاربة كما رأينا. وغير البرتغاليون والانجليز ما شاءوا أن يغيروا في شكل المدينة وبنائها. ثم لما جاء الباشا أحمد الريفي، «وجدوا المدنية تكاد تكون خرابا، والقصبة أطلالا، والأسوار مثلومة، فبادروا إلى تشييد مدينة إسلامية جديدة وقصبة وجامع ومدرسة وأسوار». وأما المؤلفون الانجليز، فإنهم يتحدثون عن تخريب شامل للمدينة.

فالأحداث تبين أنه وقع ترحيل سكان المدينة قبل الاحتلال البرتغالي وتغييرها، ثم تخريبها، ثم إعادة بنائها. فما كان للمدينة أن تحتفظ بأي أثر من اتصالها الوثيق والعريق بالأندلس، وقد ذهبت الأندلس العربية، هي أيضا، في خبر كان. تغير سكانها وتغيرت معالمها، فتقطع تاريخها في الطريق. ومن نفق الاحتلال الأجنبي، خرجت طنجة أخرى، طنجة جديدة في عالم جديد، هو عالم سيطرة أوربا. فاستطاعت، مرة أخرى، أن تتكيف مع التطور وأن تجد لنفسها مجالا للقيام بدور مهم في المغرب الحديث، إذ أصبحت هي العاصمة الدبلوماسية وميدانا للاحتكاك اليومي بكبريات الدول المتقدمة وبوابة لواردات الحضارة العصرية، بحيث كان الناس في بقية المغرب ينتظرون البضاعة المجلوبة من طنجة بشوق ولهف. وها هي اليوم، بعد الوصاية الدولية، تعود إلى الوطن محررة من كل رهن، كمدينة يتجدد شبابها، برغم إمعانها في الشيخوخة، ويلوح تطلعها إلى المستقبل بكثير من الاهتمام. إنها تبحث عن

الدور الجديد الذي ستقوم به في مغرب الغد. ويقيني أنها لن تقنع بدور ثانوي أو محدود. ومهما تواضعت، فالتاريخ والجغرافية يفرضان عليها أن تنهض وتستوى في وقفتها لتحتضن بعزم كل المهام والمسؤوليات التي هي، أحبت أم كرهت، مطوقة بها. وفي طليعة تلك المسؤوليات أن تكون وجها مشرقا ومشرفا للمغرب، كمدينة تفتخر بعمرانها ونشاطها وجمالها وتناسق أجزائها وارتياح سكانها وازدهار الفكر والثقافة بربوعها.

والإشارة الأخيرة تنبهني إلى فصل مهم في تاريخ طنجة كان حريا بأن أقف عنده ولو وقفة قصيرة، وأعني به مساهمة المدينة في تاريخ الحياة الثقافية ببلادنا. صحيح أن جارتها سبتة، المدينة السليبة، حظيت بقصب السبق في هذا المضمار بالنسبة لكل المدن المغربية الأخرى، ونافست حواضر الأندلس مثل قرطبة وأشبيلية وغرناطة. ولكن هذا لا يعني أن طنجة كانت عاطلا من حلى الثقافة. بل كانت لها مساهمة وحضور لا يستهان به. فهنالك أعلام ومؤلفات وأسر علمية. ولكن هذا موضوع آخر له خصوصيته. وهو جدير بأن يرصد له بحث آخر. ويكفينا هنا أن نعرف بأن طنجة كانت مركزا ثقافيا وأنها هي ومنطقتها كملجأ للأسرة الإدريسية بعدما حل بها من نكبة واضطهاد، أصبحت تشخص الرمز الذي مثلته الأسرة الإدريسية عند حلولها بالمغرب، وهي تبليغ صوت الإسلام ونشر لغة القرآن. ونحن نشاهد النتيجة اليوم، إذ استعربت قبائل صنهاجة ومصمودة وغمارة وغيرها. ولم يكن ذلك ناشئا عن ضغط ولا إكراه، والتاريخ شاهد، وإنما هو ناشيء عن عقيدة واقتناع، لأن اللغة العربية لم تأت كمنافس لأي لغة، وإنما كلغة لها امتيازها وقدسيتها، فلا غرابة أن يعشقها الناس ويقبلوا عليها.

ونكتفي بهذا القدر وما زال مجال للقول، علما بأن طنجة حظيت باهتمام أحد أبنائها الفقيه محمد سكيرج المتوفى سنة 1965 خصها بتاريخ يتضمن ثمانية أسفار. وإنما كان يهمنا في هذا اللقاء الثقافي أن نبرز شيئا مهما، وهو أن طنجة كمدينة في طرف البحر المتوسط لا تقل نباهة عن مدن تاريخية كبرى مثل قرطاج والاسكندرية وأثينا والبندقية وجنوة ومرسيليا وبشلونة ومالقة وغيرها من الحواضر التي تحيط بذلك الحوض كما يحيط العقد الجميل بالعنق.

# جوانب من التاريخ الدبلوماسي للمغرب خلال القرن التاسع عشر. تطور وظيفة النائب السلطاني من 1851 إلى 1924

الخديمي علال
كلية الآداب ــ الرباط

**تقديم :**

تجدر الإشارة، إلى أن الإشكالية التي تطمح هذه الدراسة إلى معالجتها، هي أن دار النيابة التي استحدثت في إطار سياسة حذرة من تسارع التدخل الأوربي في المغرب ستتحول ــ مع تعاظم هذا التدخل ــ من جهاز بسيط ووسيط، بين الهيأة الدبلوماسية من جهة والمخزن من جهة أخرى، إلى جهاز مؤثر ومقرر، في القضايا التي طرحها التدخل الأوربي خلال القرن الماضي[1].

إن النائب السلطاني الذي بدأ كموظف، مهمته تلقي المراسلات والتعليق عليها وبعثها إلى المخزن، وانتظار الإجابة؛ تحول مع تعاظم الضغط الأجنبي إلى موظف سام، يتعدى نفوذه التوسط إلى التقرير في أمور عديدة تهم مصير البلاد.

فكيف حدث هذا التطور، في وظيفة النائب السلطاني بطنجة ؟ وما هي العوامل والحوادث التي توضح التطور المشار إليه ؟

للإجابة سنعرف بالنواب الذين مارسوا مهامهم منذ إنشاء دار النيابة سنة 1851، ثم نقف ملياً عند الإصلاح الذي طرأ على دار النيابة سنة 1900.

وفي الأخير سندلي ببعض الملاحظات والاستنتاجات التي تبرز وتوضح الإشكالية المطروحة.

**أولا : وضعيــة دار النيابــة قبـل 1851.**

منذ تمكن المغرب من تحرير ثغوره وطرد الاسبان من العرائش والمعمورة والانجليز من طنجة، أصبح عامل هذه الثغور الذي كان نفوذه يشمل تطوان هو المندوب المغربي المكلف بالمفاوضات مع الأجانب[2]. وقد أصبحت طنجة منذ أواخر القرن الثامن عشر، عاصمة دبلوماسية، بدل تطوان[3]. بيد أن العامل المكلف بتلك العلاقات كان يسكن تطوان تارة وطنجة أو العرائش تارة أخرى.

وكان يسمى باشا أو «عامل الثغور». وكانت مهمته هي المراسلة مع القناصل الأجانب والتوسط بينهم وبين السلطان.

**بوسلهام أزطوط** : وآخر عامل كان يجمع بين وظيفة الباشاوية، ومهمة التفاوض مع الأجانب، هو الباشا بوسلهام بن علي أزطوط باشا العرائش وطنجة في عهد مولاي عبد الرحمان. كان بوسلهام أزطوط يقطن بالعرائش، وهو الذي قام بدور هام في المفاوضات المغربية الفرنسية، التي أعقبت معركة إسلي. وهو الذي وقع اتفاقية طنجة، في 10 شتنبر 1844[4]، وناقش اتفاقية للا مغنية مع ليون روش Léon Roches.

كان بوسلهام بن علي، رجلا ذكيا وحذرا ساعد مولاي عبد الرحمان في النهج المتشدد تجاه الفرنسيين الذين حاولوا ضم أطراف من الحُدود المغربية الشرقية[5].

وإذا كان بوسلهام بن علي كثيرا ما يعتمد على الممثل البريطاني، فإن علاقته بالمُمثلين الفرنسيين كانت متوتّرة، ولذلك اتهمه القائم بالأعمال الفرنسي بسوء النية وبتمديد المفاوضات حول المسائل الصعبة. ولما توفي بوسلهام بن علي، في فبراير 1851، تنفس الفرنسيون الصعداء بعد اختفائه[6].

إن الطريقة التي اتبعها بوسلهام بن علي، في التفاوض مع الأجانب، قد أعطت للدبلوماسية المغربية، صفتها المميزة، وأبانت عن قدرة الدبلوماسيين المغاربة على مناقشة المسائل الصعبة، والوصول بها إلى حلول مرضية، وتجنب كل تعقيد يمكن أن تنتج عنه مخاطر للمغرب. ويبدو أن ذلك الأمر هو الذي أثار تعليق جاك كاي J. caillé التالي : «كان للدبلوماسيين المغاربة موهبة خاصة في تمديد المفاوضات، دون الوصول بها إلى نهاية مرضية، وفي إغداق الجمل الحبية والمضللة التي تخفي بلباقة رفضهم»[7].

يمكن القول ــ إذن ــ أن الأسس الأولى لدار النيابة قد وضعت منذ عهد بوسلهام بن علي أزطوط.

ثانيا : **وضعية النيابة بعد 1851 :**

**محمد الخطيب** : ويظهر أن اتساع العلاقات مع الأجانب بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر، وتزايد عدد الممثلين الدبلوماسيين، قد جعل السلطان مولاي عبد الرحمان (1822 ــ 1859)، يعين موظفا خاصا بدار النيابة، وكان أول نائب مستقل بأشغال دار النيابة هو محمد الخطيب التطواني[8].

كان محمد الخطب، تاجرا غنيا، من وُجهاء مدينة تطوان، سبق له أن استقر بجبل طارق ومرسيليا، كما سبق له أن تولى إدارة جمارك مدينة طنجة[9]. ونتيجة لذلك، كسب صداقات كثيرة ومعارف بكيفية التعامل مع الأجانب، الأمر الذي أهّله ليتولى منصب النائب السلطاني بطنجة. وتجدر الإشارة إلى أن محمد الخطيب، كان رجلا محبا للانصاف، مستقيما في عمله، كثير المراجعة للسلطان في المسائل التي يطرحها عليه الممثلون الأجانب. وهكذا لم يكن يقطع في أمر قبل الرجوع إلى السلطان مهما كان صغيرا أو كبيرا.

ويبدو أن دبلوماسيته هذه لم تعجب الممثلين الأجانب، وخاصة الممثل الفرنسي. ولهذا اتهم الخطيب بضعف الارادة وبالسلبية[10]، وهي اتهامات توضح ــ في الواقع ــ أن الرجل لم تكن تستفزه تحرشات الممثلين الأجانب ولا تهديداتهم. ولم يكن يسارع إلى الاستجابة لمطالبهم، قبل أن يدرسها مع المخزن على مهل، ويهيىء الإجابة التي توفق بين مطالب الأجانب ومصلحة بلاده.

على أننا يجب أن نلاحظ كذلك، أن طريقة الخطيب في التفاوض، وعدم خروجه عن مبدأ الوساطة الذي يقتضيه وظيفه، كان وراء إعفائه إثر حرب تطوان (1860)[11]. وقد استقر بتطوان إلى وفاته عام 1288 هـ الموافق 1871 م[12].

**الحاج محمد بركاش** : تولى محمد بركاش الرباطي أشغال النيابة، بعد محمد الخطيب[13]. وقد تميز بركاش بقوة الشخصية وسعة النفوذ في الأوساط المخزنية. كما اشتهر بركاش بتدخلاته وتوسطه لدى السلطان. ومنذ نيابته أصبح النائب السلطاني بطنجة، شخصية ذات وزن داخل المخزن، لا يمكن أن يبرم أمر مع الأجانب دون استشارته[14]. وكثيرا ما تصرف بركاش تصرفات، تدل على ما أصبح للنائب السلطاني

من نفوذ. وواضح أن ذلك النفوذ قد اكتسب من خطورة المسائل التي كان يعالجها النائب ومن أهميتها بالنسبة لمصير البلاد. وكذلك، نتيجة للتطور الذي طرأ على العلاقات المغربية الأوربية[15].

إن تزايد الضغوط الأوربية بعد حرب تطوان، قد أضعف المخزن كثيرا، وبالتالي أصبح للنائب ــ بحكم اتصاله بالممثلين الأجانب ــ شبه تفويض في معالجة بعض القضايا، بكيفية تحول دون تعقيد الأمور مع الدول الأوربية. وهكذا أصبح نفوذ النائب كثيرا ما يسهل تحقيق مطالب الأجانب. وأصبحت قراراته تتميزُ في كثير من الأحيان ــ بالتسرّع والتجاوز. فقد وصل الأمر بالنائب محمد بركَاش ــ مثلا ــ إلى إصدار الأمر بإلقاء القبض على قائد تطوان عبد القادر أشعاش عام 1281 هـ الموافق 1864 م، نتيجة لاصرار الفرنسيين على عزله[16]. وفي عام 1885 عين بركَاش ثلاثة أمناء للعمل بمدينة مراكش وبالدار البيضاء، فوافق السلطان على تعيينه : «عرفنا ما ذكرته في شأن الأمناء الثلاثة الذين عينتهم للخدمة بالدار البيضاء ومراكش ووافقنا عليهم»[17].

**الحاج محمد الطريس** : أما في عهد النائب الحاج محمد الطريس، فقد ازداد نفوذ النائب السلطاني وتوطد. ينتمي محمد بن العربي الطريس، إلى عائلة أندلسية هاجرت من غرناطة. وقد اشتغل آل الطريس زيادة على التجارة بالسياسة، حيث تولى الحاج العربي والد الطريس عدة وظائف مخزنية هامة، كالأمانة، كما تولى باشوية الصويرة، وظل بها إلى وفاته سنة 1270 هـ[18].

ولد محمد الطريس بتطوان بطالعة السوق الفوقي، سنة 1242 هـ، تعلم بتطوان ثم بمدينة الصويرة. وكانت أول وظيفة تقلدها هي وظيفة أمين بدوانة تطوان بمرتيل. ومنها نقل إلى الدار البيضاء، حيث تولى أمانة المستفاد. وفي الدار البيضاء ظهرت نزاهته وكفاءته، الأمر الذي جعل السلطان يعينه أمينا بمرسى المدينة، وناهيك بمرسى الدار البيضاء، لأهميتها الاقتصادية ونشاطها في التصدير والاستيراد، ولذلك لم يكن يعين بها إلا الأمناء الذين اشتهروا بالكفاءة والنزاهة.

والواقع أن خصال محمد الطريس كرجل إدارة واستقامته، رشحته ليتولى عمالة الدار البيضاء. وقد اشتهر كحاكم عادل وحازم إلى حدود 1299 هـ، حيث استعفى من منصبه وذهب لتطوان. إلا أن السلطان سرعان ما استدعاه وعينه نائبا عن محمد

بركَاش عام 1300. وبعد وفاة بركَاش استقل الطريس بالنيابة عن السلطان إلى وفاته سنة 1908 م/ 1326 هـ.

ثـالـثـا : **تعدد مهام النائب السلطاني وتشعّبها في نهاية القرن 19** :

بدأت مهام دار النيابة بطنجة تتعدد وتتشعب منذ نيابة محمد بركَاش، وخاصة في عهد الطريس. وتجدر الإشارة إلى أن ذلك التشعّب قد نتج عن التدخلات الأوربية المتعددة. أما في أواخر القرن الماضي وبداية القرن العشرين، فقد بدأت دار النيابة تتحول شيئا فشيئا، إلى ما يُشبِه المخزن في صورة مصغرة. وقد حدث هذا التطور عندما أصبحت القضايا التي يطرحها التدخل الأوربي تشغل الحيز الأكبر، إن لم نقل معظم نشاط المخزن بدوالبه المتعددة[19].

ولقد أظهر محمد الطريس، بحكم خطورة وظيفته وحساسيتها بالنسبة لمصير البلاد، أظهر كثيرا من الغيرة الوطنية الدالة على حبه لبلاده. وتمكن من حل كثير من القضايا الشائكة حلا مرضيا. وقد أصبحت كلمة النائب في عهده مسموعة، سواء على نطاق الادارة المركزية أو الادارة المحلية. ولذالك ازداد نفوذه في المخزن وأصبحت إشارته متبعة وتوسطه لا يرد.

ونظرا لاتساع العلاقات المغربية الأجنبية تعددت أشغال دار النيابة، وأضحت تشمل قضايا عديدة[20]. من هذه القضايا :

**قـضـايـا دبـلـومـاسـيـــة** : مسائل السفارات المغربية إلى الخارج، كتهييء السفير وتزويده بالارشادات اللازمة لمهمته، وتوفير وسيلة النقل التي توصله إلى المكان المقصود. ثم تعيين الوكلاء (القناصل) وإرشادهم والاشراف عليهم.

**قـضـايـا سيـاسـيـــة** : خاصة مسألة الحمايات القنصلية والمخالطات والدعاوي الناتجة عنهما[21].

**قـضـايـا اقـتـصـاديـــة** : مثل مسائل الديون والقروض، والكنطردات.

**قـضـايـا عـسـكـريـــة** : مثل شراء الأسلحة، وتوفير الذخائر لها، ومراقبة تموين المحلات العسكرية ــ أحيانا ــ بالأسلحة والمؤن، مثل الجيش الذي كان يحارب الثائر بوحمارة، قرب مليلية.

**قضايا اجتماعية** : كان النائب يتوسط لكثير من الموظفين، كما كان يقضي مصالح القياد، ويقف مع المطالبين بحقوقهم ضد الأجانب.

نظرا لكل هذه المهام، ونظرا لكون النائب الحاج محمد الطريس قد بلغ من الكبر عتيا، ولم يعد في طاقته تحمل السهر على ملفات دار النيابة المليئة بمذكرات النواب الأجانب ورسائلهم، حول القضايا والدعاوي المتعددة. نظرا لكل ذلك، فقد أصبح من الضروري ـــ مع نهاية القرن الماضي ـــ تزويد دار النيابة بالموظفين الأكفاء، وإعادة النظر في كيفية سير أشغالها.

والواقع أن الظروف التي كان يمر بها المغرب إثر وفاة الصدر أحمد بن موسى سنة 1900، قد حتمت على أعضاء المخزن العزيزي الجديد، الشروع في سلوك سياسة إصلاحية لهياكل الدولة استجابة للتحديات الدولية[22]. ولأهمية دار النيابة فقد بدأ الإصلاح بها.

رابعا : **ظهير إصلاح دار النيابة، غشت 1900.**

أصدر مولاي عبد العزيز ظهيرا هاما، يعتبر بمثابة قانون تنظيمي جديد لسير أشغال دار النيابة. والظهير مؤرخ بـ 4 جمادى الأولى عام 1318 الموافق 30 غشت 1900[23]. ويشتمل على النقط التالية :

**أولا** : الإشارة إلى أهمية طنجة كعاصمة دبلوماسية، وإلى كثرة أشغال دار النيابة، التي أثقلت كاهل النائب الحاج محمد الطريس، حتى استعفى مرارا لكن السلطان أبقاه لما يعلمه «من متانة دينه ومراقبته الله» في أعماله.

**ثانيا** : رغبة السلطان، في إبقاء الطريس «حيث لا غنى عن بركته»، وفي الوقت نفسه القيام بأشغال الأجانب على الوجه المطلوب، أدت به (السلطان) إلى تنظيم جديد لعمل دار النيابة.

**ثالثا** : يتلخص هذا التنظيم في تعيين مجلس لإدارة أشغال النيابة بكيفية جماعية. ويتكون هذا المجلس من الأعضاء المخاطبين بالظهير وهم :

ـــ الحاج محمد الطريس : يبقى «هو كبير المقام ورئيسه، وبعلامته تختم جميع المكاتب الصادرة «عن دار النيابة إلى المخزن والولاة وإلى نواب الدول».

ـــ النواب المساعدون له : عبد الله بن سعيد، بناصر غنام، عبد السلام

أحرضان، عبد الحفيظ برادة، الطاهر بن التهامي بناني.

**رابعا** : تعيين قاضي بدار النيابة، هو عبد القادر بن قاسم المراكشي، يساعده عدلان، أحدهما من مدينة مراكش والآخر من مدينة فاس، لتحرير المقبول والمردود من حجج الأجانب، ولتسهيل التعرف على أعراف وأحوال أهل الجنوب من جهة، وأحوال الشمال من جهة أخرى.

ثم تعيين ثمانية كتاب، واختيار ترجمان أو اثنين، ممن يتقن اللغات الأجنبية. ولأعضاء المجلس النظر في اختيار الترجمانين الذين يجب أن يشترط فيهما «التمارة وكتمان الأسرار».

وقد تم تحديد أجرة أعضاء مجلس النيابة وموظفيها باستثناء أجرة الترجمانين التي يجب أن يحددها أعضاء المجلس[24].

خامسا : **كيفية عمل مجلس دار النيابة** : على المجلس أن يجتمع صباحا وعشية، بدار النيابة، ليستعرض ما يرد من مراسلات المخزن وولاته، ومراسلات الأجانب، والمشافهات، ثم دراسة كل ما يرد كتابياً أو شفاهياً، دراسة متمعنة من طرف كل واحد، والإدلاء برأيه في كل قضية على حدة. وإذا لم يقبل الأعضاء رأي أحدهم، فعلى باقي أعضاء المجلس أن يُقْنِعُوه بالحجَّة القاطعة حتى يقتنع. وعلى أعضاء المجلس أن يتجنبوا التعنت والتزييف. ليحافضوا على وحدة الرأي في «جلب المصالح ودرءِ المفاسد».

أ ــ **كيفية دراسة دعاوي الأجانب** : إذا كانت الدعوى تتعلق بحماية موافقة لمؤتمر مدريد، فعلى النائب الطريس أن يكتب لأمناء المرسى القريبة من مكان الدعوى ليحققوا واقعها. وإذا كانت في مدينة داخلية، فيكتب لأمناء الصائر وللعامل للبحث فيها.

ب ــ **دعاوي المغاربة فيما بينهم** : يقتصر فيها البحث على يد الأمناء. ويجري البحث بتكليف من يثق فيه الأمناء، أو من يُعَيِّنُه لهم المجلس إن وجد، ليذهب إلى مكان القضية، ويحرر الواقع فيها.

على المجلس أن يتداول في كل قضية. ويدرس حجج المدعي؛ فإذا ثبت بطلان الدعوى يجاب المكلف بها، وإذا ثبتت صحتها، يكتب النائب بما اتفق عليه المجلس للعامل المعني، موضحاً له الدعوى، وحجج ثبوتها ويطلب منه استخراج «الحق

الثابت ممن تعلق به» ودفعه لأصحابه.

فإذا نفذ العالم الأمر فالمسألة واضحة. ويجب عند ذاك إخبار المكلف بالقضية وإخبار السلطان بمصير القضية من بدايتها لنهايتها. أما إذا رفض العامل تسليم القضية، فيجب إطلاع السلطان، ليصدر الحكم المتعين فيها.

وإذا كانت الدعوى متعلقة بأحد العمال، فيجب التعجيل باطلاع السلطان بها وبحجة مدعيها، ونتيجة البحث فيها، ليصدر أمره بالمتعين فيها.

أما إذا عرض على المجلس، مسائل تتعلق بالأحكام الشرعية، فيجب أن تعرض على فقيه المجلس ليبين حكم الشرع في نازلتها. ويبين أعضاء المجلس رأيهم فيها فيما يخص الأعراف البلدية والاعتبارات السياسية، ويكتب بالجميع إلى السلطان ليأمر فيه بالمتعين.

ج ــ **قضايا الديون** : تعرض حجج المدعين على فقيه المجلس ليبين الحجج المقبولة شرعاً وغير المقبولة. فإذا لمْ تقبل حجة يجاب صاحبها حينا. أما المقبولة، فيكتب النائب بالحل الذي اتفق عليه لعامل المدعى عليه. أو الغريم. فإذا لم يفاصله العالم يخبر السلطان بالواقع.

د ــ **حقوق المخزن ورعيته على الأجانب وعلى محمييهم** : يسلك فيها نفس السبيل الذي تحل به قضايا الأجانب وأهل حمايتهم.

هـ ــ **مصالح الدول الأجنبية والمسائل الدبلوماسية** : يتفاوض المجلس فيها ويدرسها بإمْعَان، ويطلع السلطان بما اتفق عليه.

و ــ لا تنفذ أوامر المخزن، إذا كان للمجلس رأي مخالف. بل تُؤخر ويراجع المخزن ليصدر جوابه.

وأخيراً، يجب على المجلس أن يتخذ سجلات أو كنانيش، لتسجيل المراسلات مع كل دولة، ولتسجيل الاتفاقيات المحفوظة بدار النيابة.

نلاحظ ــ إذن ــ أن ما احتوى هذا الظهير من إصلاحات، في تكوين مجلس دار النيابة، وفي طريقة دراسة القضايا المطروحة، وفي نوع هذه القضايا؛ نلاحظ أن الأمر يتعلق في معظمه، بكيفية الإستجابة لتحديات التدخل الأوربي. ولما كان المخزن في هذه الأثناء، قد شرع في استشارات واسعة، حول كيفية إصلاح

أوضاع المغرب لمواجهة الضغوط الاستعمارية، وخاصة الضغوط الفرنسية في الحدود الشرقية، فيمكننا أن نلاحظ أثر الإنقسام في الآراء داخل المخزن، حول أنجح السبل لمواجهة سيْل المطالب الأجنبية؛ في التطور الكبير الذي حصل في منصب النائب السلطاني، فقد عين بجانبه خمسة نواب مساعدين مكلفين، بدراسة ومناقشة أمور العلاقات مع الخارج.

وقد حددت طريقة عمل هذا المجلس في دراسة أنواع القضايا، التي يدور معظمها، حول دعاوي وديون الأجانب ومحميهم.

وإذا تأملنا هذه الطريقة، يبرز أمامنا هاجس المبادرة إلى البحث عن أنجع الضمانات التي يمكن بواسطتها المحافظة على مصالح البلاد. ولا أضمن من هذه (الديمقراطية) في الأخذ بتعدد الآراء، حتى يفوت الأمر على التدخلات الأجنبية.

وبالفعل، لقد تمكن المجلس الجديد من القيام بمهامه المسطرة في الظهير[25] وأصبحت أمور دار النيابة تسير بسرعة. وانتدب أعضاؤها لمعالجة مهمات أخرى مرتبطة بدعاوي الأجانب[26]. بيْد أن هذه المصلحة الحيوية، لم تنج من تأثير الأطماع الاستعمارية، وصراع النفوذ بين النواب الأوربيين. وهكذا، سرعان ما دب الخلاف بين أعضاء مجلس دار النيابة. ويبدو أن الخلافات تسربت كذلك، من المخزن المركزي، الذي كان منقسما إلى اتجاهين متنافسين حول السلطان : اتجاه يتزعمه وزير الخارجية، عبد الكريم بن سليمان، وآخر يتزعمه وزير الحربية المهدي المنبهي. ولهذا نجد مجلس دار النيابة ينقسم بدوره إلى اتجاهين متضادين حول الحاج محمد الطريس، أحدهما يتزعمه بناصر غنام الرباطي، والآخر يتزعمه عبد الله بن سعيد السلاوي.

ولقد برز الانقسام بين أعضاء النيابة بوضوح، بعد سنة 1902[27]، ويبدو أن قضية عبد الحكيم التونسي، كانت مناسبة لتفجير الصراع بين الاتجاهين[28].

وقد اشتد الصراع الخفي داخل المخزن وداخل دار النيابة بمناسبة اشتداد الضغط الفرنسي سنة 1904. فعندما حاولت فرنسا فرض حماية مبكرة على المغرب، تجند الاتجاه المعارض للأطماع الفرنسية، الذي كان يضم نخبة من الوطنيين والعلماء[29]، لفضح المحاولة الفرنسية. وقد نجح هذا الاتجاه نجاحا بينا وإن كان مؤقتاً، بزيارة الامبراطور الألماني غليوم الثاني لطنجة في مارس 1905، ودعوة المغرب إلى انعقاد مؤتمر دولي، لينظر في «الاصلاحات» المزعومة التي حاولت فرنسا فرضها عليه. ونتيجة لذلك فشلت سفارة سان روني طايندي سنة 1905[30].

وتجدر الإشارة ــ في هذا الباب ــ إلى أن من مظاهر صراع النفوذ بين الأجانب من جهة وداخل أوساط المخزن من جهة أخرى، القرار الذي اتخذه السلطان بإعفاء الحاج محمد الطريس وتعيين عبد السلام التازي بدله[31]. بيد أن هذا التغيير لم يتم وبقي الطريس في منصبه. وقد بعث له الصدر محمد المفضل غريط، يخبره بقرار السلطان إبقاءه نائبا بطنجة، وختم رسالته بالبيتين التاليين :

إن النيابـة لا تبـغ بكـم بدلا | وحكمهـا عنك لا نرضاه ينتقـل
فاهنأ بها فلها فيكـم ملاحظـة | ولا يطـيب لها في غيركم أمـــل[32].

ومن ذيول فشل المحاولة الفرنسية، واشتداد الأزمة بين فرنسا والمغرب من جهة وبين فرنسا وألمانيا من جهة أخرى، إعفاء عبد الله بن سعيد وكاتبه أبو بكر السلاوي، من العمل بدار النيابة[33]. وكان عبد الله بن سعيد قد عين ليساعد عبد السلام التازي في نيابته التي لم تتم. كما كان من أبرز الشخصيات الرسمية التي استقبلت امبراطور ألمانيا خلال زيارته لطنجة[34].

وإثر التطورات التي عرفها المغرب، بعد مؤتمر الجزيرة (أبريل 1906) التي تميزت باشتداد الضغط العسكري الفرنسي (احتلال وجدة في مارس 1907 والدار البيضاء في غشت من نفس السنة)، عين محمد الجباص وزير الحربية، نائبا ثانيا مع النائب محمد الطريس[35]. وجاء هذا التعيين تتويجا لغلبة الاتجاه المؤيد لتعاون فرنسي مغربي. ونجاحا للضغوط الفرنسية التي أبعدت كل العناصر التي تعتبرها عدوة للتدخل الفرنسي من دار النيابة.

لقد انتهى التطور في وظيفة النائب السلطاني سنة 1907 إلى تعيين نائبين اثنين. وهنا نلاحظ تراجعا في فكرة الإصلاح الهادف لنوع من الديمقراطية في التعامل مع الأجانب، لصالح تزكية محاور النفوذ المدعوم من طرف الأجنبي. في عهد ولاية الجباص ــ إذن ــ يمكن القول : إن استقلال النائب المَغْربي قد انتهى، وبالتالي لم تعد له الحرية التامة في «جلب المصالح» لبلاده، و«دَرْءِ المفاسد» عنها[36].

وقد يفهم هذا التطور، إذا علمنا أن الجباص قد تولى في ظروف خاصة، تميزت باحتواء الفرنسيين للمخزن العزيزي، إثر احتلال الدار البيضاء وبيعة مولاي عبد الحفيظ (غشت 1907).

وعندما نجح السلطان الجديد في عزل أخيه، انتعش التيار المعارض للاحتلال

الفرنسي، وعاد عبد الله بن سعيد لدار النيابة، حيث عينه السلطان خليفة للجباص بعد وفاة الحاج محمد الطريس، على الرغم من معارضة الجباص[37].

وقد أثار هذا التعيين قلق المفوض الفرنسي من نوايا مولاي عبد الحفيظ، فكتب لوزير الخارجية، متهما عبد الله بن سعيد بالتعصب والميل لألمانيا، ومتأسفا على فرض الرجل على الجباص بالرغم من معارضة المفوضية الفرنسية[38]. وإذا كنا لا نستطيع تأكيد بقاء ابن سعيد خليفة بجانب الجباص، إلى فرض نظام الحماية، فإننا نستطيع من جهة أخرى، أن نؤكد أنه كان لا يزال في خدمة دار النيابة سنة 1909.

ويبدو أن الصراع الخفي بين الرجل وأعدائه قد طفا بمناسبة حادث الشيخ محمد الكتاني، الذي كان ابن سعيد أحد أتباع طريقته. نفهم ذلك من رسالة جوابية من السلطان، يخاطب فيها ابن سعيد بالخليفة، ويطمئنه من التخوفات التي أثارها في نفسه الحادث، وأثارها سعي أعدائه به، فطلب من السلطات تأكيد براءته. ومما جاء في جواب السلطان، قوله له : «فإننا على بصيرة من أمرك.... وما مضى فات والعبرة بالمستقبل، ولا يهمنك كلام الحسدة فإن الناقد بصير»[39].

ويظهر أن الرجل بقي بدار النيابة إلى حدود سنة 1910، حيث لم يعد لدار النيابة كبير تأثير في فترة سفارة المقري لباريس[40].

وإذا كان الجباص قد كوفيء بترقيته صدرا أعظم، سنة 1913، فإن خليفته السابق عبد الله بن سعيد قد نفي إلى الجديدة سنة 1914.

وما يهمنا هو التأكيد على أن دار النيابة استمرت في الوجود على الرغم من فرض الحماية سنة 1912. حيث عين بها الحاج محمد التازي بعد الجباص، إلى أن أسقط نظام النيابة سنة 1343 هـ/ 1924 م. وعين مندوب سلطاني هو الفقيه محمد بُوعشرين، في ظل النظام الدولي الذي خضعت له المدينة[41].

**خامسا ــ خاتمة واستنتاجات** : حاولنا أن نؤرخ في هذه الدراسة للتطورات التي عرفها منصب النائب السلطاني. فقد تطورت وظيفة النائب، من مجرد عامل مكلف بالعلاقات مع الخارج، إلى نائب عن السلطان مختص في الشؤون الدبلوماسية، يُسَيِّرُ مصلحة هامة تسمى دار النيابة. كما أننا ركزنا على الإصلاح الذي عرفته دار النيابة سنة 1900 م. وقد تبين لنا أن محاولة جعل دار النيابة في مستوى تتبع العلاقات المغربية الأوربية، ومراقبة كل العلاقات في حدود معينة؛ جعلت السفراء

الأجانب وخاصة ممثلي فرنسا واسبانيا وانجلترا، يحاصرون هذا التجديد الهادف، حيث عملوا على مقاومته وإفشاله.

ويبقى السؤال المطروح هو : أي تطور حدث بين أول نائب معين وهو محمد الخطيب (1851 ــ 1860)، وآخر نائب في عهد الاستقلال وهو محمد الطريس (1883 ــ 1908)[42] ؟

للإجابة على هذا التساؤل يبدو من الأفضل تناول الموضوع من جانبيْن : الجانب السّلبي، ثم الجانب الإيجابي.

أولا ــ **الجانب السلبي في التطور** : كان النائب في البداية يرتعد خوفاً من أن يتهمه السلطان بالتجاوز، ويشفق على نفسه، من أي تصرف قد لا يُحْضَى برضاه. وهذا ما جعل الخطيب يتردد في اتخاذ أي قرار في مفاوضاته مع الأجانب، إلا بعد الرجوع لرأي السلطان، وأخذ رأيه والاعتماد عليه في كل قرار.

أما بعد تزايد التدخل الأوربي، الذي انهك الدولة المغربية، بأنواع شتى من المطالب والامتيازات؛ وعندما بدأت مطالب الأجانب تحاصر المخزن، وتقلق راحة السطان، وتحجب عنه كل أمل في إمكانية معاملة عادلة بين المغرب الضعيف ودول أوربا الطامعة. وعندما بدأ السلطان ــ نتيجة لما سبق ذكره ــ يطلب من نائبه الاجتهاد في ارتكاب حسن السياسة لمواجهة إلحاح النواب الأجانب، ويختم رسائله إليه بمثل هذه العبارات :

ــ «لأنك أدرى بتلك الشعاب».
ــ «الحاضر بصيرة...».
ــ «فكن تراجع وتكرر المراجعة، فإن تكرارها منتج للمصلحة».
ــ «ليس من رَأى كمن سمع».... الخ.

عند هذا التطور، أصبح النائب يتصرف وكأنه وزير مفوض. ويستبد أحياناً بالتقرير، ثم يخبر السلطان موضحاً له المصلحة من تصرفه ! كما أن المخزن لم يعد يستطيع الاستغناء عن النائب، ولا أن يلغي ما أبرمه مع الأجانب أو يحل ما عقده.

فها هو بركَاش يقبل بعض المطالب الفرنسية، حتى ولو كانت في مثل خطورة. الأمر بإلقاء القبض على عامل كبير من عمال المخزن !

وها هو الطريس، يقبل كل مطالب النائب الفرنسي، بمناسبة مقتل أحد الفرنسيين بسواحل طنجة سنة 1906 : يقبل دفع الدية وقتل القاتل وتقديم الاعتذار الرسمي وبناء تذكار للقتيل ![43].

حقاً لقد تحولت دار النيابة من عازل يصفّي التأثيرات الأجنبية من الشوائب المضرة، ويحصرها على الهوامش؛ إلى موصل لهذه التأثيرات إلى أعماق المخزن[44] والمجتمع المغربي (أوامر النائب للقواد ــ الرميقي بالغرب مثلا).

ذلك أن ما كان يقبله النائب الذي أصبح من السهل التأثير عليه تحت الضغط والتهديد[45] كان يشرحه للمخزن ويعمل على أخذ موافقته[46]. ولقد علق أحد الملاحظين الاستعماريين على هذا التطور في موقف دار النيابة بقوله : «لم تبق إلا بعض المراحل، وتتحول دار النيابة إلى وزارة صغيرة حقيقية سهلة الدخول على الوزراء الأوربيين المفوضين، أكثر من بنيقات الوزراء بفاس.»[47].

**ثانيا ــ الجانب الإيجابي في التّطور** : لقد أشرنا إلى تعدد مهام النائب السلطاني وإلى النفوذ الذي أصبح يتمتّع به داخل أوساط المخزن، ذلك النفوذ الذي اكتسبه من تدخلاته ــ بحكم منصبه ــ في جميع الأمور التي تهم مصير البلاد في علاقتها مع الأجانب.

ويمكننا التأكيد، على أن وظيفة النائب كانت تتعدى حدود تلقي المراسلات، ودراستها، والتلميح إلى خفاياها ثم بعثها إلى المخزن وانتظار الأجوبة. بل أصبح في الحقيقة ــ وكما أشرنا لذلك ــ يقوم بدور الوزير المفوض، فهو الذي كان على اطلاع بالمعاهدات وبشروط التعامل مع الأجانب.

وكان النائب يقوم بدور مدير الاستخبارات الوطنية، فهو الذي يسْهر على أمن البلاد الخارجي، وينبه إلى الأخطار المحتملة. كما كان يبادر إلى تنبيه المسؤولين عن كل ضرر قد يلحق بمصلحة من مصالح البلاد، أي بموظف من موظفي المخزن. فعلى سبيلا المثال ــ لا الحصر ــ لما ألْقَى المحتلّون للدار البيضاء، القبض على عاملها بوبكر بن بوزيد سنة 1907، وطال حجز الرجل بدون موجب مقبول. كان أول رد فعل هو الذي جاء من النائب الحاج محمد الطريس، الذي بعث رسالة للسلطان في الموضوع جاء فيها[48] :

«لما جرى على الدار البيضاء ما قدره الله سبحانه، كان من جملة من عمته

مصيبتها، القائد الطالب بوبكر بن بوزيد الذي قبض عليه الفرنصيص (كذا) وبقي مسجوناً على يده منذ وقعت القضية من غير موجب يقتضيه. وفي ذلك ما لا يخفى من الإخلال بحق المخزن؛ إذ له النظر في عامله وفي معاملته بما يستحقه إن ثبت عليه موجبه».

وكان النائب أحياناً يقوم بدور وزير الحربية، وقد ظهر هذا الدور جلياً في موقفه من المحلة المخزنية العسكرية العاملة بالريف ضد بوحمارة، فهو الذي كان يسهر على تزويدها بالسلاح والذخيرة والمؤن، وينتقد تهاون ضباطها مباشرة، وينبه المخزن إلى ما ينبغي عمله[49].

ورغم ذلك كله، فإن نائب سلطان المغرب، كان يمثل دولة ضعيفة، وسط مجموعة من الدبلوماسيين المحترفين الممثلين لدول قوية تتنافس على غزو المغرب واستغلاله. ولذلك كانت أصداء صيحاته تضيع في شعاب الأطماع الاستعمارية. وكان على نائبنا أن يستعد باستمرار لإذكاء المنافسات بين أولئك الدبلوماسيين، حتى إذا ما اتفقوا ضده ــ وهذا ما كان يحصل في الغالب ــ فلم يكن له من مفر من الابتسام في وجوههم وقبول مطالبهم رغم أنه كان يكره الجميع.

وأخيراً، يجدر بنا أن ننبه إلى أن من الأدوار الايجابية التي لعبتها دار النيابة بطنجة، ما تعلق بالجانب الفكري الإصلاحي، الذي عرفه المغرب خلال القرن الماضي.

فلم «تكن طنجة هي العاصمة الدبلوماسية، حيث تناقش علاقة المغرب مع الدول الأجنبية [...] فقط. بل كانت واجهة لاقتناص أحدث الأفكار والتطورات الدولية [...] ولهذا كانت دار النيابة المغربية بمثابة هوائي يرسل للمخزن المركزي بفاس، وللمدن الأخرى، حيث أسر وأصدقاء موظفيها، أَحْدَثَ أخبار التطورات السياسية على المستوى الوطني والدولي، بحكم أن أعضاءها، كان عليهم أن يطلعوا على شروط التعامل مع الأجانب، وكيفية مفاوضتهم للحفاظ على الحقوق الوطنية. وبحكم أنهم كانوا في مدينة، وإن كانت مغربية؛ فإن جوها فيه من التحرر، ومن أنواع البشر، والصحافة، والثقافة، والمشاكل، ما يطلع المتأمل على بعض تطورات العصر في شتى الميادين»[50]. ولهذا كله تكون بدار النيابة وطنيون ساهموا بقسط كبير في حركة الإصلاح الفكري والسياسي ببلادهم[51].

(1) من أهم هذه القضايا : مسألة الامتيازات الأجنبية، كالحماية القنصلية، والمحاكم القنصلية، والتدخل في شؤون الادارة المغربية،...

ومن القضايا ما اتخذ صبغة الخطورة مثل مسألة الصحة، التي أنشيء من أجلها المجلس الصحي الدولي، عن المسألة وعواقبها انظر الأستاذ محمد الأمين البزاز، المجلس الصحي الدولي بالمغرب 1792 — 1927، دبلوم دراسات عليا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية الرباط، 1980.

ولأهمية دار النيابة وأهمية القضايا التي عالجتها خلال القرن الماضي، بادر الأستاذان عبد العزيز خلوق التمسماني ومحمد الأمين البزاز إلى إصدار مجلة «دار النيابة» سنة 1984.

(2) عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة، 1، ص 359 — 360.

(3) — J. Caillé, Ambassadeurs, envoyés particuliers et représentants officieux de la FRANCE au MAROC, Hespéris, 1951, trim. 3-4, p. 355.

— محمد داوود، تاريخ تطوان، 1975، ج 7، ص 19.

— عبد العزيز التمسماني خلوق، دار النيابة السعيدة بطنجة، مجلة دار النيابة، عدد 1، ص 21.

(4) — J. Caille, Charles Jagerschmidt...., p. 49.

— عبد الوهاب بن منصور، أعلام المغرب العربي، 2، ص 189 — 190.

(5) الوثائق، دورية تصدرها مديرية الوثائق الملكية، بإشراف عبد الوهاب بن منصور، مؤرخ المملكة، الجزء الأول، ص 489.

(6) — J. Caille, Cjarles Jagerschmidt, op. cit. p. 49.

منذ احتلال الجزائر تميز التاريخ الدبلوماسي للمغرب باستغلال صراع النفوذ بين الدول الأوربية حول المغرب، نفس المرجع، ص 53 — 54.

(7) — J. Caille. Une mission de Leon Roches à RABAT, 1845, Alger, p. 16.

(8) عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة في معالم نظم الدولة، 1961، ج 1، ص 307.

— Charles Jagerschmidt, op. cit. p. 50.
— ROUARD de Card, Les relations de L'Espagne et du Maroc pendant le 18eme et le 19eme Siècles, PARIS, 1905, p. 71.

(9) عن الخطيب ودار النيابة :

— CHARLES Jagerschmidt, op. cit., pp. 50 - 52.
— J. L. Miège, Le MAROC et L'EUROPE, T. 2. p. 278 - 280.

(10) — J. Caille, Charles Jagerschmidt, op. cit., pp. 50 - 51.

(11) محمد داوود، تاريخ تطوان، ج 6، ص 20.

(12) نفسه، مختصر تاريخ تطوان، ج 2، ص 311.

(13) استمر بركاش نائبا إلى سنة 1300 هـ، حيث عين محمد الطريس مساعدا له، وبعد وفاته في سنة 1303، حل محله.

(14) عبد الرحمان بن زيدان، العز والصولة، ج 2، ص 309.

(15) راجع موقف بركاش فيما يخص مسألة الحمايات، في ابن زيدان، الأتحاف، ج 2، ص 405 — 430.

(16) محمد داوود، مختصر تاريخ تطوان، ج 2، ص 205.

قارن كذلك موقف بركاش من أوامر السلطان فيما يتعلق بتدخل الأجانب، في أمر اليهود المغاربة في :

— GERMAIN AYACHE, Etudes d'histoire marocaine, 1979, p. 192.

(17) رسالة مولاي الحسن إلى محمد بركاش، 6 ربيع الثاني 1302 الموافق 22 يناير 1885. في نعيمة التوزاني، الأمناء بالمغرب في عهد مولاي الحسن، ص 52 وص 56.

(18) محمد بن سعيد الصديقي، إيقاظ السريرة لتاريخ الصويرة، ج 1، ص 68.

(19) في هذا المجال تراجع الوثائق الدبلوماسية المحفوظة بالخزانة العامة بتطوان.

(20) انظر كناشي دار النيابة، رقم كـ 2720، ورقم كـ 2721 بالخزانة العامة بالرباط، على سبيل المثال لا الحصر.

(21) عن عواقب الحماية والمخالطة، انظر علال الخديمي، عواقب التدخل الأوربي بالشاوية خلال القرن التاسع عشر، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية ــ الرباط، عدد 11. ص 31 ــ 46.

(22) علال الخديمي، التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب، الدار البيضاء، 1991، ص 27 وما يليها.

(23) الأصل محفوظ بالخزانة العامة بتطوان، محفظة 20 رقم التسلسل 2695. وهو مكتوب على ورق من حجم 40 × 45 سنتمتر، يحمل الطابع العزيزي الكبير الذي نقش بدائرته :

**ومن تكن برسول الله نصرته — إن تلقه الأسد في آجامها تجم**
**من يعتصم بك يا خير الورى — فالله حافظه من كل منتقم**

وفي وسط الدائرة : عبد العزيز بن الحسن الله وليه ومولاه.

(24) حددت أجرة الموظفين المذكورين وصدر الأمر لأمناء طنجة بتنفيذها وهي كالتالي :

| | | | |
|---|---|---|---|
| الحاج محمد الطريس | : | 300 | ريال |
| ولده | : | 150 | ,, |
| غنام | : | 200 | ,, |
| ابن سعيد | : | 200 | ,, |
| أحرضان | : | 150 | ,, |
| حفيظ برادة | : | 200 | ,, |
| بناني سميرس | : | 200 | ,, |
| الفقيه عبد القادر بن قاسم | : | 150 | ,, |
| العدل الطيب ابن كيران | : | 75 | ,, |
| العدل محمد الهواري | : | 75 | ,, |
| الكتاب (8) | : | 600 | ,, |

والملاحظ أن أحمد الطريس، لم يخاطب في الظهير ضمن الأعضاء المشار لهم أعلاه، وعلى هذا الأساس فمجلس دار النيابة أصبح يتألف من 6 أعضاء يضاف إليهم أحمد الطريس كمساعد لأبيه.

(25) في يونيو 1901، حل المجلس قضية بوزي Pouzet ومرافقيه البقيويين الذين قتلوا بكبدانة :

(26) مثلا، كلف عبد الله بن سعيد بمعالجة قضية بليونش، وتمكن من احباط المخطط الاسباني الرامي إلى الاستيلاء على المكان لجلب مائه إلى سبتة. عن القضية راجع الوثائق المحفوظة بخزانة الحاج العربي بن سعيد.

ــ انظر كذلك، محمد ابن عزوز حكيم، ومضات مضيئة عن الحرب الريفية، 1986، ص 24.

كما كلف ابن سعيد بالاتصال بالنواب الأجانب للحد من مساوىء الحماية، لكنه لم يفلح أمام

تعنت النواب وإصرارهم على بقاء الامتيازات الأجنبية.

(27) أشار ابن زيدان لحال انقسام مجلس دار النيابة فقال :

«ولم يقع بين الرئيس والمرؤوسين وفاق، وبعد العشرين اعترى ذلك الجمع التكسير»، العز والصولة، الجزء 1، ص 308.

(28) عن القضية وملابساتها، راجع : علال الخديمي، عبد الحكيم التونسي : أو نموذج مغمور من التضامن بين المغاربة والتونسيين لمقاومة التدخل الاستعماري بالمغرب في بداية القرن العشرين، الجامعة الشتوية، نشر جامعة سيدي محمد بن عبد الله، الكتاب الثاني، ص 231 ـــ 248. يفرن 1988.

(29) من أبرز أعضاء هذا الاتجاه، عبد الله بن سعيد، بوبكر السلاوي، عبد السلام التازي الرباطي، الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني، عبد الحكيم التونسي الذي كان بمثابة المستشار القانوني والسياسي لهذا الاتجاه. والواقع أن النائب محمد الطريس كان يؤيد بعطفه هذا الاتجاه الراديكالي، وإن كان منصبه وشيخوخته يفرضان عليه نوعا من الحذر.

(30) لمزيد من التفاصيل، انظر علال الخديمي، مجلس الأعيان ومشروع الاصلاحات الفرنسي بالمغرب سنة 1905، دراسة قدمت في ندوة الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر، 1983، نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، 1986، ص 259 ـــ 292.

(31) عن عبد السلام التازي : ابن زيدان، الأتحاف، ج 5، ص 363.
ـــ عبد الهادي التازي، رسائل مخزنية، 68 ـــ 77.

(32) الرسالة مؤرخة بـ 1 رمضان 1322 الموافق 9 نونبر 1904، تطوان 29/ 136.
قارن عبد الهادي التازي، المرجع أعلاه، ص 75.

(33) كتب محمد المفضل غريط للطريس : «فيوافيك كتابان للمذكورين طرته (القائد عبد الله بن سعيد السلاوي والكاتب بوبكر السلاوي) باعفائهما من الخدمة بدار النيابة وأمرهما بالتوجه لسلا. 3 ربيع النبوي 1323/ 8 ماي 1905. تطوان 29/ 138.

(34) لمزيد من التعرف على أعمال عبد الله بن سعيد، راجع محمد ابن عزوز حكيم، ومضات مضيئة عن الحرب الريفية، م. س. ص 21 ـــ 32.

(35) جاء في ظهير التعيين العزيزي المؤرخ بـ 13 شوال 1325/ 19 نونبر 1907 : «جعلنا ماسكه خديمنا الأرضى الطالب محمد الجباص نائبا مع خديمنا النائب الأكبر الحاج محمد الطريس، بطنجة المحروسة، وألقينا إليه معه زمام تصرفات النيابة الباطنة والمحسوسة، وكلفناه بإعانة المذكور في سائر أمورها» تطوان 21/ 71.

(36) منذ حل الجباص على رأس قوة عسكرية بطنجة في أواخر سنة 1906، تعاون مع الفرنسيين في تنظيم البوليس بالمدينة. كما حافظ على هدوء المدينة بالرغم من القلق الذي انتاب السكان وأفراد الجيش المغربي إثر قنبلة الأسطول الفرنسي للدار البيضاء ونزول الحملة الفرنسية لاحتلالها في 7 غشت 1907.

(37) عين ابن سعيد خليفة للجباص في شتنبر 1908، بعد وفاة الحاج محمد الطريس. ولما حاول الجباص نقل عدم رضا الأوساط الفرنسية عن تعيينه إلى السلطان كان رد هذا الأخير صارما وحاسما. إذ أكد على اختيار الرجل نظرا لصدقه وديانته، ولأنه معتبر عند السلطان (المقصود من كل ذلك هو موقفه الوطني المعارض للتدخل الفرنسي). وأمر السلطان الجباص بعدم إخفاء أي شيء عنه من أمور دار النيابة كلها.

كتاب السلطان مؤرخ بـ 15 رمضان 1326 الموافق 11 أكتوبر 1908.

انظره في محمد ابن عزوز حكيم، ومضات ـــ، م. س. ص 31.

(38) من رينو إلى الوزير، 10 أكتوبر 1908.

— Affaires Etrangères, PARIS, MAROC, Nouvelle Série, T. 195, p. 131.

قارن رسالة أخرى مماثلة في الموضوع نفسه، مؤرخة بـ 24 أكتوبر 1908 في :

— Documents Diplomatiques Français, Affaires du MAROC, 1908, pp. 8-9.

(39) مولاي عبد الحفيظ لعبد الله بن سعيد، 23 ربيع النبوي 1327 الموافق 14 أبريل 1909.

(40) أشارت نشرة افريقيا الفرنسية إلى إعادة تنظيم دار النيابة سنة 1910، حيث أصبح ادريس البوكيلي خليفة للجباص، وكلف آخرون بمهمات أخرى.

Bulltin de L'Afrique Française, 1910, p. 296.

(41) انظر ظهير مولاي يوسف، إلى سكان طنجة، 1 جمادى الأولى 1343 الموافق 28 نوفمبر 1924، الذي أعلن فيه اسقاط نظام النيابة وتأسيس نظام جديد لحكم مدينة طنجة.

عبد الرحمان بن زيدان، العز والصوله، 1، 324.

(42) أما محمد الجباص، فقد اعتبرنا نيابته حالة خاصة، لأنه تولى في ظروف التدخل العسكري الفرنسي، وبتأثير من الفرنسيين، وبذلك فعمله كنائب، لا يمكن أن نعتبره عملا مستقلا عن تأثيرات التدخل الفرنسي، حتى في عهد مولاي عبد الحفيظ نفسه.

(43) اقتصر رد فعل السلطان على رسالة توبيخ للنائب ولم يتعداها.

قارن علال الخديمي. التدخل الأجنبي والمقاومة بالمغرب 1894 — 1910، (حادثة الدار البيضاء واحتلال الشاوية) ط 1991، ص 89 — 91.

(44) قارن Rivet, Lyauty et l'institution du Protectoral.., 1989, p. 84.

(45) علق عبد الوهاب بنمنصور على هذه الضغوط، فقال : «لقد بلغ التطاول بالبعثات الأجنبية بطنجة، أن أخذت تعتقد أن من واجبها أن تتشاور حول من سيعهد إليه بمباشرة العمل معها، حتى ليُخيل للمرء أن دار النيابة كانت سفارة مغربية معتمدة لدى الهيأة الدبلوماسية».

اعلام المغرب العربي، الجزء الأول، ص 220.

(46) كانت هذه الموافقة تأتي دون عناء لحالة العجز التي أصبح فيها المخزن أمام طغيان التدخل الأوربي.

(47) Résie LECLERC, Afrique Française, 1010, 95 - 105.
cité Par Rivet, op. cit., p. 85.

(48) الحاج محمد الطريس إلى السلطان مولاي عبد العزيز، 26 شعبان 1325 الموافق 4 أكتوبر 1907. عن الموضوع راجع علال الخديمي التدخّل الأجنبي...م س، ص 277 — 278.

(49) عن الموضوع تراجع الرسائل العديدة، التي تبادلها النائب الطريس مع المخزن من جهة، ومع ضباط المحلة العسكرية في كناشي الخزانة العامة بالرباط رقم كـ 2720 و كـ 2721.

(50) علال الخديمي، مجلس الأعيان ومشروع الاصلاحات الفرنسي بالمغرب سنة 1905.

في الاصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر
نشر كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط 1983. ص 268.

(51) توصلنا، ونحن نعد هذه الدراسة للنشر بمؤلف قيم جمع فيه مصطفى بوشعراء، مراسلات أحد هؤلاء الوطنيين. وهو عبد الله بن سعيد السلاوي، مصطفى بوشعراء، التعريف ببني سعيد السلاويين، الجزء الأول عن عبد الله بن سعيد حياته ومراسلاته، الرباط، 1991.

# ميناء طنجة في خضم الصراع الاستعماري

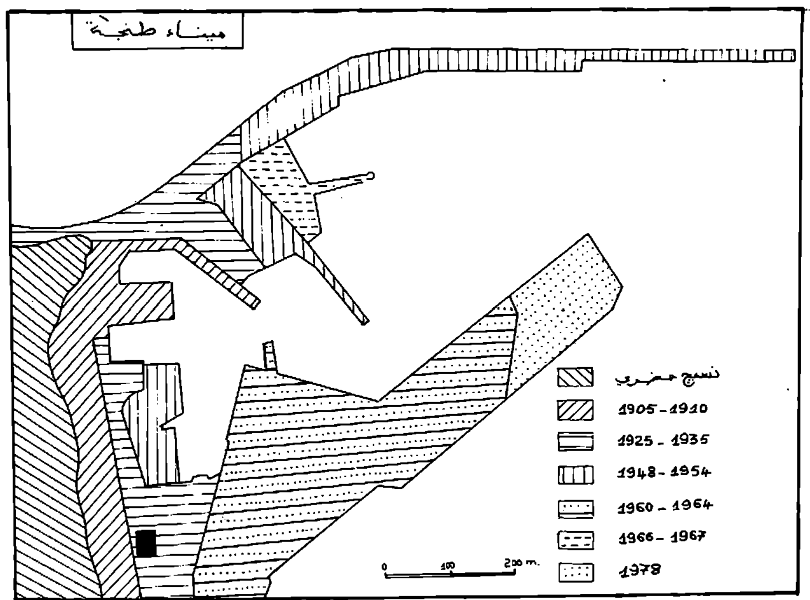
## (1850 ـ 1955)

**محمد عز الدين الرفاص**
كلية الآداب ـــ الرباط

## مـقـدمـة

شكلت الوظيفة الميناثية إحدى أبرز الدعائم التي قام عليها النمو السريع الذي شهدته مدينة طنجة ابتداء من أواسط القرن التاسع عشر. وبالفعل مع نهاية القرن الحالي تصدرت طنجة الموانىء المغربية. غير أن نصيبها من التجارة البحرية المغربية ما لبث أن شرع في التقلص مع بداية القرن الحالي، مارا من 16% سنة 1903 إلى 5% فقط سنة 1955[1]، هذا في الوقت الذي عرفت فيه الموانىء الأطلنتية الوسطى، وبالأخص الدار البيضاء، وكذا ميناء سبتة تزايدا أسرع في رواجها البحري. وإذا كان هذا التراجع النسبي يعكس التحولات الاقتصادية والمجالية التي طرأت على المغرب خلال النصف الأول من القرن العشرين، وفي مقدمة تلك التحولات تركز النشاط الاقتصادي على الساحل الأطلنتي الأوسط، فإن من جهة أخرى يندرج ضمن النتائج التي تمخض عنها النظام الإداري الخاص الذي كان من نصيب طنجة في إطار التقسيم الاستعماري للمغرب. لقد أفضى هذا النظام إلى عزل المدينة عن باقي البلاد، وحدا بالدولتين المستعمرتين إلى تفضيل موانىء منطقة نفوذ كل منهما حتى وإن كانت هذه الموانىء لا تتوفر دائما على مؤهلات في مستوى تلك التي تحظى بها طنجة. ومن تم فإن ظهور فكرة نظام خاص بالنسبة لمنطقة طنجة. منذ السنوات الأولى من القرن XX، شكل منعطفا في تطور مينائها بالمقارنة مع الموانىء المغربية الأخرى.

| السنوات | سبتة | | | طنجة | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | واردات | صادرات | المجموع | واردات | صادرات | المجموع |
| 1930 | 133.182 | 53.150 | 186.332 | 65.547 | 5.610 | 71.157 |
| 1935 | 261.370 | 248.409 | 509.779 | 73.507 | 7.189 | 80.696 |
| 1936 | 194.383 | 103.942 | 298.325 | 78.089 | 6.521 | 84.610 |
| 1940 | 187.008 | 31.548 | 218.556 | 18.208 | 3.922 | 22.130 |
| 1944 | 309.329 | 39.949 | 349.270 | — | — | — |
| 1945 | 86.776 | 15.492 | 102.268 | 6.339 | 2.566 | 8905 |
| 1946 | 398.327 | 41.239 | 439.566 | — | — | — |
| 1950 | — | — | — | 146.759 | 28.466 | 175.225 |
| 1951 | 648.246 | 49.232 | 697.478 | — | — | — |
| 1952 | — | — | — | 203.246 | 39.349 | 242.595 |
| 1954 | 720.935 | 69.677 | 790.612 | — | — | — |
| 1955 | — | — | — | 141.022 | 61.930 | 202.952 |




## I.أسس نجاح ميناء طنجة خلال النصف الثاني من القرن 19

منذ احتلال سبتة وإلى حدود مطلع القرن 19 ظلت تطوان تمثل أكبر ميناء

مغربي على الساحل المتوسطي[1]. غير أن بوادر صراع بين طنجة وتطوان ظهرت منذ القرن XVIII، متخذة أحيانا شكل صراع بين أهل تطوان والقواد الريفيين الذين دأبوا على حكم شمال المغرب منذ عهد المولى إسماعيل[2]. وقد استفادت طنجة خلال القرن XIX من مجموعة من العوامل التي حسمت في صراعها مع تطوان.

ـــ فالعامل الأول يتمثل في اختيار المدينة كمقر للبعثات القنصلية، مما كان له بالغ الأثر على تنشيط حركة الميناء وإذا كان هذا الاختيار يجد تفسيره في قرب المدينة من أوربا، وحرص المخزن على إبعاد السفارات عن العاصمة، فإن التمكن التام للمخزن من المدينة (خلافا لتطوان التي أبانت عن نوع من الاستقلالية) والمؤهلات الطبيعية لمرفئها، ليسا غريبان عن هذا الاختيار.

ـــ وبالفعل يمتاز المرفأ بوجوده على خليج محمي من الرياح الغربية والعباب المرتبط بها، رغم أنه في المقابل معرض للرياح الشرقية التي تهب من حين لآخر على المضيق، على أن عمق المياه شكل امتياز حاسما إزاء موانىء الشمال الغربي (باستثناء سبتة) خصوصا مع تزايد حجم السفن خلال النصف الثاني من القرن 19. ويتجلى هذا الامتياز بالأخص بالمقارنة مع ميناء العرائش الذي يصعب ولوجه نظرا لوجوده على مصب نهر لوكس.

ـــ كما استفادت طنجة من موقعها على مضيق جبل طارق الذي ازدادت أهميته الاستراتيجية بعد فتح قناة السويس سنة (1869)، وكنتيجة لذلك ارتفعت حركة الملاحة البحرية عبر المضيق، وأخذت شركات الملاحة الأوربية تحاول استقطاب السوق المغربية عبر ميناء طنجة بحثا عن الزيادة من مردودية خطوطها البحرية. وهكذا مع بداية القرن العشرين كانت حوالي 17 شركة بحرية تعمل على ربط طنجة بواسطة خطوط متفاوتة الأهمية[3].

ـــ إن هذه العوامل تفسر المرتبة التي أصبحت تحتلها طنجة مع نهاية القرن XIX كأول ميناء مغربي والمنفذ البحري الرئيسي لمدينة فاس. ولعل التفاؤل الكبير بارتفاع النشاط البحري للمدينة مع تزايد التسرب الأوربي هو الذي كان وراء التفكير في تجهيز الميناء وربطه بواسطة السكة الحديدية مع مدينة فاس.

## II. تجهيز الميناء وربطه السككي بفاس.

### 1) تجهيـز الميـنـاء.

بحكم موقعها الخاص بين الموانىء المغربية، إضافة إلى تواجد جالية أوربية مهمة، كانت طنجة مؤهلة للاستفادة من مشاريع الاصلاح في مجال الأشغال العمومية المقررة بموجب مؤتمر الجزيرة الخضراء (إنشاء لجنة للأشغال العمومية

وتخصيص 2,5% من الرسوم الجمركية للأشغال المينائية) غير أن إنجاز الميناء عرف تباطؤاً ملحوظاً. فقد أنجز حوض صغير شكل النواة الأولى للميناء [الرسم صحبته] فيما بين 1905 و 1910.

وقد تحمست الأوساط الأوربية بالمدينة لفكرة توسيع منشآت الميناء بل وخلق منطقة حرة به، وفي هذا الصدد تعتبر الدراسة التي نشرها Quathronet E. سنة 1911 أحسن تعبير عن هذا الحماس(4). لقد اقترح Gauthrouet، وهو رئيس سابق لمصالح بناء واستغلال الموانىء بتونس ومدير للشركة العقارية بالمغرب، اقترح بناء ميناء عصري كبير وحاول ابراز مردوديته خصوصا في أفق ربطه بمدينة فاس بواسطة السكة الحديدية.

وفي سنة 1914 تأسست «الشركة الدولية لطنجة» بهدف إنجاز مشروع الميناء. وعهد فيها لفرنسا بـ 30% من الأسهم بينما تقاسمت كل من بريطانيا وألمانيا والنامسا واسبانيا باقي الأسهم. غير أن اندلاع الحرب أقبر المشروع.

وفي سنة 1920 أعيد إنشاء الشركة تحت اسم «الشركة الدولية لتنمية طنجة» حيث استثنيت منها ألمانيا والنامسا، بينما حصلت فرنسا على النصيب الأكبر من الأسهم بضم الحصة المخصصة للمخزن المغربي. وفي السنة الموالية استطاعت الشركة أن تحصل على امتياز بناء واستغلال ميناء طنجة لمدة 78 سنة تحت اسم «شركة ميناء طنجة» (ظهير 2 يونيه 1921). ولم تبدأ الأشغال إلا سنة 1925 من أجل بناء حاجز طوله 1360 م، انجز الشطر الأول منه سنة 1933، كما شيد رصيف طوله 134 م. بعمق 8,5 م. [الرسم] ولم تستأنف أشغال اتمام المشروع إلا سنة 1947 لتنتهي سنة 1954.

## 2) مشروع السكة الحديدة.

لقد كان نجاح مشروع تجهيز الميناء رهينا بربطه مع المصادر الرئيسية لرواجه، وخصوصا فاس.

ويعود مشروع السكة الحديدية طنجة ــ فاس إلى سنة 1911 حيث أن الرسائل التوضيحية التي أعقبت الاتفاقية الفرنسية ــ الألمانية حول المغرب تضمنت تعهدا بإعطاء الأولوية لهذا الخط دون باقي خطوط السكة الحديدية الممكن إقامتها بالمغرب. وطبقا للبروتوكول الملحق بمعاهدة مدريد (27 نونبر 1912) بين فرنسا واسبانيا وضعت أسس امتياز السكة الحديدية طنجة ــ فاس، حيث اتفق على إعطاء

المشروع لشركة فرنسية ـــ اسبانية قصد الدراسة والانجاز والاستغلال مع ضمانة من الدولتين المعنيتين.

وقد خصصت 60% من الأسهم لفرنسا ممثلة بالشركة العامة للمغرب، بينما حصلت اسبانيا على 40% من الأسهم عن طريق الشركة العامة الاسبانية لافريقيا. وتمت المصادقة على المعاهدة من طرف البلدين في صيف 1914 وتلى ذلك إنشاء «الشركة الفرنسية ـــ الاسبانية للسكة الحديدة من طنجة إلى فاس» في يونيو 1916. وشرع في إنجاز المشروع سنة 1917. غير أن إتمامه تطلب أكثر من عشر سنوات إذ لم يفتح الخط للعموم إلا سنة 1929 أي ست سنوات بعد الشروع في استخدام الخط الحديدي الرباط ـــ فاس، الذي لم يتم تسليم امتياز بنائه «لشركة السكة الحديدية بالمغرب» إلا في غشت 1920. فإذا كانت الأشغال قد تقدمت بسرعة في منطقة طنجة (إتمام الخط سنة 1923)، فإن الأعمال قد اتجهت في منطقة الحماية الفرنسية نحو تسهيل إنجاز الربط بين فاس والرباط حيث شرع في استخدام الجزء الواصل بين فاس وسيدي قاسم ابتداء من 1923.

ـــ وهكذا فإن التباطؤ في إنجاز أشغال بناء الميناء والسكة الحديدية يعكس تقلص الاهتمام بطنجة التي كانت ضحية للنظام الخاص الذي اتفق عليه مبدئيا منذ السنوات الأول من القرن العشرين. إن هذا التغير في موقف الدول المستعمرة للمغرب من طنجة يتضح بجلاء لدى فرنسا. ففي مذكرة سرية لوزارة الحربية الفرنسية بتاريخ 10 ـــ 8 ـــ 1923 نقرأ أن ميناء طنجة لا يمكن أن يكتسي أية أهمية بالنسبة لفرنسا ما لم يكن النظام الإداري الخاص المزمع وضعه مطابقا للمصالح الفرنسية، كما يتجلى من نفس الوثيقة مدى التخوف من منافسة ميناء طنجة لميناء الدار البيضاء في حالة تمتيع الأول بنظام حر[5]. وفي المقابل عمدت كل من فرنسا واسبانيا على تشجيع موانئ منطقة نفوذ كل منهما.

## III. ميناء طنجة في مواجهة الموانئ المنافسة (1912 ـــ 1955).

ـــ لقد عملت فرنسا على تحويل الجزء الأكبر من التجارة البحرية لمنطقة نفوذها نحو الدار البيضاء، فلا شك أن هذه الأخيرة كانت تتوفر على مزايا جغرافية من أبرزها وجود منطقة خلفية غنية فلاحيا، اتضح فيما بعد أنها تتوفر كذلك على مناجم فسفاطية غنية. ولم تحل السلبيات البحرية للمرفأ أمام نمو نشاطه والشروع في تجهيزه ابتداءً من 1913. وهكذا أصبح رواج ميناء الدار البيضاء سنة 1923 يمثل

حوالي ست مرات حجم رواج ميناء طنجة[6]. بل وإن طنجة أصبحت متجاوزة حتى من طرف القنيطرة التي شرع في استخدامها كميناء مباشرة بعد فرض الحماية الفرنسية.

ومن مظاهر المضايقة التي عانى منها ميناء طنجة استثناؤه من الموانىء المغربية المستفيدة من إعفاءات جمركية عند التصدير إلى فرنسا ضمن حصص محددة، وذلك تطبيقا لمبدأ «المباشرة» (regle de droiture).

ــ كما أن اسبانيا من جهتها حرصت على تطوير ميناء سبتة. فمنذ نهاية حرب تطوان عرفت المدينة تحولا جذريا تمثل في جعلها قاعدة للتوسع الامبريالي بعدما ظلت منذ احتلالها مجرد ثغر عسكري. وقد تجلى هذا التحول في إعطائها وضع ميناء حر منذ 1963، كما تجلى ذلك في بدء أشغال بناء الشطر الأول من الميناء الذي أنجز سنة 1923، مما جعل الاسبان يستغنون عن ميناء طنجة. ومباشرة بعد فرض الحماية تم ربط تطوان بسبتة بواسطة خط للسكة الحديدية (من نوع الخطوط الضيقة)، وبذلك تم تحويل جانب كبير من التجارة البحرية للمنطقة الخليفية نحو سبتة (صادرات الفلين وللدوم مثلا). فيما كانت سنة 1930 حتى أصبح رواج سبتة يمثل ضعف رواج طنجة. ودعا هذا التزايد في الرواج البحري إلى البدء في أشغال اتمام تجهيز ميناء سبتة سنة 1928.

وإذا كان النشاط المينائي لطنجة قد عرف تطوراً سريعا بعد الحرب العالمية الثانية، بموازاة مع التنشيط الاقتصادي الذي شهدته المدينة في هذه الفترة، فإن ذلك بقي بمعزل عن الاقتصاد المغربي، مما جعل حركة الميناء تتقلص بسرعة بعد نهاية فترة الإدارة الدولية، وطرح بإلحاح كبير إعادة إدماج المدنية ومينائها في الاقتصاد الوطني، لتجاوز الأزمة الخانقة التي أصبحت تعاني منها المدينة بعد ضمها.

**خاتمة :**

لقد استقى ميناء طنجة أسس نجاحه خلال النصف الثاني من القرن XIX من موقعه المتميز على المستوى الجغرافي وعلى مستوى الصراع بين القوى الاستعمارية. غير أن حسم الصراع الاستعماري حول طنجة في اتجاه إعطاء المدينة نظاما دوليا خاصا أدى إلى عزل المدينة عن مصادر رواج مينائها الذي تحولت الأنظار عنه لفائدة موانىء أخرى، رغما عن مؤهلاته المتميزة.

# الـهـوامـــش

(1) Mission Sientifique au Maroc, **Villes et Tribus, Du Maroc**, vol VII, 1921, pp . 261 - 262.

(2) من حلقات هذا الصراع ما أورده م. داوود حول عودة السفير البقولي من انجلترا سنة 1727؛ فبينا أصر أهل تطوان على نزوله بمدينتهم تشبث الباشا أحمد الريفي بضرورة نزول السفير بطنجة. فكان الحل أن نزل البقولي بطنجة بينا نزل مرافقه القنصل الانجليزي بتطوان. رَ : داوود محمد، تاريخ تطوان ج 2، ص. 236 وما بعدها.

(3) Gauthronet E : **Tanger, son port, ses voies : de pénétration.** G. Grassin. Augers 1911. pp. 29-31.

(4) نفســه.

(5) Ministère de la guerre «Note de Renseignement Confodentielle» 10 Août 1923 - Archives de Vincennes, sonir 34, 140.

(6) Bureau de la Statistique de Casablance : «Statistique du Mouvement Maritime et Commercial du Maroc», Direction générale de l'Agriculture, du Commerce et de la colonisation, 1925.

# الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر

**خالد بن الصغير**
المدرسة العليا للأساتذة ـــ الرباط

كانت إيالة طنجة تمتد خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، على مساحة قدرت بحوالي ألفي ميل مربع. ثلثا هذه المساحة غنية وقابلة لممارسة النشاط الزراعي، أما الثلث الباقي فيطغى عليه الطابع الجبلي وتكسو الغابة جزءاً هاما منه. أما المدينة؛ فتقع فوق ربوة في النهاية الغربية لخليج جد متسع، وفي موضع مقابل لمدينة طريفة الإسبانية. ومن الناحية الإدارية كانت تتسع سلطات باشا طنجة لتجعل منه المسؤول الإداري على القبائل المجاورة كالأنجرة ووادراس وبني مصور وأصيلا أيضا[1].

وقدر النائب القنصلي البريطاني ريد (Reade) مجموع سكان المنطقة الخاضعة لسلطات باشا طنجة، في تقريره المنجز سنة 1856، بحوالي 200.000 نسمة، يعتمد أغلبهم على النشاط الفلاحي كمصدر للعيش. ويشمل الإنتاج الفلاحي مواد القمح والشعير والذرة البيضاء والفول والحمص وزريعة الكتان والزوان. وتعتبر تربة المنطقة ومناخها جد ملائمين لنمو الزيتون والأرز والقطن وقصب السكر والتبغ والتوت. كما تذر تربية الماشية على ممارسيها مداخيل إضافية خاصة بعد بيعهم لمادتي الجلد والصوف[2].

وكانت المدينة، عند منتصف القرن التاسع عشر، تحتوي على حوالي 8500 من السكان، موزعين على تسعمائة منزل تقريبا. ومنهم 6000 من المغاربة المسلمين و 2200 من المغاربة اليهود، و 300 من المسيحيين من جنسيات مختلفة. وإذا ما

استثنيت المفوضيات الأجنبية والقنصليات المتميزة بكبرها واتساعها، إلى جانب مساكن قليلة كانت في ملكية إثني عشر فردا من الخواص، فقد كان يغلب على جل الديار طابع الفقر والبساطة. وأكد ريد في نفس التقرير بأن سكان المدينة كانوا على مستوى واضح من التحضر والتسامح. ولما كانت المدينة مقرا لإقامة ممثلي الدول الأجنبية ولنائب السلطان في الشؤون الخارجية، فقد كان يحظى اليهود والأجانب بمعاملة يميزها الوقر والإحترام(3).

ولم تكن للنشاط الحرفي في طنجة أهمية تذكر، ويشمل أساسا المصنوعات الصوفية والفخار، إلى جانب دباغة الجلود التي كانت أقل من مثيلتها بفاس وتافيلالت من حيث الجودة. بينما تشكل التجارة مع جبل طارق ومع أوربا وبعض دول البحر الأبيض المتوسط، أهم نشاط اقتصادي للمنطقة. وستكون الحركة التجارية بمرسى طنجة موضوعا لهذه المداخلة والتي ميزت فيها بين مرحلتين أساسيتين : مرحلة أولى تمتد ما بين 1852 و1870، ومرحلة ثانية تمتد ما بين 1870 و1880، مع الإعتماد قدر الإمكان على تقديم الأرقام الضرورية لإبراز خصوصيات كل من هاتين المرحلتين وما صاحبها من ظرفيات اقتصادية أو سياسية.

**I ــ المبادلات التجارية بمرسى طنجة ما بين 1852 و1870 :**

كانت مرسى طنجة عند منتصف القرن التاسع عشر مجرد موضع على الشاطىء يسمح للسفن أن ترسو فيه بالجهة الغربية من الخليج، وفي عمق يتراوح ما بين خمسة إلى سبعة قامات، وعلى مسافة تبلغ حوالي ألف ياردة شرق المدينة. ويمكن للمراكب على اختلاف أحجامها أن تدخل إلى المرسى في ظروف آمنة طوال أيام السنة. ومع ذلك، فإن هبوب رياح قوية من الشمال الغربي والشرقي، غالبا ما كانت تجعل الخليج يصبح مضطربا وكثير الهيجان. وبالتالي تصبح ظروف الإرساء والشحن أو التفريغ صعبة وخطيرة. وكانت المرسى تتوفر على حاجز جيد لتكسير الأمواج، ليس في الحقيقة سوى بقايا لحاجز قديم خلفه الإنجليز، يمتد من مكان الإنزال على مسافة تبلغ ثلاثمائة ياردة داخل الخليج، ويوفر مرفأ جيدا لفائدة المراكب التي كانت تتردد على طنجة وجبل طارق وإسبانيا. إلا أن انعدام رصيف ممتد في البحر لإنزال السلع واستقبال المسافرين القادمين إلى طنجة كان مصدرا لمشاكل ومتاعب لا حصر لها(4).

كانت مرسى طنجة تستقبل مواد متنوعة يتراوح عددها بين الخمسين صنفا. وتحتل ضمنها المنسوجات القطنية بكل أنواعها المكانة الرئيسية من حيث القيمة،

بالإضافة إلى الحرير والشاي والسكر والبن. أما الصادرات التي كانت تمر عبر طنجة فتشمل مواد مختلفة من أصل نباتي وحيواني، إلى جانب بعض المنتجات الحرفية، ويبلغ مجموعها حوالي أربعين صنفا. وتقدم لنا التقارير القنصلية البريطانية معلومات غزيرة معززة بالأرقام عن المرحلة الممتدة ما بين 1852 و1870 نجدها مجملة في (الجدول رقم 1)[5].

ويمكن التمييز داخل هذه المرحلة بين ثلاث فترات أساسية تميزت بها الحركة التبادلية بمرسى طنجة. وتغطي الفترة الأولى، الخمس سنوات التي سبقت دخول المعاهدة المغربية البريطانية حيز التطبيق. وأثناءها سجلت أعداد المراكب التي حلت بمرسى طنجة تزايدا مستمرا ارتفع من 261 مركبا في 1852 إلى 313 مركبا في 1856. كما ارتفعت حمولة نفس المراكب من 7495 طن سنة 1852 إلى 663 15 طن سنة 1856. ويمكن إبداء نفس الملاحظة بالنسبة لقيمة الواردات والصادرات خلال الخمس سنوات السابقة الذكر. أي أن الحركة التبادلية بمرسى طنجة كانت قد سجلت انطلاقة تبادلية تصاعدية قبل دخول معاهدة 1856 حيز التطبيق. إلا أن ذلك لا يعني أن مرسى طنجة كانت تحتل المكانة الأولى على مستوى قيمة الصادرات والواردات في المغرب؛ حيث نجد بأن مرسى الصويرة لم تستقبل نفس عدد المراكب التي استقبلتها طنجة ما بين 1852 و1856. لكن قيمة الحمولات الخاصة بالصادرات والواردات كانت أكبر بكثير كما تشهد بذلك الأرقام التي أوردها النائب القنصلي إلْتُونْ حول الصويرة في سنة 1857. وربما تكمن علة ذلك في كون مرسى الصويرة قد استفادت كثيرا من تصديرها لمادة الحبوب التي سجلت ارتفاعا كبيرا إبان حرب القرم، بينما كانت طنجة لا تساهم إطلاقا في تصدير الحبوب. أما عن ارتفاع قيمة الواردات في الصويرة سنة 1856 بشكل يفوق قيمة واردات طنجة فيعلل ذلك بكون الصويرة تشكل نقطة تجميع للسلع الأوربية التي كانت توزع في المناطق الداخلية للمغرب لتصل إلى تنبكتو مرورا بسوس وبمختلف مناطق الجنوب.

وبعد دخول المعاهدة المغربية البريطانية حيز التنفيذ في 1857، أثر ذلك بوضوح على حركة الملاحة والمبادلات بمرسى طنجة. وبلغ عدد المراكب التي حلت بطنجة في 1858، 354 مركبا بحمولة قيمتها 465 171 £. بينما خرج منها في نفس السنة 357 مركبا بحمولة قيمتها 702 121£ من الصادرات. وإن كانت مرسى الصويرة قد اقتصرت، خلال 1858، على استقبال 77 مركبا فقط، فإن حمولة وارداتها تجاوزت

واردات طنجة وبلغت قيمتها 170 183 £. في حين خرجت منها 72 مركبا فقط بحمولة صادرات تجاوزت صادرات طنجة، بلغت قيمتها 824 £836[6].

وجاءت حرب تطوان بين إسبانيا والمغرب ابتداء من 1859، لتخلق اضطرابا كبيرا في المبادلات التجارية بين المغرب ومختلف الدول الخارجية. وكانت مرسى طنجة بحكم قربها الشديد من موطن العمليات العسكرية أكثر تأثرا بالوضع الرهيب الذي خيم على المنطقة الشمالية إلى حدود 1862. وحتى تتسنى معرفة مدى الأهمية التجارية التي كانت تحتلها طنجة بالنسبة لبريطانيا، كأكبر قوة تجارية في زمانها ــ أي طوال القرن التاسع عشر ــ لا بد من الإطلاع على المراسلات الكثيرة جدا التي تم تبادلها بين وزارتي الخارجية البريطانية والاسبانية قبل اندلاع حرب تطوان، وعلى الجهود التي بذلتها الدبلوماسية البريطانية في كل من لندن وباريس ومدريد وطنجة وتطوان، للحيلولة دون قيام الحرب بين المغرب وإسبانيا، في منطقة ذات حساسية شديدة بالنسبة لمصالحها التجارية والإستراتيجية.

كادت الحرب أن تندلع بين المغرب وإسبانيا بسبب رغبة هذه الأخيرة توسيع حدود مليلية في الأشهر الأولى من سنة 1859. ولاحت في الأفق مطامع إسبانيا في احتلال طنجة؛ فتحركت الدبلوماسية البريطانية بكل ثقلها للحيلولة دون ذلك. وجاء في رسالة وجهها مالمسبوري (Molmesbury) وزير الخارجية البريطاني إلى الأميرالية ما يلي : «[...] توصلت حكومة جلالة الملكة بمعلومات تنذر بعزم الحكومة الإسبانية على احتلال طنجة. وإني أطلب منكم وبأمر من الملكة القيام حالا بتوجيه أسطول حربي ليجوب ما بين جبل طارق وطنجة، ويحول دون نزول القوات الإسبانية فوق التراب المغربي [...]»[7].

ومن جهة أخرى، أرسل مالمسبوري تعليمات صارمة إلى سفير بريطانيا في مدريد طلب منه فيها إبلاغ وزارة الخارجية الإسبانية التحذير التالي : «[...] إن أي احتلال إسباني لساحل المغرب، لا يمكن إلا أن تنظر إليه الحكومة البريطانية بشكل جدي، ومن الممكن أن تتولد عنه مخاطر كبيرة. ولا يمكنها أن تخفي عن الحكومة الإسبانية أن أية محاولة لنزول قوات إسبانية بطنجة أو بالساحل المجاور لها سوف تتم مقاومتها من طرف الأسطول الملكي [...]»[8].

أدت هذه الضغوط البريطانية على الحكومة الإسبانية، إلى جانب الجهود التي بذلها النائب البريطاني جون دراموند هاي بطنجة إلى التوصل إلى تسوية 24 غشت

في تطوان والتي نصت على قبول الطرفين المغربي والإسباني مبدأ الإحتكام إلى رمية المدفع لتعيين الحدود الجديدة لمليلية[9]. وكانت بريطانيا تعتقد بذلك أنها أمنت استمرارية العلاقات التجارية بين طنجة وجبل طارق. وما لبثت أن ظهرت تهديدات جديدة باندلاع الحرب بسبب المناوشات التي وقعت بين الأنجريين والإسبانيين عند حدود سبتة في شهر شتنبر 1859؛ فتحركت الدبلوماسية البريطانية من جديد للحيلولة دون قيام صدام عسكري يكون له أثر سلبي على الحركة التجارية بين طنجة وجبل طارق. ومن جديد وجهت بريطانيا قطعا من أسطولها الحربي لمراقبة الأوضاع وتطوراتها. ثم كثف بوشنان (Buchanan) في مدريد اتصالاته بوزير الخارجية الإسباني كويانتيس (Collantes) على أمل التخفيف من حدة التوتر في مرحلة أولى وضمان مصالح بلاده بالمنطقة في مرحلة ثانية. وجاء في رسالة منه إلى كويانتيس ما يلي : «[...] إن نزول الجيوش الإسبانية في طنجة أو على الساحل المجاور لها سيشكل قضية على مستوى كبير من الأهمية في نظر الحكومة البريطانية، ونتمنى أن لا يدخل أي إجراء من ذلك النوع ضمن العمليات العسكرية التي تنوي حكومة جلالة الملكة الكاثوليكية تنفيذها [...]»[10].

وجاء رد الحكومة الإسبانية بالعبارات التالية : «[...] إن أي انخفاض يمكن أن يتعرض إليه حجم التجارة النشيطة القائمة بين بريطانيا العظمى وطنجة بسبب الحرب سوف يكون مؤقتا. لأن الحرب سوف تنتهي بإبرام معاهدة للسلم، وتتم بذلك تسوية الخلافات القائمة. وبالتالي، فإن الحكومة الإسبانية وفاء لتعهداتها سوف لن تستمر في احتلال ذلك الحصن (طنجة)، وذلك إذا ما وجدت نفسها ملزمة بالإقامة هناك لضمان نجاح كامل لعملياتها العسكرية [...]»[11].

انتهت المفاوضات العسيرة بين إسبانيا وبريطانيا بحصول هذه الأخيرة على تعهدات كتابية حول طنجة، ففسح المجال بذلك أمام إسبانيا التي شنت حربها على المغرب[12]. إلا أن التجار البريطانيين الذين كانوا يستفيدون من التبادل القائم بين جبل طارق وطنجة وبقية المراسي المغربية، قد عبروا بشكل مكثف إلى وزارة الخارجية البريطانية عن تذمرهم واستياءهم من إعلان إسبانيا لحربها على المغرب. ووجه رئيس الغرفة التجارية بجبل طارق مذكرة إلى الملازم كودنتن (Coddington) أكد له فيها بأن حجم التجارة الخارجية للمغرب بلغ حسب الاحصاءات الرسمية مليونين من الجنيهات سنويا تتم أساسا لفائدة البريطانيين، وتحتل فيها المبادلات مع طنجة أهمية بالغة[13].

وكان اندلاع الحرب سببا في لجوء أزيد من ألف شخص إلى جبل طارق منهم أوربيون من جنسيات مختلفة، وعدد كبير من اليهود. كما اضطر النواب القنصليون البريطانيون إلى اللجوء أيضا إلى جبل طارق. وكانت نتيجة ذلك هي توقف حركة التبادل بين طنجة والخارج. كما افتقدنا إمكانية الحصول على معلومات دقيقة تتعلق بالمبادلات التجارية بمرسى طنجة لمدة سنتين على الأقل. واضطرت بريطانيا من جديد إلى تقديم وساطتها إلى المغرب وإسبانيا، ليس حبا في السلم، بل استجابة لمطالب التجار البريطانيين الذين تضرروا من انهيار حجم المبادلات بالمراسي المغربية ومن بينها طنجة لمدة سنتين كاملتين[14].

وبعد نهاية الحرب المغربية الإسبانية سنة 1861، استعادت الحركة التجارية البحرية نشاطها بصفة تدريجية، واستفادت مرسى طنجة بشكل واضح على مستوى التصدير والإستيراد وعدد المراكب وحمولاتها. (الجدول رقم 2)، إذ ارتفعت قيمة واردات طنجة في 1861 إلى 268.088 £ وصادراتها إلى 063 190 £. وقد احتلت بذلك المكانة الأولى على المستوى الوطني بالنسبة لحجم الواردات. وحافظت مرسى طنجة على تفوقها في الواردات في السنة الموالية. حيث استقبلت في 1862 ما قيمته 354.173 £ مقابل 737 228 £ بالنسبة للصويرة. و 181 246 بالنسبة للجديدة. إلا أن مرسى الصويرة ظلت تتفوق دائما على طنجة فيما يتعلق بالمواد المصدرة. حيث اكتفت طنجة بتصدير ما قيمته 196.514 £ مقابل 231 213 £ بالنسبة للصويرة سنة 1862[15].

لكن، إذا كان حجم المبادلات قد سجل بمرسى طنجة، تزايدا ملحوظا وبشكل تصاعدي منذ الخمسينات، فإن الطابع الذي تميزت به المبادلات بين طنجة والخارج، هو وجود عجز سنوي مزمن في ميزانها التجاري. وحتى نقترب أكثر من طبيعة هذه المبادلات لابد من معرفة نوعية الصادرات والواردات خلال المرحلة الثانية الممتدة من 1870 إلى 1880.

### II ــ المبادلات التجارية بمرسى طنجة ما بين 1870 و1880.

مع بداية السبعينات من القرن التاسع عشر، استمرت مرسى طنجة في احتلال المكانة الأولى على مستوى أعداد المراكب التي تتردد عليها، وإن كانت مرسى الدار البيضاء قد بدأت تنافسها في ذلك بصفة تدريجية. حيث ارتفع عدد المراكب التي دخلت إلى طنجة في 1872، 498 مركبا بحمولة قيمتها 439.665 £. وهو رقم لم

يسبق للمرسى الطنجية أن حققته من قبل. في حين لم تستقبل مرسى الصويرة في نفس السنة، سوى 87 مركبا بحمولة قيمتها 263903 £ فقط. وإذا علمنا أن الحجم الإجمالي للواردات المغربية، حسب التقارير القنصلية البريطانية، قد كان هو 1199692 £، فإن طنجة كادت لوحدها أن تهيمن على نصف حجم هذه الواردات تقريبا. ولأول مرة في تاريخ طنجة التجاري نجدها تتفوق على مرسى الصويرة فيما يتعلق بحجم الصادرات. حيث صدرت مرسى طنجة خلال سنة 1872 ما قيمته 294066 £، مقابل 258420£ لفائدة الصويرة[16]. ومعنى ذلك أن طنجة قد أصبحت البوابة الرئيسية التي اعتمدتها الدول الأوربية لتحقيق تغلغلها الإقتصادي في الأرض المغربية قاطبة. وتكمن علة ذلك في أن مرسى طنجة لم تعد تكتفي بتصدير منتجات أحوازها فقط، بل أصبحت تضيف إليها منتجات المناطق الداخلية البعيدة، كتافيلالت، والمنتجات الحرفية لمدينة فاس التي اتخذت من مرسى طنجة منفذا لها للاتصال بالخارج. كما أن المواد المستوردة إلى طنجة، لم تكن موجهة للاستهلاك المحلي، نظرا لضعف القوة الشرائية بها، بل يتم شحنها على متن البغال والإبل إلى فاس، حيث تصل إليها بعد رحلة تستغرق ثمانية أيام أو عشرين يوما حسب الفصول وحسب حالة الطرق والوديان. ومن تم يُعَادُ توزيعها من جديد على مدن وقرى أخرى توجد في الداخل وفي أعالي الجبال[17].

وبلغ معدل قيمة المواد المستوردة إلى طنجة خلال الثماني سنوات الممتدة من 1864 إلى 1871، مستوى 343547 £. بينما سجلت سنة 1872 ارتفاعا لذلك المعدل، بلغ 373989 £. ويقدم لنا (الجدول رقم 3) نماذج لمختلف المواد التي استقبلتها مرسى طنجة سنة 1872.

وتأتي على رأس الواردات الطنجية المصنوعات القطنية التي كانت تجلب في معظمها من مانشيستير، إلى جانب كميات ضئيلة من فرنسا ومن ألمانيا في الثمانينيات. وكان هناك طلب كبير في طنجة على النوع المعروف بـ «الأمركانوس» وهو صنف بُني وآخر رمادي اللون. بالاضافة إلى نوع مرزاية والأمبركوس. وتأتي في المستوى الثاني مادة الحرير الخام. وفي المستوى الثالث مادة السكر، وفيه ثلاثة أصناف : الصنف الأول المعروف بـ «القالب» الملفوف وهو الأكثر استهلاكا ويجلب من فرنسا. ويأتي بعده الصنف المعروف بالسكر البُني (Broun Sugar) ويجلب من بريطانيا خصيصاً للجالية الإنجليزية. ثم الصنف المسحوق ويجلب من بلجيكا وهولندة وكمياته قليلة. وفي المستوى الرابع نجد الشاي، وهو من النوع الأخضر والمعروف

باسم (Hyson)، ويجلب من بريطانيا. ثم البن الذي تستقبل منه طنجة الصنف البرازيلي الذي يصل إليها من بريطانيا أو من لشبونة البرتغالية. وهناك مواد أخرى لا تقل أهمية، كالشموع التي تجلب من فرنسا لكونها أرخص من مثيلتها الإنجليزية، والعقاقير ومصنوعات الكتان والأواني الخزفية والمعدنية والألواح الخشبية وشرائح الرخام، بالاضافة إلى الورق للكتابة ومقادير قليلة من التبغ والخمور[18].

أما بالنسبة للصادرات (الجدول رقم 4)؛ فتحتل البلغة التي كانت تتم صناعتها بفاس، المكانة الأولى من بين صادرات طنجة. ففي سنة 1872 تم تصدير 249450 زوجة بقيمة 44240 £ . وتم شحن 1135 بالة تحتوي على 170250 زوجة في اتجاه جبل طارق انتهى بها المطاف في السوق المصرية. بالإضافة إلى 264 بالة احتوت على 79200 زوجة صدرت نحو الجزائر. وتوجد أرقام مستفيضة عن صادرات طنجة من البلغة ما بين 1872 و1880 في (الجدول رقم 5).

وكانت تساهم مرسى طنجة بشكل خاص في تزويد جبل طارق وبعض الدول المجاورة بالمواد الغذائية الضرورية، إلى درجة أصبحت تحتل معها نصيبا أساسيا من تجارة طنجة مع الخارج. ومن هذه المواد؛ الثيران، واللحوم والدجاج والبيض. وذلك تطبيقا لاتفاقيات تم إبرامها مع بريطانيا على وجه الخصوص، فسمح لهم السلطان بموجبها بتصدير أعداد معينة من رؤوس الثيران سنويا، مقابل رسم جمركي قيمته خمس ريالات عن كل رأس. ويمكن الاطلاع من خلال (الجدول رقم 6) على صادرات طنجة من هاته المواد خلال المدة الممتدة ما بين 1872 و1880. وتكمن أهمية هذه الصادارت الغذائية في كونها ليست فقط من الإنتاج المحلي أو حتى الجهوي لطنجة. فالثيران المصدرة تأتي في أصلها من جهات مختلفة من التراب المغربي كالشاوية ودكالة وحوز مراكش وزمور، وتقطع مسافات بعيدة قبل أن تصل إلى طنجة. وغالبا ما كان يتسبب مرور قطعان الثيران المتجهة في طريقها إلى طنجة في مشاكل لا حصر لها مع بعض القبائل. حيث تتكرر حوادث النهب وما يترتب عنها من دعاوي ومشاكل مع ممثلي الدول الأجنبية[19].

ومن جهة ثانية، كانت تلك الماشية تصدر باستمرار، وإن كانت أعدادها تتفاوت حسب السنوات. ألم تكن هذه الصادرات تشكل تهديدا للأمن الغذائي لجزء هام من سكان المغرب عامة وسكان طنجة وأحوازها بوجه خاص ؟

إذا أخذنا سنة 1875 كمثال، نجد بأن عدد الثيران المصدرة من طنجة قد بلغ

8452 رأس. استقبل منها جبل طارق 3465 رأساً والجزائر 4177 رأسا، وإسبانيا 610 رأسا والبرتغال 209 رأسا. مع العلم أنه في الخمسينات لم يكن عدد الثيران المسموح بتصديرها يتجاوز الألفين رأس لفائدة جبل طارق دون غيره. أما خلال السبعينيات فقد تمكنت دول جديدة من الحصول على امتيازات مماثلة في إطار التنافس بين الدول الأوربية للحصول على نصيب هام من رؤوس الثيران، دون أخذهم بعين الاعتبار لما يمكن أن يسببه ذلك من مشاكل يومية للسكان وللمخزن أيضا[20].

وفي السنة الموالية، أي 1876، يلاحظ بأن صادرات طنجة من الثيران قد انهارت بمقدار النصف. حيث لم تصدر سوى 4173 رأسا جلها نحو جبل طارق. بينما توقفت صادرات الثيران نحو الجزائر، فانعكس ذلك على الأثمان. وأصبحت مادة اللحم رخيصة جدا داخل السوق المغربية، وإن كانت صادرات طنجة من اللحوم سنة 1876 قد ارتفعت إلى 5493 هندردوايت مقابل 4845 هندردوايت في 1875[21].

والمثير في هذا الصدد، هو أن المغرب قد شهد خلال سنة 1878 جفافا شديدا، عم كل أرجاء البلاد. ومن الطبيعي جدا أن يساهم ذلك في ضعف الإنتاج الفلاحي عامة والعلف الطبيعي للماشية بوجه خاص، فتتضرر الماشية بهذا الوضع. ويقدم لنا الباحث محمد البزاز في أطروحته نماذج وشهادات تؤكد على أن الماشية قد هلكت في بعض جهات المغرب بنسبة 75 في المائة أو حتى مائة في المائة. وأضاف أيضا بأن تعويض هذه الخسائر لا يمكن أن يتحقق إلا بعد خمس سنوات على الأقل في ظروف مناخية عادية[22]. لكن إذا ألقينا نظرة على صادرات طنجة من الثيران سنة 1879، نجد أنها قد ارتفعت إلى 13.046 رأساً. وهو رقم جد مرتفع لم يسبق أبداً أن تم بلوغه من قبل. قد يقال بأن أثمان الماشية تنهار في أوقات الجفاف مما كان سببا في ارتفاع صادراتها. ويذكر البزاز بارتياب تأكيدات القنصل العام للولايات المتحدة ماثيوز (Mathews) بأن البقرة كانت تباع بدولار واحد[23]. إلا أن الأرقام التي تقدمها لنا التقارير القنصلية البريطانية تنفي ذلك. وتخبرنا بأن قيمة صادرات الثيران سنة 1879 قد بلغ £62289 وهو أيضا رقم قياسي بالنسبة لقيمة صادرات طنجة من الثيران.

ومهما كانت الأمور، فإن مقادير هامة من رؤوس الثيران قد تم الإستحواذ عليها من طرف المضاربين الأجانب والمحميين لإفراغ البلاد من ثرواتها الحيوية والضرورية لعيش السكان وأعمال الحرث. وبالتالي، تكون قد ساهمت في تأزيم الوضع الاجتماعي

للرعية. ويعترف النائب القنصلي وايط (White) بأن صادرات الثيران قد ارتفعت نتيجة للترخيص الذي قدمه المولى الحسن (1873 – 1894) عن حسن نية واستجابة للحكومات الإسبانية والفرنسية والايطالية التي طلبت ذلك لأغراض حكومية مقابل خمس ريالات كواجب جمركي عن كل رأس. إلا أن تلك الرخصة قد استغلت بشكل مخالف للغرض الذي منحت من أجله، وتم تحويلها إلى عملية تجارية الهدف منها تحقيق الربح المادي لأشخاص غير حكوميين[24].

وهناك مواد غذائية لا تقل أهمية عن الثيران، كانت تصدر أيضا انطلاقا من طنجة. وهي مادتي الدجاج والبيض. وقد تم تصدير 10.600 دزينة من الدجاج سنة 1872 مقابل 4240 £. كما تم في نفس السنة تصدير 13450000 بيضة بقيمة مقدارها 26900£، وهو مبلغ فاق بأضعاف مضاعفة قيمة صادرات طنجة من الثيران عن نفس السنة.

وتصدر مرسى طنجة مواد أخرى من أصل حيواني كجلد الماعز والصوف (الجدول رقم 7 و8). إلا أن صادرات طنجة من مادة الصوف تظل ضعيفة، ولا تحتل مكانة أساسية ضمن النشاط التصديري للمرسى. حيث صدر المغرب خلال سنة 1872 ما قيمته 325313 £ من الصوف. في حين بلغت صادرات طنجة من نفس المادة ما قيمته 40326 £. وهذا هو أعلى رقم حققته مرسى طنجة في صادراتها لمادة الصوف خلال الفترة الممتدة ما بين 1872 و1880.

وتشكل التمور مادة تصديرية هامة ضمن صادرات طنجة. وهي من منتجات تافيلات، وتصل إلى طنجة مرورا بفاس. وفي سنة 1872 تم تصدير 3479 صندوق من بين 3589 مباشرة نحو السوق اللندنية. ويزن كل صندوق هندردوايتا واحدا. وغالبا ما كان يحقق التجار المتعاملون في هذه المادة أرباحا هامة نظرا للإقبال الشديد عليها في بريطانيا. وتظل الحبوب هي أقل المواد تصديرا من طنجة باستثناء بعض الأصناف كالزوان والفول. ولا نجد إطلاقا أي أثر لصادارت القمح. بل على العكس من ذلك تقوم طنجة باستيراد كل حاجياتها من تلك المادة، إما من بقية المراسي المغربية، وإما من الخارج عند اشتداد وطأة المجاعة.

لقد استعرضت من خلال ما سبق وباقتضاب كبير أهم المراحل التي تميزت بها الحركة التجارية بمرسى طنجة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر اعتمادا على المعطيات الفنية التي تزخر بها التقارير القنصلية البريطانية. إلا أن الصورة تبقى غير

تامة، وتظل أسئلة كثيرة لابد من طرحها للاستفادة أكثر من هذه المعطيات. ومن أهمها، ضرورة معرفة مدى انعكاس هذه المبادلات على الوضع الاجتماعي والاقتصادي لسكان طنجة والمناطق التي كانت تعيش تحت إشعاعها الإقتصادي. بالإضافة إلى تأثير هذه المبادلات على علاقة المخزن بالدول الأجنبية الأوربية، وقد يحتاج ذلك إلى دراسة قائمة بذاتها.

## هــوامــش

(1) P.O .99/77، تقرير النائب القنصلي البريطاني ريد (Rcade) حول طنجة، 1 يناير 1857. وهو منشور أيضا ضمن الأوراق البرلمانية Account and Papers.

(2) نفسه، ويضيف ريد بأن طنجة قد شكلت في عهد الرومان مصدرا أساسيا لمادة الذرة : وكانت تتجه منها حمولات من الحبوب نحو المراسي الأجنبية وذلك إلى عهد قريب. إلا أن أحوال الفلاحة قد شهدت في أحواز طنجة نوعا من التراجع عن الإزدهار الذي كانت تعرفه من قبل. وتحتوي مديرية الوثائق الملكية على كمية كبيرة من الوثائق المتعلقة بموضوع جلب الأقوات إلى طنجة في مناسبات عديدة. انظر محافظ طنجة (م.و.م.).

(3) نفس التقرير.

(4) نفس التقرير.

(5) اعتمدنا في إنجاز هذا الجدول على التقارير التالية : تقرير ريد حول طنجة لتاريخ 1 يناير 1857، تقرير الوزير المفوض جون دراموندهاي حول المغرب في 1858، تقرير ريد حول المغرب في سنوات 1861 و 1862 ثم تقرير ريد حول المغرب سنة 1863. وكلها منشورة ضمن الأوراق البرلمانية البريطانية.

(6) تقرير جون دراموندهاي حول التجارة بالمرامي المغربية سنة 1858.

(7) Confidential Print n° (819) — وسنسميها مجموعة B 19 في الهوامش الموالية. الرسالة 99 من مالمسبوري إلى الأميرالية، وزارة الخارجية، 12 مارس 1859.

(8) نفسها.

(9) ابن زيدان، الإتحاف، ج 2. ص. 341 — 344.

(10) الملحق 3 بالرسالة 167 من مجموعة (819)، وهو مذكرة وجهها بوشنان إلى كويانتيس بتاريخ 11 شتنبر 1859.

(11) الملحق 2 بالرسالة 225 من مجموعة (819)، من كويانتيس إلى بوشنان، القصر، 6 أكتوبر 1859.

(12) الملحق 1 بالرسالة 226 من مجموعة (819). من بوشنان إلى كويانتيس، مدريد، 27 شتنبر 1859. وجاء في برقية وجهها اللورد راسل إلى بوشنان ما يلي «(....) حاول الحصول على جواب واضح من إسبانيا حول طنجة. إن هذه الأخيرة ليس جد ضرورية بالنسبه لاسبانيا لتتمكن من ضمان أمن سبتة (...)». الرسالة 197، برقية من راسل إلى بوشنان، وزارة الخارجية، 3 أكتوبر 1859.

(13) الرسالة 198 من مجموعة (819)، اللورد راسل إلى إستوريز، وزارة الخارجية، 3 أكتوبر 1859. والرسالة 88 من مجموعة (840)، من اللورد راسل إلى بوشنان، لندن، وزارة الخارجية، 16 نونبر 1859. ثم الملحق 5 بالرسالة 96 من مجموعة (840)، بتاريخ 8 نونبر 1859.

(14) للمزيد من التفاصيل انظر كتابنا : المغرب وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر، ولادة، 1990، ص 117 وما بعدها.

(15) تقرير النائب القنصلي العام ريد حول التجارة بالمراسي المغربية خلال سنتي 1861 و1862، وهو مؤرخ بـ 22 أبريل 1863.

(16) تقرير النائب القنصلي وايط حول التجارة المغربية في سنة 1872.

(17) تقرير النائب القنصلي وايط حول التجارة بمرسى طنجة، فس سنة 1872.

(18) نفس التقرير.

(19) توجد عدة نماذج في قضايا نهب الثيران الموجهة إلى التصدير نحو جبل طارق في المحفظة 42 بالخزانة العامة بتطوان. وجلها مراسلات متبادلة بين النائب القنصلي البريطاني وايط والطريس.

(20) تقرير النائب القنصلي وايط حول التجارة بمرسى طنجة سنة 1875.

(21) تقرير النائب القنصلي وايط حول التجارة بمرسى طنجة سنة 1876.

(22) محمد أمين البزاز، أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، الجزء الثاني، ص 408 — 409، أطروحة لنيل الدكتوراة نوقشت في 1990 بكلية الآداب بالرباط. (غير منشورة).

(23) نفسها.

(24) تقرير وايط حول التجارة في مرسى طنجة سنة 1879.

# ملاحق إحصائية

الجدول رقم 1 : حركة الملاحة والمبادلات التجارية بطنجة ما بين 1852 ــ 1863.

| السنوات | المراكب الداخلة | الحمولة بالطن | المراكب الخارجة | الحمولة بالطن | قيمة الواردات | قيمة الصادرات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1852 | 261 | 7495 | 259 | 7443 | £ 79.052 | £ 71.845 |
| 1853 | 350 | 15.614 | 348 | 15.452 | £ 83.392 | £ 77.430 |
| 1854 | 265 | 18.780 | 264 | 18.760 | £ 12.7248 | £ 44.415 |
| 1855 | 243 | 15.610 | 240 | 15.535 | £ 132.423 | £ 51.149 |
| 1856 | 313 | 15.663 | 317 | 15.714 | £ 135.566 | £ 77.263 |
| 1857 | 337 | 20.663 | 344 | 20.454 | £ 140.119 | £ 97.036 |
| 1858 | 354 | 21.533 | 357 | 21.925 | £ 171.465 | £ 121.702 |
| 1861 | 359 | 22.726 | 379 | 23.395 | £ 268.088 | £ 190.063 |
| 1862 | 348 | 25.851 | 355 | 24.449 | £ 354.173 | £ 196.514 |
| 1863 | 466 | 51.194 | 454 | 41.282 | £ 365.686 | £ 221.560 |

الجدول رقم 2 : عدد المراكب التي دخلت إلى طنجة ما بين 1864 و 1870

| السنوات | الحركة الملاحية العامة | | الحركة الملاحية البريطانية | |
|---|---|---|---|---|
| | عدد المراكب• | الحمولة بالطن | عدد المراكب | الحمولة بالطن |
| 1864 | 499 | 56.368 | 316 | 48.123 |
| 1865 | 354 | 46.119 | 218 | 39.582 |
| 1866 | 402 | 43.222 | 249 | 32.937 |
| 1867 | 433 | 33.272 | 268 | 23.088 |
| 1868 | 385 | 37.881 | 261 | 22.781 |
| 1869 | 500 | 54.587 | 334 | 26.924 |
| 1870 | 481 | 54.788 | 324 | 28.788 |

الجدول رقم 3 : واردات طنجة سنة 1872.

| المــــواد | وحدة القياس | المقاديـر | القيمـــة £ |
|---|---|---|---|
| الجــــاوي | هندردوايت | 580 | 4640 |
| كـتـب | صـناديق | 22 | 440 |
| الشـمـوع | صـناديق | 645 | 5160 |
| الأكيـــاس | بـالــة | 25 | 500 |
| طرابيش حمراء | دزينــة | 325 | 650 |
| زرابـــي | بـالــة | 09 | 567 |
| مواد كيماوية | براميل | 61 | 947 |
| أواني صينيـــة | صـناديق | 36 | 620 |
| فحم حجري | طـن | 380 | 684 |
| القرمز Cochineal | هندردوايت | 50 | 875 |
| البــــن | هندردوايت | 1695 | 7345 |
| النحـــاس | هندردوايت | 181 | 1095 |
| أسلاك نحاسية | هندردوايت | 62 | 500 |
| المرجـان | صناديق | 11 | 990 |
| **المصنوعات القطنية :**<br>منسوجات مانشستر<br>منسوجات فرنسية<br>القطن الخام<br>الخيط | <br>بالة<br>بالة<br>هندردوايت<br>صناديق | <br>2699<br>81<br>1105<br>35 | <br>126.842<br>5761<br>8848<br>2800 |
| أواني الفخار | صناديق | 78 | 1170 |
| ألواح خشبية | دزينة | 76 | 182 |

| المـواد | وحدة القياس | المقادير | القيمـة £ |
|---|---|---|---|
| عقاقيـر | — | — | 6404 |
| فـواكـه | — | — | 279 |
| أواني خزفيـة | صناديق | 174 | 1740 |
| مـرايـا | صناديق | 168 | 1680 |
| الحديـد | هندردوايت | 1515 | 2121 |
| الـجلـد | حـزمـة | 50 | 1000 |
| مصنوعات من الكتان | صناديق | 29 | 2320 |
| شرائح الرخام | صناديق | 393 | 589 |
| عـود الثقاب | علب | 16.900 | 2405 |
| زيوت مختلفة | براميل | 92 | 362 |
| الورق | لفة | 11056 | 1240 |
| منصوعات من الحرير | صناديق | 60 | 3370 |
| حرير خام | هندردوايت | 1106 | 77.960 |
| التوابل | | | 5976 |
| الفولاذ | هندردوايت | 832 | 1338 |
| السكر | هندردوايت | 15328 | 33.859 |
| الكبريت | صناديق | 61 | 488 |
| الشاي | صندوق | 786 | 12.576 |
| التبغ | بالـة | 36 | 252 |
| خمـور | | | 3180 |

الجدول رقم 4 : صادرات طنجة سنة 1872

| المواد | وحدة القياس | المقادير | القيمة £ |
|---|---|---|---|
| اللوز | هندردوايت | 77 | 231 |
| الفول | كوارتر | 107 | 144 |
| البجماط | هندردوايت | $100 \frac{1}{2}$ | 335 |
| الزوان | هندردوايت | 6692 | 3346 |
| الكرويا | هندردوايت | 595 | 952 |
| الزرابي | بالة | 69 | 4830 |
| الحمص | كوارتر | 284 | 360 |
| حبال | حزمة | 8635 | 90 |
| الفخار | صناديق | 42 | 420 |
| الكامون | هندردوايت | 205 | 328 |
| التمور | هندردوايت | 3569 | 11.421 |
| الذرة البيضاء | هندردوايت | 1120 | 504 |
| البيض | | 13.450.000 | 26.990 |
| الدجاج | دزينة | 10.600 | 4240 |
| الفواكه | — | — | 140 |
| تيغش | هندردوايت | $1462 \frac{1}{2}$ | 1170 |
| جلد الماعز | دزينة | 29.200 | 35.040 |
| الحناء | هندردوايت | $117 \frac{1}{2}$ | 235 |
| الجلود | هندردوايت | 760 | 3344 |
| القرون | هندردوايت | 5000 | 50 |

| المـواد | وحدة القياس | المقادير | القيمـة £ |
|---|---|---|---|
| شعر الخيول | هندردوايت | 440 | 1330 |
| العلقات | هندردوايت | 40.500 | 486 |
| زريعة الكتان | هندردوايت | 30 | 24 |
| الذرة | كوارتر | 43 | 52 |
| اللحوم | هندردوايت | 5313 | 13.368 |
| ريش النعام | رطل | 14 | 238 |
| الثيران | رأس | 5350 | 26.750 |
| الحمام | زوجة | 598 | 30 |
| الخرقات | هندردوايت | 174 | 58 |
| الورد | هندردوايت | 27 | 59 |
| جلد الغنم | دزينة | 500 | 400 |
| الجلد الفلالي | بالة | 139 | 2780 |
| البلغة | زوجة | 249.450 | 44.240 |
| تاكوت | هندردوايت | 15 | 24 |
| أواني نحاسية | دزينة | 30 | 180 |
| الشمع | هندردوايت | 1941 | 14.234 |
| صوف غير مغسولة | هندردوايت | $3272 \frac{1}{2}$ | 13.090 |
| صوف مغسولة | هندردوايت | 2585 | 14.476 |
| مصنوعات صوفية | بالة | 255 | 12.760 |

الجدول رقم 5 : صادرات البلغة الفاسية عبر مرسى طنجة ما بين 1872 و1880.

| السنة | المقادير | القيمة £ |
|---|---|---|
| 1872 | 249.450 ز | 44.240 |
| 1873 | 315.000 ز | 56.622 |
| 1874 | 338.400 ز | 57.334 |
| 1875 | 337.350 ز | 59.354 |
| 1876 | 268.000 ز | 47.142 |
| 1877 | 108.900 ز | 19.750 |
| 1879 | 193.500 ز | 35.509 |
| 1880 | 269.698 ز | 59.605 |

الجدول رقم 6 : صادرات طنجة من المواد الغذائية ما بين 1872 و1880.

| السنوات | رؤوس الثيران | قيمتها £ | اللحوم بالهندردوايت | قيمتها £ | الدجاج بالدزينة | قيمتها £ | البيض بالعدد | قيمها £ |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 1872 | 5350 | 26.750 | 5813 | 13.368 | 10.600 | 4240 | 13.450.000 | 26.900 |
| 1873 | 5985 | 29.425 | 6260 | 14.398 | 6300 | 2520 | 9.240.000 | 18.380 |
| 1874 | 7754 | 38304 | 7112 | 17.780 | 6931 | 3382 | 885.334 | 21.248 |
| 1875 | 8452 | 41.650 | 4845 | 14.535 | 3518 | 1759 | 7.286.000 | 14.572 |
| 1876 | 4173 | 20.865 | 5493 | 10.436 | 3872 | 2036 | 9.266.000 | 18.532 |
| 1877 | 5963 | 29.815 | 6423 | 12.846 | 6840 | 2736 | 14.598.000 | 29.196 |
| 1879 | 13.046 | 62.289 | 4374 | 8748 | 1100 | 550 | 2841 سلة | 11364 |
| 1880 | 7104 | 35.520 | 4321 | 8642 | 4004 | 2002 | 6.600.000 | 10.560 |

الجدول رقم 7 : صادرات طنجة من مادة الصوف ما بين 1872 و1880.

| السنة | صوف غير مغسولة /هـ | قيمتها £ | صوف مغسولة بالهندردوايت | قيمتها £ | مصنوعات صوفية | قيمتها £ |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1872 | 3272 | 13.090 | 2585 | 14.476 | 255 بالة | 12.760 |
| 1873 | 875 | 3500 | 443 | 2478 | 314 بالة | 9460 |
| 1874 | 822 | 3290 | 285 | 1590 | 272 بالة | 8160 |
| 1875 | 550 | 1650 | 1185 | 7110 | 327 بالة | 7500 |
| 1876 | $167\frac{1}{2}$ | 523 | 95 | 494 | 290 بالة | 6145 |
| 1877 | 567 | 1643 | — | — | 329 بالة | 9870 |
| 1879 | 79 | 198 | 684 | 2736 | 176 بالة | 5280 |
| 1880 | 41 | 100 | 364 | 1638 | 227 بالة | 6810 |

الجدول رقم 8 : صادرات طنجة من جلود الماعز ما بين 1872 و1880.

| السنة | المقادير | القيمة بالجنيه |
|---|---|---|
| 1872 | 29.200 | 35.040 |
| 1873 | 20.110 | 24.132 |
| 1874 | 16.260 | 19.476 |
| 1875 | 17.360 | 17.360 |
| 1876 | 7284 | 7284 |
| 1877 | 9732 | 9732 |
| 1879 | 14.636 | 18.295 |
| 1880 | 3046 هندردوايت | 13.707 |

# قضية الأمن بطنجة خلال القرن التاسع عشر

**محمد رزوق**
كلية الآداب ـــ الدار البيضاء

طرحت قضية الأمن بالمغرب بشكل حاد بعد توافد عدد كبير من الأجانب عليه إذ بلغ عددهم سنة 1894 حوالي تسعة آلاف أجنبي. وقد برزت مع هؤلاء عدة مظاهر سلبية أدت في مجموعها إلى طرح القضية بشكل يخدم مصالحهم.

فعقليتهم الاستعمارية جعلتهم يتدخلون باستمرار في شؤون البلاد لاقتراح ما يلائمهم بدون مراعاة المصلحة الوطنية.

ونظام الامتيازات جعلهم فوق كل متابعة من طرف السلطات المغربية، ودفعهم إلى استفزاز السكان وإذايتهم.

وبالطبع فإن هذه التصرفات كانت تقابل بالسخط والاستياء من طرف المغاربة الذين كانوا ينظرون نظرة خاصة إلى هؤلاء الوافدين الجدد باعتبارهم مصدر المشاكل التي يعانون منها يوميا. ففي ظل هذه الظروف إذن تولدت قضية أمن الأوربيين بالمغرب، وقد أولى المخزن اهتماما كبيرا لهذه القضية لما لها من انعكاسات خطيرة على علاقته بالقوى الأوربية المتربصة به، لكن الأجانب لم يعيروا أي اهتمام لهذه الإجراءات بل كانوا يستغلون أي قضية من قضايا الأمن لاملاء شروط قاسية في الحوادث التي يذهب ضحيتها رعاياهم أو محميوهم، فكانوا يطالبونه بانزال أقسى العقوبات بالمتهمين، وبعزل موظفيه، وبأداء تعويضات باهضة، ولا يتورعون من احضار الأسطول والتهديد بقنبلة موانئه.

ولتجنب الوقوع في هذه المشاكل كان التشريع المغربي يلزم الأوربيين بعدم مغادرة المراسي إلى الداخل إلا إذا كانوا مؤطرين بحاسية مغربية، كما كان المخزن يحذر الأوربيين من مغبة الخروج في ساعات متأخرة من الليل.

لكنهم لم يحترموا دائما هذا التشريع المغربي، وكانوا يدعون على أنه مضر بالتجارة، وباتصالاتهم مع المغاربة، وعلى أن تأطيرهم بحامية مغربية إجراء مخل بالاتفاقيات الدولية.

* * * *

ومن جهة أخرى فقد حاولت كثير من الدراسات الأوربية التعرض لهذا المشكل انطلاقا من زاوية ضيقة، دون الأخذ بعين الاعتبار الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية له، فاعتبرت المغاربة «الذين كانوا يهددون الأمن العام»، مجرد «لصوص» لا غير، مقارنة بينهم وبين لصوص أوربا خلال نفس الفترة. فقد جندت عدة أقلام أوربية لخدمة الايديولوجية الاستعمارية بغرض تبرير الغزو ولو بتشويه الحقائق، فاعتمدوا مجموعة من المقولات من بينها : السيبة، والفوضى، والتجمع والاكراه. وكان نصيب طنجة وباديتها كبيرا في هذا الصدد، فقد زعم هؤلاء — مثلا — أن طبيعة العلاقة بين قبائل جبالة والمخزن قبل الحماية كانت تقوم على أساس العداء والعنف والاكراه، وكانت تجنح باستمرار إلى التمرد والعصيان برفضها لأداء الضرائب، بل وترفض سلطة العاهل الزمنية ولا تعترف له إلا بنفوذه الروحي، فلا غرابة — حسب هؤلاء — أن تكون هذه القبائل مصدر قلق واضطراب بالبادية وبالمدينة نفسها لارتباطها الوثيق بها، وبذلك تحاول هذه الدراسات أن تبحث في أبعاد وأسباب هذه القضية واكتفت باستغلال الحدث في حد ذاته لتقدمه كمعطى جاهز لتبني عليه أطروحتها الاستعمارية. إن الباحث لا ينكر وجود اللصوصية بالمغرب، فهذا شيء يقربه الجميع وهو وليد ظروف خاصة، لكن الذي يرفضه هو اعتبار المغاربة المصدر الوحيد لاضطراب الأمن، واعتبار جميع العمليات التي كان يقوم بها المغاربة تدخل ضمن إطار اللصوصية بمعناها الهجين.

**الأسباب التي أدت إلى ظهور اللصوصية :**

— الكوارث الطبيعية.
— الجذب والمجاعة.

ـــ غلاء الأسعار.

ـــ الأوبئة، إذ مات بطنجة وحدها حوالي 2000 شخص من جراء الطاعون سنة 1818، كما مات عدد كبير أيضا من جراء الكوليرا سنة 1855.

ـــ ضعف السلطة المركزية وعجزها عن ضمان الأمن.

ـــ التوتر السائد بسبب تعسفات الشيوخ وجور القواد المستبدين.

ـــ الفوارق الاجتماعية التي كانت تزداد باستمرار بسبب تراكم الثروات في أيدي قلة قليلة، في حين كانت أغلبية السكان تعيش في فقر مدقع.

ـــ التدخلات الأجنبية وما تبعها من هزات اقتصادية واجتماعية (الحمايات القنصلية، انتزاع الأراضي، الضغط على المخزن الخ...).

**ومن أهم مظاهر هذه اللصوصية :**

ـــ كثرة اللصوص وجرأتهم وتوفرهم على الأسلحة العصرية مما جعلهم يتحولون إلى سادة اقطاعيين يضطر المخزن أحيانا إلى الدخول معهم في مساومات، وقد توصل بالفعل بعضهم إلى مناصب هامة.

ـــ تسببهم في قيام أزمات دبلوماسية شائكة مع القوى الامبريالية، نظرا لوجود جالية أوربية كبيرة بالمدينة، ولانسلاخ عدد من رعايا السلطان عن السلطة الشرعية عن طريق الحماية القنصلية.

**جهود المخزن للحفاظ على الأمن بالمدينة :**

كان العامل يتوفر على حامية من 500 جندي ترابط بالقصبة، وكان ينتدب عددا منهم لضمان الأمن في النهار، كما ينتدب عددا آخر منها لحراسة الأماكن الرئيسية في الليل. لكن مهمته تعقدت بعدما اختيرت طنجة لتكون مقرا للبعثات الدبلوماسية، وبعد تقاطر عدد من الأوربيين على المدينة، لذا قام المخزن سن مجموعة من التشريعات لضمان سلامة وأمن هؤلاء.

ـــ فقد طالب عامل المدينة الهيئة القنصلية بألا تسمح لرعاياها بالخروج بعد الساعة الثامنة مساء.

وبألا يغادروا المرسى إلى الداخل إلا إذا كانوا مؤطرين بحامية مغربية.

لكن الأوربيين كانوا يخرقون هذا التشريع، فكانوا يغامرون بتنظيم رحلات إلى بادية طنجة بهدف واحد هو التعرض للنهب، وهي عملية تبدو مربحة ما دام المخزن يضطر إلى تعويضهم عن أي اعتداء حتى ولو كان وهميا.

## مسؤولية الأوربيين في إخلال الأمن بالمدينة :

ـــ لقد كانت مسؤولية الأوربيين كبيرة في إخلال الأمن بالمدينة إذ كانوا يشجعون زعماء اللصوص ويمدونهم بالأسلحة والمال قصد إثارة الشغب وخلق جيوب للتمرد والعصيان، بل الانفصال عن السلطة المركزية، وقد كان ذلك وسيلة فعالة للضغط على المخزن قصد انتزاع امتيازات مختلفة وتأكيد الهيمنة الأجنبية على البلاد، نذكر على سبيل المثال التمرد الذي حدث وسط قبيلة أنجرة سنة 1889، والذي كانت فيه للانجليز اليد الطولى.

ـــ كما كانت مسؤولية الأوروبيين أيضا واضحة إبان ثورة الفلاحين بأحواز طنجة، فقد رحل الفلاحون كعادتهم من الفحص ومن السواني ومن جهات أخرى لبيع منتجاتهم في سوق المدينة، ولكنهم منعوا من طرف الحرس الصحي الأوربي، لذلك حاول عدد من الفلاحين اقتحام الأبواب لفك ا لحصار إلى أن الحرس المسيحي تدخل وأبعدهم بضربات العصي.

ـــ ومسؤولية الأوربيين كذلك فيما أحدث بالمدينة من خلل اجتماعي واقتصادي، فقد ادخل الأوروبيون معهم عاداتهم المخلة بتقاليد البلاد، ففتحوا الحانات داخل المدينة وخارج أسوارها، وتعاطوا لتربية الخنازير وتركوها تنتقل داخل الأزقة وتعبث فسادا في الأجنة وحتى في المقبرة الإسلامية.

ـــ كان عدد كبير من هؤلاء الأوروبيين من المغامرين المعوزين الذين لا مورد لهم إلا اللصوصية والتهريب، خاصة الاسبان الذين كانوا يشكلون أكبر جالية أوربية بطنجة، ولا حاجة للتذكير بتصرفات هؤلاء تجاه السكان سواء من حيث انتهاك أعراضهم وابتزاز موارد رزقهم.

وقد كانت هذه التصرفات تقابل باستمرار بالاستنكار الشديد من طرف السكان الذين كانوا يرون فيهم اعداء متربصين ببلادهم، فلا غرابة إذن أن نرى كثيرا من سكان المدينة يتجندون للدفاع عن كيانهم بمختلف الوسائل التي تمكنهم من الحفاظ على هويتهم الحضارية.

فمثل هؤلاء هم الذين كان ينعتهم المستعمر في عهد الحماية بالمخربين والارهابيين المخلين بالأمن العام، وكان المغاربة ينعتونهم بالفدائيين، ففي هذا الاطار إذن يجب النظر إلى قضية الأمن بالمنطقة.

* * * *

**التطورات الأخيرة لقضية الأمن بالمنطقة :**

ظلت الهيئة الدبلوماسية تتدخل باستمرار لدى السلطات المغربية مطالبة إياها بتعزيز جهاز الأمن المحلي نتيجة تعدد السرقات بالمدينة، ولحراسة الربط الاسباني الجديد أقدمت السفارة الاسبانية على مبادرة خطيرة سنة 1889، وذلك بتأسيسها لنوع من الشرطة الاسبانية بالمدينة، إلا أن ذلك لم يجد نفعا. وهكذا فقد تدخل كثير من النواب الأجانب لدى المخزن في أواخر 1889 لحل هذا المشكل، وبناء على ذلك أصدر المخزن أوامره لوضع قانون جديد ينص على ما يلي :

1 ـــ الزيادة في عدد حراس الليل داخل المدينة، على أن يرابط بعض الحراس في أماكن خاصة، وأن تقوم دورية بالطواف في أنحاء المدينة خلال الليل.

2 ـــ وضع أربعين حارسا في أماكن مختلفة خارج المدينة :

في الشاطيء، وفي الأماكن المأهولة، وفي طريق فاس، وفي الحي الذي يوجد فيه المستشفى الاسباني الجديد...

وعلى ما يبدو فإن المشروع ظل حبرا على ورق مما ترك المجال مفتوحا أمام تدخلات الهيئة الدبلوماسية.

وقد خطت بالفعل خطوة حاسمة في هذا المجال في بداية سنة 1892 إذ قامت بمسعى جديد لتعزيز الشرطة المحلية وإسناد قيادتها لضابط أوروبي، إلا أن المخزن المغربي لم يرضخ لهذا الطلب بل اكتفى باستخدام حرس إضافي يختار من بين الريفيين وأن يتولى أمرهم قائد مغربي.

وكان من شأن هذه الاجراءات أن تكون فعالة وكفيلة بحفظ الأمن لو أن الأمر كان يتعلق بمدينة يخضع سكانها للسلطة المغربية، إلا أن قطاعا واسعا من هؤلاء السكان كانوا ينسلخون عن السلطة الشرعية في البلاد من محميين وأوروبيين وعند ارتكابهم لاحدى الجرائم كانت السفارات تتدخل لحمايتهم وفي أقصى الحالات كانت

تقوم بابعادهم عن المغرب ليعودوا إليه من جديد بعد أن تهدأ الضجة التي أثاروها، وبذلك ظل مشكل الأمن مطروحا.

وقد ازداد الأمر خطورة إثر حادث اغتيال تاجر ألماني في 16 دجنبر 1896، والذي كان يمثل أهم شركة ألمانية بالمدينة، وتبين بعد التحقيق أن القاتل رجل اسباني وأن جميع شركائه كانوا محميين، وعلى إثر هذه الحادثة عقدت الهيئة الدبلوماسية جلسة خاصة في يوم 23 دجنبر أثيرت خلالها عدة مشاريع حول تأسيس شرطة دولية بطنجة، غير أن روح المنافسة التي تهيمن على عقلية السفراء الأجانب، وتخوفهم من أن يؤدي المشروع إلى استئثار أحد القوى الأوربية بالتفرد بالمدينة أدى إلى فشل كل الاقتراحات.

وأمام تدهور الأمن بأحواز طنجة قام المخزن سنة 1903 بمحاولة جديدة كان يرمي بها إلى شيئين :

— تعزيز الحراسة.
— قطع الطريق أمام التدخلات الأجنبية.

لكن المشاكل كانت تتراكم باستمرار والقوات الأوربية كانت تتربص به الدوائر مستغلة ذلك لأحكام قبضتها على المدينة، مما جعل الأمور تنفلت من يد المخزن وبصفة نهائية.

# طنجة في مذكرات دبلوماسية[1] أمريكية

**محمد أبو طالب**
كلية الآداب ـــ الرباط

سيقتصر هذا العرض على تناول مجموعة مراسلات ومذكرات تبودلت بين القناصل الأمريكيين في طنجة ووزارتهم في الشؤون الخارجية، وكذا بين الوزارة وسفرائها في مدريد وباريز ولندن. كما سينصب الاهتمام على حقبة ما بين 1862 و 1945، حيث برزت فيها أدوار القناصلة جيمس دي لونغ James De Long وجيسي ماكماث Jessee MacMath وماكسويل بليك Maxwell Blake.

ويرجع اختيار التاريخين لكون الأول يصادف الفترة التي قام فيها القنصل البريطاني جون درامند هاي John Drummond Hay بدور حاسم في السياسة المغربية والدبلوماسية الأوروبية[2]. أما التاريخ الثاني فلكونه يوافق نهاية احتلال إسبانيا لطنجة.

ففي الفترة الأولى، يأتي ممثل الدولة الفتية إلى المغرب وقد احتل المجال عمالقة من صنف هاي، والمطلوب منه أن ينافسهم. فكان كل من جيمس دي لونغ وخلفه ماكماث يبحثان عن سبل ترسيخ موقف أمريكي في السياسة المغربية، وذلك بحافز من توصيات واشنطن. وكانت أول مناسبة استغلها دي لونغ إرساء باخرة بعرض مضيق جبل طارق، باخرة «السمتر» Sumter المنتمية إلى الحركة الانفصالية الجنوبية التي كانت تخوض حربا أهلية ضد الحكومة المركزية. ونزل اثنان من أفراد الطاقم بطنجة بدعوى اقتناء ما كانت الباخرة في حاجة إليه من الفحم. ولما سمع دي لونغ

بوجودهما، طلب من الوزير المغربي للشؤون الخارجية محمد بركاش ومن السلطات المغربية مساعدته لإلقاء القبض على هذين المتمردين[3]. ونتجت عن ذلك سلسلة من المراسلات بينه وبين وزارة الشؤون الخارجية من جهة والسلطات المغربية من جهة أخرى، بموازاة مع سلسلة أخرى انطلقت من الباخرة من الباخرة من فبراير إلى مارس 1862، حيث كان القائد رافائيل سيمز Raphael Semmes[4] يبعث بها إلى درامند هاي وبركاش، مطالبا بالإفراج عن زميليه. والغريب في أمر دي لونغ هذا أنه فقد منصبه رغم انتصاره في قضية واجه فيها معارضة أوروبية شديدة.

وبدأ خلفه ماكات يمارس سياسة حكومته بشيء من الحذر. كما نهج خطة درامند هاي بمحاولة فرض وجوده على الحكومة المغربية، حيث طالب بالإعلان عن بعض الشروط بالمراسي من أجل التصدي لتحركات الجنوبيين حتى لا تتمكن باخرة أخرى من الإرساء بالمغرب. وطالب أيضا بوضع حد للممارسات الغربية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية[5].

وفي سنة 1865 برز دور أمريكا ضمن مجموعة الدول العشر المشاركة في المعاهدة الخاصة بإنشاء وإدارة منار الرأس الأشقار (Cap Spartel). وبعث وزير الشؤون الخارجية ويليام سيوورد William Seward إلى ماكات بتعليمات أهمها :

أ ــ قبول مبدإ المساهمة في الميزانية السنوية بقدر 285 دولاراً أو 15.000[6] فرنك؛

ب ــ مساندة إسبانيا في تعديل الفصل الأول الهادف إلى التركيز على الإشراف المغربي أكثر من الوحدة الترابية؛ (خ) إلزام السلطات المغربية بإبرام اتفاقية لضمان صيانة المنار[7].

وكانت مساهمة أمريكا المالية تأتي بانتظام، إلى حين مؤتمر الجزيرة الخضراء وفرض نظام الحماية الفرنسية والإسبانية، حيث بدأت وجهة النظر الأمريكية تتغير بخصوص تسيير المنار وكذا مدينة طنجة التي أخذ الفرنسيون والإسبان يمارسون فيها عمليات اعتبرتها أمريكا مخالفة لعقد 1906. وبصفتها عضواً معنياً بهذا العقد، نادت باحترام جميع بنوده، بما فيها المتعلقة بوضعية طنجة. كما طالبت باحترام الاتفاقيات المبرمة بينها وبين المغرب.

ومن خلال الدور البارز في الدفاع عن الحفاظ على مكانة طنجة، ارتكزت

أمريكا على قرارها بعدم انضمامها إلى فرنسا وإسبانيا وبريطانيا في المصادقة على اتفاقية 1923 لتسيير طنجة، وكذا على التشبث بالحقوق التجارية ضمن مبدإ «الباب المفتوح» وعلى حقوق الرعايا والمحميين الأمريكيين، خاصة حق التمثيلية في الشؤون القضائية، مع التنبيه إلى عدم تطبيق الفصل الثالث عشر من الاتفاقية على «السماسرة» في باقي المناطق[8]. ومثل هذه الشروط كانت تضعها ألمانيا هي الأخرى.

وقد حاولت بريطانيا منذ البداية[9] إقناع أمريكا بالانضمام، موضحة عددا من النقط التي كانت تشغل واشنطن، منها (أ) عدم التمييز في منح الامتيازات؛ (ب) إقصاء ألمانيا والنامسا وهنغاريا من الامتيازات الاقتصادية؛ (ج) إسناد مهمة تسيير الشؤون الداخلية لطنجة إلى المجلس التشريعي، دون الشؤون الدبلوماسية الموكولة للمقيم العام الفرنسي حسب الفصل الخامس لمعاهدة 1912؛ (د) عدم تطبيق الفصل الثالث عشر من معاهدة 1923 على مجموع البلاد؛ (هـ) ضمان احترام الاتفاقيات الدولية للمصالح والحقوق الأمريكية مستقبلا[10].

ومن أخطر العواقب التي كانت أمريكا تخشاها : (أ) تعطيل لجان كان لها حق التمثيلية في البعض منها كاللجنة الصحية التي قاطعتها بالفعل كل من إسبانيا وفرنسا وبريطانيا[11]؛ (ب) تضرر الرعايا والمحميين الأمريكيين من الضرائب الجديدة كالمتعلقة بالدمغة والخمور والبجعة والسكر والشاي والقهوة والتوابل والشموع (وتعليمات واشنطن أن يكون الأداء مصحوبا باحتجاج تليه مطالبة بالإعفاء)[12].

ومما يؤكد مثل هذه التخوفات انضمام البرتغال رغم عدم ارتياحها لصيغة الوثيقة[13]. أما اعتقاد موقعي الاتفاقية بعدم جدوى اعتراضات أمريكا في الأساس[14]، فتدعمها تصريحات أمريكية متساهلة في شكلها، كالحوار الذي دار بين نائب كاتب الدولة في الخارجية جوزيف گروو Joseph Grew والقائم بالأعمال الفرنسي لابولاي Laboulaye بواشنطن حيث قال الأول للثاني بأن أمريكا قد لا تعارض النظام إذا ما روعيت مصالحها[15]. وكانت التبريرات البريطانية ترتكز على ضرورة «وضع حد لحالة الغموض السائد بالمنطقة الدولية»[16].

وكانت واشنطن تؤكد لممثليها رغبة حكومتهم في الحفاظ على مصالحها المخولة لها قانونيا، وتوضح للآخرين أن اهتماماتها لم تكن سياسية[17].

وإثر توقيع فرنسا وإسبانيا لاتفاقية مدريد سنة 1925 بخصوص مراقبة وحجز

السفن المشبوه في أمرها بمراسي غير مفتوحة للتجارة بشواطىء المحيط والبحر الأبيض المتوسط[18]، رفضت أمريكا تدخلًا كهذا في بواخرها خارج مقتضيات عقد الجزيرة الخضراء[19].

ولما طُرِحت فكرة عقد مؤتمر خاص بطنجة، كالذي كان يعد لقيامه بمالقة أو باريز[20]، بدا وكأن موقف أمريكا أخذ يتغير، وذلك بموافقتها مع ثلاثة شروط :

(أ) مشاركة جميع الدول المهتمة بالمغرب؛ (ب) أخذ تحفظاتها بعين الاعتبار؛ (ج) ألا «تُستَغَلّ لصالح أية أطروحة سياسية معينة»[21]. والظاهر من الشرط الثالث ضمان صداقة إسبانيا دون معاكسة بريطانيا أو فرنسا.

وقد أدت مواقف أمريكا إلى تعرض ممثليها لسلسلة من المضايقات أخذت تمارسها كل من فرنسا وإسبانيا بتزكية بريطانية لموقف البلدين.

فبخصوص عملية تطوير ميناء طنجة بواسطة «الشركة الدولية لتنمية طنجة».

قدمت الولايات المتحدة احتجاجا قويا[22] للتنديد بالطريقة الانفرادية والاحتكارية التي خولت مهمة تنمية طنجة إلى شركة فرنسية، وكذا بحوافز و «مناورات» فرنسا الغريبة من أجل «السيطرة على طنجة»[23].

ومنذئذ وإلى غاية 1945 تسجل احتجاجات مماثلة كلها موجهة ضد فرنسا وإسبانيا بخصوص قضية طنجة. وهكذا وقفت أمريكا مرتين في وجه محاولة تغيير قوانين تسيير الرأس الأشقر بقيادة فرنسا وإسبانيا ومشاركة السلطات المغربية الممثلة في شخص المندوب السلطاني (بوعشرين في المرة الأولى والتازي في المرة الثانية)، باعتبار الإجراءات مخالفة لمعاهدة 1865. وبحافز من القنصل بليك الذي كان رئيسَ اللجنة الإدارية للرأس الأشقر، أصدرت واشنطن تعليمات بفرض شروط، منها مساهمة شركة أمريكية في أية صفقة تجارية[24].

كما وقفت الحكومة الأمريكية بنفس الحدة من جديد في وجه محاولة إسناد إدارة المنار إلى المستشار المخزني، وكان فرنسيا[25].

ومن تحمس بليك أنه تقدم باحتجاج إلى المقيم العام الفرنسي الجنرال أوربان بلان Urbain Blanc حول مخالفة البنود 105 و107 و110 من معاهدة الجزيرة الخضراء، حيث هُضِيم حق أمريكي بالسماح بإسناد عملية تزويد طنجة بالماء

والكهرباء لشركة إسبانية وأخرى فرنسية معاً. وبدون إجراء مزايدة علنية[26]، كما صادق على ذلك المجلس التشريعي رغم ضمانات رد المقيم العام[27]. لكن السفير الأمريكي بلندن يخبر واشنطن بعزم الحكومة البريطانية على التقدم بطلب رسمي بخصوص إقناع أمريكا بأن مصلحة منطقة طنجة تقتضي التنازل في هذه القضية، تجنبا لإضعاف موقف بريطانيا داخل لجنة المراقبة، خاصة وأن أمريكا لم تكن ممثلَة فيها.

أما فرنسا فقد كانت تسعى إلى فرض سلطتها على الحركة التجارية بالمنطقة بعد أن فرضت رسوما جمركية، إضافة إلى تلك التي تنص عليها القوانين السابقة، مثلما فرضت إسبانيا هي الأخرى رسوما إضافية خلال فترة الاحتلال. ولم يسع واشنطن إلا أن تقف في وجه قانون يمنع تصدير البضائع المستوردة من منطقة الحماية الفرنسية عبر طنجة[28]، مهما كان اتجاه العمليات، وترفض تطبيقه على رعاياها ومحمييها[29]. ولو أن تقنيات هذا القانون لم تمس إلا القليل من المصالح الأمريكية مثل شركة سينجير Singer[30]، نجح رد الفعل في إثارة معارضة لجنة المراقبة وسن قوانين توفيقية.

وأمام قرار إسبانيا الصادر في تاسع نونبر 1940 والقاضي بضم طنجة إلى المنطقة الخليفية باسم ملك المغرب، مع الحفاظ بخصوصية قنصليتها إلى جانب باقي القنصليات[31]، وإثر الإعلان عن استلام الكولونيل يوستي سيگورة Yuste Segura للسلطة وحل لجنة المراقبة والمجلس التشريعي ومكتب الاستعلامات المختلط[32]، بدأت ترد على واشنطن شروحات مهدت الطريق لاتخاذ موقف رسمي. فهذا ماكسويل بليك من طنجة يتعرض لمذكرة إسبانية وزيارة مجاملة من قبل زميله الإسباني للتأكيد بأن الاحتلال كان مؤقتا[33] وأن جميع حقوق ومصالح الرعايا المدنيين لدول الحلفاء ستُحتَرم، كما يُؤوِّل موقف فرنسا وبريطانيا بتأييد إسبانيا رغم تجاهل سفيرهما، مضيفا أنهما كانتا في الحقيقة تفضلان احتلالًا اسبانيا على احتلال إيطالي أو ألماني[34]. ويساند هذا التأويل ما صرح به ممثل الحماية الفرنسية پول جيران Paul Guerin أثناء مفاوضة بواشنطن حول تزويد السكك الحديدية المغربية بالفحم، حيث قال بأن هدف احتلال إسبانيا لطنجة لم يكن سوى التصدي لاحتلال إيطالي محتمل[35]. ولم يرد الاحتجاج البريطاني إلّا في شكل تعبير عن مؤاخذة إسبانيا على عدم استشارتها قبل اتخاذ القرار، كما ورد في تقييم القائم بالأعمال جونسن Johnson بلندن[36]. وهذا

السفير ويديل Weddell بمدريد يستفسر الحكومة الإسبانية التي تبرر عمليتها بسبب ضعف فرنسا وانهزامها، ويقدم مذكرة أهم نقطها الاصرار على حماية المصالح الأمريكية حسب الاتفاقيات السابقة وعدم الإفصاح عن اعتراف أمريكي بالاحتلال[37]. وهذا السفير الأمريكي بباريز يجيب على انشغال حكومته باحتمال تنازلات فرنسية لإسبانيا، مؤكداً أن ذلك قد يكون خارج شمال خط الرباط/ مكناس/ فاس/ تازة/، مع استثناء منطقة أكادير واحتفاظ فرنسا بحقوقها المنصوص عليها في المعاهدات السابقة[38]، وفي نفس الوقت يعطي وزير الخارجية بيير لاڤال Pierre Laval التعليمات لقنصله العام بطنجة ألّا يفتح الحديث مع زميله الإسباني في الموضوع[39].

وأخذت الحكومة الأمريكية تنزعج من تصرفات السلطات الإسبانية التي أصبحت تؤكد فقدان الصبغة الدولية للمدينة. ومما أقلقها على الخصوص مختلف المضايقات الموجهة إلى موظفيها ورعاياها. وعلى سبيل المثال، هناك مضايقة ضباط الجمارك بنقطة عرباوة لعضوين من المفوضية لدى عبورهما الحدود من طنجة إلى الرباط[40]، الشيء الذي أثار سلسلة من الاحتجاجات في طنجة ومدريد. وهناك أيضا حجز أربعة وسبعين طياراً بمليلية والناظور[41]، لم يفرج عنهم إلّا بعد احتجاجات شديدة تلتها مفاوضات[42]. ومما أثار غضب واشنطن سماح السلطات الإسبانية بفتح قنصلية ألمانية بطنجة، ثم استدعاء ممثلين قنصليين لحكومة ڤيشي التي اعترفت بها[43].

تجدر الإشارة هنا إلى أن أمريكا لم تعترف إلى ذلك التاريخ بالوجود الإسباني بالمنطقة الشمالية كما تم اعترافها لفرنسا[44]. وكانت قضية الاعتراف مطروحة للنقاش، حيث بقي طلب إسبانيا به سنة 1924 متعلقا بالاستجابة لمطالب أمريكية بالمنطقة. وفي مناقشة بين وزير الشؤون الخارجية فرانك كيلوك Frank Kellog والسفير الإسباني باديا Padilla بواشنطن في نونبر 1927، تم الاتفاق على تشكيل لجنة مختلطة قدمت تقريرها في يوليوز 1928[45].

وبين سنة 1940 وسنة 1945 ظهرت تحركات بريطانية هدفها إقناع الولايات المتحدة بالتخفيف من حدة احتجاجاتها من جهة، ومساهمتها في محاولة إعادة طنجة إلى وضعية ما قبل الاحتلال الإسباني، من جهة أخرى. ومن بين تلك التحركات استعداد الحكومة البريطانية لقرض إسبانيا مليونين ونصف مليون جنيه[46]. وكانت

أمريكا تسعى إلى إحلال قواتها إلى جانب قوات بريطانية مع السماح بمشاركة إسبانية وتعيين حاكم عسكري أمريكي أو بريطاني[47]. وقامت بريطانيا تدريجيا بدور هام في التوصل إلى إدخال بنود فرضتها أمريكا في وضع اتفاقية 1945، وخاصة النص المتعلق بمشاركة إسبانيا وروسيا، وهو نفس النص الوارد بالذات في المذكرات الأمريكية[48].

وفي تلخيص وجيز، ولو من خلال تحليل أدبي للأحداث الواردة في الوثائق المعتمَدة، يمكن القول بأن الولايات المتحدة، منذ بعثاتها الأولى، كانت مصممة العزم على تعزيز موقفها الذي كان ضعيفا في القرن التاسع عشر على الخصوص، فسخرت جميع الوسائل الدبلوماسية من أجل أن تكون لها مكانة في السياسة المغربية وتحركاتها في هذا الاتجاه بعد اتفاقية 1945 شبيهة بتحركات بريطانيا بعد اتفاقية 1856، حيث أخذ موقفها يتمركز تدريجيا من خلال الحضور التجاري والثقافي والإعلامي، خاصة بعد سنة 1950، وذلك بإنشاء شركات وبناء مدرسة ومحطة إذاعة صوت أمريكا وغير ذلك من المشاريع.

## هــوامــش

(1) منشورات وزارة الخارجية الأمريكية : **مراسلات دبلوماسية** Correspondence Diplomatic ثم **العلاقات الخارجية** Foreign Relations، المشار إليها هنا بـ : **مراسلات** أو **العلاقات**.

(2) محمد أبو طالب، «مواقف بريطانية من مغرب القرن التاسع عشر»، **الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر**، منشورات كلية الآداب، الرباط، 1983؛ 295.311.

(3) دي لونغ إلى سيوورد (20 فبراير 1862)، **العلاقات**، مجلد 1؛ 859 ـــ 860.

(4) **Service Afloat**، بالتيمور، 1887؛ 344 وما بعد.

(5) أبو طالب، «المغرب والحرب الأهلية الأمريكية» في The Atlantic Connection، المحمدية، 1990؛ 57 ـــ69.

(6،7) وزير المالية تشيز Chase إلى سيورد (11 يونيو 1864)، **مراسلات**، 1863 ـــ 1864؛ 413.

(8) وزير الخارجية تشارلز هيوز Charles Hughes إلى القائم بالأعمال البريطاني بواشنطن (11 يوليوز 1924)، **العلاقات**، 1924، مجلد 2؛ 459 ـــ 462.

(9) السفير البريطاني إسمي هاورد Esme Howard بواشنطن إلى وزير الخارجية هيوز (29 ماي 1924)، **العلاقات**، 1924، مجلد 2؛ 456.

(10) السفير هاورد إلى وزير الخارجية (10 أكتوبر 1924)، **العلاقات**، 1924، مجلد 2؛ 463 ـــ 465.

(11) القائم بالأعمال بطنجة لي مورفي Lee Murphy إلى واشنطن (4 يونيو 1925)، **العلاقات**، 1925، مجلد 2؛ 593 ـــ 598.

(12) واشنطن إلى بليك (1 دجنبر 1925) **العلاقات** 1925، مجلد 2؛ 601 ـــ 602.

(13) الوزير المفوض ديرينغ Dearing بالبرتغال إلى واشنطن (6 يونيو 1924)، **العلاقات**، 1924، مجلد 2؛ 458.

(14) السفير البريطاني هاورد إلى وزير الخارجية (1 يونيو 1925)، **العلاقات**، 1925، مجلد 2؛ 592 ـــ 593.

(15) 14 يوليوز 1924، **العلاقات**، 1924، مجلد 2؛ 462 ـــ 463.

(16) السفير هاورد إلى وزارة الخارجية، **العلاقات**، 1925، مجلد 2؛ 592 ـــ 593.

(17) وزير الخارجية هيوز إلى القائم بالأعمال البريطاني بواشنطن (11 يوليوز 1925)، **العلاقات**، 1924، مجلد 2؛ 459 ـــ 462.

(18) الوزارة الخارجية الفرنسية إلى السفير الأمريكي هيريك Herrick بباريز (3 يوليوز 1925)، **العلاقات**، 1925، مجلد 2؛ 605 ـــ 606.

(19) وزير الخارجية فرانك كيلوگ Frank Kellog إلى السفيرين الأمريكيين بباريز ومدريد (31 يوليوز 1925)، **العلاقات**، 1925، مجلد 2؛ 606.

(20) كيلوك إلى السفير الأمريكي هامند Hammond بمدريد (29 فبراير 1928)، **العلاقات**، 1928، مجلد 3؛ 368.

(21) كيلوگ إلى هامند (25 أغسطس 1926)، **العلاقات**، 1926، مجلد 2؛ 731.

(22) خطاب 22 دجنبر 1921 من وزارة الخارجية الأمريكية إلى وزارة الخارجية الفرنسية؛ **العلاقات**، 1922، مجلد 2؛ 720.

(23) بليك إلى واشنطن (11 مارس 1926)، **العلاقات**، 1926، مجلد 2؛ 743 ــ 746.

(24) بليك إلى كيلوك (24 أبريل 1926) وكيلوك إليه (17 ماي 1926)، **العلاقات**، 1926؛ 748 ــ 753.

(25) بليك إلى المندوب محمد التازي (11 دجنبر 1928)، **العلاقات**، 1928، مجلد 3، 537.

(26) مراسلة (19 ماي 1930)؛ **العلاقات**، 1990، مجلد 3، ص 587.

(27) جواب المقيم العام (15 يوليوز 1930)؛ **العلاقات**، 1930، مجلد 3، 588 ــ 589.

(28) بليك إلى واشنطن (12 يناير 1940)؛ **العلاقات**، 1940، مجلد 3، 773 ــ 776.

(29) واشنطن إلى بليك (4 مارس 1940)، **العلاقات**، 1940، مجلد 3، 780 ــ 781.

(30) بليك إلى واشنطن (12 يناير 1940).

(31) السفير الأمريكي بمدريد إلى واشنطن (13 نونبر 1940)، مجلد 3، 792.

(32) القنصل وايت White من طنجة إلى واشنطن (4 نونبر 1940)، مجلد 3، 787 ــ 786.

(33) بليك إلى واشنطن (17 يونيو 1940)، مجلد 3، 785.

(34) بليك إلى واشنطن (14 يونيو 1940)، مجلد 3، 784.

(35) مقابلة دجنبر 1940، **العلاقات**، 1940، مجلد 2؛ 626.

(36) مذكرة 7 نونبر 1940 لواشنطن، **العلاقات**، 1940، مجلد 3؛ 789.

(37) مذكرة 9 نونبر 1940 لواشنطن؛ **العلاقات**، 1940، مجلد 3؛ 788 ــ 789.

(38) مذكرة 2 دجنبر 1940؛ **علاقات**، 1940، مجلد 2؛ 721 ــ 722.

(39) مذكرة وايت لواشنطن : 18 دجنبر 1940؛ مجلد 3، 801.

(40) القائم بالأعمال إلبريك Elbrick بطنجة إلى واشنطن (21 ماي 1943)، **علاقات**، 1943، مجلد 4؛ 720 ــ 721. كذا مراسلات ما بين 21 ماي و4 يونيو وشرح السلطات الإسبانية في يونيو **علاقات**، 1943، مجلد 4؛ 720 ــ 729.

(41) **علاقات**، 1942، مجلد 4؛ 512 ــ 522.

(42) **علاقات**، 1943، مجلد 4؛ 729 ــ 732.

(43) **علاقات**، 1943، مجلد 4؛ 733 ــ 738.

(44) وزير الخارجية روبرت لانسينغ Robert Lansing إلى السفير الفرنسي بواشنطن (15 يناير 1917)، **علاقات**، 1917؛ 1094.

(45) **علاقات**، 1928، مجلد 3؛ 353 ــ 357.

(46) جورج أورويل George Orwell : «مجموع مقالات ومراسلات صحفية»، لندن 1968، مجلد 2؛ 445.

(47) مذكرة وزير الخارجية بالنيابة كرو Grew إلى الرئيس ترومان Truman (1 يونيو 1945)، **العلاقات**، 1945، مجلد 8؛ 609 ــ 611.

(48) مراسلات ما بين يناير وأبريل 1946، **علاقات**، 1946، مجلد 7؛ 572 ــ 575.

# الأزمات الديموغرافية في طنجة
# خلال القرن التاسع عشر

**محمد الأمين البزاز**
كلية الآداب ــ الرباط

الأزمات الديموغرافية في مغرب الأمس من الجوانب التي لم تحظ إلى اليوم بكل ما تستحقه من عناية الدارسين[1]، مع أنها ملأت، من حيث كثرتها، سجل تاريخ البلاد، وشكلت إحدى أبرز محطاته، بما كان ينشأ عنها من نزيف ديموغرافي كبير، وبما كان يترتب عليها من آثار بعيدة الغور في شتى الميادين. لذلك رأيت من المفيد في هذا العرض أن أتناول هذه الأزمات في إطار محدود في الزمان والمكان، إطار مدينة طنجة في القرن التاسع عشر، على أن أقتصر، نظرا لتشعب الموضوع وتفرعاته، على تحديد أسباب الأزمات ورصد بعض نتائجها الديموغرافية.

* * *

أذكر، في البدء، بأن القرن التاسع عشر أطل والمغرب يعاني من انهيار ديموغرافي كبير من جراء الطاعون الجارف الذي داهمه في نهاية القرن الثامن عشر (طاعون 1798 ــ 1800)، والذي يذكرنا، بقوته التدميرية، بالطاعون الأسود في منتصف القرن الرابع عشر. يكفي، لاعطاء فكرة عامة عن ذلك الانهيار، أن أقدم فيما يلي عددا من الأرقام ليس أي منها دقيقا، ولكنها واضحة في دلالتها النسبية. فالقنصل الانجليزي دجاكسون يقدر ضحايا مدينة فاس بـ «65.000» ضحية،

ومراكش بـ «50.000»، وآسفي بـ «5.000»، والصويرة بـ «5.500»؛ بينما يقدر القنصل الفرنسي بروصوني ضحايا مدينة الرباط بـ «20.000» ضحية، أي ما يعادل ثلثي سكانها[2].

بطبيعة الحال، فقد عانت طنجة هي الأخرى من هذه الكارثة الطبيعية. وفي بداية القرن التاسع عشر كان عدد سكانها لا يتجاوز 5.000 مسلم، و 800 يهودي، وحوالي 150 مسيحيا[3]. ولكي تتمكن المدينة من تعويض خسائرها، وتجديد سكانها، كان من اللازم مرور فترة طويلة من الهناء الطبيعي. إلا أنها تعرضت دوريا على امتداد القرن التاسع عشر، كغيرها من مدن وأقاليم المملكة، لسلسلة من الأزمات الديموغرافية تركت كل واحدة منها بصمات عميقة في شتى مجالات حياتها.

على العموم، يمكن تصنيف هذه الأزمات إلى نوعين : أزمات وبائية، وأخرى غذائية.

### 1) الأزمـــات الـوبـائيـــة.

تأتي في مقدمة اللائحة أزمة 1818 ـ 1819 الناجمة عن الطاعون، وهو الوباء الخطير الذي كان ينشر الرعب بين السكان في مغرب الأمس، ويعود للانقضاض على البلاد بعد كل عشر سنوات، أو خمسة عشرة سنة، أو عشرين سنة، كما يقول الحسن الوزان[4]. ولم يكن هذا الوباء متوطنا، بل كان يفد من الخارج، وغالبا ما كانت عملية العدوى تجرى انطلاقا من الجزائر عبر هضاب وهران وسهوب الملوية، بحيث أن الطاعون كان يظهر أول ما يظهر في المدن الشمالية والشرقية، كفاس وتازة، ومنها ينتشر في اتجاه السواحل وباقي جهات البلاد. إلا أن الطاعون الذي نحن بصدده (طاعون 1818 ـ1819) شكل حالة استثنائية، إذ تجمع الوثائق والنصوص التي لدينا في الموضوع على أنه سرى مباشرة إلى طنجة عبر الطريق البحري ومعُ الحجاج الذين عادوا من الديار المقدسة[5].

في ذلك التاريخ كانت طنجة تشكل بنية استقبال مواتية لاحتضان الوباء وتنشيط حركية العدوى. فقد كانت حالة النظافة بها على نحو يوصف بالاهمال، وكان سوء تصريف الماء الحار ومسارب بيوت الخلاء وضيق الأزقة يشكل خطرا على الصحة العمومية. كما أن الوسيلة الوحيدة التي كان يلجأ إليها الناس للاحتراز من الوباء هي الفرار، الذي كان يلعب دورا خطيرا في انتشار العدوى.

ذلك ما يفسر كيف أن الطاعون انتشر بسرعة في مختلف أحياء المدينة مباشرة بعد نزول الحجاج. من حسن الحظ أننا نتوفر على بيانات مفصلة تركها لنا قنصل الدانمارك، كرابر دى همسو[6]، تسمح لنا بتتبع الأدوار الرئيسية التي مر بها الوباء بطنجة.

— دور الاكتساح : يبدأ يوم 25 ماي، وهو التاريخ الذي سقط فيه أول ضحية، وينتهي في بداية شتنبر. في هذا الدور، كان الوباء ما يزال خفيفا، ويفتك بالخصوص بالأطفال والنساء. مع ذلك، فإن عدد الموتى أخذ في التزايد تدريجيا ليصل إلى 3 و4 ضحايا في اليوم خلال شهر يوليوز، وإلى 5 و6 ضحايا خلال غشت، بحيث بلغ عدد الضحايا من بداية ظهور الوباء إلى نهاية غشت حوالي 312 ضحية.

— دور الاحتداد : يمتد من شتنبر إلى نوفمبر 1818. اتخذ الوباء وقتئذ شكله الكاسح. ففي الشهر الأول بلغ عدد الموتى 267 ضحية، وارتفع العدد في أكتوبر إلى 479 ضحية، ليبلغ ذروته في نوفمبر، حيث تم تسجيل 216 ضحية في العقد الأول من الشهر، و 576 ضحية بالنسبة لمجموع الشهر. أما الحصيلة الاجمالية لهذا الدور الثاني فقد بلغت 1.322 ضحية.

— دور الانحسار : في هذا الدور مال منحنى الوفيات إلى الهبوط بشكل ملحوظ. فإذا كان عدد الموتى قد بلغ 200 ضحية خلال الأسبوعين الأولين من دجنبر، فإنه أخذ في التقلص ابتداء من ذلك التاريخ؛ وفي 24 منه لم تسجل سوى وفاتين، ثم وفاة واحدة يوم 28. وبذلك لم يتجاوز عدد الضحايا في هذا الشهر 328 ضحية. وقد استمر الهبوط في شهر يناير 1819، حيث لم تسجل سوى 95 ضحية.

— دور الانقطاع.: خلال شهر مارس 1819، أحصي 42 ضحية لا غير. وفي أبريل هبط الرقم إلى 17. بينما لم يسجل خلال الأسبوعين الأولين من ماي سوى ثلاثة ضحايا.

— الوباء الثاني أو الذيل : في 22، ماي 1819، الذي صادف مرور سنة كاملة على ظهور الطاعون بطنجة، حدث هجوم جديد لهذا الوباء نسبه كرير إلى العدوى التي جرت انطلاقا من مدينة تطوان مع حوائج المطعونين التي يقول أنها كانت تباع في سوق طنجة. بقي هذا الذيل متفشيا إلى منتصف فصل الصيف، وأدى إلى هلاك 31 شخصا بين 22 ماي و 30 يونيو، و10 ضحايا خلال يوليوز، وضحيتين في العقد الأول من غشت.

تلك هي المراحل الرئيسية التي مر بها الوباء بطنجة اعتمدنا فيها أساسا على المعطيات التي قدمها كرابر. وقد كان الرجل شاهد عيان، كما أنه اعتمد طريقة من أنجع الطرق في ذلك العصر لتقدير عدد الموتى، وهي تعداد عدد الجنائز التي كانت تمر، كما يقول، أمام نافذة الدار التي يقطنها.

**أدوار الطاعون بطنجة (1818 ــ 1819)**

الدور الأول : الاجتياح

| الفترة | العدد | المجموع |
|---|---|---|
| من 25 ماي إلى 30 يونيو | 31 | |
| يوليوز | 113 | 312 |
| غشت | 168 | |

الدور الثاني : المد

| الفترة | العدد | المجموع |
|---|---|---|
| شتنبر | 267 | |
| أكتوبر | 479 | |
| نونبر : العقد الأول منه 216 | | |
| العقد الثاني 189 | 576 | 1.322 |
| العقد الثالث 171 | | |

الدور الثالث : الجزر

| الفترة | العدد | المجموع |
|---|---|---|
| مارس ــ دجنبر | 328 | |
| يناير 1819 | 96 | 468 |
| ماي ــ فبراير | 44 | |

الدور الرابع : الانقطاع

| الفترة | العدد | المجموع |
|---|---|---|
| مارس | 42 | |
| أبريل | 17 | 62 |
| من ماي إلى غاية 13 منه | 3 | |

الوباء الثاني أ والذيل

| الفترة | العدد | المجموع |
|---|---|---|
| من 22 ماي 1819 إلى 30 يونيو | 31 | |
| يوليوز | 10 | 43 |
| من 1 غشت 11منه | 2 | |
| بالاضافة إلى 23 يهوديا وأربعة مسيحيين توفوا بأمراض أخرى | | 27 |
| | | 2234 |

بناء على ما تقدم، يتضح أن الخسائر الكلية بلغت في ظرف 14 شهراً 2.207 ضحية على ساكنة تقدر بـ 9.000 ــ 11.000 نسمة، أي بنسبة 25 %. ومع أن هذه النسبة تقل عن تلك التي سجلت في جهات أخرى، كمدينة الجزائر، مثلا، التي خسرت 31 % من سكانها من جراء طاعون 1817، فإنها تبقى مع ذلك مرتفعة، ومن شأنها أن تخلف آثاراً سلبية على الصعيد الديموغرافي، سيما وأن الأزمة جاءت في وقت كانت المدينة ما تزال تجتر عواقب أزمة نهاية القرن الثامن عشر المشار إليها سابقا.

وليست الكارثة التي حلت بالمدينة في عدد الأشخاص الذين ماتوا، بقدر ما هي في السن التي ماتوا فيها. فالمعروف أن الموت بالطاعون يقل مع العمر، وهذا يعني أن الفئات الأكثر تعرضا للاصابة هي فئات الأطفال والشباب والنساء في سن الإخصاب.

* * *

بعد طاعون 1818 استراحت طنجة، كما استراح المغرب عموما، من هذا الوباء الخطير، إذ أنه لم يعد إلى الظهور إلا في بداية القرن العشرين. بيد أن المدينة بقيت تعاني من ويلات الأوبئة الأخرى، كالجذرى، والحصبة، والتيفوئيد، والديزنتريا، والزهرى....، وهذا دون أن يكون بإمكاننا مقاربة نتائجها الديموغرافية، نظرا لأنها لم تترك بصمات واضحة في مصادرنا. على العكس من ذلك، فإن هذه المصادر احتفظت لنا بمعلومات لا بأس بها عن مرض جديد، حل محل الطاعون، ونعني به الكوليرا التي كان المغاربة يسمونها عادة «بوكليب».

ظهر هذا الوباء للمرة الأولى في المغرب سنة 1834، ثم تجدد ظهوره في فترات لاحقة من القرن التاسع عشر ضمن الموجات العالمية لهذا الوباء الذي اكتسح المعمور خمس مرات في غضون القرن.

بالنسبة إلى طنجة، فقد داهمتها الكوليرا خلال ذلك القرن ست مرات : في سنوات 1834 ــ 1835؛ 1855؛ 1860؛ 1868؛ 1878؛ 1895[7].

عموما، تميزت الكوليرا خلال هذه الموجات المتعاقبة بزحفها البطىء، كما أنها لم تكن تطيل مقامها بالمدينة. فخلال هجومها الأول عام 1834؛ لم تمكث بها سوى ثلاثة أسابيع. وأقصى مدة لها بلغت شهرين، وقد سجلت خلال غزوتها عامي 1868

و 1895. أما بالنسبة إلى الخسائر التي أحدثتها، فكانت محدودة نسبية، .بالمقارنة بالخسائر التي كانت تنجم عن الطاعون. وإذا استنطقنا بعض ما لدينا من أرقام عن الهجوم الأول، نجد أن عدد الضحايا لم يتجاوز في ذروة احتداد الوباء 47 إلى 50 ضحية في اليوم، بينما لم تتجاوز حصيلة الخسائر 560 ضحية، أي حوالي 8 % من مجموع السكان المقدر آنذاك بـ 7.500 إلى 9.000 نسمة. وفي عام 1868، لم يتجاوز عدد الضحايا في اليوم الواحد 27 ضحية. وخلال الهجوم الأخير، الذي حدث عام 1895، لم يتجاوز العدد 20 ضحية، بينما بلغت حصيلة الخسائر 700 ضحية على ساكنة تقدر بحوالي 40.000 نسمة، أي بنسبة 2 %.

بالنسبة إلى توزيع هذه الخسائر، نلاحظ من خلال ما لدينا من معطيات، أن كل الضحايا كانوا تقريبا من السكان الأصليين، باستثناء عدد ضئيل من الأوربيين، خاصة منهم الإسبان. فعلى مجموع ضحايا كوليرا 1868 (441 ضحية في شهر غشت)، هناك 21 مسيحيا، و120 يهوديا، و300 مسلم. وعلى مجموع ضحايا كوليرا 1895 (700 ضحية)، هناك 451 ضحية من السكان الأصليين، و 26 من الاسبان بالنسبة لشهريْ شتنبر وأكتوبر، في حين أن الجاليات الأوربية الأخرى بقيت بمنجى. وسواء أتعلق الأمر بالمسلمين أو اليهود، فإن الخسائر انحصرت، عموما، بين الفئات الفقيرة. وهذا راجع بالطبع إلى مستوى التغذية والسكن والنظافة، وكذلك إلى إهمال الأساليب الوقائية.

هذه إذن نظرة سريعة عن موجات الكوليرا التي تعاقبت على طنجة خلال القرن التاسع عشر. وكما لاحظنا، فإن خطورة هذا الوباء لم تكن تكمن في خسائره البشرية بقدر ما كانت تكمن في دوراته المتكررة. فبعد الظهور الأول له بالمدينة عام 1834، فإنه لم يترك لها، إذ كان يعود للانقضاض عليها في موجات متعاقبة، متزامنا مع الأزمات الغذائية التي كانت تجعل عمله ميسوراً.

### الكوليرا بطنجة في غشت 1868[8]

| عناصر السكان | عدد الاصابات | | | | عدد الموتى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الرجال | النساء | الأطفال | المجموع | الرجال | النساء | الأطفال | المجموع |
| المسيحيون | 10 | 18 | 9 | 37 | 3 | 10 | 6 | 21 |
| المسلمون | 150 | 100 | 90 | 340 | 130 | 80 | 90 | 300 |
| اليهود | 45 | 80 | 75 | 200 | 30 | 42 | 48 | 120 |
| المجموع | 205 | 198 | 174 | 577 | 163 | 132 | 144 | 441 |

### الكوليرا بطنجة (شتنبر ـــ أكتوبر 1895[9]

| الأيام | عدد المصابين | | | | عدد الموتى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المسلمون | اليهود | المسيحيون | المجموع | المسلمون | اليهود | المسيحيون | المجموع |
| 4 شتنبر | | | | | | | | 14 |
| 5 ,, | | | | | | | | 9 |
| 6 ,, | | | | | | | | 7 |
| 7 ,, | | | | 3 | | | | 2 |
| 8 ,, | | | | 4 | | | | 1 |
| 9 ,, | | | | 5 | | | | 8 |
| 10 ,, | | | | 8 | | | | 5 |
| 11 ,, | | | | 4 | | | | 9 |
| 12 ,, | | | | 8 | | | | 6 |

| الأيام | عدد المصابين | | | | عدد الموتى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المسلمون | اليهود | المسيحيون | المجموع | المسلمون | اليهود | المسيحيون | المجموع |
| 13 ,, | | | | 20 | | | | 10 |
| 14 ,, | | | | 11 | | | 1 | 12 |
| 15 ,, | | | | 6 | | | | 9 |
| 16 ,, | | | | 10 | | | | 19 |
| 17 ,, | | | | 13 | | | | 12 |
| 18 ,, | | | 1 | 10 | | 1 | | 15 |
| 19 ,, | | | | 9 | | | | 12 |
| 20 ,, | | | 1 | 12 | | 1 | | 14 |
| 21 ,, | | | | 15 | | | 2 | 12 |
| 22 ,, | 6 | 2 | 1 | 9 | | | | 15 |
| 23 ,, | 3 | 1 | 1 | 5 | 11 | 1 | 1 | 13 |
| 24 ,, | 13 | 6 | 6 | 25 | 12 | 2 | 4 | 18 |
| 25 ,, | 10 | 6 | 2 | 18 | 11 | 1 | 1 | 13 |
| 26 ,, | 20 | 6 | 2 | 28 | 16 | 3 | 1 | 20 |
| 27 ,, | | 5 | | 27 | 15 | 2 | 1 | 18 |
| 28 ,, | 14 | 4 | 3 | 21 | 8 | 2 | 1 | 11 |
| 29 ,, | | | | | | | | |
| 30 ,, | 23 | 7 | 5 | 35 | 17 | 2 | 2 | 21 |

| الأيـــام | عـــدد الـمـصــابـيـــن | | | | عـــدد الـمـــوتـــى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المسلمون | اليهود | المسيحيون | المجموع | المسلمون | اليهود | المسيحيون | المجموع |
| 1 أكتوبر | 10 | 3 | 3 | 16 | 10 | 2 | 2 | 14 |
| 2 ,, | 12 | 5 | 8 | 25 | 10 | 3 | 1 | 14 |
| 3 ,, | 15 | 5 | 5 | 25 | 11 | 5 | 4 | 20 |
| 4 ,, | 8 | 4 | 4 | 16 | 12 | 2 | 2 | 16 |
| 5 ,, | 10 | 2 | 1 | 13 | 9 | 1 | 2 | 12 |
| 6 ,, | 7 | 6 | 2 | 15 | | 1 | | 9 |
| 7 ,, | 11 | 2 | 1 | 14 | 9 | 3 | 3 | 15 |
| 8 ,, | 9 | 2 | 1 | 12 | | 1 | | 8 |
| 9 ,, | 15 | 2 | 1 | 18 | | 2 | | 10 |
| 10 ,, | 13 | 2 | 1 | 16 | 6 | 1 | 3 | 10 |
| 11 ,, | | | 2 | 13 | | | | 4 |
| 12 ,, | 11 | 2 | 2 | 15 | 9 | 1 | 2 | 12 |
| 13 ,, | 7 | 1 | 1 | 9 | 5 | 1 | 1 | 7 |
| 14 ,, | 9 | 1 | 1 | 11 | | 1 | | 3 |
| 15 ,, | | | | 12 | | | | 8 |
| 16 ,, | 3 | 0 | 3 | 6 | 5 | 0 | 0 | 5 |
| 17 ,, | 2 | 0 | 2 | 4 | 3 | 0 | 0 | 3 |
| 18 ,, | 0 | 0 | 0 | 0 | 2 | 1 | 2 | 5 |

| الأيـــام | عــــدد الـمـصـــابيـــن | | | | عــــدد الــمـــوتـــى | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | المسلمون | اليهود | المسيحيون | المجموع | المسلمون | اليهود | المسيحيون | المجموع |
| 19 ,, | 3 | 0 | 0 | 3 | 2 | 0 | 1 | 3 |
| 20 ,, | 1 | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 | 0 | 1 |
| 21 ,, | 6 | 0 | 0 | 6 | 5 | 0 | 0 | 5 |
| 22 ,, | 3 | 0 | 2 | 5 | 1 | 0 | 0 | 1 |
| 23 ,, | 1 | 0 | 1 | 2 | 1 | 0 | 1 | 2 |
| 24 ,, | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 25 ,, | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 26 ,, | 0 | 0 | 1 | 1 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 27 ,, | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 28 ,, | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 29 ,, | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 30 ,, | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| 31 ,, | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |

## 2) الأزمــات الغـذائيــة.

بالفعل، كانت الأزمات الغذائية رفيقة للأوبئة في انتهاك السير العادي لعملية إنتاج السكان، وقد أحدث بعضها مجاعات رهيبة، كما حدث في أعوام 1825 — 1826؛ 1851؛ 1868 — 1869؛ 1878 — 1883.

كانت أزمة المجتمع الطنجي خلال هذه الأوقات العصيبة أزمة خبز قبل كل شيء، وهي تذكرنا بالأزمات الغذائية التي عرفتها أوربا قبل تصنيعها، والتي أوضح

موفري (J. Meuvret) وكوبر (P. Goubert) آليتها ودور الغلاء كعامل رئيسي في وقوعها[10]. فمحصول سيء بفعل الجفاف أو الجراد، كان يؤدى إلى القحط وارتفاع أسعار المواد الغذائية، خاصة القمح والشعير. بيد أن محصولا سيئا واحدا لم يكن يؤدي حتما إلى وقوع مجاعة، لأن الناس اكتسبوا خبرة في مواجهة نكسات الطقس عن طريق الادخار. أما الأزمات الخطيرة، فترجع إلى تتالي محصولين عاطلين، كما حدث سنتي 1824 ـ 1825؛ فإذا جاء محصول ثالث عاطلا، فهي الكارثة، وهو ما حدث في أعوام 1878 ـ 1883، حينئذ كانت الأسعار تسجل ارتفاعا جنونيا تزيد من تسعيره عوامل مختلفة يلعب فيها الإنسان الدور الأول، مثل أخطار الطريق مع صعوبة المواصلات الناتجة عن هلاك الدواب وقطع الطرق، وتقلبات الصرف، وهذا دون أن نغفل عامل الاحتكار الذي كان يمارسه الأقوياء. فعند ابتداء الشعور بضياع الموسم الفلاحي، كان السماسرة وطوائف المحتكرين، وفي مقدمتهم المحميون، يعمدون إلى حجب الغلال عن السوق حتى يزداد ارتفاع أثمانها تبعا لقانون العرض والطلب. وبهذه العملية كانت الحبوب تقل كثيرا في السوق وترتفع أسعارها إلى مستويات فاحشة. فخلال قحط 1847 بلغ ثمن القمح بطنجة 26 فـ للهيكتولتر، في حين أنه كان يباع في الأوقات العادية بـ 5 أو 6 فـ[11]. وخلال قحط 1865 بلغ 36 أوقية للمد، بينما كان ثمنه العادي لا يزيد عن 11 أوقية[12]. أي أن الارتفاع كان يصل إلى 3 وحتى إلى 5 مرات.

من أجل التخفيف من معاناة الناس. كان المخزن يقوم بتحريك الطعام من مناطق الفائض إلى مناطق العجز. وفي هذا المجال، كانت السهول الأطلنتكية الوسطى تلعب دور أهراء طبيعية للبلاد، وعليها كانت طنجة تعتمد لسد فجوة الغذاء كغيرها من المدن الشمالية الأخرى. إلا أن نقص المحصول أو بطلانه في المناطق التي تنتج فائضا في العادة كان يؤدى إلى وقوع البلاد كلها فريسة للمجاعة. في هذه الحالة، كان المغرب يتحول من بلد يصدر الطعام إلى بلد يستورده. وكانت طنجة، بفضل موقعها الجغرافي الممتاز، تتمتع بوضع امتيازى. نذكر على سبيل المثال أنها استوردت خلال مجاعة 1825، ومن يونيو إلى 9 نوفمبر، حوالي 172.000 فانكة (الفانكة = 56 لترا) من القمح، وهو ما يعادل ما استوردته موانىء العرائش وتطوان والرباط في نفس المدة[13]. لكن السؤال هو هل كان بإمكان الفقراء اشتراء هذه الأقوات المستوردة وأسعارها مرتفعة ؟

بالطبع علينا أن نأخذ بعين الاعتبار عمليات الغوث التي كان المخزن ينظمها في المدينة عن طريق الأمناء[14]. كما أن الأوربيين المقيمين بطنجة، والذين وسعوا في الواقع دائرة الفقر في المغرب، كانوا يتحركون بدورهم في أوقات المجاعات لتقديم المساعدات للمنكوبين، بل أن المرء لا يسعه إلا أن يسجل الحماس الكبير الذي أظهروه في هذا المجال. فبالاضافة إلى المبادرات الاحسانية الفردية، كانت الأوساط التجارية المهتمة بالمغرب تتحرك من أوربا لانتزاع اهتمامات الحكومات وهز ضمائر الأغنياء لانقاذ الناس في المغرب من شبح الموت[15]. لكن كل هذه الوسائل، مهما بلغت طموحاتها، لم تكن قادرة على احتواء الكارثة.

للأسف لا تجود علينا مصادرنا بتقديرات إجمالية عن عدد ضحايا الجوع. هناك فقط إشارات متفرقة نلتقطها هنا وهناك في المراسلات الأجنبية المعاصرة. تخبرنا، مثلا، مراسلة مؤرخة في 26 فبراير 1826 أن عدد الموتى بطنجة بالجوع كان يتراوح بين 10 أشخاص و 15 شخصا في اليوم[16]. من جهة أخرى يخبرنا سفير فرنسا بالمدينة، متحدثا عن مجاعة 1868، بأنه شاهد بعينه في الأيام الأولى التي قام فيها بتوزيع الاسعافات نساءً تعسات يسقطن ميتات بعد تناولهن بعض الطعام الذي حرمن منه منذ مدة طويلة[17]. لا نستطيع، على ضوء مثل هذه المعطيات، أن نخرج بأي استنتاج يتعلق بعدد الضحايا. لكنها لا تدع مجالا للشك في أن المجاعة كانت تتدخل دوريا، وبجانب الوباء، لحصد أرواح الكثيرين، خاصة وسط الفقراء والآفقيين.

### استخـــلاص

يمكننا أن نفترض، بناء على ما سبق، أن الكوابح المالتوسية حالت خلال الفترة موضع الدراسة. دون حدوث أي نمو ديموغرافي في طنجة، كما يمكننا أن نفترض أن التطور كان يسير وفق خط متكسر، يرتفع إلى أعلى ويتراجع إلى الوراء، وتتراتب فيه حركات الصعود والهبوط حسب فترات مختلفة تختلف في طولها من مرحلة لأخرى. إلا أن واقع الأرقام يكذب هذين الافتراضين. ذلك أن عدد سكان طنجة ما فتىء يتزايد، وبوتائر سريعة، خاصة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. فقد ارتفع عددهم من 5.000 نسمة عام 1809 إلى 15.000 نسمة عام 1875. ومن عام 1884 إلى عام 1895، أي في مدة عشر سنوات، تضاعف عددهم مرتين، فارتفع من حوالي 18.000 نسمة إلى حوالي 40.000 نسمة.

### تطور سكان طنجة في القرن التاسع عشر[18]

| السنوات | العدد |
|---|---|
| 1809 | 5.000 ن |
| 1818 | 7.000 ـ 9.000 ن |
| 1834 ـ 1835 | 9.000 ن |
| 1850 | 9.500 ن |
| 1856 | 10.000 ن |
| 1866 ـ 1867 | 12.000 ن |
| 1872 | 14.000 ن |
| 1874 ـ 1875 | 15.000 ن |
| 1884 ـ 1885 | 21.000 ن |
| 1892 ـ 1893 | 36.000 ن |
| 1895 | 40.000 ن |
| 1900 ـ 1901 | 45.000 |

كيف يمكن إذن تفسير هذا التزايد الهام وقد رأينا أن المدينة كانت تعيش، دوريا، تحت خطر هجوم الموت ؟

بالطبع علينا أن نأخذ بعين الاعتبار عامل الزيادة الطبيعية. فكلنا نعرف أن الواقع الثقافي والاجتماعي في مغرب العصر أفرز نموذجا من السلوك الديموغرافي يتميز بخصوبة بيولوجية مرتفعة. إلا أن هذا العامل غير كاف وحده لتفسير الأمور. ذلك أن المجتمع الطنجي لم يكن مجتمعا مغلقا، بل كانت تنتابه تيارات النزوح القروي، وهي ظاهرة لم تكن مقتصرة على هذه المدينة وحدها، بل سجلت في باقي المراسي الأخرى، وقد ارتبطت بانفتاح المغرب على التجارة الأوربية التي كانت تجلب صوب هذه المراسي أعدادا متزايدة من القرويين سنة بعد أخرى. بيد أن ثمة أسبابا أخرى من بينها عامل الجفاف الذي ازدادت وطأته بنمو تجارة التصدير نحو أوربا وتسرب الرأسمال النقدي إلى البادية. فبعد انهيار المحاصيل، وبعد استنفاد المواد الغذائية الاحتياطية، لم يكن

يبقى أمام القروي سوى حل واحد، هو الالتحاق بالمدينة حيث كان يؤمل في الحصول على الملاذ والصدقة من السلطات المحلية أو من الأوربيين. وقد شكلت طنجة في هذا المجال مغناطيسا جذب إليها السكان بعيدا من ديارهم. فخلال عام 1868، قذف القحط العاصف إليها بـ 3.000 قروي. وخلال مجاعة عام 1878، أحصي عدد الملتجئين إلى المدينة، وبالنسبة للأشهر الثلاثة الأولى لا غير، بـ 797 نازحا. كانت الأصول الجغرافية لهؤلاء النازحين متنوعة تنوعا كبيرا. فبالاضافة إلى محيط المدينة المباشر، كان يوجد عدد كبير ممن قدم من جهات نائبة، كسوس، ودكالة، وعبدة، والرحامنة.

من المؤكد أن الكثيرين من هؤلاء النازحين، ممن طحنتهم المجاعة وبالامكان أن يكون المرض قد هدهم، كانوا يموتون في الطريق أو في المدينة بمجرد وصولهم إليها. كما أن الكثيرين منهم كانوا يلتحقون بمجتمعهم الأصلي بمجرد ما تلوح المعالم الأولى للانفراج، إما تلقائيا، وإما بناء على تدخل السلطات المحلية. إلا أن عددا آخر كان ينسلخ نهائيا عن محيطه ويستقر بصفة نهائيا بطنجة أو بأحوازها. تذكر الوثائق، مثلا، أن آلافا من الريفيين استقروا بأحوازها خلال مجاعة1868، بعائلاتهم وأطفالهم وأن التلال المحيطة بها تحول إلى دواوير حقيقية تعج بالآفاقين[18].

**لائحة الآفاقيين الذين تم ترحيلهم من طنجة في مارس 1878[19].**

| الأصول | العدد | المساعدات (بالدولار) |
|---|---|---|
| الرباط | 5 | 20 |
| سوس | 33 | 312 |
| مراكش | 32 | 228 |
| دكالة | 56 | 356 |
| الرحمانة | 52 | 320 |

| الأصـــول | العدد | المـســـاعدات (بالــدولار) |
|---|---|---|
| تــادلا | 7 | 36 |
| ســـلا | 17 | 66 |
| عـبــدة | 5 | 40 |
| القصر الكبير | 61 | 240 |
| الشيـاظمـة | 1 | 8 |
| بـني حســن | 30 | 98 |
| الـجديـدة | 1 | 4 |
| الـمناصـرة | 3 | 8 |
| غربية ونواحيها | 482 | 966 |
| الصـويـرة | 4 | 26 |
| الـخــلـط | 3 | 12 |
| الشــراردة | 2 | 8 |
| الشــاويـة | 2 | 6 |
| الـغــرب | 1 | 4 |
| المجموع | 797 | 2.758<br>42........(قدم هذا المبلغ لقائد مخزني رافق هؤلاء المعوزين إلى نواحي المدينة)<br>2.800 دولار |

شكلت هذه الظاهرة معادلة هامة في المدينة حيث أنها عملت على إعادة توازنها الديموغرافي، بل وساهمت في تزايد عدد سكانها على الرغم من تكرر موجات القحوط والأوبئة عليها. وعلى هذا الأساس فإن التركيز الحضري المتزايد الذي عرفته في القرن التاسع عشر لم ترس في قاعدته وظيفة التنامي الطبيعي للسكان، بل جاء نتيجة لهذا النزوح القروي.

وهذه الحقيقة تحتم علينا أن نستعمل بكثير من الحذر رموز الاختمار الاجتماعي من الهجرة القروية والبطالة وأحياء الصفيح. لا شك أن هذه الظواهر كانت مرتبطة بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها البلاد منذ الأعلان عن الحماية الفرنسية. لكنها لم تتولد فقط من صيرورة التحديث، بل يمكن رصد مؤشراتها الأولى منذ منتصف القرن التاسع عشر. وإذا كان كثير من المغاربة يعانون اليوم من الاستئصال، فإن هذا المشكل حصل أيضا في السابق بسبب هذه الهجرة المبكرة.

## الهوامش

(1) سبق لروزنبرجي والتريكي أن أبدينا هذه الملاحظة في دراستهما القيمة عن أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين السادس عشر والسابع عشر :

B. Rosenberger et H. Triki : «Famines et épidémies au Maroc aux XVIe et XVIIe siècles» Hesp.- Tamuda, 1er partie, vol. V, 1974.

(2) حول هذه الوباء ومختلف التقديرات عن عدد ضحاياه، انظر :

M. A. El-Bezzar : «La poste de 1798-1800 au Maroc», Hesp. Tamuda, vol. XXIII, fasc. unique, 1985.

(3) حول مختلف التقديرات التي قدمت عن سكان طنجة في نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، انظر :

J. L. Miege : «Le Maroc et l'Europe (1830 - 1894)», t. II, Paris, p. 172, n° 2 et n° 3.

(4) «وصف افريقيا» تحقيق محمد حجي ومحمد الأخضر، ج 1، الرباط، 1980، ص 68.

(5) تحدثت المصادر المغربية عن وصول هؤلاء الحجاج إلى طنجة وحملتهم بكل وضوح مسؤولية إدخال الوباء للمغرب. يقول أبو القاسم الزياني : «ولما نزلوا بطنجة كان ذلك سبب دخول الوباء» («الروضة السليمانية»، مخطوط بالخزانة العامة بالرباط، رقم د 1275، ص 191). ويضيف الناصري : ولما نزلوا بطنجة حدث الوباء بالمغرب فقال الناس ان ذلك بسببهم» («الاستقصا»، ج 8، ص 133).

(6) De Hemsë Graberg : «Observations authentique sur la peste du Levant...», 3 ème éd., Fleronce. 1841.

(7) حول هذه الأوبئة، انظر : البزاز (محمد الأمين) : «أوبئة ومجاعات المغرب في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»، دكتوراه الدولة، كلية الآداب بالرباط، 1989 ــ 1990، ج 2.

(8) Beaumier : «Le choléra au Maroc sa marche du Sahara jusqu'au Sénégal en 1868», in Bull. de la Société de Géographie, Mars 1872.

(9) وثائق رئاسة الحكومة الاسبانية بمدريد، سلسلة المغرب، الملف 289.

(10) — Jean Meuvret : «Les crises de subristances et la démographie de la France d'Ancien Régime», in Population, 1946, pp. 643-650.

— Pierre Goubert : «Cent mille provinciaux au XVIIe siècle», Paris. 1968, pp. 68-85.

(11) J. L. Miege : «Le Maroc et l'Europe», op. cit, t. 11, pp. 120 n° 7.

(12) عياش (جرمان) : «دراسات في تاريخ المغرب»، الشركة المغربية للناشرين المتحدين، الطبعة الأولى، 1986، ص 114.

(13) رسالة سفير فرنسا بطنجة، بتاريخ 5 أكتوبر 1825، ورسالته بتاريخ 9 نوفمبر 1825 (وثائق نانت، سلسلة طنجة، الملف 180).

(14) حول هذه المساعدات المخزنية، انظر : البزاز (محمد) «مجاعات وأوبئة المغرب...»، مرجع سبق ذكره، ج 2.

(15) انظر :

J. L. Miege : «Le Maroc et l'Europe», op. cit., t. III, pp . 391 - 393.

(16) رسالة قنصل فرنسا بطنجة بتاريخ 26 فبراير 1826 (وثائق نانت، سلسلة طنجة. السجل 180).

(17) رسالة سفير طنجة بتاريخ 2 فبراير 1868 (وثائق نانت، سلسلة طنجة، الملف 184).

(18) J. L. Miege : «Le Maroc et l'Europe». op. cit, t. III, p. 154.

(19) وثائق طنجة المحفوظة بأرشيف نانت الدبلوماسي (فرسا).

# طنجة في بداية القرن التاسع عشر من خلال رحلة علي باي العباسي ( Domingo Badia )

**عبد العزيز الخمليشي**
كلية الآداب ــ الرباط

## تقديم

ما هي، عموما، الحالة العمرانية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت عليها مدينة طنجة في بداية القرن التاسع عشر كما تتجلى من خلال الوصف الذي قدمه الرحالة الاسباني دومينكو باديا ( Domingo Badia ) في رحلته المعنونة بـ « رحلات علي باي العباسي إلى افريقيا وآسيا خلال الأعوام 1803 ــ 1807 »؟[1].

قبل الاجابة على هذا السؤال، يبدو من الضروري أن نعرف أولا بالرجل، وكذا بسياق رحلته.

إن علي باي بن عثمان باي العباسي، الاسم الوارد على غلاف الكتاب، ما هو إلا اسم مستعار لأحد الجواسيس الاسبان الذين تقمصوا شخصية إسلامية مشرقية رفيعة : نسبا وزيا بل وختانا[2]، حتى يتأتى له إنجاز رحلته إلى الديار الإسلامية.

أما اسمه الحقيقي فهو دومينكو باديا. ولد في برشلونة عام 1767، لأم ذات أصل بلجيكي، ولأب كان موظفا في الجهاز المالي للمدينة (أمينا). وتوفي عام 1818، حيث دفن في حصن البلقاء (في الجنوب الشرقي من الأردن حاليا)، وكان بصدد إنجاز رحلة استكشافية ثانية إلى بلدان المشرق الإسلامي لحساب فرنسا.

لا يعرف عن حياته المبكرة أي شيء، كما أن المعلومات عن حياته، عموما، شحيحة[3] لكن يتضح من الاشارات الواردة في نص الرحلة أنه كان ملما بحصيلة وافرة من المعرفة : من رياضيات وفيزياء وفلك وجغرافية وعلوم طبيعية. ومن المرجح جدا أن هذه المعرفة حصل عليها بمجهود شخصي، أو من خلال الاحتكاك ببعض الأوساط العلمية، وليس عن طريق دراسة منتظمة في المؤسسات الرسمية. ومن أدلة ذلك أنه ولج ميدان العمل وهو ما يزال في سن المراهقة : حوالي الرابعة عشرة من عمره، كموظف صغير بالادارة المالية في غرناطة. ومن هذه الأخيرة انتقل إلى البيرة (في مقاطعة المرية) ليشغل منصب أمين (نفس منصب والده)، حيث قضى فيها ثمان سنوات، انتقل اثرها إلى قرطبة ليشغل منصب مدير الاحتكارات الملكية للتبغ، وبعد أن أمضى فيها أربع سنوات تركها واتجه إلى قادس التي سريعا ما تركها، متجها إلى مدريد ليعرض مشروع رحلته على رئيس الوزراء الاسباني مانويل كُودوي ( Manuel Godoy ) وذلك في شهر أبريل 1801.

وخطة هذا المشروع تدور ـــ بإيجاز ـــ حول القيام برحلة إلى افريقيا، انطلاقا من المغرب لأهداف سياسية وعلمية، وحيث أكد أنه لتحقيق هذا المشروع يلزمه تقمص شخصية إسلامية حتى لا يتعرض لأي أذى من قبل المسلمين المتعصبين الذين يكنون للأجنبي (المسيحي) عداء وكراهية.

ومن المفيد أن نشير هنا إلى أن هذا المشروع تزامن مع ظرفية تاريخية خاصة. فعلى الصعيد المغربي تسجل سنة 1801 نهاية وباء الطاعون الذي ضرب البلاد ما بين سنتي 1798 و1800، وما رافقه من قحط ومن ارتفاع الأسعار، وبخاصة منها الحبوب، وبالتالي توقف كل تصدير إلى الخارج. اما على الصعيد الاسباني فالملاحظ هو تفتح شهية اسبانيا التوسعية تجاه المغرب، مقابل تفتح الأطماع التوسعية الفرنسية تجاه مصر. خاصة وأن المعاهدة الاسبانية المغربية الموقعة في فاتح مارس 1799 ـــ وهي الاتفاقية المعروفة بمعاهدة الصلح والصداقة والملاحة والتجارة والصيد ـــ ظلت حبرا على ورق.

ومما يؤكد هذه الأطماع التوسعية ما سجله كودوي في مذكراته، وهو يتلقى مشروع باديا. يقول : «إن رحلة إلى الخارج إلى افريقيا وآسيا لابد أن تكون علمية فحسب، وغايتها الأساسية تنحصر في معرفة الوسائل التي تمكننا من مد تجارتنا من المغرب إلى مصر، ورسم الخطط كي تبلغ مناطق آسيا مع استقلال كامل عن القوى

الأوربية [...] وثمة فكرة استقرت في خاطري، وتعيش دائما في فكري وبت أحلم بها، وهي البحث عن طريقة نصل بها إلى تجارة افريقيا الداخلية عن طريق المغرب فهناك مواد تجارية كثيرة، ليست بذات أهمية، أولا تساوي شيئا في أمريكا، قليلة القيمة، وليست لها أسواق مضمونة في أوربا، يمكن أن نجد لها مخرجا في البلاد الافريقية، وبأثمان غالية [...] إن اسبانيا فقط يمكنها، لموقعها الجغرافي، أن تستفيد بالمتاجرة مع افريقيا دون أن تخشى منافسة»[4].

بناء على هذه المعطيات وافقت الحكومة الاسبانية ـــ بعد شيء من التأخير ـــ على مشروع باديا وتمويل رحلته، واستقبله الملك كارلوس الرابع (1788..1808) (Carlos IV) والملكة ماريا لويزا (Maria Luisa)، حيث تمنيا له التوفيق في رحلته، كما ودعه مانويل كَودوي، وذلك بتاريخ 7 ماي 1802.

وكان يلزمه، بعد كل هذا، أن يسافر من مدريد إلى باريس للاتصال ببعض الهيئات العلمية قصد تزويده ببعض المعلومات الجغرافية، ومن باريس اتجه إلى لندن لاقتناء الأدوات العلمية التي سيحتاج إليها في رحلته، وحيث هناك أجرى عملية الختان. ومن لندن اتجه إلى المغرب ـــ عبر ميناء قادس ـــ وكان نزوله بمرسى طنجة يوم الأربعاء 29 يونيو 1803، وهي المدينة التي قضى فيها أربعة أشهر (ودعها بتاريخ 26 أكتوبر) قبل أن يتابع رحلته إلى بعض المدن المغربية وهي فاس والرباط ومراكش والصويرة ووجدة والعرائش. ومن هذه الأخيرة سافر إلى طرابلس فقبرص فمصر ثم إلى مكة، لأداء فريضة الحج، ففلسطين فسوريا فتركيا، ليعود أخيرا إلى وطنه في ماي 1808.

وعن هذه الرحلة ألف كتابا يتكون من ثلاثة أجزاء، بالعنوان المشار إليه آنفا (رحلات علي باي العباسي إلى افريقيا وآسيا خلال الأعوام 1803 ـــ 1807)، صدر لأول مرة بباريس سنة 1814، باللغة الفرنسية[5]. وكان النصيب الذي خصصه لمدينة طنجة ستة فصول وفق التصميم التالي :

الفصل الأول (من ص 3 إلى ص 13) :

الوصول إلى طنجة ـــ الاستنطاق ـــ التقديم للعامل ـــ استقرار علي باي بمنزله ـــ استعدادات للذهاب إلى المسجد ـــ عيد المولد النبوي ـــ الولي ـــ زيارة القاضي ـــ التخلص من المرافق.

الفصل الثاني (من ص 14 إلى ض 25) :

الختان ــ وصف طنجة ــ التحصينات ــ التجنيد الاجباري ــ مسابقة الخيول ــ السكان ــ خاصية السكان ــ اللباس.

الفصل الثالث (من ص 26 إلى ص 40) :

جلسات العامل ــ جلسات القاضي ــ المواد الغذائية ــ الزواج ــ الجنازات ــ الحمام العمومي.

الفصل الرابع (من ص 41 إلى ص 52) :

الهندسة المعمارية ــ المسجد ــ الموسيقى ــ الملاهي ــ زغاريد النساء ــ العلوم ــ الأولياء.

الفصل الخامس (من ص 53 إلى ص 66) :

اليهود ــ المثاقيل والموازين والنقود ــ التجارة ــ التاريخ الطبيعي ــ الموقع الجغرافي.

الفصل السادس (من ص 67 إلى ص 87) :

تتمة تاريخ علي باي ــ موجز عن افريقيا الداخلية ــ اللقاء بسلطان المغرب ــ زيارات السلطان وحاشيته.

إن تأملا أوليا وسريعا في العناوين الجزئية المدرجة في كل فصل من هذه الفصول يتيح لنا صلاحية تسجيل ملاحظتين اثنتين. أولاهما، حضور جل ــ إن لم نقل كل ــ المظاهر العمرانية والحضارية للمدينة. اما الملاحظة الثانية فتتمثل في غياب وحدة الموضوع، ليس فقط على مستوى الانتقال الفجائي من موضوع لآخر، بل غياب أية علاقة في الموضوعات المتطرق إليها داخل الفصل الواحد. وانطلاقا من هذه الملاحظة الأخيرة فإن المشكلة الأولى المطروحة على محلل هذا النص ــ وهي مشكلة منهجية بالدرجة الأولى ــ هي البحث عن طريقة ما لاعادة بناء معلوماته قبل مناقشتها والتعليق عليها كلما أمكن ذلك.

وعموما، يمكن أن تضيف أهم المعلومات التي قدمها حول مدينة طنجة في النقط التالية :

أولا : وصف مرافق المدينة ونظام إدارتها.
ثانيا : الحيـاة الاقتصـاديـة.
ثالثا : الحيـاة الاجتماعيـــة.

## أولا : مـرافـق الـمدينـــة ونـظـام إدارتهـــا.

### 1 ــ الـمدينـــة ومـرافقهـــا.

في وصفه لمدينة طنجة يقدم باديا صورتين : الصورة الأولى كما تظهر من جهة البحر، حيث «أن منظرها ــ يقول ــ يبدو منظما بما فيه الكفاية. تقع فوق أرض متدرجة الارتفاع والانخفاض؛ المنازل بيضاء، ومنازل الهيئة القنصلية ذات هندسة معمارية منظمة؛ تحيط بالمدينة أسوار؛ واما القصبة، التي شيدت فوق مرتفع، والخليج، المتسع نسبيا والمحاط بتلال، فيشكلان منظرا جميلا» (ص 18). ثم يضيف مباشرة، وتلك هي الصورة الثانية : «لكن بمجرد ما أن نضع القدم داخل المدينة يتوقف التقدير والاحترام، ونجد أنفسنا محاطين بكل حالات البؤس المستهجنة». لينتقل بعدها إلى وصف الأزقة والمنازل والأسوار.

وهكذا، «باستثناء الشارع الرئيسي، العريض نسبيا، والذي يخترق المدينة، بشكل غير منظم، من باب البحر، جهة الشرق إلى الغرب، فإن بقية شوارع المدينة جد ضيقة وجد ملتوية، بحيث، بمشقة، يستطيع أن يمر بها ثلاثة أشخاص في وقت واحد» (ص 19).

أما «الدور فهي جد واطئة إلى درجة أنه يمكن لمس سقف أغلبها بواسطة اليد [...] ولا يوجد إلا قلة منهاـــ من الدور ــــ ممن لها طابق مرتفع. وبخلاف منازل القناصل التي تتوفر على شرفات جيدة، فإن منازل المغاربة لا تتوفر إلا على نوافذ صغيرة لا تتجاوز قدم مربع(*) أو على فُتحات ذات إبهام أو إبهامين من العرض وقدم من العلو» (ص 19).

وبخصوص «الأسوار المحيطة بالمدينة، فتوجد في حالة من الخراب المطلق، وتكتنفهما أبراج دائرية أو مربعة. ويحيط بهذه الأسوار من جهة اليابسة خندق كبير، بدوره في حالة خراب» (ص 19).

إن هذه الصورة القاتمة التي قدمها باديا عن أزقة المدينة ودورها وأسوارها ــــ

رغم أننا لم نقف إلا عند النزر اليسير منها ـــ تمتد لتشمل بقية المرافق الاجتماعية التي حظيت بوصفه، كما هو شأن المسجد الجامع (ص 43 – 45) والحمام العمومي (ص 38 – 40).

ومن بين ما استهل به وصفه لهذا الأخير قوله : «والحمام العمومي كريه المنظر، وذو مظهر بئيس» (ص 38). حتى إذا انتقل إلى وصف المسجد الجامع وجدناه يمهد للموضوع بحكم عام، لا يخلو من قسوة، بل ومن شطط، مفاده : «إن الهندسة المعمارية أو الشرقية الحالية لا تشبه في شيء الهندسة المعمارية القديمة أو المعاصرة. وانه من البعيد بمكان أن نجد في الهندسة المعمارية المغربية الحالية أناقة وطرافة الهندسة المعمارية القديمة، بحيث أن كل المباني تتسم بخاصية الجهل العظيم، كما أن البناءات شيدت بدون أي تصميم، ولا تبصر، وبجهل لأوليات قواعد الفن المعماري» (ص 41)؛ [وللزيادة في تركيز هذه الصورة القاتمة لا يمل من إضافة أوصاف إضافية مشابهة : «وعلى العموم ـــ يقول في سياق وصفه لمكونات المسجد الجامع ـــ فإن البناء الكلي لهذا المسجد جد فقير» (ص 43).] وهذا الفقر يلمس أيضا على مستوى أثاث المسجد نفسه : الحصر المنسوجة من القصب، واللمبات المصنوعة من زجاج أخضر رديء، والمصفوفة في أعلى الأقواس، بدون نظام أو تناسق، ومياه البئر ـــ التي تستعمل في الوضوء ـــ غاية في الرداءة (ص 45).

تلك كانت أهم المعطيات التي قدمها باديا عن المرافق الاجتماعية الموجودة بطنجة في بداية القرن التاسع عشر. وإذا كان من الواضح أنه أغفل الكلام عن جملة من المرافق العامة الأخرى، (مثل الأسواق والفنادق والقيسارية والأفران والطواحين الخ.)، فإنه بالمقابل أشار إلى انعدام بعضها بالمرة، كما هو شأن المراحيض (ص 43) والملاهي المشتركة (ص 47).

وفي انتظار أن نقوم بتعليق عام حول هذه النقطة، في عنصر الاستنتاجات، نقف عند عنصر آخر وهو :

### 2 ـــ نظـــام الادارة.

إذا تساءلنا، من جهة ثانية، عن نظام الادارة بالمدينة، فإن الجواب هو أن نفس النظام الاداري السائد بالمدن المغربية الأخرى ـــ بل والمدن الإسلامية عموما ـــ نجده حاضرا بطنجة. يتعلق الأمر بحضور سلطة القائد، وإلى جانبه سلطة القاضي.

وبالفعل فإن باديا تكلم عن كلا الشخصين. ومما سجله عن شخصية القائد ــ وهو عبد الرحمان اشعاش ــ انه «كان مجرد بَغَّال بسيط، لا يعرف القراءة ولا الكتابة، بل يجهل حتى إمضاء اسمه. ولكنه يتوفر على موهبة طبيعية، وعلى نوع من النباهة والجسارة. وهو غير مهيأ بعد لمعرفة كم أن التعليم ضروري للإنسان، إلى درجة أنه يرفض، تحيزا، تعليم أولاده. وهو حاليا مالك لثروة كبيرة بتطوان، وهي مدينة تخضع أيضا لنفوذه، وفيها تقيم أسرته؛ وهو يتقاسم الاقامة بينهما، وله نائب بطنجة وآخر بتطوان، يمارسان الحكم أثناء غيابه» (ص 28 ــ 29).

وبخصوص شخصية القاضي فقد قال عنها : «... ولقد زرنا أيضا الفقيه سيدي عبد الرحمان مفرج، وهو شيخ الفقهاء الآخرين، وإمام المسجد الرئيسي بطنجة [أي المجسد الجامع]، وقاضي الناحية. هذا الشيخ الوقور محترم في كل أنحاء البلد، بل محترم حتى من قبل سلطان المغرب» (ص 12).

وفي وصفه المطول للجلسات اليومية التي كان يعقدها القائد للفصل في القضايا المعروضة عليه ــ وهي الجلسات التي كانت تتم إما في محل خاص بالأحكام، «وهو ممتد على بساط وبعض الوسائد» (ص 26)، «أو قدام باب داره، وهو جالس على كرسي» (ص 27) ــ فإن باديا، كعادته، كان حريصا على تسجيل «النقط السوداء» والمتمثلة، هذه المرة، في مظاهر الاستبداد التي كانت تطبع شخصية القائد، وأعوانه المخازنية تجاه عامة الناس.

فعلى سبيل المثال ذكر أنه «أحيانا يتكلم القائد والمتخاصمون، أو بالأحرى يصيحون، في وقت واحد لمدة ربع ساعة دون القدرة على التفاهم، إلى أن يتدخل المخازنية، الواقفون دوما خلف الأطراف المتنازعة، موجهين لهم لطمات شديدة لالزامهم بالصمت. آنذاك ينطق القائد بالحكم، وفي نفس الوقت يُقذف بالأطراف المتنازعة خارج الفناء، بضربات مضاعفة، وينفذ الحكم بلا تسامح.» (ص 26 ــ 27). ثم يضيف معلقا، بما يشبه السخرية : «إنها لحالة تستحق التسجيل بأن يكون كل الذين يَمْثُلون بين يدي القائد لأجل التقاضي يُصرفون، بعد المحاكمة، بهذه الطريقة من قبل المخازنية الذين يصيحون في أوجههم، مرة بعد المرة، سير... سير» (ص 27). هذا فضلا عما إذا لم يكن أحدهم قد أخذ نصيبا من «الفلقة» و«هو يصيح، أثر كل ضربة : الله» (ص 28).

وبالمقابل فإن «محاكمات القاضي ـــ يقول ـــ هي أقل صخبا من محاكمات القائد. ولكنها تخضع لنفس الأصول القانونية. فالقرارات تؤخذ من تعاليم القرآن والسنة، ما دامت هذه التعاليم غير متناقضة وارادة السلطان» (ص 29).

وهنا يمكن إبداء ملاحظتين اثنتين. إحداهما تتعلق بتحريف باديا لبعض الحقائق الأولية، والأخرى تتمثل في نقص معلوماته بخصوص توزيع سلطة الحكم. فمن حيث التحريف، فهو واضح في الجملة التي تقول : «مادامت هذه التعاليم غير متناقضة وإرادة السلطان»، إذ من المعلوم أن السلطان هو قبل كل شيء «أمير المؤمنين»، وهو إلى جانب ذلك «القاضي الأول» في البلاد. ثم لا داعي للتذكير ـــ وباديا كان يعرف ذلك ـــ بأن شخصية مولاي سليمان (1792 ـ 1822) هي قبل كل شيء، شخصية دينية كانت تعمل أول ما تعمل على تطبيق الشرع المنصوص عليه في القرآن والسنة. ويبدو أن باديا كان يهدف من خلال هذه الجملة إلى القول بأن شخصية السلطان هي فوق التعاليم، بما في ذلك القرآن والسنة. ويبدو أن باديا كان يهدف من خلال هذه الجملة إلى القول بأن شخصية السلطان هي فوق التعاليم، بما في ذلك القرآن والسنة، وهذا ما يتنافى، تماما، والواقع التاريخي.

أما من حيث النقص في المعلومات، فهو قد قام بخلط بين الأحكام التي هي من اختصاص القاضي، والأحكام التي هي من اختصاص القائد، فضلا عن أحكام خاصة بمسؤول ثالث. لم يشر إليه باديا نهائيا وهو المحتسب.

ولتوضيح ذلك نشير، بإيجاز، إلى أن القاضي كان يحكم فقط في القضايا الشرعية المرتبطة بالمسائل الشخصية من نكاح وطلاق وبيوعات وسائر العقود والالتزامات والمعاملات المالية، ليس فقط بالاعتماد على القرآن والسنة بل أيضا على مذهب الإمام مالك.

في حين أن القائد ـــ وهذا ما غاب عن إدراك باديا ـــ كان يحكم في القضايا الجنائية والخصومات العادية والاعتداءات التي هي من غير اختصاص القاضي والمحتسب. ومن المعلوم أن القائد لم يكن له قانون مكتوب يرجع إليه، وانما كان يعتمد بالأساس على الأعراف والعادات والاجتهاد....

أما المحتسب ـــ الذي وقع تغييبه من قبل باديا دون التمكن من معرفة سبب ذلك ـــ فإليه كان يعود النظر في أمور الأسواق والأسعار والموازين والمكاييل والحرف والصنائع.

## ثانيا : الحياة الاقتصادية.

تتنوع قيمة المعلومات التي أوردها باديا حول الحياة الاقتصادية من نشاط لآخر.

### أ ــ الفلاحة.

ففي الميدان الفلاحي، إذا إستثنينا بعض التفاصيل حول المناخ، من رياح ورطوبة وحرارة (ص 61 ــ 62)، تبقى معلوماته محدودة. يلخص أمور التربة والنباتات في جملة تقول: «بالرغم من خصوبة الأرض فلا يوجد بنواحي طنجة إلا أنواع قليلة من النباتات» (ص 63)

والثروة الزراعية التي أثارها تتلخص في الفواكه: «الفواكه ــ يقول ــ ممتازة، وبالأساس التين والبطيخ والعنب والبرتقال الذي يجلب من تطوان (ص 30).

أما الثروة الحيوانية التي وقف عليها فهي الخيول والبغال والحمير: «نرى في طنجة كثيرا من الخيول، وبعض البغال، وقلة من الحمير» (ص 23). ويبدو أن سبب كثرة عدد الخيول بطنجة يعزى إلى سبب أساسي وهو أن أغلبية سكان طنجة كانوا من الجنود. ومهما يكن، فإن الملاحظ هو أن باديا أولى إهتماما خاصا بهذه الخيول حيث خصها بوصف مطول مبديا إعجابه بها؛ ولم يفته أن يشير إلى المعاملة القاسية التي تتعرض لها من قبل الجنود، وكذا الإشفاق عليها، والرثاء لحالها (ص 22 ــ 24).

وقد كان أهل طنجة، إلى جانب هذا، يهتمون بتربية الدواجن والقنص والصيد. وفي إطار إهتمامه بالغرائبي من الأمور، تكلم عن مشاهدته لسمكة هائلة: «ذات يوم، كنت أسبح على مقربة من الساحل لما رأيت على وجه الماء سمكة هائلة يمكن أن يكون طولها ما بين خمسة وعشرين إلى ثلاثين قدما» (68).

### 2 ــ الحرف

إذا انتقلنا إلى ميدان الحرف فإننا نقرأ الجملة التالية: «إن الحرفين الأساسيين بطنجة هم اليهود؛ ومع ذلك فهم يشتغلون في وضعية أكثر ضررا من تلك التي يشتغل فيها أسوأ عامل أوربي. ومن هنا يمكن أن نأخذ فكرة عن بدائية (grossièreté) الحرفيين المغاربة» (ص 55 ــ 56).

نحتفظ بالتعليق على هذه الجملة إلى مكان آخر، ونتتقل مباشرة إلى العنصر الثالث من عناصر الحياة الاقتصادية.

### 3 ـــ التـجـارة

أشرنا، أثناء التعريف بحياة باديا، إلى أنه اشتغل منذ بداية حياته الوطنية في الجهاز المالي. ومعنى هذا أنه ملح بالمفاهيم المالية والحياة التجارية بصفة عامة. وبالفعل فإنه وظف معرفته المالية في رصد مجموع جوانب النشاط التجاري بطنجة إبتداءا من المقاييس والمكاييل والموازين، مرورا بالنقود، وإنتهاءا بالمبادلات التجارية.

#### أ ـــ المقاييس والمكاييل والموازين.

بخصوص مقاييس الطول أوضح أنها تتم أساساً في الدراع، «وهو ينقسم إلى ثمانية أجزاء تسمى الثمن» (ص 56). ثم عدد عيوبه وحاول إيجاد معادلة بينه وبين مقياس الطول الفرنسي (ص57).

أما المكاييل فقد ركز على مكيال وزن الحبوب والمتمثل في المد، مضيفا «أن هناك مدين : صغير وكبير» (ص57).

ونفس هذه الظاهرة، أي ظاهرة تنوع المكاييل، سجلها أيضا بصدد الموازين (ص 57) وبهدف حل أشكال هذا التنوع قدم ـــ كما فعل في السابق ـــ معاد لا للرطل بما يمكن أن يوازيه من أوقية فرنسية (ص 58).

#### ب ـــ النقـود.

من الطريف أن نشير هنا إلى أن جل المعلومات الأساسية التي نجدها في بعض الدراسات التي أنجزت مؤخرا حول النقود المغربية ـــ والمتعلقة بفترة أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر ـــ تكاد تتفق برمتها مع ما قدمه باديا رغم أن لا أحد من هؤلاء أورد اسمه في لائحة مراجعه. وهكذا، فضلا عن الجدول المهم المتعلق بأسماء النقود وبصرفها، سواء منها النحاسية أو الفضية أو الذهبية (ص 58)، أشار إلى أن العملة الاسبانية ـــ والمسماة بالريال ـــ كانت هي العملة الأكثر روجانا في كل أنحاء البلاد. وكما تكلم عن تهريب العملة، تكلم كذلك عن النقود المزورة التي كانت تجلب من الخارج، وبخاصة من إنجلترا (ص59).

### ج ــ المبادلات التجارية.

كان باديا ــ وهو يثير موضوع المبادلات التجارية ــ حريصا على التمييز بين ثلاثة مستويات : المستوى المحلي، والمستوى الوطني، ثم المستوى الخارجي.

بخصوص المستوى الأول قال بأنها تتم أساساً «في حوانيت جد صغيرة، بحيث أن التاجر، وهو جالس وسط حانوته، ليس في حاجة إلى مغادرة مكانه للوصول إلى كل البضائع، وتقديمها للمشتري (ص 59).

أما على المستوى الوطني فإنها تتم أساساً مع تطوان وفاس، إلا أنها واهنة ومحدودة في بضائع أوربية قليلة، ونفس هذه المحدودية، يضيف، هي ما يميز أيضا مبادلات ميناء طنجة، بالرغم من أهمية موقعه. وتدور حول تصدير بعض المواد الغذائية وتجارة التهريب مع إسبانيا (ص59).

وقد حاول، فيما يبدو، أن يفسر ــ في مكان آخر ــ سبب تقلص المبادلات التجارية مع الخارج لما إقتطف فقرة من خطبة فقيه الجمعة ــ وكان السلطان حاضرا ــ يقول فيها : «إنه لاثم عظيم أن نقيم تجارة مع العدو الكافر. ويلزمنا أن لا نبيع لهم شيئا، وأن لا نمدهم بأي نوع من الأقوات أو غيرها» (ص72).

وحول هذا التفسير نكتفي بإدلاء ملاحظة أساسية، ما كان بإمكان باديا أن يفهمها، أو يتفهمها، وهي أن سلاطين المغرب كانوا، أحيانا، يمنعون تصدير الأقوات إلى أوربا ليس بسبب أن ذلك مخالف للتقاليد الإسلامية الموروثة، أو أنه نوع من الجهاد، بل لاعتبار آخر أكثر أهمية، وهو الحفاظ على مصدر عيش المغاربة الأول، ألا وهو الحبوب، بإعتبار أن إقتصاد المغرب كان إقتصاد فلاحة، وفلاحة قلة. وبالتالي فكل تصدير لهذه المادة الحيوية من شأنها ان تعرض السكان للمجاعة، خاصة وإن البلاد كانت معرضة باستمرار لازمات مناخية دورية ولسلسلة من القحوط، ما ان تتوقف، لفترة، حتى تعاود الزحف من جديد. لكن، أثناء بعض سنوات الوفرة كان التصدير مباحا، وهذا ما وقع في عهد سيدي محمد بن عبد الله، ومولاي سليمان، ومن ثم فإن مضمون فقرة الخطبة الآنفة الذكر، هو مسألة ظرفية وليست ثابتة:

إذا تركنا هذه الملاحظة جانبا، وعدنا إلى الموضوع، موضوع التجارة، فإن من بين ما يلفت الانتباه هو صمت باديا عن إثارة عنصر طالما كان مثار تقولات الأجانب ــ إلى جانب شكوى الناس والفقهاء ــ وهو عنصر الضرائب المفروضة

على التجارة الداخلية، والمسماة، عادة، بـ «المكوس» (6). وفي الواقع فإن هذا الصمت، خلافا للصمت المضروب على الأسواق والقيسارية والفنادق وغيرها، له ما يبرره. يتعلق الأمر بتوقف العمل بهذه المؤسسة التي سبق للسلطان أن ألغاها مباشرة منذ توليه الحكم.

وإلى كل هذه العناصر المشكلة للحياة الاقتصادية، من فلاحة وحرف وتجارة، يمكن أن نضيف عنصراً آخراً، أولاه باديا نصيبا من الاهتمام، وهو عنصر المواد الغذائية والتغذية.

## 4 ــ المواد الغِذائية والتغذية.

بخصوص المواد الغِذائية بطنجة يقول باديا : «إنها موجودة بوفرة وبأثمان جد منخفضة، وبالخصوص اللحم الذي يمتاز بكونه جد مشحم. ويتم صنع خبز في غاية الجودة، بل حتى النوع العادي فهو ليس رديئا. كما أن الماء جيد، رغم أن قنوات المياه محكمة الصنع» (ص 29) . هذا فضلا عن وفرة الفواكه الممتازة المومأ إليها آنفاً (التين والبطيخ والعنب والبرتقال).

أما فيما يخص الغِذاء الرئيسي للسكان بل ولمجموع سكان المغرب، يقول، فهو الكسكس. وقد خصه بوصف دقيق إن من حيث الصنع أو الطبخ أو كيفية أكله، والمتمثلة في تجميعه، بواسطة أصابع اليد اليمنى، في كويرات قبل إلقائها في الفم (ص 31 ). وإذا كان الموسرون يأكلونه مرفوقا بالدجاج أو اللحم، فإن الفقراء يأكلونه حافيا (ص 30). وفي تعليقه على عملية الأكل بأصابع الأيدي دون استعمال الشوكة والسكين كتب يقول : «إن هذه العادة التي تصطدم المسيحيين ليس فيها ما هو مقزز أو مضايق... خاصة وأنهم يغسلون أيديهم كل مرة يجلسون فيها إلى مائدة الطعام، سواء قبل الأكل أو بعده» ( ص 31).

ولم يكتف باديا بالوقوف عند طقوس الأكل، من غسل الأيدي وذكر «باسم الله» ثم «الحمد لله» ( ص 33)، بل إنه أشاد أيضا بوجود طباخين مهرة يتقنون جيدا مهنتهم، وكذا إلى وجود إماء، بدور الأثرياء، ماهرات في طبخ مختلف أنواع اللحوم والدجاج والسمك والخضروات (ص 32).

إلى جانب الكسكس، كأهم طعام استأثر باهتمام باديا، فإنه ركز أيضا على مشروب الشاي. ومما قاله في هذا الصدد : «أن استعمال هذا المشروب ــ المستورد

من انجلترا ــ انتشر تدريجيا حتى شاع تداوله بين أسفل طبقات المجتمع... بحيث أنه ليس هناك أي مسلم متوسط الحال لا يتوفر في داره على الشاي لتقديمه في كل أوقات النهار للضيوف الذين يزورونه» ( ص 34).

تلك، بايجاز، أهم جوانب الحياة الاقتصادية التي أوردها باديا حول مدينة طنجة في بداية القرن التاسع عشر. فماذا عن الحياة الاجتماعية ؟

## ثالثا : الحياة الاجتماعية

### 1 ــ السكان والفئات الاجتماعية

#### أ ــ المسلمون.

إذا انطلقنا، مباشرة، من التصنيف الذي قدمه باديا لسكان طنجة، فإننا نقرأ، الجملة التالية : «تقدر ساكنة طنجة بعشرة آلاف نسمة، أغلبيتهم من الجنود، ثم فئة من التجار الصغار (تجار التقسيط)، وحرفيون جد بدائيين، وقلة من الموسرين». و«الصفة المميزة لهؤلاء القوم ــ يضيف مباشرة ــ هي الخمول : إنك تراهم، خلال ساعات النهار كله، جالسين أو مستقلين على طول الأزقة أو في الأماكن العمومية، وهم في مناقشات مستمرة.» (ص 24).

و إذا كان من السهولة تسجيل تناقض صارخ بين ما ورد في الجملة الأولى وما ورد في الجملة الثانية فإن هذا التناقض يزول جزئيا لما نقرأ في مكان آخر إن هذا الكسل أو الخمول يرتبط، أساسا، بفئة «العاطلين» : «إن المغربي العاطل يخرج صباحا من منزله ويجلس في الساحة أو في مكان عمومي. ثم يصل أفراد آخرون، مصادفة، ويفعلون نفس الشيء. بهذه الطريقة يشكلون دوائر، حيث يقضون النهار كله في الكلام» (ص47).

ومهما يكن الأمر حول مدى صحة هذه الملاحظة الأخيرة، فإن التصنيف الذي قدمه باديا لمسلمي طنجة يخفي حقيقة أساسية وهي أن هؤلاء المسلمين، إسوة بما كان عليه الأمر في مجموع المدن المغربية، بل والمدن الإسلامية عموما (7)، كانوا يتكونون من فئتين أساسيتين: فئة الخاصة من جهة، وفئة العامة من جهة ثانية.

وبالنسبة لفئة الخاصة، كانت تحتل موقعا متميزا في المدينة، كما أن عددها كان قليلا. ومن بين الفئات الاجتماعيةالمشكلة لفئة الخاصة، والتي كثيرا ما كان يرد ذكرا

اسمها في نص الرحلة هناك: رجل السلطة (القائد والخليفة، والقاضي) ثم الأشراف، فرجال الدين (الفقهاء وأئمة المساجد)، وأخيرا التجار.

أما بالنسبة لفئة العامة، فكانت تتكون، علاوة على الحرفيين، من الجنود. وهؤلاء، حسب ملاحظة باديا، كانوا يشكلون أغلبية سكان المدينة. إلا أن باديا لا يفصل القول فيما إذا كان هؤلاء من عبيد البواخر أم لا. ذلك أنه لم يتطرق إلى إثارة موضوع العبيد، والمرة الوحيدة الذي أثاره كان بصدد الإشارة إلى وجود إماء يتقنون الطبخ (ص 32)، كما أثاره في مكان آخر، لما أشار إلى اليهود، وهنا نصل إلى العنصر الثاني من عناصر سكان طنجة.

## ب ــ اليهــود

إن الصورة التي قدمها باديا عن الأقلية اليهودية المقيمة بطنجة تبدو قاتمة إن لم نقل رهيبة. وقد مهد لها بجملة تقول : «إن اليهود المغاربة يعيشون في حالة من العبودية الأكثر بشاعة. وإنها لحالة خاصة أن يكون يهود طنجة يسكنون في دور متجاورة مع دور المسلمين، دون أن يكون لهم حي خاص بهم كما هو موجود في المدن الأخرى؛ ومع ذلك فإن هذه الحالة تخلق آلاف المضايقات لهؤلاء التعساء» (ص 53). ومن بين الأمثلة التي أوردها لتوضيح هذه المضايقات : غياب حق رفع الدعاوي بالمسلمين رغم التظلمات التي تلحقهم من قبل هؤلاء الأخيرين، وإجبارهم على التزيي بزي خاص، وخلع النعال أثناء المرور بجوار المساجد، والانزواء في الركن الأيسر من الزقاق والتوقف عن المشي في حالة التقائهم وجها لوجه مع مسلم ذي مكانة رفيعة (ص 53 ــ 55). فلماذا، والحالة هاته، لا يهاجرون ؟ إن هذه الامكانية، يقول باديا، غير ممكنة : «وقد سألتهم : لماذا لا تتوجهون إلى بلد آخر ؟ وقد أجابوني بأنهم لا يستطيعون، لأنهم عبيد السلطان» (ص 55).

وما دام يهود طنجة هم المهيمنون على الحرف الأساسية الموجودة في المدينة، وفي سياق البحث عن طريقة للانتقام من هذه المعاملة القاسية، يضيف باديا، مؤكدا إحدى الصور الشائعة المرتبطة باليهود والمتمثلة في الغش، «..... ولكن، في نفس الوقت، أن اليهود يتوفرون على مهارة كبرى في ميدان السرقة وفي الانتقام من المعاملة السيئة للمسلمين عن طريق غشهم وخداعهم يوميا» (ص 56).

تلك، عموما، هي أهم الصور التي قدمها باديا عن يهود طنجة بصفة خاصة

ويهود المغرب بصفة عامة. وفي الواقع فإن هذه الصورة، وما شابهها، نجدها تتكرر في كل الكتابات الأجنبية خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. إذ في الوقت الذي كان فيه اليهود قد تحولوا ــ بفعل التدخل الأجنبي ــ إلى «سادة»، بخصولهم على الحماية القنصلية، وتحول المغربي، بما في ذلك الحاكم نفسه، إلى أضحوكة وموضوع سخرية، ظلت هذه الصورة، بفعل قوة الاجترار، قائمة.

ومع أن المجال لا يتسع هنا للرد مطولا على باديا فإن هذا لا يمنع من إبداء بعض الملاحظات الأساسية.

أولا : بخصوص مسألة الغش، وغياب حق رفع الدعاوي بالمسلمين، نكتفي بإيراد رسالة وجهها السلطان مولاي سليمان إلى فقهاء فاس إثر النزاع الذي اندلع بين جماعة «أهل السباط» من مسلمي فاس، ومنافسيهم في هذه الحرفة من أهل الذمة. تقول رسالة السلطان : «السلام عليكم ورحمة الله من المعلوم أن رسول الله ﷺ قبضه الله ودرعه مرهونة عند يهودي في سوق المدينة في طعام. وعمر رضي الله عنه قبض منهم العشر في سوقها وكل مصر فتح فأهل ذمته أهل صناعته ولا زال ذلك إلى الآن [...] فكيف يمنع أهل الذمة من بيع السباط في أسواق المسلمين ويمنعون من صنعه للغش، ودفع ضرر عام، وانما قصده جلب ضرر عام وهو غلاء السباط وجلب نفعه ليبيع هو كيف شاء بما شاء. على أن الغش اليوم صار عادة المسلمين في الصنائع كلها أحرى اليهود ولا يمكن التحرر منه في زمننا بل هو مدخول عليه فلا يمنعون إلا إذا منعهم الشارع فيما لم أطلع عليه كلام الأيمة وان عندكم نص بالمنع من غير كلام أهل السباط وجهوه لنا والسلام» ( 8).

نستنتج من هذه الرسالة استنتاجين اثنين. الأول هو أن مسألة الغش، خلافا للقولة المأثورة، لم تكن مرتبطة باليهود وحدهم، وإنما هي عادة أهل الحرف والصنائع كلهم، مسلمين ويهودا. والثاني يتعلق بنتيجة التحكيم. والملاحظ، بخصوص هذه النازلة، أن جميع القرائن تثبت أن الحكم سيكون لصالح «أهل السباط» من مسلمي فاس. ليس لأنهم كانوا السباقين إلى رفع الدعوة بخصومهم، بل أكثر من هذا أنهم دعموا دعواهم بحجة لها ثقل خاص، وهي الحصول على تزكية الفقهاء. إلا أن النتيجة كانت مخيبة لكلا الطرفين. للفقهاء من جهة، ولجماعة «أهل السباط» من المسلمين من جهة ثانية. وكان الرابح رغم أنه لم يكن ممثلا بأي دفاع، هم جماعة «أهل السباط» من اليهود.

ثانيا : حول مسألة المنع من السفر إلى الخارج، و«عبيد السلطان».

من المعلوم أن مولاي سليمان كان قد حظر السفر إلى الخارج على المغاربة، وهو حظر كان قائما في عهد سيدي محمد بن عبد الله واستمر أيضا في عهد مولاي عبد الرحمان. إلا أن هذا الحظر، كان يجب أن يكون واضحا، لم يكن خاصا باليهود بل بالمسلمين كذلك. والفئة الوحيدة التي كان مسموحا لها بالسفر إلى الخارج هي فئة التجار[9] و«أهل المروءة»[10]. ومتى تذكرنا أن المخزن كان هو التاجر الأول في البلاد، وأنه كان يقوم بتشغيل فئة من التجار لحسابه، وهم الملقبون بـ «تجار السلطان»[11]، ومتى تذكرنا أيضا أن من بين «تجار السلطان» الأساسيين كان يوجد العنصر اليهودي، لخبرتهم العريقة في الميدان التجاري؛ متى تذكرنا هذا وذاك، تبين لنا أن كلام باديا حول «عبيد السلطان» هو قلب تام لأبسط الحقائق. ويكفي أن نشير هنا إلى أن من بين التجار الأساسيين الذين اعتمد عليهم مولاي سليمان هناك فئة كانت تنتمي إلى الأسر اليهودية، بخاصة منها أسرة مقنين وأسرة كيدالة[12].

ثالثا : حول مسألة الملاحات و«آلاف المضايقات».

يتضح من كلام باديا أنه باستثناء يهود طنجة فإن يهود المدن المغربية الأخرى كانوا يتوفرون على أحياء خاصة بهم، وهي الأحياء المسماة بـ «الملاح». بيد أن الأمر لم يكن كذلك. فإلى حدود تاريخ زيارة باديا لطنجة (1803) لم يكن يوجد سوى ثلاثة ملاحات بالمغرب : ملاح فاس، وهو الأقدم، ثم ملاح مراكش، وأخيرا ملاح مكناس. في حين أن الملاحات التي بنيت فيما بعد، وهي ملاحات الرباط وسلا وتطوان، بنيت كلها في سنة واحدة وهي سنة 1807[13]، وكان باديا آنذاك قد غادر المغرب منذ سنوات. هذا من جهة، ومن جهة ثانية إن القول بأن غياب ملاح خاص باليهود كان يخلق لهم آلاف المضايقات، فهذا مجرد كلام عام لا أساس له. ذلك أن المضايقات مسألة بشرية : كما يمكن أن تقع بين مسلم وجاره المسلم، يمكن أن تقع بين يهودي وجاره اليهودي، أو جاره المسلم؛ ويمكن في حالات أخرى أن تكون العلاقة جيدة وحسنة بين المسلم وجاره اليهودي، إن على مستوى تبادل الزيارات والهدايا في مناسبات الأفراح، أو تبادل التعازي في مناسبات المآتم. أضف إلى كل هذا أن اليهود الذين كانوا يقيمون في الملاحات لم يكونوا متقوقعين داخل أسوار هذا الحي، بل إنهم كانوا يقضون نهارهم في أسواق المسلمين وقيسارياتهم، كما أن المسلمين من جهتهم كانوا يقضون مآربهم، بيعا وشراء، داخل تلك الملاحات، على امتداد النهار.

رابعا : إن مسألة التوقف عن المشي لافساح الطريق لمرور شخصية مسلمة رفيعة المستوى كما هو شأن شخصية القاضي أو القائد أو أحد العلماء الأجلاء لم تكن ظاهرة خاصة باليهود، بل إن المسلمين كانوا بدورهم يلتزمون بهذا التقليد، وهي ظاهرة تعبر عن بعض أخلاقيات ذلك المجتمع، حيث أن الصغير كان يحترم الكبير، وحيث أن المرؤوس كان يحترم الرئيس، وهذه أيضا أمور بشرية، مثلها في ذلك مثل خلع النعال في الأماكن المقدسة، إذ أن المسلمين بدورهم كانوا يخلعون نعالهم في تلك الأماكن ولم يكن الأمر مقصورا على اليهود.

ترى، إذن، إن اللوحة التي رسمها باديا عن يهود طنجة بصفة خاصة، أو عن يهود المغرب بصفة عامة، لم تكن صادقة بالمرة. من أين، يا ترى، استُمِدت الخطوط المرسومة لهذه اللوحة ؟ حول هذا السؤال قدم جرمان عياش الجواب التالي : «إن أمعنا البحث اكتشفنا مصدرها في بعض الروايات القليلة التي أوردها بين القرنين السابع عشر والثامن عشر مسافرون أوربيون. والمحقق أن هؤلاء «الكشافين» لا يألون جهدا للتأثير في عقول أهل بلادهم المشغوفة بأخبار «الشرق الغريب» ولو باختلاق ما أمكنهم من الأساطير، ثم ينهي جملته بطرح السؤال : «ولكن هل يجوز للمؤرخ أن يقتنع بذلك ؟»[14].

### ج ــ الأجانب والهيئة القنصلية

إلى جانب فئة المسلمين واليهود كان يوجد بطنجة، كما هو معلوم، الهيئة القنصلية وقلة قليلة من الأجانب. إلا أن باديا التزم الصمت تجاه هؤلاء ولم يخصهم سوى بجملة واحدة تقول : «إنهم كانوا يتدبرون أمورهم فيما بينهم ويشكلون نوعا من جمهورية مستقلة» (ص 47).

## 2 ــ الحياة الدينية.

من بين الظواهر الدينية التي خصها باديا بنصيب من الاهتمام، ظاهرة المقدسات، أو المقدسين، المسمون تارة بالصلحاء وتارة بالأولياء وتارة بالمرابطين والمتصوفة، سواء منهم الأموات أو الأحياء.

فأما الأموات منهم، فقد وقف عند ولي واحد، وهو سيدي محمد الحاج ــ المشهور بلقب سيدي بوعراقية ــ ومما قاله عن هذا الولي، بعد أن وصف ضريحه (ص 11 ــ 12)، «إنه كان محترما غاية الاحترام من طرف السكان في حياته، وبعد

مماته تحول قبره إلى ضريح مقدس» (ص 50).

وأما الأحياء منهم الذين احتك بهم، وكانوا من جملة أصدقائه، فقد وقف عند شخصيتين اثنتين. إحداهما أخ سيدي محمد الحاج، الذي ورث مركز أخيه المتوفى وأصبح بدوره محترما. لكن من وجهة نظر باديا فإن هذا الرجل «مخادع وماكر» (ص 50). والثانية ـــ التي لا يذكر أيضا اسمها، يقول عنها : «إنه رجل طيب، بحيث لكثرة ما كنت أقول له «بأنك نصّاب ومحتال»، إعترف لي وأقر بالحقيقة. وكنت أضحك معه خلسة حول سذاجة الناس، لأنه كان يعرف جيدا، بل ويكرر أحيانا، بأن الأغبياء في الدنيا هم مصدر نفقات الجيب لرجال الفكر» (ص 50).

إضافة إلى هاتين الشخصيتين أشار كذلك إلى وجود فئة أخرى من الأحياء المبجلين، وهم المجاذيب. أحدهم يجري في الأزقة، برأس مكشوف، وشعْر طويل مُجعَّد، ويحمل في يده حبلا من الحلفاء (ص 51)، والآخر بلباس جد متسخ، يفتعل الحمق ويجلس باستمرار في الساحة الرئيسية. ويعلن عن حضوره بإصدار صيحات شبيهة بصيحات الوز أو البط» (ص 52).

أما بخصوص الحياة الدينية للأقلية اليهودية فقد ذكر في شأنها قائلا : «إن يهود طنجة لهم معابدهم، بل لهم صلحاء أو حَزازِنَة يعيشون عالةً على حساب الآخرين، كما هو الأمر في جميع الملل» (ص 56).

### 3 ـــ الحيـــاة الثقـافيـــة

يدشن كلامه عن التعليم والقراءة، أول ما يدشنه، بهجوم عنيف وكأن الأمر يتعلق بهجمة صليبية قديمة : «إن القراءة صعبة جدا لغياب المطبعة، وللشكل التعسفي لخاصيات الكتابة، ولغياب الشكل، وعلامات الوقف». ثم يضيف مباشرة : «لأجل ذلك فسكان طنجة يعيشون في جهالة قاتمة، ولم أجد في هذا البلد سوى فرد واحد سمع بدورة الأرض» (ص 48).

وإذا سألناه : وما هو التعليم السائد بالمدينة ؟ فإنه يجيبنا «إن التعليم الوحيد لسكان طنجة هو القرآن وشروحاته» (ص 49). وعن بعض العادات المرافقة لهذا التعليم يقول : «لما ينهي الطفل دراسته، والمتمثلة في معرفة القراءة والكتابة، وهو ما يشكل كل علوم المغربي، يحتفل به، حيث يتم تطوافه في أزقة المدينة وهو راكب على حصان» (ص 47 ـــ 48).

وفي سياق هاته الحملة الرعناء ينسى طنجة ويعمم هذه الصورة على مجموع المغاربة : «والمغاربة يخلطون بين علم الفلك وعلم التنجيم [...] ويجهلون الطب كلية، ومفاهيمهم حول الهندسة والجبر جد محدودة، ولا يتوفرون تقريبا على شعراء ولا على مؤرخين، والفنون الجميلة بالنسبة إليهم شيء مجهولة» (ص 49).

ولأجل أن يوهم القارىء ــ وهو القارىء الأجنبي بطبيعة الحال ــ بأنه صادق في أقواله، يضيف قائلا : «وهذه اللوحة مع الأسف جد مخلصة؛ وهذه المناخات يمكن أن تسمى عن حق بالبزبرية» (ص 49).

نكتفي بهذه الأمثلة ونخلص إلى بعض الاستنتاجات العامة.

**استنتاجات**

الاستنتاج الأول يرتبط بمسألتين متداخلتين : مسألة المصدر، ثم مسألة السياق. والملاحظ في هذا الصدد أن باديا ــ كما يتضح من متن رحلته ــ اعتمد على مصدرين اثنين : الملاحظة أولا، والاستخبار ثانيا. ومن المعلوم أن هذين المصدرين هما ركيزة منهج الكتابة الاثنوغرافية، حيث يوهم الباث القارىء أنه يقدم حقيقة موضوعية. إلا أن تقديم الحقيقة بشكل موضوعي تشترط، من بين ما تشترط، عنصر النزاهة العلمية. وهذا الشرط كان منعدما عند هؤلاء، خاصة متى تذكرنا أن السياق التاريخي لتلك الرحلات هو غزو البلاد. زد على ذلك أن هناك سياقا نظريا آخر كان يحول دون تحقيق شرط النزاهة، وهو أن الرحّالات الأوربيين لم يكونوا يقرأون الواقع كما هو، بقدر ما كانوا يقرأون نصوص السابقين والمعاصرين لهم، وبالتالي إنتاج نفس النص ونفس الصورة : التخلف الفطري والمزمن للشرق، مقابل تفوق الغرب، كمركز لانتاج المعرفة والتمدن. وهكذا، تصبح مسألة الموضوعية أمرا مستحيلا، أو قل إنها تتحول إلى عجرفة ثقافية، وهي عجرفة لا تمنعهم فقط عن فهم الآخر، بل حتى الأخذ بعين الاعتبار بأنسقة أخرى غير أنسقتهم إلى درجة ــ وهذا ما يستشف من كلام باديا ــ أن الحيوان المغربي يُقدم في أوصاف تسمو به إلى مرتبة الإنسان، والإنسان يتحول إلى حيوان، أو بعبارة أخرى أنسنة الحيوان وحيونة الإنسان.

الاستنتاج الثاني يتعلق بظاهرة الانتقاء والقفز على ذكر الأسباب. يقال، عادة، بأن المغرب كان منعزلا على نفسه وان هذه العزلة هي التي ساهمت في تخلفه. إلا أن هذا القول لا يخلو من شطط. ويكفي أن نشير هنا إلى أن العزلة المتكلم عنها

هي عزلة، في الأصل، مفروضة عليه : ذلك أن أوربا التي فرضت عليه حصاراً اقتصاديا، فرضت عليه أيضا تطويقا عسكريا باحتلال أهم موانئه، سواء منها المتوسطية أو المحيطية، وذلك منذ مطلع القرن الخامس عشر. بحيث أن طاقات المغرب، منذ ذلك التاريخ، وجهت أساسا لفك الحصار المضروب عليه أولا، وللحفاظ على استقلاله ثانيا. وإذا أخذنا مثال طنجة التي بدت صورتها ـــ من خلال وصف باديا ـــ غاية في القتامة فمرد ذلك يكمن فيما تعرضت له هذه المدينة من تدمير وإحراق لمعالمها ومآثرها وثقافتها، أولا من طرف البرتغال ـــ الذين احتلوها سنة 1471 ـــ وثانيا من طرف الانجليز. حتى إذا استردها المغاربة بعد كفاح طويل (1684)، استردوها بلا حياة، أو قل في حالة يرثى لها، وهذا ما كان يلزم باديا أن يشير إليه، بدل الالتزام بالصمت تجاه الموضوع، حتى يتأتى للقارىء أن يفهم الأسباب العميقة التي كانت وراء ذلك الانحطاط.

الاستنتاج الثالث والأخير، هو أن المؤرخ بقدر ما يلزمه أن يعيد كتابة تاريخ المغرب، بمدنه وقراه، وبمؤسساته ونظمه، وذلك بالاعتماد على الوثائق المغربية، يلزمه في نفس الوقت أن يكون حذراً تجاه نصوص الرحلات، وغيرها من الكتابات الأجنبية سواء تعلق الأمر بتقارير القناصلة الأجانب، أو كتابات المتطفلين على التاريخ ـــ من أطباء وضباط وغيرهم ـــ، وبما في ذلك، أخيرا وليس آخرا، الكتابات الاستشراقية المعاصرة.

# الهوامش

(1) **EL ABBASSI, ALIBAY.-**
Voyage d'Ali Baye el Abbassi en Afrique et en Asie pendant les années 1803, 1804, 1805, 1806, et 1807; Paris, 1814, 3 T.

(2) حول عملية الختان كتب قائلا : «سمعت كلاما يقال للمسيحيين مفاده أن البعض منهم، الذين زاروا البلدان الإسلامية، وسافروا في أمن، تم لهم ذلك بواسطة تزييهم بزي السكان. ولكني أرى أن هذا مستحيل إذا لم يكونوا قد قاموا بعملية الختان، بسبب أن هذه المسألة هي أول ما يُستعلم عنه بمجرد رؤية الأجنبي، بحيث أنه بمجرد وصولي إلى طنجة استفسروا عشيرتي حول هذه المسألة، بل وأحيانا استفسروني شخصيا»، مصدر الهامش 1، ج1، ص 8.

(3) حول حياته، أنظر :

**ALI BAY (DOMIGO BADIA).—**
Viages por Marruecos, Tripoli, Grecai y Egipto; Prólogo de juan Goytisolo; Barcelona, 1982.
**GARCIA DE HERROS, E.—**
Quatre Voyageurs espagnol à Alexandrie d'Egypte; Alexandrie, 1923.

**الطاهر، أحمد مكي.—**
أول رحالة إسباني يزور العالم العربي في مطلع القرن التاسع عشر. مجلة الفكر العربي، عدد 51 يونيو 1988، ص 172 — 198.

(4) المرجع أعلاه (الطاهر أحمد مكي) ص، 175.

(5) والمشار إليه في الهامش رقم 1، وهو الذي اعتمدناه في هذه القراءة.

(6) حول موضوع المكوس انظر :

**الخمليشي، عبد العزيز.—**
المخزن والضرائب المفروضة على التجارة الداخلية — مكوس الحواضر — (1856 — 1896) بحث لنيل دبلوم الدراسات العليا في التاريخ، الرباط 1989.

(7) انظر على سبيل المثال العددان 29 و30، نوفمبر — دجنبر 1982 من مجلة الفكر العربي، حيث أنهما يدوران حول موضوع : «مسألة المدينة والمدينة الإسلامية».

(8) رسالة من السلطان مولاي سليمان إلى فقهاء مدينة فاس (دون تحديد لتاريخ الإرسال). وقد أوردها أبو القاسم الزياني في مخطوطه : «ألفية السلوك في وفيات الملوك»، الخزانة العامة، الرباط، رقم 224 ك، ص 210.

(9) انظر رسالة سلطانية في هذا الموضوع عند :

**داود، محمد.—**
تاريخ تطوان، المجلد الثامن، المطبعة الملكية، 1979، ص 71.

(10) رسالة سلطانية أخرى، بنفس المرجع أعلاه، ص 91.

(11) حول تجار السلطان انظر على سبيل المثال :

**ABITBOL, MICHEL.—**
Témoins et acteurs, les corcos et l'histoire du Maroc contemporain; Jerusalem, institut Ben 2 Vi, 1977, pp. 20 - 28.

وأيضـــا

**MIEGE, J.L.—**
Le Maroc et l'Europe; Paris, P.U.F., 1961, T2, pp. 230 - 232.

(12) لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة انظر :

**AL-MANSUR, MOHAMMED.—**
Political and Social developemts in Marocco during the reign of Moulay Sulayman; thèse de doctorat, Université de Londre 1981 T1, pp. 113 - 114.

(ونعرب عن تشكراتنا للأستاذ محمد المنصور الذي لم يكتف بمدنا بكتابه، بل كذلك بمساعدتنا على تعريبه).

(13) حول موضوع الملاحات انظر :

**الخمليشي عبد العزيز.—**
حول مسألة بناء الملاحات بالمدن المغربية. مجلة دار النيابة، السنة الرابعة، عدد 14، ربيع 1987، والعددان 19 و20، صيف/ خريف 1988.

(14) **عياش، جرمان.—**
الأقلية اليهودية في مغرب ما قبل الاستعمار. تعريب محمد الأمين البزاز وعبد العزيز خلوق التمسماني، مجلة دار النيابة، عدد 12، 1986، ص 8.

# صورة طنجة من خلال أدبيات الجغرافيين الأوروبيين في القرن التاسع عشر

**قاسم جُمادي**
كلية الآداب ــ المحمدية

مشاركتي المتواضعة في هذا اللقاء العلمي الأول حول مدينة طنجة من 1800 إلى 1956، اخترت لها ورقة لصورة عن هذه المدينة الأزلية من إنتاج الجغرافيين الأوربيين.

وهذه الصورة هي إنتاج قد مضى عليه قرن تقريبا من الزمن حيث أنها تخص مقالا عن مدينة طنجة كما جاء في الموسوعة الجغرافية التي كانت دار هاشيت الباريسية قد نشرتها سنة 1892[1].

واختياري لهذه الصورة بالضبط يرجع إلى اعتبار أن هذه الموسوعة الجغرافية هو آخر ما نشر من أعمال الجغرافيين في أوروبا في نهاية القرن الماضي، وإضافة إلى ذلك أن هذه الموسوعة قد ظلت إلى ما بعد الحرب الكونية الأولى على الأقل، من بين المراجع الأساسية في جل معاهد تدريس الجغرافيا وكذلك لكل من يرغب من الباحثين الجغرافيين وغيرهم في معرفة بلدان العالم الأوروبي وغير الأوروبي.

فكاتب المقال المذكور، بعدما حدد موقع طنجة بالنسبة لخطوط العرض وخطوط الطول وكذلك بالنسبة لمضيق جبل طارق والعاصمتين فاس ومراكش بدأ بالوصف الخارجي لطنجة متتبعا في ذلك الطريقة الكلاسيكية التي ظل يتتبعوها

---

(1) Saint Martin, Vivien : Nouveu Dictionnaire de Géographie Universelle; Librairie Hachette et Cie, Paris, 1892.

الجغرافييون الأوروبيون في إنتاجهم عن البلدان أو المدن... أو أي ظاهرة أخرى حيث أنهم يرتبون مواضع كتاباتهم عن المدن مثلا، على شكل المقال الذي اخترناه والمتعلق بمدينة طنجة.

فبما أن طنجة مدينة مرفئية فقد بدأ كاتب المقال بوصف الميناء ثم بعده الوصف الخارجي للمدينة، ثم الوصف الداخلي ثم ذكر أهم المرافق الاجتماعية، ثم البنيات الاقتصادية والمعمارية لينتهي بتدوين ما يعرف عن تاريخ المدينة من أقدم الأزمان إلى سنة كتابة المقال نفسه.

وقد جاء في المقال ما نحاول ترجمته فيما يأتي مع وضع العناوين لكل فقرة.

### 1 ــ الميناء :

«تتكون مرسى طنجة من خليج صغير، نصف دائري تحيط به عدة تلال، تحميه (من الرياح) من الجهة الغربية مرتفعات رأس سبارتيل (9 كيلومترات إلى الغرب) ومن الجهة الشرقية مرتفعات رأس مالاباطا (6 كيلومترات).»

«وتعد هذه المرسى من بين المراسي المغربية الأقل سوءاً، فالأمواج نديرا ما تكون مرتفعة فيها في الصيف غير أنها لا تكون مؤتمنة في الشتاء فرياح الشمال والشمال الشرقي قد تهب بعنف».

«ولكون الميناء غير عميق ومغمور بالرمال فإن السفن ذات الغطيس العميق تقف بعيدا داخل المياه وتتم عملية إركاب وإنزال الركاب باستعمال مراكب صغيرة إلى عهد قريب، ثم بعد ذلك على أكتاف مغاربة يدخلون إلى أن يغطي الماء نصف أجسامهم غير أن هذه الوضعية قد تحسنت شيئا ما، في الوقت الراهن، بعد إقامة رصيف الرسو ورصيف المحطة».

ثم بعد ذلك بدأ في وصف المدينة من الخارج.

### 2 ــ المدينة :

#### أ) الوصف الخارجي.

«تمتد مدينة طنجة على المنحدرات الشرقية لمرتفعات رأس سبارتيل، تحيط بها أسوار مسننة تحمل أبراجا دائرية أو مكعبة من حين إلى آخر، وهذه الأسوار والأبراج من صنع البرتغاليين. تشرف منها القصبة التي شيدت في الجهة الغربية من المدينة

وتكون هذه القصبة مع قصر الوالي لزخرفتها بالأسلوب العربي أفضل مثال للهندسة المعمارية المغربية».

«تحمي المدينة والمرسى مجموعة من المدافع الموضوعة في خمسة أبراج وفي عدد من البطريات».

«لمدينة طنجة موقع رائع يشبه موقع المدينة القديمة للجزائر، فخلف الأسوار الداكنة تتدرج المنازل المكونة من وحدات صغيرة مكعبة مبيضة بالجير، سقوفها مسطحة، قليلة الفتحات».

«في وسط هذا التبعثر (والتراكم) ترسل ستة مساجد صوامعها إلى السماء، واحدة من هذه الصوامع تظهر على بعد كبير. وهنا وهناك بعض النخلات، وخارج المدينة تكون عدة تلال الحزام الطبيعي الذي شيدت فيه عدة فنادق وفيلات للأوروبيين مختبئة تحت الخضرة».

ثم جاء دور البنية الداخلية لمدينة طنجة.

### ب) داخل المدينة.

«إذا دخل الإنسان من أحد الأبواب الثلاثة المستعملة لدخول المدينة يشعر بخيبة أمل التي يشعر بها في جميع المدن الشرقية : الأزقة ضيقة، ملتوية، وذات انحدار واعر، غير معبدة، مزدحمة بعدد كثير من الحوانيت الصغيرة وكذلك بالقاذورات (الأقذار). غير أنه لولا لرجوح الأوروبيين فيها في الوقت الراهن أصبحت مدينة طنجة الحاضرة الأكثر صيانة في المغرب، وعند الاقتضاء يمكن المرور من أزقتها والكبرى منها هي الآن معبدة».

«في وسط المدينة وفي وسط متاهة الأزقة، توجد ساحة ذات أهمية لا بأس بها تدعى السوق، محاطة بحوانيت صغيرة ودكاكين مفتوحة في جميع الجدران. سوق أخرى تقام على أرض غير مستوية، خارج المدينة، بالقرب من باب المعروف بباب السوق. وهذه السوق ذات رواج كبير».

«من بين مباني مدينة طنجة التي يجب الاشارة إليها زيادة على القصبة التي تملك أجزاء جميلة وزخاريف ظريفة بجوار مباني متداعية وأطلال قذرة، الجامع الأكبر الذي تظهر صومعته من بعيد والمطلية بالخزف الأخضر ذي البريق العجيب مع

الشمس وكذلك بيت المال التي يحتفظ بها في صناديق سميكة محاطة بأطواق جديدة بمداخيل الجمارك والضرائب».

«وتوجد جميع مفوضيات الأوروبيين : الانجليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية والايطالية في بنيات واسعة ذات الطابع النصف الأوروبي والنصف الشرقي، كما يوجد عدد من الفنادق للمسافرين».

بعض أحياء المدينة تنار بالكهرباء منذ بداية سنة 1892.

أما عدد السكان فكان قليل :

### 3 ــ سكان طنجة :

«يطغى الاختلاط على سكان طنجة، ويصل عددهم 000 20ن على الأقل، ومن الممكن أن يوجد ضمن هذا العدد 6000 أو 7000 يهودي، الذين ينحدرون من النازحين من إسبانيا، يعيشون داخل الملاح وهو الحي الخاص بهم وهو عبارة عن منبذ (مجبر) وسخ يخزنون فيه بعناية شديدة ثرواتهم، فمنازلهم ذات المظهر الفقير منها ما هو فاخر بالداخل، لأن اليهود المحتقرين من طرف المغاربة والمذلولين أمامهم ملزمون بارتداء لباس مميز، قد جمعوا جميع تجارة البلاد تقريبا وهم الوسطاء الدائمون بين الأوروبيين والأهالي».

«أما السكان الأوروبيون فيتكونون من 1500 نسمة تقريبا أغلبيتهم من الاسبانيين الفقراء وعدد قليل منهم ينتسبون إلى جبل طارق، (وفيهم) برتغاليون وإطاليون، وفرنسيون وبعض الألمانيين».

«وفي فصل الشتاء عدد لا بأس به من الأجانب يأتون للتمتع بلطف مناخ طنجة الرائع».

### 4 ــ المرافق الاجتماعية المهمة :

«توجد كنيسة كاثولوكية نفقة صيانتها تجتمع فيها فرنسا وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا، كما توجد دار بريدية فرنسية وأخرى إسبانية ومصلحة بريدية بدار المفوضية الانجليزية».

«وقد شيدت فرنسا مستشفى بجزء مما دفعه لها المغرب كغرامة حربية سنة 1844 أما مصاريف صيانته فتجمع بالتساوي من مجموع الدول، كما توجد عدة مدارس فرنسية أغلبيتها يتردد عليها اليهود».

## 5 ــ طنجة مستودع السلع :

«طنجة، هذه المدينة المرفئية في البوغاز والتي إن كانت في يد أمة متحضرة قد يكون لها شأن عظيم، هي لهذا السبب سوق مهمة. فهي المستودع الذي تجتمع فيه أكثر السلع الأوروبية الموجهة إلى المنطقة الوسطى من المغرب حتى إلى ما بعد فاس وجميع السلع الآتية من هذه المنطقة نفسها والموجهة نحو أوروبا».

«تأتيه من انجلترا (وخاصة من جبل طارق) المنسوجات القطنية والشاي والسكر الداكن وبن البرازيل والسكاكين والعقاقير والمأكولات والورق، إلخ... ومن فرنسا المنسوجات الحريرية والشموع، والسكر المصفى، وأثواب القطن والصوف... إلخ، ومن ألمانيا أقمشة من النوع الرديء».

«ففي سنة 1890 توصلت طنجة من انجلترا بسلع قيمتها 300 262 7 فرنكا مقابل 175 796 3 فرنكا من السلع الفرنسية و 530 896 فرنكا من السلع الألمانية، وبلغت قيمة التصدير 125 273 2 فرنكا إلى انجلترا و 750 339 1 فرنكا إلى إسبانيا و 200 649 فرنكا إلى فرنسا وتتكون هذه الصادرات بالأساس من العجول (نحو جبل طارق وبرشلونة ومن حين إلى آخر إلى مرسيليا كذلك)، وغلل طزجة (لجبل طارق وسبتة) وجلود الماعز (لمرسيليا) وضفاف فاس (البَلْغَة) (تمر عن طريق جبل طارق لتصل إلى مصر وسوريا) وجلود التيران، وشمع العسل.... إلخ».

«منذ بضع سنوات نقص جدا، حجم الصادرات من طنجة ذلك أن بعض الموانىء الأخرى كالعرائش والرباط، القريبة من فاس ومن مكناس التي أصبحت تقصد للبحث على منتوجات داخل المغرب، والجدول الآتي يعطي حركة التجارة الخارجية خلال السنوات 1887 و1888 و1889 و1890.»

| الرواج / السنوات | 1887 | 1888 | 1889 | 1890 |
|---|---|---|---|---|
| الـواردات | 10 615 875ف | 10 116 825ف | 11 508 300ف | 12 646 600ف |
| الصــادرات | 5 056 575ف | 4 491 450ف | 1 191 325ف | 4 492 900ف |
| الـمجـمـوع | **15 670 450ف** | **14 608 275ف** | **15 699 625ف** | **17 139 500ف** |

«التجارة في هذا الميناءهي إذن في تطور دائم منذ سنوات خلت، وحتى الصادرات، التي كانت قد نقصت سنة 1889 بدأت ترتفع لتصل إلى أهميتها في السنوات المتوسطة».

«حركة السفن كانت سنة 1890 , 1176 سفينة بحمولة 377122 طن عند الدخول (منها 711 باخرة بوزن 500 357 طن) و1040 سفينة بحمولة 360947 طن عن الخروج (منها 707 باخرة بـ 352350 طن). وفي سنة 1889 بلغ عدد البواخر الداخلة 925 بها 316069 طن، أما عدد السفن الخارجة فكان 920 فيها 315965 طن».

«طنجة متصلة بجبل طارق ببواخر تقوم برحلات يومية، وبقاديس بثلاثة مرات في الأسبوع».

«وإضافة إلى ذلك فإن المواصلات البحرية مؤمنة من طرف الشركة العامة العابرة للأطلنتي (خط وهران طنجة) وأوقات غير منتظمة بواسطة بواخر انجليزية وفرنسية وإسبانية.»

«وقد أحدثت كل من الحكومة الاسبانية والحكومة الانجليزية مصلحتين للبريد المنقول على الأرجل بين طنجة والصويرة، وأخيرا ومنذ سنة قد ربطت طنجة بجبل برقي بجبل طارق».

### 6 ــ طنجة مدينة مفتوحة في وجه الأوروبيين :

«لطنجة أهمية سياسية أكثر منها تجارية فهي النقطة الوحيدة في التراب المغربي التي يمكن للأوروبي بعض الاتصال بالبربري (معاشرة البربري).»

«يوجد فيها ثلاثة وزراء مفوضين فوق العادة لكل من انجلترا وفرنسا وإسبانيا و12 قنصل يمثلون الدول الأخرى والسلطان لا يقبلهم في فاس أو مكناس أو مراكش إلا كسفراء فوق العادة، وزيادة على ذلك وبما أنه لا يقدم أبدا إلى طنجة بسبب هذه السياسة الانعزالية التي تتبعها حكومته منذ أمد بعيد، ينتج عن ذلك صعوبة العلاقات الدبلوماسية وتعثرها أو انقطاعها وليس للسلطان في طنجة إلى جانب الباشا سوى ممثلا هو مندوب لوزيره في الشؤون الخارجية لا يتمتع بأي سلطة وغير قادر على معالجة أي قضية وعليه دائما أن يرجع للتشاور مع رئيسه الذي يبعد عن مكانه بـ 10 أو 20 يوما».

## 7 ـ طنجة في التاريخ :

«موقع طنجة المتميز هو الذي جعلها تتمتع بأهمية كبرى منذ العصور القديمة. اسمها طنجة أو طنجة والذي حسب الرواية القديمة أن ANTEE هو مؤسسها، كل هذا يوضح أنها كانت مسكونة من طرف الأهالي منذ زمن بعيد قبل أن يأتي إليها الشرقيون، حيث أصبحت فينيقية (مركز تجاري) كما يثبت ذلك ما جاء في كتابات الأقدمين وكذلك وجود قبور فوق الهضبة الصخرية. في العصر الروماني فتحت اسم تانجيس ازدهرت هذه المدينة عاصمة موريتانية الغربية أو الطانجية، والتي أصبحت مستعمرة منذ عد كلوديس CLAUDE وعرفت إذ ذاك بـ ترادوكتا جوليا (Traducta Julia) وكانت مركز العبادة الرومانية ولاوغست الرسمية في الاقليم. بعض الأعمدة الغرانتية وبعض تيجان الأعمدة الكورانثية وبقايا القناة المعروفة خطئا بالبورتغالية والتي كانت تجلب المياه من الجبل والقاطعة لوادي الحوت، وبعض الكتابات هذا كل ما بقي من هذه المدينة المشهورة في العصور القديمة، غير أنه كلما حفرت بئرا أو شقت الأرض لاساس الجدران عثر دائما على الأطلال الرومانية. فالمدينة القديمة كانت تمتد على نفس مساحة المدينة الحالية، لهذا يمكن اعتبار خطئا القولة التي تشير بأن تانجيس القديمة هي أطلال طنجة البالية، على بعد 3 كيلومتر إلى الشرق وما هي إلا أطلال بيزنطية كما يمكن أن تكون بربرية. فقد احتفظت طنجة بازدهارها في عهد الأباطرة البزنطيين وفي عهد حكم الملوك القوط لاسبانيا حيث كانت تحت حكمهم بعض الوقت لتصبح فيما بعد كعاصمة للعرب في افريقيا الغربية كما كانت سوقا يقصدونه البندقيون في العصور الوسطى.»

«في سنة 1437 عمل البرتغاليون على الاستلاء عليها مرتين ولكنهم لم يتمكنوا وهزموا واجبروا على توقيع معاهدة مخزية وكانت محاولتهم الفاشلة الثانية سنة 1464 حيث أنهم لم يستولوا عليها إلا سنة 1471 وحكموها حتى سنة 1662، فمن هذا العهد البرتغالي تعود هذه الكتل الصخرية الكبيرة المرصوفة التي أشار بارث (Barth) إلى وجودها في طريق السوق إلى الشاطىء وما هي إلا مخلفات من السور والأبراج القديمة.»

«في سنة 1662، شارل II، ملك انجلترا، تزوج بكاترين أميرة البرتغال، وكصداق قدمت له مدينة طنجة التي كونت لهم نقطة مفيدة جدا في البوغاز في ملتقى الأطلسي بالبحر الأبيض المتوسط، وجعل منها ميناء حرا وتحت رعاية المهندس

(شولميلي) (Cholemeley) صرف سنة 1670 أكثر من 50 مليون لاصلاح المرسى وتأمين الدفاع عن المدينة، لذا شيد حاجزا كبيرا خصص لاغلاق الميناء من جهة البحر. غير أن البرلمان (انجلترا) رفض التصويت لصالح المصاريف الضرورية لصيانة هذه المدينة المحاصرة بشدة من طرف غير الأهالي فاخرت الحامية مغادرتها ولكن بعدما هدمت جميع التحصينات بما فيها الحاجز المائي والذي لا زالت بعض البقايا منه ظاهرة وتعوق الملاحة في الميناء الحالي، وقد عرضت انجلترا بعد ذلك استيلائها على جبل طارق. ومنذ هذا التاريخ ظلت طنجة ملكا للمغرب بدون أي حدث تاريخي يذكر ماعدا قنبلة السفينة الفرنسية الأمير جوانفيل (Le Prince Joinville) لها في يوم 6 غشت 1844 أياما قليلة قبل معركة إيسلي.»

نستنتج من هذا المقال أشياء كثيرة ولكن نكتفي الآن بما يلي :

1 ـــ أن مدينة طنجة من الناحية المعمارية، مثلها مثل جل المدن المغربية الأخرى قد تميزت إلى نهاية القرن التاسع عشر بالتماسك الشديد لمبانيها وصغر حجمها مع انقسامها إلى عدة أحياء وتكون كل هذه الأحياء محصنة داخل السور المحيط، ولا يمكن الدخول إليها إلا من أبواب معدودة ومحروسة مع تسجيل ظهور بعض منازل الأوروبيين وفنادقهم خارج الأسوار.

2 ـــ أن مدينة طنجة لموقعها الجغرافي مدينة مرفئية تعرف رواجا تجاريا مهما في ذلك الوقت رغم بروز مدن أخرى كالدار البيضاء مثلا.

3 ـــ تميزت طنجة (باختلاط) كبير لسكانها فإلى جانب المغاربة (مسلمين ويهودا) هناك عدد من الأوروبيين من أجناس مختلفة وإن كان العدد الاجمالي هو 20.000 نسمة، فهو رقم افتراضي لانعدام عمليات إحصائية مدققة ليس بالنسبة لطنجة وحدها ولكن للمغرب ككل ولجميع مدنه. فكل الأرقام ما هي إلا افتراضات من طرف الجغرافيين وغيرهم.

وإذا كان التعداد الافتراضي لسكان طنجة قريب من الحقيقة فإنها كانت في الرتبة الرابعة أو الخامسة في البلاد حيث أن الأولى كانت هي فاس العاصمة بـ 100000 نسمة (أو 000 70 ن ؟) ثم مراكش بـ 000 50 نسمة ثم مكناس 25.000 ن ثم تطوان بـ 000 22 نسمة.

4 ـــ إن حضور الجالية الأوروبية قوي جدا ومؤثر كثيرا ويظهر ذلك بقيام

الكنيسة وتدخل الأوروبيين في تسيير عدد من المرافق الاجتماعية مباشرة بالمدينة وأهمها المصالح الصحية.

5 ــ إن طنجة أصبحت منذ ذلك التاريخ (1892) مركزا أساسيا في ميدان الاتصالات الدولية سواء عن طريق البريد للربط اليومي الذي توفره السفن بين ميناء طنجة وميناء جبل طارق أو موانىء أوروبية وإفريقية أخرى أو بواسطة الحبل البحري الذي مد بين طنجة وجبل طارق.

6 ــ طنجة عاصمة ديبلوماسية للمغرب بكل معنى الكلمة حيث أن جميع الدول الأوربية التي لها علاقات تجارية أو غيرها مع المغرب أقامت مفوضيات أو قنصوليات في هذه المدينة رغم البعد النسبي الذي يفصلها عن مدينة فاس العاصمة السياسية للبلاد في ذلك التاريخ الذي كانت فيه وسائل النقل السريعة منعدمة ولا تستعمل إلا الدواب.

فهذا المقال، وإن كان مفيدا لرصد صورة طنجة كمدينة من خلال الكتابة الجغرافية الأوروبية في مرحلة تاريخية مهمة في حياة المغرب، فهو لا يخلو من بعض الملاحظات غير الموضوعية، لذا وجب على القارىء أن يكون حذرا.

فالجغرافي الأوروبي لم يكن مجرد شاهد محايد بل كان يضع معرفته لصالح أغراض دولته. وقد قيل منذ سنوات إن الجغرافية الأوروبية كانت علما في صالح الكولونيالية.

# طنجة من خلال رحلة أحمد بن طوير الجنة الشنقيطي في القرن التاسع عشر

**عمر أفا**
كلية الآداب ــ الرباط

حقق البحث التاريخي خطوات هامة في مجال التكامل الذي تم بين أصناف العلوم، وبالخصوص تلك اللقاءات بين التاريخ وعلوم الاقتصاد والقانون والانتروبولوجيا واللسانيات وغيرها.

يمكن اعتبار هذه الخطوات خطوات أفقية، على حين هناك حركة عمودية تستهدف تعميق البحث التاريخي في نفس المواد التقليدية، ولكن باستعمال مختلف أدوات التحليل، والحفاظ ــ في نفس الوقت ــ على استمرار التكامل مع مختلف العلوم الأخرى، ويمكن اعتبار هذه الحركة رائدة في الوقت الراهن، لأنها تقوم على إعادة النظر في المواد التاريخية بهدف الحصول على العناصر الغائبة في بعض المصادر المألوفة، ومن هذا القبيل ما وقع إنجازه من مبادرات في التاريخ وأدب المناقب، والتاريخ وأدب النوازل[1]، ويمكن أن تدخل في إطار هذه المبادرات أدبيات أخرى لا حَصْر لها، نتناول من بينها : التاريخ وأدب الرحلة.

ذلك أن الرحلة تعتبر رصيدا هاما، تكتنز شهادة الزائر وتُعطى تصورا متميزا يختزل الزمان والمكان والأحداث.

ولا تَخلو أغلب الكتب والدراسات المغربية من شهادات الرحالين من العرب وغيرهم أمثال الادريسي والبكري وابن بطوطة ودو فوكو De Foucauld ودي سيكونزاك De Segonzac، غير أننا لا نتوفر إلا على دراسات قليلة[2] تركز على نصوص أدبيات الرحلة في فترة معينة بهدف ضبط المعطيات المستخرجة من تلك النصوص والوقوف عند حدود إمكانيات هذا النوع من المصادر في الكتابة التاريخية.

إن الهدف من مساهمتي هذه تقتصر على التعريف بإحدى هذه الرحلات من القرن التاسع عشر، مع محاولة استخراج شهادة مؤلفها عن مدينة طنجة، سواء ما أدركه في شهادته أو ما أغفله، ثم محاولة الوصول إلى بعض الخلاصات.

## I. التعريف بالرحلة.

تدخل هذه الرحلة ضمن رحلات القرن التاسع عشر، التي تكتسي أهمية قصوى، لأنها ــ وإن كانت من الرِّحلات الحجازية ــ فإنها تواكب قسطا مما تعرض له المغرب والشمال الافريقي من الضغوط الاستعمارية التي أفضت أخيرا إلى الاحتلال.

إن رحلة ابن طوير الجنة التي أسماها «المُنى والمِنَّة» تعتبر معروفة، وتوجد منها بعض النسخ[3] في المغرب والجزائر وموريتانيا، وربما في السنغال كذلك، ولكنها نسخ قليلة جدا، اعتمدنا من بينها على نسخة خزانة كلية الآداب بالرباط.

**أما صاحب الرحلة** فهو : أحمد المصطفى بن طوير الجنة الشنقيطي[4]، ولد بوادان بموريتانيا سنة 1202هـ/ سنة 1787م، تعلم عن عدة أشياخ في بلده يذكر من بينهم الشيخ عبد الله بن ابراهيم العلوي وكان له في بلده رصيد كبير من النفوذ الروحي. وقد ثبت أنه لم يغادر بلاده إلا لفترة الخمس سنوات وشهر، وهي التي استغرقها في حجه إلى الديار المقدسة، في عمر يناهز الستين سنة، وأثناءها كتب رحلته الحجازية : «المنى والمنة»، وتوفي بوادَان سنة 1266هـ/ 1850م.

**وبخصوص مضمون الرحلة** : فمن حيث الزمن استغرقت ما بين نوفمبر 1829، وديسمبر 1834م[5].

وقد انطلق صاحب الرحلة من بلدته (تيشيت) مع جماعة من المرافقين قاصدا درعة للالتحاق بركب الحجاج، الذي ينطلق ــ عادة ــ من تافيلات، فوجد هذا

الركب قد رحل قبل وصوله ــ ويظهر أن زيارة المغرب لم تكن ضمن قرار صاحب الرحلة إلا بعد أن فاته الحج تلك السنة بذهاب الركب الفيلالي فاتجه نحو المغرب ولاقى عند أهله ما يستحقه من الحفاوة والتكريم، ولما حَلّ بمراكش استقبله السلطان مولاي عبد الرحمان بن شهام ( 1822 ــ 1859 ) فانتهز الفرصة وقدم له البيعة[6] وتعهده السلطان برعايته ونفّذ له نفقات السفر بحراً، لأن وصوله إلى المغرب صادف فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830 م، فكره المرور بها معللا ذلك بوجود النصارى وقلة الأمن.

وأبحر من مرسى العرايش في فاتح جمادى الثانية 1246 (17 نوفمبر 1830) ورست السفينة في أول رحلتها البحرية في مدينة ليفورن Livornne الايطالية فاحتك لأول مرة بالحضارة الأوربية، ومنها إلى الاسكندرية. ولما قضى مناسك الحج رجع برفقة الوفد المغربي والشنقيطي عن طريق الاسكندرية وطرابلس وتونس بعد زيارة كثير من العلماء والأولياء، وكان يود الرجوع إلى المغرب بحرا دون المرور بالجزائر، لكن الجدير بالملاحظة هو ما حدث من تحول مفاجىء في برنامجه فزار الجزائر المستعمر، كما زار أيضاً جبل طارق قبل النزول بطنجة، فلاقى من السلطات الفرنسية والبريطانية حفاوة بالغة في الاستقبال، وصفها بقوله : «**فوجدنا منهم من التبجيل والتكريم ما لا يحصيه إلا الله**»[7]، وهذا التحول الطارىء لا يجد له الباحث تفسيرا واضحا في ثنايا الرحلة لأنه إنما يتحدث عن ذلك بأنه من قبيل الكرامات.

وقبل أن ننتقل إلى شهادة صاحب الرحلة عن طنجة لابد من أن نستخلص أو ــ على الأقل ــ أن نتساءل عن مدى أبعاد الحبكة الامبريالية في تنظيم هاتين الزيارتين ومدى انعكاساهما ــ في إطار مخطط التوسع الاستعماري ــ على تحقيق أهداف بعينها في بلدان الشمال الافريقي.

**أ.شهادة ابن طوير الجنة عن مدينة طنجة سنة 1833.**

عند قراءة النص المخصص في الرحلة لزيارة مدينة طنجة (انظر الملحق) نجد أن الرحالة لم يذكر التاريخ المضبوط ليوم دخوله إلى المدينة، وأثبت التحري أنه وصل إليها في منتصف شهر يناير 1833، وذلك بالرجوع إلى تاريخ إحدى الجرائد الانجليزية الصادرة بجل طارق[8].

وحينما رتبنا أجزاء هذا النص بعد قراءته أفضى هذا الترتيب إلى بلورة الجوانب التي تناولها المؤلف ــ بشكل غير مركز ــ حول المدينة على الشكل الآتي :

**1 ــ المكانة الدينية ومفهوم المجال العام لطنجة الكبرى.**

**2 ــ وضعية طنجة السياسية أمام التواجد الانجليزي/ الفرنسي.**

**3 ــ أهم المعالم العمرانية في المدينـة.**

إن فهم هذه الجوانب يستدعي استقطاب مضامين العبارات المختصرة التي استعملها الرحالة في التعبير عن مشاهداته بطنجة.

1 ــ **فعن المكانة الدينية**، نجد أن المدينة تتخذ بعدا دينيا في تصوره منذ أن مر قريبا منها في البحر، وهو في طريقه إلى الديار المقدسة، فقد ربط منذ ذلك الحين موقع المدينة بقصة سيدنا موسى والخضر عليهما السلام فذكر «**أن الموضع الذي وجد فيه موسى عليه السلام الخضر عليه السلام هو قريب من طنجة**»[9]. وقد روى ذلك عن ابن جزى المفسر أثناء تفسير قوله تعالى : «حتى أبلغ مجمع البحرين»[10]، وهذا المضمون الديني يتجلى أيضا في كون الفرنسيين خيروه عند عودته في مكان النزول بين طنجة والعرايش والصويرة أو السنغال، فاختار طنجة لاعتبارات دينية يقول : «**قلت لهم لا نحب إلا النزول عند طنجة ومقصودي بذلك أمران : أحدهما (زيارة) الولي القطب مولاي عبد السلام بن مشيش رضي الله تعالى عنه ونفعنا به آمين، وثانيهما صلة رحم ما بيننا ومولاي عبد الرحمن نصره الله تعالى**»[11] وكان قد جعل غاية مقامه بطنجة أن يحقق هذه الزيارة التي حصلت له فيها كثير من الأسرار والكرامات كما يقول «**زرنا ونحن في طنجة مولاي عبد السلام بن مشيش والحمد لله، وقد وقعت لنا معه حالة تستر ولا تنشر، ولما نوينا زيارة رجال وزان ونحن في طنجة وقعت لنا حالة مع مولاي عبد الله الشريف جد أهل وزان وشيخه سيدي علي بن احمد، وقد زرناه والحمد لله مرتين ذهابا من زيارتهم إلى العرائش**»[12].

وانطلاقا من التأمل في هذه الرؤيا الدينية للمدينة، يمكن أن نستنتج كيف كان تصور ابن طوير الجنة للمجال الجغرافي لطنجة الكبرى، فالحدود التي وضعها حدود فسيحة تمتد من شواطيء البحر المتوسط شمالا إلى ضريح رجال وزان جنوبا ومن شواطيء المحيط الأطلسي غربا إلى ضريح المولى عبد السلام بن مشيش شرقا، وهكذا يصل بتصوره إلى حدود أبعد رقعة مجالية لطنجة الكبرى، وهذا المفهوم الواسع للمكان استمده ابن طوير الجنة من الرؤية الدينية التي لا ترى حدودا شاخصة لأرض

الإسلام وكذلك من مفهوم رقعة القبيلة الشاسعة في البيئة الصحراوية، وان القارىء يحس بهذا المفهوم أثناء قراءة حديثة عن الجهات التي زارها، ويتجلى من ذلك أن مفهوم المكان، في منظور صاحب الرحلة، مفهوم منفتح.

## 2 ـ وضعية طنجة السياسية أمام التواجد الإنجليزي/ الفرنسي في البحر المتوسط.

ولو أن ابن طوير الجنة لم يعط فكرة مركزة حول الوضعية السياسية التي تعيشها طنجة في إطار الصراع الامبريالي حول الشمال الافريقي، فإن ما أدلى به من ملاحظات وما عبر عنه ـ بذكاء ـ من مواقف كلٍّ من فرنسا وانجلترا، وكذلك ما تفرق من آرائه في الرحلة، يعطي فكرة واضحة عن هذه الوضعية، وكان في كل ذلك إنما يركز على مظاهر التكريم والتبجيل الموجهة لشخصه.

وإن الطريقة التي وصل بها الرحالة إلى طنجة في سفينة حربية للسلطات الفرنسية يدخل في إطار الصراع الاستعماري القائم في غرب البحر الأبيض المتوسط، وخاصة بين فرنسا وبريطانيا، وكانت فرنسا في هذه الأثناء تتأثر بالموقف في الشمال الافريقي، بعد احتلال الجزائر، ومع وجود تنسيق وتخطيط بين الدولتين تدل على ذلك مواقف كثيرة أثناء الرحلة : فقد سمحت فرنسا بزيارة ابن طوير الجنة لجبل طارق، بل ردت بالمثل على الحفاوة المتمثلة في طلقات مدافع السلطة البريطانية التي ودعت بها ابن طوير الجنة عند مغادرة جبل طارق وعودته إلى السفينة الفرنسية، يقول : «**ثم قال رئيس سيفينتنا [الفرنسي] لما ضربوا انجلز هذه المدافع تبجيلا لك وأنت ضيفنا نحن، فلا يمكن لنا إلا أن نكافئهم، فنضرب لهم مثلما ضربوا**»[13].

وهكذا يتجلى في مثل هذه المواقف ما يربط بين انجلترا وفرنسا من روابط تقوم على أساس تبادل المصالح، وكانت انجلترا مستعدة دائما لمساندة مطامع فرنسا في شمال افريقيا مقابل أهداف أخرى توسعية.

أما بخصوص طنجة، فإن اهتمام الأوربيين بها، تزايد في هذه الآونة، نتيجة لموقعها الجغرافي الممتاز، وكان التنافس الاستعماري عليها إيجابيا إذ حال في هذه المرحلة دون وقوع المدينة تحت سيطرة دولة بعينها[14]، وكانت بريطانيا تحرص على أن تبقى مدينة طنجة تحت السيادة المغربية لأن وقوعها تحت سيطرة أية دولة يعتبر مسا خطيرا بمصالح بريطانيا التجارية والعسكرية خصوصاً بمضيق جبل طارق.

وكانت كل المواقف الفرنسية تعبّر عن مدى التخطيط بالمشاركة مع البريطانيين، وعن مدى ممارسة التطاول على السيادة المغربية، ويتجلى ذلك في المقارنة بين تسليم ابن طوير الجنة للبريطانيين لزيارة جبل طارق وتسليمه للمغاربة بعد عودته إلى طنجة، فبينما يحكي أنه نزل إلى ساحل جبل طارق على متن قارب للحاكم العسكري البريطاني[15] فإنه يحكي الممارسة الغَربية التي قام بها الفرنسيون تجاه السلطات المغربية، فعند وصول الباخرة الفرنسية إلى طنجة، ونظرا لأن المرسى لا تتسع للسفن الكبرى فقد كان من العادة أن القوارب المغربية هي التي تحمل الركاب والبضائع إلى المرسى الصغير لتضعها على الرصيف، ولما أرسل قائد طنجة محمد أوميمون الكرواني[16] أعوانه للقيام بهذه المهمة امتنع الفرنسيون من تسليم أحمد بن طوير الجنة، ويعبر ابن طوير الجنة عن هذه الواقعة قائلا : «**فلما وصلنا إليها وأردنا النزول فيها** [يقصد طنجة] **فأراد قائد مولاي عبد الرحمان نصره الله الذي استخلفه في طنجة أن ننزل في فلك مرسى المسلمين بطنجة فقالت النصارى افرنسيس : لا وكلا بل هو ضيفنا نحن، ونحن الذين أتينا به من الجزائر إلى هنا ولا ينزل إلا في فلكنا نحن**»[17] وهكذا لم يستطع عامل طنجة أن يضفي على المؤلف مظاهر التكريم إلا بعد إنزاله من قبل ا لفرنسيين فينقله على أكتاف حراسه ثم يركبه على جواد ملوكي نحو مقامه بالقصبة، ويعتبر تصرف الضباط الفرنسيين تطاولاً على سيادة البلاد، وكانوا يحرصون ولا شك على إثبات وُجودهم سواء أمام البريطانيين أو أمام المغاربة، ولو بزيارة إحدى السفن الحربية لمياه طنجة. ولا شك أنهم حققوا أمام الانجليز هذه المبادرة وحققت زيارتهم بعض أهدافها، ومن ذلك أن السلطان بادر، على إثر إنزال الحجّاج المغاربة والموريتانيين بما فيهم أحمد بن طوير الجنة، فسمح للفرنسيين — مكافأة لهم — بتصدير بضائعهم من تطوان والعرائش بدون أداء الصاكة بمعنى الرسوم المفروضة على التجارة، وذلك حسب رسالة سلطانية توصل بها أحمد بن طوير الجنة، تقول : «**وها نحن أنعمنا على جنس الفرنسيس بوسق غنائهم من غير صاكة تلزمهم على ذلك وهي التي بثغر تطاون وثغر العرائش (...) بما أسداه صاحب الجزائر — أعادها الله دار السلام — من الاحسان لكم**»[18].

وفي هذه الفترة ما يزال المغرب، عسكريا يحظى بالسيادة والتقدير لدى الدول الأجنبية وهي فترة سابقة لمعركة إسلي بعشر سنوات.

وإذا كانت هذه هي الوضعية المحيطة دولياً بطنجة فكيف كانت الظروف الداخلية للبلاد ؟ فالرّحالة أبدى ملاحظة عابرة حينما وصل إلى مرسى طنجة تبين مدى التواجد الأجنبي بالبلاد وحالة الاستيطان بها، وقد سبق أن أُجرى مقارنات بين المغرب وغيره من البلاد الإسلامية في مكان آخر من رحلته يقول :

**«ركبنا في سفينة إلى طنجة، ولما بلغنا إليها وأردنا النزول فيها، فإذا مرسى طنجة ملآن بقد (مد) البصر من كل جهة من المسلمين والنصارى»**[19].

وإن هذه التفاتة لها أهميتها بالنسبة لهذه الفترة لأن حديثه عن وجود النصارى لا يدل على كثرة التواجد بقدر ما يسجل بداية التغلغل الأجنبي في البنية الاجتماعية، ذلك أن الجالية الأوربية بالمغرب ما تزال قليلة بالمقارنة مع حالة البلاد الإسلامية الأخرى، ويتمم هذا التصور في فقرة سابقة من الرحلة بقوله : «**فلا تكاد ترى في الغرب** [يعني المغرب] **نصرانيا ولا يهوديا إلا ميزته عن المسلم، كل نصراني بزيه، وكل يهودي بزيه، بخلاف مصر والاسكندرية وبنغازي وطرابلس فلا يميز فيهن** [كذا] **بين المسلم والنصراني واليهودي، حتى أن المسلم والنصراني إذا تشاتما وتخاصما تكون الحمية والمعونة للنصراني على المسلم، كما حدثنا به الثقات من أهل الاسكندرية وغيرها من أهل تلك المدائن العظام، بخلاف الغرب** [المغرب]**، حتى أن الكفار في مراكش وفاس ومكناسة وجميع مدائن الغرب جهتهم التي فيها دورهم معروفة، لا يتجاوزونها إلا لحاجة يقضونها من غير جهتهم، ثم يرجعون إلى الجهة التي فيها دورهم، وما ذلك إلا لعلو الإسلام في الغرب كما هو المطلوب، الإسلام يعلو ولا يعلى عليه**»[20].

فقد وضع هذا النص بدقة حدود التواجد الأجنبي بالمغرب وبداية التغلغل فيه بينما سجل استفحاله في بقية البلدان الإسلامية الأخرى مما جعل المؤلف يستعظم ذلك قائلا : «**إنا لله وإنا إليه راجعون على ضعف الإسلام بمصر والاسكندرية وطرابلس**» ويعلل ذلك قائلا : «**إن الأمر بيد النصارى لا بيد المسلمين**»[21]. ثم يذكر الأسباب الدولية لهذا التمكن والتي يلخصها في حركة المد الاستعماري وبالخصوص بعد احتلال فرنسا للجزائر، ويذكر هذا السبب بالذات، ولكنه كثيرا م يلتمس سنداً لاستنتاجاته، فقد اتخذ الاسناد منهجا قاراً في كتابته وفي هذا السياق يقول : «**قال لنا بعضُ أهل الاسكندرية أن سببَ عُلُوِّ النَّصارى في هذه الأقال المتقدِّمة :** [المذكورة] **أَخْذُ النصارى للجزائر**»[22].

إن الاستيطان الأجنبي بالمدن المغربية يعتبر محدوداً، وفي هذه الفترة فإن حالة طنجة تعد استثناء حيث كانت تعرفت نمو حركة التجار والدبلوماسيين منذ القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر حينما تأسست دار النيابة فبلغ عدد سكانها الأجانب في منتصف القرن التاسع عشر حوالي 300 أوربي من مجموع سكان مدينة طنجة البالغ عددهم قرابة 6000 نسمة[23].

## 3 ــ أهم المعالم العمرانية لمدينة طنجة.

تحدث ابن طوير الجنة بصورة مقتضبة عن معلمين من أهم معالم مدينة طنجة وهما المرسى والقصبة.

فعن المرسى لم يقم بوصفها إلا بالازدحام، وهو ما شاهده على أرصفتها ــ كما سبق ــ ولكننا نفهم من سياق الواقعة التي ذكرها عن كيفية انزاله مع أصحابه على الرصيف، بأن المرسى يعتبر ضيقا وبسيطا فالركاب والبضائع التي تصل إليها على متن سفن شراعية كبيرة لا تستطيع الوصول إلى أرصفتها المتواضعة إلا على قوارب صغيرة، وإذا كان هذا وضع المرسى سنة 1833 م، فقد استمرت على نفس الحالة سنة 1876 كما وصفها الجعيدي في رحلته[24]، بل استمرت كذلك إلى بداية القرن العشرين حيث أدلى الفقيه سكيرج في كتابه رياض البهجة في أخبار طنجة سنة 1917 بنفس ملاحظة ابن طوير الجنة السابقة مع ذكر وصف مجمل لها يقول : «**ومرساها الآن صغير مستدير تعلوه الجبال (...) ولا يمكن الآن للسفن الكبيرة دخول مرساها لقلة عمقها وكثرة أحجارها ورمالها بل ترسو خارجها وتنقل المتاجر والمسافرين إليها ومنها في زوارق خفيفة**[25]. وقد استدرك بأن أحوالها تحسنت نوعا مّا منذ ثمانية أعوام ببناء رصيف متواضع، وأضاف «**وتحيط بها أبراج مربعة مستديرة وجلها من بناء البرتغال**»[26]. وهذا الجانب له صلة بموضوع التطور التاريخي لبناء ميناء طنجة.

لكن ابن طوير الجنة تحدث مراراً عن الدور التجاري لمرسى طنجة مع ذكر أهم المراسي وما يجلب إليها بواسطة السفن الأوربية، وقد استعظم كثرة تلك البضائع حينما لاحظ «**ما ينزل من البحر في طنجة وتطاون وأزمور ورباط الفتح والصويرة، ففي كل حين تنزل سفن النصارى بكل خير في هذه المراسي**»[27] ويذكر على سبيل التخصيص كلا من مرسى طنجة والعرايش بكثرة السفن الواردة إليهما في عهد السلطان مولاي عبد الرحمان بن هشام وهذه الكثرة جعلته يحتفظ لها بصورة رائعة

منتزعة من صور بيئته الصحراوية، حينما شبَّه كثرة السفن بأسراب النواق التي تتهادى بين مراعي الصحراء مقبلة من كل صوب، في سنوات الخصب[28].

وفي هذه الفترة تكاثرت السفن على الشواطيء المغربية فعلا، نتيجة اشتداد التنافس الأجنبي على التجارة المغربية، ذلك أن هذه التجارة كانت تعرف ما يسمى بنظام الاحتكار، وهو نظام فرضه السلطان عبد الرحمان بن هشام على بعض البضائع مثل الحبوب والصوف والأنعام، وذلك لحماية التجارة الصادرة عبر الموانىء المغربية، وكان هذا الموقف من بين ردود الفعل المخزنية تجاه الزحف الأجنبي بدءً من عهد السلطان مولاي سليمان.

**قصبـــة طنـجـــة.**

القصبة من المآثر التاريخية التي ترتبط بحياة المدن التي تؤدى وظيفة الثغور كنقط دفاعية، ولكن البعد الذي اتخذته القصبة في ذهن ابن طوير الجنة يرتبط بعناصر التكريم والتبجيل التي لاقاها أثناء استقباله من قِبل قائد طنجة أكثر مما يرتبط بوظيفة القصبة وهندستها، ويتجلى هذا البعد من خلال النص، يقول :

**«ولما أرسى الفلك أُرسل قائد طنجة بحريته إليَّ وأنا في الفلك وحملوني على قاربهم [كذا] وأركبوني على ظهر الحصان أعني فحل الخيل مسرجاً، وهو الفحل الذي أُعطاه إياه مولاي عبد الرحمان نصره الله، وهو الذي أُهداه برابرةُ تافلالت لمولاي عبد الرحمان نصره الله، وسار بنا ذلك القائدُ راكباً على بغلته وأنا راكبٌ على جوادِ الخيل المتقدمِ ذكرُه إلى القصبة المشهورة بطنجة، وهي لا ينزلها إلا مولاي عبد الرحمان نصره الله ومولاي سليمان رحمه الله في حياته، وضربوا لنا النوبة المعروفة عندهم تبجيلا منهم وتكريما لنا»**[29].

وهكذا استقطب جوانب التبجيل المتمثلة في إنزاله بهذا المكان المشهور الذي لا ينزل فيه إلا السلاطين، وضربت له الفرقة الموسيقية «النوبة» المعروفة وأضاف بأن المنزل الذي يسكنه أعلى مقاما من منزل العامل نفسه، وهذا المنزل هو المعروف بـ «دويرت رياض قصبة المخزن»[30]. ولم يهتم ابن طوير الجنة بهندسة القصبة ومآثرها، وهي كما يقول سكيرج **«من بناء الباشا أحمد بن المجاهد علي بن عبد الله الريفي، وانها تحتوي زيادة على دار المخزن على دار هي مقر بيت المال وهي خزينة الدولة التي تحفظ بها أموال الديوانة صناديق ضخمة من الحديد لا زال بعضها موجوداً»**[31]، ولم تُبْنَ بعد في أيام ابن طوير الجنة دور الوكلاء وسفراء الدول الأجنبية

في القصبة، لأن ذلك لم يحدث إلا في عهد السلطان محمد بن عبد الرحمان سنة 1849[32]، ثم تعاظم أمره من طرف مختلف الدول.

وهكذا فعلى الرغم من مشاهدات ابن طوير الجنة لمختلف فنون العمارة، الأوربية منها والإسلامية، فلم يتأثر بها ولم تنعكس على ملاحظاته، فحتى بالنسبة لمدينة الجزائر التي زارها لم تثر في نفسه المقارنة التي توجد بين مدينة طنجة ومدينة الجزائر، كما لاحظ الفقيه سكيرج، فعن هذه المقارنة يقول سكيرج : «**وشكل المدينة [طنجة] جميلٌ شبيه جداً بشكل مدينة الجزائر، وديارها القديمة صغيرةٌ مربعةٌ بيضاء الظاهر قليلة الشبابيك**»[33].

وان طبيعة الملاحظات والمشاهدات التي أصدرها ابن طوير الجنة خلال رحلته إنما تصدر في مجملها عن مكوِّنات شخصية نحاول إبرازها ضمن الخلاصات التي وصلنا إليها.

## III. الخلاصات.

يتبين من خلال هذا العرض ــ الذي يعتبر قراءة أولية لنموذج من رحلات القرن التاسع عشر ــ مدى الأهمية البالغة التي يكتسيها أدب الرحلة في مجال التاريخ ويهمنا أن نخرج ببعض الخلاصات من هذه القراءة.

1 ــ إن الرصيد المعرفي في الرحلة يختزن ضمنيّاً ثقافة المؤلف وتنعكس هذه الثقافة على كل الشهادات التي أدلى بها خلال الرحلة، لذلك فأثناء قراءة الرحلة تنشأ جدلية ضرورية لمعرفة مضامين الشهادات الواردة باستبطان ثقافة الرحّالة التي تعتبر الرحلة مصدرا لها.

ففي هذه الرحلة يمكن اعتبار الخطاب الديني هو الاطار الذي تفهم من خلاله كل الشهادات المدلى بها، لأن هذا الرجل يتمتع بدرجة عالية من الزهد، وله مركز مرموق في بلاده، مما جعله يحتل مكانة بارزة في المغرب وفي كل المناطق التي زارها، وقد اهتم بزيارة الأولياء ولقاء العلماء ودوَّن كثيرا من كراماتهم.

2 ــ تأتي أهمية هذه الرحلة من كونها سجَّلت ظرفية تاريخية تميزت بالهيمنة الأوربية التي تعرض لها الشمال الافريقي في الفترة التي أعقبت احتلال فرنسا للجزائر، وما كانت تبذله بريطانيا من سعي في الحفاظ على نوع من التوازن بين

القوى الأوربية العظمى في غرب البحر الأبيض المتوسط، وهو اتجاه طبع السياسة البريطانية إلى نهاية القرن التاسع عشر.

3 ــ وتأتي أهمية الرحلة أيضا من كون المؤلف خصص قرابة 50% من مجموع الكتاب للمغرب حيث تعرض للأحوال التي كانت فيها البلاد مهددة بالوجود الأجنبي سواء من قبل فرنسا عند الحدود الجزائرية، وفي السنيغال، وكذا من قبل بريطانيا واسبانيا المتربصتين في الشمال، مما جعل السلطان مولاي عبد الرحمان في حاجة إلى التعزيز بكل القوى بما فيها العلماء وأرباب الزوايا، ومن هذا الجانب يدخل تكريم ابن طوير الجنة والاحتفاء به ومطالبة السلطان له بالمقام بالمغرب لكن المؤلف اكتفى بتأسيس زاوية على الطريقة الناصرية بمراكش لتكون رابطة بين المغرب وبلاده وصلة بينه وبين سلطان المغرب وأحفاده.

4 ــ وعن مدينة طنجة فإن السياق الذي يدخل فيه الاهتمام بالمدينة يوفر تصوراً مختَزَلًا عن الحالة التي تعيشها المدينة في جوانبها السياسية والدينية والعمرانية.

وان الرِّحلة بعد هذا كله في حاجة إلى مزيد من الدراسة والتحليل بصدد الكشف عن موضوعات كثيرة تهم : علاقات السلطان بأعضاء الجهاز المخزني، وابعاد التدخل الأجنبي في بنية المجتمع، ومفهوم الأولياء والزوايا في الذهنية المغربية، وآخراً الوقوف على جانب من خصوصيات آداب الرحلة وإسهامه في الكتابة التاريخية.

# الهوامش

(1) قامت الجمعية المغربية للبحث التاريخي بإنجاز مساهمتين :

إحداهما عن : «التاريخ وأدب المناقب» صدرت ضمن منشورات الجمعية، مطبعة منشورات عكاظ، الرباط 1988.

والثانية عن «التاريخ وأدب النوازل» 1989 (تحت الطبع).

(2) نذكر من بينها : أدب الرحلة بالمغرب في العهد المريني. للأستاذ الحسن الشاهد، منشورات عكاظ، الرباط، 1990. وكذلك : تاريخ ليبيا من خلال الرحلات يقوم بإنجازها الأستاذ عمّار جحيدر منذ سنة 1988.

(3) نسخ الرحلة والمقالات التي عرّفت بها، منها :

— نسخة خزانة كلية الآداب بالرباط رقم 380 مكل، مصورة عن أصل، وهي نسخة كاملة مكتوبة بخط مغربي مجوهر.

— نسخة الخزانة العامة بالرباط مصورة على الميكروفيلم رقم 1534، وهي ناقصة في أولها وغير مرتبة في بعض صفحاتها.

وقد عرف بهذه النسخة كل من :

— عباس بن ابراهيم في كتابه الاعلام بمن حل مراكش وأغمات من الأعلام عن ترجمة ابن طوير الجنة، ج 3، ص :260 — 262، المطبعة الملكية، الرباط.

— نوريس (ه. ت) قام بترجمة الرحلة بتصرف إلى الانجليزية سنة 1977 بعنوان :
NORRIS و H.T.- The Pilgimage of Ahmed وهو أستاذ بجامعة لندن، وقد عرف بهذه الترجمة الأستاذ محمد المنصور **بمجلة «المناهل»** المغربية عدد 17/ 1980.

— زمامة عبد القادر، عرف برحلة المنى والمنة هذه في **مجلة البحث العلمي** عدد 28/ 1978.

— أبو القاسم سعد الله، حقق الرحلة وصدرت عن المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية بالجزائر (أنظر : محمد المنوني — المصادر العربية لتاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب بالرباط، 1989. ج 2، ص : 51/ 52.

(4) انظر ترجمته في كتاب : عباس بن ابراهيم المراكشي، الاعلام، ط 2، ج 3، ص 260. وكذا محمد المنصور، مجلة المناهل، عدد 17، ص : 393.

(5) ابتدأت الرحلة يوم الأربعاء 7 جمادى الأولى 1245 (4 نوفمبر 1829) وانتهت يوم الاثنين 27 شعبان 1250 (29ديسمبر 1834).

(6) احمد بن طوير الجنة (رحلة المنى والمنة) مخطوط كلية الآداب بالرباط، رقم 380 مكل، ونشير إليه في بقية الهوامش بعبارة (الرحلة)، ص 14.

(7) الرحلـة، ص : 176.

(8) جريـدة : Gibraltar Chronicle عدد 14 يناير 1833.

(9) الرحلـة، ص : 31.

(10) نفس المصدر، ص : 31 و184.

(11) نفس المصدر، ص : 191.

(12) الرحلـة، ص : 198.

(13) الرحلـة، ص : 191.

(14) التمسماني عبد العزيز خلوق : المصالح الاسبانية بطنجة، **مجلة دار النيابة** عدد 7، 1985، ص : 46.

(15) الرحلـة، ص : 184.

(16) يذكر المؤرخ أكنسوس من بين موظفي طنجة في هذه الفترة أن عاملها هو محمد أميمون الكرواني. وأن الأمين في مرساها هو الطيب البياز.

ــ (انظر : أكنسوس محمد. ــ الجيش العرمرم، ج 2، ص 16، 31). ويذكر صاحب الاتحاف بعض المخالفة في التواريخ فيشير إلى أن العامل على طنجة فيما بعد أبو سلهام بن علي ازطوط توفى بعد عزل العربي السعيدي دون أن يذكر ما إذا كان هذا الأخير قد خلف الكرواني على طنجة.

ــ (انظر : ابن زيدان. ــ اتحاف اعلام الناس، ج5، ص 228.

(17) الرحلـة، ص : 196.

(18) الرحلـة، ص : 197.

(19) نفس المرجع، ص : 196.

(20) الرحلـة، ص : 21 ــ 42.

(21) نفس المرجع، ص : 40.

(22) نفسه ونفس الصفحة.

(23) التمسماني، المصالح الاسبانية بطنجة، (م.س) ع 7، ص : 45.

(24) الجعيدي ادريس : («اتحاف الأخيار بغرائب الأخبار»)، تحقيق عز العرب معنينو، رسالة دبلوم الدراسات العليا، نوقشت بكلية الآداب بالرباط، ماي 1990.

(25) سكيرج محمد، («رياض البهجة في أخبار طنجة»)، مخطوط مصور بالخزانة الصبيحية بسلا، رقم 403 (من خمسة أجزاء)، ج1، ص: 9.

(26) نفس المصدر، ص 10.

(27) الرحلة، ص : 251.

(28) نفس المرجع، ص : 32 ــ 33.

(29) الرحلة، ص : 196 ــ 197.

(30) الجعيدي، «اتحاف الأخيار بغرائب الأخبار» (م. س)، ص : 126، 409.

(31) سكيرج، «رياض البهجة في أخبار طنجة»، (م. س) ص : 14.

(32) التمسماني خلوق : نقلا عن سكيرج (م. س) **مجلة دار النيابة**، عدد : 10، 1986، ص 14.

(33) سكيرج، «رياض البهجة»، (م. س)، ص 13.

# ملحـــق

# نـص زيـارة طنـجـة

# من مخطوط رحلة أحمد بن طوير الجنة

## «المـنى والمنـــة»

## (صفحات 189 ـــ 196)

نسخة مكتبة كلية الآداب بالرباط

رقم : م.كـ.ل. 380

او العز ابن ابي المولى وابن الذي موقعه ببلاد فاس وفيها قبر ادريس وثم
اثر مضى قبر ادريس بنكيا ... ومن سبي ابن ... الكبير بلغني ببلاد ...
ومن بيتنا مغرب الشمس ... المزار عند ...
لنا المزار الشهير مع الولي الغوث مولانا عبد السلام بن مشيش رضي الله تعالى
عنه ونفعنا به امين وثانيهما صلة رحم منا به وهو من نجبة الزمان
نصره الله تعالى واعزه الله ومن تنويعه عمنا بنا بسلسلة في مولانا
عبد السلام ابقى الله علينا من بركاته ومن جوده ... وايضا
رحمه امين ... الرحمن ... بن ... بن ... بن ... بن عيسى
... بن ... بن ... بن ... بن ... بن الحسين بن ...
مولانا ... مولانا عبد السلام بن مشيش بن ابي بكر
بن علي بن حرمة بن عيسى بن سلام بن مزوار بن حيدرة بن محمد بن مولاي ادريس
بن ابي جعفر بن مولانا ادريس بن عبد الله الكامل بن الحسن المثنى
بن الحسن السبط بن علي كرم الله وجهه بن فاطمة رضي الله عنهما وعنهم
اجمعين ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم ومجد وعظم ومجد
وسلم تسليما ... ادريس ... بمدينة فاس ... الله
المعظم فيه العلم ... جميع ... الغرب ...

الاولياء لانه يتصل بوزان الغربية وموازات ديار البرانس الى محروسة
زرهون وبنو ليمنا القاسم رضي الله تعالى عنهم اجمعين واما ضر الله
تعالى علينا من بركاتهم وبركات ابنهم واتباعهم ومن لم يعلموهم وحلومهم امين يا رب
العالمين واما تلت الاتباع الثلاثة وارد نا الخزرج من اجل هارة
وركوب سفينة الى هجرة من بوالناس اثر اربع نحو من المرة ابو ولي
خالة فضلنا الينا بعض حسن الوداع منهم لنا ثم فال الى زاير سفينة
شام بوالنكلم سوى اثر اربع بجميلا الحد واتت سفينا فقلنا لكن لينا
الخاد ركابهم منصور ثم شربنا من بوالد بصرى ايضا من اثر اربع مثله
ما من بوالناس ركبنا سفينته في سير بن هجرة ومعنى بني بعض علماء
العرب بقوله هجرة التي بالمغرب اخذ منه في زمان اماسنا ومالحا وانى
القاسم رضي الله تعالى عنهما وقيل انها سميت هجرة المعروفة اليوم بحز
الخوتم وقيل انها سميت ترينة تعرف اليوم ببعض فرعون بجبال زرهون
ولم تكن مدينة تعارف في زمن امامنا مولاي ادريس وابن القاسم رضي الله تعالى
عنهما وانما احدثت بعد نيف عشر [illegible] مائة وقد [illegible] نظمته فقال
بعضهم في بعض ما جرى جيت فقال •
فرقة العرب بشر بر انصار • [illegible]

هجرة

سنة تستعين طلابه الوليد • وبعد على من علم الفقه يزيد

ما كان او حرفة ولعله بن المازري تستعين المعنى وعلم مستقيم

الوزان او علم الفقه في معناها صار بالعلم الجمة تمام ابو بيان

• فيا بشرى لاخوان لسر الغبار ❖ وبرح قسمه بيان •

دخلنا بغير البنو المعروف ❖ في علم فيه على ابن الرحمان

• زاينه في القصب ❖ وجاءنا ادريس على نسبه •

• البر وليلي المغرب الغربى ❖ اذ قام صنو على الهمرى •

وبعد قاسم سمه بغير الثوب ❖ واحنة فيه سلو لعلى نسب

وعلى نعمة منها ما لنا الرضى ❖ ثم رضى ابن قاسم على محى

• واشهد والشد بين يمينه ❖ وذا الاول له على زحى •

وبعض من شيخ انه منام له راشد بعد رضى الله تعالى عنهما ان

اهل الحديث يقولون سلسلة الذهب في الحديث هي مالك

عن نافع عن ابن عمر رضى الله عنهم اجمعين واذا صح سلسلة الذ

هب الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر واذا اصح واحمد بن حنبل

عن الشافعى عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهم

اجمعين وقوله على وفيه لعله محمد يقولون ومعناه فهو

خبر

وعدة كما قال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل وغيرهم من

المتقدم الذكر [illegible] حدثنا أبيه [illegible] من الله [illegible] بعده

أن النبي صلى الله عليه وسلم [illegible] عمر [illegible]

من [illegible] جبريل عليه السلام [illegible] من بعده

[illegible] العلم [illegible] البقعة

من [illegible] إدريس بن إدريس بن عبد الله

الكامل بن الحسن المثنى بن الحسن السبط بن علي كرم الله وجهه بن فاطمة

بنت [illegible] وشرف وكرم ومجد وعظم

وبارك وسلم وعبد الله الكامل أمه بنت الحسين [illegible] وأبوه

الحسن المثنى [illegible] كما له كرم أبيه وأمه من أشرف بيت النبوة وهو

[illegible] الكمال [illegible] رضي الله [illegible]

عبد الله [illegible] رضي الله عنه عن [illegible] رضي الله

تعالى عنه مثله [illegible] حدثني علي بن [illegible]

قال حدثني محمد [illegible] عن عبد الرحمن بن القاسم عن مالك

بن أنس عن محمد بن شهاب الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة رضي

الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال [illegible]

مدينة تمشي بعادة من أقوالهم أهل المغرب قبلة ولكنهم صلاة أهلها على
الشذوذ والجماعة ومذاهب العمر لا يزالون متمسكين به لا يخرج منهم من خا
لفهم ويدع الله بعضهم ما يكون إلى يوم القيامة منهم ابن جمهور من أهل
ممن أبو الحسن بن أبي مطر مولده أبو موسى الأشعري وكان رجلا الرسول
تونس بالأخص لكنه ربما أشير ومما يقع علينا من خبر أبي إمام ابن عرفة مما أخذ
شأنه بعض علماء تونس لخصه إن انفصال الأوقات العلم في تونس زمان
لم تلا ثلاثة أمور من نوع علمية الثلاث وما أفاده ومن أين علمية
الثلاث وذلك لأن أجل صغره نيل العلوم بتونس أبو الفضل عنهم
وعمرهم بلو نحو فعشنا سنين مصر أو من أوزه لما لا ونال وكنا بين أبناء
صيام الرياحي من أجل علماء تونس وأمر بعثه لهم القرمان وشرع حزب
وسورة الكهف ونعم ولكن في ذلك التقسيم ومعروف ابتداء التقسيم
في العزم ومن كان في حضرته لهذا التقسيم من جاوز البلوغ بنسى
كثيرا وإنما تابا أخي ثم إنا لما ارتحل من المغرب وبالنعم التي رفعت
لنا لو الخير لديه في طريقه لا وقصدنا بذلك امتثال قول الله
تعالى وأما بنعمة ربك فحدث والتحدث بالنعم شكر ولذلك أطلبنا
الكلام في التحدث بنعم الله التي لا أحصيها على أيها الثناء هيرمي

مصر وإن الكفر ذو دية وهذا البلد ونونتر الخضرة وبها أمير النصارى وإفرانا
نسيس وانكليز وتلك كان الغرض منا وعند الرحمان نصره الله وقد جاء له
كلهم من فاس إلى مكناسة إلى طنجة وإن بلاد هو والدار البيضاء وزمور ومنا
كثير ومنهم نسبة الصويرة وابتغاهم كلهم معنا الجميلة وخصايصهم
الجليلة يجعلها هو لنصره الله وسبب كتبه لهم بالبراءة افعلوا
مع العلانيين كتب وكتب من أنواع الإنشاء وفنون الإحسان بل جرى تخصيصه
إن قبلتم وإن تشوع عنده ابن فلان والحاكم وتامن وبر تعيينا المدا
مع مكان وبالماضي لنا انكليز عشر الرض وإعلامهم نخاطبها ومرحبا ونرو
زاو كر ر يثار وتامن بنا عند الخروج بحسب الوداع ركبنا في سفينتنا إلى
طنجة ولما بلغنا البيد وأردنا النزول فيها فإذا مرسى طنجة مليئة
بغير البصر من كل جهة من المسلمين والنصارى وما زاد فابه مولانا نعمه
الرحمان نصره الله أن اشتغلنا في طنجة أن تزال جعلها مرسى المسلمين
بطنجة فقابلنا النصارى وأمرا نيسر أو كلما بل موضعنا نحن وبعد الذي
أتينا به من العز أين هو هنا وما بين الأبحر ولكنا نحن وما أدوا من العلج
أرسل فابن طنجة بحريته الموا فإنى العلماء وأخبرني من أن له وعملوا
عملوا فايهم وإن البونية على هم الحصار الذي يجعل التمثيل من هنا ومعو

المجل الذي عمله ابن مولاي مولانا عبد الرحمن نصره الله وهو الذي استقر الا
بر ابرنا والان لم نزل نعتنا عبد الرحمن نصره الله وسار بنا لله العافية ولا
كنا على بغلة ولا نلنا الا على جواد الخيل المتعرفة ذلك لان العصبة وان
لونا تلك العصبة المشهورة بطنجة وهو الذين لما ادى مولانا عبد
الرحمن نصره الله ادى مولانا وقلنا رحمه الله وهيلانة وهو بوالنالا
النوبة المعروفة عندهم تجيلا منهم وذكروا لنا فيما نحن بطنجة اذ
جاء مكتوب مولانا عبد الرحمن نصره الله وفيه من حيث نجيبنا سالمين
علمنا وعلمكم به فما نجزيه على سالما منه وسينا لما سينا الله لكم من
التيسير وختمكم المبارك لتمر نادية البحر ونصا جميع المراكب
ما تراها كما الحنا لسبتة من غير مشقة وقد امرنا علامل ثغر طنجة
وليه باكرامنا ومن تبعنا والمركب الحامل لكم وقد اتمر حين الجنس عند
ما طلعتم لمحال سيدنا صاحب الجزائر بعد وصلنا انشاء الله من
الاخشاب لكم بجزيرة انشاء الله جمعنا الله معكم جمع سلامة وامير منا
من الانعام على جنس الجزا نصيص بوسع غنا بهم من غير صناعة فلو من
قول المخلوق من اليمن بثغر تطوان وثغر العرائش ثغر الكلام لم يتم حرفا
بحرف من غير تبديل ولا تغيير من قوله ما نجزيه على مثلا فتحا لمن قوله

وثغر الجزائر ومكاتبه كلما احسنت بينه بل اكثر من كل احسن ومن كلمة

حاضرا عندنا محمد لما من حيا تبركا بما نصره الله واعزه وايده

الله واكرمه الله بمنه ثم بعد الدين والخير كان يفعله وفيه [illegible]

صلى الله عليه وسلم بكتب الاولياء المتعددين والسلاطين

كل وقت كتبه الينا مسموع في محروسة من اكثر قبلنا جاءنا مكتوبه وفيه

في محروسة الجزائر من عامل من قبل لكم المسلمين والنصارى وسبب امره

للعباد مما كرام الجميع المسلمين والنصارى ومع ذلك ما اسا النصارى بالغ [illegible]

بسبب حلمهم لنا الذي عليه قدمه والذي منع من النصارى ثم زيادة في الجزائر

من كان فيها [illegible] بن [illegible] والجزائر وفيه وقعت لنا معه حالة تم

ونشر وكما نزيد زيادة رجال وزوان وغير في الجزائر وقعت لنا حالة مع

من كان عنده الذي فيه جملة رجال وزوان وغيره بين يحيى بن حمو وغير زيادة

والجزائر لم تبين فيها الى رجال وزوان وغيرها من زيادتهم الى الجزائر

ثم اركبنا المال الجزائر من الجزائر قبلها [illegible] رجال وزوان وغيرهم

[illegible] الكثير المال [illegible] الامر كله [illegible] [illegible]

اجنا من النصارى وامر انصيص والنبيه واصل [illegible] [illegible]

وعلمنا بهم وزيادتهم والاعم [illegible] [illegible] [illegible]

# كتابات روسية حول مدينة طنجة

**عبد الرحيم العطاوي**
كلية الآداب — الرباط

يعتبر هذا العرض المتواضع محاولة أولى لجمع عدد من المعلومات المتفرقة حول موضوع يكاد يكون مجهولاعند جل الباحثين في مجال علاقات المغرب بالدول الأجنبية. وإن هذا بالذات هو ما دفعني إلى الاهتمام بالكتابات الروسية حول المغرب عامة ومدينة طنجة خاصة.

خقا، إن علاقة المغرب مع روسيا لم تكن مكثفة ولم ترق في أي وقت مضى إلى ما كانت عليه علاقة بلادنا مع بعض الدول الأوربية الغربية... ورغم قلة الوثائق فإنني إرتأيت الوقوف على هذه «الصفحة المنسية» إلى حد ما من علاقة المغرب مع إحدى الدول الكبرى الأوروبية في القرن التاسع عشر.

ولقد قسمت هذا إلى قسمين، حاولت في القسم الأول منه أن أجمع أهم الأعمال التي نشرت حول موضوع العلاقات المغربية الروسية، أما القسم الثاني فخصصته إلى ما كتبه الرحالة الروسيون الذين زاروا بلادنا.

من المعلوم أن المغرب كان دائما محط اهتمام الدول الأوروبية، ويرجع هذا الاهتمام إلى عوامل شتى يعلمها الجميع، ولا داعي للوقوف عندها مرة أخرى. ونتوفر اليوم على مجموعة هائلة من الكتب والتقارير والمقالات التي كتبها عدد من المنحدرين

من هذه الدول وخصصوها لبلادنا. ولقد وصلتنا جل هذه المؤلفات من بلدان أوروبا الغربية وخاصة من فرنسا وانكلتيرا وإسبانيا والبرتغال وألمانيا...

أما الكتابات حول المغرب التي أنجزت في بعض دول أوروبا الشرقية ــ وخاصة منها روسيا وبولونيا ــ فإنها ظلت مدة طويلة مجهولة حتى في الأوساط المتخصصة نفسها. وإذا كانت المؤلفات البولونية ــ ونعلم أنها كثيرة تكاد تكون مجهولة لدى الأوساط العريضة من القراء، فإن الوضع قد بدأ يتغير بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة فيما يخص الكتابات الروسية. ويرجع الفضل في هذا التغيير إلى بعض المؤرخين الذين تجندوا للتعريف بعدد كبير من المؤلفات التي بقيت طيلة عشرات السنين منسية على رفوف بعض الخزانات داخل روسيا.وأذكر من بين هؤلاء المؤرخين على الخصوص :

**أولا** : «دانتسك» (Dantsig) و «جيلانكو» (Jilanko) اللذان كانا سباقين إلى تناول موضوع تاريخ العلاقات االروسية المغربية من خلال مقالهما الصادر سنة 1959 على صفحات العدد الأول من مجلة «مسائل الاستشراق» (Problemy Vostokevedeniya)، وعنوان هذا المقال : «صفحة منسية من تاريخ العلاقات الروسية المغربية في الربع الأخير من القرن الثامن عشر». كما أن دانتسك «شارك في تأليف كتاب «روسيا وإفريقيا» بمقال بالغ الأهمية وعنوانه «الروسيون في شمال إفريقيا»، جمع هذا الكتاب أعمال ندوة علمية انعقدت بمسكو سنة 1965 حول العلاقات التاريخية بين شعوب الاتحاد السوفييتي وإفريقيا. وقد قام بطبعه سنة 1966 معهد إفريقيا التابع لأكاديمية العلوم للاتحاد السوفييتي.

**ثانيا** : الأساتذة «تاتيانا موساتوفا (T.Musatova) التي تعتبر أكبر الاختصاصيين في موضع العلاقات الروسية المغربية والتي كتبت عددا من المقالات في هذا الموضوع نذكر من بينها على سبيل المثال : «حول تاريخ العلاقات الروسية المغربية في نهاية القرن الثامن عشر»، وهو المقال الذي طبع على صفحات «الربائد السوفييتية» (Sovietskiye Arkhivy)في العدد السادس لسنة 1984. وأما مقالها الثاني فقد نشر في مجلة «شعوب آسيا وإفريقيا» (Narody Azii Afriki)في العدد الأول من سنة 1987، وهو يحمل عنوان «العلاقات الروسية المغربية»، وكتبت نفس المؤلفة مقالا ثالثا عنوانه «السفارة المغربية الأولى إلى روسيا» وتطرقت فيه لتلك البعثة المغربية التي قادها السيد عبد الكريم بن سليمان والتي زارت سنة 1901 مدينة موسكو

والعاصمة الروسية آنذاك «سان بيترسبورك» حيث استقبلت من لدن الإمبراطور نيكولاي الثاني. صدر هذا المقال في العدد التاسع من مجلة آسيا وإفريقيا اليوم (Azia i Afrika Sevodnya) لسنة 1988.

كما أن الأستاذة «موساتوفا» أصدرت منذ قليل وبالضبط في صيف هذه السنة كتابا قيما عنوانه : «روسيا والمغرب : ماضي بعيد وقريب في نفس الوقت». والكتاب الذي يقع في 208 صفحات من الحجم المتوسط صدر بموسكو عن دار النشر «ناووكا»، ويتناول في فصوله الثانية عشرة جل مظاهر العلاقات الرسمية وغير الرسمية بين المغرب وروسيا منذ نشأتها إلى غاية فرض الحماية على بلادنا. ومن بين المواضيع التي عالجها هذا الكتاب نذكر على سبيل المثال :

ــ تبادل الرسائل بين الإمبراطورة الروسية «إيكاتيرينا» الثانية والسلطان سيدي محمد بن عبد الله.

ــ إقامة العلاقات القنصلية بين المغرب وروسيا.

ــ سفر السيد «فيازيمسكي» إلى طنجة ومراكش.

ــ موقف روسيا من القضية المغربية في التسعينات من القرن الماضي.

ــ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

ــ نشاط القنصلية العامة الروسية بطنجة.

ــ السفارة المغربية الأولى إلى روسيا.

ــ كما تناول الكتاب مواضيع أخرى مختلفة ...

وأعتبر شخصيا هذا االكتاب أهم عمل علمي شامل يصدر في روسيا حول العلاقات المغربية الروسية. وسوف يكون ــ دون شك ــ مرجعا أساسيا لكل الباحثين في هذا الموضوع. ونأمل أن تتم ترجمته من اللغة الروسية إلى اللغة العربية في مستقبل قريب ــ إن شاء الله ــ حتى تشمل فائدته المؤرخين المغاربة كذلك.

هذه هي أهم الأعمال التي صدرت في الاتحاد السوفييتي حول العلاقات المغربية الروسية.

أما في المغرب فلا بد من الإشارة إلى اهتمامات الأستاذ عبد الهادي التازي

بهذا الموضوع والتي تجلت في عدد من محاضراته وكذا في مقاله «حلقات من تاريخ المغرب الدبلوماسي ـــ العلاقات المغربية الروسية»، وهو المقال الذي نشرته مجلة «البحث العلمي» في عددها المزدوج 11 ـــ 12 لسنة 1967. كما يجب التذكير بعدد من المعلومات التي أتى بها في هذا الشأن في كتابه الأخير «التاريخ الدبلوماسي للمغرب».

* *

يرجع عهد المعلومات الأولى الروسية المدونة حول المغرب إلى مطلع القرن الثامن عشر، وكان ذلك على صفحات أول جريدة روسية تظهر للوجود، هذه الجريدة التي أصدرها سنة 1702 القيصر «بطرس الأول» الذي كان يسهر شخصيا على تحريرها.

ويعود تاريخ المرحلة الثانية للكتابات الروسية حول المغرب إلى بداية الربع الأخير من القرن الثامن عشر وذلك بمناسبة تبادل الرسائل بين السلطان سيدي محمد بن عبد الله والإمبراطورة «إيكاتيرينا الثانية». ولقد قامت في هذه الفترة بعض البواخر الحربية الروسية بزيارات المدينة طنجة، وكتب ضباطها عدداً من التقارير حول هذه الزيارات كما وضعوا خرائط للمدينة ولساحلها سنة 1778، ولا زالت هذه الخرائط محتفظا بها في روسيا. ويمكن للقاريء المغربي المهتم بهذا الموضوع أن يرجع إلى مقال الأستاذة «موساتوفا» : «العلاقات الروسية المغربية» الذي أشرت إليه قبل قليل، فلقد قمت بترجمته إلى العربية ونشرته مجلة «دار النيابة» سنة 1988 في عددها الثامن عشر.

أما أول كتاب يتطرق كله إلى المغرب فهو بقلم السيد «يان باتوتسكي» (Jean Patocki)، وهو تاجر وعالم وأديب من أصل بولوني.

كان «باتوتسكي» يملك أراضي شاسعة في أوكرانيا داخل الإمبراطورية الروسية، كما كان عضوا في أكاديمية العلوم بـ «سان بيترسبورك»، ولقد أصبح يحمل الجنسية الروسية منذ سنة 1795 بعد تقسيم بولونيا. لذا فإن المؤرخين الروسيين يعتبرونه روسيا كذلك.

قام «باتوتسكي» بعدد كبير من الأسفار في بلدان أوروبا وآسيا وشمال إفريقيا، فلقد زار في منطقتنا كلا من مصر وتونس والجزائر ثم رجع إلى بلاده، وفي سنة 1791

جاء مرة أخرى إلى شمال إفريقيا للقيام بزيارة خاصة للمغرب، فخصص لهذه الرحلة كتابا قيما أعتبره شخصيا مرجعا ثمينا للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمغرب في أواخر القرن الثامن عشر. ولقد دون «ياتوتسكي» في هذا الكتاب مذكراته حول المدن والمناطق التي زارها مثل طنجة وتطوان وأصيلا والعرائش وسلا والرباط حيث استقبل من لدن السلطان مولاي اليزيد، وعنوان هذا المؤلف الذي كتب أصلا باللغة الفرنسية «رحلة إلى الإمبراطورية المغربية قام بها «يان باتوتسكي» عام 1791».

Voyage dans l'Empire du Maroc fait en l'année 1791 par Jean Patocki.

طبع هذا الكتاب في «فارسوفيا» سنة 1792.

ويبقى هذا المؤلف مجهولا عند جل الباحثين رغم أنه أعيد طبعه سنة 1980 عند «فايار» Fayard بفرنسا ضمن كتاب جمعت فيه رحلات المؤلف إلى كل من تركيا ومصر وهولاندا والمغرب، ويحمل عنوان «أسفار إلى تركيا ومصر وهولاندا والمغرب».

(Voyages en Turquie et en Egypte, en Hollande et au Maroc)

ويبقى سبب هذه الزيارة إلى المغرب غامضا. فهل هي كانت زيارة متعة وسياحة بريئة — كما يقول المؤلف — أم هي زيارة قام بها صاحبها في إطار مهمة سرية ؟ وهذا الاحتمال الأخير يدعمه ما جاء في إحدى الصفحات بأنه محمل برسالة إلى السلطان المغربي.

والسؤال المطروح هو : إذا كان كذلك، فمن كلفه بتلك المهمة ؟ هل هو الملك البولوني «ستانسلاف أوكثيست» (Stanislav Auguste) الذي كانت تربطه بالكاتب علاقة صداقة ؟ أو هل هي جهات أخرى قد تكون الإمبراطورية الروسية رغم ما قيل له — حسب شهادته — بأن السلطان لا يستقبل رعايا روسيا التي تحارب الدولة العثمانية المسلمة ؟

سوف نترك هذه التساؤلات للمؤرخين الإجابة عنها.

ولا بد من الإشارة إلى أن «باتوتسكي» يمتاز ببعد نظره ونظرته الواقعية للأشياء، وهي خصال قلما نجدها عند الرحالة الأوروبيين في ذلك العصر. فنجده مثلا في كتابه ينتقد الأوروبيين الذين يزورون الشرق ويقول عنهم إنهم لا يستطيعون

الحكم على الأشياء والأحداث إلا بمنطق أوروبي ضيق دون تكليف أنفسهم محاولة فهم منطق الشعوب الشرقية التي لها حضارة عالية لكنها تختلف عن الحضارة الأوروبية.

لا نجد بعد كتاب «باتوتسكي» وخلال أزيد من نصف قرن أي مؤلف يتناول موضوعه المغرب. لكن هذا لا يعني أن مثل هذه المؤلفات منعدمة، فلا بد أنها موجودة، غير أنني لم أتمكن حتى الآن من الوقوف على إشارات إليها. وأفسر هذا الفراغ بكون البحث في موضوع الكتابة الروسية حول المغرب لا زال حديث العهد. لذا وجب على المختصين المزيد من البحث لملء هذا الفراغ الكبير. فهذه المؤلفات لا شك أنها تنتظرهم على رفوف بعض الخزانات في روسيا...

انطلاقا من أربعينات القرن الماضي بدأ يزور المغرب عدد من الروسيين نذكر من أبرزهم الناقد الأديب «بوتكين» (Botkin) الذي قام برحلة إلى مدينة طنجة سنة 1854، وكتب عنها مقالا على صفحات مجلة عنها مقالا على صفحات مجلة «سنوفريمينك» (Sovremennik)، وعنوان هذا المقال «طنجة». كما خصص لنفس المدينة فصلا كاملا في مذكراته التي عنوانها «رسائل عن إسبانيا» والتي نشرت في «سان بيتر سبورك» سنة 1857. ولقد أعيد طبع هذا الكتاب سنة 1976 بموسكو ولينينكراد.

ومن المسائل الطريفة التي يذكرها «بوتكين» في «رسالة طنجة» الحديث الذي أجراه مع أحد الطنجاويين. وسأقرأ عليكم ترجمة هذه الفقرة :

المغربي يسأل الكاتب :

— من أي شعب أنت ؟

— أنا روسي، جئت من روسيا.

— لم أسمع قط بهذا الشعب، ولماذا جئت إلى طنجة ؟

— إنه حب الاطلاع ! أريد التعرف على بلادكم !

فكر المغربي قليلا ثم تابع حديثه بتلك الهمة وذلك الجلال اللذين لا نجدهما سوى عند الشعوب الشرقية وقال :

«الله أكبر ! ولا أحد سواه يعلم السبيل الذي يسلكه عبده ! غير أني أطلب من الله أن يحفظني من ترك موطني لأذهب إلى أمصار غريبة عني، وهذا كله من أجل

الفضول فقط ! إننا نحن المسلمون لا نسافر إلا لقضاء أغراضنا أو لنشد الرحال إلى مكة المكرمة التي هي مفتاح كل شيء...».

إنتهى كلام «بوتكيـن».

ولم أستطع قراءة هذه السطور دون أن أفكر في أحد أبناء هذه المدينة الذي ترك أهله وموطنه بدافع من حب الاطلاع العلمي، فقصد الأمصار البعيدة وظل يتجول في معظم أنحاء العالم المعروف آنذاك إلى أن حل ببلد السلافيين الجنوبيين، عند أجداد «بوتكين» فكتب عنهم ووصف بلادهم في مؤلفاته... فكم يبدو زمن إبن بطوطة بعيدا... بعيدا.

«إن بوتكين» لم يكن مجرد سائح يتنقل من بلد لآخر قصد الاستمتاع بجمال الطبيعة، بل كان يهتم ويبحث في تاريخ الشعوب ويحاول التعرف على عاداتهم وفهم ثقافتهم. كما أنه كان يمتاز بوضوح الرؤيا والاستقامة، فلم يكن يكتفي بنظرة السياح السطحية إلى الناس والأشياء، بل كان يحاول بصدق فهم واقع الشعوب التي يكتب عنها. ومن هذا المنطلق جاء «بوتكين» إلى طنجة ـــ كما يقول في إحدى كتاباته ـــ «قصد الالتقاء بأحفاد صانعي تلك الحضارة الأندلسية العظيمة في إسبانيا التي لا زالت معالمها واقفة شامخة في عصرنا هذا».

في سنة 1847 زار طنجة وسبتة السيد «سان دوناتو ديميدوف» (San Donato Demidoff) الذي أعطى في كتاباته حول المغرب وصفا بهيجا للشاطيء الشمالي المغربي، وعنوان كتابه : «محطات بحرية على الشاطيء الإسباني من كاتالونيا إلى الأندلس». كتب هذا المؤلف باللغة الفرنسية كما هو الشأن بالنسبة لكتاب «باتوتسكي».

ولقد صدر في مدينة فلورانسا الإيطالية سنة 1847، وعنوانه الأصلي :

«Etapes maritimes sur les côtes d'Espagne, de la Catalogne: l'Andalousie. Souvenirs d'un voyage executé en Florence».

ويمتاز هذا الكتاب بطبعته الفاخرة ويضم عددا من الصور الجميلة التي تمثل مناظر مختلفة لمدينة طنجة وساحلها.

إزداد اهتمام الرأي العام الروسي بالمغرب خلال الستينات من القرن الماضي بمناسبة الحرب المغربية الإسبانية.

فلقد كتبت عن هذا الحدث جل الجرائد والمجلات في المدن الروسية وخاصة في العاصمة «سان بيتر سبروك». فكانت مناسبة لنشر العديد من المقالات التي سبق لأصحابها أن زاروا مدينة طنجة ومدنا ساحلية أخرى. وهكذا أصدر السيد «سوماروكوف» (Sumarokov) كتابه «رحلة إلى الصويرة ومراكش» وهو عبارة عن تأملاته وذكرياته عن السفر الذي قام به من جبل طارق إلى مدينة الصويرة ثم إلى مراكش. ولقد أعطى في مؤلفه وصفا دقيقا لمدينة الصويرة وناحيتها كما تحدث عن علاقته بالسكان في المدينة أو في خارجها. ولابد من الإشارة هنا إلى إحدى ملاحظات السيد «سوما روكوف» حول ما كان يشاع في البلدان الأوروبية عن تعصب المغاربة. يقول الكاتب : «إن الشعب هنا ليس متعصبا كما يقال عنه في أوروبا. وبصفة عامة فإنني لم أر في إفريقيا كلها بما فيها الجزائر شعبا يبدي الصداقة للأوروبيين مثل الشعب المغربي».

قام الرحالة الروسي المعروف «فيازيمسكي»(Viazemki) بسفر إلى المغرب سنة 1881. ولقد كان «فيازيمسكي» أول مواطن روسي معروف يزور المناطق الداخلية المغربية منطلقا من طنجة نحو العرائش والرباط والجديدة ثم مراكش حيث استقبله السلطان مولاي الحسن بحفاوة كبيرة. وتابع بعد ذلك طريقه في اتجاه الجزائر عبر مكناس وفاس ووجدة. ترك هذا العالم الجغرافي مذكرات مهمة عن رحلته وكذا أبحاثا تحتوي على معلومات ثمينة ذات طابع جغرافي وإحصائي وإثنوغرافي. ولقد جمعت كتاباته ونشرت بموسكو سنة 1973 تحت عنوان «مسائل الجغرافية التاريخية وتاريخ الجغرافية».

بعد «فيازيمسكي» زار المغرب الصحفي الأديب «فاسيلي دانتشنكو» (Vasili Dantchenke) مرتين، المرة الأولى في عهد السلطان مولاي الحسن والثانية في عهد مولاي عبد العزيز. ولقد دون انطباعاته حول بلادنا بأسلوب فني رفيع في العديد من القصص والحكايات والمقالات التي طبعت ووزعت على صعيد واسع في كل من روسيا وعدد من بلدان أوروبا. وكان هذا الكاتب يحب المغرب كثيرا، ولقد وصف في كتاباته المتعددة كلا من طنجة والرباط والجديدة وفاس ومكناس ووزان والعرائش وتطوان والمناطق الصحراوية بتافيلالت.... غير أن أهم ما ألف «دانتشنكو» هو الكتاب الذي يحمل عنوان «قطر الغروب الذهبي (دراسات حول المغرب الخفي)». والذي صدر سنة 1912 بـ «سان بيتر سبورك». ولقد لعب هذا الكاتب الكبير دورا

أساسيا في التعريف بالمغرب وبتاريخه وثقافته داخل الأوساط المثقفة الروسية.

قد يطول الحديث عن كل الرحالة الروسيين الذين كتبوا مقالات عن المغرب عامة وطنجة خاصة، وسوف نكتفي بذكر البعض منهم أمثال : «ميلتشيفسكي» (Miltchevski) و «إيليسييف» (Eliseev) و «تيلوف» (Teplov) و «شاربانتيي» (Charpentier) وهو روسي من أصل فرنسي، له كتاب حول المغرب صدر في «سان بيترسبورك» سنة 1906 وعنوانه «متسول على عتبة أوروبا». ويتطرق فيه إلى الحالة المزرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. كما يجب الإشارة إلى السيد «دميتربيف» (Dmitriev) الذي قضى أربع سنوات في شمال إفريقيا وألف كتابا عنوانه «رحلات إلى شمال إفريقيا».

يقول المؤلف في خاتمة كتابه : «عندما نشاهد مدينة طنجة علينا أن لا ننسى أن بلدين إثنين فقط في إفريقيا كلها استطاعا الحفاظ على استقلالهما. هذان البلدان هما : المغرب والحبشة. ففي هذه المدينة يستطيع السكان أن يرفعوا بدون خوف فوق بيوتهم العلم الأحمر الذي هو العلم الرسمي المغربي، لذا فإن جميع البواخر ترفع هذا العلم كلما اقتربت من المدينة».

* * * *

كان بالإمكان الاستمرار في هذا النهج للحديث عن كتابات أخرى من نوع خاص، وهي التقارير التي كان يبعث بها الدبلوماسيون الروسيون المعتمدون في طنجة، وهي كثيرة ومتنوعة. لكن هذا الموضوع سوف يدفعنا إلى التطرق إلى العلاقات الرسمية بين المغرب وروسيا منذ تبادل الرسائل بين السلطان سيدي محمد بن عبد الله والإمبراطورة «إيكاتيرينا الثانية» مرورا بإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين وزيارة السفارة المغربية التي قادها السيد عبد الكريم بن سليمان إلى «سان بيترسبورك» وموسكو سنة 1901، ومرورا كذلك بالتبادل التجاري بين البلدين، إلى غير ذلك... غير أن هذا موضوع آخر، وهو جدير بأن يرصد له بحث خاص قد يقدم في مناسبة أخرى إن شاء الله.

# الصحافة الأوروبية الصادرة في طنجة
# في أواخر القرن التاسع عشر
# أهميتها وتأثيرها

**الطيب بوتبقالت**
مدرسة الملك فهد العليا للترجمة ـــ طنجة

**تمهيد :**

في بداية الثمانينات من القرن الماضي ظهرت في طنجة صحافة أوروبية أثارت الانتباه بشكل خاص وذلك بالنظر إلى مدلول خطابها وإلى ردود الفعل المترتبة عن نشاطها. ولعل السر في ظهورها وتطورها يكمن في النفس الجديد الذي كان يعرفه وقتئذ المد الاستعماري مباشرة بعد مؤتمري برلين لعامي 1878 و1885 ومؤتمر مدريد لسنة 1880. وقد تزامنت هذه الفترة مع بداية إزدهار الصحافة المكتوبة في أوروبا حيث بدأ نفوذها يتقوى ويحسب له حساب، خاصة في فرنسا بعد إصدار قانون 29 يوليوز 1881 الذي فتح عهدا ليبراليا في وجه حرية الصحافة والذي يُعمل به حتى الآن.

وقد أصبحت الصحافة، أكثر من أي وقت مضى، أداة فعالة في الممارسة السياسية المعتمِدة أساسا على الدعاية كعنصر هام في ا لتأثير على الرأي العام وتسخيره لخدمة قضايا معينة.

أما في كون نشأة هذه الصحافة وتطورها عرفا شكلا متميزا في مدينة طنجة بالذات، فهذا راجع إلى عدة عوامل نذكر منها :

1) موقعها الجغراستراتيجي الذي أعطاها طابعا خاصا يعكسه تاريخها الحافل بالمتغيرات.

2) تواجد دور المفوضيات الدبلوماسية وبعض الجاليات الأجنبية بها.

3) وجود انجلترا على الضفة الأخرى، بجبل طارق منذ 1704، والدور الذي أصبح يلعبه المضيق بشكل مكثف بالنسبة للملاحة الدولية.

4) المشروع الفرنسي الكولونيالي لضم شمال إفريقيا تحت نفس السيطرة الاستعمارية، خاصة بعد أن إتخذت فرنسا قرارها بإعلان الجزائر إقليما فرنسيا سنة 1848 واحتلالها لتونس عام 1881.

5) ارتفاع حدة الأطماع الاسبانية في المغرب بعد معركة 60/ 1859.

6) ضعف الدولة المغربية في مسايرة الركب الحضاري وعدم قدرتها على الحفاظ على السيادة الوطنية.

إن تداخل هذه العوامل قد أدى إلى تصاعد التكالب الاستعماري على البلاد، الشيء الذي أصبح معه المغرب موضوعا للتاريخ وليس طرفا فيه. وكانت صحافة طنجة تلك المرآة التي تعكس ــ إلى حد ما ــ مؤشرات الوضع المُعبَّر عنه دبلوماسيا بـ «المسألة المغربية».

## 1. الخصائص العامة المميزة لهذه الصحافة[1].

بإلقائنا نظرة عامة على هذه الصحف التي نشأت وازدهرت قليلا في أواخر القرن الماضي بالمغرب الشمالي، نجد أن لها ثلاث خاصيات تميزها :

### 1 – 1. تركيز الصحف في الزمان والمكان.

يتضح على أن ما بين 1883 و1900 أكثر من 60% من الصحف الأوروبية الصادرة في المنطقة الشمالية كانت بمدينة طنجة التي أصبحت تمثل مركز إشعاع بالنسبة لها. وبالمقارنة مع صحف سبتة ومليلية وتطوان مجتمعة فإن صحافة طنجة عرفت تطورا أهم ونشاطا أكثر، بل وتأثيرا ملحوظا محليا وطنيا ودوليا. إذ كانت جرائد

طنجة بمثابة وكالة أنباء تنهل منها صحف أوروبا أهم ما تنشره عن المغرب، وكان أعظم محرريها مراسلين محليين لصحف تصدر في أوروبا.

### 1 ـ 2. أغلبية الصحافيين كانت من اليهود المغاربة المحميين[2].

لعب اليهود المغاربة الذين دخلوا تحت حماية هذه الدولة الأوروبية أو تلك، خاصة الذين كانوا تحت الحماية الانجليزية، دورا هاما في تحرير هذه الصحف. لقد أصبحوا عن طريق هذه الممارسة من أشد المدافعين عن مصالح طائفتهم الضيقة ومن أنجع الوسائل المعبِّرة عن أطماع الدول التي تستخدمهم لأهدافها الاستعمارية. ولعل معرفتهم الجيدة للمغرب ومؤسساته السياسية والاقتصادية، إلى جانب إلمامهم ببعض اللغات الأجنبية وعلاقاتهم التجارية مع الغرب، من العوامل التي أهلتهم للقيام بهذا الدور الذي ساهم كثيرا في تحريك عجلة التوغل الامبريالي بالمغرب. وكانت اللغات الأجنبية المعتمَدة في تحرير جرائد طنجة هي الاسبانية والفرنسية والانجليزية.

### 1 ـ 3. المعارضة المستمرة والانتقادات اللاذعة للمخزن.

لم يكن لصحافة طنجة إنتماء إلى تيارات سياسية واضحة المعالم، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الصحف في أوروبا أنذاك. وإذا كان لابد من إيجاد تصنيف لها في هذا المجال فيمكن القول بأنها كانت تنتمي إلى الصحافة الكولونيالية بمفهومها العام، تخدم مصالح من يمولها ويرعاها. ويمكن تقسيم محتواها إلى شطرين، شطر يهتم بنشر الاعلانات التجارية المختلفة وبعض الأخبار المحلية، وشطر عبارة عن مقالات دعائية وإنتقادات عنيفة تصب في اتجاه واحد، معبرة عن استيائها واستهزائها بكل مقومات النظام السياسي والاجتماعي المغربي. فلا غرابة إذا رأينا أنها توجه النداء إلى ممثلي الدول الأوروبية بطنجة. طالبة منهم التدخل بسرعة وحزم للالقاء بالمغرب في دائرة «الاصلاحات»[3] و«التقدم» وهي كلمات ما فتئت الدعاية الاستعمارية السائدة أنذاك ترددها بدون أن تكشف عن مدلولها الحقيقي. فبإسم «الحضارة» أعلنت هذه الصحافة مناهضتها القوية لما أسمته بـ «همجية» الحكومة المغربية.

وأمام حملاتها الدعائية الشنيعة بدا المخزن وكأنه مكتوف الأيدي، لا يملك الوسائل الكفيلة لصد هجماتها وليست له قوة للتأثير على محرريها، فمن جهة كان تنظيم الصحافة بالمغرب يعرف فراغا قانونيا شاملا، بحيث لا يوجد أي نص قانوني ينظم أسس هذه المهنة الجديدة، ومن جهة أخرى لم يكن لصحافيي طنجة أي ميثاق

شرف يرتبطون به. وهذا معناه أن ممارسة مهنة الصحافة كانت تتسم بالفوضى واللامسؤولية.

## 2. أهم جرائد طنجة وردود الفعل المخزنية التي خلفتها.

أهم صحف طنجة ثلاث جرائد، هي التي أعطت الانطلاقة في ظرف أقل من سنتين للنشاط الصحافي الذي عرفته المدينة فيما بعد، وهي التي كرست أهم الانتقادات والحملات الدعائية الموجهة ضد الادارة المغربية.

### 2 - 1. جريدة **Al Maghreb al Aksa**

ظهر العدد الأول من جريدة «المغرب الأقصى» يوم 28 يناير 1883، وكانت تصدر كل يوم أحد باللغة الاسبانية. ولقد احتلت هذه الأسبوعية الرتبة الأولى لأمن حيث الصدور فحسب، بل حتى بالنسبة لمحتوى ما كانت تنشره. ففي هذا الصدد كتب عنها كوشميز، قائد البعثة العسكرية الفرنسية، في تقرير له بتاريخ 1892 ما يلي : «إنها، عموما، الجريدة الأكثر إطلاعا. المعلومات التي تنشرها كانت تقريبا دائما صحيحة. وهذا شيء لا تتصف به زميلاتها. إنها تساند بكل قواها المصالح والأطماع الاسبانية، ومعادية شيئا ما لفرنسا»(4). كان مؤسسها يدعى ابرينس، إزداد بجبل طارق ومنه أتى بمعدات للطباعة إلى طنجة سنة 1880. وقد ساهمت مطبعته مساهمة فعالة في إزدهار صحافة هذه المدينة. اما مديرها فهو أنطونيو موليناري الذي إزداد هو الآخر بجبل طارق، ثم استقر بطنجة وفيها قام بإدخال الهاتف عام 1884. وقد تجاوزت هذه الجريدة الذكرى العشرينية لظهورها.

### 2 - 2. جريدة **Le Réveil du Maroc**.

جريدة «إنبعاث المغرب» جريدة أسبوعية تصدر كل يوم أربعاء باللغة الفرنسية. ظهر العدد الأول منها يوم 14 يوليوز 1883، وهو يوم عيد وطني فرنسي. وللتعريف بمراكز اهتمامها كانت تحمل تحت عنوانها العبارة التالية : «جريدة سياسية، تجارية وفلاحية». ولما مات مديرها لفي كوهن سنة 1888، وكان محميا انجليزيا، إشتراها الصيرفي بن شمول الذي كانت عائلته تتمتع بحماية فرنسية خاصة. وبموت بن شمول عام 1902 إختفت الجريدة التى كانت من أشد جرائد طنجة لهجة وانتقادا.

## 2 ـ 3. جـــريـــدة The Times of Morocco

بعد مرور سنة تقريبا على ظهور الأسبوعية الفرنسية، ظهرت «أزمنة المغرب» وكان ذلك يوم 5 يوليوز 1884. مؤسسها هو إدوارد ميكن وقد ساعده في تحريرها وتسييرها إبنه بادجيت ميكن الذي كان أكثر حماسا وجرأة من أبيه. كانت «أزمنة المغرب» تصدر كل شهر باللغة الانجليزية، إلا أنه إبتداء من 16 يناير 1886 أصبحت تظهر يوم السبت من كل أسبوع. والسبب في ذلك راجع إلى مطبعة جديدة إستوردها إدوارد ميكن للاستغناء عن خدمات مطبعة ابرينس التي كان يلجأ إليها لطبع جريدته. وقد كان ميكن يشتكي من مضايقة ابرنيس له حول بعض ما تنشره «أزمنة المغرب» من معلومات وما تتخذه من مواقف لا ترتاح لها بغض الأوساط الدبلوماسية. والواقع أن «أزمنة المغرب» كانت تميل إلى نوع من الممارسة الإعلامية النزيهة التي لا توجد حظوظ لنجاحها نظرا للظروف والمؤامرات الدبلوماسية التي كانت مدينة طنجة مسرحا لها. وفي عام 1893 قام ابرينس بشرائها وحقق بذلك عملية اندماج غريبة، بحيث أنه مباشرة بعد هذه الصفقة أصبحت جريدة «المغرب الأقصى» تصدر باللغة الانجليزية وتدافع عن مصالح انجليزية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بادجيت ميكن كان وراء أول صدور جريدة عربية بالمغرب يوم 15 ماي 1889 وكانت تحمل إسم «المغرب». إلا أن صدورها لم يتعد هذه السنة. ولعل السبب في إختفائها كان يكمن في عدم مساعدة المخزن لها وفي تلك الأيادي الاستعمارية الممتدة لطمس الحقائق ولخنق كل ما من شأنه أن يدخل في نطاق تنوير الرأي العام المغربي وتحسيسه.

## 2 ـ 4. ردود فعـل الـمخــزن.

لم يكن المخزن غير مكترث للآثار السلبية المترتبة عن الحملات الصحافية الموجهة أساسا ضد إدارته وتسيير شؤونه، بل كان واعيا لما تفرضه عليه مسؤولياته تجاه هذه المشكلة بالضبط، والواضح أن قواه المنهارة لم تكن في مستوى طموحاته. وبالتالي فإن جميع مساعيه لكبح جماحها ومحاولاته لمنعها منعا كليا، ما بين ماي 1884 ويناير 1887، لم يكتب لها النجاح. نعم لقد تحرك ممثلوا الدول الأجنبية بطنجة في هذا الاتجاه وناقشوا وضعية هذه الجرائد ــ خاصة أنهم لم يسلموا من إنتقاداتها ــ وحصل شبه إتفاق على إدانة أسلوبها وطريقة معالجتها لبعض القضايا، ولكن لم يتوصلوا إلى حل يرضي المخزن. وكان رد فعل صحافة طنجة هو تأسيس نقابة للدفاع

عن مصالحها، وسارعت بالاعلان عن عدم رضوخها لأي تدخل من شأنه أن يقلص من نفوذها. فالمخزن الذي كان يود تهدئة الأوضاع وإخماد الفتنة وجد نفسه في آخر المطاق أمام الأمر الواقع فأجبر على التعامل مع معطياته بدون أن يؤثر على اتجاه مساره. أما الدبلوماسيون فإنهم كانوا يتعاملون مع هذه الصحافة بنوع من المرونة، كيف لا وهي تخدم مصالح بلادهم !

**خـلاصــة.**

ـ إن الصحف التي ظهرت في طنجة في أواخر القرن الماضي كانت بمثابة ظاهرة جديدة تدخل في دائرة الدعاية الاستعمارية العامة، وتعد من بين الأساليب الحديثة والفعالة في ذلك العهد لتسهيل مأمورية الجيوش الكولونيالية بزعزعتها للرأي العام المحلي وبرصدها لعدد هام من المعلومات الهدف منها هو إنجاز المشروع الاستعماري في أحسن الظروف وبأدنى التكاليف المادية والبشرية.

ـ إن تعامل المخزن مع هذه الصحافة كان على أساس أنها تجسد «بدعة» وهذا هو السبب الجوهري في مطالبته بمنعها وعدم محاولته لكسبها أو الاستفادة من نفوذها.

ـ إنه بدون تضافر عوامل أخرى متعددة، منها الضعف البين للسلطة المركزية المغربية وتكالب المستعمرين على البلاد، لما كان لهذه الجرائد من أهمية أو تأثير ولما كُتب لها أن ترى النور في هذه المدينة وفي تلك الفترة بالذات.

## هــوامـــش

(1) أهم مقال ـــ في علمي ـــ كتب حتى الآن حول صحافة طنجة في هذه الفترة هو مقال للمؤرخ الفرنسي مييج في مجلة «هيسبريس» :

J.L. Miège : «Journaux et journalistes à Tanger au XIXe - sciècle»
«Revue de l'institu des Hautes Etudes Berbères, **Hesperis.**
1er février 1954; pp. 191-228. voir aussi sa thèse sur
«le Maroc et l'Europe (1830 - 1894)». T. 3.
P.U.F. Paris, 1963; pp. 323 - 331.

انظر كذلك، جامع بيضا : «قضية (الجوازيط) الأجنبية بطنجة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر». مجلة دار النيابة. العدد الثامن عشر، ربيع 1988. ص. 32ـ39. وورد في نفس المجلة مقالا بالفرنسية يتناول نسبيا قضية الصحافة الطنجية الأوروبية الصادرة في أواخر القرن الماضي للأستاذة أمينة احراي أوشار :

Amina Ihrai - Aouchar : «La presse tangéroise d'opposition»
Revue Dar - Al-Niaba. 3ème. Année. N° 10.
Printemps 1986; pp. 12 - 15.

كما أنني تطرقت لنفس الموضوع في رسالة دكتوراه حول : «سياسة الإعلام في عهد الحماية الفرنسية بالمغرب (1912 ـــ 1956)» :

Tayeb Boutbqualt : «La politique d'information du protectorat français au Maroc
(1912 - 1956)».
Université de Paris II; Mars 1986, pp. 45 - 59.

ومن بين الكتب المتخصصة في تاريخ الصحافة والتي عالجت جزئيا هذا الموضوع، هناك :

ـــ «الصحافة المغربية، نشأتها وتطورها» للأستاذ زين العابدين الكتاني. نشر وزارة الأنباء، بدون تاريخ.

ـــ «تاريخ الصحافة العربية» بقلم الفيكونت فيليب دي طرازى. المطبعة الأدبية، بيروت 1914.

ـــ «الصحافة العربية، نشأتها وتطورها» لاديب مروة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت 1961.

(2) نظمت كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط أياما دراسية حول «الإصلاح والمجتمع المغربي في القرن التاسع عشر» من 20 إلى 23 أبريل 1983؛ ونشرت أعمال هذه الندوة عام 1986، مطبعة النجاح، الدار البيضاء.

وفي هذا الكتاب من المقالات ما يلقي الضوء الكاشف على إشكالية الإصلاح ومدلوله والظروف التاريخية التي تبلورت فيها عناصره (502 ص).

(3) راجع في هذا الصدد كتاب الأستاذ عبد الوهاب بن منصور : «مشكلة الحماية القنصلية بالمغرب، من نشأتها إلى مؤتمر مدريد سنة 1880». الطبعة الثانية المطبعة الملكية ـــ الرباط (212 ص. معززة بالوثائق).

(4) Archives du Services Historique de l'Armée de Terre.
Série «Maroc 3 H22». Rapport du Commandant Cauchemez, chef de la mission militaire au Maroc; Fès 24 Juin 1892.

# صحافة طنجة : مرآة للصراع الدولي حول المغرب (1900 ـ 1912)

**جامع بيضا**
كلية الآداب ـــ الرباط

## مقدمة عامة :

إن الأهمية التي تكتسيها طنجة كبوابة شمالية للمغرب مفتوحة على أوروبا جعلت من هذه المدينة العاصمة الدبلوماسية للبلاد منذ أواخر القرن الثامن عشر. وكان طبيعيا، والحالة هذه، أن تسعى المفوضيات الأجنبية بها إلى إيجاد أدوات إعلام تخدم مصالحها ضدا على مصالح المفوضيات الأجنبية الأخرى وضدا على سيادة البلاد. وهكذا برز دور الصحافة بإلحاح في طنجة إبان الثمانينات من القرن التاسع عشر. فتكاثرت الصحف، فتعددت لغاتها وتباينت مصالحها، فأزعجت أطرافا مختلفة، بما فيها المخزن وبعض الممثليات الأوروبية. وكرد فعل على التجاسر الجارح، أقدم المخزن على طلب إلغاء تلك الصحافة التي صدرت بثغر طنجة بدون استئذان سلطات البلاد. وكان من نتيجة المبادرة المخزنية أن قام ما يمكن نعته «بقضية الجوازيط الأجنبية بالمغرب»[1]، فاستحسن البعض القرار، وندد به البعض الآخر (وهم الأكثرية)، فما وجد سبيلا إلى التنفيذ. تأقلم المخزن مع الأمر الواقع، فأوّل ذلك بالحنكة السياسية أحيانا وبضعف الحكم المركزي أحيانا أخرى.

بإطلالة القرن العشرين وبروز ما كان يسمى «بالمسألة المغربية»، أصبحت صحافة مدينة البوغاز تعكس الصراع الدولي حول المغرب أكثر من أي وقت مضى. فتنافرت تياراتها ومذاهبها ومقارباتها لصيرورة البلد المضيف المنزلق لا محالة إلى الهاوية الاستعمارية.

ففي مستهل القرن الجاري، ما زالت الصحافة الأجنبية هي التي تحتل الصدارة بطنجة، وكانت مطالبة من طرف مموليها ومسيريها بأن تلعب دور أداة التدخل السلمي لصالح إحدى القوى الاستعمارية. ولعل فرنسا هي التي كانت، أكثر من غيرها، متشبثة بتسخير الصحافة لأغراضها.

## I. الدعاية الأجنبية

### 1. الصحافة كأداة للتدخل السلمي الفرنسي :

في سنة 1900 كُلِّف إِدْمُونْ دُوتِّي (Edmond Doutte) من طرف الحاكم العام للجزائر بالقيام بمهمة بالمغرب الأقصى، تتلخص في الوقوف على حقيقة نفوذ فرنسا بهذا القطر ووضع مخطط للوسائل الكفيلة بتعزيزه.

قام «دُوتي» بالمهمة المطلوبة منه وسجل مشاهداته وخواطره في كتاب صدر سنة 1900 بباريس تحت عنوان : «بعض الوسائل الكفيلة بتعزيز النفوذ الفرنسي بالمغرب»[2].

لم يهمل «دُوتّي» في مؤلفه الدور الذي يمكن أن تلعبه الصحافة كأداة للتدخل السلمي بالمغرب. فلاحظ أن المصلحة الفرنسية بهذا البلد تستدعي إيجاد صحف تتفادى الإرتجال، وتدافع عن أطروحات فرنسا عند الحاجة، وتلتزم الصمت عند الضرورة. ويرى الكاتب أنه من الملح خلق ثلاث جرائد من هذا الصنف ينصب اهتمامها على القضايا المغربية: الأولى بباريس، والثانية بالجزائر، والثالثة بطنجة.

ففيما يتعلق بطنجة، لاحظ المؤلف أن بإمكان جريدة Le Réveil du Maroc[3] أن تلعب هذا الدور، سيما وأن المفوضية الفرنسية استطاعت منذ وقت قصير أن تمسك بزمام هذه الصحيفة التي كانت فيما قبل مسيرة بطريقة غير سليمة (في نظره)[4].

إلى جانب ذلك، دعا «دوتي» إلى تأسيس صحافة عربية اللسان، ويقول في هذا الشأن :

«بالإمكان أن نحاول نشر جريدة بطنجة، تكون شبه رسمية، وفي مظهرها مستقلة. يتكلف بتحريرها بعربية سليمة كُتَّابٌ مغاربة أكفاء، وتكون مسيرة بمهارة من طرفنا»(5).

لم تكن نصائح «دوتي» مجرد حبر على ورق، فقد تم دعم **Le Reveil du Maroc** [ماديا، كما تم تخطيط محتواه من طرف خبراء المفوضية الفرنسية لتفادي مثل ذلك الارتجال الذي انساقت إليه جل صحف طنجة غداة وفاة الوزير أحمد بن موسى عندما أخذت تسطر من التكهنات والتعاليق ما لم ينل رضى بعض الأوساط الدبلوماسية. وعندما توقفت **Le Rèveil du Maroc**] عن الصدور، حل محلها **Le Maroc** كناطقة بلسان «لجنة المغرب» التي انبثقت عن «لجنة افريقيا الفرنسية» في ذلك الظرف الحساس بالذات. ونصبت **Le Maroc** نفسها مدافعة عن ضرورة استحواذ فرنسا على المغرب، ومفندة لادعاءات القوى الإستعمارية الأخرى، خاصة بريطانيا وألمانيا واسبانيا.

بالتوقيع على الاتفاق الودي في أبريل 1904، تمكنت فرنسا من إزاحة منافس خطير كان يتمثل في بريطانيا العظمى. وباتفاقية باريس في أكتوبر من نفس السنة، تمكنت الدبلوماسية الفرنسية من تحييد اسبانيا، ولو نسبيا.

فلا عجب إذن أن نلاحظ، بموازاة هذه التسويات، تعزيزا للنشاط الصحفي الموالي لفرنسا بطنجة. فقد تأسست جرائد أخرى، أهمها **La Dépêche Marocaine** التي رأت النور في دجنبر 1905، أي شهراً واحدا قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة الخضراء.

كانت كل هذه الصحف تخاطب أساسا الجالية الفرنسية المقيمة بالمغرب والتي بدأت صفوفها تتعزز بمعمرين جدد إستجابوا للدعاية الكولونيالية. أما عن الرأي العام المغربي، فقد تمت أيضا الإلتفاتة إليه عندما تم تأسيس جريدة **السعادة** في أكتوبر 1904، ثم تبعتها **الصباح** في 10 يوليوز 1906.

لكن، لم تكن الدعاية الفرنسية طليقة تعمل حسب هواها بطنجة، فللأطراف المنافسة أيضا أدواتها. وأهم هذه الأطراف: إسبانيا، بريطانيا، وألمانيا.

### 2. الدعاية الإسبانية :

تكاثرت الصحف الإسبانيا بثغر طنجة منذ أواخر القرن التاسع عشر، لكنها

كانت متفاوتة جدا من حيث ثقل نفوذها. ولعل أهمها في الفترة الفاصلة بين 1900 و 1912: **El Africa Española** و **El Porvenir** و الحق.

ــ **El Africa Española** (إفريقيا الإسبانية): أسسها المستكشف والصحفي الإسباني Saturnino Gimenez سنة 1903 وجعلها منبرا «للنقابة الإسبانية لشمال إفريقيا». وكانت الجريدة مناوئة للأطماع الفرنسية بالمغرب، وداعية إلى تحقيق تحالف ألماني ــ إسباني للوقوف في وجهها. واستمرت على هذا النهج حتى تاريخ توقفها في دجنبر 1905.

ــ أما **El Porvenir** (المستقبل)، فقد كانت بمثابة الناطقة باسم الجالية الإسبانية بطنجة، وهي الأكثر عددا والأكثر فقرا أيضا. وكان طبيعيا إذن أن تكون لهجتها شديدة في الدفاع عن مصالحها ضد مصالح الجاليات الأخرى، خاصة الفرنسية.

ــ كما هو الشأن بالنسبة لفرنسا التي تزودت بأدوات إعلامية ناطقة بالعربية (**السعادة**، **الصباح**)، فإن إسبانيا هي الأخرى نهجت نفس السبيل فأسست جريدة **الحق** في 8 يناير 1911 وكلفت بتحريرها مصريين هما: أحمد رفعت ومحمود زكي[6]. وكما يُستشف من عنوان الصحيفة، فإنها تهدف إلى إقناع قرائها بأن الحق إنما هو في الجانب الإسباني، لا غير. ولم تبخل بالانتقادات على المشروع الفرنسي بالمغرب؛ فالبنسبة لها، إن الفشل يترقب الخطة الفرنسية لا في المغرب فحسب، ولكن أيضا في الجزائر وتونس[7].

## 3. الدعاية الانكليزية :

إن الاتفاق الودي، الذي توصلت بموجبه فرنسا وبريطانيا إلى تسوية خلافاتهما الاستعمارية، لم يحل دون استمرار الصحافة الطنجية الموالية للانكليز في الدفاع عن مصالح الرعايا البريطانيين بالمغرب، سيما وأنهم كانوا يتمتعون بنظام الامتيازات منذ القرن التاسع عشر، ويجدر عدم التفريط فيه.

كانت **Al Moghreb al Aksa**[8] (المغرب الأقصى)، الصادرة باللغة الانكليزية، هي الحاملة لمشعل هذا الدفاع. فلم تكن لينة مع الفرنسيين كلما تعلق الأمر بالذود عن مصالح البريطانيين.

### 4. الدعاية الألمانية :

إن الاتفاق الفرنسي ـ البريطاني لسنة 1904 قد أثار غضب الألمان الذين سارعوا إلى العمل على تدويل المسألة المغربية. فجاءت زيارة غليوم الثاني لطنجة فخلقت أزمة استدعى حلها عقد مؤتمر بالجزيرة الخضراء افتتحت أشغاله يوم 16 يناير 1906 واستمرت حتى 7 أبريل من نفس السنة.

لقد قامت ألمانيا بمحاولة يائسة لتحطيم الاتفاق الودي. واخفاقُها في ذلك جعل المفوضية الألمانية بطنجة، في انتظار تطورات أخرى، تراهن على نشاط دعائي يؤازر وجهات نظرها في المسألة المغربية. ويمكن أن نترصد هذا النشاط فيما يلي :

**أ ــ النائب الألماني ينصح المخزن بتأسيس جريدة عربية (1906)**

كان المخزن متذمرا مما تنشره صحف طنجة، خاصة منها الموالية لفرنسا، من أخبار وتعاليق لا تُكِنُّ أي احترام للسيادة المغربية. ولما شافهت دار النيابة النائب الألماني «روزن» (Rosen) في الأمر، كان جواب هذا الأخير «أن الأليق بجانب المخزن في القضية هو أن ينشيء عمل جريدة رسمية عربية يكون للمستخدمين بها اليد في اللغات الأجنبية. وكل من خرج عن الحد في تلك الجرائد وأعلم بخلاف الواقع، يُكَذَّب ويُرَدُّ عليه في ذلك»(9).

نستشف من هذا الاقتباس رغبة ممثل ألمانيا في إيجاد صحافة تقف بالمرصاد للسياسة الفرنسية، وبالتالي تكون سندا لمخطط بلاده بالمنطقة.

**ب ــ ظهور جريدة «لسان المغرب» (فبراير 1907).**

إنها جريدة عربية ظهرت بطنجة في 8 فبراير 1907، واستمرت حتى يونيو 1909 حيث توقفت بعد أن كان مجموع ما صدر منها : 84 عددا. أسسها أخوان شاميان هما : فرج الله نمور وأرتور نمور، قدِمَا إلى المغرب بعد أن أقاما بأوروبا لعدة سنوات. و قد سَبَقِ للأخوين نمور أن أسسا بتونس جريدة **البصيرة** سنة 1892، لكنها مُنعت سنة 1897 من طرف الإقامة العامة الفرنسية.

في افتتاحية العدد الأول من **لسان المغرب**، يفسر الشاميان أنهما قدِما إلى المغرب بعد تجوال في أوربا ساقهما إلى لندن وباريس. وكانا ينويان إصدار مجلة عربية بالديار الأوروبية، غير أن «البعض» نصحهما بالتوجه إلى المغرب وتأسيس جريدة عربية فيه :

«[...] إذ سألنا بعض من نَعُدُّ سؤالهم أمرا مفروض الطاعة له، محتوم القيام به : أن نأتي هذه السلطنة الشريفة (المغرب)، وننشيء جريدة فيها لقلة وجود الجرائد العربية. وكان ذلك قبل انعقاد مؤتمر الجزيرة. فأجبنا الأمر بملء المسرة، شاكرين حسن الثقة بنا، وجميل المؤازرة لنا. ونحن منذ ذلك الحين ــ في هذا القطر العزيز ــ في سعي مستمر لاستكمال معدات الجريدة ومطبعتها [...] إلى أن قيض الله ظهورها على هذا المنوال».

في غياب معلومات دقيقة، كل التأويلات ممكنة لتحديد هوية ذلك «البعض» الذي أوحى للأخوين «نمور» بالتوجه إلى المغرب : الأتراك ؟ الألمان ؟ نخبة من المغاربة ؟ المخزن ؟...

من الصعب ترجيح أي من هذه الأطراف. لكن ظرفية مؤتمر «الخزيرات» ورغبة «روزن» ــ السالفة الذكر ــ في إيجاد جريدة عربية بطنجة، تجعلان الباحث يميل إلى الإعتقاد بأن الألمان كانوا ــ بصفة مباشرة أو غير مباشرة ــ وراء تأسيس **لسان المغرب**، سيما وأن النهج السياسي الذي سلكته هذه الصحيفة لم يصطدم أبدا بمصالحهم، وإنما نَصَّبَ العداء لمنافسيهم الفرنسيين. ولعل «لوي ميرسيي» Louis Mercier يشير إلى ألمانيا عندما كتب، سنة 1908، ما يلي :

«فكر المخزن، وربما بإيعاز من **بعض الدول الكبرى**، في اقتناء جريدة عربية تقوم بالدفاع عنه. فتمت مباحثات في هذا الشأن مع سوريين كانا قد أسسا بطنجة **لسان المغرب**»(10).

إن الوثائق المخزنية أكثر وضوحا من تلميحات «ميرسيي»؛ فقد جاء تحت قلم الطريس في رسالة مؤرخة بـ 27 جمادى الأولى 1325 هـ / الموافق 8 يوليوز 1907 م وموجهة إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان :

«يُعْلَمُ سيدنا أعزه الله أنه ورد على الخُدام الكِتابُ الشريف بما أخبر به الأمين الحاج محمد المُقري من أنه تفاوض مع **نائب الألمان** على المطبعة التي اقتضى النظر الشريف جعلها بطنجة. ووقع الإختيار على حيازة مطبعة لسان المغرب من صاحبها واستخدامه بها على ذمة المخزن الشريف»(11)

**ت ــ جريدة «استقلال المغرب» (ربيع 1907).**

أسسها بطنجة المستعرب البلجيكي الدكتور هِيمَنْسْ (Heymans) في أبريل

1907. فكانت شديدة الانتقاد للأطماع الاستعمارية الفرنسية بالمغرب.

يصعب ربط هذه الجريدة بالمفوضية البلجيكية، علما بأنه لم تكن لها أطماع علنية بالمغرب. لذا من غير المستبعد أن تدخل هذه الصحيفة ضمن النشاط الدعائي الذي تموله المفوضية الألمانية بسخاء، سيما وأن «هيمنس» أصدر طبعتين، الأولى بالفرنسية والثانية بالعربية، وكلاهما يباع بثمن بخس جدا إن لم يوزع بالمجان بالمغرب والجزائر وبعض موانىء اسبانيا، بل وحتى بمرسيليا الفرنسية[12].

رفعا للالتباس، تجدر الإشارة إلى أن «هيمنس» كان يعني باستقلال المغرب فتحه أمام جميع الجاليات الأجنبية على قدم المساواة، وهي نفس الدعوة التي ما فتىء الألمان يروجونها (مسألة «الباب المفتوح»). وقد جاء في أحد أعداد «استقلال المغرب» (الطبعة الفرنسية) ما يلي :

> «ينبغي أن يظل المغرب للمغاربة. وبالمغاربة نعني لا الآهالي فحسب، ولكن أيضا كل المهاجرين ــ بغض النظر عن جنسياتهم ــ الذين جاؤوا إلى هذا البلد قصد إقامة مؤسساتهم الأساسية به. فالتاجر والصانع والعامل والرأسمالي والعالم يشكلون كلهم مصادر طاقات خلاقة»[13].

**ث ــ DEUTSHE MAROKKO ZEITUNG**

بعد حملة دعائية غير مباشرة، وذلك بواسطة صحف لا تعلن رسميا ولاءها للألمان، قامت المفوضية الألمانية في أوائل 1908 بإصدار Deutsche Marokko Zeitung الناطقة الرسمية باسمها، تحت إدارة الصحفي «هورنك» (Hornung) مراسل La Gazette de Cologne بالمغرب. كانت هذه الجريدة تحرر باللغة الألمانية وتتوجه للجالية الألمانية بالمغرب والتي لا يتجاوز عدد أفرادها آنذاك 150 نفرا[14]. كما كانت تتوجه بين الفينة والأخرى للجالية الإيبيرية الأكثر عددا، وذلك بواسطة ملحق باللغة الإسبانية، عسى أن يُستقطب من بينها متعاطفون مع المشروع الألماني. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الجريدة تحاول إقناع الرأي العالم الألماني بمشروعية الدفاع عن المصالح الجرمانية بالمغرب ضد أطماع فرنسا بهذه المنطقة. ومن المفيد أن نعلم أن Deutche Marokko Zeitung كانت تطبع في مطبعة «أبرينس» (Abrines)[15] التي تصدر أيضا **Al Moghreb Al Aksa** الموالية للانكليز.

إبان الصراع العزيزي ــ الحفيظي، آزرت الصحيفة الألمانية مولاي عبد

الحفيظ، بينما دافعت الصحف الموالية لفرنسا عن أطروحات العزيزيين. وفي سنه 1911، قامت أزمة خطيرة بعد أن أرسلت ألمانيا بارجتين بحريتين إلى ساحل أكادير، فكانت الدعاية الألمانية مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالدفاع عن وجهة نظر برلين. فقامت صحيفة «**هورنونك**» (**Hornung**) بالدور المنوط بها في ذلك الظرف الحساس، ثم استمرت بعد ذلك في تأدية رسالتها إلى أن تعذر عليها ذلك باندلاع الحرب العالمية الأولى سنة 1914.

## II. ردود الفعل المغربية :

إن صحافة طنجة كانت بمثابة مرآة عكست مختلف أطوار الصراع الدولي حول المغرب. وكان المتنافسون، عَبر التعاليق الصحفية المغرضة، إنما يسعون إلى تبيان أحقية طرفٍ، دون طرف آخر، بالغنيمة. وبالتالي، فإنهم كانوا يدوسون بدون مبالاة أحاسيس وشعور ومصالح أهل البلد الأصليين.

كان طبيعيا، والحالة هذه، أن تسجل ردود فعل مغربية، كما سُجلت من قبلُ إبان الثمانينات من القرن المنصرم[16]. وهذه الردود يمكن الوقوف عليها في مستويين : المستوى الرسمي والمستوى غير الرسمي.

### 1. المستوى الرسمي :

ويتمثل في المخزن وموظفيه الذين لم يهملوا أبدا أمر هذه الصحافة منذ نشأتها بالبلاد. فصحافة طنجة كانت تقلق راحتهم كلما تحدثت «في جانب المخزن أعزه الله بما يغير أفكار رعيته ويفسدها»، كما جاء ذلك في بعض مراسلات دار النيابة[17].

لقد اشتكى المخزن مما تكتبه الصحف الموالية لفرنسا أكثر مما اشتكى من الصحف الأخرى الممثلة للمصالح المنافسة. ذلك أن حظوظ فرنسا في الاستيلاء على المغرب كانت تتزايد يوما بعد يوم، وكلما تزايدت كلما تجاسرت صحفها على المغاربة وتدخلت في شؤونهم الدينية والدنيوية، كما حصل إبان الصراع العزيزي ــ الحفيظي الذي غذته وعلقت عليه بإسهاب صحف المفوضية الفرنسية **كالسعادة** و «لَادِيبِيشْ مَارُوكِينْ» La Dépêche Marocaine. فكان المخزن، في مواجهة تلك التطاولات على سيادته، يكرر الاحتجاج تلو الإحتجاج. فعلى سبيل المثال، لا الحصر، نشير إلى مراسلتين مخزنيتين في هذا الشأن :

ــ الوثيقة الأولى مؤرخة بـ 17 شتنبر 1906 : يأمر فيها الوزير ابن سليمان

نائب المخزن بطنجة بأن تعين دار النيابة «عضوا نبيها فصيحا كالأمين بناصر غنام»[18] للتفاوض مع نواب الأجناس في شأن ما تنشره الصحافة.

ـــ الوثيقة الثانية مؤرخة بأواخر يوليوز 1908، وهب موجهة من طرف ابن سليمان إلى الحاج محمد الطريس؛ نقتبس منها ما يلي :

«[...] فغير خفي ما تجاهرت به الجرائد العجمية والعربية التي تطبع بذلك الثغر الطنجي المحروس بالله من الكلام الذي فيه ترويع لرعية هذه الإيالة السعيدة وإفساد السياسة التي يتناولها المخزن في تسكينها وتوطيد الأمن والهناء فيها [...]»[19].

ثم تطرق كاتب هذه السطور إلى ما كانت عليه الصحافة في البلدان التي عرفت فيها منذ زمن من انضباط واحترام للقوانين، بما فيها الرقابة. ويضيف الوزير ابن سليمان أن المخزن المغربي كان منذ البداية يؤمل كل الخير من الصحافة وترك لها الحبل على الغارب إلى أن أصبحت تتجاوز حدود اللباقة، فوجب حجمها.

ويقترح ابن سليمان لتحقيق ذلك أن يَتذاكر بناصر غنام سريا مع النواب، واحدا بعد الآخر :

«[...] وهكذا إلى أن يحصل على الأصوات التي تُرْجَى إعانةٌ بها في حصول المقصود. وحينئذ يُجرى الكلام مع الجميع في الكيفية الموصلة إلى انكفاف أرباب الجرائد عن هذه المسطرة التي لا يمكن احتمالها، وسلوكهم السنن الذي لا يمس بشرف الدولة الشريفة ولا يضر بسياستها في رعيتها»[20].

بموازاة هذه الحملة الإحتجاجية العديمة الجدوى، ارتأى المخزن العزيزي أن ينزل إلى الميدان بنفس الأدوات التي يُحارب بها، أي الصحافة. فاقتنى ـــ بإيعاز من الألمان ـــ جريدة **لسان المغرب**، لكن عدم تمرسه بالميدان الصحفي جعل علاقاته مع الشاميين المشرفين عليها لم تكن دائما على ما يُرام. أما المخزن الحفيظي، فبعد أن استتب له الأمر بفاس، أصدر بها جريدة «**الفجر**»[21]، الذي كان يحررها الشيخ نعمة الله الدحداح، ويديرها المدعو : «الوافي».

## 2. المستوى غير الرسمي :

يتمثل رد فعل المغاربة على هذا المستوى في تلك المنشورات التي وضعتها

صفوة من العلماء المتحلقين حول الشيخ محمد بن عبد الكبير الكتاني بفاس، وذلك لدحض البراهين التي تروجها الصحافة الموالية لفرنسا، خاصة **السعادة** الصادرة بطنجة، والتي كانوا ينعتونها «بالشقاوة». ونذكر ضمن هذه المنشورات ما يلي :

أ ــ **الطاعون** : وهي جريدة مخطوطة[22]، أصدرها محمد بن عبد الكبير الكتاني سنة 1907.

ب ــ **مقالة من سنان القلم لتنبيه وديع كرم** : لصاحبها محمد العابد بنسودة (طبعة حجرية، فاس، 1907).

ت ــ **مفاكهة ذوي النيل والإجادة حضرة مدير جريدة السعادة** : لعبد الحي الكتاني (طبعة حجرية، فاس، 1908)

ث ــ **تنبيه المستبد من حيث على جهله يعتمد** : لمحمد بن يحيى الصقلي (طبعة حجرية، فاس، 1908)

ج ــ **الجيش العرموم لهزم وديع كرم** : مخطوطة[23] في عشرة صفحات، ألفت سنة 1908.

من الملاحظ أن هذه النخبة من العلماء التي جندت أقلامها للرد على الدعاية الفرنسية كانت تنظر بعين الرضى للألمان، وبالتالي شكلت قناة غير مباشرة للدعاية الألمانية. فعلى سبيل المثال، جاء في «سنان القلم» ما يلي :

> «[...] الدولة الغليومية الإمبراطورية التي حمل قيصرها حب العدل والإنسانية والهيئة الإجتماعية والسلم في كل أنحاء العالم، إلى أن وطىء أرضه [المغرب] وصرح بحرية الرعية واستقلالها. والملوك إذا قالت فعلت، ولا سيما مثل هذا الملك السياسي الغيور المرموق بعين التعظيم من بين ملوك الدول العظام بنصر ألويته الدالة على يُمنه وسعادته [...]»[24].

لكن، لعل أغرب ردود الفعل على هذا المستوى غير الرسمي ضد ما كان يُنشر في بعض جرائد طنجة، تلك التي صدرت من مجموعة من التجار كانوا يقيمون بالشرق الأقصى (سنغفورا وجاوا...). ذلك أنهم وجهوا، بتاريخ 3 أكتوبر 1910، كتابا إلى الصدر الأعظم محمد المُقري، جاء فيه :

«[...] هذه جريدة **السعادة** التي تظهر في طنجة، من يوم نشأتها إلى يومنا هذا، كلها غمز ولمز وتشهير بالمغاربة [...].
فيا سيادة الوزير، إن هذا الرجل مدير هذه الجريدة هو قد فاض به سرحه وغَرَّهُ البطر، ولا مراقب ولا قانون الجرائد يَرُدُّهُ عند حدِّه.
فالشكوى إلى الله من سبات هذه الأمة المغربية وتلوكها في إحجام الأجانب، لأنه إن كان يخدم الغير بجريدته، فقانون المطبوعات في كل الدنيا معلوم لا يُجيز له مثل هذا التهكم والتشهير ودخوله في أمور الدين، والبلاد إسلامية وصاحبها سلطان مستقل.
لكن صحيح، نحن تأخرنا بين جميع العالم يترك له المجال ولغيره، ولا أحدٌ مِنَّا المغاربة أخذته الحماسة وحب الوطن والدب عنه بفتح مطبعة وإبراز جريدة وطنية تدب عن الشعب والدين وتنشر المعارف بين جميع الناس فلا حول ولا قوة إلا بالله [...]»(25).

**خــاتمــة :**

ــ لقد أصبحت طنجة ابتداء من مستهل القرن العشرين مركزا لدعاية أجنبية مكثفة، رسمية وشبه رسمية. وكانت التربة صالحة لذلك نظرا لانعدام أي قانون منظم للصحافة.

ــ كانت صحافة طنجة بمثابة مرآة تعكس الصراع الدولي حول المغرب. وكان الصراع محتدا أساسا بين ألمانيا وفرنسا، بينما ظل دور كل من بريطانيا واسبانيا ثانويا على حلبة الصراع.

ــ استأثرت فرنسا بحصة الأسد في هذا الصراع. وتزايد عدد صحفها باللغتين الفرنسية والعربية، وكان ذلك موازيا للأشواط الكبيرة التي قطعتها فرنسا في تسخير وسائل أخرى للتغلغل الاستعماري : عسكرية، دبلوماسية، بعثات طبية، علمية، تبشيرية، الخ.

ــ تم الإقتصار في أول الأمر على اللغات الأجنبية كأدوات التواصل في هذا الصراع، لكن سُرعان ما استُعين باللغة العربية أيضا، مما وَسَّعَ من جمهور القراء وحشر نخبة من المغاربة والمشارقة في مجادلات سياسية حادة.

ـــ باءت كل ردود فعل المخزن بالفشل، سواء منها ما تعلق بالاحتجاجات «الدبلوماسية» أو بإصدار بعض الصحف الموالية له :

فالمخزن العزيزي كان يندد بما ينشر في حقه في الصحف التي تسبح باسم فرنسا ـــ لكن عندما اشتدت عليه وطأة الثورة الحفيظية لم يتردد من الاستنجاد بخدمات **السعادة** !»[26].

+ أما المخزن الحفيظي، فقد وضع على رأس جريدته الرسمية **الفجر** المدعو «الوافي». والمتستر وراء هذا الاسم لم يكن في حقيقة الأمر سوى «ڤافيي پولي Ernest Vaffier-Polle، أحد رجال الأعمال الفرنسيين الذي تسرب إلى حاشية المولى عبد الحفيظ وأخذ يتجسس على حركات وسكنات السلطان لصالح وزارة الخارجية الفرنسية[27]. ولعل هذا ما جعل جريدة **الفجر** تموت في المهد[28].

ـــ كان تعامل المخزن مع الصحافة من بين العوامل التي تعكس الضعف الذي وصلت إليه السلطة المركزية العاجزة عن الدفاع الناجع عن نفسها وعن سيادة البلاد ضد الهجمة الاستعمارية.

## الـهـوامـــش

(1) بيضا (جامع) ـــ «قضية «الجوازيط» الأجنبية بالمغرب خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر».
في **المغرب من العهد العزيزي إلى سنة 1912**، أعمال ندوة الجامعة الصيفية المنعقدة بالمحمدية في يوليوز 1987، الجزء II، ص. 279 ـــ 289 ـــ مطبعة فضالة، المحمدية، 1989.

(2) DOUTTE (Edmond) - **Des moyens de développer l'influence française au Maroc Première Partie : Analyse des moyens généraux d'influence.** Imp. F. LEVE, Paris, 1900.

(3) ظهر العدد الأول من جريدة «لوريڤي دوماروك» في 14 يوليوز 1883. وكان يديرها اليهودي المغربي الحامل للجنسية الانكليزية : ليڤي كوهْنْ، المتوفى سنة 1889.

(4) DOUTTE, op. cit. p. 52 - 53.

(5) Ibid., p. 113.

(6) تمكنت السلطات الفرنسية من اعتقالهما في شتنبر 1912، وأصدرت محكمة عسكرية بالرباط حكما بالسجن خمس سنوات مع الأشغال الشاقة في حق محمود زكي، وحكما بالسجن لمدة ثلاثة أشهر في حق زميله أحمد رفعت.

(7) **L'Afrique Française,** mars 1911, p. 115

(8) أسسها بطنجة أحد أبناء جبل طارق : «أبرينس» ABRINES، وذلك سنة 1883، كانت تصدر أول الأمر باللغة الإسبانية؛ ثم اختارت، في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، التوجه إلى قرائها باللغة الانكليزية.

(9) من رسالة بعث بها محمد بن العربي الطريس إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان بتاريخ 28 رجب 1324 هـ الموافق 1906/09/17 م.

انظر : **كناش دار النيابة لتقييد المكاتيب الموجهة للحضرة الشريفة**، الخزانة العامة، الرباط، ك. 2720، ص 188 — 189.

(10) MERCIER (Louis) — «La presse musulman au Maroc»
In **La Revue du Monde Musulman, tome IV, 1908, p. 620.**

(11) **كناش دار النيابة لتقييد المكاتيب الموجهة للحضرة الشريفة**
الخزانة العامة، الرباط، ك. 2720، ص 352.

(12) BOUVAT (L.) — «La presse musulmane».
In **La Revue du Monde Musulman,** Juin/ Juillet 1907, p 588.

(13) **L'Indépendance Marocaine**, 22 Avril 1907.

(14) RENE - LECLERC (ch.) — «La presse au Maroc. Aperçu historique et situation en juillet 1908».
In **Congrès de l'Afrique du Nord tenu à Paris du 6 au 10 Octobre 1908. Compte rendu des travaux** - Tome I.
Coulommiers. Imp. Buisine et Dessaint, Paris. 1909, p. 854.

(15) أسس «أبرينس» مطبعته بطنجة سنة 1880.

(16) انظر الإحالة رقم 1.

(17) من رسالة موجهة من دار النيابة إلى الوزير عبد الكريم بن سليمان، بتاريخ 25 ذي الحجة عام 1322 هـ/ 2 مارس 1905 م (مديرية الوثائق الملكية، الرباط، الترتيب العام).

(18) المصدر المذكور بالهامش 11، ص. 188 — 189.

(19) الخزانة العامة بتطوان : ح. 35/ 183.

(20) نفس المصدر.

(21) ظهرت الفجر أول الأمر بطنجة في 27 يونيو 1908، فتوقفت بعد إصدار سبعة أعداد. وعندما استتب الأمر للمولى عبد الحفيظ استأنف إصدار **الفجر** بفاس، وذلك بتاريخ 14 دجنبر 1908. لكن، لم تتجاوز هذه «السلسلة الجديدة» عددين اثنين.

(22) لم نعثر بعد على أية نسخة من هذه الصحيفة. لكن نشير إلى أن MERCIER يعطي عنها معلومات دقيقة جدا في مقال له «بمجلة العالم الإسلامي» :

(23) النسخة التي اطلعنا عليها، وهي في حوزة السيد زين العابدين الكتاني، لا تحمل اسم المؤلف.

(24) بنسودة (محمد العابد) — **مقالة من سنان القلم لتنبيه وديع كرم**. طبعة حجرية، فاس، 1907، ص 8).

(25) الرسالة مؤرخة بـ 28 رمضان المعظم 1328 (مديرية الوثائق الملكية، الرباط، الترتيب العام).

(26) في برقية مؤرخة بـ 16 مارس 1908 وموجهة من طنجة إلى وزارة الخارجية الفرنسية، يشير «رينيو» REGNAULT إلى أن المخزن، بواسطة محمد الجباص، قد طلب من المفوضية الفرنسية نشر **السعادة** على نطاق واسع بين القراء المغاربة.

(وثائق الخارجية الفرنسية، باريس، مجموعة «السلالة الحديدة — المغرب» المجلد 189، ص. 81).

ومعلوم أن تلك الجريدة كانت آنئذ تنثر المديح في حق المولى عبد العزيز وتناصب العداء للمولى عبد الحفيظ الذي كانت تذكره باسم «الحفيد» ازدراء واحتقارا.

(27) كان «ڤافيي پولي» (Vaffier - Pollet) يوجه مراسلاته إلى «دُوتَاسْتَا» DUTASTA : رئيس ديوان وزير الشؤون الخارجية الفرنسي يمكن الإطلاع على عدد منها في المجلد 196 من «السلسلة الجديدة ـــ المغرب» بوزارة الخارجية الفرنسية (باريس).

(28) عندما صدرت جريدة **الفجر** بفاس، عملت بعض الشخصيات المغربية على محاربتها. وهكذا أُنشد أحمد البلغيثي هذين البيتين :

أَقُــــولُ مَقَــــالَ فَتَـــــىً عَارِفٍ    يُجَاهِــــرُ بِٱلْحَــــقِّ عَنْ مِلْءِ فِيــــهِ
إِذَا طَلَــــعَ ٱلْفَجْـــــرُ مِنْ مَغْـــــرِبٍ    فَقُــــرْبُ ٱلْقِيَّامَــــةِ لَا شَكَّ فِيــــهِ

ويقول البلغيثي في ديوانه :

«ولما شاع هذان البيتان على لسان الكبير والصغير بفاس، أمر السلطان نصره الله بالسعي في إبطالها. فَأُبطلت على مُنشئها، والحمد لله على لطفه وعطفه».

انظر : **ديوان البلغيثي** (مخطوط)، الجزء الثاني، ص. 287 (الخزانة العامة، الرباط، رقم : د 3662).

# حول الفئات العمالية بطنجة ( 1926 ـــ 1936)
# من خلال صحافة طنجة
## ـــ عناصر بحث ـــ

**أحمد بوجداد**
مدرسة الملك فهد العليا للترجمة ـــ طنجة

ـــ تهدف هذ المداخلة إلى الإحاطة بإحدى الجوانب الغامضة لتاريخ مدينة طنجة، والتي من شأنها تسليط الضوء على وضعية المدينة الاقتصادية والإجتماعية بصفة عامة، والسياسية في المجتمع الطنجي، والذي لم يتم التطرق لها حسب علمي لحد الآن، إلا وهو فئة العمال وذلك خلال المرحلة الدولية.

ـــ وأهمية دراسة هذه الفئات تفيدنا في الاطلاع على نموذج من الصراع الاجتماعي ـــ السياسي بين فئات اجتماعية تتميز كلها بأنها في مجملها غير مغربية، وفي مرحلة تاريخية استعمارية تعرف تحوّلا وصراعا حادا بين القوى الأوروبية إضافة إلى كونها تعطينا نظرة مهمة عن المستوى الفكري السياسي والايديولوجي، وكذا نوعية الأفكار السياسية السائدة في هذه المدينة، وعلاقاتها وارتباطاتها (سواء بالمناطق المحمية أو بالدولة الأم) أفقيا وعموديا.

**المنهج :**

ـــ أما الطريقة المتبعة لدراسة هذه الفئات، فتحددها المصادر المعتمد عليها، وهي الصحافة العمالية، والصحافة الطنجية بصفة عامة، سواء التي ترتبط مباشرة أو

غير مباشرة بهذه الفئات[1] وهذا سيؤثر بطبيعة الحال على مستوى المداخلة وعلى النتائج المستخلصة خاصة أننا لم نعثر على وثائقها الخاصة كقوانينها الداخلية ولا على كل أعداد الصحافة الناطقة باسمها.

— إن الفترة التي اخترت دراستها تبدأ من إقامة النظام الدولي بطنجة (1924) إلى سنة 1936، وذلك لأسباب محددة ومرتبطة بالموضوع، وهي :

1 — بصدور النظام الدولي صدرت قوانين تنظم حرية التجمع الأمر الذي سمح بتأسيس جمعيات نقابية، وممارسة نشاطها.

2 — وفي سنة 1936 سيتم حل هذه النقابات بصفة نهائية، (بقرار الادارة الدولية للمدينة).

وانطلاقا من الاعتبارات السابقة، فإن تصميم المداخلة لن يتبع طريقة تركيبية، بل سيعتمد على الاحاطة بهذه الفئات من خلال واقعها وصراعها مع أرباب العمل وإدارة المدينة. مع التعرض في نفس الوقت إلى الأرضية السياسية والاديولوجية التي كانت تحركها وتؤطر نشاطها وبرنامجها وذلك من خلال ثلاثة محاور :

أولا : الوضعية المادية لهذه الفئات العمالية.
ثانيا : تأطيرها السياسي والاديولوجي.
ثالثا : صراعها.
رابعا : حل النقابات العمالية.

## أولا — وضعية الفئات العمالية المادية.

### 1 — واقع المدينة بعد تدويلها.

إلى حدود هذه الفترة التي نحن بصدد دراستها، كانت البنية الاقتصادية للمدينة منتعشة ومزدهرة[2] إلى أنه مع تحويلها إلى منطقة دولية، ووقوع الحرب العالمية الأولى بل وقبلها بقليل حدثت عدة متغيرات أثرت على حياة هذه المدينة بشكل ملموس، من أهمها :

1 — تقلص أهمية طنجة الاقتصادية كمعبر مهم وضروري بالنسبة للمنطقتين الخاضعتين لنظام الحماية، بعد الاستغناء شبه الكامل عن خدمات ميناءها.

2 ـــ الآثار الاقتصادية والاجتماعية للحرب العالمية وصلت آثارها إلى طنجة، وتجسدت في تكثف الهجرة الأوربية إليها[3] تنضاف إليها الهجرة الداخلية.

3 ـــ تحويل طنجة إلى منطقة دولية، أنهك ميزانية المدينة، وقوض امتيازها الاقتصادي وسبقها التجاري[4].

4 ـــ هروب بعض رؤوس الأموال إلى المنطقة الفرنسية بصفة خاصة.

5 ـــ هبوط قيمة ا لفرنك[5] أدى إلى ارتفاع الأسعار.

هذه الوضعية العامة دفعت بالمسؤولين وبالمستثمرين في المدينة إلى التفكير في البحث عن بديل اقتصادي يستطيع انعاش المدينة، فتم اقتراح طريقتين للخروج من هذه الأزمة : السياحة، وتنظيم لعب القمار وتحويلها إلى منطقة حرة. إلّا أن السياحة هي التي تم التركيز عليها، واستبعدت باقي البدائل[6]، مع العمل على استقلال الأراضي الفلاحية وأحداث معامل صناعية لتخفيف أزمة الغذاء.

وقد سجل في طنجة في هذه الفترة انتشار عدد من الأمراض، منها الملاريا، وأزمة الماء الشروب بسبب عدم سلامته للجسم، وهجوم الجراد، والجفاف الذي ضرب منطقة سوس الذي كان تتزود منها المدينة في مجال اللحوم.

كما أنه كانت للأحدث الدولية التي تجلت في صعود البلاشفة إلى الحكم في روسيا، وامتداد الأفكار الاشتراكية إلى باقي أنحاء العالم، وتسرـ بها إلى مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية، مع كل ما تحمله من نقاشات وانتقادات وتمزقات داخلية، آثار كبيرة على التضحيات السياسية بالمدينة، يضاف إليها صعود الاشتراكيين إلى الحكم في اسبانيا.

## 2 ـــ تأسيس الجمعيات النقابية.

إن انطلاق عملية تاسيس الجمعيات النقابية لم تبدأ بصفة رسمية إلا عند صدور قانون التجمعات العامة بالمدينة[7]، إلا أن هذا لا يعني انعدام وجود أي تنظيم أو تيار جمعوي أو سياسي عمالي بالمنطقة قبل هذا التاريخ، بل كانت توجد جريدة عمالية ماسونية[8]، كما كانت هناك جريدة ناطقة باسم العمال الفرنسيين[9].

لقد اعتبر هذا القانون أن التجمعات مسموح بها بدون الحصول على رخصة من الناحية المبدئية، أما المغاربة فيجب أن يسلكوا مسطرة خاصة ومعقدة[10]،

فالمستفيدون هم الأجانب والمحميين في المقام الأول، خاصة إذا عرفنا بأن بنية سكان مدينة طنجة يشكل الأجانب بها ما يقرب من النصف[11]، وفي مقدمتهم الجالية الاسبانية التي تعتبر الجالية الأكثر فقرا وجهلا بعد المغاربة، والتي عكست وضعيتها الصحافة الاسبانية الصادرة بالمدينة[12].

فبمجرد صدور هذا القانون بدأ العمال يكثفون جهودهم لارساء جمعيات تدافع عن مصالحهم في مواجهة أرباب العمل، خاصة وأن العمل اليدوي هو أكثر حاجة إلى تنظيم ودفاع[13]، كما تولت بعض الجرائد شرح فائدة النقابة[14].

ويلاحظ أن مجهودات التأسيس دلت على وجود اختلافات وتناقضات في أوساط العمال، كما دلّت على وجود عراقيل تحول دون تنظيم الطبقة العاملة بالمدينة، وهناك إشارة إلى عناصر فوضوية تعرقل قيام القيادة المؤقتة التي يؤسسها العمال كمرحلة أولية[15].

بعد هذه الفترة سيتم تأسيس جمعية عمال طنجة «Association de Obreros de Tanger» بصفة رسمية، رخص لها سنة 1927 كما رخص في نفس الوقت لأربع جمعيات مهنية أخرى تمثل كل منها قطاعا مهنيا[16]. فهذه الجمعيات وإن كانت مستقلة قانونيا فإنها كلها تنضوي تحت القيادة الموحدة التي هي جمعية عمال طنجة (A.O.T.)[17].

وقد كانت الفئات العمالية ممركزة في القطاعات التالية :

ــ البناء ــ النجارة ــ الصباغة ــ سياقة السيارات ــ الميكانيكا ــ شركة الدخان ــ الحلاقة ــ المطابع.

والأغلبية الساحقة لهؤلاء العمال هم اسبانيون، يشكل البرتغاليون والايطاليون نسبة صغيرة داخلهم.

وقد ارتبطت بها عدة صحف تعتبر المُعبِّر الحقيقي عن وضعية الفئات العمالية وهي كلها ناطقة بالاسبانية، وهي : La Cronica[18] و La Critica[19] و La Verdad[20].

### 3 ــ وضعيــة عمــال طنجــة

يمكن تلخيص وضعية عمال طنجة كما عكستها الصحافة الطنجية سواء

العمالية منها، أو المُعبرة عن مصالح الجالية بصفة عامة، في ثلاث نقط :

— **أزمة السكن** : في هذه الفترة عرفت طنجة أزمة سكنية حادة وخانقة إذ أحاطت بالمركز الحضري أحياء سكنية يَتكدس فيها العمال والفئات الفقيرة المغربية[21] لا تتوفر فيها أدنى شروط الاقامة[22]. وقد أدى ارتفاع الهجرة إلى تأسيس أحياء جديدة[23] وارتفاع ثمن الأرض[24] وثمن الكراء بطريقة مهولة[25]، الأمر الذي جعل العامل مجبرا على العيش في ظروف لا إنسانية، خاصة وأن الأجور العمالية المتوسطة لم تكن تتجاوز 300 بسيطة شهريا[26].

— **غلاء المعيشة** : فبالمقارنة مع مستوى الأجور، ووضعية المدينة الاقتصادية فإن المواد الغذائية كانت مرتفعة جدا[27] وزاد في الطين بلة تصدير بعض المواد الأساسية المنتجة بالمدينة[28] وإعادة تصدير مواد أخرى إلى الضفة الأخرى[29]. الأمر الذي ألهب الأسعار وخنق معيشة ذوي الدخل المحدود بالمدينة انضافت إليها بعض الآفات الطبيعية والمرضية[30] التي عصفت بالوضعية داخل المدينة.

**استغلال العمال** : تتجلى هذه الوضعية في انعدام أي قانون ينظم العلاقة بين الأجير والمؤجر، فلم يكن يوم العمل محدداً في ساعات محددة، ولا تعويضات عن حوادث الشغل ولا ضمان اجتماعي عند العجز أو الشيخوخة. كما أن المراقبة وتفتيش أماكن وأوراش العمل لم يكن لها وجود[31].

وقد كان هناك انعدام المساواة في التعامل مع الفئات العمالية، لا في التوظيف ولا في الأجور[32]، كما كان تعامل عنصري يفضل من خلاله عامل ذو جنسية معينة على نظيرة الذي ينتمي إلى بلد آخر[33].

استقدام العمال للعمل بدون عقدة إلى طنجة وتركهم بعد الانتهاء من استغلالهم[34] إضافة إلى عمليات الطرد التي يتعرض إليها العمال سواء أولئك العاملون بمصالح الادارة الدولية أو بالقطاع الخاص[35].

هذه الوضعية العامة أدت إلى بروز ظاهرتين :

1 — وجود عدد كبير من العمال بدون عمل.
2 — ظهور شبكات لتهريب العمال.

يلاحظ أن الظاهرة الأولى جثمت بثقلها على المدينة بكامل شرائحها

الاجتماعية ومختلف أجناسها. بحيث قامت إدارة المنطقة بتخصيص جزء من ميزانية المدينة لمساعدة العمال بدون عمل[36]، والذي كان أغلبهم اسبانيون، ودون الحديث عن العمال المغاربة الذي كانوا أكثر تضررا منهم.

وقد تجندت الجمعيات الخيرية والاحسانية لتنظيم حفلات وسهرات ينظم ريعها لاعانة العمال العاطلين[37]، كما وقع اكتتاب[38].

إلا أن هذه الاجراءات على نسبيتها لم تكن لتحل المشكل، فقامت مسيرات اجتماعية عمالية ورفعت شعارات تدل على الجوع والفقر والمرض[39]، على طول هذه المرحلة المدروسة، بحيث وصلت أصداءها إلى اسبانيا[40].

**تهريب العمال** : قبل اكتشاف أول شبكة لتهريب العمال، سجل هروب العمال إلى المنطقة الشمالية، وخاصة أولئك الذين يعملون بميناء المدينة[41]، كما تم اكتشاف شبكة لتهريب العمال المغاربة للعمل بالمزارع الفرنسية[42] لأول مرة سنة 1927 وبتفاقم أزمة العمل توقف العمل بميناء طنجة، وانتهى من بناء أوطيل المنزه، وانعدام حماية اليد العاملة بطنجة، ستتكثف الهجرة[43].

## ثانيا : تأطير صراع العمال الاجتماعي والسياسي

لقد عملت الصحافة العمالية والصحافة القريبة منها على كشف حياة العامل الطنجي بصفة عامة، والعامل الاسباني بالخصوص، مركزة على النقط السابقة الذكر. ملخصة ذلك بعمل شاق، وأجور ضعيفة جدا، وساعات عمل كثيرة تتجاوز معدل ساعات عمل لدى عمال أوربا وأمريكا، وسكن غال وغير لائق، وفوضى الأسعار، والأسواق، وانعدام مطلق للنظافة، والجهل[44].

لهذا طالبت الصحافة العمالية :

1) برد الاعتبار للطبقة العاملة الطنجية،
2) تحسين النظام الاجتماعي القائم،
3) تنظيم العلاقة بين الراسمال والعمل وتجسيدها قانونيا،
4) وتحقيق الحق والعدالة وسعادة العمال وتحريرهم المادي والروحي،
5) وتحقيق النزعة السياسية التي امتصت كل شيء بالمدينة الأمر الذي أدى إلى

إهمال العمال، في الوقت الذي يلاحظ أن حياتهم تزداد قساوة، والمسؤولون لا يبق لهم الوقت للتفكير في مشاكل العمال،

6) يجب مضايقة الرأسماليين والثأر منهم وتركيعهم[45].

أما الأسباب التي ترى هذه الصحافة أنها تكمن وراء هذه الوضعية، فهي :

أولا : إن جريمة العمال تتلخص في كونهم ولدوا من أجل العمل.

ثانيا : انعدام تنظيمهم ووعيهم وتضامنهم.

ثالثا : طغيان النزعة السياسوية.

رابعا : طبيعة النظام الذي يسود المدينة، بحيث تُحكم من الخارج[46].

ولمواجهة هذه الوضعية المزرية المتأزمة تطالب الصحافة من العمال مواجهة الوضعية بوعي تام بحقوقهم ورأس مال[47]، مع التضامن والوحدة والابتعاد عن كل ما يمكن أن يفرق العمال، والحفاظ على الحماس والفعالية والنضال من خلال أداة قوية وصلبة وهي النقابة، «فهي أداة فعالة وقوية إذا عرفنا كيف نستعملها في إطار النظام والتعقل»[48].

وتضيف الصحافة بأن هذه المواجهة لن تتم إلا إذا تمت تربية الشعب على مبادىء الديمقراطية، والعمل على رفع مستواه الثقافي وجعله «يقرأ أحسن الكتب والصحافة الجيدة»[49].

وقد قادت الصحافة عملية توعية في أوساط العمال من خلال إثارة ومناقشة عدة مواضيع تتمحور حول النقط السابقة الذكر، وخاصة أهمية الالتزام والانخراط في العمل النقابي، وأهمية الفكر والوعي في مجال المواجهة، وتعطيهم أمثلة على ذلك، من بينها أن الرأسماليين يريدون رؤوسا لا تفكر[50]. وتشبه الفكر بالقلب. أما في موضوع الدين فتقاوم استغلاله، فتخاطب العامل قائلة له «بأن الله لا يريد أن يراك مستغلا وبئيسا»[51].

وتنصح العمال بحماية صحتهم ووقايتها من الأمراض، خاصة مرض السل وتكشف لهم مضار شرب الخمر، المادية منها والمعنوية[52].

وقد خاضت الصحافة هجوما على العمال «غير الشرفاء» الذين يقبلون الحلول محل رفاقهم المطرودين بسبب إضرابهم، والذي يستغلهم أرباب العمل شر استغلال.

## ثالثا : صـراع العمـال.

انطلاقا من الأرضية السابقة، خاض العمال صراعا مزدوجا، في مواجهة الادارة الدولية للمدينة وأرباب العمل في آن واحد.

فالبنسبة للادارة، فإن العمال يعتبرونها أداة في يد أرباب العمل[53] فهي تقف في صف مناقض لمصالحها وعاجزة بالتالي على حل مشاكلهم.

وقد اتخذ صراع العمال ثلاثة أشكال :

1 ـــ **إضرابات مطلبية** : نسجل في هذه الفترة المدروسة حصول عدة إضرابات مطلبية، وغير مؤطرة في إطار نقابة العمال[54] ولكن بعض الصحف أبرزت وضعيتهم وحللتها[55] إلى أبعد مدى.

أما الاضرابات المنظمة، فهناك إضراب عمال الدخان، الذي قطع عدة مراحل فمن المطالبة بتحسين ظروف العمل ووضعيته[56] إلى النضال من أجل تقوية الصفوف لمواجهة الطرد بسبب قرار إدارة الشركة القاضي ينقلها إلى الدار البيضاء[57]، إلى الاعتصام بالمعمل ومواجهة الشرطة، وتنظيم مسيرة احتجاجية عندما بدأت الشركة تتخلص من العمال تمهيدا لنقلها خارج طنجة[58].

كما قام عمال المطابع بإضراب، عندما قامت إحدى الجرائد الاسبانية بتخفيض إنتاجها[59] الأمر الذي أدى إلى حدوث قلاقل عمالية في شوارع المدينة[60]الأمر الذي أدى إلى تدخل الشرطة والدرك، وقد أبرم في الموضوع اتفاقيات جماعية بين أرباب المطابع وعمالهم[61].

ـــ إضراب السائقين والميكانكيين[62] فالبنسبة للسائقين، فقد حصل لهم نزاع نقابي مع أرباب سيارات الأجرة الايطاليون[63] إذ طالبوهم بالاعتراف بنقابتهم، الأمر الذي قادهم إلى الاضراب بعد رفض الاعتراف بهم، فقامت الشركة بتعويضهم بسائقين مغاربة مسلمين[64].

ـــ أما بالنسبة للميكانكيين، فقد تضامنوا مع ستة من زملاءهم العاملين في مؤسسة Petri الميكانكية[65].

وقد سجل في نفس هذه الفترة إضراب جزئي لمستخدمي المقاهي والطباخين المطالبين بتحسين الأجور وعقدة العمل[66] بعد استنفاذ كل الامكانيات[66]

ــ إضراب سائقي حافلات النقل العمومي التابعة لشركة «لاقلنسيانا» «Lavalencianas»[67] ومساعديهم، ويبلغ 190 شخص، وقد طالبوا بالاعتراف بجمعيتهم[68] ورفع أجورهم[69] وأداء التعويضات عن المخاطر وأداء الساعات الاضافية وتحديد ساعات العمل اليومية، ومنح يوم العطلة الأسبوعية[70]. وقد استمر هذا الاضراب لمدة 11 يوما وكان من بين أهم المواجهات في هذا الصدد انضمت إليها شركات نقل أخرى[71]، كما عكست الصحف المحلية بيانات الطرفين المتنازعين وموقف كل طرف[72] واتخذت بعضها الموقف المناسب لها[73].

وقد توصل العمال إلى حل الاضراب، إلا أن بعضهم رفض الحلول المقترحة من طرف الشركة، وهم التيار المتطرف داخل النقابة.

وقد سجل وجود صراع بين الحافلات وسيارات الأجرة[74].

بعد ما يقرب من ثلاثة أشهر من الإضراب السابق، قام سائقو حافلات النقل الحضري بالمدينة ومساعديهم بإضراب حول نفس المطالب تقريبا[75] وقد تم توسط في هذا النزاع أحد قضاة المدينة[76] نال على أثرها العمال كثير من الانجازات[77]

## 2 ــ إضرابات ومظاهرات ذات طابع سياسي.

أ ــ **من أهم المظاهرات الاحتجاجية** في هذا الاطار هي تلك التي حدثت في آخر سنة 1926 احتجاجا على إشاعة تسربت في المدينة مفادها أنه سيتم إصدار قانون جديد للصحافة يعيق حرية للتعبير وحرية الرأي بالمدينة[78]. وعلى إثر هذه الوضعية نظم تجمع خطابي[79] بسينما «أمريكان» قبله تكونت لجنة عمالية تكلفت بالطواف على المعامل والمتاجر والمقاهي، وكافة المحلات العمومية. طالبين من عمالها وأصحابها التوجه إلى مقر التجمع[80].

ولما كان الحضور كثيرا لا يمكن لقاعة السينما استيعابهُ توجهوا إلى الهواء الطلق، وكان ذلك بمرشان بإحدى ساحاتها[81]، وقُدِّر عدد المشاركين آنذاك بألفين مشارك[82].

وقد أسفر التجمع[83] بالاتفاق على انتقاد قانون الصحافة المزمع أصداره، كما

اغتنموا هذه الفرصة للمطالبة بعدد كبير من الاصلاحات والمطالب من بينها تحديد يوم العمل في 8 ساعات. وهاجموا حاكم المدينة السيد «ألبيرج» (Alberge) لدكتاتوريته وتسلطه، كما طالب التجمع من الحاضرين حضور جلسة المجلس التشريعي، حيث كان من المقرر الموافقة على قانون متعلق بحوادث الشغل[84].

وفي نفس اليوم تجمهر 5000 شخص متظاهرين بالسوق الخارجي أمام إدارة حاكم المدينة، ولم ينصرفوا إلا بعد أن أخبرهم أحد المسؤولين بأن هذا القانون لن يناقش في المجلس التشريعي.

**ب ــ إضراب عام ليوم 4 مارس 1931.**

أمام إهمال الادارة ولا مبالاتها بمطالب العمال المتكررة التي ما فتئوا يتقدمون بها، وأمام تعنت إدارة المدينة، تم تقرير إضراب عام سلمي يوم 4 مارس 1931[85].

ولهذا الغرض تشكلت لجنة تضم عضوين يمثلان كل مهنة، تقوم بالطواف على المدينة يطلبون من سكان المدينة إغلاق محلاتهم والمشاركة في إنجاح الاضراب العام[86].

وفي فجر هذا اليوم قام العمال بمنع حافلة عمال الدخان من التوجه إلى المعمل، فوقعت مشادة بينهما تدخل على إثرها كل من الشرطة والدرك[86] وقد اتخذت إجراءات أمنية، منها قيام السلطة بإغلاق كل منافذ السوق الكبير مع منع كل التجمعات لانعدام وجود أي رخصة في هذا الصدد[87].

ولتلافي هذه الوضعية تقدم رئيسا الحركة العمالية السيدين Galindo وAnselmo إلى الشرطة طالبين رخصة التظاهر سلميا، فرفضت الشرطة منح الرخصة وخاصة في هذا اليوم الذي كان يوم سوق «للأهالي» ويخافون أن تمتد إليهم[88].

**ج ــ مواجهة الادارة الحاكمة بالمدينة.**

تجلت هذه المواجهة المباشرة أول الأمر في نزاع عمال الأشغال العمومية مع المهندس البلدي الذي أهان[89] وطرد بعض العمال[90] وانتقاد العمل الذي يمر في ظروف قاسية، واغتنمت هذه الفرصة لاتهام حاكم المدينة بانتهاج سياسة حزبية كولونيالية ووقوفه لصالح المستغلين[91].

د ــ **مساندة الصحفيين** التي قررت إدارة المدينة طردهما وهما مديرا جريدتين : La Cronica[92] و Estatuto[93].

**هـ ــ اتهام الادارة بتعميق الفوارق الطبقية ومواجهتها**

لقد اتهمت الحركة العمالية بالمدينة إدارة المدينة بتجاهل صوت العمال والصحافة، وقد تجلت هذه المواجهة من خلال صحافتها وتجمعاتها والمسيرات العديدة التي نظمتها من مقراتها إلى إدارة حاكم المدينة[94].

ومن أهم هذه التجمعات تجمع عمالي انعقد بقاعة سينمائية في 7 يوليوز 1929، برئاسة النقابي المطبعي السيد :. Juan Sanchez والذي يلاحظ أن مطالبهم تعدت المطالب المهنية، عندما طالبوا بأن تصبح إدارة المدينة طنجية صرفة، مع القضاء على التيارات الوطنية وتحميلها مسؤولية ما يحدث[95].

ــ مطالبة المجلس التشريعي للمدينة بمنح نفس الأجور لكافة العمال الطنجيين بغض النظر عن جنسيتهم. وقد رد المهندس البلدي على هذا التعريف بكون حاجة العامل الأجنبي أكثر من متطلبات العامل المغربي[96] كما عارض الأعضاء المغاربة هذه المساواة بكون العمال المغاربة لهم تقاليد خاصة في التعاقد ويجب أن يستمروا فيها[97].

ــ كما تم التنديد بموقف الادارة من الاختلاف في الأجور الممنوحة للعمال الاسبانيين بالمقارنة مع العمال الفرنسيين المشتغلين في بناء خط السكك الحديدية الرابط بين طنجة وفاس[98].

ــ المطالبة بتأسيس مكتب للتشغيل وإصلاح سراح المعتقلين بسبب مطالبتهم العمالية وإعادة المطرودين

**3 ــ عمليـات ذات طابـع «إرهـابـي»**

ستسجل المدينة في سنة 1932 توترا حادا بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمر بها والتي لحقت كل الفئات الاجتماعية[99] بحيث نظمت مسيرة شعبية شاركت فيها كل الأطراف وكل القوى وعلى رأسها الغرف التجارية الثلاثة، وتوجهت إلى مقر حاكم المدينة وسلمته رسالة تتضمن مطالبهم بإصلاح الوضعية وتجاوز الأزمة.

انطلاقا من هذا الجو العام الذي عانت منه الطبقة العاملة معاناة كبيرة،

ونظرا لطبيعة تكون وتشكل هذه الطبقة، حدثت بعض العمليات الانتقامية من بعض أرباب العمال. بحيث انفجرت قنبلتين ببعض أوراش البناء[100] أدت إلى هلع كبير بدون حصول أضرار مادية.

وقد كثفت الصحافة الفرنسية هجوماتها على العمال وخاصة الشيوعيين ومن بينها تلك الصادرة في منطقة الحماية الفرنسية[101].

ــ على إثر هذه الأحداث انطلقت حملة اعتقالات في أوساط العمال، فقام العمال الاسبانيون بالاضراب عن العمل، فكان رد فعل أرباب العمل استبدالهم بالعمال البرتغاليين والاطاليين. وفي مواجهة الاجراءات العمقية التي استهدفت العمال، قام أحد الأشخاص بوضع قنبلة في نافذة غرفة نوم حاكم المدينة لم تنفجر، وتم وضع قنبلة ثانية في حديقة منزله الواقع بشارع ماركو يولو[102].

وقد تم توقيف «جمعيات عمال طنجة» (A.O.T.) لمدة شهر طبقا لظهير 15 مايو 1925 المتعلق بقانون التجمعات (المادة 4). وأغلقت مقراتها بالشمع وقد دافعت بعض الصحف عن العمال وحركتهم[103] كما تكونته لجنة عمالية احتجت على اعتقال 3 عمال لأنها مهمة في هذا الاطار[104].

بعد هذه الوضعية أجل الاضراب، وعاد العمال المضربون إلى عملهم وقبلوا تحديد اليوم القانوني للعمل في 8 ساعات و3 أرباع الساعة، أي تم انقاص 15 دقيقة لارضاءهم. ردا على هذا قام المقاولون باللجوء إلى استبدال اليد العاملة الاسبانية باليد العاملة المغربية.

## رابعا : حل الجمعيات النقابية.

على إثر مظاهرات 1 ماي 1936 حدثت مظاهرات واضطرابات دامت لمدة شهرين بطريقة متقطعة، على إثرها وقعت عدة اعتقالات في صفوف العمال وعلى أثرها شن العمال إضرابا عاما[105] تحول إلى صراع سياسي[106] فقام المجلس التشريعي برد فعل عنيف تمثل في إدخال تعديل على القانون المحدد لمهمة شرطة الأجانب وقانون التجمعات العمومية، الهدف منها التشديد ومعاقبة الصحافة التي تثير القلاقل، وتخل بالأمن العام[107].

وفي اليوم التالي وقع انفجاران في مقاولة إيطالي سبق له أن رفض طلب عماله لتحديد يوم العمل في 8 ساعات[108] فتم إلقاء القبض على بعض العمال. وجاء رد

فعل العمال سريعا فحدثت مظاهرة كبيرة توجهت إلى مقر النائب العام ورئيس المحكمة المختلطة والوزير الاسباني في 2 يونيه 1935، فهجموا عليهما وأجبروهم في الحين على إطلاق سراح أحد المعتقلين من السجن[109]، فتوقف الاضراب.

وكانت الاضرابات والمظاهرات قد تحولت إلى المطالبة بإلغاء النظام الدولي بطنجة[110].

بعد مرور عدة أيام قررت إدارة المنطقة طرد بعص العمال اعتبرتهم من متزعمي الاضراب ــ وكان عددهم سبعة (عثر في منازلهم على متفجرات وأسلحة وذخيرة)[111] إلى جبل طارق. فوضعوا على متن باخرة انجليزية «Lazaro»[112] بريدية تربط بين الضفتين. ولكن عدداً من العمال قدر عددهم بـ 300 عامل دخلوا إلى الميناء محاولين مقاومة طرد العمال، فوجدوا الباخرة قد أقلعت، فقاموا بالاستيلاء على باخرة البريد التي تربط الجزيرة الخضراء بطنجة، وأرغموا قائدها بالقوة على اقتفاء أثر الباخرة الانجليزية وبقي العمال الآخرون بالميناء في انتظار رجوع زملاءهم الذين اعتقلتهم السلطات الاسبانية[113]. فالعمال المنتظرين بالميناء عندما تأخر عليهم زملاءهم قاموا بالتظاهر بالمدينة[114].

ــ على إثر هذه الأحداث اجتمع المجلس التشريعي بالمدينة وقرر رسميا تجميد الرخص الممنوحة للجمعيات العمالية تمهيدا لحلها نهائيا. وقد علل حاكم المدينة هذا القرار بالأسباب التالية :

1 ــ مخالفة «جمعية عمال طنجة» لقانونها الأساسي[115].
2 ــ قانونها الأساسي ينص على الصراع الطبقي[116].
3 ــ علاقات الجمعية بمنظمات نقابية عالمية وأجنبية.
4 ــ تنظيمها المركزي الكبير[117].

وقد استنتج حاكم المدينة من هذه المعطيات بأن الصراع الطبقي يجرها لاستعمال العنف[118] وعلاقاتها الوطيدة تجرها للتأثر بالتحولات الخارجية والمجاورة. وتمركزها يجعلها دولة داخل دولة. إضافة إلى كون أغلب أعضاءها ينتمون إلى أحزاب سياسية متطرفة وتبعد عن النقابية. وقد قدمت لأعضاء المجلس التشريعي والصحافة وثيقة عثر عليها البوليس عندما اقتحم مقر جمعية العمال، وهي لوحدها تشكل وتوضح بأن الجمعية تشكل خطرا على الأمن العام بطنجة[119] وعلى هذا الأساس سيتم توقيف جمعية عمال طنجة والجمعيات التابعة لها وحلهما. وفي نفس الوقت تم

غلق قاعتين سينمائيتين لكونهما يستغلان من طرف العمال كمكان لتجمعاتهم[120].

وقد ردت بعض الصحف المقربة من العمال ردا مُفحما على هذا الادعاء[121] والمفارقة هو أنه سيتم في نفس الجلسة المصادقة على تحديد يوم العمل في 8 ساعات وتحديد بعض شروط العمل ــ وأحدثت «**لجنة المصالحة**» لحل الخلافات والنزاعات بطريقة ودية، والتي يمكن أن تنتج بين العمال والمشغلين، وذلك لتعويض غياب النقابات[122].

## استنتاجات مؤقتة

1 ــ يلاحظ على هذه الحركة العمالية المنظمة أنها أوربية وبالتالي أجنبية يغلب عليها العنصر الاسباني.

2 ــ هناك عدة عراقيل تنظيمية كانت تضعف من الروح النقابية، وذلك بسبب اختلاف في اللغة والعرق والجنسية والدين، وبالتالي في الأجور والمعاملة، وخاصة النزعة القوية ضد الفرنسيين.

كما كانت النقابات تعج بالتيارات الفوضوية والمشارب السياسية المتناقضة، وقد تجلت في كثير من التجمعات في العمليات الانتقامية المسلحة. وانعدام الانضباط.

هذه الوضعية أدت إلى عدم إمكانها توسيع صفوفها ولاستعاب كثير من المُهمَّشين.

3 ــ لوحظ أن هذه الحركة كانت متتبعة لكافة الأحداث الدولية، منها وقوفها دقيقة صمت في إحدى التجمعات سنة 1929، ترحما على العمال ضحايا أحداث شيكاغو ــ إشارتهم إلى إضراب عمال مناجم انجلترا الذي استمر في تلك الفترة أكثر من 5 أشهر (1926). وافتخارهم بوصول أحد العمال إلى رأس السلطة بتشيكوسلوفاكيا (1929)، ووصول حزب العمال في بريطانيا إلى الحكم. وانخراط الجمعيات العمالية[123] بطنجة في الاتحاد العمالي العالمي.

4 ــ حققت بعض المنجزات منها بث وعي ثقافي وسياسي نقابي في الأوساط العمالية تعدَّى العمال المنظمين : بحيث فرضت يوم العمل المحدد في 8 ساعات، وهما على إخراج ضابط لحوادث الشغل وإن لم يكن في المستوى المطلوب، ونفس الشيء بالنسبة لصندوق الاعانة.

5 ــ إن الرأسمال بطنجة في إطار الوضع السائد لم يكن يملك من الشروط ما يسمح له بخلق علاقات متوازنة بين العمل والرأسمال.

6 ــ يلاحظ أن الحركة العمالية كانت في أغلب مواقفها حركة مثالية وغير واقعية بمعنى أنها أصبحت تطالب بتحويل طنجة إلى منطقة مستقلة بذاتها وانتخاب حكومتها.

## هـوامـش

(1) بعض الجرائد الناطقة باسمها وبعض بياناتها ومواقفها المنشورة وبعض المناشير التي وزعتها بالمدينة وتقارير تجمعاتها العادية والاستثنائية المنشورة في بعض جرائد المدينة.

(2) بحيث كان بها عدد كبير من الشركات والمؤسسات المالية من بينها :

Crédi Marocain - و Banco Hispaño - Africano وهو فرع لبنك اسبانيا Bank of British west Africa وجد منذ 1916 ووكالات الأبناك الفرنسية التالية : Compagnie Algérienne و Banque Algéro-Tunisienne و Crédit Foncier d'Algérie et de Tunisie و Société Générale و Banque Commercial du Maroc وعدد كبير من الشركات كان يتمحور نشاطها في الميادين الصناعية والتجارية والعقارية والأشغال العمومية والمنجمية، يصل أهمها وأكبرها إلى أكثر من 20، ومن بينها **الشركة المغربية** (برأسمال 10 مليون فرنك) **وشركة المغرب والشركة العقارية المغربية واتحاد المناجم المغربية، وشركة المقاولات المغربية، الشركة العقارية بمرشان وشركة الجير والاسمنت والشركة الدولية لتنمية طنجة**.... الــخ.

كما كانت هناك صناعات صغيرة أوربية لها مستقبل من بينها معمل الدخان وأوراش الاصلاحات الميكانكية، وإصلاح الآليات البحرية، ومعامل النجارة (Les Forges France - Maroc) وشركة سمك السردين والمطاحن ومعمل العجائن الغذائية، ومعمل الصابون وشركة Les Grandes garages de la Tangiers Motors C° - والمطابع المغربية (Tellier)، وشركات التأمين الاسبانية الفرنسية الانجليزية وشركة التأمين البحري Le Maroc، وشركة الصباغة : Miron ومعمل ليموناد والــصودا : Taylor، ومنبت معهد في ملك السيد Waller يغذي جزء كبير من المغرب بالمغروسات والبذور. انظر :

Marruecos - Editiones Internationales - 1918 - 1934. Numéro Spécial sur Tanger

(3) فقد وصل إلى طنجة سنة 1925، 15 ألف أوربي، وارتفع هذا العدد على التوالي إلى 80 ألف خلال سنة 1932، و100 ألف في سنة 1934، ومن بين أسباب الهجرة الأولى هي إصابة حقول الكروم بالأندلس بآفة أتت عليها كلها، الأمر الذي أرغم كل الفلاحين والمزارعين بمغادرتهاوالذي وصل عدد منهم إلى طنجة بحثا عن العمل.

(4) فإحداث الادارة تطلب عدد كبير من الموظفين لا تتلاءم مع حاجيات المدينة بقدر ما تتلاءم مع حصة كل دولة مسؤولة عن تسيير المدينة، وهذا أدى إلى اللجوء إلى الضرائب المباشرة وغير المباشرة لتغطية هذه المصاريف، وهذه الوضعية انعكست على الرخاء الاقتصادي بالمدينة، وقضى على وضعها الامتيازي في مجال الصناعة الاقتصادية تجاه باقي المنتوجات في المنطقتين المحميتين، والذي كان سببه الأساسي انعدام الضرائب.

(5) وقد شكلت لجنة رسمية من طرف إدارة المنطقة لدراسة هذه الأزمة.

(6) ويرجع ذلك إلى الاتفاقيات الدولية في الموضوع وآثارها الغير الملائمة معها — كما أنه كان هناك نقاش واسع وساخن حول هذه البدائل على صفحات الجرائد بمختلف اتجاهاتها بين مؤيد ومعارض، وقد ذهب بهم التفكير في هذا الاطار إلى إحداث «مصارعة الثيران» بطنجة. إلا أنه وقع نقاش حاد بين الأطراف المسيرة للمدينة.

(7) انظر : Ley sobre ruemons publicos in : Boletin Oficial de Tanger - 1926, p : 119.

(8) وهذا ما يؤكد أنه كانت هناك تنظيمات وتيارات مختلفة غير رسمية، اما الجريدة العمالية الماسونية فلم نعثر إلا على عدد واحد منها وهو : **La Vida y Trabajo**

Anol-N°2 - Febrero 1914 - Directuer : Roberto Pajares

وتعتبر نفسها جهاز ناطق باسم العمال اليدويون Organo de la Logia شعارها : ان انعتاق العمال هو من عمل العمال أنفسهم. Masonia de Obreros Manuales كما تعمل في هذا العدد على نشر المبادىء الاجتماعية للماسونية في الأوساط العمالية.

(9) رغم أنه لم تكن هناك جالية فرنسية كبيرة — وبالتالي فإن العمال كفئة لم يكن لها أي وجود فعلي. أما الجريدة فهي : l'Union National de travailleurs français. Rédacteur en chef : A. Menard.

وهي تصدر مرتين في الأسبوع : الاثنين والخميس مساء.

(10) بحيث طلب منهم توجيه طلب في الموضوع إلى حاكم المدينة ومندوب السلطان. الأمر الذي يعني استحالة الاستفادة منه. خاصة وأنه سبق أن منع المندوب انضمام المغاربة إلى أي نقابة أو تجمع.

(11) يقدر سكان طنجة حسب إحصاء غير رسمي ما يقرب من 36.000 نسمة، يشكل المغاربة 20.000 ويشكل الاسبانيون وحدهم 4.000 نسمة، والباقي يقتسمه البرتغاليون والايطاليون والفرنسيون والانجليز والألمان والأمريكيون والنمساويون.

هذا الاحصاء تم تقديره في بداية هذا القرن وورد في كتاب : Albert Cousin : Tanger - Ed Auguste Chalamel - Paris - 1902.

إلا أن هذا العدد سوف يتطور، وخاصة عدد الجالية الاسبانية.

(12) يقصد بالخصوص إضافة إلى الصحافة العمالية، الجرائد التالية : El Porvenir و El Mogrebi و Heraldio de Marruecos.

كما كانت بعض الجرائد الصادرة في سبتة ومدريد وتطوان تتحدث من وقت لآخر عن الوضعية المزرية لهذه الجالية، وفي مقدمتها : A.B.C. و La Luz و La Nacion و Gaceta de Africa.

(13) نجد شرحا للفرق بين العمال اليدويون والموظفين، في جريدة El Porvenir والتي تقول أن العمل الاداري إنتاجه أقل، انظر العدد الضادر في 1926/01/20.

(14) تقول جريدة El Porvenir الصادرة في 20 أبريل 1926 بأن النقابة هي ضمانة لرب العمل أيضا.

(15) تصف جريدة El Porvenir بأن هناك عملاء مدسوسين يعملون لصالح التفرقة، لا نعرف كيف نصفهم. وتعرقل قيام قيادة مؤقتة للعمال. كما تحيي التضحيات والمجهودات الهائلة التي بذلوها المُنظمين والمؤسسين. أنظر العدد الصادر في 9 — 2 — 1926.

(16) وهي : **جمعية نادلي المقاهي والطباخين وما شابههم** (Association de Camareros y Cocineros y similares)

**وجمعية السائقين والميكانكيين وما شابههم.** (Associacion de choferes y Mecanicos y similares)

وجمعية الصباغين Association de Pentores La Moderua

وجمعية النجارين (Associacion de Carpenteros : Orden y Progreso)

(17) مع أن كل من هذه الجمعيات لها مكتبها الخاص ورئيسها ومستشارها.

(18) صدر العدد الأول منها سنة 1926 بطنجة. تقول هذه الجريدة في افتتاحية العدد الأول بأن هذه المرحلة تعتبر هي المرحلة الثالثة من مسار حياتها، وهي تخصصها وتكرسها للدفاع عن الطبقة العاملة — انظر العدد الأول. 1926.

(19) نشير هنا إلى أننا لم نعثر على كافة الأعداد الصادرة، وهذه الجريدة تعتبر «جريدة عمالية أسبوعية مستقلة» صدرت سنة 1929 بطنجة.

(20) صدرت هذه الجريدة بطنجة سنة 1931، وهي تعبر عن الجمهوريين الاسبان وهي تدافع عن الطبقة البروليتارية.

(21) لقد تكدس العمال الاسبانيون الأجانب بالخصوص في المدينة القديمة وحي سان فرانسيسكو وبوبانا، حيث تتكدس البراريك والمساكن الشعبية.

(22) ليس هناك مرافق صحية ولا ماء ولا كهرباء ولا طرقات ولا مدارس ولا تتوفر فيها الشروط الصحية اللازمة للاقامة.

(23) وهكذا تأسست : مرشان — طريق الجبل، سان فرانسيسكو، ومهدي والشاطىء.

(24) أدّى الضغط على السكن إلى ارتفاع ثمن الأرض إلى أربع مرات لفترة ما قبل هذا التاريخ، كما أدّى ازدياد النشاط العقاري إلى القضاء على المساحات الخضراء.

(25) فالكراء يتراوح مبلغه ما بين 150 و175 بسيطة إسبانية.

(26) إذن فالعامل لكي يسكن في مسكن عصري متوسط المستوى يجب أن يدفع أكثر من 50% من أجره. أما لكراء منزل عادي فيجب أن يدفع على الأقل 60 بسيطة.

وقد تحدثت جريدة العمال الفرنسيين سنة 1921 على أن طنجة بوضعها الراهن يستحيل عليها تسكين 200 عائلة جديدة (عدد 22 ماي 1921) فلهذا طالبت بالسكن الاقتصادي.

(27) فثمن ليتر من الزيت يصل إلى 8 فرنك فرنسي، وكيلو من البطاطا إلى 2 فرنك وخبزة من الدرجة الثانية يصل ثمنها إلى 1,60 فرنك. أشير هنا إلى وجود 3 أنواع من الخبز : خبز ممتاز بـ 2,35 فرنك للكيلو وخبز من الدرجة الثانية 1,60 ف وخبز من الدرجة الثالثة وهو الخبز الشعبي يصل ثمنه إلى 1,25 فرنك للكيلو، ومما زاد في هذا المشكل هو إخضاع الخبز لضريبة جديدة : انظر Tanger Soir - Du 1812-1930 كما سجل ارتفاع مادة السكر، ومادة اللحم، لأنها تستورد من الجنوب المغربي (سوس)، بحيث أخضعت لضريبة جديدة على الذبح وعلى نقل اللحم.

(28) كالدجاج والبيض والسمك، رغم حاجة المدينة إليها.

(29) كان يتم المغاربة في اللحم بحيث كان يعاد تصديرها إلى جبل طارق ومناطق أخرى.

(30) بحيث في هذه الفترة سجل جفاف بمنطقة سوس التي تستورد المدينة منها، ومرض الحيوانات، وهجوم الجراد على المدينة، ووجود عدة أمراض كالملاري والتينوس في الماء الشروب الذي يجلب من شرف العقاب.

(31) لقد سجل في سنة 1929 موت عدد كبير من العمال المغاربة في أعمال بناء ميناء طنجة كما ستسجل عدة حوادث بين أرباب العمل والعمال في هذا الموضوع. انظر : La Depêche Marocaine 3 janvier 1929.

(32) فعمال الميناء كان هناك فرق كبير في التعامل بين العمال المغاربة والعمال الأجانب، فالعمال المغاربة

يعملون لأكثر من 10 ساعات يوميا، حتى أنهم لا يجدون وقتا يتناولون فيه وجبة الغذاء.
كما أن أداء الساعات الاضافية يخضع لتقدير **«شركة ميناء طنجة»** فالشركة المشغلة هي التي تحدد عدد الساعات الواجب أداءها.

(33) على سبيل المثال نجد أن العمال الاسبانيين العاملين بأوراش إحداث السكة الحديدية بين طنجة وفاس يعاملون معاملة عنصرية من طرف الشركة الفرنسية فأجورهم وتعويضاتهم هي دون المستوى بكثير مقارنة مع زملاءهم الفرنسيين.

(34) لقد قامت شركة صيد برتغالية باستقدام عمال برتغاليون للعمل معها بدون عقدة وعندما وصلوا إلى طنجة تخلت عنهم، فانظافوا إلى العاطلين والمشردين بمدينة طنجة وليس لهم أية وثائق وذلك سنة 1927.
**انظر** : **El Porvenir** 21 julio 1927

(35) لقد سجلت عمليات طرد كثيرة، من بينها نجد طرد عمال بمصلحة الأشغال العمومية بالمدينة واحلال آخرين موالين للمهندس البلدي محلهم، وهناك رسائل منشورة من طرف عمال مطرودين يطالبون بحل وضعيتهم. **انظر** : Voz de Tanger 28 - mayo 1927
La Cronica 30 mayo 1927

(36) نجد هذا مقررا في الجريدة الرسمية لادارة المدينة ابتداء من سنة 1926.

(37) **La Dépêche Marocaine** 3 Fevrier 1927.

(38) **Heraldo de M-** 9-02-1927 y 4-02-1927

(39) في سنة 1927 قامت مسيرة عمالية تقدر حسب الصحف بـ 200 عائلة اسبانية توجهت إلى إدارة المنطقة لتطالب بإيجاد حل لها. وقد اقترحت عليهم بعض الحلول من طرف الممثل الاسباني يتمثل في توزيع مبلغ مالي عليهم، والقيام ببعض أعمال إصلاح البنايات الاسبانية لتشغيل جزء منهم، خاصة وأنهم يكونون من عمال البناء والنجارين.
**انظر** : **Heraldo de Marruecos** 9 Febrero 1927

(40) نجد أصداء لهذه المسيرة العمالية في جريدة .A.B.C التي تصدر بمدريد وذلك في عددها الصادر في 21 فبراير 1927.

(41) وذلك بسبب ارتفاع الأجور بالمقارنة مع الأجور في ميناء طنجة، وظروف العمل التي هي أحسن بكثير،
**انظر** : El Porvenir 10-2-1927
La Depêche Marocaine. 27-09-1928

(42) اكتشفت وكالة سرية تتولى تهريب العمال إلى فرنسا من طنجة بحيث اعتقلت شرطة Montpelier بفرنسا بعض العمال المغاربة لا يحملون أية أوراق هوية وذلك سنة 1927. **انظر** : La Depêche Marocaine
1-2- Oct. 1928

(43) وتم اكتشاف هجرة العمال المغاربة للعمل بالمزارع في Ferdevard Poo وذلك سنة 1931 **انظر** :
.**Echo de Tanger**(Tanger et le chômage) du 19 janvier 1931

وفي سنة 1933 سيكتشف شبكة كبيرة لتهريب اليد العاملة المغربية من الدار البيضاء والقصر الكبير والعرائش للعمل في مناجم السار (Sarre) و «ديجون بونتون» = «Dijon Bouton» بفرنسا، وذلك مقابل 1000 فرنك فرنسي لكل عامل. أما الطريقة التي يسلكونها فهي : الجزيرة الخضراء، اشبيلية، برشلونة، مرسيليا، حيث ينتظرهم مستغلوهم هناك.
**انظر** : .**Heraldo de Marruecos** 10-06-1933

إلا أن هذا لا يعني عدم وجود عمال مغاربة بفرنسا قبل هذا التاريخ، فإننا نسجل وجود عمال مغاربة

بالخارج من سوس يقطنون بطنجة سنة 1919، وبأموالهم تم بناء أولى المساجد بالسوالي.

(44) لخصت هذه الوضعية جريدة La Critica بحيث نراها تطالب ببناء أحياء سكنية اقتصادية للعمال الاسبانيين والعمال المغاربة المسلمين، واقترحت مشاريع مفصلة في الموضوع. انظر التفاصيل في : La Critica وفي العدد 3 أيضا : Año 1 - Numero 2 - 1929 Tanger

(45) وردت هذه المطالب في الجرائد الناطقة باسم العمال وخاصة La Critica مصدر سابق.

(46) هناك وثيقة مؤرخة في 1 نوفمبر 1926 وردت في جريدة «لاكريتكا» La Critica السنة الأولى عدد 2 1929 — مصدر سابق (بالاسبانية).

(47) **انظر** ... La Cronica n° 1 - 16 mayo 1926

(48) نفس المصدر.

(49) وقد قررت في إحدى تجمعاتها في سنة 1936 بضرورة تثقيف العمال، وأحدثت لجانا وخلايا تتولى تشكيل مجموعات مدرسية، لتعليم العمال وتثقيفهم.

(50) وتحلل الفرق بين العمل اليدوي والعمل الثقافي، **انظر** : La Critica n° 9 - 1929 - p : 3 وبالتالي الفوارق الاجتماعية.

(51) ونجد بعض الشيوعيين الاسبان ينتقد نفاق الجمهوريين الاسبان في المغرب في هذا المجال. ويقول في مقاله : بينما يطالب هؤلاء بإلغاء الكنيسة في اسبانيا، يسمحون لأفراد عائلاتهم بالذهاب إلى كنيسة العرائش. **انظر** La Verdad - Año I - 10 Octobre 1931 - N° 4 - p : 3-4.

(52) نجد بعض المواضيع خاصة بهذه النقطة، بحيث يقارن الكاتب بين حاجياتهم المعيشية اليومية وبؤس عائلاتهم، واستغلالهم من طرف الخمر، وانهم يصبحون بالتالي يدورون في حلقة مفرغة، وقد كتب هذا المقال الدكتور : Dr. Garcia في جريدة : La Verdad Ibidem...

(53) تصرح صحيفة عمالية بأن المجلس التشريعي للمدينة يتشكل أغلبية من مالكين عقاريين وأرباب العمل، وذلك في مجال حديثها عن انعدام وجود تشريع للسكن أو للعمل، وقد بررته بهذا السبب.
**انظر** : La Critica - Año I - n° 5 - 25 augosto 1929

(54) ففي سنة 1925، سجل بطنجة اضراب لموزعي البريد الشريفي، وهم موظفون تابعون للادارة المركزية، وذلك بكون أجورهم لم تعد كافية للعيش في أدنى مستوى. بحيث أجورهم تصل إلى 300 فرنك، بينما أجرة الشرطي بالمدينة تصل إلى 600 فرنك، في الوقت الذي ارتفعت فيه مستوى الحياة بالمدينة بشكل لم يعد بالامكان الصبر والاستمرار.
**انظر** مجلة «Tanger» صاحب المقال السيد A. Rutily. **انظر** : Tanger - 1925.
كما سجل اضراب العربات (Los cocheros) لمدة 3 أيام بالسوق الخارجي بالمدينة سنة 1927، عندما قامت السلطة باستبدال مكان وقوفهم من السوق وإلى سوق الفحم، ومساندة سيارات الأجرة.

(55) هذه الصحافة الفرنسية ذهبت إلى أنها سوف تطرح هذه القضية في إطار حقوق الانسان إذ ستطلب تدخل رابطة حقوق الانسان وبعض الشخصيات السياسية.
**انظر** : Tanger - 1925 op. cit.
**وانظر** كذلك حديث جريدة فرنسية عن أزمة السكن في طنجة، في :
L'union des Travailleurs français - n° 47 - Tanger - 22 mai 1921.

(56) وذلك سنة 1926، بحيث أنهى العمال المنضوون تحت نقابة عمال طنجة (A.O.T.) اضرابهم بعد

توسط عميد الشرطة بطنجة، بحيث تم الاتفاق على زيادة اليد العاملة من 115 إلى 128، والأجور من 36% إلى 38% حسب البسيطة. **انظر** : El Porvenir de 15-7-1926.

(57) فهكذا يلاحظ أنه بتاريخ 29 يوليوز 1929 سيتم استدعاء عمال الدخان للجمع العام من طرف منظمتهم «الجمعية الدولية لعمال طنجة» لدراسة كافة المشاكل والقضايا العالقة، وخاصة أنهم كانوا يعانون من ارتفاع الأسعار، ومن بينها أسعار الدخان، دون أن يماثله ارتفاع في أجر عامل الشركة، **انظر** : La Critica - Ano I - N° 2. 1929 وهناك ضياع أيام العمل بسبب الأعياد الوطنية والدينية، ومن بين المطالب المسجلة في جدول الأعمال المطالبة بـ : 1 ــ بمنح تعويضات في آخر السنة و 2 ــ إحداث جمعية خيرية. ولمواجهة هذه الوضعية تطالب الصحيفة العمال بتقوية الصفوف والتنظيم. انظر نفس المرجع : La Critica خاصة وأنه كانت هناك إشاعات على أن الشركة سوف تنقل معملها إلى الدار البيضاء.

(58) وفي سنة 1933 حصل ما كان متوقعا، فبدأت الشركة في طرد تدريجي لعمال الدخان والتي كانت تشغل ما يقرب من 325 عامل، الأمر الذي أدى بالعمال إلى الاعتصام بالمعمل، الأمر الذي أدى بتدخل الشرطة لاخراجهم فوقعت مواجهة بينهم. **انظر** الأعداد : El Porvenir 6-22- Septembre 1933

Heraldo de Marruecos 23-09-1933

وعلى إثر هذه الحوادث نظم العمال مسيرة احتجاجية بتاريخ 14 شتنبر 1933. **انظر** : El Porvenir 6-9-1933

(59) والأمر يتعلق بجريدة Heraldo de Marruecos وذلك سنة 1926، وقد وقع نقاش بين الصحافة الطنجية في هذا الموضوع خاصة بين El Porvenir, la Cronica وسجل غياب حاكم المدينة وتجاهله لهذه الوضعية. بحيث قالت La Cronica بأنها لا تدافع عن جنسية العمال وانما تدافع عن العمال.

(60) بحيث طعن أحد المستخدمين بسكين، الأمر الذي تطلب تدخل القوة لتلافي تدهور الوضعية، **انظر** : El Porvenir - n° 16-07-1926.

(61) بحيث قرر إلغاء العمل بالقطعة **انظر** : La Critica n° 1 - 1926 و El Porvenir 16-05-1926.

(62) حصل هذا الاضراب بتاريخ 23 غشت 1930، **انظر** : Heraldo de Marruecos 23-08-1930

(63) وهي شركة إيطالية تقوم باستغلال سيارات الأجرة بالمدينة، فقد كان بطنجة 130 طاكسي. رفضت الاعتراف بجمعية السائقين.

(64) وعلى إثر هذه الوضعية قام السائقون بطلب شركات النفط بعدم منح البترول إلى الشركة الايطالية ومقاطعتها، ولكنها رفضت. **انظر** : Le petit Marocain 16-09-19300.

(65) والسبب يرجع إلى قيام السيد Mr. Petri باقتطاع فرنكين يوميا من أجر العمال لأحداث صندوق الاسعافات، ومطالبتهم بإرجاع مكافأة 200 فرنك التي منحت للعمال وأخذها منهم رب العمل.
**انظر** : Heraldo de Marruecos 23-8-1930

(66) وقد وزعوا منشورا موجها إلى سكان طنجة موقعا من طرف جمعية نادلي المقاهي، يدعون فيه إلى التجمع الذي ستعقده يوم الأحد على الساعة 10 صباحا بمقر الجمعية الكائن بفندق الرواح. وهو مُوقع بتاريخ 30 ماي 1930.

**انظر المنشور** : (Al Pueblic de Tanger) وذلك بقولها بأن توسط الادارة في هذا النزاع لم يعط أية نتيجة، لهذا يجب اللجوء إلى إجراء مباشر لأنه الوحيد الذي بإمكانه تحرير الطبقة العاملة. وفي هذا التجمع المقبل يجب رسم الخط الذي يجب أنْ نسير عليه.
**انظر** : Echo de Tanger 21-06-1930 (les grèves inutiles)
Heraldo de Marruecos 29-06-1930

أما الخصمين الرئيسيين في هذا النزاع فهما الاخوان فرينتس (Hermanos Fuentes) والسيد ميلي (Mr Millet)

(67) من بين أكبر وأهم شركات النقل والمواصلات بجنوب اسبانيا، تستغل خطوط المواصلات بشمال المغرب مقرها بطنجة.

(68) Syndico unico international

(69) بحيث طالبوا بأن يكون الحد الأدنى لأجور السائقين 475 بسيطة أسبوعيا، وأجرة مساعديهم 275 بسيطة. انظر : Gaceta de Africa - 18 Agusto 1931 و La Dépêche Marocaine 19-08-1931 و Heraldo de Marruecos 18-8-1931

(70) وقد هدد صاحب الشركة بإلغاء خطوطه في شمال المغرب كرد فعل على الاضراب. إلا أن تضامن سائقوا جنوب اسبانيا وسائقوا مدينة الحسيمة (انظر : Gaceta...30-8-31) وتهديدهم بالاضراب، أرجع الشركة عن قرارها، إلا أن الشركة قررت نقل مقرها وأوراشها إلى مدينة تطوان انظر : El Porvenir 24-8-1931 فكان العمال يطالبون بتحديد يوم العمل في 8 ساعات، وقد تنازل رب العمل عن كثير من المطالب وهو السيد «جودرا» (LLODRA) بحيث طالب بتخفيض عدد العمال. فرفض الاعتراف بنقابة العمال لكنه قبل مندوبو العمال (نفس المصدر... Gacéta de Africa) وأدى أيام الاضراب والعطل بنسبة 50% من أجورهم.

(71) وهذه الشركات هي : **La Castellana** و **La Espanola** و **Hispano-rifena**.
نفس المصدر السابق.

(72) وهكذا يلاحظ بأن وجهة نظر صاحب الشركة تُعبِّر عنه جريدة : Gaceta de Africa إذ هي التي تنشر بياناته، كما أنها تصدر في تطوان وتعبر عن وجهة نظر الحماية الاسبانية ويلاحظ أن السيد «جودرا» كان على علاقة طيبة بالمقيم العام الاسباني :
**انظر** : .Gaceta de Africa 20-08-1931
Gaceta de Africa 23-08-1931

(73) **انظر** جريدة Gaceta de Africa 25-08-1931

(74) **انظر** جريدة Dia de 6-7-1933.

(75) **انظر** : Heraldo de Marruecos 28-11-1931

(76) نفس المصدر السابق.(choferes y cobradres ...)

(77) من أهمها تحديد يوم العمل في 9 ساعات، وتحديد الأجر اليومي في 3,50 فرنك للساعة بالنسبة للسائقين. و 2,90 فرنك للساعة بالنسبة لمساعديهم، إضافة إلى تعويضات يومية عن المخاطر قدرها 12%، وأداء الساعات الاضافية وأداء 50% من الأجر في حالة الراحة والعطل. أما في حالة الاضراب فلا أداء بتاتا.
**انظر** : Heraldo de Marruecos op. cit

(78) **انظر جريدة** El Porvenir ليوم 12 غشت 1926

(79) قام بتنظيم جمعية عمال طنجة (A.O.T.)، نفس المصدر السابق.

(80) ومن بينها الأبناك، وقد لوحظ أول من أغلق محلاته هي المقاهي الكائنة بالسوق الصغير.

(81) وهي ساحة كان يطلق عليها ساحة طابور رقم 2 (Placa del Tabeur n° 2)

(82) هذا العدد الكبير إذا قيس مع إمكانية القاعة التي لا يمكن أن تتجاوز 300 شخص، وكذا مع عدد

سكان طنجة : انظر : El Provenir Ibidem.

(83) كان التجمع يترأسه لجنة مكونة من العمال والتجار الصغار El Porvenir op. cit.

(84) وفي هذه الجلسة تحت الموافقة على قانون حوادث الشغل.
انظر : El Porvenir ليوم 13 غشت 1926.

(85) انظر : El Porvenir ليوم 5 مارس 1931، بحيث ظهر أن الادارة بالمدينة ليست حكومة وأن ميزانية المدينة ضعيفة، وأن الحلول المقترحة كلها حلول مؤقتة، الأمر الذي أدّى بالعمال بعد مشاوراتهم مع الادارة والمندوبية الاسبانية، إلا أن يقرروا توقفا عاما بالمدينة يوم 4 مارس 1931.

(86) لأن بعض هؤلاء العمال رفضوا الاضراب واشتبكوا مع المضربين. **El Porvenir** de 5-03-1931

(87) **La Presse Marocaine** de 6 mars 1931.

(88) La Presse Marocaine Ibidem.

(89) لقد تولت الجريدتين العماليتين : **La Critica** و **La Cronica** ملف هذه المشاكل، وقدأشارت جريدة **La Cronica** ليوم 30 ماي 1927 لكون العمال في البلدية يعملون 10 ساعات يومية. إضافة إلى أن عاملين طردهما المهندس البلدي وعوضهما بإثنين من أتباعه. وقد تكونت لجنة عمالية قابلت الوزير الاسباني في هذا الموضوع.

انظر : La Critica - 25 agosto 1929.

(90) لقد قام المهندس البلدي بإهانة عامل اسباني حسن عمل بالمصالح البلدية لأزيد من 8 سنوات، حول بعض الأشغال التي كان يقوم له بها في مرشان وهو يبلغ من العمر 60 سنة وله 4 أطفال.

انظر : **La Critica** Ibidem.

(91) اتهام حاكم المدينة الفرنسي، السيد : Mr. Alberge

انظر : **La Cronica** de 8 Febrero 1927.

(92) فقد طرد مدير هذه الجريدة العمالية بطلب من الحكومة الاسبانية، الأمر الذي أدى به إلى اللجوء إلى فرنسا.

انظر : La Dépêche Marocaine du 21 à 30 Aout 1927.

بسبب موافقه المعادية والمنتقرة لها.

(93) وهو السيد : Escribano gala.

و 3 قادة آخرون وهم السادة : Canùlo Junenez و Castillo و Palmero. وقد فسروا في البداية بكون أزمة طنجة تعود إلى غياب قوانين تحمي الصناعة والتجارة والفلاحة والعمل. فلهذا طالبوا بإصدار قوانين لحماية صناعة المدينة وتجارتها التي دمرت وانهكت بسبب انعدام حمايتها.

انظر : El Porvenir, 8 Julio 1929.

(94) انظر El Porvenir, op. cit.، وقد طالبوا مرة أخرى بأن يُصبح المجلس التشريعي مُمثّلًا لسكان مدينة طنجة تمثيلا حقيقيا.

انظر : **La Dépêche Marocaine** de 9 Mai 1936.

(95) وكذا توزيع المناشير في شوارع المدينة

انظر : **El Porvenir** - 9 Abril 1929

فهناك تجمع عمالي في 18 غشت 1929 بسينما «Al Cazar» للاحتجاج على عدم إجابة حاكم المدينة على الطلبات التي قدمت له منذ 3 أشهر.

**انظر** : El Porvenir 21-01-1936 ونفس الجريدة ليوم 19 غشت 1929.

(96) **انظر** المناقشات في المجلس التشريعي ملخصا في جريدة El Porvenir 22 Decembre 1934.

(97) لقد وقع صراع قانوني في المجلس التشريعي بين السيد Palma صاحب التقرير في هذا الموضوع، وبين السيد Fesser الذي يدافع عن العمال المسلمين، والمفارقة التي لاحظتها الصحافة هي أن أغلبية المندوبين المسلمين ينكرون على إخوانهم الحق في 8 ساعات يومية. يلاحظ تدخل للسيد الرقيوق في الموضوع.

**انظر** : El Porvenir 10 julio 1936

ونفس الأمر بالنسبة لليهود المغاربة. وأضاف بأن المغاربة لم يطلبوا 8 ساعات.

**انظر** : La Dépêche Marocaine 9 Mai 1936

(98) لقد تم التنديد مرارا بهذه الوضعية.

**انظر جريدة** Heraldo de Marruecos 7 Septembre 1934

Heraldo de Marruecos 17 Septembre 1934

(99) وقد تشكلت لهذا الغرض أطلقت على نفسها «**لجنة الدفاع عن طنجة**» ضمت كل الشخصيات وأقطاب وأعيان المدينة.

**انظر** : La Dépêche Marocaine - 16 Avril 1932

وانظر كافة الصحف الصادرة في طنجة في هذه الفترة.

(100) وضعت بعض القنابل التقليدية الصنع في إحدى أوراش بناء عمارات قرب ممر وهو = (Pasco Cenrro)

والانفجار الثاني حصل في حي السواني قرب منزل مقاولين فرنسيين وهم السيد : Desfarges

**انظر** : Heraldo de Marruecos de 15 Julio 1932

وقد اتهم شيوعي سبق أن طرد من طنجة وعاد سرا فارتكب هذه العملية. نفس المرجع.

(101) الاشارة هنا إلى جريدة Le Petit Marocain التي قالت بأن عمال البناء الشيوعيين يزرعون القنابل في الأوراش لتحقيق مطالبهم وطالبت بطرد العمال الشيوعيين.

(102) لقد كانت هذه محاولة لاغتيال حاكم المدينة الجديد السيد : لوفور «Le Fur» وهو فرنسي.

Le Petit Marocain 17 Juillet 1932

**انظر** : Heraldo de Marruecos 17 Juillet 1932

(103) من بينها جريدة : Heraldo de Marruecos

(104) واحد برتغالي واثنان اسبانيان، وقد احتج العمال على اعتقالها لأنه تم في ظروف غير قانونية.

**انظر** : Heraldo de Marrueco 20 Julio 1932

23 Julio 1932

(105) سجل في هذه الفترة إضراب. **انظر** : **Heraldo de Marrueco 13 Mayo 1936**

وعلى أثر اعتقالات العمال شُن إضراب عام.

**انظر جريدة** : **Heraldo de Marruecos** 3 Junio 1936

(106) وقد أشارت إلى هذا الصراع جريدة : **La Dépêche Marocaine** de 4 Juin 1936

(107) **انظر** بالتفصيل جريدة : **El Porvenir** 30 Junio 1936

(108) وقد حدث هذا الانفجار في الليل ـــ انظر : La Dépêche Marocaine 31 Mai 1936

(109) وقد قاموا بقطع أسلاك التلفون وحاصروا المقر، واعطبوا السيارات الموجودة بالشارع.

انظر : La Dépêche Marocaine de 4 Juin 1936

وقد جاء في الجريدة الفرنسية بأنهم شتموا الوزير الاسباني ورئيس المحكمة المختصة.

انظر : La Dépêche Marocaine 15 Juin 1936

(110) انظر جريدة : Echo de Tanger - de 4 Juin 1936

ويلاحظ أن الجرائد الصحف الفرنسية بصفة عامة تعادي هذه الحركة العمالية.

(111) بحيث وجدوا browing ومسدس مع الذخيرة.

(112) رغم قوات الشرطة الموجودة بالميناء. فقد استولى على هذه الباخرة 165 عام انظر : La Dépêche Marocaine. op. cit.

(113) بحيث اخبرت السلطات البحرية والحرس البحري الانجليزي لحماية هذه الباخرة. فمنعت من الرسو، فتدخل الجيش واستجوب العمال القراصنة وقدموا للسلطات الاسبانية بقادس، حيث اتهموا بالقرصنة وسجن العمال في Santa Maria لمحاكمتهم من طرف المحكمة البحرية.

(114) انظر : La Dépêche Marocaine de 15-06-1936.

وانظر أيضا في نفس التاريخ Le Petit Marocaine.

(115) إذ ينص الفصل 1 من هذا القانون على أن الجمعية تساهم في التحسين المادي والمعنوي للعامل وتوثيق عرى التضامن بينهما حسب قوله.

(116) ينص الفصل 2 بأن الجمعية تناضل من أجل السيطرة على وسائل الانتاج التي توجد بيد الطبقة البورجوازية.

(117) الفصل 5 من قانونها الداخلي.

(118) وقد علق بأنه عقب كل تجمعاتها، تحدث نزاعات بين العمال أنفسهم فحياة هذه الجمعية هي سلسلة من الصراعات العقيمة والاثارة والفوضى والاعتداءات الارهابية ـــ نفس المصدر.

(119) وقد ورد في هذه الوثيقة «بأن حاكم المدينة دكتاتوري ويتصرف في المدينة كأنها في ملكه، وأنه يضحك على شعب طنجة، وأن الحاكمين فاشيين وسافلين». وتتوجه إلى العامل وتقول له بأنه «إن لم يكن لديك خبزا فانزعه من الذي يملكه، وبذلك تكون قد قمت بواجبك، على أن تموت مهزوما أو تموت جوعا... سنشتري قنابل وبنادق لتحقيق أهدافنا وحقوقنا»... مؤرخة في 12 يونيه 1936، وقد نشرتها الصحافة اليومية الصادرة في نفس التاريخ.

(120) انظر الجرائد الصادرة في نفس هذه الفترة،

وانظر جريدة : El Mogrebi n° 109 - 13 Juilio 1936

(121) وقد ردت جريدة El Porvenir على هذه الحجة التي اعتمدت على حل جمعيات العمال، بأنه ليس هناك أصلا أمن عام بالمدينة، وتتجلى هذه الوضعية في منح السلطات لأشخاص غير مرغوب فيهم رخصا للاقامة في طنجة، وأن طنجة أصبحت وكرا للتجارة في الرقيق الأبيض وتصديره لباقي القارات وجود عصابات لتهريب المخدرات عبر الميناء، السماح بوجود مجموعات فوضوية وفاشية... فأين الحفاظ على الأمن العام ؟. خاصة وأنه يسمح لبعض الفئات بحمل السلاح.

(122) هذه اللجنة تتكون من حاكم المدينة رئيسا وأربعة من نوابه وممثل عن المندوبية السلطانية، ونائب حاكم المدينة

عضوا ومهندس الأشغال العمومية وممثلين عن أرباب العمل (ممثل عن كل مهنة)، وأجيرين عن كل مهنة. وهذين الأخيرين يتم انتخابهما.

انظر جريدة : **El Mogrebi** n° 109 - op. cit.

(123) تم هذا في تجمع عمالي عقد في 18 غشت 1929 ترأسه رئيس النقابة الدولية للعمال السيد : Juan Palmero والكاتب العام لفيدرالية العمال الطنجيين Antonio Galindo وممثل السائقين السيد : Juan Samiñan وعن المهن المختلفة Arturo Fernandez، وعن نقاب النادلين Juan Lopez Piñero ومندوب الشغل السيد : Fernandez Vallejo.

# البعثة العلمية الفرنسية بطنجة

**أحمد شوقي بنبين**
كلية الآداب ـــ الرباط

مما لا جدال فيه أن تفكير فرنسا في احتلال المغرب بدأ منذ استيلائها على الجزائر في النصف الأول من القرن الماضي. وعلى الرغم من اهتمامات ساستها وعلمائها بالمغرب طوال القرن التاسع عشر فإن القضية المغربية لم تبدأ رسميا إلا مع نهاية القرن أي بعد احتلال إقليم «توات» وما إليه من الواحات المغربية. وعلى الرغم من هذا الاحتلال فإن فرنسا كانت تدرك تمام الإدراك أن الغزو عن طريق القوة لم يعد السياسة التي تحظى بموافقة الرأي العام الفرنسي الذي لم يقبل بأي عملية تتجاوز الإقناع المسالم. ولن يتأتى هذا إلا باللجوء إلى العلم كإحدى الوسائل لتحقيق هذه الغاية. ولما اشتد اهتمام العلماء والمنظمات والجمعيات بالدراسات حول المغرب اضطرت فرنسا إلى مراقبة هذه الأعمال والإشراف عليها وتمويل ذات الاختيارات الملائمة لسياستها فتمخض عن ذلك ما سُميَ بالبعثة العلمية التي استقرت في طنجة منذ عام 1904. فما هو المناخ السياسي الفرنسي والمغربي الذي نشأت فيه هذه البعثة ؟ ما هي الأعمال العلمية التي تمخضت عنها هذه المؤسسة ؟ وأخيرا ما هي الوضعية التي آلت إليها البعثة العلمية بعد عقد الحماية ؟ ذاك ما سنحاول الإجابة عنه بإيجاز في هذا العرض.

من نافلة القول وصف الحالة السياسية والاقتصادية التي آل إليها المغرب خلال الفترة التي دعيت في تاريخ المغرب المعاصر بالفترة العزيزية، فكتب التاريخ

بمختلف اللغات قد أفاضت القول في الظروف والأزمات التي توالت على المغرب على الرغم من إدراك المسؤولين لثقلها ووعيهم بآثارها على مستقبل بلدهم وجهودهم لدرئها والحفاظ على استقلال المغرب. فحركة التمرد التي قام بها الروكي بوحمارة الذي كان يعمل بإمدادات وتوجيهات يتلقاها من وراء الحدود خير مثال على هذه الأزمات. في هذا المناخ وبعد صراع طويل ومرير بين مختلف الاتجاهات السياسية والعلمية بفرنسا[1]، ظهرت البعثة العلمية واستقرت إزاء المفوضية الفرنسية بطنجة عام 1904. وإن البحث في الجذور التاريخية وفي الأسباب الرئيسية التي دعت إلى إنشاء هذه البعثة يمكّن الباحث من النفاذ إلى قلب العالم السياسي والثقافي الفرنسي ليس فقط في السنوات التي سبقت تأسيسها بل منذ منتصف القرن الماضي. إن سياسة الاحتلال والغزو بقوة السلاح لم تعد السياسة الحكيمة التي تمكّن المستعمر من الاستمرار في البلد المحتل بل إنها سياسة يعارضها الرأي العام عموما. لهذا بدأ التفكير والدعوة إلى احتلال مَبنيٍّ على أسس علمية كدراسة منسقة للمجتمع والبحث في معتقداته وعاداته ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية تمكن المستعمر من الوقوف على مواطن القوة والضعف لهذا المجتمع. فمنذ الأربعينات من القرن الماضي ارتفعت أصوات بعض المنظرين من الساسة والمثقفين تدعو إلى هذه السياسة العلمية حتى يتلافى المستعمر ما وقع فيه من أخطاء الماضي[2]. ومن بين هؤلاء العالم Thomassy الذي دعا في كتابه الذي نشره عن المغرب عام 1842[3] الفرنسيين إلى الاستعداد إلى معرفة أرض امبراطورية المغرب التي لا مناص من غزوها في يوم من الأيام.

فهو ينصحهم باستعمال كلّ الوسائل لتحقيق هذه الغاية ومن بينها سلاح العلم الذي يمكّن من معرفة الأرض التي ستطأها أقدام المستعمر. إنه مقتنع بفعالية مساهمة العلماء في فتح الطريق للغزاة بطريقة علمية تحول دون إراقة الدماء.

وعلى الرغم من نداء Thomassy وأمثاله من العلماء في ذلك الوقت لم تكن القضية المغربية من بين قضايا الساعة لدى ساسة فرنسا كما أن الأبحاث التي أقيمت في هذا الشأن حول المغرب إلى حدود نهاية القرن لا تعدو أن تكون عبارة عن قرارات لبعض أعضاء البعثات العسكرية ودراساتٍ تتعلق بالحدود الجزائرية المغربية وضعت لإرشاد المستعمر لحماية هذه الحدود من جهة وللتعرف على المغرب ورصد أماكنه الاستراتيجية من جهة ثانية. وفي أواخر القرن التاسع عشر تغيّر الاتجاه وأصبح الفرنسيون ينظرون إلى المغرب بعين المحتل فظهرت طوائف سياسية مختلفة وجماعات

علمية متنافسة في فرنسا وفي الجزائر تخطط لهذا الاحتلال وتفكر في السياسة الملائمة لتحقيقه. وهكذا ظهرت في الأفق اهتماما ومحاولات فردية وجماعية تتعلق بالدراسات المغربية من بينها تلكم التي ظهرت عند المستشرقين الفرنسيين بالجزائر، فهم يرون أنفسهم أكثر تأهيلا من غيرهم للقيام بمهمّة البحث في تاريخ المغرب وفي معتقداته وعاداته ومؤسساته بحكم تخصصهم في دراسة العالم الإسلامي وعلى الأخص منه الشمال الإفريقي. فدوتي E. Doutté و A. Moulieras و Augustin Bernard و W. Marçais وآخرون قد قاموا برحلات ناجحة في المغرب تمخضت عن دراسات سوسيولوجية ومونوغرافيات استفاد منه المستعمر الشيء الكثير. ومن هذه المحاولات الفردية كذلك تلكم التي قام بها A. Le Chatelier في فرنسا وانتهت بإنشاء البعثة العلمية. أما المحاولات الجماعية فإنها تتمثل في مجالس وجمعيات فرنسية تموّل البعثات العلمية وترسلها إلى المغرب لوضع الأبحاث والدراسات بقصد التعريف به والاستيلاء عليه. ومن بين هذه الجمعيات مجلس افريقيا الفرنسية (Comité de l'Afrique Française)، الذي بدأ منذ عام 1900 يموّل المشاريع المتعلقة بالمغرب من بينها مشروع Le Comte de Castries المتعلق بوضع تاريخ للمغرب معتمدا على الوثائق المحفوظة في مختلف خزانات أوربا. وقد تمخّض هذا المشروع، كما هو معلوم، عن كتابه الضخم : المصادر الدفينة لتاريخ المغرب، ومشروع دوكسترى هذا سَتَحْتَضِنُهُ فرنسا بعد الحماية كما ستحتضن معه كذلك أعمال البعثة العلمية.

ولما تعددت الاهتمامات والبعثات وكثرت الدراسات واشتد التنافس والصراع حول القيام بهذه المهمّة اضطرت الحكومة الفرنسية إلى مراقبة هذه الأعمال والتنسيق بينها وتوجيه ثم مساعدة وتمويل من تراه أكثر مُلاءمة وموافقة للتوجيهات السياسية العليا للدولة. وعلى الرغم من سيطرة الاتنولوجيي والسوسيولوجي الفرنسي وعلى الأخص منهم الذين يعملون بالجزائر على الأبحاث المتعلقة بالمغرب فإن طريقتهم في التفكير لا توافق أصحاب القرار في وزارة الخارجية التي تفضل أن تقام هذه الدراسات في إطار مجموعة واحدة وموحدة تسير في اتجاههم السياسي ويمكنها الإشراف عليها وتسييرها. وبعد مناقشات حادة بين كبار الساسة وجهابذة العلماء من الأكاديمية الفرنسية والكوليج دو فرانسو حظي مشروع A. Le Chatelier الذي تمخض في النهاية عن البعثة العلمية بموافقة أصحاب القرار. وقد أهملت مشاريع باقي الجمعيات والأفراد وأصبح من العسير بل من المتعذر على الباحثين وعلى الأخصّ منهم علماء الجزائر أن يحصلون من المفوضية الفرنسية بطنجة على الرُّخص التي تمكّنهم من مواصلة أبحاثهم

داخل المغرب. فمن A. Le Chatelier وكيف وُلدت البعثة العلمية ؟ كان Le Chatelier ذا شخصية مميزة ومنظرا كبيرا ومقنعا هائلا، بدأ حياته كضابط في الشؤون الأهلية بالجزائر عام 1876 لمدة عشر سنوات وقام برحلات علمية إلى افريقيا ومصر والمغرب كما قام بوضع دراسات عن الطرق الصوفية لحساب القسم الافريقي بالقيادة العليا للجيش الفرنسي[4] وبحكم هذه التجربة لعب Le Chatelier دورا سياسيا مهما حيث أصبح منظرا للسياسة الإسلامية الفرنسية في افريقيا فحظيت اقتراحاته وتقاريره بقبول كبار الساسة آنذاك أمثال Engène Etienne و Paul Revoil الذي كان وزيرا مفوضا بطنجة ثم حاكما عاما بالجزائر. وبعد اقتناع هذين الرجلين وآخرين من كبار المسؤولين الفرنسيين بأفكار واختيارات Le Chatelier السياسية والمتمثلة خصوصا في عباراته التي كان يوجهها إلى مساعديه : «اعملوا دون أن تهتموا بالسياسة» والتي اعتبرها المسؤولين أحسن سبيل للتوغل داخل المغرب تمّت الموافقة على إنشاء البعثة العلمية وإرسالها إلى طنجة برئاسة A. Le Chatelier ولم تنشأ هذه البعثة من العدم بل إنها نشأت كمؤسسة تابعة لشعبة السوسيولوجيا الإسلامية التي أسندت كُرْسيُّها في الكوليج دوفرانس لـ Le Chatelier بعد صراع ومعارضة جامعة باريز[5] لأن الرجل لا يحمل الشهادات العليا التي من شأنها أن تخول له هذا المنصب العلمي الكبير. وقد مكّنته هذه الشعبة من الدعوة بصفة رسمية وعلنية إلى أفكاره واختياراته. وترجع فكرة تأسيس البعثة العلمية إلى عام 1888 حين اقترح Le Chatelier إنشاء مكتب مركزي للأبحاث والدراسات الإسلامية يكون ملحقا بقسم افريقيا بالقيادة العامة للقوات الفرنسية. ولم يحظ اقتراحه هذا آنذاك بالقبول فأعاد الكرّة عام 1900 ودعا إلى إنشاء مركز للتوثيق يكون ملحقا بالمفوضية الفرنسية بطنجة يهتمّ بالدراسات حول المغرب وذلك لتنوير الرأي العام الفرنسي والتعريف بالمشاكل المغربية وعلى الرغم من فشل Le Chatelier للمرّة الثانية استطاع أخيرا أن يقنع الساسة بإنشاء كرسي السوسيولوجيا الإسلامية[6] تنبثق عنه بعثة علمية صغيرة تقوم بوضع أبحاث علمية عن المغرب كما سيعمل على فتح حوار حول المغرب وتحسيس الساسة بأهمية المستعمرات الإسلامية بوجه عام.

أُسست البعثة وأُعلن عنها مؤسسة تابعة لوزارة التعليم وتراقب أعمالها وزراة الخارجية. وعلى الرغم من كونها منبثقة عن كرسي السوسيولوجيا الإسلامية فهي مؤسسة علمية وسياسية في آن واحد تقوم بالبحث العلمي من أجل خدمة السياسة[7].

وقد عمل المسؤولون على إبراز الجانب الثقافي وإخفاء الجانب السياسي للبعثة وذلك بإعلانهم للملأ أن مهمة هذه المؤسسة هي قبل كلّ شيء تحضير مونوغرافيات إتنوغرافية حول المجتمع المغربي وإقامة خزانة لعلماء البعثة وأعضاء المفوضية الفرنسية بطنجة وهي المهام التي كلف بالإشراف عليها الاركيولوجي اليهودي جورج سلمون G. Salmon قبل استقرار البعثة بطنجة عام 1904.وقد أثار هذا التعيين حفيظة المستشرقين الفرنسيين المختصّين في افريقيا الشمالية الذين يرون أنفسهم جديرين بهذا الاشراف أكثر من غيرهم[8] وقبل الحديث عما تمخضت عنه البعثة العلمية من أبحاث وتآليف تتعلق بالمغرب أرى جديرا بالإشارة إلى أن هذه السنة (1904) التي استقرت فيها البعثة بطنجة كانت سنة حاسمة في تهيىء الحماية الفرنسية. فبعد إبرام الاتفاقيات السرية والعلنية بين فرنسا من جهة وابريطانيا واسبانيا من جهة أخرى لتقسيم المغرب سافر إلى فاس رئيس المفوضية الفرنسية روني تيلاندييي St René Taillandier[9] حاملا معه أول مشروع للحماية الفرنسية. أما عن النشاط العلمي فإن تأسيس البعثة العلمية قد دعا المنافسين لها من اتنوغرافيين ولسانيين وسوسيولوجيين إلى وضع المونوغرافيات والتآليف العديدة ليظهروا بمظهر المهتمين بالمغرب على الرغم من تهميشهم. فبغض النظر عن أعمالهم الكثيرة التي وضع معظمها في إطار منافسة أعمال البعثة العلمية، وبصرف النظر كذلك عن المونوغرافيات الجغرافية العديدة التي وضعها A. Le Chatelier الأب الروحي لهذه المؤسسة فإن أنشطة البعثة العلمية قد أدّت خدمة جليلة للبحث العلمي بالمغرب وساهمت مساهمة فعّالة في إرشاد المستعمر وهديه إلى الغزو العلمي لهذه البلد. فمنذ شهر ماي سنة 1904 ظهر العدد الأول من السلسلة التي دعتها البعثة بالوثائق المغربية تنشر على صفحاتها دراسات سوسيولوجية عن عادات وتقاليد المغاربة وأبحاث تتعلق بالقبائل والمدن المغربية. وقد أبلى سلمون (Salmon) البلاء الحسن، وذلك باعتراف منافسيه، في تهيىء وإعداد هذه السلسلة. فبالإضافة إلى الأبحاث العلمية الرصينة دأبت «الوثائق المغربية» على تخصيص الصفحات الأخيرة من أعدادها للعمل البيبليوغرافي وذلك بنشر أسماء الكتب المطبوعة والمخطوطة التي اقتنتها المكتبة والمتعلقة موضوعاتها بتاريخ وحضارة المغرب. إن هذا العمل يُعد باكورة العمل البيبليوغرافي المغربي الصرف. وبإزاء الوثائق المغربية تنشر البعثة العلمية مجلة تسمى «مجلة العالم الإسلامي» بإشراف الباحث «ميشو بلير» Michaux-Bellaire تنشر فيها أبحاثا تتعلق

بتطور المؤسسات والحضارة الإسلامية في مختلف بلاد الإسلام. وقد لعبت هذه المجلة دورا توثيقيا مهما بالنسبة لهذه البلدان[10].

وعلى العموم فإن الأبحاث التي نشرت بإشراف البعثة العلمية في سلسلة الوثائق المغربية ومجلة «العالم الإسلامي» برغم ما فيها من مظاهر النقص والقصور وبصرف النظر عن الغايات المقصودة من كتابتها هي أبحاث رصينة في معظمها أعدّها باحثون أكفاء لا غنى عنها للباحثين والمختصين في حضارة وتاريخ المغرب المعاصر. وقد زودت البعثة العلمية بطنجة بخزانة كتب مهمّة معظم محتوياتها الذي جاء عن طريق الاقتناء كان عبارة عن مطبوعات حجرية ومخطوطات نادرة كوّنت رصيدا هائلا أفاد المختصين في التاريخ والحضارة المغربيين. وقد تفضل المستشرق بلوشي E. Blochet فوضع منذ عام 1909 فهرستا لمحتوياتها المفيدة[11].

وباستطاعتنا أن نقول في ختام هذا العرض إن البعثة العلمية قد حققت الأهداف المتوخاة من تأسيسها وهي تسخير العلم لخدمة السياسة. فبعد عقد الحماية قرر الفرنسيون في شخص ليوطي (Lyautey) أوّل مقيم عام بالمغرب أن يحتضنوا رسميا أعمال المؤسسات العلمية التي عبّأت الطريق للتوغل وبذلت الجهد الجهيد في دراسة الوسط المغربي والتعريف بتاريخه وحضارته. فكما ألحق مشروع دوكسترى H. de Castries الذي عين مستشارا تاريخيا بالمملكة الشريفة ابإدراة الشؤون الأهلية ومصلحة الاستعلامات باسم «شعبة التاريخ» ضُمّت البعثة العلمية إلى نفس الإدارة تحت اسم «شعبة السوسيولوجيا[12]». فلم تعد مهمتها علمية وحسب، بل أصبحت مرتبطة رسميا بإدارة سياسية تابعة للحماية، وحتى تؤدى مهمتها الجديدة على أحسن وجه فقد نقلت من طنجة إلى مدينة سلا قرب العاصمة الإدارية للمغرب، وقد انتقلت معها كذلك خزاناتها الكبيرة. وبما أن البعثة العلمية هي مؤسسة للبحث العلمي فقط أرتأى ليوطي Lyautey أن ينشيء مؤسسة تجمع بين البحث العلمي والتعليم فكان معهد الدراسات العليا المغربية الذي أصبح أكبر منافس للبعثة يضيف إلى البحث العلمي مهمة التعليم. فعندما أصبح روني باسي R. Basset مديرا للمعهد طلب بأمر من «ليوطي» من جميع موظفي الحماية وعلى الأخص منهم الضباط ورجال التعليم أن يهتموا بالمدن والقرى والقبائل والأقاليم التي يعملون بها لأن معرفة الوسط تساعدهم على القيام بالمهمات الملقاة على عاتقهم أحسن قيام. وإذ كانوا ينشرون أبحاثهم العلمية في مجلة هسبريس Hespèris التي

نشأت عن اندماج الوثائق البربرية ونشرة المعهد فإن تقاريرهم السياسية والإدارية لا تزال ضمن الوثائق المحفوظة في مختلف دور الوثائق الفرنسية. وفي نهاية المطاف وبعد الاحتلال اتضح جليا أن فكرة Thomessy قد تحققت فكان العلم من بين الوسائل الفعّالة التي اعتمدها الفرنسيون للتعريف بالمغرب والسيطرة عليه. وما قام به المارشال ليوطي من ضم البعثة العلمية لإدارة الشؤون الأهلية وتأسيس معهد الدراسات المغربية العليا لأكبر دليل على تحقيق هذه الفكرة.

## الهوامش

(1) أنظر La Mission Scientifique. in E. Burke Bull économique et social. 1978

(2) الأخطاء التي وقع فيها أثناء احتلال الجزائر مثلا

(3) Thomassy، Le Maroc 2e éd. 1859

(4) من بين أعماله كذلك : Situation actuelle de la France au Maroc, programme politique, questions économiques.

ولـه كذلك مونوغرافيات عديدة منها :

— Tribus du Sud Ouest marocain. Paris 1890

— Les Djeballa : Maroc Alger 1895

— Sahara, Touat est frontière marocaine. Versailles 1901

(5) رئيس جامعة باريز في ذلك الوقت Louis Liard.

(6) Chaire de Sociologie et de Sociographie musulmane

(7) أنشيء بجانبها مجلس تحسين وضعية البعثة العلمية برئاسة المستشرق Bahier de Meynard يراقب أعمالها ونشاطها العلمي.

(8) جورج سلمون خريج معهد علوم الآثار الفرنسية بمصر، وقد تمّ تعينه باقتراح من أستاذ علم الآثار الكبير بالكوليج دوفرانس Gaston Masfero.

(9) ألف «تيلانديي» كتابا بعنوان : **أصول المغرب الفرنسي**. لزوجته كتاب **ذكريات** وهو مصدر ثمين لتاريخ المغرب من عام 1901 إلى 1906 — ولأخيها Chevrillon كتاب : **شفق المغرب Crépuscule du Maroc**.

(10) بدأت في الصدور منذ عام 1906 إلى غاية 1927 فأصبحت غلبة الدراسات الإسلامية بإشراف المستشرق لويس ماسنيون L. Massignon مستقلة عن شعبة السوسيولوجيا. وأصبحت تنشر كملحق لها المستخلصات الاسلامية Abstracta Islamica.

(11) voir E. Blochet : catalogue du Musée de la Mission Scientifique. 1909
أسهد داغر : **دليل الأعارب** ص 90 ط 1947. .

(12) عندما أصبحت البعثة العلمية القسم السوسيولوجي فإنها عادت إلى أصلها حيث كانت تابعة لكرسي السوسيولوجيا بالكوليج دوفرانسو الذي أنشيء عام 1902.

# المسجد ودوره في اليقظة الطنجية لمناهضة الاستعمار

**العربي بوسلهام**
كلية الآداب ــ الرباط

إن المسجد قام بدور فعال ورائد في تاريخ المسلمين، فهو ليس مؤسسة دينية بالمفهوم الغربي بل تعداه، فهو مؤسسة جامعة مستقلة، ينبع منها إشعاع حضاري يتعلم فيه المسلمون حكم الله وشريعته ليتمسكوا بها عن معرفة وعلم. وينصهروا في بوثقة من الوحدة الراسخة، فتشع آصرة الأخوة والمحبة والتآزر بالتلاقي خمس مرات في اليوم على الأقل، فتمتزج المشاعر بالايمان والوعي، ويتحقق التماسك والتفاني في التزام المبادىء الحقة، وهذا هو الأساس في أي معركة ضد الاستعمار.

فإذا كان هذا دور المسجد، فإلى أي حد ساهم في بلورة هذه الروح لايقاظ شعور الطنجيين لمناهضة الاستعمار ومساندة الحركات الوطنية التي كانت تتخذ طنجة مقرًا لها وترتاح إليه ؟ خاصة إذا علمنا أن الاستعمار كان يتعامل مع سكان طنجة معاملة خاصة لا يحسون معها أنهم محتلون وانما في رعاية الدول التي تساهم في ازدهار مدينتهم، وأخوف ما كان يخافه هو إيقاظ الشعور الديني لدى أهاليها لذا حاول احترام المؤسسات الدينية وعلى رأسها المسجد.

هذا وسأحاول في هذه المداخلة المتواضعة الجواب على هذا السؤال، وذلك من خلال بعض الشهادات التي تبرز دور المسجد الطلائعي في بلورة شخصية

الانسان الطنجي المسلمة والتي تأبى أن تنجرف مع التيارات الأجنبية أو تتأثر بها. بل هي التي ستساهم في إخراج الدخيل الأجنبي من المغرب، وذلك بفضل التربية والثقافة التي تلقاها الطنجي في المسجد وكثرة المساجد بهذه المدينة وأحوازها على صغرها، والزوايا التي هي في الحقيقة مدارس من مدارس العلم والأخلاق والأدب أكبر دليل على ما نقوله، والمتجول في المدينة القديمة لا يكاد يفارق زاوية حتى تقابله أخرى.

كما أن المراكز الثقافية والحلقات الدراسية في أحوازها قد تعددت بتعدد قراها أي 248 قرية أو مدشر كانت تضم ثمانية وأربعين ومائتي مسجد لتعليم القرآن الكريم منها ستون مسجدا لتعليم مختلف العلوم[1].

هذا فضلا عن تردد أهل العلم بل الأئمة الكبار إلى طنجة لزيارة أصحابهم ومعارفهم بها من أهل العلم والأدب[2] مما يدل على أنها كانت دائما زاخرة عامرة بالعلم والفضل تحصن أهلها من الثقافات الدخيلة، وتحافظ على هويتها الأصيلة.

وإذا كانت مدينة طنجة قد تصدت لعدة محاولات للاستلاء عليها من طرف الأجنبي، وردته خائبا فإنها في سنة 1471 م سقطت في قبضة البرتغال ثم خلفهم الاسبان والانجليز وطرد أهلها المسلمون، وغير الغزاة معالم طنجة الإسلامية وأقيمت الكنائس بدل المساجد[3] لذلك يصعب علينا أن نعثر على أثر لأول مسجد بني في عهد الفاتحين المسلمين الأوائل الذين دخلوا طنجة، أما في أحوازها فنجد أقدم مسجد للتعليم هو مسجد موسى بن نصير بقبيلة أنجرة الذي يحمل اسمه ومسجد سيدي حبيب ابن أبي عبيدة بن عقبة بن نافع الفهري المتوفى عام 114 هـ فوق قمة جبل حبيب الذي تنسب القبيلة إليه. وزاوية سيدي علي بن حرازم الفهري بقبيلة أنجرة الذي جاء إلى هنالك قصد الجهاد والتعليم، المتوفى عام 559 هـ ودفين فاس، ومسجد سيدي معطة الصحراوي فوق قمة جبل سيدي معطة بالزميج بأنجرة في القرن الرابع الهجري. وكانت هذه المساجد تقوم بدورها التعليمي والجهادي، وهكذا استمرت عبر التاريخ، لذلك لم يتمكن الغزاة منها.

وهكذا نجد أحواز مدينة طنجة بقيت محصنة بمساجدها ورجالها المجاهدين، وتعد السنوات الثلاث والعشرين التي قضتها طنجة في ظل العلم البريطاني أروع فترات الجهاد في تاريخ المدينة، انتهت بهزيمة الانجليز شر هزيمة سنة 1663 م. وبعد انسحاب الانجليز من طنجة عام 1684 م في عهد السلطان مولاي اسماعيل، بني

مسجد القصبة، وبذلك يكون هو العتيق ويشاع أن هذا المسجد كان كنيسة[4] ثم بنيت الزاوية الناصرية كذلك في عهد مولاي اسماعيل، ويروي الأستاذ عبد الله كنون عن زيد عبد الرحمان الزوضي رحمهما الله تعالى أن الذي بناها هو الامام أبو علي الحسن اليوسي، وكان زار طنجة في طريقه للحج ولها صبغة المسجد العمومي[5] وثاني مسجد بني بطنجة هو المسجد الأعظم ــ ولنا عودة إليه ــ وثالث هذه المساجد القديمة هو الجامع الجديد. وقد بني في أيام الملك مولاي عبد الرحمن سنة 1263 هـ. وكان محله بقعة مهملة، ولما شاع بين الناس أن الناس استصدروا اذنا من السلطات ببناء معبد لهم، قام أهل طنجة ما بين متبرع بالمال ومتطوع بالعمل وشرعوا في بناء هذا المسجد حتى أنجز على أحسن حال. وهناك مساجد أخرى داخل سور المدينة القديم والتي لا تقام بها خطب الجمعة ــ عدا الزاوية الصديقية ــ مثل : مسجد سيدي علي بنداود، الزاوية تقيت، الزاوية الحراقية، الزاوية العيساوية، الزاوية الحمدوشية، زاوية سيدي عمر عليلش، الزاوية الوزانية، زاوية مولاي بوستة، زاوية سيدي بوفرجة، الزاوية القادرية، الزاوية التيجانية، بوعراقية... وخارج سور المدينة القديمة، يوجد مسجد مرشان الذي بناه أهل مرشان. ومن بين العلماء الذين كانوا يحدثون فيه الفقيه أحمد أبو العيش المشهور بفقيه مصباح والذي تتلمذ على يديه أستاذنا عبد الله كنون[6].

أما مسجد أبي عبيد فقد بناه أهل سوس اعتقادا منهم أنه دفين هذه البقعة وينسب إلى الزاوية السملالية، وذلك عام 1916[7] ومسجد المصلى. وآخر مسجد شيد قبل الاستقلال هو مسجد درادب حوالي 1955[8] وكان يحدث فيه الفقيه الخنوس : النحو والمواد المعلومة. والمسجد الأعظم بني في عهد السلطان مولاي سليمان وبأمر منه في سنة 1233 هـ وكان بناؤه على أساس الكنيسة التي كانت هناك أيام الاحتلال الأجنبي على ما يقال، ولكن من يدري ؟ فلعل الكنيسة نفسها قامت على أساس المسجد الذي كان هناك قبل الاحتلال[9].

ويتميز المسجد الأعظم من بين سائر مساجد طنجة بل من كثير من مساجد المغرب آنذاك بموقعه في مدخل البلد من جهة الميناء ومن جهة الشاطىء وبالقرب من وسط المدينة الذي هو السوق الداخلي ــ الحي التجاري ــ لذلك لا تكاد تجده خاليا من المتوضئين والمصلين[10] فكان ملتقى الناس عند الصلوات وبعد انتهاء عملهم. وقد شهد المسجد فترة لا تنقطع فيه الدروس حيث كانت تعقد فيه أكثر

من عشر حلقات يومية للفقه والنحو والبلاغة والحديث وعلم الكلام والمنطق والأصول، ومن العلماء الذين قاموا بالقاء هذه الدروس العلامة عبد الصمد كنون والفقيه اسطيطو العربي والشيخ ابن العباس أحمد السميحي والسيد عبد السلام غازي والشيخ محمد بن الصديق الغماري الذي كثيرا ما كانت دروسه تدعو إلى اليقظة والتشبث بالقيم الإسلامية[11]، وكانت خطبه تغيظ الأجانب وخاصة سفير فرنسا الذي احتد غضبه عندما خطب خطبة الجمعة بالزاوية الناصرية وحذر فيها المسلمين من إدخال أولادهم مدارس النصارى (مدرسة الساقية الجديدة وكانت فرنسية) وبين ضرر ذلك وأبعاده. فأثرت خطبته في الناس وسارع جل من أدخل أولاده المدرسة إلى إخراجهم منها. ولما أفسد الشيخ على الفرنسيين خطتهم، أرسل سفير فرنسا إلى الباشا يأمره بعزل الشيخ من الخطبة ويتوعده بما لا تحمد عقباه إن لم يفعل، وكانت فرنسا إذ ذاك متحفزة للوثوب على المغرب فأرسل الباشا بعض أعوانه إلى الشيخ يطلب منه القدوم ليكلمه في ذلك، فلم يصل إلى الشيخ حتى شاع الخبر في الناس بسرعة، فاجتمعوا وتوجهوا إلى الباشا والشيخ معهم، فلما وصلوا إلى المحكمة شرعوا في قراءة سورة الفتح بلسان واحد رافعين بها أصواتهم، فارتجت المحكمة ودهش الباشا وبقي في انتظارهم إلى أن ختموا السورة فقال ما مرادكم ؟ فقالوا أن يبقى الشيخ على حاله ولا يعزل من الخطابة، وطلب فرنسا لذلك عدم تدخل منها فيما ليس هو من شأنها، بل من شأن ديننا ونحن أحرار فيه، فأجابهم بالموافقة[12] وكان المسجد الأعظم[13] يمتاز كما يقول أستاذنا عبد الله كنون في بعض شهور العام بحلقه للسلفي المشهور، ابن محمد عبد الله بن ادريس السنوسي الذي كان من أول دعاة السلفية بالمغرب عقيدة وفقها، وهكذا كله قبل تأسيس المعهد الديني[*] أما بعده فقد كانت تعقد فيه عشرات الحلقات يوميا إلى أن نقل لمقره الذي يوجد به الآن.

أما الخطباء فيه فكثير، ومن أشهرهم القاضي أبو البقاء خالد العمري، وكان أديبا شاعرا من فضلاء أهل طنجة، وله خطبة في كتاب النبوغ المغربي، ومنهم أبو محمد عبد الله المكناسي الخياري له ترجمة في تاريخ مكناس لأبن زيدان[14] ومن بين من تولى إمامة الصلوات الخمس بالمسجد الأعظم الحاج محمد رقيوق الحوزي[15] ثم العربي بوسلهام، ولتولية الخطابة أو الإمامة شروط ينبغي أن تتوفر في صاحبها، من بينها : العلم والورع والصلاح، فبعد استشارة أهل البلد وبعد رضاهم وقبولهم يعرض الاقتراح على القاضي لتزكيته ثم يبعث إلى وزارة الأوقاف التي تحيله إلى الديوان الملكي، فيصدر ظهير شريف لتعيين الخطيب أو إمام الصلوات الخمس وهذا يدل على مدى

مكانة الإمام في الأمة ودوره الاجتماعي.

(وبين أيدينا توجد نسخة من ظهير تعيين الفقيه السيد العربي بوسلهام) هذا ويعتبر إمام المسجد الأعظم إمام أئمة مساجد طنجة[16].

الحمد لله وحده

صلى الله على سيدنا محمد وآله

يعلم من كتابنا هذا أسماه الله وأعز أمره وجعل في الصالحات [illegible]

الله طيبه ونشره أننا بحول الله وقوته وشامل يمنه ومنته

أسندنا وظيف الإمامة بالمسجد الأعظم بثغر طنجة [illegible]

الفقيه السيد العربي بوسلهام وأمرناه بالانتصاب [illegible]

لما هو منوط بذلك من الاحتياطات [illegible] القيام التام

والملازمة وعدم التعطيل أو استنابة الغير إلا لعذر

من الأعذار المقبولة شرعا [illegible] عليه من الولاة

والنظار أن يعلموه ويعملوا بمقتضاه ولا يحيدوا عن كريم [illegible]

السني [illegible] والسلام صدر به أمرنا المعتز بالله [illegible]

[illegible] 1367 [illegible] سجل هذا الظهير الشريف [illegible]

المعارف الإسلامية من وزارة العدلية الشريفة [illegible]

[illegible] 1948 [illegible]

[illegible]

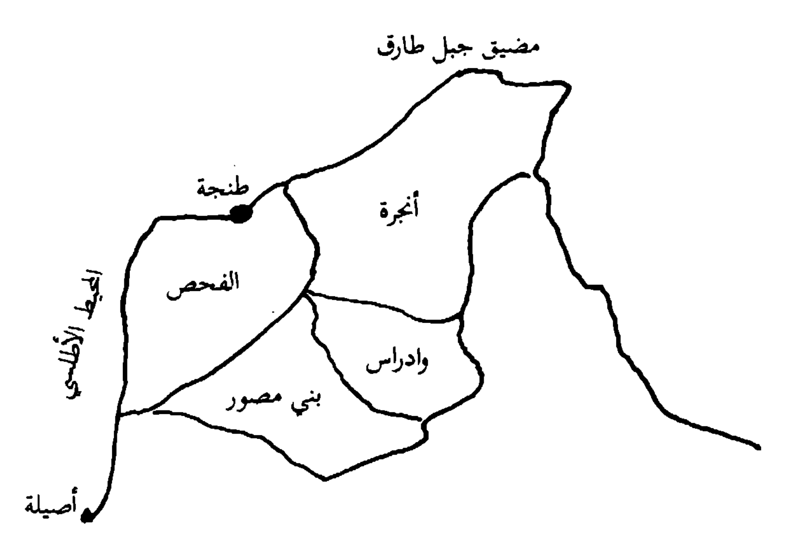
وفي أيام الأزمة السياسية التي كانت قائمة بين الوطنية المغربية وفرنسا أقيمت في المسجد الأعظم عدة مهرجانات خطابية، وكان من جملة الذين خطبوا فيه حينذاك الأستاذ سعيد رمضان والسيد انعام الله خان سكرتير المؤتمر الإسلامي العام، وهو باكستاني، خطب بالانجليزية. وقبل ذلك وبعد انتقال أستاذنا الشيخ محمد المكي

الناصري من تطوان مع الأربعينات بدأ يلقي دروسا في تفسير القرآن الكريم يوميا، فحاول من خلالها إيقاظ الهمم وإحياء الروح الإسلامية في النفوس وإصلاح ما فسد من سلوك. خاصة ما كان يقع أثناء موكب الهدايا لضريح بوعراقية، فأصبح الموكب موكبا تنشد فيه الأناشيد الوطنية، فاستجاب أهل طنجة لنداء القرآن والتفوا حول الشيخ داخل المسجد وخارجه نساء ورجالا لاسترجاع الحقوق والمساهمة في وحدة المغرب واستقلاله.

أما أستاذنا علال الفاسي رحمة الله عليه فقد كان يلقي دروسا بالجامع الجديد في السيرة النبوية وغيرها ليحيي في النفوس أمجاد الأسلاف ولينهض أهل طنجة بالدور المنوط بهم للمطالبة بالاستقلال وإخراج المستعمر. وفي 11 أبريل 1947 خطب جلالة الملك محمد الخامس قدس الله روحه خطبة الجمعة، وكانت مفاجأة عظيمة للأوساط الدينية تعادل مفاجأته للأوساط السياسية بخطابه المشهور في زيارته تلك لطنجة، واهتزت له الحكومة الفرنسية اهتزازا عنيفا، وطوحت بالمسيواريك لابون مقيم فرنسا العام، عزل إثرها واستبدل بالجنرال جوان[17].

ومما جاء في خطابه «أيها الناس تمسكوا برابطة الدين، فهي الحبل المتين، والحصن الحصين والملجأ الذي ركن إليه آباؤنا الأولون، وأجدادنا الموفقون، ففتحوا البلاد، ومصروا الأمصار وسادوا العباد، وأناروا الأفكار، وأسسوا للعلم معاهده، وللدين مساجده، وللبأس مرابده، وأنقذوا العالم من مخالب الجهل والفساد، وحرروه من ربقة الاضطهاد، فكانوا أحسن الناس حالا، وأسعدهم مالا، وأعلاهم مقاما، وأصوبهم كلاما، وأعظم رابطة دين ألف بين القلوب المتنائية، والشعوب المتنافرة المتعادية، وسن الحرية الشخصية، وعرف الحقوق البشرية، ولاقى المرشد الأعظم ﷺ في سبيل نشره كل أذية، وسبة بذية، ومعارضة فعلية لم تزده إلا ثباتا في عزيمته، وصدقا في نيته وعدم اكتراث بالصعوبات وأنواع المصادمات حتى اعتز الحق وانتصر، وأخفق الباطل واندحر..[18] (نص الخطاب رفقته).

وإذا تفقدنا أحواز طنجة في هذه الفترة التاريخية نجد المساجد تساهم بدور فعال في تحصين أهلها من الدخيل الأجنبي ومخططاته، وتضع الحواجز أمامه لاجتياز حدودها. وإذا حاولنا إحصاء المساجد في كل قبيلة من القبائل الأربع المجاورة لمدينة طنجة (انظر الخريطة المرفقة)، نجد في :




* قبيلة الفحص : 30 مسجدا منها ست مساجد لتعليم الدين واللغة وما يتعلق بذلك.

* قبيلة بني مصور : تشتمل على ست وخمسين مسجدا بحسب قراها، منها تسع مساجد لتعليم الدين واللغة.

* قبيلة وادراس : 42 مسجدا بحسب كل قرية منها 13 مسجد لتعليم الدين واللغة.

* قبيلة أنجرة : 110 مسجداً بحسب قراها منها 30 مسجد لتعليم الدين واللغة زيادة على الزوايا(19).

ولذلك فإن هذه القبائل الأربع ساهمت مساهمة فعالة وبحظ وافر في التعليم والتثقيف رغم الظروف الصعبة وقساوة الحياة والتقلبات السياسية في بعض الأحيان، فهي إلى جانب نضالها الوطني في الدفاع عن حوزة الوطن باعتبارها مواجهة للعدو فهي من جانب آخر ساهمت في التعليم والتدريس والتأليف والفتوى. حتى أنك قل ما تجد أسرة إلا ولها مشاركة في ميدان من الميادين العلمية، ولا أدل على ذلك من العدد الضخم من حملة القرآن والعلوم المتعلقة به فكل مسجد في هذه النواحي إلا وكان بمثابة مدرسة قائمة، وبهذا حافظت أحواز طنجة على اللغة العربية والفقه الإسلامي رغم أن مدينة طنجة لم تخل في يوم ما أو فترة من التاريخ من تأثيرات اللغات الأجنبية.

يقول محمد كنون في كتابه «مواكب النصر وكواكب العصر في حق محمد بن محمد بن تاويت الودراسي أحد أبنائها : «صالح العلماء وناسك الفقهاء.. حفظ القرآن بقريته : وادراس، وتعاطى أسباب الطلب بقدر مكنته، ثم قصد فاس عاصمة العلم.. فنهل من حياضها... وعاد إلى قريته ومقر أسرته فاشتغل بالارشاد والتعليم على المنهج القويم، ولما زحفت جنود الاستعمار الاسباني على الناحية الجبلية منطلقة من تطوان، وقامت حركة الجهاد بالقبائل لرد العدوان انضم إليها وكان ممن أبلى فيها البلاء الحسن، ووقف هو ووالده وإخوانه في وجه المتعاملين مع عدو الوطن...»[20].

هذا ولقد كان الطالب الذي يتابع دراسته في هذه النواحي القروية محل تقدير واحترام من طرف كافة السكان يقتسمون معه لقمة الخبز، حتى انك تجد الأسرة الضعيفة تكد وتجتهد وتجوع لتطعم الطالب من أجل العلم رغم ضعفها وفاقتها إلى جانب إصلاح المساجد وترميمها وبنائها إذا ما انهارت، وبناء سكنى الطلبة والعالم وإيواء الجميع.

وما من عالم أو فقيه أو مثقف يملك نصيبا من العلم والمعرفة إلا وكانت له رغبة صادقة ليبثها في صدور المتعطشين إليها مقتفيا في ذلك سلفه الصالح، ومضحيا بوقته وجهده لا يريد من وراء ذلك إلا ابتغاء مرضاة الله، على الرغم مما كان يلاقيه هؤلاء المثقفون من الاضطهادات وما يواجهونه من عراقل، وازعهم في ذلك هو المساهمة في نشر الوعي الإسلامي والثقافة العربية والمحافظة على التراث الأصيل.

وهكذا ساهمت المساجد داخل مدينة طنجة وخارجها، في تحصين أبنائها من الغزو الفكري والثقافي الأجنبي، وهيأت أرضية خصبة لمقاومة الاحتلال الأجنبي.

لذا وجد الوطنيون في أهل طنجة كل دعم مادي ومعنوي، وكان أهلها يتعاملون مع الوطنيين كلهم بغض النظر عن انتماءاتهم الحزبية رائدهم في ذلك تحقيق الوحدة والاستقلال.

وهكذا لم تسلم طنجة نفسها لتأثيرات أجنبية إلا للإسلام رغم ما تعرضته من غزوات ثقافية متنوعة، بل ساهمت دائما في استقلال المغرب، وقامت بأدوار مهمة في حياته السياسية، ويرجع الفضل في ذلك إلى دور المساجد وعلمائها.

## الـهـوامـش

(1) من خلال استقراء محمد القباس الذي شمل القبائل الأربع المجاورة لمدينة طنجة وهي قبيلة أنجرة وقبيلة وادراس وقبيلة الفحص وقبيلة بني مصور.

(2) عبد العزيز بن محمد بن الصديق الطنجي : سراج الدلجة في فضل طنجة ص 12..

(3) عبد المجيد بن جلون : طنجة في وجه العواصف : ص 148/ 152 مجلة الباحث س 3 م 3/ 1974.

(4) نقلا عن أحمد المروش : نظارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بطنجة.

(5) عبد الله كنون : المسجد الأعظم بمدينة طنجة : دعوة الحق ع 1 س 6 أكتوبر 1962.

(6) جريدة الميثاق، رابطة علماء المغرب ص 5 ع 305 س 16.

(7) نقلا عن محمد بولعيش ابن فقيه مصباح : باحث وأستاذ سابق بثانوية ابن الخطيب.

(8) نقلا عن أحمد المروش نائب ناظر الأوقاف بطنجة.

(9) عبد الله كنون : المسجد الأعظم بمدينة طنجة : ص 2 ع 1 س 6.

«Un temple existant sans doute à l'emplacement de la grande mosquée actuelle qui fut auparavant une église «voir : Mémoire explicatif de la carte géotechnique de Tanger p. 172, Ed. du service géologique du Maroc, Rabat 1971.

(10) عبد الله كنون : المقال السابق.

(11) نقلا عن ابنه الدكتور ابراهيم بن الصديق.

(12) نقلا عن ابنه حسن بن الصديق/ ذ. عبد السلام بن العربي بوعياد الطنجي : نبذة تاريخية عن حياة الشيخ محمد بن الصديق وجهاده ضد الاستعمار : ص 7 و8 بتصرف.

(13) تبلغ مساحة المسجد الأعظم حاليا 1910 متر مربع وله جناح خاص بالنساء.

(14) دعوة الحق : العدد السابق.

(15) محمد كنون : مواكب النصر وكواكب العصر ص 27.

( ) وكان مدير المعهد الديني الأستاذ عبد الله كنون قام بدور مهم مع الحركة الوطنية لاستقلال المغرب.

(16) نقلا عن العم أحمد بوسلهام.

(17) عبد المجيد بن جلون : هذه مراكش : ص 154.

(18) من منشورات جمعية تنمية طنجة : طنجة أبريل 1947.

(19) نقلا عن محمد البقاش ص 85 ــ 86 بتصرف.

(20) المريني العياشي : صور من التاريخ البطولي لمنطقة جبالة ج 1 ص 59.

# لائحـة المـراجـع


ـ عبد العزيز بن الصديق الطنجي : سراجع الدلجة في فضل طنجة 1956.

ـ مجلة الباحث : مجلة الأبحاث العامة تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية والثقافية بالمغرب.

ـ دعوة الحق : مجلة تصدرها وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ـ الرباط.

ـ الميثـاق : صحيفة إسلامية للدعوة والتجديد تصدرها رابطة علماء المغرب.

ـ عبد السلام بن العربي بوعياد الطنجي : نبذة تاريخية عن حياة الشيخ سيدي محمد بن الصديق وجهاده ضد الاستعمار، دار الفرقان للنشر الحديث، البيضاء.

ـ أحمد بن محمد بن الصديق : التصور والتصديق بأخبار الشيخ سيدي محمد بن الصديق، الطبعة الثانية، دار المرجان للطباعة، القصر العيني، مصر.

ـ محمد كنـون : مواكب النصر وكواكب العصر، طبعة 1400، مطبغة سوريا، طنجة.

ـ عبد المجيد بن جلون : هذه مراكش، الطبعة الأولى 1949، القاهرة، مطبعة الرسالة.

ـ المريني العياشي، صور من التاريخ البطولي لمنطقة جبالة : المطابع المغربية والدولية، طنجة.

ـ منشـورات جمعية تنمية طنجـة.

## خطبة الجمعة التي ألقاها صاحب الجلالة محمد الخامس بالمسجد الأعظم بطنجة 20 جمادى الأولى 1366 هـ ــ 11 أبريل 1947

الحمد لله الذي دعا لطاعته، وأوضح سبيل جنته، وأمرنا أن نكون إخوانا، وعلى البر والتقوى أعوانا، أحمده سبحانه على ما أولى، وأشهد أنه الله العلي الأعلى، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده المختار، ورسوله الكريم البار، بعثه وحبل الدين في انفصام، وجمر الباطل في اضطرام، فلم يزل في الدعوة إلى الإسلام والتآخي والوئام حتى ظهر الحق واستقام الخلق، صلى الله عليه وسلم وعلى آله الذين شرفوا بقربه وأصحابه الذين أشادوا قواعد دينه.

أما بعد، من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فإنه لا يضر إلا نفسه، ولا يضر الله شيئا.

أيها الناس تمسكوا برابطة الدين، فهي الحبل المتين، والحصن الحصين، والملجأ الذي ركن إليه آباؤنا الأولون، وأجدادنا الموفقون، ففتحوا البلاد، ومصروا الأمصار، وسادوا العباد، وأناروا الأفكار، وأسسوا للعلم معاهده، وللدين مساجده، وللبأس مرابده، وأنقذوا العالم من مخالب الجهل والفساد، وحرروه من ربقة الاضطهاد، فكانوا أحسن الناس حالا، وأسعدهم مآلا، وأعلاهم مقاما، وأصوبهم كلاما، واعظم برابطة دين ألف بين القلوب المتنائية، والشعوب المتنافرة المتعادية، وسن الحرية الشخصية، وعرف الحقوق البشرية، ولاقى المرشد الأعظم صلى الله عليه وسلم في سبيل نشره كل أذية، وسبة بذية، ومعارضة فعلية لم تزده إلا ثباتا في عزيمته، وصدقا في نيته، وعدم اكتراث بالصعوبات، وأنواع المصادمات حتى اعتز الحق وانتصر، وأخفق الباطل واندحر.

إن رابطة دين الإسلام جعلها الله لحمة واصلة، وعلاقة دينية عاملة، تجعل المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها يشعرون شعورا واحدا، ويعملون عملا متحدا، ولا يلذ لهم رقاد إلا إذا سعد كل الأفراد، واطمأنت كل البلاد، وما كان للمسلمين أن يختلفوا بعدما وحدهم الدين، وجمعتهم لغة القرآن المبين، وندبهم الرسول الصادق الأمين إلى التآخي والتآزر والاتحاد والتناصر، أخرج الامام مسلم عن أبي هريرة رضي

الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخوانا» وأخرج البخاري في الأدب المفرد والامام أحمد عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «المؤمن مرآة المؤمن، والمؤمن أخو المؤمن، يكف عليه ضيعته، ويحوطه من ورائه».

ما كان للمسلمين أن يعملوا مغرضين، ويتعاملوا متباغضين، ويجتمعوا متنافرين، ويفترقوا متناكرين قد استحكمت أهواؤهم، وتضاربت آراؤهم بعدما سمعوا خطاب رب العالمين «يا أيها الذين آمنوا إذا لقيتم فئة فاثبتوا واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين».

ما كان للمسلمين إذا دعوا إلى التعاون على الأعمال البرية والمصالح الاجتماعية وتأسيس الجمعيات التعاونية والشركات الاقتصادية واللجان التعليمية أن يتكاسلوا عن مد الساعد وتخفيف الشدائد بعدما سمعوا الخطاب الالهي : «وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان».

إن الأمة الإسلامية لا تتحقق لها منية، ولا تعيش محترمة الجانب، محققة الرغائب، إلا إذا اجتمعت كلمتها، وتمكنت وحدتها، واتحدت قلوبها، واتفقت مبادئها، واعتصمت بالأخوة ورابطة الدين وتعاليم القرآن المبين، وابتغت إلى الله الوسيلة بأداء واجبها نحو دينها وأبنائها وأولي الأمر منها.

«يا أيها الذين آمنوا إن تنصروا الله ينصركم ويثبت أقدامكم»، «يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم».

وأسأل الله رب العالمين أن يغفر لي ولكم ولسائر المسلمين.

الخطبة الثانية :

الحمد لله الذي خص من شاء بما شاء من مزايا الفضل والرعاية والاقتداء، أحمده تعالى وأشكره وأتوب إليه، وأستغفره، وأشهد أنه الله الأحد الفرد الواحد الصمد وأشهد أن سيدنا محمدا عبده الذي حذر من الأعمال القبيحة، ورسوله الذي جعل الدين النصيحة، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه القادة الاعلام.

أيها الناس، أخرج الامام مسلم عن تميم بن أوس الداري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : الدين النصيحة قلنا : لمن ؟ لله وكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم. فالنصيحة لمنزلتها العظيمة، وفائدتها العميمة جعلها الرسول الأعظم ﷺ قوام الدين، وعماده المتين، وهي لله بتوحيده، والقيام بطاعته، واجتناب معصيته، والاخلاص في عبادته، ولكتابه بتدبير تلاوته، وتبصر قراءته، والعمل بأوامره، والوقوف عند زواجره، والاتعاظ بعظاته، والتفكر في عبره، وآياته، ولرسوله بإحياء طريقته، ونشر سننه، ونصرة المتبعين، ومحاربة الدجاجلة المبتدعين، ولأئمة المسلمين بطاعتهم، والاخلاص في ولائهم، وجمع القلوب على محبتهم، والدعاء لهم بالتأييد والتوفيق والتسديد، ولعامتهم بإرشادهم، ونصيحتهم، وإسداد الخير لهم، والسعي في مصالحهم، والذب عن حقوقهم.

ونحن بما استرعانا الله من أمركم، وحملنا من شأنكم، لا نألوا جهدا في الدفاع عن حوزتكم، ورتق خللكم، وإصلاح حالكم، ولا نعلم وسيلة لخيركم إلا نتخذها، ولا طريقا لنجاحكم إلا نسلكها، علما بأن الحياة السعيدة قوامها العلم والأخلاق الحميدة، فمهدنا لتعميم التعليم الأسباب، وفتحنا في وجوه الطلبة الأبواب، وأعدنا لكليات العرفان بهجتها، وأقمنا معالمها، أحببنا أن يكون هذا القطر السعيد ممتعا بمزايا ماضيه الحميد، وأن يرتع أهله في مراتع السعادة، ويتبوؤا مقاعد السيادة، فقمنا على ساق الجد والاجتهاد لإحياء مجد الأجداد، وتطهير الأرض من الفساد، وبناء صرح عصر زاهر، معتصمون في كل حين بالله العظيم، «ومن يعتصم بالله فقد هدي إلى صراط مستقيم»، فالواجب على أفراد رعيتنا أن يسعوا في رضانا لأن فيه رضى الله، وأن يلتفوا حولنا كما أمر الله، مخلصين في طاعتنا ونصحنا ومحبتنا، باذلين الجهود في خدمة الدين والبلاد، والتهذيب والارشاد، صادقين في الأقوال، متكاثفين في الأعمال، مراقبين لله في كل الأحوال، متمسكين بعرى الشريعة، راكبين من الاستقامة فلكا منيفة، داعين لسائر الأمراء المسلمين بالصلاح والفوز والنجاح في مساعيهم المتوالية لصالح الأمة الإسلامية والوحدة العربية رافعين أكف الضراعة قائلين :

اللهم أكرمنا ولا تهنا، واعطنا ولا تحرمنا، وآثرنا ولا تؤثر علينا، اللهم اصلح ذات بيننا، وألف بين قولبنا، واهدنا سبل السلام، اللهم أعدنا إلى أفضل عاداتنا وسالف مجدنا وسابق عزنا، اللهم وفقنا لكل عمل مبرور، وصنيع مشكور، وخير مذكور، يا أرحم الراحمين يارب العالمين، سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين، ويغفر الله لي ولكم ولسائر المسلمين.

# مساهمة طنجة في الحركة الوطنية (1930 ـ 1956)

عبد العزيز خلوق التمسماني
كلية الآداب ـ الرباط

## I. التمهيد :

إن كل باحث مطالب بإعادة كتابة تاريخ طنجة المعاصر على ضوء الوثائق التي يمكن أن تكشف الكثير من الحقائق المفيدة. ويحسن التنبيه في بداية هذا العرض إلى أن بعض الوثائق المغربية المحلية التي عثرنا عليها في السنوات الأخيرة تحمل هموم الأهالي[1]، وتعكس مواقفهم الرافضة للنفوذ الأجنبي وقيمه وتقاليده، وتنطق بمظاهر الفساد التي كانت تدمي قلوبهم، وتجرح كرامتهم ومشاعرهم. إنها تعتبر صرخة صادرة من أعماق نفوس غيورة على الوطن، وهو حديث العهد بالاحتلال، ومرآة صادقة عن تجربتهم المريرة مع الإرساليات التبشيرية الكاثوليكية والجمعيات اليهودية المحلية.

وقد رأيت في هذا التمهيد أن أركز على العناصر الممهدة لانتشار الوعي الوطني والسياسي، وهي :

أولا : تأسيس جمعية التعاون الخيرية الإسلامية.

ثانيا : جمعيات الشبان المتعلمين.

ثالثا : احتفالات يوم سابع عيد المولد النبوي وإشاعة روح الوطنية.

### 1 ــ تأسيس جمعية التعاون الخيرية الإسلامية عشية الحماية :

لقد نزل بعض وجهاء المدينة وشبابها لمساعدة الفقراء، وتمثل نشاطهم في المسارعة إلى تأسيس جمعية تعنى بالمعوزين المتسكعين والأطفال المشردين. رأى هذا المشروع النور سنة 1911. وفي هذا الصدد، يحدثنا الفقيه محمد سكيرج في مخطوطه «رياض البهجة في أخبار طنجة» عن برنامج هذه الجمعية، وأهدافها، وتطلعاتها، وسعيها الدائب لإصلاح الواقع الاجتماعي، والتخلص من البؤس والشقاء والألم، والخروج من الضنك والحرمان، فيقول :

«إن غالب أهل طنجة اليوم على جانب معتبر من النباهة والذكاء والفطنة... أخذ جمعهم يتألق مما يدل على حياة روح المستقبل فيهم وتنمية الأسباب المبلغة لترقيهم نخص بالذكر من ذلك ما أحدثوه بإعانة إخوانهم بمتم عام 1329 الموافق سنة 1911 من جمعية خيرية عنونوها بجميعة التعاون الخيرية الإسلامية بطنجة، وظيفتها الرأفة بالضعفاء الفقراء وجمعهم على يدهم بمحل يأوون إليه على يدهم وإجراء الانفاق عليهم وإقامة أطباق لمعالجة المرضى وذوي العاهات منهم وإنشاء مدرسة لقراءة صبيان لأهالي حتى لبعض اللغات الأجنبية ولكن على يد من يأمنون بدينه وغيرته، ثم تطابق عضاء هذه الجمعية على معاضدة الأفعال الخيرية وأنواع التعاون البرية ليس بطنجة فقط بل وفي غيرها من بقية المدن المغربية، وكان من مقاصدهم أن ينشئوا مستشفى أولا بطنجة ثم في غيرها بقدر الإمكان. ولقد بزغ من نور سماها حين ظهورها ما أبهر الحساد وأبكت أهل الجحود لها والعناد فانهالت إعانة الأهالي وغيرهم من المسلمين عليها بما كادت أن تدرك به شأوا عظيما لولا عوارض ما ثار في عاطفتها من عواصف المفرقين وذعارة المنتقدين المبددين... وقد اتخذ يوم تأسيسها وهو اليوم الثامن عشر من شهر ذي الحجة متم عام 29 عيدا يحتفل فيه بموسم خاص يستدعى لحضوره الأعيان وصدور الكبراء ويكون يوما مشهودا»[2].

وهكذا ارتفعت أصوات فتية داعية إلى رفع الظلم الواقع على البؤساء، طالبة بالتخفيف من ظاهرة التسول بالمدينة، وبعثت الرسالة التالية إلى الصدر الأعظم محمد المقري بتاريخ 20 ذي الحجة 1320/ 12 دجنبر 1911، تقول فيها :

«وبعد، فغير خاف على سيادتكم ما أمر الله به من جمع كلمة الإسلام على ما فيه خير الأمة وما ورد في ذلك من ءاي القرآن وأحاديث سيد ولد عدنان وما كان عليه السلف الصالح من عقد جمعيات لمواساة الفقراء ومؤازرة البؤساء، وإنشاء

الملاجىء الخيرية والمستشفيات الخيرية أيضا... وبعد ذلك اقتدى بأهل الإسلام غيرهم في عقد الجمعيات الخيرية التي نتائجها إلى يومنا هذا ظاهرة للعيان فلا ترى بلدة من بلاد الأجانب إلا وفيها جمعية خيرية تواسي الفقراء وتنظر في مصالح أمتها لترفع لأولي الأمر ما قصرت عنه يدها وتواسي بنفسها ما في مقدرتها، وهذا الأمر موجود حتى في الحارات الإسرائيلية، وللأسف خلت بلاد الإسلام وخصوصا بلادنا المغربية من هذه الجمعيات التي لها أصل أصيل في الإسلام بل منه نشأت وعلى يديه أنشئت إلى أن فتح الله بصائر قوم من أهل طنجة لإحياء هذه السنة الإسلامية وعقدوا جمعية خيرية إسلامية محضة مجردة عن كل علاقة سياسية أو من شأنها التدخل في مصلحة أي دولة من الدول أو حكومة من الحكومات بل قاصرة على إنشاء ما تقدر عليه من الملاجىء الخيرية والمدارس ومواساة من عضه الزمن وهو مستقر في داره...»[3].

ومضت هذه الجمعية خلال السنوات الأولى من حياتها في همة وعزيمة تعمل ضد مظاهر التأخر. وحول هذا العمل الدؤوب نتوفر على ثلاث وثائق مغربية جديدة، محفوظة بمركز الوثائق الدبلوماسية بمدينة نانط.

ــ الوثيقة الأولى : رسالة وجهها المندوب محمد التازي إلى القنصل الفرنسي بطنجة في 18 نوفمبر 1914، تشير إلى معالم نشاط أعضاء هذه الجمعية الناشئة، جاء فيها :

«جناب المحب المعتبر الوزير المفوض والوكيل السياسي للدولة الجمهورية الفرنسية الفخيمة وقنصلها العام المسيو كوجي، لا زال السؤال عنكم محبة أن تكونوا بخير دائما، وبعد، فيوافي جنابكم المحترم بطيه كتاب منا لجناب الوزير الصدر مطويا على تقرير بملخص الخطب التي ألقاها بعض أعضاء جمعية التعاون الخيرية بطنجة في الاحتفال السنوي الذي يقيمونه بالمدرسة في كل 18 حجة من كل عام لتوجهوه له على يدكم كما يصلكم أيضا نسخة منه ومن التقرير المشار له لتكونوا من الكل على بال، وبه إعلامكم دمتم بخير تام وختم بطنجة في 29 حجة عام 1332 موافق 18 نونبر 1914 محمد التازي»[4].

ــ الوثيقة الثانية : هي عبارة عن تقرير حافل بالمعلومات المتعلقة بنفس الجمعية، موجه إلى الصدر الأعظم، جاء فيه :

«وبعد فإن أعضاء الجمعية الخيرية هنا اتخذوا يوم تأسيس عملهم وبدء مرادهم الخيري رأس عام لها وميزوه بذلك تشبيها بغيرها رجاء أن تكون مثله وكانوا عام أول أقاموا بالمدرسة التي أعدت لذلك احتفالا، وفي هذه السنة فعلوا مثل ذلك وكنا من جملة من نوب إليه مع موظفي المخزن الشريف وتليت بمحضرنا خطب رغبوا فيها في مديد الإعانة لهم من الجناب الشريف، وها تقرير مضمن تلك الخطب يصل إخوانكم لتطلع به علم سيدنا أعزه الله وتأخذ بيدهم فيما عسى أن ينعم به عليهم مولانا أيده الله والله يبقي مولانا كهفا للأنام وعلى المحبة والسلام في 25 ذي الحجة الحرام عام 1332»[5].

ــ أما الوثيقة الثالثة فهي تقرير مفصل يعطي وصفا وافيا للحفل الذي أقامته الجمعية يوم 7 نوفمبر 1914، يقول هذا التقرير.

«هذا تقرير ما أبداه أعضاء الجمعية الخيرية الإسلامية في خطبهم بهذا الاحتفال السنوي الواقع نظيره عندهم عام أول في المدرسة التي اعتدوها لمآوي الفقراء ومستشفاهم ثامن عشر الجاري وقد حضرنا مع جميع الموظفين المخزنيين والأهالي نيابة عن الجناب الشريف أسماه الله بهذا الطرف الطنجي.

وبعد تناول ما أعدوه لذلك من الأتاي والفواكه خطب الكاتب العام بهذه الجمعية السيد محمد المدور بعد الثناء على سيدنا أعزه الله وكبراء دولته خطبة ضمن فيها ما كانت عليه هذه المدرسة عند إنشائها من الضعف والانحلال وما صارت إليه الآن من الترقي والظهور الكفيل لها بازدياد الأعمال حتى تضاهي غيرها من المدارس الخيرية بمديد الإعانة من الجناب الشريف التي ظهرت منقبة هذه المدرسة في صحيفته ومآثره الحسان، وأعقب ذلك بالثناء على أعضاء الجمعية المذكورين بما أشاروا به من خفض أسعار المأكولات رفقا بالضعفاء وكذا المعينين والباذلين جهدهم في تشييد منارها بمواساتهم لها رجاء من الله أن يتقبل العمل.

ثم خطب الفقيه السيد العربي التمسماني أدى بها واجب الثناء على سيدنا أيده الله ونحى نحو الأول في بيان تقدم هذه المدرسة وتمييزها عما كانت عليه عام أول وبين تاريخ مبدئها ونجاح عمل أعضائها في أقرب مدة مع ما كانت عليه الأحوال من الاضطراب والحروب العائقة عن الأعمال، ومع ذلك لم يأخذهم خلل ولا فتور ورغب في ازدياد العمل والتمادي على فعل الخير فيها وبناء الجهة المقابلة لبنائهم الجديد الذي أقيمت فيه هذه الحفلة المباركة واتساع أبنيتها لتكون ملجأ لمن يقصدها من الأصناف

الثمانية لان المقصود من هذه الجمعية هو أفعال الخير وقيامهم بواجب الضعفاء ومستشفى مرضاهم وتعليمهم العلم العصري ليكونوا كأبناء جنسهم لا غير سيما حيث كان تأسيسها واليد العليا في الإعانة عليها هو الإذن المخزني إذ ذاك وبذلك تعد من المدارس الرسمية التي يرجى لها بذلك التقدم العام ونظر بمدارس مصر التي ترقت في مدارج الثروة بإسهام المترقين لما في متمولاتهم وهباتهم الجزيلة عليها بسبب تأليف أعضاء جميعتها وحسن سيرتهم بالمواظبة والمثابرة وتمنى على الله أن تكون هذه الجمعية فيما يستقبل مماثلة لها بوجود مولانا أيده الله.

ثم خطب الفقيه السيد عبد الله المكناسي خطبة أبدى فيها قيام رؤساء هذه الجمعية الخيرية بواجب هذه المدرسة وبذل جهدهم في تأسيس قواعدها ولم شيعة المساكين والفقراء والمرضى بها والقيام بواجبهم والسعي في تعليمهم العلم وبثه في صدورهم تسهيلا عليهم وترقيهم كغيرهم في ذلك لتعذر القيام بأنفسهم في ذلك لأن به تحصل الفائدة التامة ودعا لسيدنا أعزه الله بما يرجى قبوله.

ثم خطب السيد علي زكي خطبة ارتجالية أثنى فيها على الجناب الشريف وكبراء المخزن وأبدى ما كان أمله عند تأسيس هذه المدرسة وخطب به في السنة الماضية في موقفه الذي وقف به خطيبا هذه السنة وما كان يتمناه لها من الظهور حتى حقق الله له الأمل في البعض ورجا أن يتمم عملها على أحسن مراد حتى تكون من المدارس العظام بناء وثروة وأشار إلى ما ذكره الخطيب الأول من الثناء على أعضاء الجمعية المشيرين بخفض الأسعار بأن جمعية التموين قادرة على بذل المجهود في ارتكاب المتعين في التسهيلات التي تعود عليهم بالنجاح في جميع ما يتوقفون عليه من الأقوات وطلب من النائب السلطاني الاعانة وشد العضد في ذلك حتى يعود ثواب ذلك على الجميع كما أنه تذكر بما أبداه الخطيب الثاني في تنظيره بمدارس مصر مدارس غيرها من مستعمرات الإسلام وأطنب في ذلك بما يحرض به على التآسي بهؤلاء والإخلاص فيه ليكون عمل ذلك ناجحا والسعي به نافعا صالحا وختم المجلس بالدعاء لسيدنا أعزه الله»(6).

نلاحظ من خلال هذه النصوص الجديدة أن ظهور هذه الجمعية كان بداية وانطلاقة لحركة إصلاحية متواضعة، أولت اهتماما خاصا بالتربية الاجتماعية، والعمل الإحساني، ونشر التعليم في محيطها الفقير والمحافظ. ويشير الكاتب التونسي عمر الركباني ـــ الذي سجل انطباعاته عن الزيارة التي قام بها لطنجة ـــ إلى أن صندوق

هذه الجمعية كان «يتكون من التبرعات والاشتراكات ومما يتجمع من إضافة نصف فرنك في الرطلين من اللحم الذي يباع للمسلمين. وبذلك توفرت أموال الجمعية حتى قامت بمشاريع عظيمة. وربما يندر وجود جمعية خيرية إسلامية تقوم بما قامت به جمعية طانجة الإسلامية من المشاريع كمستشفى وملجأ ومدرسة»[7].

ثم يضيف قائلا : «ومما امتازت به بلدة طنجة أنه لا يوجد أحد من الرجال والنساء والأطفال يسأل الناس في الشوارع والأسواق والحارات. ولا يرى في طنجة مريض ملقى على الأرض في الطريق يئن من أوجاعه كما يشاهد في كثير من البلدان»[8].

## 2 ـــ الجمعيات الثقافية الطنجية في المرحلة العشرينية :

بخصوص هذه المسألة، يتعين القول بأن الشبان المتعلمين ـــ وكان عددهم قليلا ـــ الذين احتكوا بالمستوطنين الأجانب كانوا شديدي الاهتمام والتأثر بالعروض الفنية التي كانت تشهدها الجالية الأوربية المقيمة بالمدينة[9] حيث نراهم ـــ خصوصا بعد الحرب العالمية الأولى ـــ متفاعلين تلقائيا مع مسرحيات الأجانب[10]، منغمرين في الأحداث، محاولين التفتح على روح العصر.

وهكذا ظهرت، في 1919، جمعية «المغرب» وهي «جمعية رياضية أدبية إسلامية» «Société Sportive et littéraire Musulmane Moghreb» اشتغلت بكرة القدم، شاركت في النشاط المنظم في المدينة من طرف الاتحاد الإسباني للتربية البدنية والرياضة، وتفرع عنها الجوق الطنجي للتمثيل العربي[11] وجاء في مقالة نشرتها جريدة «منبر الشعب» بعنوان «معلومات مختصرة عن الفرقة المغربية الإسلامية المحلية «المغرب الأقصى» لكرة القدم» أن هذه الجمعية شاركت في 1929 في البطولة التي كانت تنظمها العصبة الفرنسية المغربية التي كان مقرها بالدار البيضاء، واضطرت إلى إيقاف نشاطها من 1936 إلى 1947 نظرا للحرب الأهلية الإسبانية والحرب العالمية الثانية، ثم استأنفت نشاطها حيث «دخلتها عناصر جديدة بعثت فيها روحا وثابة تحدوها الوطنية والإخلاص للبلاد»[12].

تلتها في 1926 الجمعية الرياضية الإسلامية «الهلال»[13]، أسستها مجموعة من المثقفين في طنجة، لم يجدوا حيلة غير إعلان ميولهم الرياضية، غير أن هذه الجمعية اشتهرت بالتمثيل، فقدمت عدة عروض مسرحية من التراث العربي الأدبي والتاريخي وروائع المسرح الغربي[14].

ثم تأسست سنة 1928 جمعية «الشروق»، وهي جمعية الكشافة الإسلامية المغربية بطنجة[15].

ويجدر بنا التنبيه إلى أنه لم يكن مسموحا بتأسيس تلك الجمعيات إلا مقابل الالتزام رسميا «بعدم الاشتغال بالسياسة»، وقد نص الفصل الثاني من القانون التأسيسي لجمعية «الشروق» ــ والذي يرجع تاريخه إلى 31 ماي 1928 ــ على ما يلي : «تمنع الجمعية كل اختلاط وتداخل في المسائل السياسية».

والواقع أن هذه الجمعيات لم تفتقر إلى برنامج عمل، ولم يغلب الطابع العفوي على نشاطها، بل قامت بمديدها إلى الفئات الغارقة في البؤس، ونقرأ في ملصقات برامج عروضها المسرحية إشارات واضحة إلى إعانة الجمعية الخيرية والكشافة الإسلامية.

وتجدر الملاحظة هنا أن الرسائل المتبادلة بين هذه الجمعيات الطنجية تؤكد على ضرورة تقديم المساعدة المالية للجمعية الخيرية الإسلامية بالمدينة. ويمكننا أن نقف على أهمية هذه الوظيفة الاجتماعية من خلال الرسالة التالية الموجهة من عبد الباقي بن يحيى، رئيس الجمعية الهلالية إلى أحمد هليل، رئيس جمعية «الشروق» في 18 شعبان 1347/ 30 يناير 1929 والتي يقول فيها :

«وبعد فنعلمكم أن الجمعية الهلالية ستقوم بتمثيل رواية صلاح الدين الأيوبي يوم الثلاثاء 24 من الشهر الحالي بمسرح سرفانتيس على الساعة التاسعة إدارية مساء وذلك لإعانة الجمعية الخيرية الإسلامية على إنفاقها في شهر رمضان المقبل».

ومن ذلك الرسالة التالية التي وجهها أيضا إلى نفس الجمعية في 21 شعبان 1348/ 22 يناير 1930 :

«محبنا الأجل رئيس جمعية الشروق السيد أحمد هليل، تحية واحتراما وبعد فموجبه استدعاءكم وجمعيتكم لتشرفونا بحضوركم بمسرح سرفانطيس يوم الاثنين 26 شعبان الجاري بالساعة 9,30 إدارية لحضور حفلة التمثيل لرواية المنصور الذهبي التي ستقيمها جمعية الهلال لإعانة الجمعية الخيرية في حريرة رمضان».

كذلك عثرنا على رسالة وجهتها جمعية «المغرب» إلى جمعية «الشروق» في 28 محرم 1347/ 18 يوليوز 1928، جاء فيها :

نرجو من جنابكم أن ترسلوا لنا بيان مدخول الحفلة الخيرية المشتركة بيننا وبيان الصائر والمتحصل لصندوق الفقراء لنكون من ذلك على بال».

**3 ـــ احتفالات عيد المولد النبوي :**

وشهدت المدينة في عقد العشرينات احتفالات يوم سابع عيد المولد النبوي. لقد كان هذا المهرجان السنوي دافعا وحافزا للخروج أيضا من دائرة الزمن الكئيب والرتيب : قام على أساس ديني، فكان يوطد صلة المواطن البسيط بتربته الأصيلة بيد أن هذه المناسبة الكبرى لم تكن تمر في صمت، ذلك أن السكان المسلمين ـــ وجلهم قاسوا شظف العيش ووطأة الاستغلال ـــ فرضوا حضورهم بترديد أناشيد تعيد الثقة إلى النفوس، وتشحذ العزائم، وتولد فيها الآمال، فكانت الأغاني تمتزج بنغمات حماسية تخاطب الوجدان، وتغرس في الأفراد مبادىء التكافل والتعاضد الاجتماعيين. ولم تكن الظروف تسمح حينئذ بأكثر من هذا، إذ كان «من عادة أهل طنجة أن يتبارى سكان أحيائها ورجال الحرف فيها في الاحتفال والزينة»[16]. وفي هذا الصدد، نورد فقرة من رسالة موجهة إلى رئيس جمعية الشبان المسلمين المصرية، وهي شهادة حية تستحضر هذا الموسم الذي كان يمر في جو من الحبور والبشر، جاء فيها :

«إني حضرت بطنجة سابع المولد النبوي وفيه يحصل اجتماع كبير من أهل طنجة وجوارها احتفالا على اسم الولي أبي عراقية رضي الله عنه، فجاءت ألوف مؤلفة وسارت المواكب في الشوارع على يومين حاملة الأعلام الإسلامية وهي تنشد أناشيد حماسية وتهتف فليحيا الإسلام»[17].

ومع مطلع الثلاثينات، أخذت هذه الاحتفالات تأخذ شكلا حماسيا، فبدأت مرحلة حاسمة من النضال حيث كان أعضاء الجمعيات المحلية ينتهزون موسم المولد النبوي لرفع شعارات وطنية. وهذا ما جعل مؤسسات النظام الدولي وأجهزته القمعية تضع المدينة تحت الرقابة الشديدة. وهكذا أصدر المجلس التشريعي في 20 غشت 1934 قراراً بنفي بعض أعضاء جمعية الهلال خارج طنجة. وفي هذا الصدد، كتبت مجلة «السلام» التطوانية كلمة بحقهم بعنوان : «الأحرار المنفيون» جاء فيها :

«وهذه صورة بعض الأحرار الذين وقع نفيهم من مدينة طنجة ظلما وعدوانا، لأنهم يحبون وطنهم ويبغضون الظلم والاستبداد»[18]، وكتبت مجلة «Maghreb» الصادرة بباريس ما يلي :

«إن المندوب منع الوطنيين من المشاركة في استعراض موكب المولى بوعرقية فاحتج أهل المدينة على ذلك، فما كان من المندوب إلا أن قام بطرد السادة التالية أسماؤهم...»[19].

## II. ردود فعل أهل طنجــة .

وفي هذا التاريخ كانت المدينة قد انخرطت في الجهاز العام للحركة الوطنية بمناسبة الاحتجاج على الظهير البربري، وتأسس بها فرع لكتلة العمل الوطني، وكان مسير الجماعة الفقيد عبد الله كنون الذي كان على اتصال وثيق بقادة الحركة الوطنية الفتية، سواء في المنطقة الخليفية أو المنطقة الفرنسية[20].

وكان فرع الكتلة الطنجي يعمل على تنفيذ البرنامج الوطني بإحياء ذكرى الظهير البربري بالصيام، وتلاوة القرآن، ورفع برقيات الاحتجاج إلى سلطات الحماية الفرنسية على ممارساتها التعسفية ضد الوطنيين، أو على حجزها الصحف الوطنية[21].

وتفيدنا الوثائق المحلية بأن زيارة الأمير شكيب أرسلان لطنجة في 10 غشت 1930 كانت فرصة أمام هذا الشباب للاحتكاك به والاستفادة من توجيهاته. بهذا الصدد، نكتفي بإيراد ما ذكره المرحوم محمد حسن الوزاني حيث قال :

«ومما لا شك فيه أن زيارة الأمير أرسلان لطنجة كانت حدثا هاما، خصوصا وقد كان مسبوقا فيها بشهرته المنتشرة في العالم الإسلامي شرقا وغربا، كما أثارت اهتمام الأوساط الدولية في المدينة، وبالأخص السلطة الفرنسية التي كان السكان المغاربة في منطقة طنجة خاضعين لنفوذها بصفتها المكلفة بمراقبة السلطة المغربية ممثلة في مندوب السلطان، ومن الأرجح، إن لم يكن من المؤكد أن السلطة الفرنسية سعت لإخراج الأمير أرسلان من المدينة حتى لا تؤثر زيارته في السكان معنويا وسياسيا، ولكنها لم تفلح في مسعاها... وأثناء مقام الزائر الكريم توافد عليه كثير من المحبين والمعجبين من أهل طنجة والمدن المجاورة»[22].

بالفعل، كانت الزيارة حدثا هاما وبارزا أثار قلق السلطات الاستعمارية، ذلك أنها ساهمت في نشر مبادىء القومية العربية الداعية إلى إعادة وحدة العالم العربي. وكانت قضية فلسطين تعيش، في تلك الأثناء، في وجدان الأهالي. وقد وقفنا على قائمة تبرع للشعب الفلسطيني يرجع تاريخها إلى يونيو 1933، وهي باسم «لجنة الدفاع عن فلسطين المقدسة» الطنجية.

ودخلت طنجة في منعطف حاسم بعد تقديم مطالب الشعب المغربي في 1934 والتي نصت على «إسقاط جوازات السفر بين مناطق المغرب الثلاثة وتمكين المغاربة الراغبين في السفر للخارج من الجوازات وترك الحرية لهم للذهاب حيث شاءوا»[23]، وكذلك «السماح للإفراد بإنشاء مدارس حرة»[24]. يضاف إلى هذا انتشار أفكار الحركة السلفية[25] للإصلاح الديني والثقافي التي استهدفت تحرير البلاد والعقل معا باستعادة السيادة للوطن والطهارة للعقيدة الإسلامية[26]. وهكذا نبعت حركة تعليمية إسلامية من أحضان المدينة، هدفها التصدي للنفوذ الثقافي الغربي، ونشر الثقافة الإسلامية العربية الصحيحة، والاهتمام بتنقية فكر الشباب من العقائد الواغلة والمذاهب الباطلة، وتنوير العقول، وتحريك النفوس، وإذكاء حماسها، وتفجير مشاعرها الدينية والوطنية في «ثغر طنجة المهددة ــ حسب وثيقة محلية معاصرة ــ بالصهيونية والجهل والإلحاد»[27].

وبعد تقديم وثيقة الاستقلال في 11 يناير 1944، تحدد الدور الذي ستلعبه مدينة البوغاز في إطار العمل الوطني. ونتبين، من خلال مجموعة من الرسائل الموجهة من المواطنين المغاربة بالقاهرة وأوربا إلى إخوانهم بطنجة، أن المدينة أصبحت المنبر الإعلامي المناسب للحركة الوطنية.

وحول هذا النشاط الإعلامي، نتوفر على ثلاث وثائق جديدة محفوظة بمركز الوثائق الدبلوماسية الفرنسية بنانط :

ــ الوثيقة الأولى المؤرخة في 21 دجنبر 1946 تتحدث عن علاقة جمعية «الشروق» بمدير إذاعة طنجة الدولية، السيد ه. ر. سوتوورث H. R. Southwoth[28] وصلاتها الطيبة معه.

ــ الوثيقة الثانية، رسالة وجهها رئيس جمعية «الشروق» إلى مدير إذاعة طنجة في نفس الموضوع[29].

ــ الوثيقة الثالثة المؤرخة في 22 يناير 1947 تتضمن معلومات عن بداية استغلال إذاعة طنجة الدولية من طرف الوطنيين الذين عبروا عن غيرتهم على الوطن، ورددوا أصداء نشاط حركة المعارضة المغربية للحماية الفرنسية[30].

وبطبيعة الحال، فإن الرحلة التي قام بها المغفور له محمد الخامس إلى طنجة في أبريل 1947 تعد حدثا وطنيا عظيما، إذ فجر حماس جماهيرها، فكان، بالتالي، ثورة

على الوضع الوهمي القائم بها، ونقطة انطلاق للصراع بين القهر والإقامة العامة، حيث أصبحتْ هذه المدينة عاصمة من عواصم العمل الوطني.

وفي هذا الإطار، كان الوطنيون يخصون إخوانهم الطنجيين بكثير من الأسرار، ويطلعونهم على نشاطهم. وقد عثرنا على جملة من الرسائل المحفوظة بمكتبة بعض الأسر الطنجية، وقعت فيها الإشارة إلى تطلعاتهم وآمالهم الوطنية.

منها رسالة مؤرخة في 18 يونيو 1947، كتبها المرحوم علال الفاسي وجاء فيها : «بعثت عدة مكاتب للمغرب، بعضها رأسا والبعض بواسطة طنجة أو فرنسا. وفيها معلومات عن الحركة التي قمت بها هنا [القاهرة]…. أرجوك أن تكتب لي باستمرار بما يجري في الداخلية والمنطقة الخليفية وطنجة»[31].

من ذلك رسالة أخرى له في نفس الشهر : «…. راجيا أن تكتب لي بأخبار البلاد عموما وطنجة خصوصا»[32].

هكذا أصبحت المدينة تضطلع بدور بارز في حظيرة الحركة الوطنية، فصارت ملجأ للوطنيين «باعتبارها الجزء الوحيد من البلاد حيث يمكنهم استنشاق بعض الحرية في خضم موجة القمع ضدهم في المنطقتين الإسبانية والفرنسية»[33]. كما أن الصحافة الوطنية التجأت إليها بدورها بين 1946 و1952 عندما انتهجت إسبانيا سياسة القمع ضد الوطنيين بالشمال، وحظرت صحفهم. فكانت هذه الصحف ـــ مثل «صوت المغرب»، و«صوت الشعب»، و«الشعب» و«منبر الشعب» ـــ رمز الكلمة المضيئة، تنشد الانعتاق، وتدعو إلى السيادة، وتعكس مواقفها الواضحة من حملات القمع الفرنسية والإسبانية[34]، واصفة أعمالهما الوحشية ضد المواطنين، مبرزة في صفحاتها الأولى تصريحات القادة الوطنيين، ونداءاتهم إلى المجتمع الدولي للدفاع عن قضية بلادهم، وتطورت الأمور، فشهدت المدينة في أبريل 1951 تأسيس جبهة سياسية موحدة ضمت الأحزاب الوطنية المغربية.

وفي مطلع الخمسينات، أصبحت المدينة مسرحا لمظاهرات واصطدامات عنيفة، وعلى إثرها تمت محاكمة بعض الوطنيين، ومنهم المرحوم علال الفاسي وقد عثرنا على النص الفرنسي لقرار الإحالة المؤرخ بفاتح ماي 1951، جاء فيه :

« أ ـــ تنظيم تجمعات غير مرخص بها من لدن مدير المنطقة أيام 22 و30 مارس و1، 7، 8، 9، 12 أبريل 1951.

ب ـ المشاركة في تنظيم مظاهرات في الطريق العام دون تصريح مسبق للمدير.

ج ـ التهييج ضد النظام القائم في أية منطقة من مناطق المغرب».

يضاف إلى هذا أن الوثائق التي عثرنا عليها بالأرشيف الدبلوماسي الفرنسي تلقي الأضواء على الاتصالات التي تمت بطنجة بين الوطنيين الطنجيين والتطوانيين[35] في الفترة الواقعة بين أكتوبر 1952 وفبراير 1953، وعلى اجتماعاتهم، وبياناتهم، وتحركاتهم، ونشاطهم، ومساعداتهم المالية للوطنيين المغاربة بالشرق العربي[36]. ولا يغرب عن بالنا أيضا أن الوثائق المغربية المنشورة حديثا تهتم بموقف أهل طنجة الرافض للمؤامرة المدبرة ضد الملك الشرعي محمد بن يوسف[36]، وتمسكهم ببيعته، وتتحدث عن مواطنين طنجيين عاديين انشغلوا بشؤون العمل الفدائي، وارتبطوا ارتباطا وثيقا برجال المقاومة المغربية خلال التنظيم الفعلي للكفاح المسلح، وسقط عدد منهم برصاص الشرطة الفرنسية، وتعرضوا إلى التنكيل والاضطهاد بعد أن اندلعت الشرارة الأولى لأعمال المقاومة وجيش التحرير.

## الهوامش

(1) عبد العزيز التمسماني خلوق، «مائة وثيقة غير منشورة حول طنجة في القرن التاسع عشر وبداية العشرين»، **مجلة دار النيابة**، العدد 13، شتاء 1987، العدد 14 ربيع 1987، العددان 15/ 16، صيف/ خريف 1987.

(2) عبد العزيز التمسماني خلوق، «رياض البهجة في أخبار طنجة»، **مجلة دار النيابة**، العدد العاشر، ربيع 1986.

(3) انظر النص الكامل **بمجلة دار النيابة**، العد الثاني، ربيع 1984، ص.ص. 79 ــ 80.

(4) Archives diplomatiques de Nantes, Tanger, Carton n° 466.

(5) Archives diplomatiques de Nantes, Tanger, Carton n° 466.

(6) Archives diplomatiques de Nantes, Tanger, Carton n° 466.

(7) عمر الركباني، «كتاب رحلات الصيف»، تونس، 1932، ص 53 ــ 54.

(8) نفسه، ص 54.

(9) عبد القادر السميحي، «نشأة المسرح والرياضة في المغرب»، الرباط، 1986، ص 21 ــ 46.

(10) مجلة **الكرمل**، العدد 11، 1984، ص 144، الحوار : عبد الله كنون : التقليد والتجديد.

(11) كانت أول مسرحية مثلها هي «الوليد بن عبد الملك» من تأليف محمد الحداد. انظر : «طنجة عاصمة من عواصم العمل الوطني»، جريدة **العلم**، 9 أبريل 1975.

(12) انظ : **منبر الشعب**، العدد 338، السبت 23 شتنبر 1950.

(13) Association Sportive Musulmane (El Hilal F. C.).

(14) افتتحت أعمالها بمسرحية «صلاح الدين الأيوبي» (1929)، ثم قدمت مسرحية «عطيل» في نفس السنة. وفي 1934 قدمت مسرحية مجنون ليلى وصدر قرار بحلها ونفي أعضائها : انظر التفاصيل : جريدة **العلم**، 9أبريل 1975.

(15) عبد العزيز التمسماني خلوق، «مساهمة طنجة في الحركة الوطنية»، جريدة **العلم**، 24 ماي 1986، (الهامش 10).

(16) محمد حسن الوزاني، «مذكرات حياة وجهاد»، ج 1، ص 482.

(17) الحاج الحسن بوعياد، «الحركة الوطنية والظهير البربري»، الدار البيضاء، 1979، ص. 88.

(18) عبد القادر السميحي، المرجع المذكور، ص. 155.

(19) نفسه، ص. 156.

(20) محمد الأمين البزاز، «طنجة في عهد الإدارة الدولية»، مجلة **دار النيابة**، العدد 18، ربيع 1988.

(21) نفسه.

(22) محمد حسن الوزاني، المرجع المذكور، ص.ص. 482 — 483.

(23) «مطالب الشعب المغرب»، الرباط، 1979، ص. 16.

(24) نفسه، ص 49.

(25) أسس الفقيد عبد الله كنون المدرسة الإسلامية الحرة، ومنها تخرجت أفواج متلاحقة من شباب طنجة الذي تابع دراسته العليا بالمشرق.

(26) انظر : مجلة **دار النيابة**، العدد 7، صيف 1985 : «مراسلات الأستاذ عبد الله كنون مع قادة الحركة الوطنية في المغرب العربي».

(27) من الوثائق المحلية المحفوظة بمكتبة السيد مصطفى الخمال بطنجة.

(28) Archives diplomatiques de Nantes, Maroc. Cabinet Diplomatique, Carton, N° 662.

(29) Ibid., Carton n° 662.

(30) Ibid., Carton n° 662.

(31) كتبها إلى السيد مصطفى الخمال.

(32) وجهها إلى السيد مصطفى الخمال، رئيس الكشافة الإسلامية المغربية بطنجة.

(33) محمد الأمين البزاز، المرجع المذكور.

(34) عبد العزيز التمسماني خلوق، «وحدة النضال في المغرب العربي من خلال الصحافة في المنطقة الخليفية»، مجلة **دار النيابة**، العددان 23/ 24، صيف/ خريف 1989.

(35) Archives diplomatiques de Nantes, Maroc, Cabinet Diplomatique, Carton n° 662.

(36) محمد ابن عزوز حكيم، «موقف شمال المغرب من الاعتداء على العرش»، تطوان، 1984.

# رحلة محمد الخامس إلى طنجة
# وصداها في الصحافة التونسية

**أبو القاسم كرو**
وزارة الثقافة ــ تونس

إن اهتمام الصحافة التونسية بشؤون المغرب عامة وطنجة بوجه خاص، ليس اهتماما عاديا أو ظرفيا عابرا... ولا هو وليد الأحداث الكبيرة المعاصرة، بل هو يعود بجذوره إلى منتصف القرن الماضي، وبالتحديد إلى عام 1860 عندما ظهرت الصحافة والطباعة لأول مرة في تونس.

ففي هذا العام تأسست المطبعة الأولى برعاية وتدبير رائد الاصلاح والنهضة الوزير خير الدين التونسي يعاضده في هذا الجنرال حسين والشاعر محمود قبادو.

وبظهور المطبعة الرسمية ظهرت أول جريدة عربية في تونس هي جريدة «الرائد التونسي» في يوليوز 1860. وهي ثالث جريدة عربية رسمية ظهرت في العالم العربي، بعد الوقائع المصرية وجريدة المبشر الرسمية الاستعمارية بالجزائر.

كانت جريدة الرائد التونسي باعتبارها جريدة رسمية تعنى ــ قبل كل شيء ــ بالمراسيم الحكومية وبلاغات السلطة، ولكنها كانت ولمدى ربع قرن من عمرها المديد (مستمرة للآن) ــ مفتوحة للسياسة وللعلم والأدب والتاريخ: وقد أفسحت مجالا طيبا للمغرب بواعز من الروابط والعلاقات التاريخية العريقة بين القطرين الشقيقين.

ومن عام 1888 بدأت تظهر الصحافة المستقلة، فظهرت على التوالي جريدة «الحاضرة» 1888 و«الزهرة» 1890 و«سبيل الرشاد» 1985.

وجميع هذه الصحف كانت تسير على خطى «الرائد التونسي» وقد تميزت في اهتمامها الكبير بالمغرب جريدة «الحاضرة» طوال عهدها في القرن الماضي.

أما في مطلع هذا القرن فقد واصلت الاهتمام نفسه جريدة «الحاضرة» التي استمر صدورها إلى عام 1911. وإلى جانبها ظهرت صحف أخرى من أهمها جريدة «الصواب» 1904 و«التونسي» 1909 و«مرشد الأمة» 1909.

وهنا ينبغي أن نسجل باعتزاز وعرفان دور جريدة «الحاضرة» المتميز نحو المغرب، حيث حذرت ونبهت في وقت مبكر جدا إلى أن الاستعمار يتربص ويستعد لاحتلال المغرب وليبيا وذلك في السنوات الأولى من صدورها في هذا القرن.

ويعود الفضل في ذلك إلى رائد النهضة الثاني والمفكر النهضوي محمد البشير صفر. فقد كتب هذا الزعيم عدة مقالات محذرا المغرب مما يبيت له من احتلال وتقسيم.

وكمثل البشير صفر كان أيضا الزعيم الأكبر والمفكر المجدد عبد العزيز الثعالبي في جميع الصحف التي أسسها أو أشرف عليها. وللثعالبي محاولة فريدة حيث زار المغرب في فجر هذا القرن وحاول تأسيس جريدة وحركة نهضوية، مما لا مجال له في هذه المناسبة.

بعد الحرب العالمية الأولى ظهر عامل جديد في دعم التعاون والاهتمام الخاص بالمغرب... وهو الجمعيات والأحزاب والمنظمات المختلفة التي كان لأكثرها صحف ونشريات خاصة بها، سواء في هذا ذات النزعة المحلية أو المغاربية.

فمن النوع الأول : «الحزب الحر الدستوري التونسي» 1920 و«جامعة عموم العملة التونسيين» 1925 و«الحزب الدستوري الجديد» 1934.

ومن النوع الثاني : «جمعية جاليات افريقيا الشمالية» بالقاهرة و«جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين بفرنسا» ومقرها باريس عام 1928. والتي انخرط فيها واشترك في مؤتمراتها كثير من رجالات المغرب الأفذاذ — وكانوا شبابا في ذلك التاريخ — نذكر منهم علال الفاسي وأحمد بلا فريج ومحمد الفاسي ومولاي أحمد العلوي.

وخلال الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة تكونت صحف ومنظمات ذات التزام وأبعاد مغاربية، بعضها في تونس مثل جرائد «تونس الفتاة» و«افريقيا الفتاة» و«الزمان» و«الأسبوع» و«الثريا» و«جمعية الشبان المسلمين». أما في الخارج فكان طابع التنظيم والنضال المغاربي هو الغالب عليها، خاصة في أوربا والشرق حيث تكونت هيئات تعمل بقيادة جماعية على تحرير المغرب العربي، مثل مكتب المغرب العربي وجريدته في برلين وكذلك مكتب المغرب العربي في دمشق والقاهرة وغيرهما من العواصم.

ويمكن القول إجمالا بأن الصحافة التونسية وخاصة منها العربية الوطنية كانت طوال عقود العشرينات والثلاثينات والأربعينات تواصل الاهتمام بكل شؤون المغرب في غاية من التفصيل والمحبة تتجاوز بهما الخدمة الإعلامية وتواكب كذلك نضال المغرب ونهضته واحداثه الكبرى بوجه خاص.

وهكذا نصل أو نلتقي بالحدث التاريخي الأكبر المتمثل في رحلة صاحب الجلالة مولاي محمد الخامس إلى طنجة في العاشر من أبريل عام 1947 وهي لبّ هذا الحديث ومحوره الأساسي.

في البداية ينبغي أن نسجل ظاهرة تاريخية هامة في الصحافة التونسية ــ منذ ظهورها إلى تاريخ الرحلة الملكية ــ وهي أنها لم تولي أي حدث أو موضوع يتعلق بالمغرب ما أولته لرحلة طنجة التاريخية.

ولا شك أن ذلك يعود ــ أولا وبالذات ــ إلى شخصية مولاي محمد الخامس ثم إلى وعي الصحافة التونسية الوطنية بأهمية الحدث وما رافقه من خطب ومواقف ذات أبعاد مغاربية وعربية وعالمية.

فكيف تابعت الصحافة التونسية أخبار الرحلة ؟ وما مواقفها منها ؟ وما هي بالتالي أبعادها وانعكاساتها على تونس وعلى السياسة الاستعمارية نحوها ؟

سنركز الحديث عن ذلك في المحاور التالية :

1 ــ صدى الرحلة الملكية في الصحافة التونسية (عربية وفرنسية).

2 ــ آثار الرحلة على مصير ملك تونس المخلوع محمد المنصف باي.

3 ــ تطور السياسة الفرنسية نحو تونس في نفس العام (1947) والسنوات اللاحقة.

## أولا ـــ صـــدى الرحلـــة

لقيت الرحلة الملكية التاريخية إلى طنجة صدى كبيرا جدا في جميع الصحف السياسية الصادرة بتونس عامئذ، سواء أكانت وطنية أم استعمارية.

واعتمادا على الاستقراء الشامل الذي قمنا به يمكننا أن نؤكد بأن جميع الصحف اليومية والأسبوعية قد تابعت أخبار الرحلة ومراحلها منذ الاعلان عنها وأثناء القيام بها وحتى بعد عودة الملك إلى الرباط.

كما تابعت ـــ في نفس الوقت ـــ أصداءها ونتائجها السياسية في باريس وتونس والعالم العربي.

بالطبع لم تظهر الصحافة الاستعمارية (كلها فرنسية اللغة) تعاطفا مع المغرب ولا مع الملك، لا سيما نحو خطابه التاريخي في طنجة الذي عكس طموح المغرب للوحدة والاستقلال.. وتبرز هنا جريدتان يوميتان هما :

ـــ لاديبيش تونزيان (La Depêche Tunisienne

ـــ لابريـس (La Presse)

وهناك جريدة ثالثة أسبوعية هي :

ـــ تونس الاشتراكية (Tunis Socialiste)

ولئن كانت الأولى تمتاز بالحقد والعنصرية والاستعلاء والثانية بالمراوغة والدس، فإن الثالثة، بوصفها لسانا لدعاة الاشتراكية المتحررين تحاول أن تكون معتدلة. ولذلك لم يرتفع في هذه الصحف الاستعمارية صوت واحد يناصر المغرب أو ينوه بخطاب طنجة التاريخي.. ولكن ينبغي أن نستثني مقالا واحدا يتيما كتبه بأسلوب عقلاني رصين كاتب من أبرز المحامين الاشتراكيين الفرنسيين بتونس وهو السيد أندري انقليفيال (A. Duran Anglivie). فقد قارن في مقاله بين مبادىء الثورة الفرنسية المعلنة عام 1789 وما جاء في دستور الجمهورية الرابعة من نصوص تتعهد بضمان حقوق شعوب ما وراء البحار في اختيار مصيرها، من جهة وبين صراخ غلاة الاستعماريين في فرنسا وتونس، وذعرهم من فحوى خطاب طنجة الملكي (الوثيقة).

بعكس هذا الموقف الاستعماري الذي وقفته الصحافة الناطقة بالفرنسية ـــ وكلها تمثل الجالية الفرنسية من معمرين وتجار وموظفين ـــ...

بعكس هذا الموقف تماما كان موقف الصحافة الوطنية ــ وكلها بالعربية ــ بما فيها صحف معتدلة (النهضة) أو موالية (المرآة).

فرغم الرقابة الاستعمارية الصارمة المسلطة على الصحافة العربية، فإن صدى الرحلة واهتمامها بها كان عظيما، وكان بارزا في الصفحات الأولى دائما.

وتبعا لذلك فإن جميع الصحف، باستثناء واحدة، لم تقتصر على نشر أخبار الوكالات الرسمية للأنباء.. بل أظهرت أيضا اهتمامها المتميز بالحدث في حجم الحروف والعناوين وفي دلالتها ومواقفها، وفي التعاليق والتحاليل السياسية المكثفة، وفي إفساح المجال لجميع المواد التي وردت عليها من المغرب مباشرة، وبصفة خاصة البيانات السياسية التي أعلنتها الأحزاب والنقابات المغربية حول الرحلة وأيضا حول حوادث الدار البيضاء الدامية، والتي دبرها غلاة الاستعمار قبيل الرحلة بيوم واحد قصد عرقلتها وتثبيطها.

وتبرز هنا ثلاث صحف وطنية هي : «النهضة» و«الزهرة» اليوميتان ثم جريدة «الأسبوع». وحتى جريدة «المرآة» الموالية للاستعمار لم تلازم الصمت المطلق أو تتجاهل الرحلة تماما، ولكنها لم تعطها أهمية تذكر ولا تغطية إعلامية مناسبة.

والغريب هنا أن هذه الجريدة الموالية للاستعمار لم تسلم من مقص الرقابة حين نشرت بيانا لحزب الشورى المغربي حول حوادث الدار البيضاء (الوثيقة).

ونظرا إلى تشعب الأخبار وتعدد الصحف وتراكم المعلومات (زهاء الخمسين مطبوعة) فإننا ننهي هذا العرض بملخص مركز لأصداء الرحلة في الصحافة التونسية على النحو التالي :

ــ أخبار الرحلة والتعاليق عليها كانت غالبا في الصفحات الأولى من كل جريدة، وهذا يوضح أهميتها في نظر تلك الصحف، لا سيما العربية.

ــ كانت الصحافة الوطنية مهتمة بها وبتفاصيلها أكثر من الصحافة الاستعمارية أو الموالية، وهذا موقف طبيعي يتفق مع النظرة الخاصة والمصالح المتباينة للطرفين.

ــ تركزت اهتمامات الصحف الاستعمارية على الجوانب الإعلامية والسياسية فقط في حين شملت متابعة الصحف الوطنية كل التفاصيل والجوانب.

ـــ أبرزت الصحف الوطنية (وكلها بالعربية) الجوانب الدينية والمغاربية والعروبية، وكذلك دور الأسرة العلوية، في عهد محمد الخامس، في نهضة المغرب فأبرزت انتشار التعليم والنهضة النسائية ودور الأميرة للا عائشة في قيادة هذه النهضة.. فنشرت كلماتها في طنجة وصورها وعلقت على ذلك في الصفحات الأولى (وثيقة).

ـــ ركزت الصحافة على إبراز أنباء تتعلق بتحركات القوات الفرنسية المسلحة، وتنقلات كبار القواد وكثرة التعيينات والتحركات لهؤلاء القواد في كامل المغرب العربي، وذلك مباشرة إثر خطاب الملك محمد الخامس في طنجة. وهذا يشير بوضوح إلى أن فرنسا تحاول التخويف والتهديد بالقمع باستعراض عضلاتها المسلحة.. وقد تفطنت لهذا المقصد الصحافة الوطنية فعلقت عليه.

ـــ تابعت الصحافة الوطنية كذلك أصداء رحلة الملك وخطابه بعد عودته للرباط. وترجمت أهم ما كتب حولهما في الصحافة الفرنسية بباريس وتونس. وتصدت أكثر من مرة للرد على ما جاء فيها من مواقف مغرضة. وتابعت أيضا ما كتبته صحافة الشرق وموقف جامعة الدول العربية. ونشرت بعض التعاليق والأصداء التي أعدها المكتب العربي في لندن.. وكان المحرر لها والمراسل بها الكاتب والمترجم والباحث التونسي المرحوم د. طاهر الخميري. ولهذا الباحث علاقات وثيقة مع طنجة وزارها قبل الرحلة وبعدها عدة مرات.

ولا يفوتني في هذا الصدد ـــ قبل الانتقال إلى نتائج الرحلة مع المحورين الثاني والثالث ـــ لا يفوتني أن أشير إلى نوع آخر من أصداء الرحلة.. وهو صداها أدبيا وفنيا. وكلاهما ظهر بشكل فريد في مجلة الثريا الشهرية التي أولت المغرب في هذين الميدانين عناية خاصة تميزت بها جميع أعدادها الصادرة في عام 1947 ومع ذلك فإنها كانت سباقة للحدث ومتشوقة إليه وتكاد تبشر به قبل حدوثه حين أصدرت عددا خاصا وممتازا عن المغرب وقد تصدّر في واجهة غلافه رسم فني بديع لجلالة محمد الخامس بريشة الفنان التصويري الكبير عمر الغرائري (وثيقة).

ولا ننسى هنا الشعر الذي لم يتخلف هو الآخر عن الاشادة بخصال الملك محمد الخامس وجهاده وقيادته الفذة، وذلك من خلال أرقى قرائحه وعلى لسان أكبر مبدعيه.. عنيت بذلك كبير شعراء تونس يومئذ الشاعر المبدع مصطفى خريف زميل الشابي وصديقه وتربه ولادة وموطنا.

ومن المناسب هنا أن نتحفكم بأبيات من قصيدة مصطفى خريف التي نشرها تحت عنوان «تحية تونس إلى محمد الخامس» :

من هدى الــرأي، ومــن نور اليــقين
آية تنطـــق بالحق المبين
رنّ في الأكـــوان يدوي صوتها
حبــذا في السمــع ذيّــاك الــرنين
هتــفت «افريقيــا الــكبرى» له
واستعــادت فيــه أمجاد القــرون
في شعــاب «الأطــلس» الخضر وفي ال
قمــم الشمّ وفي كل عريــن
تحضن المغــرب من أطرافــه
كاحــتضان الأم في رفــق ولين
شغفــا بالمجد في أبطالــه
واعتــزازا بالجدود الأكــرمين
لتــرى شعبــا رشيــدا ناهضا
جعــل القــوة والوحــدة ديــن
ملك قد شرف العــرش به
تفتــدي أرواحنــا العــرش المكين
حكمــه عدل وخير كلــه
وسداد كسداد الراشديــن
عاهــل الأطــلس لقــيت المنــى
وتحقــقت كما تهوى الظنــون
هذه الخضراء تهدي تاجكــم
مخلص الــود وود المخلصين
(وهي طويلة تراجع في ديوانه)

## ثانيا ــ مصير الملك محمد المنصف باي

ارتقى العرش التونسي بعد وفاة سلفه أحمد باي يوم 1942/6/19 فاظهر نزعته الوطنية الاستقلالية في يوم جلوسه وفي مناسبات وانجازات عديدة لاحقة. ولكن

الحرب العالمية التي اكتسحت تونس عامئذ بزحف جيوش الحلفاء عليها من الجزائر وجيوش المحور من ليبيا قد جعلت مهمته السياسية في منتهى الصعوبة والعسر.

ومع نهاية المعارك بتونس يوم 1943/5/8 وعودة الاستعمار الفرنسي إلى حكم البلاد من جديد.. بادر الجنرال جوان إلى إنذار المنصف باي بأن عليه أن يتنازل عن العرش ؟ وعندما رفض جلالته هذا الطلب الوقح تولى الجنرال بنفسه مهمة تطويق القصر الملكي واعتقال الملك وخلعه ونفيه إلى جنوب الصحراء الجزائرية. وفورا تم تنصيب ولي عهده (محمد الأمين) مكانه يوم 1943/5/14 وكانت التهمة المعلنة والذريعة لخلع المنصف باي هي تعاونه مع المحور ــ أثناء احتلالهم لتونس ــ مع أن هذا لم يحدث قط.

وفي الشهر الثاني من عام 1947 جرى تعيين مقيم عام فرنسي جديد بتونس هو السيد جان مونص (Jean Mons) الذي كان من قبل مقتنعا بأن خلع المنصف باي هو مظلمة تاريخية وزاد اقتناعا بذلك خلال شهرين من إقامته بتونس فقد استوعب جيدا حقيقة الحالة السياسية في البلاد وان لا شيء يبعث فيها الهدوء والاستقرار إلا إرجاع المنصف باي إلى عرشه.

وهكذا قرر أن يقترح ذلك على حكومة باريس. وفعلا سافر إليها يوم 6 أبريل 1947 ليعرض مقترحه ويقدم تقديره الاول عن الحالة السائدة بتونس وما ينبغي عمله من الاصلاحات وحلول.

وفي اليوم الموالي تحادث في الموضوع مع الوزير الأول (رماديي Ramadier) خلال غداء عمل بينهما فلم يعترض ولكنه لم يتحمس ثم ترافقا معا إلى إجتماع مع رئيس الجمهورية (ليوم بلوم L. Blum) فقوبل بالصمت المستغرب لا سيما وأن قضية المنصف باي كانت قد أثيرت في الصحافة وفي البرلمان الفرنسي من طرف نائب جزائري.

وفي نهاية الأسبوع وأثناء ذلك كانت الرحلة التاريخية الملكية وكان خطاب طنجة الخطير؟! فارتجفت فرائس الاستعمار واهتزت أركانه بفرنسا وتونس. وأبلغ المقيم بأن عليه أن لا يفكر في الموضوع مرة ثانية. وهكذا تقرر نهائيا عدم رجوع المنصف باي إلى عرشه فبقي في منفاه بمدينة (بو PO) جنوب فرنسا إلى وفاته بها غرة سبتمبر 1948. وهكذا كان لرحلة طنجة وخطابها التاريخي بالخصوص الأثر الحاسم على

مصير محمد المنصف باي، كما وضع الحقيقة وتحدث عنها بصدق المقيم العام الفرنسي (جان مونص Jean Mons) في مذكراته.

وهنا لا بد أن نذكر ونسجل للتاريخ موقف الملك محمد المنصف باي ـــ وهو في منفاه ـــ موقفه من حوادث الدار البيضاء التي هزت مشاهر الألم في نفسه، ومن خطاب محمد الخامس في طنجة وما تضمنه من توجهات عربية وإسلامية ابتهج منها وسرّ بها الملك المنفي سرورا عظيما عبّر عنه في برقية تاريخية أرسلها إلى أخيه جلالة محمد الخامس معربا فيها عن مساندته وتضامنه مع المغرب وعن اكباره ومناصرته لملكه المناضل الشجاع.

ولأهمية هذه البرقية، وكوثيقة نادرة نورد نصها حرفيا فيما يلي :

«حضرة صاحب الجلالة أخينا محمد بن يوسف ملك مراكش المعظم.

أما بعد، فقد أزعجنا نبأ المأساة التي أحلّها الطغيان العسكري بالدار البيضاء يوم هدرت الفوضى المسلحة ذلك الدم البريء الطاهر اشباعا للجشع الاستعماري الممقوت وحنقا على أمتكم التي سما الوعي القومي فيها بشكل هدّد مطامع المستعمرين. ولكن سرعان ما نقل البرق إلينا عن موقفكم الخالد بمدينة طنجة ما أنسانا المحنة على مرارتها، ففضلنا اكبار النخوة العربية في عاهل مراكش الأغرّ على التألم لمحنة ألفنا أمثالها ولا مناص منَ نزولها بكل أمة تنشد الحياة الكريمة.

ولهذا فقد أهابت بي لحمة الجنس ووحدة الآلام والآمال واتفاق الأهداف والوسائل إلى الإعراب عما تولاني من مزيد الغبطة بقيادتكم لحركة شعبكم القومية، حتى يكون الدافع الاستقلالي الذي هان علينا الملك في سبيله شاملا في المغرب العربي المستقل الموحّد.

على أننا نلجأ إلى ثقتنا بالله عزّ وجلّ واعتدادنا بإيمان شعبنا وإخلاصه واعتزازنا بنصرة إخواننا في العروبة لتحقيق ما ردّد تموه جلالتكم في آفاق طنجة، مما عبّر عن أماني الشعب العربي المغربي بأسره... حقّق الله أمانينا بمنّه وكرمه والسلام عليكم ورحمة الله.

صدر بمنفاه بمدينة (بـو)

محمد المنصف بـاي»

## ثالثاً ـ تطور السياسة الفرنسية بتونس

لئن كان للرحلة التاريخية ذلك الأثر الحاسم على مصير محمد المنصف باي بعدم عودته نهائيا إلى عرش آبائه.. فقد كانت لها آثار أخرى إيجابية على سياسة الاستعمار بتونس، وإن كانت غير هامة وعميقة في بدايتها الأولى لكنها تطورت فيما بعد نحو آفاق أفضل.

ولعل أهم تلك الآثار والنتائج هي :

ـ إلغاء الرقابة على الصحف (خطاب المقيم العام يوم 1947/4/25).

ـ تواصل الحوار السياسي بين تونس وفرنسا حول المطالب الوطنية.

ـ إلغاء حالة الطوارىء على مراحل.

ـ ترك المجال مفتوحا أمام الأحزاب والمنظمات الوطنية والجمعيات الطلابية والشبابية والثقافية لتعمل ـ كل في ميدانه ـ بمتسع من الحرية وغض النظر.

ـ ازدياد التعاون والتضامن والتنسيق بين الحركات الوطنية (أحزابا ونقابات) في المغرب وتونس.

ومعلوم أن ذلك التحرك والزخم السياسي والوطني والاجتماعي في البلدين قد طور الوعي الوطني والكفاح التحريري ثم قاد البلاد والشعب إلى الثورة ومعارك التحرير ثم إلى المفاوضات وإعلان الاستقلال في تونس يوم 20 مارس 1956. أي أسبوعين فقط من إعلان استقلال المغرب وانتصار المغفور له سيدي محمد الخامس وعودته مظفرا منصورا إلى بلاده وعرشه.

# المـراجـع

## أ ــ بالعربيــة

### أولا ــ كتـب :


1 ــ ادريس، الرشيد :

ذكريات عن مكتب المغرب العربي في القاهرة. ط. 1 ــ تونس 1981

2 ــ ثـامـر، د. حبيب :

هذه تـونـس. ط. 1 ــ القاهرة 1948

3 ــ حمدان، د. محمد :

دليل الدوريات الصادرة بالبلاد التونسية. ط. 1 ــ تونس 1989

4 ــ خريف، مصطفـى :

شوق وذوق. ط. 1 ــ تونس 1965

5 ــ الزمرلي، محمد الصادق :

تونس في عهد المنصف باي. تقديم وتعريب حمادي الساحلي ط. 1 ــ بيروت 1989.

6 ــ الـفاسـي، عـلال :

ــ حديث المغرب في المشرق. ط. 1 ــ القاهرة 1956

ــ الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. ط. 1 ــ القاهرة 1948

7 ــ بن قفصية، عمـر :

أضواد على الصحافة التونسية. ط. 1 ــ تونس 1972.

8 ــ القليبي، محي الدين :

مأساة عرش. ط. 1 ــ القاهرة 1948.

9 ــ كـرو، أبو القاسم محمد :

ــ ماي شهر الدماء والدموع في المغرب العربي

ط. 1 ــ بغداد 1951

ط. 2 ــ تونـس 1956

ــ محمد الخضر حسين (شيخ الأزهر الأسبق)

ط. 1 ــ تونس 1973

## ثانيا ــ وثائق :

1 ــ من سلطان المغرب إلى شعبه الوفي
(نصوص خطب جلالته «1940 ــ 1944»)
المطبعة المحمدية ــ الرباط (لا. ت)

2 ــ مؤتمر المغرب العربي :
ط. 1 ــ القاهرة 1947.

## ثالثا ــ الصحف :

1 ــ جريدة الزهرة (يومية) أبريل 1947
2 ــ جريدة النهضة (يومية) أبريل 1947
3 ــ الأسبوع (أسبوعية) أبريل وماي 1947
4 ــ المرآة (نصف أسبوعية) أبريل 1947
5 ــ الثريا (شهرية) 1946 ــ 1947.

## ب ــ بالفرنسية

— **JEAN MONS**
Sur Les Routes de l'Histoire (Cinquante Ans au Service de l'Etat)

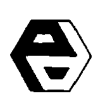
— **JOURNAUX**

— La Depêche Tunisienne - Avril 1947 -

— La Presse -Avril 1947

— La Tunisie Social - Avril 1947

# عروض باللغات الأجنبية



*Les Editions Arabo-Africaines*

6, Av. AL-FADILA - KAMRA
Quartier Industriel - Rabat
Tél. : 79-63-76 / 79-89-98

# TANGER

## 1800 — 1956

Contribution à l'histoire récente du Maroc

1991

Ce livre a été publié avec le concours de la Fondation Konrad-Adenauer

*Ce volume présente les actes de la PREMIERE RENCONTRE SCIENTIFIQUE DE TANGER, qui s'est tenue à Tanger du 18 au 20 octobre 1990 et qui fut organisée par la Faculté des Lettres et des Sciences Humaines (Université Mohammed V, Rabat) et l'Ecole Supérieure Roi Fahd de Traduction de Tanger (Université Abdelmalek Es-Saadi, Tétouan).*

*Cette publication a été rendue possible grâce au concours financier de la Fondation Konrad Adenauer. Le travail éditorial a été assuré par les professeurs Abdelouahed Bendaoud et Mohammed Maniar, avec la collaboration des membres du Service des Publications.*

# SOMMAIRE

# LE SULTAN SIDI MUHAMMAD B. 'ABD ALLAH EL L'INSTITUTION DE LA REPRESENTATION CONSULAIRE A TANGER

**Ramòn Lourido Diaz**

## Introduction

La ville de Tanger n'est pas encore suffisamment connue dans son devenir historique. Son histoire est, d'ailleurs, complexe. On est loin d'avoir tout dit sur elle, en ce qui concerne l'antiquité (colonisation des phéniciens, et des romains, bien que les recherches de Carcopino, Tarradell, Ponsich, Posac, etc. aient révélé déjà bien des choses). C'est encore pire pour son histoire médiévale, presque totalement ignorée, et nous ne savons même pas si la ville de Tanger représentait une quelconque importance dans la région du Détroit à cette époque.

Le portugais Ferdinand Menezès nous a laissé une inestimable description de Tanger sur la longue occupation portugaise, qui est complétée, pour la courte période anglaise, par les ouvrages de Routh et Chantal de la Veronne. Mais l'obscurité tombe à nouveau sur la ville à partir de sa récupération par le Maroc, aux temps de Mawlay Ismail, étant donné que les auteurs de **Tanger et sa Zone**, le volume consacré à Tanger dans la collection **Villes et tribus du Maroc**, nous découvrent très peu de choses sur le Tanger moderne. Faut-il se demander si la ville de Tanger, par le fait même de se réintégrer au pays, auquel elle appartient naturellement, perdait l'importance politico-stratégique que les occupants lui accordaient ?. Et serait-il dû à ce même fait que son histoire perdrait tout intérêt ?. Ceci porte à la réflexion, car il ne faut pas oublier que c'est seulement à partir du XIX$^{e}$ siècle, lorsque les européens reviennent pour s'y installer en nombre toujours croissant, que Tanger redevient une ville

pleine de vie et d'histoire. Plus tard, avec son internationalisation, déjà dans notre siècle, Tanger fut considéré de par le monde entier une ville mythique, à tel point que quelqu'un pouvait très bien ignorer l'existence du Maroc comme pays, alors que la renommée de Tanger s'étendait aux quatre coins du monde.

De ce constat historique il ne faut pas tirer de conclusions trop hâtives et assurer que les marocains n'ont jamais su apprécier la situation stratégique de Tanger dans le pays par rapport aux nations étrangères. Les européens furent, certainement, plus attentifs à la situation géographique privilégiée de Tanger et ils cherchèrent aussi à profiter des avantages politiques et économiques offerts par une pareille situation. Mais à côté de cela, on ne doit pas reléguer dans l'oubli un événement d'une extrême importance, à mon sens, car il est à la base de ce Tanger devenu la charnière de toute communication entre le Maroc et le monde extérieur, c'est lui la cause de la prospérité tangéroise des deux derniers siècles : le sultan alaouite Sidi Muhammad b. 'Abd Allah porta son choix sur Tanger, à la fin du XVIIIe siècle, pour en faire le siège de la diplomatie étrangère, qu'il avait créé dand son empire. Le choix du sultan provenait d'un acte personnel, libre et bien réffléchi, puisqu'il a été même obligé d'employer de la fermeté dans la mise en œuvre de sa résolution. En effet, certaines nations européennes, qui avaient déjà installé leurs représentants dans quelques villes côtières, craignaient de perdre de leur influence politico-commerciale dand le pays avec ce changement de place. Tel fut le cas de l'Angleterre. A partir de cet événement, Tanger rentre à nouveau dans les circuits de l'histoire, comme centre stratégique de rencontres et de communications humaines. Or, je le répète, ce point de départ a été donné, non pas par des Européens, mais bien par un sultan marocain, par trop soucieux d'ailleurs, de sa souveraineté sur tout l'ensemble du pays. Rendons, donc, le mérite d'avoir initié ce lieu de rencontre humaine mondiale à qui de droit, à Sidi Muhammad b. 'Abd Allah.

Le sujet de ma causerie porte justement sur la représentation diplomatique au Maroc, en tant qu'elle est devenue une institution internationale stable ici à Tanger : Tanger la capitale diplomatique du Maroc.

Les commencements de la diplomatie au Maroc, en tant qu'institution permanente, sont assez connus. Les auteurs aiment répéter, non sans raison, que la diplomatie étrangère au Maroc tient ses débuts à la fin du XVIIIe siècle, en indiquant même son emplacement à Tanger. Mais leurs affirmations restent dans le vague. D'après ce que je sais, personne n'a apporté des arguments historiques qui le démontrent, personne n'a avancé la date exacte de l'établissement de Tanger comme capitale diplomatique, et moins encore, on n'indique pas les mobiles d'un tel choix. Me référant strictement aux rensei-

gnements qui se trouvent éparpillés dans mon ouvrage **Marruccos y el mundo exterior en la segunda mitad del siglo XVIII** — Le Maroc et le monde extérieur dans la deuxième moitié du XVIIIe siècle —, je vais essayer d'exposer la naissance au Maroc de l'institution diplomatique étrangère et comment celle-ci fut établie dans la ville de Tanger. Mon seul but est de rassembler tous ces renseignements, sans me perdre dans les détails, pour mieux constater le fait de la création de Tanger en tant que capitale diplomatique du pays.

## PRELIMINAIRES HISTORIQUES : L'OUVERTURE VERS L'EUROPE

L'occasion m'a été donnée, à maintes reprises, de mettre en relief la grande ouverture que, dans la deuxième moitié du XVIII siècle, a eu lieu entre le Maroc et les pays européens, alors que le premier était dans un complet isolement depuis des siècles. Cette ouverture était due à la clairvoyance du sultan alaouite Sidi Muhammad b. 'Abd Allah.

Si l'on remonte un peu dans l'histoire, il est claire que l'occupation par les Portugais et les Espagnols de certaines enclaves du territoire marocain, souleva les esprits des gens du pay qui, sous la bannière religieuse et patriotique des nouveaux dirigeants, les saâdiens, d'origine maraboutique, opposèrent une résistance farouche aux envahisseurs. Cette lutte pour l'indépendance aurait par la suite la conséquence facheuse de voir le pays s'enfermer en luimême et s'isoler de l'Europe chrétienne au long des siècles.

Au moment de la naissance de la dynastie alaouite, le sentiment de rejet vis-à-vis de l'Europe resta inchangeable. Il est vrai que Mawlay Ismail réalisa quelques essais d'ouverture aux relations commerciales avec l'extérieur, en envoyant même des ambassades en France, en Grande Bretagne, en Espagne... Cependant, les rares représentants du commerce qui s'installèrent dans le pays, et auxquels on donnait facilement le titre de «consul», eurent à subir pas mal de difficultés dans l'exercice de leurs fonctions, au point que les consuls français de Salé et Tétouan quittent, par exemple, le pays en 1712, et, un peu plus tard, en 1718, les rois de la France et de l'Espagne décident de rompre toute relation avec l'empire du Maroc. Tout n'était pas perdu, cependant, puisqu'en 1727 on peut déceler à Salé et Tétouan la présence de «consuls» ou représentants commerciaux anglais, comme il est signalé par le Cpt. Braithwaite dans son récit sur le Maroc.

En conclusion il faut bien dire que les rapports à l'époque entre le Maroc et l'Europe étaient limités aux seules relations commerciales, restreintes et pleines d'obstacles ; elles n'étaient pas appuyées sur un statut juridique et les accords bilatéraux dans la matière ne reposaient pas sur le sérieux, mais plutôt

sur la méfiance mutuelle. La présence d'un ou deux consuls, ici ou là, dans quelques villes cotières, sans assise sûre et avec une représentation très médiocre, même sur le plan strictement commerciale, ne signifiait pas grande chose dans les relations presque inexistantes entnre le Maroc et l'Europe.

Sidi Muhammad b. 'Abd Allah renversa cette situation précaire vis-à-vis des relations extérieures avec le monde européen, et aussi avec le monde musulman ; il ouvrit toutes grandes les portes de son empire aux uns et aux autres ; bien plus, il fit de son mieux pour que les nouvelles relations deviennent vraiment régulières et trouvent un cadre de stabilité au moyen des normes juridiques stipulées dans les accords internationaux signés avec les pays de l'Europe. C'est bien lui, en effet, qui en négociant de nombreux traités avec les nations européennes (une trentaine de traités en tout), donna aux relations extérieures du Maroc une base parfaitement stable et régulière ; c'est-lui le créateur de l'institution, légale et permanente, de la représentation diplomatique dans ce pays.

Jacques Caillé, qui étudia à fond les accord internationaux de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, a pu écrire à ce sujet : ce sultan «compte parmi les souverains du Maroc dont les relations extérieures furent les plus actives et, jusqu'à la fin du XIX$^{e}$ siècle, aucun sultan n'a conclu autant de traités avec les nations étrangères». Ceci pour ce qui concerne l'ouverture vers l'extérieur, mais, quand à la consolidation juridique de ces relations Caillé ajoute que, «L'on s'aperçoit alors, non du reste sans quelque étonnement, que ce chérif du XVIII$^{e}$ siècle avait parfois, en droit international public, des idées en avance sur celles de notre époque» (cf. CAILLE, **Les accords**, p. 10).

Cet aspect juridique nous le verrons à la fin de l'exposé. Voyons d'abord comment il s'arrangea, dans une première étape, pour aboutir à l'établissement des représentants consulaires européens permanents dans le pays, et, dans une deuxième étape, les démarches mises en œuvre pour arriver à la concentration de tous les diplomates dans une seule ville, celle de Tanger.

## INSTALLATION DES CONSULS DANS LES VILLES COTIERES.

Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, avant même d'occuper la place de son père comme empereur du Maroc, exerça un pouvoir réel sur l'ensemble du pays, en particulier dans le sud et sur la côte atlantique. Il fut nommé khalifa de Marrakech par son père, en 1746, devant intervenir dès lors dans la pacification du pays, en conflit permanent depuis la mort de Mawlay Ismaïl. Il s'en acquitta bien dans la politique menée par lui à l'intérieur, mais il est aussi à signaler que, bien que son ascencion au trône n'eut lieu qu'en 1757, il était déjà

en contact politico-diplomatique avec l'extérieur quelques années auparavant. En 1753, par exemple, il signa un traité de paix et commerça avec le Danemark, garantissant aux navires de ce pays l'exclusivité des échanges commerciaux à Safi et à Agadir ; entre 1754 et 1756, cette exclusivité s'étendait à d'autres ports du nord sous contrôle du khalifa. Un fois mort Mawlay 'Abd Allah, son fils Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, le nouveau sultan, signerait avec les différents nations d'Europe, comme il est dit, une trentaine de traités internationaux.

Les textes des accords internationaux de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah ne renferment aucune clause relative à l'installation des consuls marocains dans les pays étrangers, comme il a été déjà noté par J. Caillé, mais, par contre, dans les mêmes accords on vise de façon claire et évidente l'établissement des consuls européens au Maroc. Quelque soit la date de la signature, au début, au milieu ou dans les dernieres années du sultanat, jamais n'est indiqué ou signalé dans ces accords un lieu précis d'installation pour les représentants consulaires ; mention en est faite, cependant, dans les articles de certains de ces traités, p.e., avec le Danemark (1753, art. X), l'Angleterre (1760, art. VII), la Suède (1763, art. XV), l'Espagne (1767, art. VII), la France (1767, art. XI), la Hollande (1752-1777, art. XVIII), les Etats Unis d'Amérique (1786, art. XXIII) mais cette mention est exprimée de la façon la plus large, puisqu'on accorde à la nation concernée le droit de choisir l'endroit où son représentant veut résider. En général, il est stipulé que les consuls se sentent en liberté pour exercer leurs fonctions «dans le port ou les ports qui leur plaira»... On trouve une seule exception à cette règle d'agir : le traité avec le Danemark, signé en 1767, où il est écrit, à l'article XV, que le consul danois «aura sa résidence à Salé», mais sans que à cette clause soit attachée une obligation stricte, car on y ajoute «tout le temps qu'il voudra».

Cherchons à voir d'un peu plus près si ces décisions juridiques ont été traduites avec efficacité dans la réalité pratique des relations avec les différents pays étrangers. Si l'on suit un peu l'ordre chronologique, nous constatons d'abord que le premier représentant étranger installé au Maroc, lors de l'ouverture encouragée par Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, fut celui du Danemark, en 1753, à Safi.

Etant donné le caractère essentiellement commercial du traité avec les Danois, on ne trouva pas mieux que de prendre un commerçant français, Etienne Rey, installé depuis longtemps au Maroc, comme représentant des affaires danoises. Mai cette même année, 1753, le roi Frédéric V de Danemark envoya au Maroc Andreas Aereboe, investi du pouvoir de représentatoin consulaire danoise. Sans pouvoir l'affirmer en toute certitude, celui-ci aurait

résidé à Safi, tandis que son successeur, Denis Lucas, choisit sa demeure à Salé. En 1765, date à laquelle, semble-t-il, la nouvelle ville de Sawira (Mogador) se mit en marche, le consul danois Basirien fut prié par le sultan à y fixer sa résidence, bien que, l'année suivante, il revint à Salé, et c'est la résidence salétine qui est officiellement confirmée par un article du traité de 1767 avec le Danemark, comme il est déjà dit. Quelque temps après, en 1772, Mr. Schumacker, consul danois, continuait à résider à Salé.

A l'article VII du traité anglo-marocain de 1760 on lit textuellement : «Il sera libre à S.M. Britannique d'établir un ou autant de consuls qu'elle le jugera à propos dans les Etats de l'Empereur de Fez et de Maroc, et ledit consul ou consuls pourront résider dans tel port, ports ou places qu'il leur plaira». Le libre choix à ce sujet ne revêtait, donc, aucun doute. Et c'est à cause de la place de Gibraltar, qui s'approvisionnait à partir du territoire marocain voisin, que le représentant britannique fixait normalement sa résidence à Tétouan. La documentation de l'époque nous permet, justement, de constater la présence des consuls anglais qui se succédèrent au Maroc : Mr. Petticrew vers 1750, Mr. Whatley à partir de 1756, et puis Mr. James Read. Ce dernier, ayant mis fin à ses jours lors d'une visite à Fès, la cour de Londres nomma à sa place Mr. Joseph Popham son consul général, lequel, en vertu du nouvel accord signé par son gouvernement avec le sultan en 1760, qui autorisait les consuls anglais à fixer leur résidence officielle dans «le port ou les ports qui leur plaira», ne changea pas de place et continua à habiter à Tétouan ; deux vice-consuls britanniques étaient établis aussi au Maroc, l'un à Tanger, le juif Jacob Benider, et l'autre à Rabat-Salé, le majorquin Pedro Umbert.

Mr. Popham resta dix ans à son poste consulaire et fut remplacé par Mr. James Sampson, en 1770. Deux ans après, ayant été convoqué à Meknès par le sultan, afin qu'il réponde devant lui d'une affaire pas très précise, Sampson se refusa à obtempérer à cet ordre, et c'est à cause de cela que Sidi Muhammad délégua à Tétouan l'un de ses secrétaires pour que, en présence des représentants espagnol et venitien, il déclare Mr. Sampson dépossédé de sa fonction diplomatique. Sampson prit peur et se sauva à Gibraltar, tandis que le roi britannique, l'année 1772, désigna son successeur dans la personne de Mr. Charles Logie. Celui-ci eut la surprise de se voir interdire la résidence traditionnelle de Tétouan, le sultan lui ayant donné l'ordre de s'installer à Tanger : Logie resta un certain temps à Gibraltar avant de s'accommoder aux désirs du souverain marocain.

En 1763, la Suède signa un accord avec le Maroc, dont l'article XV stipule que «les Suédois auront la faculté d'établir des consuls comme ils l'entendront, de les choisir à leur gré». La première information au sujet de

l'installation du consul de la Suède que j'ai pu rencontrer remonte à l'année 1768 : à cette date, Christian Wulf, consul suédois, habitait à Salé, ainsi qu'en font état les documents de 1772.

Giovanni Comata, envoyé en 1765 par la république italienne de Venise dans le but d'étudier et conclure un traité de paix et de commerce avec le sultan du Maroc, fut aussi le premier à représenter ladite république en qualité de consul vénitien auprès de Sidi Muhammad b. Abd Allah. L'article XVIII du traité signé spécifie avec assez de détails les droits et les prérogatives dont le nouveau consul jouirait, mais pas un mot n'est dit au sujet du lieu d'installation dans la pays. Donà Sanfermo, qui vient remplacer Comata en 1767, choisit sa demeure à Tétouan, devant par maladie abandonner son poste en 1769 ; celui-ci fut occupé par son adjoint, le génois Giacomo Chiappe. La résidence consulaire vénitienne demeurait encore à Tétouan en 1772.

Les accords de paix et de commerce signés avec le Maroc par l'Espagne et la France le même jour, le 28 mai 1767, font aussi mention de l'installation des consuls respectifs dans le pays, mais toujours sans indication précise et obligatoire d'un lieu ou endroit. L'article VII du traité avec l'Espagne prévoit l'établissement dans le pays d'un consul général et de plusieurs vice- consuls, «dans les différents postes qu'on jugera convenables». Pour ce qui est de l'accords avec la France, dans l'article XI on s'attarde à détailler les privilèges auxquels auraient droit «la quantité de consuls» que «l'Empereur de France peut établir dans l'empire de Maroc»..., «pour y représenter sa personne dans les ports du dit empire», mais sans imposer leur installation dans des villes cotières bien déterminées.

En fait, pour ce qui est de l'Espagne, son premier consul général, Tomàs Bremond, établit sa demeure à Larache en 1767, aidé dans ses fonctions par plusieurs vice-consuls, résidents ceux-là à Tétouan, Tanger et Sawira. En 1774, lors de l'attaque de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah contre la place de Melilla, le roi d'Espagne donna l'ordre à ses représentants au Maroc de se retirer, et ils n'y reviendraient que quelques années plus tard.

La France de son côté, après quelques mois d'hésitation de la part de Louis de Chénier, le premier consul général français, celui-ci décida de s'installer à Rabat-Salé, où il ne cesserait de demeurer jusqu'au moment de son expulsion du pays en 1782.

Les Pays-Bas de l'Hollande, qui maitenaient des relations commerciales avec le Maroc de longue date, conclurent un traité d'amitié et de commerce en 1752, que Sidi Muhammad b. Abd Allah renouvela en 1777 ; c'est dans ce

traité que l'on stipule être «permis aux Seigneurs des Etats Généraux d'envoyer un ou plusieurs consuls dans tous les endroits de la domination de l'Empereur de Maroc où ils jugeront à propos» (art. XVIII).

Le consul Mr. Concler s'installa à Salé, alors que les vice-consuls F. Rossignol et Collety l'étaient à Larache et Tétouan. Mr. Concler dut abandonner le pays pour des raisons que nous ignorons et c'est F. Rossignol qui prit la place de consul généal en 1771. Plus tard, les documents indiquent comme représentant hollandais le commerçant anglais Mr. Blount.

Dès les premières années du sultanat de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, la république italienne de Gênes réalisa, au moyen de ses hommes d'affaires, différents échanges en personnel qualifié et en marchandises. Malgré cela, les génois n'ont jamais senti le besoin de maintenir un représentant consulaire permanent auprès du sultan.

De son côté, le Portugal, qui n'arriva à une paix officielle avec Sidi Muhammad b. 'Abd Allah qu'en 1775, entretiendra à partir de cette date des relations avec le Maroc d'une équité, égalité et constance plus grande qu'aucune autre nation de l'Europe. Bernardo Simões de Pessôa fut nommé le premier consul portugais, mais il continua à habiter au Portugal, sans établir au Maroc sa résidence. Un ancien esclave du sultan, à qui il avait accordé la liberté, et qui resta très attaché à la personne de l'alaouite, servait de lien, comme une espèce de consul ambulant, entre les cours de Marrakech et Lisbonne, en dehors de toute officialité mais en pleine efficacité. Il s'appelait Manuel de Pontes. Finalement, en 1780 déjà , Sidi Muhammad b. 'Abd Allah demanda que Lisbonne accorde le titre de consul général à George Colaço, vice-consul portugais à Tanger.

Les relations politico-commerciales de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah avec d'autres pays européens (l'Autriche, Naples, la Sardaigne, Raguse, la Russie, etc.), et même avec les Etats Unis de l'Amérique, furent envisagées par le sultan avec des résultats différents. Cela se passait plutôt dans la deuxième partie du sultanat et n'aboutit pas à l'installation de nouveaux représentants consulaires dans le pays, au moins que l'on considère comme tel l'homme de paille Daudibert Caille.

Donc, cette rapide révision de ce qui s'est passé autour de l'installation des consuls européens au Maroc, nous permet retirer en conclusion que, pendant la première période du règne de Sidi Mhammad b. 'Abd Allah, les principales nations de l'Europe d'alors créèrent et établirent leur propre représentation consulaire, officielle et permanente, auprès du sultan alaouite.

L'ensemble de ces représentations ne se groupèrent pas dans une seule vill, car elles étaient plutôt éparpillées tout au long des villes côtières, à l'endroit que chaque nation estimait être le plus à propos pour mener à bien ses affaires commerciales.

## CONCENTRATION DE LA REPRESENTRATION CONSULAIRE A TANGER.

Après la guerre qui opposa Charles III d'Espagne à Sidi Muhammad b. 'Abd Allah dans le violent siège auquel ce sultan soumit la place de Melilla, entre 1774 et 1775, la politique marocaine changea de façon radicale d'orientation, non seulement vis-à-vis des relations avec la totalité des pays d'Europe, mais aussi avec les pays musulmans dépendants de l'empire ottoman.

La guerre de Melilla, qui obligea le Maroc à faire de grandes dépenses, n'aboutit pas à des résultats positifs, bien au contraire, elle fut suivie par une série de catastrophes naturelles malchanceuses : sécheresse générale et persistente, fléau dévastateur de sauterelles, phénomènes tous deux qui furent à l'origine des terribles et mortelles épidémies qui s'ensuivirent et virent périr un tiers de la population ; pire encore, en liaison avec tous ces malheurs d'ordre naturel, l'armée des noirs ou **'abids**, sous la direction de Mawlay Yazid, un des fils du souverain, se révolta et essaya de détrôner le sultan... Toutes ces malchances, étant, simultanement, cause et conséquence les unes des autres, plongèrent le pays dans une épouvantable situation économique. Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, mis au pied du mur par une si terrible situation, n'avaient pas d'autre choix que changer de politique tant à l'intérieur qu'à l'extérieur.

La nouvelle attitude politique du sultan se présenta revêtue, pendant toute la seconde période de son sultanat, des perspectives d'une encore plus ample attirance et réceptivité pour tout ce qui regardait les relations avec l'Europe, surtout, bien sûr, dans l'aspect commercial. Il s'intéressa aussi davantage au rachat de musulmans, marocains ou non, en captivité dans les nations chrétiennes, et ressera les liens d'amitié avec la Turquie, dans l'espoir d'avoir les mains libres dans les projets repressifs qu'il envisageait contre la Régence d'Alger.

La décision prise en cette période par Sidi Muhammad b. 'Abd Allah par rapport à la concentration de tous les consul européens dans la ville de Tanger, garde-t-elle un lien quelconque avec cette nouvelle attitude politique ? Cette concentration se manifeste en toute évidence en 1777, bien que, de forme imprécise, elle avait déjà commencée avant cette date. Elle est un fait

historique pleinement établi sur lequel nous avons aujourd'hui de nombreux documents, mais il demeure difficile d'affirmer les cause exactes d'une telle détermination. Il est évident que le sultan, contraint par la situation extrême du pays mais possédant déjà une longue et toujours croissante expérience dans le domaine des relations avec l'extérieur, pouvait, indubitablement, apprécier les grands avantages que le fait d'avoir l'ensemble des consuls européens réunis dans un même lieu apporterait au pays, si on voulait l'aider à surmonter la terrible postration où il se trouvait, au moyen des échanges commerciaux avec l'Europe : la possibilité d'avoir des contracts plus rapides et directs avec tous et chaque représentant des nations accréditées rendrait plus efficace tout programme de réhablitation du pays.

Pourquoi le sultan porta-t-il le choix de cette concentration sur la ville de Tanger et non, comme c'était déjà l'habitude chez les européens, sur la capitale de la nation, à ce moment Marrakech ? Pour répondre à cette question, il me semble qu'il ne faudrait, peut-être, pas oublier l'espèce d'allergie qui existait parmi les marocains d'autrefois par rapport à la possibilité de permettre la résidence de personnes non musulmanes à l'intérieur du pays : Sidi Muhammad b. 'Abd Allah était certainement pénétré de la même mentalité. Mais même si celle-ci a été la cause fondamentale de ce choix, nous devons aussi insister sur la véritable raison des relations avec l'Europe, qui n'était autre que le profit commercial ; et, dans ce but, la situation géographique de Tanger, avec des communications maritimes faciles par la Méditerranée et l'Atlantique, la rendait la plus favorable en vue de relations entre le Maroc et les nations de l'Europe ; les chemins de l'intérieur convergent aussi sans trop de difficultés vers cette ville du nord : Tanger fut considéré, en effet, par le sultan comme l'endroit le plus approprié pour y installer la représentation consulaire étrangère dans le pays.

L'adoption progressive de Tanger comme lieu de réunion par les consuls européens, mise en application par des dispositions successives du sultan, consceint où non lui-même où cela pouvait mener, donna comme résultat que cette ville prenne, à partir de cette date, une caractéristique singulière, devenue par la suite traditionnelle et seulement perdue dans nos jours, à savoir, Tanger capitale diplomatique du Maroc.

Comme cela a été fait pour la première période, je passe maintenant en revue les circonstances qui démontrent la concentration des représentants diplomatiques à Tanger. Et en premier lieu il faut bien signaler que le fait de l'installation de chaque consul dans la ville, sauf pour certains d'entre eux, fut précédé d'une disposition explicite du souverain marocain. Parmi les consuls, le britannique, comme il a été dit, essaya longtemps de se débarasser de cette

disposition, mais inutilement ; d'autres, qui s'installaient au Maroc pour la première fois ou bien y revenaient après des années d'absence forcée, donnaient leur agrément d'établir leur résidence officielle à Tanger comme un fait totalement acquis. Le consul de France fut le seul à n'être pas dérangé dans sa résidence à Rabat-Salé, où il continua à demeurer jusqu'à quelques années après la mort de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah.

Voyons tout cela en détail. Par disposition du sultan, le consul danois Mr. Schummacker dut quitter Salé et transférer sa résidence à Tanger en 1773. Il laissait à Salé, et puis à Safi, dans les fonctions de vice-consul, le célèbre George Höst, auteur d'un important ouvrage sur le Maroc de l'époque. En 1778, le poste de consul général pour le Danemark était occupé par Jean Severin Areboe, qui le céda en 1781 à Mr. Classem.

Le consul britannique, Mr. James Sampson, comme je l'ai déjà noté plus haut, fut dépossédé, alors qu'il habitait à Tétouan, de la représentation consulaire, et la cour de Londres s'abaissa à le faire remplacer par Mr. Charles Logie. C'était en 1772. Le nouveau consul s'était promis de rester à Tétouan, et comme le sultan, malgré l'insistance du britannique, persistait à le voir installé à Tanger, voulut faire à sa tête et préféra attendre à Gibraltar la solution de sa requête ; c'est seulement en 1778, que l'Espagne et la France s'apprêtaient à mettre le siège à la colonie britannique, que Logie fléchit dans son attitude et vient s'installer à Tanger pour essayer maintenant de ranger le sultan marocain au côté de son pays dans le conflit qui se préparait entre plusieurs nations européennes devant la place de Gibraltar. Le sort tourna contre lui, puisqu'en 1781 Logie et les ressortissants anglais furent obligés d'évacuer la ville par ordre de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, qui s'était rallié à la cause hispano-française. Après un nouvel accord entre le Maroc et la Grande-Bretagne, les anglais eurent à nouveau, en 1783, la possibilité de retourner à Tanger, mais entre - temps Mr. Logie avait été remplacé comme consul général par Mr. George Payne, lequel, après avoir aussi résidé toute une année à Gibraltar, fixa sa résidence à Tanger en 1785. Ça serait pour très peu de temps, car la cour de Londres le releva de ses fonctions sous l'accusation d'abandon injustifié de son poste. Le vice-consul Charles Adam Duff se maintient consul par intérim un bout de temps, en attendant l'arrivée du nouveau consul général Mr. James Mario Matra, qui eut lieu en 1787 : Matra représentait l'Angleterre à Tanger au moment de la mort de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah.

On a vu que le consul suédois Christian Wulf avait sa demeure à Salé en 1772. Il est fort possible qu'elle s'y soit maintenue jusqu'en 1777. Mais cette année-ci, au moment où le sultan s'éfforçait de s'ouvrir davantage à l'Europe, Wulf a dû se transférer à Tanger. Il est hors de doute que le consul suédois

suivant, Mr. Werström, résidait à Tanger en 1779. La maison qu'il occupa avait été achetée auparavant aux juifs al-Walid et Pinto par le sultan, qui en fit cadeau au gouvernement de la Suède.

Cette maison est encore debout de nos jours, bien qu'un peu transformée. J'ignore la datte à laquelle Mr. Peter Wijks arriva à Tanger comme consul suédois ; sa présence y est constatée en 1788. Un peu avant la mort de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, un autre consul, Mr. Olof Agrell, qui nous a laissé aussi un ouvrage sur le Maroc, réunissait en sa personne la représentation consulaire de la Suède et de la Norvège.

J'ai déjà fait remarquer dans la première partie de cette exposition que la république de Venise avait été l'un des premiers pays à transférer sa résidence consulaire à Tanger. G. Chiappe était alors le consul, marié à une femme de la famille Colaço, famille qui se maintiendrait au long des années à la tête du consulat portugais à Tanger. Chiappe remplissait encore ses fonctions de consul vénitien à la mort de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, lequel, à un moment donné, l'avait exilé du pays, en 1782, à cause de difficultés intervenues dans le versement du tribut que Venise lui devait présenter chaque année. Chiappe était, cependant, très estimé du sultan, qui le recevrait à son retour avec des manifestations ostensibles d'amitié.

L'Espagne, on l'a dit, avait retiré du pays la représentation consulaire au moment du siège de Melilla, en 1774. Peu de temps après, la cour de Marrakech et celle de Madrid commencèrent à sentir le besoin de revenir à l'entente des années précedentes, qui avait rapporté des grands avantages politico-économiques aux deux partenaires. Mais toutes deux considéraient une humiliation devant le monde extérieur le fait de prendre l'initiative pour un rapprochement mutuel sans une préalable explication, chose d'ailleurs bien difficile puisque les deux parties se considéraient offensées. Le religieux franciscain, Fr. José Boltas, qui était membre de la Mission Catholique au Maroc et jouissait de grandes qualités comme interlocuteur, fréquentant même les cercles intimes du sultan, avec qui il avait parfois des entretiens très personnels sur toutes sortes de sujets, aboutit à ce que la diplomatie officielle entre nations aurait empêché, à savoir, revenir à l'entente désirée en passant par-dessus tout protocole ou ressentiment d'ordre politique. En 1780, l'ambassadeur Muḥammad b. 'Utman put déjà signer avec la cour de Madrid la Convention d'arranger, par laquelle la paix et l'amitié entre les deux nations se voyait rétablie. Le Père Boltas, sans le support d'une nomination officielle, servit quant même de lien entre les deux cours jusqu'à 1784, date à laquelle Juan Manuel Salmon, résidant à Tanger depuis quelques années et remplissant certaines fonctions consulaires d'une façon informelle, fut nommé consul

général. L'installation, donc, à Tanger du représentant espagnol n'était pas due à une quelconque imposition, elle était la continuation d'un fait déjà acquis.

Le bâtiment qui abritait la représentation diplomatique espanole fut bâti dans ce but par ordre du gouvernement de Madrid, et son inauguration eut lieu en 1786. Ce bâtiment reste encore dans un état parfait, en étant l'un des plus anciens et prestigieux bâtiments du vieux Tanger, que les gens ignorent et que malheureusement l'Espagne vient de vendre pour qu'il devienne un hôtel.

Juste à côté de cette demeure historique du consul général d'Espagne se trouve encore, bien qu'ayant subi plus de transfornations, l'ancienne représentation consulaire portugaise. George Colaço remplissait les fonctions de vice-consul du Portugal à Tanger, à partir, au moins, de 1780. Sidi Muhammad b. 'Abd Allah lui ordonna de bâtir une résidence consulaire en lui avançant dans ce but l'argent nécessaire, et le gouvernement de Lisbonne le nomma consul général en 1785. A la mort du sultan, Colaço était encore à son poste diplomatique.

Il est bien difficile de suivre les pas des représentants hollandais quant à leur résidence officielle, en raison surtout des brouilles politiques de la Hollande avec le sultan entre 1772 et 1777. Après le départ de F. Rossignol, ressortissant français mais qui représentait les intérêts hollandais dans le pays, c'est le commerçant anglais Mr. Blount qui le remplaça dans les mêmes fonctions, et qui apparaît dans les documents de l'époque comme vice-consul hollandais, tantôt à Sawira (Magador) tantôt à Tanger. Néanmoins, sa nomination comme consul général des Pays-Bas, ayant sa résidence à Tanger, est prouvée pour l'année 1784. Deux ans après, occupait ce poste Mr. G.M. Van Nieuwerkerke, qui le tenait toujours à la mort de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah.

D'après ce qui est transmis par l'ouvrage de Graberg du Hemsö, la résidence consulaire hollandaise à Tanger appartenait au gouvernement des Pays-Bas, qui l'avait reçu directement du sultan Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, en ajoutant qu'elle était «une des plus belles et commodes que se trouvent à Tanger».

Je répète encore une nouvelle fois que la France était la seule nation européenne qui, au temps de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah s'abstient de placer la résidence de son consul général à Tanger. A juger par l'absence d'information à ce sujet dans les documents de l'époque, il semble que le sultan ne fit pas la moindre obligation à Mr. Du Rocher, le successeur de

l'expulsé Louis de Chénier, pour qu'il vienne aussi s'installer à Tanger, comme il l'avait fait avec tous les autres consuls européens. Du Rocher ne se sentait pas non plus attiré, semble-t-il, par la ville du Détroit, bien qu'il communiquait avec ses collègues, comme le projet élaboré en 1788 conjointement par tous les consuls le démontre.

Les Etats-Unis d'Amérique, récemment indépendants, furent la dernière nation occidentale à signer un accord avec Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, en 1786, et à établir des représentants consulaires dans le pays, mais ils ne détachèrent pas un consul de nationalité américaine, car ils se bornèrent à confier cette mission à trois personnalités étrangères vivant déjà au Maroc, en leur conférant le titre de vice-consul : G.Chiappe, consul de Venise, fut élu pour représenter les Etats-Unis à Tanger.

On a déjà fait mention de quelques autres pays européens qui signèrent des traités de paix et d'amitié avec Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, tel fut le cas de Naples, de l'Autriche, etc. Des pourparlers et des démarches dans le même sens furent aussi entamés avec les gouvernements d'autres nations, comme la Russie, Raguse, la Sardaigne, la ville libre de Hambourg, etc., sans que cela aboutisse à des résultats positifs, malgré le doute exprimé à ce sujet par un auteur contemporain. Mais une chose est sûre, c'est qu'aucune de ces nations n'a établi des représentants consulaires au Maroc. Pour ce qui est en particulier de l'Autriche, le sultan réclamait la présence de son représentant à un moment donné, mais sans succès. Le royaume de Naples avait son représentant dans le consul d'Espagne.

Il faut, donc, conclure qu'à la mort de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah tous les représentants diplomatiques européens accrédités au Maroc résidaient officiellement à Tanger, exception faite de celui de la France qui se maintenait à Rabat-Salé, mais même celui-ci transférerait sa résidence à Tanger quelques années plus tard, en 1794.

## ASPECTS JURIDIQUES DE LA REPRESNTATION CONSULAIRE AU MAROC

### A - Caractère diplomatique de la représentation consulaire.

Ne rentrons pas dans le thème des accords internationnaux signés par Sidi Muhammad b.'Abd Allah, qui ont été déjà l'objet d'étude, dans leurs grandes lignes, de la part dû chercheur J.Caillé. Je vais me limiter à analyser rapidement la portée juridique de l'institution diplomatique au Maroc, et voir

comment celle-ci se constitua en véritable corps diplomatique à Tanger, pendant le sultanat de son créateur, le sultan Sidi Muhammad b'Allah.

Et je commence par rappeler que l'institution diplomatique était en vigueur en Europe à partir du XV^e^. sciècle, ayant à la tête de chaque représentation diplomatique un ambassadeur, accrédité en permanence auprès de la cour respective. Cette représentation n'existait, cependant, en quelque sorte, que pour les seuls pays de l'Europe ; elle ne s'étendait ni à l'Orient ni à l'Afrique du Nord ; elle ne serait même pas, plus tard, d'application aux relations avec les républiques sud-américaines, car toutes ces contrées étaient considérées, chez les peuples d'Europe, épris d'orgueil et de mépris pour le reste du monde, comme pays «non civilisés ou barbares». Dans les relations avec tous ces pays, d'une «catégorie inférieure» disons, les cours de l'Europe pratiquaient une autre sorte de représentation diplomatique, qui, en son origine, était réellement plus ancienne que celle de l'ambassade. J'y fais allusion à la représentation consulaire.

Le prototype du «consul» tient son origine des grecs et des romains et subit une non négligéable évolution au cours du Moyen Age. A l'époque moderne, la figure du consul, à l'intérieur des pays européens, ne représentait jamais la nation auprès d'un gouvernement étranger, car il était plutôt un agent qui s'occupait des affaires commerciales de son pays dans la nation où il résidait.

Le cas était sensiblement différent s'il s'agissait du consul européen établi en pays dits «non civilisés», dont je viens de faire mention. Ici, les consuls européens étaient revêtus du caractère diplomatique, et ils jouissaient de tous les privilèges et des immunités diplomatiques, de l'inviolabilité personnelle et de l'extra-territorialité ou exemption de la jurisdiction de l'Etat où ils exerçaient leurs fonctions.

Ce sont justement ces dispositions juridiques que l'on trouve dans les textes des accords signés par Sidi Muhammad b. 'Abd Allah avec les nations d'Europe, et qui se dégagent aussi de la documentation des chancelleries européennes. Chacune des ces représentations diplomatiques n'était pas présidée par un ambassadeur permanent, mais bien par un consul général, parfois aidé par des vice-consuls adjoints. La terminologie employée dans les textes était la classique de «consul» et «consulat», mais les droits et les prérogatives inhérentes ne montraient aucune différence avec ceux propres aux diplomates.

Et bien que la structure interne de la représentation consulaire ait toujours été imprégnée d'un caractère mercantile, tel qu'il était aussi en usage

parmi les nations européennes - la figure du consul se voyait quant même enrichie de sa qualité personnelle d'agent diplomatique -, il faut bien dire que la représentation propre des consuls étrangers auprès de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah revêtait certainement un caractère essentiellement diplomatique. Ces affirmations doivent être soutenues tant à partir des articles stipulés par les accords signés comme du comportement même du sultan vis-à-vis des consuls étrangers, et vice versa, tel qu'il ressort de la documentation européenne de l'époque.

**B - Tanger, capitale diplomatique.**

Dans la présente exposition je n'ai pas cessé d'appeler Tanger la «capitale diplomatique» de l'empire alouite, tout en sachant que ce terme n'est pas, peut-être, très juste. Je ne suis pas un spécialiste en droit international, il ne m'échappe pas pourtant que, pour qu'une ville devienne capitale diplomatique, doivent se rencontrer certaines conditions. La plus fondamentale est d'avoir à herberger le corps diplomatique étranger, qui, en principe, doit se trouver, physiquement et moralement, proche de la cour ou du gouvernement devant lequel il est accrédité.

Tanger, à première vue, ne réunissait pas ces conditions. La cour du sultan se trouvait à l'autre bout du Maroc, à Marrakech, et par dessus cela les représentants européens ne jouissaient pas du statut de diplomates au sens strict du mot, comme on l'a noté plus haut. Je souligne quand même qu'il faut se rappeler que le régime consulaire dans les pays d'Afrique du Nord, de l'Amérique latine, etc., se présentait dans la pratique comme un authentique régime diplomatique, nanti des immunités et prérogatives propres à la diplomatie en usage en Europe. Et pour ce qui est de la distance géographique entre Tanger et Marrakech, elle ne rendait certainement pas facile une communication rapide entre le sultan et les consuls étrangers, à cette époque. Il faut, cependant, bien dire que ça n'était pas un obstacle insurmontable, car les courriers du sultan se déplaçaient à l'intérieur du pays avec une évidente rapidité comme on peut le constater dans la correspondance européenne de l'époque.

Les motifs, possibles chez Sidi Muhammad b. 'Abd Allal dans son refus à voir installés les consuls chrétiens, conjointement avec leurs employés et leurs familles, auprès de sa personne et à l'intérieur du pays, ont été déjà indiqués.

De cet exposé que je viens de faire, je me crois, donc, en mesure de pouvoir affirmer que la ville de Tanger fut constituée, autour de l'année 1780, en capitale diplomatique du Maroc. On pourrait me rétorquer, contre cette

affirmation, que le simple hébergement physique des consuls à Tanger ne se présentait pas avec une véritable portée diplomatique, car les consul eux-mêmes ne se considéraient pas comme constituant un corps diplomatique ; et le sultan, pour sa part, ne l'acceptait pas non plus comme un authentique corps représentatif (En réalité, il faut avouer que, même aujourd'hui, le consul représente les intérêts de son propre pays, sans avoir à s'immiscer dans les affaires des autres nations, et c'est pour cela que le terme «corps diplomatique» est encore un peu confus). Sidi Muhammad b. 'Abd Allah gardait toujours sa résidence à Marrakech, ça c'est sûr, sans même songer à désigner un délégué qui le représenterait auprès des consuls étrangers à Tanger, comme ce fut le cas plus tard.

Voyons les choses de plus près. Je ne cache pas qu'est impensable la trouvaille d'une hypothétique déclaration de la part de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah dans laquelle Tanger serait l'objet de sa création comme capitale diplomatique du royaume. Bien plus, on n'a pas pu déceler dans les informations européennes de l'époque une intention plus ou moins implicite du sultan, de vouloir instituer un soi-disant corps diplomatique au moment où il ordonna aux consuls européens de s'installer à Tanger. Cependant, malgré ce vide de déclarations et d'infomations, on détecte avec une certaine évidence dans la documentation une façon d'agir chez lui, lorsqu'il se mettait en communication avec les consuls, ce qui nous mène à la conviction que Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, dans son for intérieur, tenait Tanger comme la capitale de la diplomatie étrangère dans ses Etats ; et que l'ensemble de ces mêmes représentants, physiquement réunis par lui à Tanger, revêtaient pour lui le caractère spécifique d'un vrai corps représentatif étranger, au sein duquel chaque membre était chargé de défendre les intérêts du pays qu'il représentait. Voilà quelques exemples qui peuvent éclaircir ces suppositions.

En 1777, le sultan adressa aux consuls européens réunis à Tanger une «Proposition de commerce à différentes nations». L'année suivante il faisait lire devant eux une «Déclaration à toutes les puissances chrétiennes».

Pendant le siège de Gibraltar par l'armée hispano-française, Sidi Muhammad b. 'Abd Allah expulsa de Tanger le consul britannique, non sans communiquer au même temps aux autres consuls le motif d'une telle mesure. Dans un autre ordre de choses, il contacta les consuls pour leur faire part de la nomination de son premier ministre Muhammad b. Ahmad al-Dukkali, en 1781.

Le Maroc avait supporté pendant deux ou trois ans de grandes calamités économiques et de sanglantes révoltes, et lorsqu'il arriva à sortir de ce

marasme et se rendit maître de la situation, surtout après avoir mis en déroute la fédération berbère des Ayt Yusi, en 1783, Sidi Muhammad b. 'Abd Allah fit annoncer ce fait d'armes, d'une grande résonnance dans tout le pays, par son fils aîné, Mawlay 'Ali, aux consuls étrangers et à tout son peuple.

En 1785, le même sultan envoya une lettre au roi d'Espagne, dans laquelle il lui communiquait «avoir ordonné aux consuls résidents à Tanger et Magador d'informer leurs respectives nations qu'il prévoit l'union avec l'Espagne pour attaquer Alger au cas où le Dey algérien persisterait à faire la guerre aux Espagnols».

Un incident diplomatique survenu en 1788 entre la Russie et la Suède provoqua la rupture de relations entre elles, et le Danemark se rallia à la cause russe. Cet événement alerta l'attention du sultan alaouite, qui envoya tout de suite à Tanger son secrétaire Abu-l-Qasim àl-Zayyani pour qu'il fasse connaître aux consuls européens une déclaration condamnatoire de l'alliance russo-danoise.

Il est vrai, comme je l'ai déjà dit à plusieurs reprises, que Sidi Muhammad b. 'Abd Allah ne désigna pas un délégué personnel et permanent pour le représenter auprès des consuls. Cette délégation sera créée par ses successeurs, mais s'il n'a jamais songé à ce délégué personnel, par contre il a maitenu auprès de sa personne, dès les premiers temps de son sultanat, une sorte de secrétaire du makhzen chargé des affaires qui touchaient directement les rapports avec les nations européennes. Le juif Samuel Sumbel occupa longtemps ce poste, suivi, en 1784, par le gênois Francesco Chiappe, l'un des frères du consul vénitien : Chiappe avait aussi la charge de recevoir les lettres venant d'Europe, les classer et répondre aux chefs de ces nations, ainsi que d'accueillir à Marrakech leurs émissaires personnels. Pour cette raison, Chiappe s'adressait, à partir de cette date, aux consuls accrédités dans le pays, et rédigeait les communiqués en arabe, en italien ou en espagnol.

Je répète que ceux-là sont des exemples pris au hasard, et qu'on pourrait les multiplier. A mon avis, ils sont suffisants et assez clairs pour montrer qu'elle était l'intention de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah lorsqu'il ordonna aux consuls de s'installer à Tanger, et s'adressait à eux, dans leur ensemble ou individuellement, pour des motifs relatifs à la représentation diplomatique. En réalité, il les considérait comme un «corps organique», et c'est à travers eux qu'il menait les rapports avec l'Europe, bien que l'on doive avouer que cette manière d'agir ne constituait pas chez lui une attitude pleinement régulière.

D'autre part, malgré le court intervalle de temps passé ensemble à Tanger et bien qu'aucune déclaration formelle préalable ne les déclare former un corps organique et représentatif des nations étrangères, j'ai tendance à croire que les consuls s'impregnèrent assez vite, consciemment ou inconsciemment, d'un esprit de corps. Ils se savaient unis entre eux dans la défense des intérêts étrangers au Maroc, s'appuyant les uns sur les autres lorsque les circonstances le demandaient, en fonction de leur propre avis politico-diplomatique.

J'ai rencontré dans les archives d'Europe une preuve documentale qui justifie ces suppositions. En juin 1788 fut rédigé un écrit qui portait la signature de chacun des consuls européens établis à Tanger - il était aussi signé par le consul français, toujours à Rabat-Salé-, et qui a la valeur aujourd'hui de nous démontrer en toute évidence que le corps diplomatique était, cette année-là, en pleine action. Cet écrit porte le titre suivant : «Projet que les Consuls Européens résidents à Tanger ont accordé et se proposent de remettre aux Cours respectives». En fait, dans ce projet tout était prévu pour mettre en œuvre certaines dispositions communes face à la politique du sultan vis-à-vis de nations européennes, politique que les consuls considéraient sous certains aspects nuisible aux intérêts de l'Europe. Le projet ne serait pas accepté par quelques gouvernements, comme ce fut le cas de l'Espagne et du Portugal, tous deux à ce moment jouissant de relations très amicales avec le sultan. Celui-ci ne serait pas non plus informé de cet espèce de complot tramé contre sa politique européenne par les membres de l'institution étrangère à laquelle il avait lui-même donné naissance.

En conclusion, mon désir de mettre en clair l'existence de Tanger comme capitale diplomatique du Maroc à partir de 1780, à peu près, je le tiens comme solidement fondé, étayé sur une documentation qui déborderait le cadre de cette causerie, mais que vous pouvez consulter dans mon livre **Marruecos y el mundo exterior en la segunda mitad del siglo XVIII.** Le corps consulaire, agissant en tant qu'organisme institutionnel déjà en vie de Sidi Muhammad b. 'Abd Allah, obtiendra confirmation officielle, bien que d'une façon indirecte, en 1792, lorsque le corps consulaire fut accepté par le makhzen comme Assemblée administrative chargée de veiller aux conditions sanitaires du pays. Il m'est impossible, cependant, de préciser la date exacte de la création du poste de **na'ib al-sultan,** le délégué personnel du souverain alaouite à Tanger, en liaison avec le corps consulaire européen. Il se peut que l'apparition à Tanger de ce délégué ait coïncidé avec la création de **Dar al Niaba,** organisme qui, d'après J.L. Makhzen, deviendrait en fait le véritable Ministère des Affaires Etrangères du Makhzen (ef. MIEGE, **Le Maroc et l'Europe,** II, p. 278)

# TANGER EN LA DECADA 1831-1840 A TRAVES DE LOS INFORMES DEL REPRESENTANTE DIPLOMATICO DE ESPAÑA

**Carlos Posac Mon**

El 30 de Mayo de 1767 España y Marruecos establecieron un tratado de Paz y Comercio con la aquiesciencia de sus respectivos monarcas, Carlos III y Sidi Muhammad b. Abd Allah. En su artículo 1° de la versión española decía : «**Que la paz ha de ser firme, constante y perpetua con la más recíproca y verdadera amistad entre los dos Soberanos ; y para ello se mandará que sus Vasallos se traten igualmente, y favoreciéndose unos a otros en quanto sea regular y posible...**» Con algunos aditamentos de tiempos posteriores, ampliado y remozado en un convenio concertado el 1 de Marzo de 1799, el acuerdo de 1767 sentaría las bases de unas relaciones cordiales entre los dos países signatarios y, con algunas interrupciones, estuvo vigente su contexto durante casi un siglo, hasta que le puso un traumático punto final el estallido de la guerra hispano-marroquí en las postrimerías del año 1859.

En el artículo 7° del Tratado de 1767 se estipulaba que con el propósito de proteger las relaciones comerciales se nombraria un respresentante consular con sede en el puerto que pareciera más conveniente. La elección recayó en el de Tánger, capital diplomática del Imperio. En el Tratado de 1799 se especificaba que el Consul General de España estaría autorizado para enarbolar en su residencia el pabellón real de su Patria y su morada oficial seguiría gazando de la inmunidad que venía gozando desde tiempos precedentes.

Como los demás representantes extranjeros en Marruecos los Cónsules de España únicamente podían presentarse ante la Corte alawita cuando tomaban posesión de su cargo y, con tal motivo, el Emperador les concedía una

audiencia. Todos los asuntos concernientes a las relaciones con el exterior se canalizaban a través del Baxa de Tánger, lo que convertía virtualmente a esta autoridad en un Ministro de Estado, utilizando la titulación propia de aquella época equivalente a la actual de Ministro de Asuntos Exteriores.

En la década que va a ser objeto de mi atención el Consulado de España en Marruecos estuvo desempeñado por Antonio de Beramendi y Freire, nombrado para el cargo en 1829 para substituir a Alejandro Briarly, un prestigioso Oficial de Marina que durante varios años había sido dócil instrumento de la política absolutista practicada por Fernando VII, persiguiendo con encono a los liberales españoles refugiados en Tánger, de los que hablaré más adelante, pero que paulatinamente fue simpatizando con la ideología que éstos defendian lo que motivó su destitución.

Estaba a sus órdenes, con el título de Vicecónsul, José Rico que desempeñaría interinamente la jefatura de la representación diplomática durante las ausencias, a veces prolongadas, de Beramendi. La correspondencia oficial remitida a los sucesivos Secretarios de Estado del gobierno español y, en ocasiones aisladas, a los Gobernadores de Cádiz, Ceuta y Campo de Gibraltar, constituye mi primordial fuente informativa. En esta monografía pretendo recoger - debido a la brevedad requerida - algunos rasgos más destacados de los acontecimientos ocurridos en Tánger en la década que va desde comienzos del año 1831 hasta finales del 1840.

La citada fuente presenta con frecuencia elementos subjetivos que distorsionan la realidad pero ello no obsta para que sea considerada como un valioso documento para la investigación histórica. A fin de evitar prolijas referencias bibliográficas, me limito a señalar que ese epistolario consular se guarda en el Archivo Histórico Nacional de Madrid, en los legajos 5825, 6235 (1°), 6235 (2°), 8364 de la sección **Estado.**

En el curso del decenio escogido, Marruecos estuvo regido por el Sultán Mawlāy ʿAbd-al-Raḥmān. Se produjeron en diversos puntos del territorio algunos conflictos, aparte de los provocados por las díscolas gentes que poblaban las comarcas insumisas o **bilād al-siba** pero la máxima preocupación derivaría de la presencia francesa en Argelia. La ayuda prestada al Emir Abdelkader, caudillo de la resistencia frente a los invasores galos arrastraría inexorablemente al Emperio marroquí a una guerra que, ya bien entrada la década siguiente tendría un amargo desenlace en la batalla de Isly y en el bombardeo de Tánger por la escuadra francesa.

Desqués de varios meses de intensos preparativos, de los que había sido

informado oficialmente el Sultán de Marruecos, las tropas francesas desembarcaron en suelo argelino y el 5 de Julio de 1830 ocuparon la capital de la Regencia. La noticia de la toma de Argel sería conocida en Tánger ocho días más tarde y, según contaba el Vicecónsul de Francia Jacques Denis Dela porte, quien por ausencia de titular dirigía la representación dimplomática gala, produjo gran consternación entre las gentes.

La invasión de Argelia desintegró la unidad política de la Regencia. Tratando de buscar una solución a la caótica situación que auguraba un sombrío porvenir una delegación de ciudadanos de Tlemcen (Tilimsān) se presentó en Septiembre en Fez solicitando integrarse en el Imperio marroquí. No era la primera vez que las gentes de esa población pretendían convertirse en vasallos de la dinastía alawita. En 1808 fueron durante algún tiempo súbditos de Mawlay Sulayman.

Tras una serie de consultas a sus consejeros religiosos, el Sultán aceptó aquel ofrecimiento y nombró como jalifa del territorio de Tlemcen a Mawlay Ali, un joven de quince años, hijo de Mawlay Sulayman, y dada su corta edad creyó oportuno ponerlo bajo la tutela del caid Idris el-Djenisi. Ambos tomaron posesión de sus cargos el 7 de Noviembre de 1830.

El 15 de Agosto, cuando Beramendi se disponía a despachar el correo para España le llegó la noticia de que la ciudad de Tlemcen (cuyo topónimo escribe Telemsan), había proclamado el día primero de aquel mes al Emperador de Marruecos como su Señor, poniéndose bajo su protección. El Cónsul vaticinaba que de cundir el ejemplo podría frustrarse el éxito de la campaña militar lanzada por Francia en la Regencia de Argelia.

La opinión pública española seguía con atención los acontecimiento que se desarrollaban al otro lado del mar, de los que tenía noticia a través de las informaciones recogidas en el periódico «**Gaceta de Madrid**» procedentes exclusivamente de fuentes gubernamentales que, por lo general, se basaban en los comunicados del Cónsul de España en Marruecos. Así, por ejemplo, en su número correspondiente al día 18 de Enero de 1831 decía : «**Las tropas del Emperador de Marruecos han tomado posesión de la ciudad de Telesen, situada en el territorio de la antigua Regencia de Argel : el Cónsul de Francia en Tánger ha protestado contra esta ocupación**».

Tal como informaba el periódico, Delaporte había presentado una enérgica protesta inspirada por las directrices que le diera el General Clauzel, jefe del ejército expedicionatio galo en Argelia quien, actuando por su cuenta y riesgo, sin contar con su Gobierno amenazó con invadir suelo marroquí y

bombardear sus puertos principales si no se evacuaba Tlemcen. Siempre por propia iniciativa envió a Tánger a uno de los jefes de su Estado Mayor, el Coronel Auvray, con un mensaje destinado al Sultán que contenía un **ultimatum** conminatorio.

El Baxa de Tánger, Sidi Larbi es-Saidi se negó rotundamente a remitir aquel escrito amenazador a su Soberano y el Coronel se vio precisado a dejar la ciudad sin haber podido cumplir la misión que le encomendaron. En carta de 21 de Enero de 1831, Beramendi notificaba su partida - que tuvo lugar el 5 del mismo mes - a bordo de una goleta que zarpó con destino a Argel. Comentaba el representante español que si los franceses no veían satisfechas sus reclamaciones posiblemente lanzarían un ataque marítimo contra Tánger, donde crecía la alarma ante tal eventualidad. Circulaban rumores acerca de la inminente llegada de medio millar de soldados negros enviados por el Sultán para reforzar la guarnición local. Se decía que el jefe de este contingente relevaría al Baxa, quien no contaba con muchas simpatías en la ciudad. El Cónsul temía que de producirse un bombardeo de la flota gala, se produciría una reacción de carácter xenófobo contra todos los europeos.

El Gobierno francés desautorizó la irreflexiva conducta del General Clauzel. No obstante, indicó a su Vicecónsul en Tánger que hiciera llegar a la Corte xerifiana una protesta enérgica, pero redactada en términos corteses. En respuesta a ella, el Sultán puso de manifiesto su decidida voluntad de mantenerse neutral en el conflicto argelino pero sin renunciar en absoluto a la soberanía sobre Tlemcén y negádose a retirar las tropas acantonadas allí.

En carta de 17 de Febrero Beramendi volvía a hablar de represalias, pero en esta ocasión estarían protagonizadas por los franceses, irritados por la presencia de soldados marroquíes en Tlemcén. Para hacer frente a cualquier posible agresión gala, se estaban adoptando medidas precautorias y se requisaban las existencias de azufre y plomo en todo Marruecos. Según le contaron sus confidentes, el Gobernador de Tetuán había mandado hacer seis mil cuchillos y hoces para armar a quienes no tuvieran fusiles. Era tal el miedo reinante en Tánger que cualquier buque que aparecía en lontananza se tomaba por francés.

Debido a una enfermedad, cuyo origen atribuyó a las aguas tangerinas, Beramendi estuvo algún tiempo en Gibraltar durante buena parte del año 1831. No obstante, estaba en contacto con la oficina consular, regida interinamente por el Vicecónsul Rico. Así por ejemplo, tenía noticias relativas a la rebelión promovida por los Udayas. Mediando Junio comentaba los motines provocados por éstos en Fez el Nuevo y sofocados por contingentes de la

Guardia Negra enviados desde Mequinez. Conocido en Tánger el aplastamiento de la revuelta se hicieron salvas y los Cónsules extranjeros izaron los pabellones de sus respectivas naciones, en señal de alegría por la victoria imperial. Sin hacer comentarios contaba que por orden real habían marchado a Fez, el Administrador de la Aduana tangerina, Sidi Taib Bias y su intimo amigo Barodi.

Contradiciendo las informaciones precedentes, a finales de aquel mismo Junio decía que continuaba reinando la intranquilidad en Marruecos y de Tánger habían salido armas y pertrechos para reforzar a las tropas reales. No obstante, en carta del 14 de Julio anunciaba que la rebelión estaba aplastada y sus promotores habían sido castigados con dureza.

Ya de retorno en Tánger, el 23 de Noviembre de 1831 escribió dos cartas bastante extensas. En una de ellas daba como definitivamente terminada la revuelta de los Udaya, con un arreglo amistoso obtenido mediente las gestiones del Santón de Guazan (léase Wazzan) el Hach Taleb Ben-Chilul y el Administrador de la Aduana de Tánger, Sidi Taieb Bias. Aquella misma mañana habían anunciado tan grata novedad las salvas de la artillería y las músicas típicas del país. Sumándose al regocijo popular se habían izado los pabellones consulares e incluso dos barcos de guerra franceses surtos en la bahía dispararon sus cañones y se empavesaron.

Precisamente sobre esos dos navíos hablaba la otra misiva. Acompañados, al parecer, por otros buques que se divisaban en lontananza habían echado el ancla en la había de Tánger en la amanecida del día 18. Eran el bergantín «**La Railleuse**» y la goleta «**Bearnaise**». Se sospechaba que venían para presentar dos reclamaciones, una relativa al apresamiento de tres mercantes franceses por corsarios argelinos en aguas marroquíes y la otra concerniente a la ocupación de Tlemcen y a los ataques efectuados contra Orán con la ayuda de gentes del otro lado de la frontera.

Ante las alarmantes informaciones que recibía del Alto Mando del Ejército de Argelia, dando cuenta de la incesante ayuda que en pertrechos, víveres e incluso combatientes recibían sus enemigos desde Marruecos, el Gobierno de París decidió enviar un Embajador Extraordinario a la Corte alawita. La eleccion recayó en el Conde Charles de Mornay, a quien se dieron instrucciónes para que sin perder un tono moderado se mostrara enérgico exigiendo que se cumpliera a rajatabla la neutralidad prometida y se evacuara Tlemcen.

El enviado francés arribó a Tánger en las primeras horas de la mañana del 24 de Enero de 1832, a bordo de la corbeta «**Perla**», con un pequeño

séquito del que formaba parte el famoso pintor Eugenio Delacroix, que escribiría un «**Diario**» acerca de su estancia en Marruecos y cuyos pinceles plasmarían en un cuadro, conservado en el Museo de Toulouse, la entrevista que Mawlay Abderrahman mantuvo con el Conde de Mornay.

El Cónsul español prestó especial interés a la visita del Embajador francés. Comentaba el caluroso recibimiento que le brindaron al desembarcar las principales autoridades locales, presididas por el Baxa. Formó en la Marina un destacamento militar, sonaron las músicas y tronaron las salvas de artillería. Presto a partir para la Corte, tuvo que retrasar su marcha al tenerse noticia de la muerte de Mawlay al-Mamun, hermano del Sultán. Recibido, al fin por éste, el 22 de Marzo hizo patentes las reclamaciones de su Gobierno y obtuvo una contestación muy conciliatoria por parte del Soberano.

Los planes expansionistas de Francia en el Magreb habían suscitado los recelos del Gobierno británico y por carta del Cónsul interino del 25 de Marzo del mismo año, sabemos que hizo escala en Tánger el Bergantín inglés «**Flaim**», Rico apuntaba que esta vista respondía a tres motivos : saber el resultado de las gestiones de Mornay, vigilar el paso del estrecho de Gibraltar y proteger a los contrabandistas con base en el Peñón contra los guardacostas españoles.

El problema de Tlemcen tendría un inesperado desenlace favorable a los intereses. Lo que no consiguieron sus enviados sucedería como consecuencia de la desacertada conducta del jovencísimo Mawlay Ali y de su consejero que desprestigiados ante la opinión pública de esa ciudad, tuvieron que abandonarla por orden del propio Sultán, pasados unos meses la ocuparían los soldados franceses.

Dada la brevedad que debe cumplir esta comunicación, no me es posible seguir puntualmente las incidencias del contencioso franco-marroquí provocado por la presencia gala en suelo argelino. Baste indicar que a lo largo de la década la situación se hizo cada vez más crítica hasta culminar, mediando la siguiente en una guerra abierta que se decidiría en contra del Imperio alawita en la batalla librada el 13 de Agosto de 1844 a orillas del río Isly. Como consecuencia de este descalabro Marruecos tuvo que aceptar las condiciones impuestas por Francia en el Tratado concertado en Tánger, ciudad que unos días antes del combate citado sufrió un duro bombardeo por los barcos de la escaudra gala mandada por el Príncipe de Joinville.

Uno de los problemas que mayores quebraderos de cabeza produjo a Beramendi y a su adjunto Rico fue el suscitado por la presencia en Tánger de

refugiados políticos españoles. Sus esfuerzos e intrigas para conseguir su extradición chocaron con la actitud humanitaria del Sultán Mawlay Abd al-Rahman, siguiendo la que en tiempos precedentes adoptara Mawlay Sulayman, que conocía el triste destino que aguardaba a aquellos exilado si eran entregados a las autoridades españolas.

El tema de los emigrados políticos en Tánger apenas ha merecido atención en la historiografía española. Unicamente ha sido objeto de un estudio extenso de Mª Dolores Posac presentado en el I Congreso Internacional del Estrecho de Gibraltar. Hay, en cambio, un excelente trabajo acerca de esos emigrados debido al profesor Miège. Evidentemente tal tema no tiene apenas incidencia en la historia de Tánger pero considero que debo hablar de él, aunque sea concisamente, como muestra de gratitud a una ciudad que acogió y protegió a unos compatriotas míos, de variadas filiaciones políticas, en momentos de infortunio.

Hasta el año 1833, en que muere Fernando VII, los emigrados políticos que buscaban amparo en Tánger pertenecían al partido liberal, de ideario progresista. Después de esa fecha cambio de manera radical la ideología de los refugiados, que pertenecen al bando absolutista, representado por el partido carlista.

Para no extenderme en el tema que, repito, incide primordialmente en la historia de España y sólo de forma muy tangencial en la de Marruecos, me limitaré a copiar, para la etapa anterior a 1833, una noticia recogida en la **«Gaceta de Madrid»** en su número correspondiente al 19 de Abril de 1832. Dice así :

> «Según aviso dado desde Tánger por el Cónsul General de España en Marruecos, ancló a las seis de la mañana del 24 de Marzo en aquel puerto una barquilla pescadora de la matrícula de Bejer. Al acercarse a tierra se oyeron a los que iban en ella las voces siguientes : **no somos cristianos, queremos ser moros** : de manera que habiendo sabido el hecho el Gobernador bajá, dispuso que desembarcando la gente compareciese a su presencia. Verificado esto, los que daban los gritos declararon ser Don Juan Michelena, capitán de la brigada de Marina española ; Don Luis Guerra de la Vega, oficial de la misma ; Don Juan Bautista López, teniente indefinido, Don Mariano Rey, idem ; Don Josef Luque, comerciante y Don Josef Bermúdez, practicante de Farmacia.
>
> Estos seis españoles, que habían sido cómplices en la revolu-

ción de la Isla, y aun se dice también en el asesinato del Gobernador de Cádiz, renegaron inmediatamente de la religión cristiana... (hicieron) traición a su Patria y a su Rey».

Desempeñando interinamente el Consulado, Rico recibió la noticia de la muerte de Fernando VII, ocurrida el 29 de Septiembre de 1833. Dejaba por heredera a su hija Isabel II, niña de corta edad, confiando la Regencia a su esposa, frustrando las esperanzas del Infante Carlos María Isidro, hermano del monarca muerto, pretendiente a la Corona. Sus partidarios acudirían a las armas para tratar de imponer sus supuestos derechos a la sucesión, originándose así una terrible gerra civil, conocida como la primera guerra carlista.

Siguiendo instrucciones de Madrid, el 19 de Octubre el Vicecónsul despachó un correo para comunicar al Sultán la muerte del monarca y la proclamación de la nueva Reina. El 31 del mismo mes llegó a sus manos un suplemento de la «**Gaceta de Madrid**» fechado el día 5 en el que se daba cuenta del fracaso del primer chispazo de la insurrección carlista, ocurrido en la ciudad de Talavera de la Reina. Rico se apresuró a escribir a Zea Bermúdez, flamante Jefe del Gobierno, prometiendo servir lealmente a la infantil soberana.

En Septiembre de 1840 Beramendi vio llegar a Tánger, procedente de Génova y vía Gibraltar, a un importante personage carlista, Fernando Luis Ponce de León. Para subsistir pretendía abrir una escuela para niños españoles y franceses. El Cónsul le hizo comprender el escaso éxito de tal proyecto y le buscó empleo en casa de un comerciante francés, con el que no tardaría en pelearse. Supo Beramendi que su compatriota reunía una tertulia en la posada en que estaba alojado y en ella hacía proselitismo en favor del bando carlista.

Harto ya de los problemas que le planteaba Ponce de León, el Cónsul consiguió que fuera expulsado de Tánger. Le facilitó un pasaporte para Gibraltar, dándole además cien reales, más un pasaje de barco gratis hasta el Peñón. Libre al fin de tan molesto huésped escribió una carta al representante español en la Roca alertándolo sobre sus posibles intrigas políticas en su refugio gibraltareño.

También en los últimos tiempos del 1840 llegaba a Algeciras el Coronel Scott, un militar inglés que había combatido en las filas de los carlistas. Desde allí se puso en contacto con Natale Manucci, un corso establecido en Gibraltar y que se titulaba Encargado de Negocios del Emir Abdelkader, ofreciéndose para incorporarse al Estado Mayor de los argelinos. Aceptados sus servicios pasó el Estrecho pero sus andanzas por tierras africanas se sitúan fuera del marco cronológico de mi trabajo.

Por la correspondencia del Consulado de España tenemos noticias sobre diversas controversias surgidas entre los representantes de las naciones que mantenían posiciones políticas encontradas. Así, por ejemplo, constan las numerosas quejas suscitadas por la protección que prestaba a los exilados liberales el Cónsul de Dinamarca, Peder Kofed Anker, un prestigioso botánico que descubrió una nueva especie de planta bautizada por él como Narcissus viridiflorus. Se podía encontrar en el Yebel Kebir, sobre el cabo Espartel y asimismo en la otra ribera del Estrecho en el Peñón de Gibraltar. También tenía a su cargo la representación de Austria, país que en el curso de la década envió como Plenipotenciario al Barón Bandiera. En ese epistolario no faltan informaciones relativas a conflictos internos en algunas legaciones extranjeras y, a veces, roces con las autoridades locales.

Según comunicación de Rico, a las tres de la tarde del 30 de Septiembre de 1832, a bordo de un místico con bandera de Cerdeña, llegó a Tánger Mister Leib, nuevo Cónsul de los Estados Unidos que substituía a Carr, hombre de desordenada conducta que desprestigiaba a su Nación. También por conducto de Rico sabemos que pasado casi un mes, concretamentne el 26 de Octubre, el Baxa convocó al Cuerpo Consular para una reunión que se celebraría al mediodía en su palacio de la Alcazaba. Acudió puntual el Vicecónsul y vió que junto al Gobernador estaban el Administrador de la Aduana y el Juez de la Mezquita Principal. Motivaba la convocatoria una denuncia presentada contra el Cónsul inglés, acusado de tratar mal a los marroquíes. Respondió éste a tal imputación con palabras indignadas, originándose una acalorada discusión entre él y la máxima autoridad local. Le puso término la retirada del representante británico quien manifestó en tono airado que daría cuenta a su gobierno del insulto que le habían hecho.

Cambiando de interlocutor y también de forma airada, el Baxa se encaró con el Cónsul de los Estados Unidos, exigiendole la entrega inmediata de un renegada que había buscado refugio en su casa. EL diplomático norteamericano se negó rotundamente a atender demanda, arguyendo que el individuo en cuestión era compatriota suyo, natural de Florida, cuya supuesta apostasía fue una artimaña para evitar ser detenido.

Llegamos al año 1840. En sus primeras semanas hubo muy mal tiempo y finalizando Febrero cayeron lluvias torrenciales. El ambiente crispado que reinaba en la ciudad al agravarse progresivamente las relaciones con Francia se tradujo en diversos incidentes en el curso de la Pascua del Cordero. En carta del 6 de Abril Bermendi señalaba el incremento de la xenofobia en Tánger. Se hacían preparativos para una guerra inminente, acopiando armamento. Incluso se buscaban en los campos inmediatos a Ceuta proyec-

tiles de artillería utilizados durante el sitio que puso a la ciudad el Sultán Mawlay Al-Yazid en 1791.

Próximo ya a concluir el año hubo un relevo en el gobierno de Tánger al ser nombrado Baxa Sidi Busilam Ben ALi Astot, según contaba Beramendi en carta fechada el 3 de Diciembre, en la que recomendaba ciertas medidas para señalar la frontera de la plaza de Ceuta.

Próxima ya a terminar la década que es objeto de mi atención Beramendi prestó gran interés a un asunto que puede parecer trivial, pero que creo conveniente recoger porque en él se refleja la importancia que daban las autoridades españolas al cumplimiento de un deseo expresado por el Sultán de Marruecos, tratando así de captarse las simpatías de éste, poniendo en práctica el espíritu del artículo 1° del Tratado de 1767, con cuya cita iniciaba yo este trabajo este trabajo. La recíproca y verdadera amistad entre los dos Soberanos y que sus vasallos se favorezcan unos a otros. Reiterando la nimiedad del tema lo resumo como punto final de mi comunicación.

Una carta de Beramendi fechada el 4 de Abril de 1840 explicaba que viajando un marroquí por Cataluña quedó admirado por el tamaño de unos corderos que vio pastar en los campos de Tarragona. Llegó la noticia a oídos del Sultán quien mostró su deseo de adquirir media docena de esos ejemplares. En su nombre hizo la solicitud oportuna uno de sus cortesanos Abdelselem El selagüi, en un escrito que llevaba por fecha el 11 de Muharram el Jaram de 1256, equivalente al 16 Marzo de 1840.

Sabida la demanda en la Corte de Madrid, se dieron las necesarias instrucciones para cumplirlá, recabándose el asesoramiento del Presidente de la Asociación General de Ganaderos en la tarea. Puestas en marcha las gestiones, la lentitud de la burocracia empeñada en la tarea retrasaría la solución final hasta bien entrado el año siguiente, con lo que rebaso el limite temporal que me había impuesto. Sin embargo, para que no quede inconcluso mi relato diré que se enviaron al Sultán las seis parejas pedidas, corriendo todos los gastos de cuenta del Ministerio de Gobernación. Tres correspondían a ejemplares de la raza marina criada en Cáceres y las otras tres a la llamada **raza antigua tarraconense**. Todas fueron remitidas a Cádiz y, aunque no consta en mi fuente informativa, supongo que de aquí las embarcarían para Tánger.

## BIBLIOGRAFIA

BECKER, Jerónimo : **España y Marruecos. Sus relaciones dipolomáticas durante el siglo XIX,** Madrid 1903.

COSSE BRISSAC, Philippe de : «Les rapports de la France et du Maroc pendant la conquete de l'Alegerie (1830-1847)», **HESPERIS** XIII 1931, première partie, pags. 42-115.

GARCIA FRANCO, Vicente : «Orígenes contemporáneos de la política española en Marruecos, 1800-1845 (Esbozo y apuntes para un estudio)», **AWRAQ** IX 1988, págs. 37-60.

ROUARD DE CARD, E. : **Les relations de l'Espagne et du Maroc pendant le XVIII et du XIX sieclès,** Paris 1905.

SCOTT, Colonel K.S.F.K.C. : **A journal of a residence in the Smaille of Abd el Kader.** Londres 1842.

SEVILLA ANDRES, Diego : **Africa en la política española del siglo XIX,** Madrid 1960.

# THE FIRST YEARS OF THE TANGIER STATUTE (1925 — 29)

**Claire Spencer**
University of London

## The 'Mixed' Statute of Tangier

When the draft agreement to establish an international administration over the Tangier Zone was signed in December 1923, its ratification in May 1924 was only the beginning of a long story. The translation into practice of the 'special regime' at the centre of tripartite negotiations for nearly twenty years was delayed for yet another year while the administration's basic laws were drafted and its various institutions were set up. The three Powers which drew up the Tangier Statute, France, Spain ans Britain, also had to gain the adhesion to their agreement of as many of the other Power signatories of the Act of Algeciras as possible(1). With the exception of the USA and Italy, by the summer of 1925 all the European states with interestes, however nominal, in Tangier had acceded. The Statute then came into force on June 1st 1925.

Like any new instrument, the constitutional arrangements of the Statute remained to be tried and tested. Because of the intensely political nature of the negotiations leading to its formulation, the drafters of the Statute were working under a number of theoretical and practical constraints which could only be resolved when the administration came into operation. Some of these constraints, such as the fictional sovereignty of the Sultan of Morocco over his subjects in Tangier, and the 'delegation' of his authority to the international administraion could in fact never be resolved satisfactorily. As with many aspects of the Statute, the finer points of its theoretical ambiguities were in fact glanced over in favour of making it work to the greater or lesser satisfaction of those involved.

While the Statute was never removed from the diplomatic and political en vironment out of which it was born, it is the contention of this paper that individual office-holders within the administration contributed as much as the diplomats who formulated it to the cohesion of the international regime during its first five years. The provisions of the Statute were in many ways deficient, thus making it essential for compromises to be struck between both individual functionaries and institutions. Through an examination of the role of the Administrator, or the main executive of the administration, this paper will analyse how relations were formed with the other key institutions of the Statute : the Legislative Assembly and the Committee of Control. Even though this approach gives an incomplete picture of the early years of the international regime, it is nevertheless instructive of how ad hoc arrangements and practical responses to the oversights in the Statue contributed not only to the particular character of the regime, but also to its durability. .

The task of interpreting their functions was daunting indeed to the administrative cadres first appointed to direct the affairs of Tangier. Even in form, the agreement reached in December 1923 was of a mixed character, consisting of a main Convention signed by the three negotiating powers, an annexed document of 14 articles covering police regulations, and two draft dahirs - or degrees - covering the organization of the proposed administration and the establishment of an international judiciary, or 'Mixed Court'[2]. Taken together, the component parts of the Statute combined a general constitutional outline (the Convention) with detailed municipal regulations (the remaining documents) which in more than one respect overlapped. A complete picture of the role of Administrator, for example, could only be gathered by reference to provisions in all the documents.

As a result, the traditional divisions between executive, legislative and judicial branches were not as clear-cut as the drafters of the Statute might have wished. In theory, the Legislative Assembly, through its Law-making capacity, was to be the sovereign body, at least over the purely internal aspects of the international administration. In consequence, the Administrator and his adjoints were to execute the Assembly's decisions and the Mixed Court to enforce its laws. Within this scheme, however, the overall direction of policy was far from evident, while the special role of the Committee of Control (comprised of the career diplomats of the acceding Powers) set it both within and above the administration as a kind of supreme court with accessory functions bridging all the above divisions[3].

To complicate matters further, the largely fictional respect for the Sultan's sovereingty represented by the dahirs meant not only that the existing

Moroccan administration was to remain in place to cater for the religious and judical needs of the 'native' population, but that a representative of the Sultan, the Mendoub, was included within the Statute to 'promulgate the legislation passed by the international Assembly and countersigned by the President of the Committee of Control' (article 29 of the Convention). Even though this was just a formality, in practice, the fragile integration of Moroccans within the international administration gave French officials a disproportionate influence over the new regime. Since the British and Spanish negotiators of the Tangier Statute had accepted, at least in part, the French rights of protection over Moroccan subjects in Tangier accruing from the Treaty of Fez of 1912, it did not take much imagination to see how the participation of not only the Mendoub, but also the 9 Moroccan members of the Legislative Assembly (6 Muslims, 3 Jews out of a total of 26) would be subject to the requirements - not to say impositions - of their protectors.

As a final complication, the international rivalries which had couloured all negotiations over the Tangier Zone continued to be encapsulated in an institutionalized form within the Statute. The key posts within the judiciary as well as the administration were reserved for specific nationalities, in reflection not only of the conditions attached to the accession of each Power, but also of a genuine desire to create a balance within the administration. The result, however, represented less the needs of the zone than the satisfaction of extraneous concerns with national prestige, which needless to say, continued almost unabated under the new administration. Thus, while the top executive positions were neatly divided between a French Administrator and two Assistant Administrators representing Great Britain and Spain, and the public works of the zone between a French engineer in charge of the 'state' sector and a Spanish engineer in charge of the municipality, the very divisiveness of the original plan did little to encourage the integration of a truly international regime, nor contribute to its efficiency.

The position of the European diplomatic agents in Tangier - transformed into Consuls-General by the statute - was particularly compromised by these considerations of national prestige. At one and the same time their governments expected them to fulfil their normal functions in defence of national and diplomatic interests, while promoting the expansion of local interests (which did not necessarily coincide) and acting collectively as the Committee of Control. The French and Spanish consuls were even more constrained, by having to take the demands of the neighbouring protectorates of Morocco - under French and Spanish control - into account.

The combination of these factors made the Committee of Control a sin-

gularly unsuitable body to effect an impartial defence of the interests of the zone of Tangier. The fact that the consuls, both collectively and individually, did rise to the challenge on more than one occasion was due at least in part to the strong direction given to the Statute by its first Administrator. Where the theoretical powers of the Committee of Control might have been translated too radically into a blanket control over all the affairs of Tangier, the independence of the first Administrator acted as a counterweight to their encroachments. In a similar fashion, the Administrator's assertive direction of policy initiatives prevented the Legislative Assembly from presenting the rest of the administration with laws reflecting the potentially narrow interests of its largely business-oriented, professional and land-owning membership.

**The Administrator**

The executive power of the Statute was to be vested in the Administrator, who, according to article 31 of the administrative dahir 'shall represent the international body in its relations with third parties and shall transmit the decisions of the Assembly to the Committee of Control'. According to the same article, the Administrator was to have no independent power, his major function being to 'carry out the decisions of the Assembly' through the different services of the adminisatration, for which he was responsible on a day-to-day basis. In addition, he was in charge of drawing up the agenda for the Assembly, in conjunction with the Assembly's vice-presidents (articles 22 & 23 of the dahir), he was to appoint officials with the previous approval of the Assembly (article 37 of the Convention ; article 36 of the dahir), draw up the internal regulations of the administration (article 38 of the dahir), ensure law and order, and - last but not least - prepare the budget of the zone 'with the assistance of the Director of Finance' before submitting it to the Assembly for approval (article 52 of the dahir).

In view of the extent of the tasks allotted to the post of Administrator - the above list being far from exhaustive - doubt can be cast from the outset on the reality of the Administrator's formal lack of independent powers. The fact that the Quai d'Orsay insisted that the first incumbent be a Frenchman, at least for the first six of the Statute's twelve year duration, was a reflection of the centrality of the post to the smooth functioning of the whole administration. Above all, the Administrator was to provide the main constitutional link between the institutions of the zone in his capacity as the transmitter of policies and decisions. Moreover, the purely managerial tasks of the position carried considerably more weight in practice than they did on paper. The Administrator's role in the initiation of laws, for example, as much as in their execution, gave him a significant degree of latitude in the emphasis of his management.

The first incumbent of this position, Paul Alberge, was seconded from the Finance Department of the French protectorate administration. Even though his experience in public financing was thought to be an asset, his close association with the French protectorate authorities raised concerns over his impartiality, particularly since after six years in office, he would normally be reintegrated within the French zone service[4]. To Alberge's credit, however, he soon proved to be his own man, defending the interests of Tangier even in financial negotiations with his erstwhile employers[5]. Nevertheless, his perception of his role within the Tangier zone was not always to the liking of his colleagues, who complained of his independence of spirit and reluctance to inform his two Assistant Administrators (the Englishman, Dicken, in charge of finances, and the Spaniard, Ruiz Orsatti, in charge of health) of his actions[6].

Few doubted his intelligence, but his impatience with Spanish administrative inefficiency was ill-disguised and the cause of numerous frictions with Spanish officials and the Spanish-language press of the zone. Alberge was too experienced a public appointee to translate his 'caustic and often contemptuous manner' (in the words of the British Vice-President of the Assembly[7]) into an active discrimination against Spanish interests, preferring instead 'to let matters drift' when they reflected badly on the Spaniards[8]. He did not always actively promote French interests either, to the chagrin of many of his countrymen. One of the first incidents which illustrates this arose over the appointment of an adjoint to the state engineer's department, under the control of a Frenchman, M. Fayard. When the appointments committee decided in June 1925 to favour a British candidacy for the position of Deputy Engineer, M. Fayard complained to the French consul that the Administrator had not done enough to protect 'French influence and interests' by not securing the post for a Frenchman. The implication was undoubtedly that M. Alberge's first loyalty should continue to be to his country, rather than to any kind of balance between interests (as not personal as not personal as well as national), that the post undoubtedly required[9].

In fairness, the very scope and centrality of the post of Administrator meant that its incumbent could rarely be in a position to please everyone. When, for example, Alberge was slow to react to the zone's first serious strike in July 1926, he was accused of being deliberately obstructionist, particularly since Spaniards were the main instigators of the workers' disruption. It was even implied that he was dragging his heels over the expulsion of the worst trouble-makers, so that the unpleasant task of removing them from the zone would fall to his Spanish second-in-command while Alberge himself was on leave over the summer[10]. The Administrator's defence on this occasion was

that he did not have the legal means at his disposal at the time of the strikes to do more than arrest obvious law-breakers. The regulation on the control of public assemblies only came into force on August 13th 1926, when the worst of the demonstations had already taken. Also, since the statute stipulated that expulsion orders had to be made at the instigation of the consuls of the nationals in question and authorized by the Mendoub, the extent of Alberge's independent control over civil unrest was somewhat diluted[11].

The dilemma facing Alberge was that of being sufficiently authoritative to ensure that both policy-making and its execution was carried out by the officials under his control, while deferring to the prerogatives of the other main institutions, the Legislative Assembly and the Committee of Control in spheres which occasionally encroached on each other. It is not surprising therefore, that while some of Alberge's detractors should accuse him of high-handedness, others would suggest that he was 'somewhat lazy of disposition' and governed delicate situations more by default than through assertive handling[12]. On another occasion involving the Spanish community in May 1927, it was left to initiative of the Committee of Control, via the Spanish Consul-General, to warn the organizers of King of Spain' birthday celebrations not to make their procession too public for the taste of the 'international community'. Alberge, according to the British Consul Gurney's interpretation of this event, preferred to 'let the Spaniards do silly things and scold them afterwards, rather than head them off by a timely warning[13]'.

**Relations with the Legislative Assembly**

It was with the Legislative Assembly that Alberge was in most regular contact, above all through the Assembly's standing committee, or Bureau comprised of the three Vice-Presidents of the largest European groups of members (France, Spain and Britain) and the Mendoub. The main purpose of their meetings was to draw up the agenda of business for the Assembly's future deliberations. However, beyond the Adminstrator's role in placing questions on this agenda, the Statute made no mention of the Bureau's independent capacity to initiate discussions[14]. In practice, it was soon felt that Alberge took his policy-directing role rather too seriously. The British Vice-President Ellis wrote after the first year of this system, that ' the Administrator's attitude was, and I am convinced, is still, that he can veto any article on the agenda and equally can put anything on he wishes, whether the majority of the Bureau is in favour or not'[15].

In fact, article 22 of the administrative dahir had included a provision for recourse to the Committee of Control in case of disputes, but since neither the

legislators not the Administrator were inclined to concede to the views of the third body (already though to be too powerful), matters were usually settled by a form of compromise. However, even when Alberge succeeded in directing a large part of the work-load of the Assembly, he could not always influence the results. Even before the statute was fully operational, a dispute over the draft Personnel Regulations presented by Alberge to the Assembly in early 1925 caused the administration enormous work in redrafting the original text and accommodating objections raised on the floor of the Assembly.

As regards the initiation of laws, moreover, Alberge could only suggest their opportuneness and present an outline of proposals, while the final drafting of individual articles was in the hands of a separate sub-committee of the Assembly. The speed with which measures passed through their various stages, from sub-committee to plenary sessions, was also beyond the Administrator's control, as exemplified by the fate which befell Alberge's draft press law. Originally tabled for discussion in early 1926, The campaign against restricting press freedoms was so vocal - and not unnaturally orchestrated by the undridled press itself-that the proposals which had reached as far as the committee stage were eventually dropped and left to languish 'in the boxes of the Bureau', according to Alberge[16]. Only in 1927, when the Assembly's Vice - Presidents themselves saw fit, was the draft law revived.

By far the greatest difficulty Alberge encountered with the Assembly, however, was in gaining its acceptance of the annual budget, drawn up in the first instance by the Financial Director, Dicken, with Alberge's approval. Not only were the members generally reluctant to accept the new forms of taxation proposed by the Finance Department, but during the debates over the 1926 budget in December 1925, they even tried to abolish an existing indirect tax, the *droit des portes* (or gate tax), predating the application of the Statute. In this instance, the Committee of Control stepped in to protect the administration's duty to balance the budget by questioning the legality of attempts to suppress a tax which preceded the Assembly's own existence[17]. It remained the case, however, that even when Tangier's finances were badly affected by a slump in the customs receipts on which the zone depended for more than 50% of its income, Alberge was hard pressed to gain the Assembly's acceptance for fiscal measures from which they would all collectively suffer.

In 1927, for example, when the Zone needed to raise money to finance loans for the Tangier port works, the Assembly preferred to suggest economies in the administration (a favourite traget) rather than accept the licensing tax (**patente**) suggested by Alberge. The underlying reasons for this were only partly self-interest ; of as much, if not greater importance, was the

Assembly's concern with public support and popularity. Even if it were known that the insistence on new sources of internal financing came from the Finance Director or Administrator, the Assembly always bore the blame, and as the British Consul Gurney wrote as late as 1929 : '(a) version to any taxation is particularly strong in Tangier where the population enjoyed practical immunity prior to the introduction of the Statute[18]'.

Another aspect of Alberge's relations with the Legislative Assembly was in the appointments committee, which according to article 36 of the administrative dahir, he was to preside and whose decisions were to be ratified by the full Assembly. The composition of the committee varied according to the vacancies in question, but its core membership besides the Administrator was comprised of the three Vice-Presidents, joined by the relevant head of service.

Because of the sensitivity of distributing posts between different nationalities, it was on this body that Alberge was faced with most accusations of favouritism or neglect. The first year of the administration was in fact dominated by the jockeying of various lobbies for the posts not directly covered by provisions of the Statute. In June 1925, for example, the Spanish members of the Assembly left the debating chamber en masse when a Frenchman was appointed police comissioner, while one of the French members threatened to resing when he failed to gain the Assembly's support as their delegate to the Port Commission[19]. Even though Alberge did not have a controlling vote over the proposals made by the committee, the frequent predominance of Frenchmen on the body (amounting to three out of five when the head of service was French), made Alberge as subject as his fellow countrymen to criticisms of voting along national lines. However, that the French engineer did not in practice secure his choise of adjoint, as described above, was a demonstration not only of the Assembly's power of veto over appointments but of the inevitable, and practical, need to balance the distribution of posts.

In so far as Alberge enjoyed any control over the choice of candidates - particularly within the police force under his authority[20] - he erred rather more in the direction of the fitness of individuals for their posts than did his colleagues. That he at least tried to instil order in the top-heavy administration, and to some degree succeeded, is more than borne out by reports that virtually all of the French community of Tangier, including the Consul-General, nurtured grievances against him within a year of his appointment[21].

**Relations with the Committee of Control**

Where neither the Assembly nor the Committee of Control had much

direct influence was in the application of laws once approved by both bodies and signed by the Mendoub. The Administrator's role in this respect was in practice almost discrectionary. The provision in article 24 of the administrative dahir for the Administrator to appear in an advisory capacity before the Assembly did not specify whether he should do so at his own, or the Assembly's request. Moreover, while his 'advice' might be useful during the deliberations over certain measures, the Assembly had no way of making the Administrator directly answerable to it during the execution of its decisions. This role fell to the Committee of Control, which could summon the Administrator (article19, administrative dahir), but their only recourse, should his actions meet with their disapproval, was the somewhat drastic measure of asking the Sultan for his removal on a three-quarters majority (article 35 of the Convention).

In the event, this clause was never invoked, particularly since the inefficiencies of the administration were usually more directly attributable to individuals withim it than to the Administrator himself. His overal responsibility for the actions of the officials under his charge was also never taken to its logical extreme, except when he was requested to instigate their removal. Under article 35 of the administrative dahir, it fell to the Administrator to 'lodge a demand' with the Control if either of the Assistant Administrators or the two engineers failed to give satisfaction. In practice, when the case of an indolent Spanish engineer arose in October 1928, the matter of his removal was dealt with through entirely unofficial channels, mostly because of the national tensions involved. During a meeting of the Committee of Control held on October 29th, for example, the Spanish Consul accused Alberge of victimising the engineer in question and manipulating a campaig against him. As a result, the French and British Consuls approached the Spanish Consul to persuade his countryman to resign rather than face the public humiliation of dismissal. This was in fact achieved by mid-November, when following Alberge's withdrawal of his original complaint, the engineer tendered his resignation and left the Zone[22].

Alberge's dealings with the Committee of Control were not always as cordial as they had been on this occasion. However, much of the confusion of their responsibilities owed as much to the Committee's own exaggerated conception of its role, as to any failings on the part of Alberge. In the first place, the Committee's place as the guardian of not only the provisions of the statute, but of the regime of economic equality which preceded it[23], provided the Committee with an almost open invitation to exert a supervisory role over the administrative as well as legal aspects of its function. In fact, beyond the Committe's obligation to annul all legislation contrary to certain

stipulations[24] and its discretionary veto (by majority vote) over enactments deemed to contravene the statute (article 31 of the Convention), the supervisory powers of the Committee were far from being clearly spelt out.

Even their judgements over the decisions transmitted to them from the Assembly by the Administrator were restricted to appending a clear 'yes' or 'no'. In many cases, however, the legislation was often hard to assess within the strict letter of the Statute, ambiguous in its intent and content and even, at times, badly drafted[25]. Nevertheless, when enactment of the legislation was obviously necessary for the good of the Zone, the temptation to send it back to the Assembly with recommendations was often stronger than resorting to a veto : an eventuallity for which the Satatute had made no provision at all.

Under these circumstances, the presence of the Administrator (and his adjoints) was frequently required during the Committee's meetings to clarify not only the details but also the original intentions of legislative and policy initiatives. The extent of Alberge's influence over the deliberations of the Committee is hard to gauge, particularly since the British and French consuls had a strong sense of their own interprestative faculties, and many of the more controversial legislative projets were hotly debated in the local press. However, Alberge - and Dicken - undoubtedly held some sway over the Committee's decisions regarding the disputes with the Assembly over the budget. The Assembly's suggestions to contract loans for the port works, for example, consistently met with the disapproval of the Committee, thus strengthening the administrations's position over the introduction of new taxes[26]. In this respect, the Committee of Control had the last word, being ultimately responsible for the solvency of the Zone, and under article 53 of the administrative dahir, empowered not return an unsatisfactory budget to the Assembly, but to invoke an emergency budget, based on the previous year's figures, for each month the new exercise continued without the Assembly's vote of approval.

One discretionary 'control' that Alberge could exercise, particularly over the enactment of legislation of which he was not particularly in favour, was in delaying the communication of decisions from one body to another. Even thought the Statute stipulated a time limit of eight days within which the texts of laws and regulations had to be transmitted to the Committee of Control (article 31 of the Convention), in fact, the fulfilment of this task only at the last possible moment allowed for the press and the ubiquitous lobbies of Tangier to have their effect over individual consuls. The question of the authorization of gambling, for example, which according to article 52 of the Convention required a unanimous decision of the Committee of Control, was

'politicized' in this way when the Legislative Assembly formulated an official request - taken up by the press - in July 1925[27]. On this occasion, the Committee avoided polemics by referring the matter on to their respective governments for advice.

The main conflicts between Alberge and the Committee arose not so much from their collective interference in the day-to-day workings of statute, as from their individual interventions as consuls seeking to advance local or national interests. Although Alberge's relations with his own consul were often strained for the reasons outlined above, it was not surprising that it was with the swift succession of Spanish consuls that he encountered most difficulties. In February 1927, for example, the Spanish consul Pla made representations to Alberge to reserve a position recently vacated by a Spanish official in the Finance Department for another Spaniard. Alberge's reply, however, was that the main reason the first official had left was that he did not have enough work to do, and that the post would therefore not be filled[28]. Since this incident occurred only a month after the Committe of Control had passed a resolution expressly condemning consular interference with employees of the administrations, its relatively diplomatic handling by Alberge was greatly to his credit.

**CONCLUSION**

In fact, by the time Alberge left Zone in 1929, he had lived down mach of the early reputation that had earned him the nickname 'Serpent' in the local press[29]. Even one of his greatest detractors, the British Consul Gurney, was sorry to se him go when the decision to replace him was announced in September 1928[30]. In subsequent years, when Gurney had time to assess Alberge's French replacement, Le Fur, he wrote :

> 'Although fault was found with his predecessor M. Alberge during his period of office on account of his brusqueness and overbearing manner, there are now many who note with regret the withdrawal of his strong hand and draw comparisons between him and M. Le Fur unfavourable to the latter...[31].

Paul Alberge was not the only official to influence the workings of the Statute, but he undoubtedly shaped the somewhat imprecise role of Administrator to the requirements of a central authority which was lacking in the original Statute. That he did so, under far from ideal conditions, greatly enhanced the capacity of ther institutions to respond - even if sometimes negatively - to his strong direction, and formulate their own role within the

administration. As a result, the international regime, which may well have foundered in its early years under an Administrator with less strength of character, survived both amendments in 1928 and suppression during the Second World to become redundant only when Morocco achieved independence in 1956.

## NOTES

(1) The 1906 Act of Algeciras remained unaffected by subsequent international treaties relating to Morocco and in fact provided the main reason why France (then Spain) could establish no more than a protectorate over territories under the (nominal) sovereingty of the Moroccan Sultan. The twelve powers signatories, besides Morocco, which undertook to respect and safeguard the sovereignty of the Sultan and the territorial intergrity of the Shereefian Empire were : Germany, Austro-Hungary, Belgium, Spain, the USA, France, Great Britain, Italy, the Netherlands, Portugal, Russia and Sweden.

(2) For details see the annexed copies of these documents, taken from Graham H. Stuart 'The International City of Tangier', 2nd edition, Stanford University Press, 1955.

(3) See Graham Stuart's comment (op.cit., 1st edition, p. 168) : 'The functions of the Committee of Control are extensive and important... which makes it difficult to classify the body according to the generally accepted divisions of executive, legislative, or judicial functions.

(4) (F) oreign (O)ffice 371 11914 W 88860/76/28 Consul-General Clive to Villiers (personal), September 9th 1926.

(5) See (M)inistère des (A)ffaires (E)trangère, Série (Maroc 1918-49) 703 Branly (Directeur-Général des Finance Chérifiennes) to the Resident-General, Rabat, January 27th 1927 ; FO 371 12688 W3542/11/28 Consul-General Gurney, Tangier to F.O., No. 65, April 7th 1927.

(6) FO. 371 11914 W82889/76/28 Clive to F.O., No. 200, August 27th 1926.

(7) FO 317 11912 W 5962/76/28 Lt-Colonel Ellis to Clive, June 28th 1926.

(8) Alberge was also reputed to say that Spanish administrative incompetence alone did more to prejudice Spanish interests than anything he or any other French official could have done ; however, the inefficiencies of the early years of the administration could equally well have been imputed to other nationalities.

(9) MAE (Nantes) D 14 Fayard to Feit (French Consul-General), Tangier (personal and confidential) June 2nd 1925.

(10) FO 317 11914 W 8289/76/28 Clive to F.O., No. 200, August 27th 1926.

(11) For details of the strikes see MAE (Maroc 1918-40) 666 Merillon (interim Consul) to MAE, Paris, No. 368, August 19th 1926 ; FO 371 11913 W 7966/76/28 Clive to F.O., No. 193, August 20th 1926.

(12) FO 371 13414 W 2993/2893/28 Hugh Gurney (British Consul-General) Annual Repport on Tangier, 128, p. 13.

(13) FO 371 13407 W9404/12/28 Consul-General Gurney to Ronald Campbell (F.O) (personal), September 12th 1928. In fairness to the Spanish community, it was not only Alberge who was high-handed in their regard ; British officials were often just as dismissive.

(14) Article 22 of the administrative dahir merely states that '(n)o question which is not within the competence of the Assembly may be included in its agenda' and '(t)he Assembly may not, for instance, open discussions on subjects which would involve an agreement of the Moroccan Government with the Powers' which are negative provisions. The very existence of the Bureau of vice-presidents was in fact an extrapolation from the reference in this article to 'the stranding committee' ; nowhere else are its fuctions described.

(15) FO 371 11912 W 5962/76/28 Ellis to Clive, June 28th 1926.

(16) 'N'était-il pas normal que la presse tangéroise trouvât ses défenseurs les plus convaincus parmi les gens qui ne savent pas lire ?' wrote Alberge somewhat bitterly after the 'press affair' became embroiled in the strikes of July 1926. See MAE (1918-40) 685 Alberge to Witasse (French Consul-General), December 26th 1927.

(17) FO 371 11910 W339/76/28 Clive, to F.O., No. 2, January 6th 1926.

(18) FO 371 14143 W 4231/28 Gurney, Annual Report for 1929, p. 23.

(19) Raymond Charles 'Le statut de Tanger, son passé, son avenir', Algiers, 1927, p. 169.

(20) See articles 3 and 12 of the 'Regulations concerning the police Force of the Tangier Zone' annexed to the Convention.

(21) See the report of the future Resident-General Nogués, then Commanding Colonel of the Fez region, following a visit to Tangier in September 1926 : MAE (Maroc 1918-40) 667 Nogués to Ministère de la Guerre, Paris, September 10th 1926.

(22) (A)rchivo (G)eneral de la (A)dministración del (E) stado, Alcala de Henares, Spain, Africa (Tanger) 6(1-7) Sessions of Committeeof Control, No. 13, October 28th 1928 ; FO 371 13408 W10683/12/28 Gurney to Ronald Campbell (personal) November 15th 1928.

(23) Under the Act of Algeciras, the Powers signatories of which they represented (article 30 of the Convention ; article 18of the administrative dahir).

(24) Namely, all resolutions and decisions of the Assembly which 'are contrary to the law or the treaties', are adopted in the absence of a quorum or fall outside the competence of the Assembly, or in which one of its members is 'directly interested, either personally or as agent' (article 26 of the administrative dahir).

(25) AGE Africa (IDT) 6 (1-7) Spanish Consul-General Pla to Dirección General de Marruecos y las Colonias, No. 232, May 5th 1927.

(26) See, for example, FO 371 13414 W 2893/2893/28 Gurney's Annual Report on Tangier, 1928, p. 19.

(27) (S)ervice (H)istorique de l'(A)rmée de (T)erre (Paris) 3H 222 Feit (French Consul-General) to MAE, Tel. N°. 219 D, July 15th 1925.

(28) MAE (Nantes) D 14 Alberge to Pla, February 4th 1927.

(29) See, for example, MAE (Nantes) D 14 for a copy of the article on Alberge : 'les Tangérois agitent - l'Orphis Chérifien' in **Le Cri Marocain** May 18th 1929.

(30) FO 371 13407 W9404/12/28 Gurney to Ronald Campbell (Personal), September 12th 1928.

(31) FO 371 15743 Gurney, Annual Report for 1930, p. 18.

# L'ACTIVITE MARITIME A TANGER PREMIERE MOITIE DU XII° SIECLE

**J.L. MIEGE**
Université de Provence

Le rôle diplomatique de Tanger a fait oublier sa fonction portuaire. Il faut d'emblée rappeler ce truisme :

Tanger est avant tout un port.

La relative ignorance de ce rôle est dûe à deux difficultés rencontrées par l'historien. L'une, conceptuelle, s'est affirmée avec les deux mouvements qui ont concentré, à Casablanca, l'essentiel de l'activité maritime, à Tanger, l'essentiel longtemps de la vie de relations politiques... Les deux villes devenaient les objets, bien définis et opposés, d'une histoire lue du présent.

La deuxième difficulté provient de l'absence de sources facilement accessibles. Les archives du makhzen, récemment ouvertes, n'offrent que des registres portuaires lacunaires en mauvais état et qui ont jusqu'à présent, rebuté les chercheurs. Pour le port de Tanger, on ne signale que trois mustafad pour toute la première moitié du siècle (1810-1812, 1815-1816, 1830-1833) ne couvrant que cinq années. Pallier ce manque est possible, mais au prix de longues et difficiles recherches.

Elles sont fondées sur les principes et les règles désormais bien posées de l'étude nominative sérielle du fichier international des navires[1]. Le relevé de toutes les entrées et sorties des ports marocains a été entrepris à partir des archives consulaires, fournissant des listes lacunaires mais se complétant, des regostres de santé tenus dans tous les ports européens d'accueil, des déclarations des capitaines et des livres de bord, du dépouillement des journaux maritimes des grands ports etc...

L'exploitation de ce fichier permet d'esquisser ce que fut l'histoire maritime de Tanger dans les premières décennies du XIX° siècle.

Le port de Tanger, encore bien modeste dans le mouvement général des navires, répond à cinq fonctions différentes. On peut distinguer le port de relache des corsaires, d'escale et de refuge pour les navires de commerce, de diffusion des nouvelles par le transfert du courrier d'Europe, de pélerinage, enfin le port de commerce desservant la ville, sa région et une zone rurale qui tend à s'élargir.

1° La fonction d'escale évidemment à l'exceptionnelle situation du port à l'entrée occidentale du détroit. Il faut, en fait, distinguer entre l'escale habituelle «militaire» de la course et les relâches plus ou moins occasionnelles des navires de commerce.

Les deux bases et ports refuges des corsaires marocains sont les ports d'estuaire de Tétouan, sur l'oued Martil, sur la Méditerranée, et surtout de Larache dans la boucle concave du dernier méandre du Loukhos.

Les deux ports offrent à la fois la protection naturelle contre les tempêtes et surtout les redoutables vents de la région du détroit, du grand vent d'ouest des tempêtes océanes, du terrible Levante avec sa brutale levée et ses «coups de cordon», selon l'expression imagée des marins espagnols qui ont appris à le craindre. Ils sont aussi refuge contre les éventuelles poursuites des ennemis, confrontés à l'artillerie des batteries marocaines et de la barre.

La position médiane de Tanger, entre les deux ports refuges d'Est et d'Ouest en fait un remarquable poste d'observation, permettant de contrôler le grand arc de cercle maritime des côtes occidentales ibériques et des côtes atlantiques marocaines.

Contrairement à ce qui est généralement affirmé, la course marocaine ne cesse pas brusquement en 1817 par une décision de Moulay Sliman. Elle connut un revif avant même la mort du sultan, en 1821-1822, et surtout dans les débuts du règne de Moulay Aberrahman. Elle connaît encore quelques beaux jours - dans un renouveau général de la course à cette époque et pendant près d'une décennie[2].

La guerre avec l'Autriche et leur attaque de Larache à l'automne 1829, le blocus de Tanger par les Anglais dans l'hiver 1828-1829, l'intervention française à Alger en juillet 1830, en hâteront la fin, mais seulement autour de ces dates charnières de 1828-1829.. Pendant la décennie précédente Tanger sert régulièrement de «port de course»[3].

Sa fonction est favorisée par la proximité de Gibraltar d'où peuvent venir les objets nécessaires à l'armement des navires marocains, qui y trouvent longtemps accueil complice et possibilité de réparations, voire, devant le déclin des chantiers marocains, d'achat de vaisseaux[4].

De ces mouvements d'entrée et de sortie des corsaires, et moins encore de leurs campagnes, nous ne pouvons prétendre avoir le tableau exhaustif. Mais une bonne approximation, à partir des passeports délivrés par les consuls étrangers et des indications régulières de la presse maritime de Cadix, Algésiras et surtout Gibraltar qui suit avec une scrupuleuse attention les mouvements et les menaces potentielles des corsaires, en général, qu'ils aient été algériens, libyens, marocains ou d'Amérique du Sud[5].

Un tableau relativement précis peut donc être dressé des touchers à Tanger des navires corsaires marocains pendant la dernière période de leur activité.

*Navires marocains en escale à Tanger*

| Noms | 1816 | 1817 | 1818 | 1819 | 1820 | 1821 | 1822 | 1823 | 1824 | 1825 | 1826 | 1 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| Arzila | | | | | | | | | x | x | | |
| Embarcia | | | | | | | | x | | | | |
| Mabruca | | | | | x | | | | | | x | |
| Merboh | | | | | | | | x | x | x | | |
| Meshouda | | | | | | xxx | | xx | | | x | |
| Messeouda | | | | x | | | | | | | | |
| Mimoune | | | | | | | x | xx | | | | |
| Magador | x | x | | | | | | | | | | |
| Manoura | xx | x | | | | | | | | | | |
| el Rabel Hadid | | | | | | | | | x | | | |
| Radia el Ghier | | | | | | | | | | | | |
| Scharcahviga | | | | | | x | | | | | | |
| Seif el Mouja-hadin | | | | | | | | | | x. | | |
| Saty | | x | x | | | | | | | | | |
| Zeida | | | | | | | | | | | x. | |
| **Total** = 15 | 3 | 3 | 1 | 1 | 1 | 4 | 1 | 6 | 2 | 4 | 3 | |

Parmi les corsaires nous avons cité les «colombiens». Nous avions indiqué jadis leur activité dans le détroit[6]. Ils ont été depuis l'objet d'une intéressante étude complémentaire de Posac Mon[7]. De nouvelles découvertes d'archives font mieux comprendre le rôle de Tanger (à côté et très en retrait de celui fondamental de Gibraltar) dans leurs campagnes. Malgré les vives protestations des consuls de France puis d'Espagne, ils y trouveront bon accueil et facilités pour leur ravitaillement[8].

2° Escale ou refuge, il faut distinguer dans ces deux autres fonctions de la rade.

La relâche est motivée par des difficultés ou des accidents de mer. Elle affecte les navires de long courrier, le plus souvent sur leur retour de la côte d'Afrique noire, d'Amérique du Sud ou de l'Océan Indien. Eprouvés par de longues traversées, ces navires ont besoin de faire aiguade ou de réparer sommairement leur gréement. Gibraltar est leur objectif. Mais le passage d'un espace maritime à l'autre pose souvent problème et le Levante les contraint à s'arrêter à l'entrée du détroit. Parfois ce sont les calmes et les courants qui renvoient obstinément les navires sur la rade. Ainsi le brick Lamyon, allant de Marseille à Cayenne, y escale le 8 août 1822, en repart le 10 pour derechef y être renvoyé le 11 et y attendre les vents favorables[9].

D'année en année on peut noter la répétition de ces relâches forcées ; celle le 9.11.1822 du brick shooner sarde Sta Maria allant de Gênes à Montevideo[10]. Celle le 8.8.1822 du brigantin français pour aiguade et ravitaillement, allant de Toulon en Guinée ; le 15.6.1823 du brig français, Hippolite, venant de La Havane destiné à Marseille et qui doit se ravitailler d'urgence et se refaire après une dure navigation[11].

Ce sont là toutefois faits assez rares dans la chronique tangéroise pour y faire événement.

Les escales sont plus fréquentes. Elles traduisent moins des soucis de navigation que des préocupations commerciales. Le marché marocain demeure, jusqu'au traité de 1856, fort étroit. Malgré leur faible tonnage et si peu capaces qu'ils soient, les navires reliant l'Europe aux ports marocains de l'Ouest ont souvent de la difficulté à y trouver leur plein chargement.

Combien, venus de Rabat et de Larache doivent le compléter par quelques embarquements à Tanger. Exemple, parmi tant, celui du brick Barthélémy qui, en octobre 1821, a chargé à Rabat, mouille à Tanger du 10 au 17 novembre pour achever sa cargaison en prenant 136 balles de cuirs, 35 colis de

cire, 2 balles de crin[12] Autre nolisement dont nous a été conservé le détail, celui du brick le St Roch, qui, parti de Rabat le 7 mars 1826, complète à Tanger son chargement le 10 avril 1826 pour le compte de Hadj Mohamed Bennis, négociant de Fès[13].

Si le cas des relâches n'intéresse somme toute qu'assez peu l'activité du port de Tanger, ne donnant lieu qu'à très peu d'affaires, celui des escales touche directement ses intérêts commerciaux. Il est le plus délicat à étudier. Dans les manifestes d'entrée dans les ports européens, que nous connaissons bien par suite des mesures sanitaires qui y sont prises, si le port de départ est indiqué, les escales intermédiaires sont parfois omises, et les marchandises apportées signalées le plus souvent globalement et non suivant l'origine précise du port d'embarquement. C'est le cas à Livourne, où les données de navigation, relevées par le bureau de santé, sont particulièrement précises, mais où les registres de la santé ne fournissent que des données commerciales incertaines[14].

Après 1832/34 et surtout 1840, ces escales de complément sont moins fréquentes. Le fait témoigne de l'augmentation du trafic des ports marocains où des cargaisons complètes se trouvent plus aisément, de la régularité plus grande aussi d'un négoce qui repose désormais sur un réseau étendu et stable de correspondants pouvant rabattre avec régularité le fret vers les entrepôts de la côte. (v.infra).

3° Au mouvement occasionnel des relâches et des escales participent, à certains égards, les entrées et sorties de navires liées au pélerinage à La Mecque.

Les pélerins, depuis longtemps déjà, empruntaient la voie maritime, concurremment au long chemin terrestre, pour rejoindre les lieux saints d'Arabie[15]. La caravane, dite de Salé ou de Fès, continue d'être fréquentée dans les décennies du XIX° siècle[16]. Elle perd cependant régulièrement de son importance au profit des voyages par mer[17]. C'est le retour d'Orient par mer à bord de la frégate anglaise le Tage et le débarquement à Tanger des pélerins accompagnant les deux fils du Sultan, qui, en mai 1818, fut à l'origine de la grande peste qui ravagea le pays pendant près d'un an[18].

On a constamment affirmé qu'à la suite de ce voyage malheureux Moulay Sliman aurait interdit tout pélerinage par mer. Il n'en est rien. Tous les ans le port de Tanger voit partir plusieurs navires chargés de pélerins, navires souvent affrétés par les négociants marocains (Bennis de Fès dans les années 1825-1826), parfois juifs (Pallache de Gibraltar en 1827), et de plus en plus,

fréquemment à l'initiative de capitaines - armateurs européens pour lesquels il s'agit d'opérations particulièrement fructueuses[19]. Les armements se font souvent au mépris de toute hygiène, aux limites du scandale et du délictueux, dénoncés par certains consuls[20].

Le fichier des navires permet de suivre leur navigation depuis Tanger-port le plus usuel des départs, avant Mogador[21], avec le passage par Gibraltar, première étape quasi inéluctable et où parfois se fait véritablement l'embarquement et les escales facultatives de Marseille et Gênes, mais presque toujours obligatoires de Malte pour se refaire[22]. Le débarquement a lieu à Alexandrie[23]. Il arrive, mais assez rarement, que des chargements se complètent dans les ports algériens ou tunisiens[24].

Sur 7 ans, de 1821 à 1828, vingt-deux navires ont été, de façon avérée, affectés au transport de pélerins au départ de Tanger. Un certain nombre de navires, arrivés à Alexandrie en provenance de Tanger, n'ont pas été pris en compte, les renseignements précis faisant défaut pour assurer qu'ils transportaient des pélerins, bien que les dates de leur voyage le laissent supposer.

**Départ de navires de pélerins de Tanger pour Alexandrie**

| Date | Navire | Nationalité | Nombre pélerins | Notes |
|---|---|---|---|---|
| 6. 6.1821 | bombarde | française | 75 | Ste Lucie et Cleophile de Marseille |
| 16. 6.1821 | bombarde | française | 64 | St Antoine de Marseille |
| . 6.1822 | brig (?) | | ? | non identifié |
| 21. 3.1823 | schooner | anglais | 50 | |
| 19. 4.1823 | brig-schonner | anglais | 160 | |
| 25. 4.1823 | brig | anglais | 150 | de Gibraltar |
| 26. 4.1823 | bombarde | anglais | 100 | de Gibraltar |
| 9. 5.1823 | bombarde | anglais | 104 | Bona Esperansa de Gibraltar |
| 20. 5.1823 | brig-schooner | anglais | 150 | |
| 20. 5.1823 | bombarde | sarde | 100 | Sta Maria |
| 2. 6.1824 | briq | anglais | 170 | |
| 29. 3.1825 | brigantin | anglais | 222 | |
| 23. 4.1825 | brigantin | anglais | 276 | |
| 27. 4.1825 | schooner | anglais | 100 | |
| 19. 5.1825 | brigantin | marocain | 185 | identité douteuse |
| 7. 9.1825 | brig | sarde | 60 | |
| 5. 4.1826 | polacre | anglais | ? | venu de Larache |
| 10. 4.1826 | brig | français | 110 | St Roch de Marseille |
| 19. 5.1826 | bombarde | français | 32 | d'Agde |
| 22.12.1826 | bombarde | français | ? | |
| 29. 2.1827 | schooner | portugais | 15 | de Gibraltar |
| 21. 4.1827 | brigantin | sarde | 80 | |

Trafic important, puisque, sans doute légèrement sous-estimé, il donne une moyenne de trois à quatre navires par an, un total de pélerins supérieur à 2500 avec une moyenne de 116 pélerins par navire.

Les chiffres après 1832 ont tendance à se gonfler, avec l'emploi de navires plus nombreux, mais surtout plus capaces, et grâce à l'abaissement du prix de passage.

Le nombre des batiments partant de Tanger vers Alexandrie varie considérablement d'une année à l'autre. En grande partie suivant la conjoncture économique et l'état sanitaire. En 1833 on ne relève que deux départs, de 205 pélerins sur un navire suédois et de 320 sur un navire toscan(25) ; mais en 1835 on en compterait près «d'une vigntaine, tous d'un fort tonnage»(26) et désormais pour bon nombre sardes(27). L'augmentation est dûe aussi à la concentration croissante des départs effectués depuis Tanger. Les témoins décrivent la ville, chaque année à l'époque de l'embarquement pour le pélerinage, «encombrée et affamée par les gens de l'intérieur qui viennent s'embarquer pour Alexandrie»(28). Les chiffres des départs de pélerins pour les années 1840 oscillent entre 1000 et 2000 par an, occupant de 10 à 20 navires(29).

Après 1845 une nouvelle époque s'ouvre avec l'apparition et le développement rapide de l'usage des vapeurs, qui modifient sensiblement les données du pèlerinage maritime(30).

Les retours d'Alexandrie sont moins faciles à suivre. Le nombre de navires de pélerins entrant dans le port est chaque année inférieur à celui des sorties ; en 1821 deux, en 1822 un, en 1823 trois (voir annexe). Le débarquement pose en effet le grand problème du contrôle sanitaire des pélerins(31). Ils doivent purger leur quarantaine dans un port européen qui est Malte ou Mahon. Parfois ils sont cependant en rade sur leur navire. M.A.Bezzaz a esquissé l'étude pour les années postérieures à 1831 de cette réglementation et de son application(32).

Au total ce mouvement de pélerins est d'importance rapporté à la population habituelle de la ville (de 6 à 1000 habitants), au mouvement commercial qu'il induit, la pacotille emportée par les pélerins étant évaluée entre 500 000 francs et un million, aux nouvelles rapportées par les hajis, qui font de Tanger la place marocaine la mieux informée des évènements méditerranéens(33).

4° C'est essentiellement ce rôle de foyer d'informations qui lui vaut, à l'aube du XIX° siècle, le développement de son mouvement maritime.

Essayons de l'évaluer dans ses trois grandes phases : 1815-1831, 1832-1844, 1845-1856.

Laissons de côté la venue épisodique de navires de guerre apportant des dépêches urgentes, amenant avec tel consul ou ambassadeur son lot de courrier et de journaux[34].

L'institution de «felouques courriers» avec leur rotation régulière entre la péninsule et Tanger, l'augmentation de leur nombre et de la fréquence de leurs traversées est, quant à elle, de décisive portée dans le destin du port[35].

Les consuls, comme certains négociants, avaient accoutumé d'affrêter, occasionnellement, une des multiples petites embarcations qui faisaient l'intercourse entre les ports de la côte méridionale d'Espagne[36]. La pratique s'en maintint longtemps, mais fut progressivement remplacée par des services réguliers de felouques ou de misticks mis en place par quelques représentants étrangers.

En 1798 le consul de France loua ainsi, au mois, un petit bâtiment chargé de transporter tous les quinze jours le courrier entre Tanger et Tarifa. Le consul de Grande-Bretagne fit de même pour la correspondance avec Gibraltar. Bien que parfois interrompus par le mauvais temps, les évènements ou les précautions, ces services n'en établirent pas moins la première liaison «régulière» entre le Maroc et l'Europe et rattachèrent Tanger au circuit des nouvelles politiques et économiques méditerranéennes.

Après 1815 le nombre et la fréquence de ces relations augmenta. En 1826 la liaison Tanger-Tarifa était assurée deux fois par semaine par le courrier espagnol (substitué au français), comme celle de Tanger-Gibraltar par le courrier anglais.

Les conditions nautiques, les vents contraires continuaient de rendre assez illusoire la régularité de ces services. Ainsi le consul de France devait en 1831 différer pendant dix jours l'expédition d'une dépêche à cause du fort Levante qui interdisait le départ de la felouque anglaise[37]. Les consuls, qui n'aimaient pas ces services, souscrivaient un abonnement mensuel leur permettant d'en avoir librement l'usage. Des dynasties de patrons s'illustèrent dans des voyages qui n'étaient pas toujours sans périls : les espagnols Villalta et Atalaya, les gênois Chiozza et Olcèse.

En 1838 le consul de France rétablit, temporairement, son propre service, ce qui porta à six les liaisons hebdomadaires (en moins théoriques) par

felouques-courriers. Un service portugais fonctionna un temps en 1845[38], puis fut récréée la liaison française confiée au capitaine Beaumier, père du célèbre consul A. Beaumier[39]. L'affrêtement régulier d'un navire par le consul sarde porta, à la fin de 1845 à quatre le nombre des felouques-courriers de Tanger : anglaise, espagnole, française, sarde[40].

C'est l'apogée du système. Au début des années 1850 Tanger est, avec l'appoint des affrêtements occasionnels et de relâche des navires de commerce, en relation quotidienne avec Gibraltar et bihebdomadaire avec Tarifa. Ce lien noue le port au réseau des relations maritimes régulières dont Gibraltar est devenu le centre. Le gouvernement britannique avait établi une liaison régulière postale (His Majesty Packet) entre Falmouth et Corfou par voiliers, avec des escales à Gibraltar et à Malte, alors carrefour de la navigation méditerranéenne[41]. Devenu bimensuel, le service resta lent. Le voyage d'aller et retour demandait en moyenne, en 1828/1829, 69 jours de navigation et 8 jours d'escale, 77 jours au total[42].

En avril 1830 les voiliers furent remplacés par des vapeurs, ce qui fit gagner en régularité et en rapidité. Il ne fallut plus désormais que 33 jours pour la navigation et 8 jours d'escale, soit 41 jours au total[43].

La ligne connut une extension et une importance accrues lorsqu'en fin mai 1837 le gouvernement britannique passe convention avec la Compagnie Péninsulaire et Orientale pour qu'elle en assure la charge[44]. La célèbre P.O. fut désormais responsable de la ligne Falmouth-Alexandrie[45]. Elle la prolongera par ses services de la Mer Rouge jusqu'à l'Océan Indien[46].

La liaison avec Alexandrie, avec départ de Southampton et relâche à Malte, devint bimensuelle en 1210[47]. A partir de 1818 elle ne connut plus de solution de continuité depuis l'Angleterre jusqu'à la Turquie et à l'Egypte[48]. La compagnie augmenta en flotte et la fréquence des rotations de ses navires les faisant passer à trois par mois[49]. Par elle Tanger se trouvait définitivement rapprochée des grands marchés d'Europe, du Nord-Ouest (par Falmouth puis Southampton) et de la Méditerranée orientale par la Valette puis Alexandrie.

Nouvelles et spéculations vont de pair[50]. La place de Tanger, grâce à l'abondance, à la relative rapidité et régularité des nouvelles qu'elle reçoit, - et qu'elle est seule au Maroc à recevoir-devient dans les années 1831-1842 le centre nerveux du commerce extérieur marocain. Son importance économique dépasse ainsi largement son propre rôle maritime. Encore que celui-ci, profitant de l'élargissement des échanges et des conditions nouvelles de la navigation, se soit largement accru au long de la première moitié du siècle.

Et que l'on puisse désormais évoquer Tanger port de commerce.

5° Tanger port de commerce

Jusqu'aux années 1830 les mouvements commerciaux maritimes demeurent très faibles. La ville, de faible population[51], sans industries et sans véritable hinterland, a un commerce propre très limité[52]. Le port ne dessert habituellement qu'un arrière-pays étroit. Les véritables ports de Fès sont alors Larache et surtout Tétouan aux larges échanges internationaux[53].

Dans les années 1821-1824 on ne compte en moyenne qu'une vingtaine d'entrées de navires de commerce dans les port (cf tableau annexe). La disette de 1825 accroit exceptionnellement le trafic par les fortes importations de blé qu'elle entraîne. Jamais le port n'avait connu une si grande activité que celle qui marque l'automne avec certaines semaines l'arrivée de plus de dix navires[54]. Retombé le besoin, le mouvement retrouve sa médiocrité.

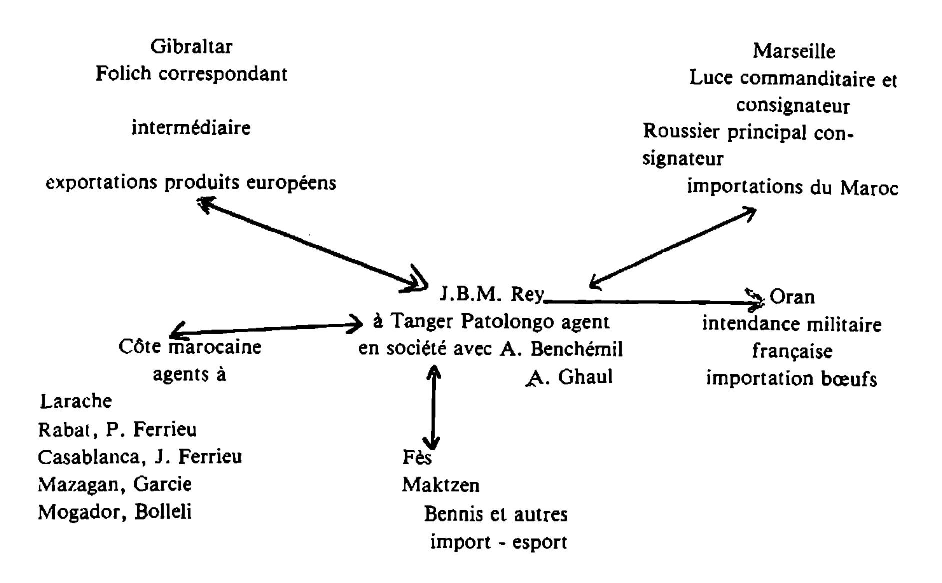
La période 1832-1842 marque un net développement de l'activité maritime et le véritable «décollage» du commerce extérieur de la ville. La disparition de la course, américaine, européenne et maghrébine, assure la tranquillité dans les eaux du détroit.

Les affaires sont en gande partie relancées par la constitution de la Société commerciale marseillaise créée pour récupérer trois bâtiments de commerce et leur cargaison, pris par les corsaires algériens, conduits et retenus depuis 1828 dans les ports de Larache et Tétouan[55]. Elle installe un représentant permanent à Tanger[56], incorpore dans une nouvelle compagnie enregistrée devant le consulat de France des partenaires marocains[57]. Elle poursuit ses opérations avec l'achat des laines, multiplie ses comptoirs (à Larache, Rabat, Mazagan et Casablanca pui Mogador), étend enfin au-delà des limites du Ghrab ses campagnes de collecte de laines et de peaux.

Aux cargaisons d'exportation correspondent des importations accrues de produits européens. Le mouvement de la navigation s'accroît considérablement à partir de 1834/1835, et le consul de France constate avec surprise qu'il voit «affluer... une foule de négociants et de spéculateurs tant de France que des autres pays de l'Europe tous avides d'affaires»[58].

Le nombre des Européens a plus que doublé en dix ans[59]

## ORGANIGRAMME DES OPERATIONS DE J.B. REY




Tanger tend à concurrencer, avant de le remplacer, le port de Tétouan comme exutoire de Fès. Les bâtiments de commerce sont non seulement plus nombreux (les entrées triplent dans la rade en une décennie passant d'une quarantaine à 115 en 1845), mais aussi plus capaces.

Une troisième phase, décisive, s'ouvre après le bombardement de 1844 et jusqu'au traité de 1856, nouvelle charte des rapports commerciaux entre le Maroc et l'Europe.

Tanger est définitivement entré dans le circuit des grandes navigations commerciales méditerranéennes. En est le témoin éloquent, la création du premier service régulier de vapeurs entre la place et Gibraltar, assuré par le s/s La Pauline, à partir d'avril 1845[60]. Sans doute ses voyages se font plus souvent sur lest qu'avec cargaison, et sans doute aussi ne dépassèrent-ils pas l'année. Mais ils marquaient l'amorce de conditions nouvelles : celles de la vapeur triomphante et des lignes régulières.

Ainsi, parallèlement à son rôle diplomatique, Tanger avait affirmé, de la course au grand commerce, sa fonction portuaire. En une trentaine d'années l'évolution l'avait fait passer du rang de port régional et station de corsaires à celui de port national[61]. Sa spécificité s'était affirmée par rapport aux autres villes maritimes du royaume.

Une destinée maritime s'ébauche. Les conditions naturelles, économiques, nautiques sont favorables. Tanger l'emportera bientôt sur Tétouan, puis sur Mogador, deviendra le premier port du pays.

Mais les conditions politiques et diplomatiques lui seront contraires. L'aventure portuaire avortera. De ses nostalgies maritimes se nourrit ainsi la personnalité de Tanger.

---

# NOTES

(1) Sur la méthode d'établissement et d'exploitation du fichier international, V.J.L. Miège, *Histoire maritime du Maroc,* in **Actes du Colloque «Le Maroc et l'Atlantique»**, Marrakech, 15/17 janvier 1991.

(2) Sur ce revif général de la course, **Actes du colloque international d'Histoire maritime.** San Francisco, 1975, *Course et piraterie,* vol. II.

(3) Sur Tanger pendant cette période v.J.L. Miège, *Chronique de Tanger 1820-1830,* in **Maroc-Europe,** 1991 n°1.

(4) Nous avons attiré l'attention sur l'activité des corsaires colombiens in J.L.Miège, *Tanger, la guerre d'Espagne et les corsaires colombiens,* **Mélanges Charles-André Julien,** Paris, 1964, p 104-110. Carlos Posac Mon a récemment apporté des compléments à cette étude.

(5) **Acte du colloque international d'Histoire maritime.** San Francisco, 1975, *Course et piraterie,* vol. 2.

(6) J.L. Miège, *Tanger, la guerre d'Espagne et les corsaires colombiens,* in **Mélanges Charles-André Julien,** Paris 1964, p. 104 sq

(7) Posac Mon C, *Las actividades de los corsarios sudamericanos en el Estrecho de Gibraltar (1816-1817),* in **El Estrecho de Gibraltar,** Madrid, 1988, vol 3, p. 355 sq.

(8) Gibraltar Chronicle and Commercial Intelligencer, v. notamment 4.3. 1825 sq.

(9) CCM Mq 5.2 Tanger 11. 8, 1822.

(10) A.S.T. A.E. Tanger 1

(11) ABR 200 E Rapport de mer

(12) AEP Maroc cor. cons. nolisement du 17 novembre 1821.

(13) ADN 1/143 Détail du contrat passé devant le consulat entre le capitaine Roux et le commerçant Bennis de Fès actuellement en séjour à Tanger.

(14) A.D.L. Registres de santé. Ces documents, parfaitement tenus et conservés, fournissent en séries continues le détail des entrées dans le port en pratique libre comme en quarantaine. Ils sont en cours d'exploitation systématique.

(15) De nombreuses études sur le pélerinage des marocains au XVIII° siècle, on retiendra Raymond (A), *Artisans et commerçants du Caire,* p. 171, description de la caravane des maghrébins, et les brèves, mais suggestives indications de Paris, *Histoire du commerce de Marseille,* t V p 377 sq, sur le voyage «mixte», avec retour par mer par Marseille.

(16) Emerit (M), A propos de la caravane de Salé, in **Cahiers de Tunisie,** n° 11 (1955) p 466 sq.

Voir également les notations des contemporains, soit au départ dans Chénier, Lempière, Ali el Abassi, soit à l'arrivée dans les récits des voyageurs européens, v. Carré (J), *Voyageurs et écrivains français en Egypte, 2° éd., Le Caire, 1956,* vol. 1.

Une des dernières descriptions, et des mieux venues, est fournie par Daumas, *Le Grand Désert,* p. 138.

(17) Les bâtiments ragusains s'étaient fait une spécialité de ce transport des pélerins d'Afrique du Nord en Egypte. Les archives de Dubrovnik (ex-Raguse) sont très riches sur cette activité comme sur la «caravane» maritime, c'est-à-dire le commerce de port en port, autre spécialité du port adriatique ; v. Historijski Archiv Dubrovnik.

(18) Bon récit dans Cochelet, *Le naufrage de la Sophie,* t II. p 22 sq, qui fut le témoin de la peste. Pendant l'épidémie des nouvelles sont publiées régulièrement par la Gibraltar Chronicle et des rapports périodiques fournis par tous les consuls de Tanger aux conseils sanitaires des ports européens, qui réglent d'après eux les conditions de quarantaine, v. notamment A.R.R., Intendance sanitaire de Marseille 200 E.

(19) FO 99/31, AP c.com. Maroc etc... .

(20) Le consul de France à Tanger met régulièrement en garde les armateurs. L'entassement sur les petits navires des années 1819 (ne dépassant généralement pas 100 tonnaux) était indescriptible, aggravé par la nécessité pour les pelerins d'emporter leur nourriture et leur volonté de se pourvoir d'une pacotille propre à amortir, par sa vente, une partie des frais de voyage. La «chronique scandaleuse» du pélerinage nourrit nombre de rapports, v. notamment AEP, Maroc, cons. 32, Tanger 23.2.1844, ou les remarques en 1847 encore d'un témoin, de Demidof, p. 204.

(21) Des embarquements ont lieu régulièrement à Mogador, v.J.L. Miège E, *Saouirah entre désert et océan (début du XIX° siècle),* in **Congrès d'E. Saouirah,** novembre 1990. Les départs de Rabat sont plus épisodiques. En février 1825 les pélerins venus prendre passage dans ce port depuis les provinces sont au nombre de 500 dépouillés par une bande de coupeurs de pistes.

(22) Les grands personnages du Makhzen vont parfois à Gibraltar noliser spécialement un navire pour leur voyage et celui de leur suite. Il faut signaler aussi les transports gratuits sur les navires de guerre européens, soit dépêchés à cet effet à Tanger, soit partant d'un port européen en route vers Alexandrie. Ce sera le cas pour le pèlerinage du chérif d'Ouezzan et d'une cinquantaine de personnes de sa suite.

A partir des années 1840 les données sont modifiées par l'existence de la ligne régulière à vapeur de la P.O. de Gibraltar à Malte et Alexandrie. Archives du Lazaret, National Library of Malta. Les bâtiments du lazaret de Marsamxett existent toujours.

(23) J.L.Miège, *La navigation européenne à Alexandrie au XIX°* siècle, in **Alexandrie entre deux mondes,** R.O.M. 1987, 2.

(24) Le fichier international des navires permet une étude, qui n'a pas sa place ici, sur les conditions maritimes du voyage : type de navire, armateur, tonnage, fret, durée. Il permet de repérer les principales escales, le transport des pélerins étant particulièrement surveillé par les autorités sanitaires portuaires en crainte de la propagation de la peste, v. Panzac (D), *Quarantaines et lazarets. L'Europe et la peste d'Orient,* Aix-en-Provence, 1986.

(25) A.N.S Sks 1 Tanger 6.12.1834.

(26) A.D.N. Tanger 23.2.1835, Rapport du consul général de France sur le pélerinage. Le Gibraltar Chronicle signale les escales de navires chargés de pélerins venant de Mazagan (12.12.1835) et de Mogador (20.12.1825).

(27) A.S.G. Camera di commercio, Gênes 6.11.1836. L'importance prise par la marine sarde est plusieurs fois signalée par le Corriere mercantile en 1836.

(28) A.E.P. Maroc con. 31 Tanger 8.10.1841.

(29) Recoupement du fichier des navires.

(30) J.L. Miège et E. Tapiero, Un document inédit sur le pélerinage marocain à La Mecque au XIX°, in **Hespéris**.

(31) Sur les origines de ce contrôle sanitaire, bon historique et résumé in P.R.O. FO 99/31 . Tanger 2.1.1846.

(32) Bezzag (N.A.), *Le début de la réglementation sanitaire du pélerinage marocain à La Mecque (1831-1869),* in **Hespéris,** 1984, p 67-76.

(33) Et sur laquelle en retour nous disposons des nouvelles les plus nombreuses par les rubriques plus ou moins régulières que lui consacrent tous les journaux commerciaux et maritimes des grands ports européens.

(34) L'étude du mouvement des navires de guerre pose d'autres problèmes et fait appel à d'autres sources.

(35) Nous avons esquissé l'histoire dans Miège (J.L.) *Les felouques-courriers et les liaisons Gibraltar-Tanger au XIX° siècle, in* **Bulletin comité marocain documentation historique de la marine,** n° 3, novembre 1956.

(36) Entre cent, le contrat passé par le consul de France avec le patron d'une felouque gibraltarienne pour porter un pli argent de Tanger à Tarifa le 21 décembre 1823 au prix de 50 piastres forts (environ 275 francs-or).

(37) A.D.N. Tanger 2.3.1831.

(38) Diario da Comercio, Lisbone. Assuré par la felouque Efigenia.

(39) Le bateau courrier français acheté à un anglais de Gibraltar fut rebaptisé l'Albert. Historique du service in A.N.P. BB4 1031 Cadiz 27.11.1852. Ancien capitaine au long cours, fixé à Tanger, Beaumier fut d'abord secrétaire du consul général de France avant de reprendre pour quelque temps la mer comme capitaine du courrier français. Il abandonne définitivement la navigation pour faire du commerce à Rabat en fin 1854, où il représentait la maison Altaras de Marseille. Il y mourut le 25 février 1862. Son fils Auguste, né à Marseille le 25 février 1823, fut vice-consul de France à Rabat, puis consul à Mogador de 1866 à 1875. Il mourut en 1876, laissant une œuvre géographique importante. Voir Artonne (A) *Un consul de France au Maroc : Auguste Beaumier,* in **Revue d'histoire diplomatique,** 3.1955, p 230 sq.

(40) A.S.G. Camera di Comercio, Gênes, 30.8.1848.

(41) Sur ce rôle essentiel de Malte entre 1829 et 1850, Miège (J.L.) *Malte, port d'entrepôt, in* **Les îles méditerranéennes,** Aix-en-Provence, 1985.

(42) Calcul établi d'après le dépouillement du Gibraltar Chronicle and Commercial Intelligence qui fournit scrupuleusement les dates et heures d'arrivée et de départ ; les navires sont le Lapweg, l'Emulous, le Duke of York.

(43) Moyenne établie à partir des rotations des années 1831/1832 et 1833. Le départ se fait de Falmouth, les escales ont lieu, à l'aller comme au retour, à Cadix, Gibraltar, Malte et Carfou. La durée moyenne de l'aller-retour varie entre 41 jours en août et 49 jours en février-mars. Le trajet Falmouth-Gibraltar demandait dix jours, dont un depuis Cadix ; celui de Gibraltar à Malte 7 jours.

(44) Un premier contrat concernant la partie occidentale du trajet fut signé le 26 mai 1837, la convention postale en août 1837.

(45) Sur la PO le classique Divine (A.S.), *The splendid ships. The Story of teh Peninsular and Oriental Line*, Londres, 1960.

(46) Assuré d'abord par le gouvernement indien, pour la partie à l'est de Suez, le service fut entièrement pris en charge par la PO à partir de 1842. La célèbre malle des Indes débutait avec le steamer Hindoustan. Bon historique dans AEP cor. cons. Suez, 27.8.1862.

(47) A.N.P. B3 438 ; v. également Annales Maritimes, t. 96, vol. 2, 1846, p. 200.

(48) Le premier voyage direct fut effectué en octobre 1842 par le vapeur Iberia.

(49) A.E.P. cor. cons. Gibraltar, 22.5.1850 ; le Gibraltar Chronicle indique toujours ponctuellement les passages. Douze navires à vapeur sont en service sur la ligne.

(50) L'exemple - d'une autre taille mais non pas d'une autre nature-de Venise.

(51) Elle peut être estimée entre 5 et 6000 habitants permanents.

(52) Les constatations désabusées du consul de France, CCM MQ 5.2, Tanger, 22.8.1822. La région se remet mal de la peste de 1819, des troubles dynastiques de 1820-1821, de la disette de 1822.

(53) Sur l'activité de Tetouan, AEP Maroc, cons. 26, Tanger, 13.1.1819. Voir également les arrivées de navires de Tetouan à Livourne, A.S.L. Sanita, 23.4.1820 sq, à Gênes A.S.G.Cam. com. 15 Tanger 17.4.1821 ; à Marseille A 800E 1081, sans compter les conatantes relations avec Gibraltar, v. Gibraltar Chronicle.

La révolte de la ville contre Moulay Sliman et son blocus par les troupes et la marine du sultan n'altéra pas durablement sa prospérité, qui, en 1830, était encore considérée comme la plus grande des villes maritimes du Maroc, **Nouvelle Annales des Voyages**, t. 52, p. 347 : v. également **Corriere Mercantile**, Gênes, 15.4.1837. Le déclin interviendra, inexorable, dans les années 1850 ; AER Tanger 17.12.1852.

(54) AEP cor. cns. Maroc Tanger 27 4.10.1825 «Ici on voit entrer tous les jours des bâtiments anglais, sardes, espagnols, apportant des graines qui de suite partent par des chameaux pour l'intérieur. Tanger est encombré de pauvres de toutes les tribus distantes de 15 à 20 lieues».

(55) L'affaire nourrit de 1828 à 1832 le contentieux franco-marocain. Derrière la Société commerciale se trouve l'importante maison Luce.

(56) J.B.Rey, installé en 1832. Il mourut en 1842, laissant ses affaires à un neveu qui décéda lui-même à Tanger en 1855. L'étude des volumineux dossiers de leur oierie apporte des renseignements précis sur leurs partenaires marocains, l'aire de leurs opérations commerciales, les prix etc...

(57) Avec le marocain musulman S. Ghassal et le juif Abraham Benchimol.

(58) AER cor. cons. Maroc Tanger 7.5.1834 Mêmes remarques dans les rapports des autres consuls.

(59) Ils sont environ 300 en 1836, dont 250 catholiques et 50 protestants.

(60) La Pauline, vapeur français, toucha en 1845 26 fois à Gibraltar et 10 fois à Tanger, faisant l'intercourse entre les deux ports et ceux de Cadix, Malaga et Oran.

(61) L'analyse technique de la navigation échappe à cette étude. Elle comporte l'évaluation des tonnages, passée d'une moyenne de 60 à 126 ; de l'évolution des types de navires, avec l'affirmation des brigs et l'effacement des navires traditionnels, chebecs ou felouques ; de la part respective des pavillons, avec la disparition des navires ottomans, la raréfaction des marocains, l'accroissement des sardes.

# SOURCES

## I ARCHIVES

### 1 Maroc

Bibliothèque Hassania Rabat
Mustafadat du port de Tanger 1815-1816 (cote 3), 1810-1812 (cote 10), 1830-1833 (cote 9).

### 2 France

Ministère des Affaires Etrangères (AEP)
Correspondance consulaire et commerciale
- Alexandrie
- Cadix
- Gênes
- Gibraltar
- Malte
- Maroc etc...

Archive Nationale (ANP)
Série A.E.B. III 223

Archives diplomatiques de Nantes (ADN)
- Rapports de mer

Archives départementales des Bouches - du - Rhône, Marseille (ABR).

Registres de Santé, Série E
Correspondance sanitaire, au VII - 1849

Chambre de commerce de Marseille (CCM)
- série Maroc Mq 5.2

**3 Italie**

Archivio di Stato, Gênes (ASG)
Deliberazioni della Camera di Commercio, 515/10sq
Prefettura, 423/3 sq.

Archivio di Stato, Turin (AST)
Affari esteri
Consulati esteri Maroc 1 à 7

Archivio di Stato, Rome (ASR)
Congregazione speciale di sanita
Risoluzioni di sanita (1815-1842)

Archivio di Stato, Livourne (ASL)
Registres de santé (annuels)
Arrivi e Partenza Bastimenti

Archivio di Stato, Naples (ASN)
Registres de santé, Sezi Amm, sous série F Affari esteri, Consulati e Legazione Maracco, Gibraltar

**4 Portugal**

Archivo Torre di Tombo, Lisbonne (TTL)
Maroc, 4/34sq

**5 Espagne**

Archivo Historico Nacional, Madrid (ANM)
Estato legajo 5819-5836

**6 Malte**

Malta Library La Valette (ALL)
Archives du Lazaret
Blue Book annuel

**7 Suède**

Archives Nationales Stockholm (Rijkarchiv), (ANS)
Maroc 1

## II SOURCES IMPRIMEES

### 1 France

Annales du Commerce extérieur
Jusqu'en 1831 les renseignements concernant le Maroc sont confondus, pour les relevés de navigation, dans la rubrique général Etats Barbaresques

### 2 Royaume-Uni

Parlimentary Papers, Account and Papers

### 3 Italie

Archivio Economico d'ell Unificazione Italiana, Roma

## III PRESSE MARITIME ET COMMERCIALE

### 1 France

Feuilles de commerce, nouvelles maritimes, Affiches de Marseille, 1815-1827.
Sémaphore de Marseille depuis 1828
Journal de Toulouse

### 2 Autres pays européens

Corriere mercantile, Gênes C.9
Gazetta di gênova, Gênes 99
Corriere Livornese
Diario mercantile, Cadix
Gibraltar, Chronicle and Commercial Intelligencer
Malta Government Gazette

## IV BIBILOGRAPHIE

On trouvera en note la référence des principaux ouvrages et articles utilisés.

# ANNEXE

## *ENTREES DE NAVIRES A TANGER 1821-1823*

### Année 1821

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 10 mai | mistick | anglais | Gibraltar | courrier |
| 17 mai | corvette | américaine | Gibraltar | passagers, courrier |
| 28 mai | mistick | anglais | Gibraltar | courrier |
| 29 mai | brigantin | autrichien | Oran | pélerins |
| 12 juin | goelette | anglais | Gibraltar | marchandises |
| 20 juin | mistick | portugais | Atlantique | corsaire, refuge |
| 24 juin | mistick | anglais | Gibraltar | courrier |
| 1 juillet | frégate | français | Toulon | relâche |
| 23 juillet | frégate | français | Toulon | courrier pour consul |
| 25 juillet | goelette | anglais | Gibraltar | courrier, marchandises |
| 5 août | brick | français | Lisbonne | relâche |
| 14 août | chebec | anglais | Gibraltar | courrier, marchandises |
| 15 août | brick | français | Gibraltar | courrier |
| 17 août | brigantin | autrichien | Matun | pélerins |
| 29 août | mistick | anglais | Gibraltar | achats du sultan |
| 13 septembre | brigantin | français | Marseille | marchandises |
| 13 septembre | polacre | anglais | Gibraltar | |
| 21 septembre | chebec | anglais | Gibraltar | courrier |
| 20 octobre | polacre | marocain | Larache | marchandises |
| 22 octobre | brigantin | suédois | Mogador | relâche Marseille |
| 26 octobre | brig | marocain | Gibraltar | corsaire |
| 8 novembre | barque | espagnol | Ceuta | courrier |
| 11 novembre | brick guerre | suédois | Suède | passagers, consul |
| 8 décembre | brig | sarde | Gibraltar | marchandises |
| 9 décembre | felouque | anglais | Gibraltar | courrier |
| 15 décembre | schooner | anglais | Gibraltar | marchandises |

## Année 1822

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| 4 janvier | chebec | anglais | Gibraltar | courrier |
| 19 janvier | schooner | anglais | Gibraltar | machandises |
| 21 janvier | felouque | anglais | Gibraltar | courrier |
| 24 janvier | mistick | anglais | Gibraltar | marchandises |
| 6 février | mistick | espagnol | Ceuta | corsaire, relâche |
| 10 février | chaloupes (4) | marocain | Tetouan | réfugiés |
| 28 février | balandre | anglais | Gibraltar | |
| 1 mars | bombarde | français | Rabat | pélerins |
| 24 mars | schooner | anglais | Gibraltar | marchandises, courrier |
| 2 avril | corvette gu. | suédois | Gibraltar | mission |
| | brigantin | ” | ” | |
| | brick | ” | ” | |
| 16 avril | balandre | anglais | Gibraltar | inspection médicale |
| 1 mai | frégate | anglais | Londres | aiguadre, ravitaillement |
| | frégate | anglais | ” | ” ” |
| 6 mai | felouque | anglais | Gibraltar | courrier |
| 8 mai | felouque | espagnol | Ceuta | courrier |
| 22 mai | felouque | anglais | Gibraltar | courrier |
| 27 mai | brigantin gu | suédois | Gibraltar | mission |
| | corvette | suédois | Gibraltar | |
| 29 mai | balandre | anglais | Gibraltar | inspection médicale |
| 5 juin | frégate gu | portugais | Lisbonne | relâche |
| 17 juin | felouque | espagnol | Tarifa | courrier |
| 25 juin | mistick | anglais | Gibraltar | courrier, marchandises |
| 28 juin | corvette gu | suédois | Gibraltar | mission rifonatique |
| 3 juillet | brick guerre | suédois | Gibraltar | |
| 9 juillet | lanche | anglais | Gibraltar | courrier, marchandises |
| 2 août | lanche | anglais | Gibraltar | courrier, marchandises |
| 8 août | brigantin | français | Toulon | aiguade, ravitaillement |
| 14 août | belachero | sarde | Tetouan | vient d'Afrique |
| 16 août | mistick | anglais | Gibraltar | courrier, marchandises |
| 21 août | brigantin gu | français | Toulon | escale |
| 24 août | frégate gu | sarde | Gêne | mission des Geneys |
| | brick guerre | | | |
| 27 août | felouque | espagnol | Cadix | courrier |
| 3 septembre | brigantin gu | sarde | Gêne | mission |
| 14 septembre | lombarde | anglais | Rabat | marchandises |
| 5 octobre | mistick | anglais | Gibraltar | courrier |
| 8 octobre | schooner | anglais | Gibraltar | marchandises |
| 8 octobre | brick guerre | sarde | Gibraltar | mission |
| 2 novembre | felouque | espagnol | Tarifa | courrier |
| 6 novembre | felouque | anglais | Gibraltar | courrier |
| 9 novembre | brick schooner | sarde | Gênes | escale vers Afrique |
| 19 novembre | schooner | anglais | Gibraltar | marchandises |
| 8 décembre | schooner | anglais | Gibraltar | marchandises |
| 11 décembre | mistick | anglais | Gibraltar | courrier |
| 14 décembre | felouque | espagnol | Tarifa | courrier |
| 27 décembre | felouque | espagnol | Tarifa | courrier |
| décembre | mistick | anglais | Gibraltar | courrier |

## *NAVIGATION FRANÇAISE A TANGER EN 1845-ENTREES*

| | Type | Nom | Tonnage | Origine | Note |
|---|---|---|---|---|---|
| 26 janvier | brig goelette | la Vighaude | 68 | Gibraltar | pour Marseille |
| 23 mars | brig | César le Jeune | 87 | Marseille et | Gibraltar |
| 25 avril | vapeur | Pauline | 190 | Gibraltar | |
| 29 avril | brig goelette | Industrie | 92 | | |
| 5 mai | vapeur | Pauline | 190 | Gibraltar | |
| 17 mai | brig | César le Jeune | 87 | Larache | |
| 17 juin | brig goelette | Industrie | 92 | Casablanca | pour Marseille |
| 3 juillet | brig | l'Eugène | 113 | Gibraltar | pour Larache |
| 16 Juillet | brig | Le Figaro | 101 | Marseille | |
| 16 juillet | brig | Le St Joseph | 113 | Marseille | pour Gibraltar relâche |
| 18 août | bateau | Lucie | 60 | Rabat | pour Marseille relâche |
| 18 août | | indéterminé | | Gibraltar | pour Casablanca |
| 25 août | vapeur | Pauline | 190 | Gibraltar | |
| 29 août | brig | Le Figaro | 101 | Casablanca | pour Marseille |
| 30 août | vapeur | Pauline | 190 | Oran | |
| 14 septembre | vapeur | Pauline | 190 | Gibraltar | |
| octobre | vapeur | Pauline | 190 | Gibraltar | |
| mi-octobre<br>fin novembre | 5 bâtiments indéterminés | | | | |

Total 22

# LES MUTATIONS URBAINES A TANGER DANS LA PREMIERE MOITIE DU XXe SIECLE : CAS DU BOULEVARD PASTEUR

**Mohamed Chekroun**
Faculté des Lettres — Rabat

Avec le nouveau «Statut de Tanger»[1], l'espace social de la ville de Tanger va acquérir, objectivement, une dimension internationale : celle du monde capitaliste. Il est certain que nous assistons, avec l'internationalisation de la ville, à une mutation de l'espace social, conçu comme «l'ensemble des systèmes de relations caractéristiques d'une société». Mais nous ne pensons pas que la ville en elle-même puisse être considérée comme le lieu, le substrat d'un espace social.

— En tant que **Centre,** la ville de Tanger est la composante d'un espace dont la dimension est mondiale. Elle est, à l'échelle nationale, le centre de diffusion du mode de production capitaliste et le lieu privilégié de l'extraction et de la réalisation de la plus-value ; elle s'appuie en cela sur une trame et des réseaux plus ou moins développé. A l'échelle mondiale elle joue le rôle d'un relais.

— Sous un autre éclairage, la ville de Tanger en tant qu'**espace fonctionnel** est le lieu où s'articulent et se superposent différents espaces. Cette superposition est un produit historique : à chaque étape de développement des différents modes de production dans la formation sociale considérée, a correspondu un certain espace aux composantes économiques (l'espace de la production et de l'échange), politiques (l'espace du pouvoir et de la contrainte) et culturelles (l'espace religieux, linguistique, etc...).

Avec le développement du mode de production capitaliste, de nouvelles composantes se sont surimposées à celle préexistantes. Celles-ci ont été déformées, altérées, mais n'ont jamai disparu. Cette **altération est différentielle,** l'altération des composantes culturelles et même politiques étant beaucoup moins sensible que celle des composantes économiques et sociales.

Ces superpositions, cet enchevêtrement complique la lecture, le déchiffrement de l'espace social et de l'espace physique.

Pour aborder l'étude des questions relatives à l'espace social à Tanger, nous partirons de l'espace physique, ou plus exactement de l'espace visible, sensible.

— en nous plaçant à l'échelle de l'ensemble de l'agglomération pour définir quelles ont été les transformations de l'espace habité au cours de la première moitié du XXe siècle.

— pour déterminer quels facteurs ont induit ces transformations.

**1 — Tanger : «Société urbaine» et transformations de l'espace habité.**

Notre but n'est pas de procéder à une véritable étude morphologique de toute l'agglomération tangéroise de l'époque[2], mais en nous portant au - delà et en systèmatisant à l'extrême, ne retenant que les éléments essentiels qui nous permettent de dégager les grandes lignes de l'évolution de la division sociale de l'espace, telle que la révèle la transformation de l'espace habité au cours de la première moitié du XXe siècle.

Nous partons de l'hypothèse, maintes fois vérifiée, selon laquelle le type d'habitat, sa dimension, sa localisation dans la ville et autour reflète assez fidèlement la place de ceux qui l'occupent dans la société considérée.

Le Boulevard Pasteur et Beni Makada représentent les changements survenus dans la distribution des divers types d'occupation du sol dans l'espace habité de Tanger jusqu'en 1955.

Deux grandes tendances se dégagent au niveau global :

a - Nous assistons tout d'abord à des changements qualitatifs et quantitatifs dans les formes d'occupation du sol. D'une part, des zones d'habitat que l'on peut qualifier de «précaire» occupées par les migrants dont la plupart sont des Rifains se multiplient surtout à Boukhach-khach et à Beni Makada

autour de la caserne militaire espagnole. C'est au cours des années quarante que cette forme «extra-légale» d'urbanisation a connu son plus fort développement. D'autre part, les lotissements apparaissent, de plus en plus nombreux le long du Boulevard Pasteur, à la limite extérieure de la vieille ville. Ces lotissements vont être occupés par les différentes nationalités étrangères, présentes dans la ville et par les juifs à revenus élevés.

b — L'évolution de la répartition dans la ville de ces divers types d'habitat (et par voie de conséquence des diverses «couches sociales») met en lumière un double mouvement. Le mélange résidentiel est très net au début du siècle. Progressivement se dessine un premier mouvement : les couches à bas revenus (musulmans, espagnols, juifs) tendent à s'instaler dans les quartiers dégradés du centre de la vieille ville, et à la limite extérieure des franges urbaines de la vieille ville alors en cours d'extension rapide. Dans le même temps, les couches à haut revenu en particulier les diplomates, les avocats, les médecins, les gros commerçants d'origine européenne ou juifs marocains se regroupent dans les nouveaux quartiers privilégiés de la zone urbanisée, tandis que les couches à revenus moyens occupent le reste de l'espace résidentiel et les premiers lotissements suburbains de la fin des années quarante.

On assiste donc, à un renforcement de la division sociale de l'espace à l'échelle de l'ensemble de la ville, à une accentuation de la ségrégation sociale urbaine, entre la «ville légale» et la «ville extra-légale» et à l'intérieur de chacune d'entre elles.

### 2 — Croissance urbaine et formes d'occupation du sol dans les zones résidentielles : cas du Boulevard Pasteur.

Il est hors de question d'expliquer en détail, dans les limites de cette communication, par quels mécanismes s'est opéré le remodelage de l'espace habité au Boulevard Pasteur. Notre but est seulement de présenter, en des termes généraux, les étapes d'un processus complexe qui met en jeu de nombreux facteurs interdépendants.

La formation de l'espace urbain (qui implique une consommation de l'espace rural péri-urbain) est le résultat du jeu de trois groupes d'agents économiques : les propriétaires fonciers (dont dépend l'offre de terrains) ; les promoteurs (promoteurs fonciers qui transforment un terrain non constructible en terrain constructible et promoteurs immobiliers qui remplissent la fonction de promoteurs fonciers mais produisent en outre, une marchandise de logement) ; les acquéreurs potentiels ou réels, de terrains ou de logements.

Aucun de ces trois groupes d'agents n'était homogène (en termes de pouvoirs et d'intérêts). En outre le comportement de ces agents n'est pas dicté par leur décisions individuelles : il est socialement déterminé. A divers niveaux, ces trois groupes d'agents sont donc interdépendants ; c'est pourquoi, plutôt que de parler de propriétaires fonciers, de promoteurs et d'acquéreurs, nous parlerons de **système de la propriété foncière,** de **système de la promotion** (foncière et imobilière) et **d'état de la demande.**

Si l'on examine l'évolution du rôle des pouvoirs publics et des rapports existant entre système de la propriété foncière et de la promotion et état de la demande entre 1920 et 1955 au Boulevard Pasteur, plusieurs étapes se dégagent : chacune correspond à un moment particulier du développement du système de la promotion foncière et / ou immobilière.

— 1910-1925 : Emergence de la promotion foncière.

— 1926-1939 : Plein développement de la promotion immobilière.

— 1940-1955 : Monopolisation de la promotion immobilière.

A chacune des étapes, les formes de production de l'espace urbanisé à fonction résidentielle, ont donné naissance à une forme spécifique d'occupation et de division sociale de l'espace habité dans et autour du Boulevard Pasteur.

**a - La période 1910-1925 :**

Vers 1870, toute la future région du Boulevard et ses environs présentait l'aspect d'un grand jardin potager appelé «le verger de M. Frasquito le Sévillan» (Huerta del señor Frasquito El Servillano). Celle-ci, à une époque où les terrains n'avaient presque aucune valeur à Tanger, fut acquise à cette date, par un résident espagnol, Mr. Antonio Nuñez Reina (Oncle de Mme Esperanza Orellana, propriétaire du futur théâtre Cervantès). Le prix que Mr Nuñez Reina paya pour l'achat de ce grand verger ne dépassa guère les 125 Pesetas de l'époque.

Beaucoup plus tard, la Banque de Paris et des Pays-Bas achètera une partie de ce «verger» moyennant la somme élevée de quelques centaines de mille de Pesetas. Le reste de ce «verger» restera, au début du siècle, la propiété des héritiers de Reina sur laquelle sera construit, en 1911, le «Grand Théâtre Cervantès». Le reste qui constituera plutard le Boulevard Pasteur n'était rien qu'une surface aride couverte de petits monts de sable.

En 1910, on va assister à la première construction sur ce futur Boulevard. Il s'agit de la «Maison de la Dette Marocaine» ou «Dar-es-salaf» qui était un organisme d'Etat qui contrôlait les emprunts contractés par le Maroc à la France, avant et après l'Acte d'Algésiras de 1906.

L'administration de l'emprunt de 1910 contracté par le Sultan Moulay Hafid réunie à celle de l'emprunt de 1904 contracté par le Sultan Moulay Abdelaziz vont former l'administration de la «Dette Marocaine»(3).

A Tanger, la «Dette Marocaine», qui était un organisme financier, administrait :

— **La douane** y compris l'aconage et le magasin. Elle contrôlait les administrateurs (oumana) de la douane nommés par le Sultan et assurait, avec le personnel local, l'embarquement et le débarquement.

— Les biens domaniaux urbains et ceux compris dans un rayon de 10 kms autour de la ville, administrés par l'«amin al-moustafadat», sous le contrôle de la «dette». Ces biens étaient ceux qui faisaient l'objet d'un loyer.

— Les «moustafadat», c'est-à-dire les droits des portes et les droits des marchés de la ville de Tanger administrés ou adjugés par l'«Amin al-Moustafadat».

Ainsi le destin économique de la ville et de toute la zone nord va se décider à partir de ce Boulevard. Par la présence de cette unique construction sur ce chemin, il fut décidé de donner à cette future artère le nom de «Boulevard de la Dette».

Dans cette première période, et surtout à partir de 1920, vont apparaître la promotion foncière et la promotion immobilière. Elles sont le fait de personnes privées (généralement des commerçants) de sociétés de personnes, plus rarement de sociétés par action. Elles mobilisent un petit capital patrinomique. C'est le cas en particulier des frères Toledano (riche famille juive tangéroise) qui vont être les premiers à acquérir des terres sablées de par et d'autre de cette «nouvelle artère». En payant à raison de 2 francs le mètre carré, cette famille va devenir le propriétaire de presque tout le boulevard à son début. Mais il faut signaler qu'à cette époque le rôle du secteur de la promotion reste marginal.

C'est ainsi que les premiers immeubles à usage d'habitation furent construits sur cette voie entre 1920 et 1925, par cette famille Tolédano.

**b - La période 1926-1939 :**

Jusqu'à cette époque, Tanger n'a pas de plan d'urbanisme ; la production de l'espace urbain légal dans cette zone de la ville est le fait des couches solvables (couches à hauts revenus et couches moyennes alors en développement) qui entrent en relation directe avec la propriété foncière. L'écart entre la demande et l'offre de terrains constructibles reste grand ; la demande d'origine spéculative est faible, le rôle des institutions financières peu important. La hausse des prix des terrains est régulière mais modérée. Jusqu'en 1927, les locaux nouveaux de ce Boulevard restèrent vides. Ce n'est qu'à partir de 1930 que les locaux commerciaux et les bureaux ont commencé à fonctionner.

On assiste, durant ces années, à une forme «individuelle», inorganique, d'urbanisation qui intéresse une frange urbaine peu étendue.

Dans le contexte général des années trente, le faible rôle que jouent pouvoirs publics, institutions financières et promoteurs dans le domaines urbain, contribue à expliquer la nouvelle stratification sociale urbaine, en rupture avec celle des décennies précédentes. Cette nouvelle stratification apparaît comme le résultat d'une situation où le système de la propriété foncière joue un rôle central dans l'urbanisation du Boulevard et de ses environs.

Il va sans dire que le Boulevard, par ses nouvelles et modernes constructions, était un lieu privilégié, sélect, fréquenté par certaines riches familles juives de la ville comme les Abensur, les Hassan, les Tolédano ou les Bentata ; par des Français, des Anglais, des Allemands, des Italiens et certains notables espagnols.

**c - La période 1940-1955 :**

Le processus de formation de l'espace urbain change radicalement pendant les années 1940 et la moitié des années 1950. Ces changements se traduisent par un renforcement progressif de la division sociale de l'espace et par une accentuation de la ségrégation sociale urbaine.

De nombreux facteurs sont à l'origine de ces transformations. En premier lieu, la propriété foncière ne répond plus directement à la demande de sol urbain, elle se subordonne au système de la promotion. L'équilibre est donc rompu au profit d'une nouvelle catégorie d'agents : les promoteurs. Après la première période de développement du système de la promotion foncière, le capital foncier prend la relève du capital patronimique et assure, d'une manière beaucoup plus cohérente qu'auparavant, la direction des opérations de promotion immobilière à l'échelle de l'ensemble de l'agglomération.

Jouant sur l'acculturation des classes moyennes et supérieures juives et musulmanes, tirant profit de l'émigration espagnole due à la guerre civile et de l'exode rural, et de l'émergence des luttes urbaines et du danger potentiel qu'elles représentent, la promotion immobilière procède à une «restructuration» de l'espace urbain habité sur le modèle ségrégatif. Le Concours des architectes organisé en 1948 vient pour sanctionner une telle politique. Les lauréats de ce concours vont se spécialiser chacun dans un espace à réaménager : le Français F. de Cura va s'occuper de la Cité administrative et du Centre ville ; l'Italien Messina va s'occuper du port et de la zone industrielle ; l'Espagnol Antonio va s'occuper des quartiers résidentiels de la Montagne et ses environs ; l'Anglais Cordier va s'occuper de l'habitat économique qui profite plus particulièrement à la population espagnole nombreuse de la ville (60.000 en 1952)[4].

Cette nouvelle situation va provoquer une hausse extrêmement rapide et soutenue du prix du sol urbain du début des années 1950. Si entre 1925 et 1931, l'affaire de grand intérêt allait devenir l'achat de terrains nus au Boulevard et sa région, pour l'édification des maisons d'habitation, celle-ci va connaître son plein essor entre 1945 et 1952. Le prix du terrain, dans cette deuxième partie du Boulevard, montait «en flèche» et le mètre carré avait atteint, en 1951, les 20.000 Ptas.

Ainsi, cette deuxième partie du Boulevard, encore exempte de constructions en 1945, va être le théâtre d'innombrables chantiers d'où surgira, en un temps record - de 1945 à 1952 - ce que l'on appelera le «nouveau Tanger».

Le mode de «production» de l'espace urbain, qui détermine cette forme de division sociale de l'espace, est le reflet de la structure même du système de la promotion foncière et surtout immobilière. Une étude plus poussée pourrait montrer que ce système est étroitement dépendant de celui des financements donc du système de reproduction du capital à l'échelle mondiale.

## NOTES

(1) Issu la convention de Paris du 18 décembre 1923, ratifiée par la France, l'Espagne et la Grande-Bretagne en 1924, et modifiée par la convention de juillet 1928, admettant l'Italie comme co-signataire, en plus des huit autres puissances également signataires de l'Acte d'Algésiras de 1906, diplomatiquement représentées au Maroc (la Grande-Bretagne, l'Espagne, la France, la Belgique, la Holande, les Etats-Unis, le Portugal et la Russie).

(2) On peut, pour une telle étude, se référer à C. Verdugo, ville de Tanger : enquête urbaine, **Bulletin Economique et Social du Maroc,** vol. 12, n° 78,1958.

(3) E.Michaux-Bellaire, **Tanger et sa zone,** 1921.

(4) C.Verdugo, ville de Tanger, enquête urbaine, op.cit.

# URBAN-RURAL RELATIONSHIPS : THE CASES OF WAZZAN AND TANGIER

**George Joffe**
School of oriental & African Stuties

The Jbala forms a discrete geographic region in Morocco, often described as the «pays prérifains» (Noin 1970 : I-84) or as the «basse montagne rifaine» (Fay 1972) and comprising the highlands (Munson 1990 ; 30) of the «Peninsule Tingitane» (El-Gharbaoui1981 ; 21) and its hinterland towards the inland city of Fes. From the point of view of the demographer, the region presents several interesting and unique features :-

1) Despite its high population density (a feature with it shares with other mountainous regions with sedentary agricultural populations), ther is only one urban centre located within the region itself - the town of Ouezzane (Wazzan). All the other local urban centres -Tangier (Tanjah), Tetouan (Titwan), Chaouen (Ash-Shawin), Ksar El-Kebir (Al-Qsar al-Kabir), Larache (Al-Ara'ish) and Asilah (Asilah) - are located on or close to its periphery.

2) These urban centres, furthermore, are not just linked into the region's local economy. They are also, not surprisingly, linked into the national Moroccan economy. More significantly, however, the major urban centres-notably Tangier and Tetouan but also Larache - are directly linked into the wider European economy through the process of labour migration.

3) Futhermore, outmigration from the Jbala is not directly related to the high levels of population densities within the region itself. In other words the degree of urban drift into urban centres in and around the Jbala or beyond them into the wider world is not simply a function of rural population densities.

Around the town of Ouezzane in 1960, for example, when the population of the town was 26,200 that of the pre-Rif region 875,000 and that of the Rif region 848,000, population densities were estimated at between 48/km² and 65/km² (Noin 1970 : 1-84) and considered to be amongst the highest of all lowland areas of Morocco, for which the average population density was only 50 km² (Noin 1970 : 1-92). In fact, according to the 1971 census, these figures may well have been a serious underestimate.

**AVERAGE POPULATION DENSITIES - EAST OF OUEZZANE (Persons/ Km²)**

| Commune | Area | population | density | annual growth | rate (%) |
|---|---|---|---|---|---|
| | ('000 ha) | 1931 | 1971 | 1940-1960 | 1960-1971 |
| Bni Masgilda | 26,660 | 64 | 121 | 1,7 | 2,3 |
| Bni Mastara | 55,700 | 51 | 95 | 1,7 | 2,3 |
| Ghzawa (south) | 29,700 | 42 | 51 | 0,0 | 1,8 |
| Ghzawa (north) | 17,000 | 40 | 54 | 0,5 | 1,9 |

Source : Fay 1972 : 127. ( 1940 figure)

As shown above, Gerard Fay (Fay 1972) suggests that population densities were far greater than those suggested by Noin and that they were also growing very rapidly, reaching in one sub-region, at least, almost double the upper limit quoted by Noin by 1971. These rates of population growth were also reflected in the growth of the town of Ouezzane itself.

Yet, at the same time, Ouezzane has experienced a net loss of population through out-migration in recent years. Between 1960 and 1982 its population grew by just over 14,000, from 26,203 to 33,267 in 1971 and 40,485 in 1982. However, this was entirely due to natural increase in the resident urban population because net out-migration - the difference between inward and outward migration -totalled 590 between 1960 and 1971 and 519 between 1971 and 1982 (CERD 1988 : 240).

The situation in the case of Tangier is significantly different. Population density in the Jbala to the south of Tangier in 1960 was lower than in the Ouezzane region, at around 43/km² (Noin 1970 : 1-84). However, Tangier's population has risen from 141,714 in 1960 to 187,894 in 1971 and to 266,346 in 1982, an increase of 89,7 per cent or a rate of 4.1 per cent per year. A significant proportion of this has been due to migration - 9 per cent of its population growth between 1960 and 1971 was due to net in-migration, a figure

which rose to 19.3 per cent between 1971 and 1982 (CERD 1988 : 238). Indeed, according to Pascon and Ennaji (Pascon & Ebbaji 1986 : 69), although 55.8 per cent of Tangier's population had been born in the city, 36.5 per cent were migrants from the countryside and 1.8 per cent came from other small urban centres. Although many of them would have come from the Fahs region - the littoral plains area to the south west of Tangier - the majority, as will shown below, actually originated from the Jbala itself.

In principle, at least, the explanation for this would appear to be simple. Tangier is a far more attractive urban destination than is Ouezzane. It offers greater employment opportunities, it' benefits from far greater government investment, it provides far greater opportunities for the creation of informal support networks, it is, in short, a far larger and more diversified urban centre. Ouezzane, on the other hand offers very limited opportunities. Its population is relatively small, it has no industrial base so employment opportunities are very limited, and it is only a local market nexus for the southern Jbala region and is therefore unlikely to attract significant investment or new industry.

In fact, as is so often the case with simple explanations, the reality is far more complex. The differing patterns of migration demonstrated by Ouezzane and Tangier reflect two quite distinct factors. The first is the specific hitorical demographic development of each urban centre. The second, however, reflect the pressures in the rural environment that force populations to migrate. Urban drift, in short, is a function of population pressure on rural resources far more than it is a consequence of the attractive power of the alternatives offered by the urban environment.

**The history of demographic change**

Historical patterns of migration in Morocco have a very long tradition. This has due to the under-population of the Atlantic plains and desertification in the Sahara which have ensured a constant population drift northwards for the past thousand years (El Mansour 1990 : 8-9). This population drift has also had its political consequences, as the historical experience one of the Almoravid and Almohad dynasties have demonstrated.

In the immediate historical past, however, one of the major stimulants of migration has been economic in nature - famine. Before the colonial period began, famine was a constant threat,to the rural population and its inevitable consequence was a drift of rural populations towards Algeria or the northern towns. During the 1878-1882 famine, for example, 64,000 persons migrated into Algeria and 12-15 per cent of the population of Tangier had to be given special aid as rural victims of famine (Laroui 1977 :55).

During the colonial period itself, however, other factors came into play. These included factors such as the integration of the Moroccan economy into, first, the metropolitain economy of France and, after independence, into the European economic environment. There were also. however, specific local factors that explained the pattern of migration that has developed in the Jbala.

**1) Demographic change since 1900**

Behind these, however, were general demographic considerations, such as overall population growth, for the colonial period and the succeeding period of independence have both been marked by a vast increase in population size. Another consideration was the role of the urban world, for cities, with 46 per cent of the total population of 24.57 mn in 1989 (EIU 1991 : 134) have come to be a far more significant location of population that they were in pre-colonial times when only 10 per cent of the population was believed to be located there. These factors also had a specific relevance in determining migration patterns in Tangier and Ouezzane.

The overall size of the Moroccan population in the precolonial period is really a matter for conjecture. El Mansour (El Mansour 1990 : 6) gives a range of estimates for the late eighteenth and the early nineteenth century that range from two million to almost 15 million, with the average at between five and six million. The first estimates at the start of the twentieth century were made by the French army. A cartographer, Cpt. Larras, estimated the Morocco population in 1914 at four to five million, while the French army in the Chaouia (Shawia) plains along the Atlantic coast proposed an estimate of five million (Noin 1970 : 28).

**MAROCCAN POPULATION CENSUSES 1921-1982**

(mn)

| Date | French Zone | Spanish Zone | Total * |
|---|---|---|---|
| 1921 | 4.9 | — | — |
| 1926 | 4.894** | — | — |
| 1931 | 5.204** | — | — |
| 1936 (1935) | 5.933 | (0.762) | 6.775 |
| 1947 | — | — | 7.990*** |
| 1952 (1950) | 7.500 | (0.954) | 8.612 |
| 1960 | — | — | 11.626**** |
| 1971 | — | — | 15.379**** |
| 1982 | — | — | 20.500**** |

Source : Noin 1970 : 31 - 33
** Résultats statistiques globaux ...6.1.1934
*** Gallissot 1964 : 215
**** Census reports
Note : * These totals include Tangier and Ifni

Accurate global statistics are really only available after 1936 (Noin 1970 : 30-31). The earlier French estimates in 1921 and 1926 used inadequate techniques ; the 1931 census only covered the 90 per cent of the population actually controlled bu the Protectorate ; Spanish censuses in 1930 and 1935 were under-estimates while those of 1940 and 1945 were over-estimates. The 1936 French census was estimated to have been accurate to within 2 per cent -a level of accuracy that was not to be repeated until independence. The subsequent 1947 and 1952 French censuses both involved significant under-estimates of the rural population, although the 1950 Spanish census was apparently accurate. This is particularly the case with the 1947 census figures which were designed for ration-card distribution at a time of acute famine (Stewart 1967 : 61) ; earlier figures gathered by the Services de Ravitaillement for ration-card distribution in 1941 suggested that, in the French zone alone, the population had reached 7.991 mn (Gallissot 1964 : 215).

Despite the potential inaccuracies, however, it is evident that population growth in Morocco during the twentieth century has been accelerating. Growth rates between 1914 and 1936 rose slowly from around 1 per cent per annum to 1.4 per cent per annum. After 1936, growth rates accelerated dramatically, as life expectancy increased, towards 2.6 per cent per annum (Noin 1970 : 41). During independence, growth rates increased again, to over 3 per

cent per annum, before falling back somewhat, so that the average population growth rate between 1985 and 1990 has been set at 2.56 per cent per annum (Encyclopaedia Britannica 1990 : 677).

There has, however, been a striking difference between rural and urban growth rates, with urban growth rates far outstripping their rural counterparts (Stewart 1967 : 62). Between 1936 and 1941, for example, urban areas expanded at over 15 per cent per annum, to reach an estimated 1.4 mn. By 1971 it had reached 5.4 mn and by 1982 it totalled 8.7mn (CERD 1988 : 209) Rural populations, in consequence, showed a decreased growth rate - of 0.9 per cent per annum between 1914 and 1936 and of 1.14 per cent per year between 1936 and 1952, for example. The slight increase after 1936 merely mirrored the acceleration in growth rates in the population overal. They thus declined as a proportion of the total population, from an estimated 89 per cent in 1914 to 81 per cent in 1936, 76 per cent in 1952, 74 per cent in 1952, 74 per cent in 1960 and 69 per cent by 1969 (Noin 1970 : 42). By 1989, rural populations were estimated to have fallen to just 54 per cent of the total population - a bare majority.

There is no doubt that the major cause of this, particularly after independence, was urban drift - the migration of rural populations off the land and into the expanding urban areas. Between 1960 and 1971, for example, natural urban population increase generated 62 per cent of total population growth, while migration contributed 38 per cent of the total. Between 1971 and 1982, however, the contribution from migration to urban population growth had risen to 43 per cent of the total (CERD 1988 : 22).

Within the urban population, furthermore, the distribution of migratory populations was not uniform and also changed over time. The proportion of population increase due to migrants in towns with populations above 100,000 declined from 40 per cent during the 1960-71 period to 34 per cent between 1971 and 1982. Smaller towns were the beneficiaries and the smaller the town the greater the increase in population due to migrants. Between 1960 to 1971, 45 per cent of population growth in towns with overall populations between 50,000 and 100,000 was due to migration, a proportion which rose to 55 per cent in the 1971-82 period. The role of migrants in towns with populations between 20,000 and 50,000 was even more striking ; there 42 per cent of the population increase was due to migrants between 1960 and 1971, but, between 1971 and 1982, this rose to 61 per cent (CERD 1988 : 224-5). It was notable, moreover, that smaller urban centre populations owe far less to migrants both in terms of absolute proportions and in terms of growth rates than did those centres in the 20,000-50,000 range.

A similar pattern was shown in terms of the preferences demonstrated by migrants over which size of urban centre they migrated to. Although 75 per cent of all migrants chose to go to urban centres above 100,000 in size in the 1960-71 period, this percentage dropped dramatically during the 1971-82 period to around 45 per cent. The slack was taken up by urban centres between 20,000 and 50,000 persons in size, where 11 per cent of all migrants went in the 1960-1971 period but 24 per cent of all migrants went in the 1971-82 period. Centres of between 50,000 and 100,000 also sheltered 11 per cent of all migrants in the 1960-71 period, a rate which only increased to 14 per cent in the subsequent 1971-82 period. Interestingly enough, the fastest growth rate in migrant populations occured in centres below 20,000 persons in size - 3 per cent in the 1960-71 period and 17 per cent in the 1971-82 period.

**2) The demographic situation in Tangier and Ouezzane**

In general, therefore, urban centres below 50,000 came to depend increasingly on migrants for population growth between 1960 and 1982. At the same time, migrants also preferred such centres as migratory destinations. However, Tangier and Ouezzane did not fit completely into this general pattern. Furthermore, the actual migration patterns in both urban centres underwent considerable change between the colonial and independent periods. Tangier, for instance, only grew on average at 1.8 per cent per year during the colonial period, far below the average growth rate for the Moroccan population as a whole of 2.8 per cent. Ouezzane, on the other hand, grew at 3.5 per cent annually during the same period. After independence, however, Tangier expanded at 4 per cent per annum up to 1982 on average, well above the national population growh rate, while Ouezzane grew at only 2.5 per cent, just below the national average rate.

In short, although Tangier did not benefit from migration in the colonial period, the situation reversed after independence, while Ouezzane, which had grown significantly through migration before independence, settled into demographic stagnation thereafter. Had it followed national trends, however, it should have grown far faster through net in-migration, while Tangier should have experienced a net decline in its depenence on in-migration. The detailed figures emphasise this apparantly anomalous behaviour.

In Tangier, for example, historical factors ensured that its population fluctuated over the colonial period, although, between 1914 and 1960, it almost doubled in size from 77,000 (of whom 50,000 were Muslim and 12,000 were Jewish, together with a European population of 15,000) to 141,000. However, these figures conceal the fact that, between 1936 (when its popula-

tion was around 100,000) and 1960, Tangier lost 11,700 persons through net emigration and its overall population growth was due to a natural increase of 52,000 (Escailler 1981 : 173). Interestingly enough, there was a net population growth between 1936 and 1952 due to migration, equivalent to 47.4 per cent of overall populatioln growth (nèt immigration of 18,500 persons) but this was more than offset by net out-migration of 30,000 persons during the eight years from 1952 to 1960 (Escaillier 1981 : 176). After 1960, however, the picture was reversed, with Tangier becoming a major pole for in-migration.

As suggested above, Ouezzane, just like Tangier, was to see its early migration patterns completely reversed after independence. The first European estimates of Ouezzane's population emèrged in 1861 when Dr Rolhfs visited the town (Rolhfs 1873 : 183) when he set the population at around 10,000 persons, with 1,000 pilgrims a day visiting the zawiya there. By the first decade of the twentieth century, the town's population had bèen doubled by European observers to around 20,000, out of an estimate of Morocco's total population at the time of 100,000 (Aubin 1906 : 370).

The first realistic figures only appear, however, with the early french censuses of that zone of Morocco under their control. In 1926, the Muslim population was set at 10,952, with a total population of 12,910 and by 1931 this had grown to a Muslim population of 13,152 out of a total population of 156,874 (Résultats statistiques globaux... 6.1.1934). Estimates in 1936 suggested that the population had reached 16,447, of which 14,299 were Muslim, so that, in one decade the population had grown steadily by 5 per cent per annum. Almost a further 10,000 persons were to be added to its population by 1960, bringing the total up to 26,200 implying a population growth rate of 2,5 per cent per annum.

In short, Ouezzane had clearly grown through significant inward migration during the early part of the colonial period, when its annual growth rate was significantly above that of Morocco as a whole and certainly above that of the surrounding countryside. Most of its migrants came from surrounding tribes- the Masmouda (Masmuda), the Rhouna (R'huna), the Ghazaoua (Ghzawa) and the Beni Mestara (Bni Mastara), as well as from more distant Jbala tribes, such as the Akhmes (al-Akhmas) and the Beni Gorfet (Bni Gurfat), or from the Rif. There was also a small but significant Jewish immigration into the town (Aubin 1906 : 370).

The patterns after independence were completely different. In the case of Tangier, as the figures given above show, 9 per cent of its population growth rate during the 1960-71 period was due to migrants, a proportion which rose

to 19.3 per cent during the subsequent 1971-82 period. Overall urban settlement it Tangier province at the same time depended on migrants for 9.3 and 31.5 per cent of their population growth respectively. In Ouezzane, however, there was a net loss of migrants during the two periods under discussion, even though the population growth in Kenitra province (in which Ouezzane was situated) depended on migrants for 44.4 per cent of the total in the 1960-71 period and for 47.4 per cent of the total over the subsequent 1971-82 period. In Morocco overall, these proportions were 38.4 per cent and 42.8 per cent respectively (CERD 1988 : 231-2).

In the words of the Direction de la Statistique, Tangier was among the, «...centres qui maintiennent leur dynamisme avec tendance à la hausse», while Ouezzane was a, «...centre de ralentissement avec sous groupe à compartiment rurale», (CERD 1988 : 257) Indeed, Ouezzane was one of only four centres (the others included Essaouira, Chefchaouen and Boujad) where there had been a net decline in migrant population for 33 medium-sized urban centres (populations of 20,000 to 50,000 persons) during the 1960-82 period (CERD 1988 : 250). Tangier, on the other hand, had been one of seven centres with above-average migrant participation in the population which also grew more rapidly in the post 1971 period, out of a total of 13 large urban centres (above 100,000 population size) in Morocco (CERD 1988 : 248).

### The pattern of historical events

This apparently aberrant behaviour in the demographic evolutions of Tangier and Ouezzane has specific historical causes. This was particularly important during the colonial period, when Tangier had the status of the International Zone - except for a short period during the Second World War, when it was occupied by Franquist Spain - and was thus legally separated from its immediate hinterland. Ouezzane, on the other hand, became an important French administrative centre after its occupation in October 1920 and, although a new division was created along the border between the French and Spanish zones after the end of the Rif War in 1926, it continued to act as a pole of attraction to the population of the surrounding area. Indeed, the border meant that the pressures for urban drift developed quite differently inside each of the two zones into which Morocco had now been split.

#### 1) The Spanish zone

Unlike the French zone of Morocco, the economic development of the Spanish zone took place very slowly and was only poorly integrated into the metropolitain economy of Spain. This was largely a result of the great diffi-

culties that Spain experienced in «pacifying» its zone. It was only after the end of the Rif war in 1926 and the final subjugation of the Bni Arus and the Bni Gurfat in the Jbala in 1928 that the earlier incursions of Spanish capital, particularly into iron ore mining in the Rif, could really bear fruit (Morales Lezcano 1984 : 161). There was also some commercial interest in agriculture, mainly for citrus production, around Ksar El-Kebir in the Upper Gharb plain and close to the River Loukkos and Larache.

These initiatives were cut short by the Spanish Civil War between 1936 and 1939, an event which further retarded any economic development within the Spanish zone and provoked considerable urban drift towards Tetouan and Larache (Morales Lezcano 1984 : 169). The Spanish Civil War, however, did introduce a degree of new economic activity, mainly because of the calls made on Moroccan manpower for service in the Erjecito de Africa on the Spanish mainland and as substitutes for Spanish troops within the Spanish garrison in Morocco itself. By August 1937, up 10 per cent of the manpower in the Spanish zone was said to have been recruited for one of these two purposes (MAENS 490 : Raport 7-13.08.1937). Despite considerable tribal resentment over the forcible nature of the recruiting methods used, the Spanish authorities improved food supplies to the tribes and ensured that remittances from Moroccan soldiers in Spain were regularly paid.

The general tendency towards economic stagnation, however, was reinforced by the occupation of Tangier in June 1940, for it introduced a partial Anglo-American blockade of the Spanish zone that intensified the economic crisis there. The effects of the blockade were serious, because the urban centres in the north found it difficult to support rural emigrants in the wake of the occupation. They had been forced into the towns by the 1936-37 drought and had been, in part, absorbed by the manpower demands of the Spanish army up to 1939. Now, however, this alternative source of income disappeared and the situation worsened dramatically in 1947, with the great famine of that year. That event, more than any other, stimulated significant urban drift in northern Morocco and thus began a tendency that was to significantly affect the population of Tangier.

The generalised poverty of the Spanish zone was worsened, however, by the fact of the border between it and the French zone. The border, wich in the Jbala ran along the Loukkos river, artificially divided the rural economy of the region. The growing economic disparities along it promoted an active and thriving industry in smuggling, with foodstuffs - sugar, cooking oil and flour - going in from the French zone in return for manufactures, particularly textiles, being transferred from the Spanish zone. Despite the food shortages in

the French zone, the very high prices - particularly given the black-market rate for the peseta at around 1,5 pesetas to the franc, compared with the official rate of 4 francs to the peseta (MEA NS 491 : 15 : 15.06-15.08.1938) - in Spanish zone border markets made the trade irresistible.

At the same time, the Spanish demand for manpower increased migratory tendencies from the French zone in broder regions. French military reports were full of irritation over recruiting activities amongst border tribes during the 1936-39 period. Heavy fines, including confiscation of land, were levied on those caught. The migrations continued, however, often denuding border regions of manpower largely because of the economic crisis that had come to affect the French zone in the aftermath of the Great Depression of 1930-31.

**2) The French zone**

The effects of the Great Depression on the French zone of Morocco during the 1930s were very severe. Perhaps the major effect, for our purposes, was the development of permanent and widespread urban drift. In fact, significant migration into urban areas of the French zone actually began in the mid - 1920s. It was mainly a specific consequence of harvest failures and the growing need for ready cash to pay taxes, buy manufactured goods and pay off rural debt. Behind this were other, more general factors - climatic change and erosion, changes in land ownership patterns and the break-up of rural communities, even patterns of local power and persecution. It was linked to «...une prolétarisation des paysans par fixation de la propriété par introduction de l'économie monétaire» (Gallissot 1964 : 29).

The Great Depression, however, vastly intensified these trends. During the first three years of its effects in Morocco- which began only in 1930 - rural incomes fell by 60 per cent. By 1932, it was calculated that the cost of living had risen thirty-to forty-fold over the previous half century. The effects of the Great Depression were also intensified by the process of «pacification» which introduced and expanded an integrated monetarised national economy. This remplaced the previous local subsistance and barter economies based local and regional market centres, which had co-existed in parallel with long distance inter-urban trade (Ayache 1981 : 31-38). As a result of this integration, the newly pacified tribal groups were forced, for the first time, to respond to the economic consequences of events and factors far beyond their control, not least the widespread and habitual use of currency as a means of exchange together with the issue of tax payments due to the state.

Virtually the only response to this, once agricultural incomes collapsed, was migration into the towns. In Khouribga in 1930, for example, virtually 30 per cent of the workers in the new phosphate industry came from unsubmitted rural areas - a powerful indication of the widespread effects of the Depression. In any case, by the time that peasants left the land to become workers -with all the new disciplines that that involved - flocks had disappeared, lands had been mortgaged and crops sold to pay tartib demands and to provide the cash needed for purchases of manufactures within the newly expanded monetarised national economy. The land values were halved from 3,000 francs per hectare to 1,500 francs per hectare in the Zaer between 1930 and 1934, for example, as did hard wheat prices between 1930 and 1935 (from 133.2 francs per quintal to 60 francs per quintal) (Gallissot 1964 : 67).

Urban drift was encouraged, too, by the higher wages available in urban areas - on average, 3,500 francs per year in a bidonville, compared with 2,000 francs per year for the landless peasants who made up two-fifths of the population. Indeed, it was at this time that the bidonvilles began to become a recurrent presence on Morocco's urban scene, as unemployment in urban effects on craft industry of a flood of imports of Japanese consumer durables - either forced migrants back into the countryside in desperation or obliged them to become permanent urban dwellers. Gallissot, who points out that bidonville life involved new financial and employment disciplines (with workers paying rent- equivalent to up to one fifth of their salaries - for the first time), suggests that this development marked the beginning of the Moroccan urban proletariat as from 1936 (Gallissot 1964 : 118).

The fact that there now existed a well of impoverished former peasants as a surplus labour army housed in the bidonvilles of the urban areas ensured that urban living conditions continued to be depressed throughout the 1930s and 1940s. Inflation worsened the position and, between 1935 and 1939, salaries were eroded by inflation of 133 per cent ; a rate of 17 per cent per annum. However, it also meant that there was now a ready reception area for future migrants from rural areas, particularly whenever drought and famine threatened, as occurred in 1937 and 1947.

Furthermore, although bidonville life introduced a new awareness of collective discipline connected with industrial and urban employment, bidonvilles still preserved traditions of rural social organisation. New migrants thus also had a specific location within specific bidonvilles to occupy once the act of migration had been accomplished. The result was that, between 1936 and 1941, urban population rose by 70 per cent to 1.35mn (Gallissot 1964 : 219).

Despite the economic fluctuations caused by the Second World War - initial proserity followed by slump as the Anglo - American blockade began to bite -urban drift continued unabated.

### 3) The situation in Tangier and Ouezzane

Ironically enough, none of these generalised factors significantly affected migration into Ouezzane and Tangier. Tangier, for example, was partly shielded by the International Zone regime and migration caused by rural impoverishment was directed towards Tetouan and Larache. Furthermore, as indicated above, excess manpower in the Spanish zone was soaked up, after 1936, by the military requirements of the Franquist revolt against the Spanish Republic. There was a wave of urban drift in 1947 as result of the massive drought and famine of that year. This, however, affected all urban areas in Morocco equally and many of those involved returned to the countryside once conditions eased. The situation only began to change really significantly after independence in 1956.

In Ouezzane, the local migration that occurred before independence was closely related to its tribal base and was, thereby, usually temporary or bifurcated in nature. Urban residents retained access to their rural origins. Furthermore, the local economy did not significantly change during the colonial period, continuing to be based on crafts, textile production and market excange. This enablec migrants to be accomodated within existing economic institutions without requiring them to alter significantly their lifestyles or their economic activities. There were alternative poles for migration as well - during the late 1930s, for instance, migration into the Spanish zone for recruitment into the forces fighting for Franco in Spain itself.

## Sociological and environmental causation

In fact, the real explanation of migration patterns around Ouezzane and Tangier resides in quite different considerations than those described above. These are also quite specific to the local regions, in that they stem from the nature of the rural economy. They also reflect the effect of government intervention inside the local rural economy. Although the wider issues also have a role to play in any explanation, it is these factors that explain the specific nature of migration in the Jbala.

### 1) Agricultural adaption

It is a truism to state that the rural economy in the Jbala is essentially an agricultural economy. However, it is the way that that agricultural economy

has adapted to high population densities and to the consequent population pressures on land as a factor of podùction that is significant. As Henry Munson has pointed out, the Jbala highlands are exploited on the typical pattern of «Mediterranean agriculture» (Munson 1990 : 34). This consists of four principal components - dry - farned cereoculture for durum wheat, barley and sorghum ; animall husbandry of goats and sheep, together with small numbers of cattle ; irrigated «market garden» production of vegetables ; and arboriculture for fruit, including figs, and for olives.

In the Jbala, furthermore, the pressure for permanent out-migration of the population as a result of excessive pressure on agricultural resources was resisted by three techniques : -

a) Around Ouezzane, in particular, there had traditionally been intensive oleoculture. Traditionally 67 per cent of the cultivated land was given over to irrigated garden cultivation and to cereoculture or legumes (12.5 per cent of the land area), while 10 per cent was directed towards oleoculture (Noin 1970 : 97). Household incomes were derived from animal husbandry (47 per cent), cereals and legumes (39 per cent) and arboriculture - in this case, olives - (14 per cent). However, the 14 per cent of average income that was derived from arboriculture only used 4 per cent of available land. In other words, oleoculture could sustain far higher population densities - of above 100 per km$^2$.

> Les secteurs les plus peuplés sont... ceux où l'économie rurale est plus intensive ... C'est le case lorsque la culture des oliviers est importante: dans le massif de Zerehoun, dans le pays Lemta au nord de Fes, dans les tribus voisines de Ouezzane... La répartition de l'oléiculture semble en relation avec les facteurs variés : la présence de terrains plus favorables que les argiles ou les marnes, l'extension des propriétés appartenant à des familles chérfiennes ou bénéficiant de leur protection, enfin le développement de la propriété citadine. Ces facteurs favorables ont joué plus ou moins conjointement autour de Fes, de Ouezzane et de Moulay - Idriss, (Noin 1970 : 97).

b) In the northern Jbala, the pressure for migration was traditionally resisted by expanding the land available for cultivation or by creating other types of economic activity. Henry Munson has described the crucial role palyed by slash-and-burn cultivation in the Bni Maswwar in generating new land for cultivation and by charcol manufacture in providing economic alternatives (Munson 1990 : 30-46). The significance of these techniques must, however, be seen against the actual situation in terms of access to cultivable land.

Nationally, according to a survey carried out in 1985, 23.4 per cent of active farmers in Morroco had no land 59.7 per cent had less than 2 hectares of land (Pascon & Ennaji 1986). Around Ouezzane in the 1960s, for example, 88 per cent of proprietors had less than 5 hectares. In the Bni Msawwar in 1954,69 per cent of proprietors had less than 1.6 hectares, 96 per cent had less than 5.1 hectares and 99 per cent had less than 10.1 hectares (Munson 1990 : 35). Normally, plot sizes of between 5 and 10 hectares are considered the minimum for family survival. Furthermore, private property (milk) has been predominent in the Jbala since the sixteenth century at least, with collective **(jmaᶜa)** land being reserved for pastoral activities or for temporary agriculture. The only other source of land has been throuhg **ᶜazib** or **hbus, forms** of rental from absentee land-owners (viz. Joffe 1991 :).

Against this background, the use slash-and-burn cultivation takes on an added significance. It was traditionally carried out on the mattoral-covered highlands - away from permanent cereoculture in valley floors. It used **jmaᶜa** land and involved cultivation for two or three years, followed by long fallow periods of between five and 20 years. It generated its own fertiliser through ash and did not cause erosion since ploughing techniques left plant roots undisturbed. It was thus an ecologically sympathetic system of temporary agricultural use of otherwise uncultivated land and was a major help in retaining populations on the land (Munson 1990 : 37-8).

Charcol manufacture had a similar role, for it generated an additional source of rural income and made use of an otherwise unexploited resource -woodland. In this case, however, the relative scarcity of forest cover in the Jbala meant that charcol production was far less ecologically appropriate than was slash-and-burn cultivation. Nevertheless, it has always been a traditional and important activity for the populations of the Jbala. The charcol produced eventually made its way into the urban market via local country markets (Munson 1990 : 39).

c) Other techniques were also used to supplement rural incomes, which, like charcol burning, also depended on access to the market network and often, the nearest urban market outlet. These included egg production and sale (traditionally a female preserve in the Jbala) and mint production. Howevers, although both activities ultimately depended on access to urban consumers, they permitted rural residence patterns to continue and thus avoided permanent urban drift.

## 2) The effect on migration

Indeed, all three factors minimised permanent urban migration, even though two of them specifically increased the integration of the Jbala rural economy into the wider urban and national economy. In Ouezzane, the urban environment, because of its close organic links with the town's rural hinterland, did not act as a pole of attraction to rural immigrants and these factors sufficed in limiting urban drift to it - although emigration to Casablanca and elsewhere accelerated. In the case of Tangier, however, the administrative constraint on migration broke down at independence, so these techniques for minimising the drift away from the land also failed and large-scale migration began.

Government action has only intensified this development for, since independence, both slash-and-burn cultivation and charcol manufacture have been banned. Ironically enough, this action has been undertaken in order to preserve the fragile rural environment. It has, however, significantly stimulated urban drift, as the urban world was the only alternative source of income. At the same time, in the Jbala unlike other areas of rural Morocco, migrants have attempted to retain control of their land and many groups still attempt to maintain a foot in both camps, oscillating between the urban and the rural worlds (Pascon & Ennaji 1986 :64-70).

The continuing integration of rural markets into the national market structure will have only intensified this increase in urban drift. It has been suggested by Tad Park (Park 1979 : 158-174) that local market prices are determined by the nature of market control. If local merchants and traders dominate markets, then local prices tend to be high in order to reflect local economic activity. If, however, prices are determined by urban distributors and purchasers, then prices are depressed by their monopolistic control of the purchasing system. This has certainly occurred in fresh fruit marketin in the Ouezzane region. The consequence of this has been to undermine the economic viability of local agricultural activities and thus to stimulate migration from the countryside.

## Migration patterns since 1970

There factors have been predominant in the northern Jbala in establishing migration to Tangier. In the Ouezzane region, the failure of Ouezzane to escape its limited local economic role has meant that migration there has reached farther afield - to Casablanca and the other major towns of central Morocco, or abroad. As mentioned earlier, in this respect the migration pat-

terns to Ouezzane and Tangier were contrary to the established trends elsewhere in Morocco. There are, however, specific reasons why this should be so - the ending of alternative sources of rural economic activity in the northern Jbala and more intensive land use around Ouezzane, together with the more generalised effects of economic integration.

The role played by the population of the Jbala in migration patterns in Tangier is strikingly revealed by a survey of the Dradib district of Tangier, carried by Henry Munson and Jacques LeCamus in 1977 (Munson & LeCamus 1986). They established that 30 per cent of population there were migrants, of whom 58 per cent came from the Jbala, 14 per cent were ʿUrubiya (from the Fahs and the Sahel), 8 per cent Ghumara and 5 per cent from the Rif - largely as a result of the 1947 famine. In addition, 58 per cent of all adults were migrants, 85 per cent of them from the Jbala and 12 per cent originally coming from the French zone of Morocco.

Interestingly enough, the major destinations for migrants into the Tangier region now are not within the urban perimeter of the city itself, even though only 1,000 hectares of the 3,000 hectares available there have actually been developed (El Belghiti Alaoui & Rharbi 1989 : 172n9). The urban population grew between 1962 and 1971 at 2.6 per cent per year and at 3.19 per cent per year between 1971 and 1982. In the communes rurales of Bahriyne Tanja and Bahryine Aouama, however, growth rates were significantly higher in the 1971-82 period. Only the commune rurale of Gznaia mirrored the growth rates of Tangier itself.

**POPULATION CHANGE AROUND TANGIER**

| Administrative unit | 1960 | 1971 | 1982 | Annual growth rate (%) | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | 1960-71 | 1971-82 |
| *Municipality* | | | | | |
| Tangier | 141,741 | 187,894 | 266,346 | 2.60 | 3.19 |
| *Commune rurale* | | | | | |
| Bahriyne Tanja | 4,899 | 5,071 | 9,244 | 0.03 | 5.61 |
| Bahriyne Aouama | 6,953 | 10,383 | 61,106 | 3.72 | 17,48 |
| Gznaia | 10,677 | 12,154 | 17,022 | 1.18 | 3.11 |

Source : El Belghiti Alaoui & Rharbi 1989 : 168.

The main reason for this is the sudden growth of unauthorised housing beyond the control of the municipal authorities of Tangier yet close enough to the city to participate in its economic life. The population of these new areas,

particularly of the small urban centre of Ben Dibane in Bahriyne Aouama, consists of a 60 per cent majority of migrants from the surrounding country-side. In effect, these centres of rapid urban population growth represent a new development which has replaced the traditional **bidonville,** for the buildings, which are often substantial, usually lack basic services because, as «quartiers clandestins» they are usually outside the provisions of municipal planning. Yet, at the same time, they represent a spontaneous response to the problems of urban growth under the pressure of intense urban drift. The classic example of this is the development of Kariat Sidi Moussa on the outskirts of Sale.

Indeed, government action may well intensify this problem of illegal sett-lement as it seeks to remove far older problems. In recent years, the Moroccan government has received considerable help from the World Bank and the EEC in order to remove the infamous **bidonvilles.** There have also been initiatives to stimulate the provision of cheap housing (EIU 1990 : 36). However, despite attempts to streamline the planning procedures, administrative delays mean that the provision of housing rarely matches demand. The result is the sudden growth of spontaneous «quartiers clandestins» - the modern equivalent of the old **bidonville.** It is estimated that between 10 and 30 per cent of the popula-tions of urban centres greater than 100,000 now reside in such «quartiers» without proper service provision.

The problem is likely to worsen, for, under IMF pressure the Moroccan government may well have to allow world prices to determine domestic farm gate prices. This is likely to have a disastrous effect on agricultural pricing, as it will man the removal of price support schemes for cereals. This, in turn, will make peasant subsistance agriculture an uneconomic activity and will povide a further spur to urban drift. Once again, it will not be centres such as Ouezzane that suffer in consequence, since they have no economic advantages to offer. Instead, it will be Tangier and the coastal cities which will have to cope with the attendant problems, despite the limits to the resources that they possess.

# *References*


Aubin E. (1906) :

**Marocco of Today**, Dent & Co. (London).

Ayache G. (1981) :

**Les origines de la Guerre du Rif**, Smer (Rabat) & Publications de la Sorbonne (Paris).

CERD (Centre d'Etudes et de Recherches Démographiques) (1988) :

**Situation démographique régionale au Maroc : Analyses comparatives**, Ministère du Plan (Rabat).

EIU (1990) :

**Country Profile Morocco, 1990/91** Business International (London).

EIU (1991) :

**North Africa : economic structure and analysis**, Business International (London).

El Belghiti Alaoui A. & Rharbi L. (1989) :

«Urbanisation péripherique, délimitation et enjeux», in Bendaoud A. et al. (eds) (1989), **L'évolution des rapports villes-campagnes au Maghreb**, Université Mohammed V — Faculté des Lettres et des Sciences Humaines (Rabat).

El Gharbaoui A. (1981) :

**La terre et l'homme dans la Péninsule Tingitane : étude sur l'homme et le milieu naturel dans le Rif occidental**, (two vols), Travaux de l'Institut Scientifique (Rabat).

El Mansour M. (1990) :

**Morocco in the reign of Mawlay Sulayman**, Menas Press Ltd (Wisbech)

Encyclopaedia Britannica (1990) :

Britannica World Data Annual 1990, Encyclopaedia Britannica (Chicago).

Escailler R. (1981) :

**Citadins et espace urbain au Maroc,** (two vols), CNRS-Tours (Tours) and CIEM (Poitiers).

Fay G. (1972) :

**Recherches sur l'organisation de la vie rurale et sur les conditions de la production dans la basse montagne rifaine,** Thèse-III[ième] Cycle, Université de Paris (Paris).

Gallissot R. (1964) :

**Le Patronat Européen au Maroc** (1931-1942), Editions Techniques Nord-Africaines (Rabat).

Joffe E.G.H. (1991) :

«The zawiya of Wazzan : relations between **Shurafa** and tribe up to 1860», in Joffe E.G.H & Pennell C.R. (1991), **Tribe and state : essays in honour of David Montagomery Hart,** Menas Press Ltd. (Wishech).

Laroui A. (1977) :

**Les origines sociales et culturelles du nationalisme marocain,** Maspero (Paris).

MEA - Ministère des Affaires Etrangères, Archives Diplomatiques, Quay d'Orsay, Paris.

Morales Lezcano V. (1984) :

**Espana y el Norte de Africa : El Protectorado en Marruecos** (1912-56), UNED (Madrid).

Munson H. (1990) :

«Slash-and-burn cultivation, charcol making and emigration from the highlands of Northwest Morocco» in Salem-Murdock M. & Horowitz M.M. (eds) (1990), **Anthropology and development in North Africa and the Middle East,** Westview Press (Boulder).

Munson H. & LeCamus J. (1986) :

**Al-Dradib : Hawma Sha<sup>c</sup>biyya fi Tanja,** Abhath, Majallat al-ᶜUlum al-Ijtimaᶜiyya.

Noin D. (1970) :

**La population rurale au Maroc,** (two vols) PUF (Paris).

Park T. (1979) :

«Temporary migration as an index of urban under-development in Morocco», Southall A. (ed) (1979), **Small urban centres in rural development in Africa,** University of Wisconsin Press (Madison).

Pascon P. & Ennaji M. (1986) :

**Les paysans sans terre au Maroc,** Editions Toubkal (Casablanca).

**Resultats statistiques globaux du recensement de la population de la zone française du Maroc effectué le 8 mars 1931,** MEA NS 770 (Paris).

Rohlfs G. (1873) :

**Mein erster Aufenthalt in Marokko und Reise sudlich vom Atlas durch die Oasen Draa und Tafilet,** (Bremen).

Stewart C.F. (1967) :

**The economy of Morocco : 1912-1962,** Harvard (Cambridge).

# JOHN DRUMMOND-HAY : TANGIER AS THE CENTRE OF A SPIDER'S WEB

**C.R. PENNELL**
National University of Singapore

> *«British interests, he believed, could best be furthered by the encouragement of commerce, by the amelioration of the condition of the Moors, and also by personally gaining the respect of the people»*[1]*. (Mrs Louise Brooks, writing of her father, Sir John Drummond Hay in 1896).*

> *«It is generally the case that the more backward and ill-governed countries are the ones which have received most attention from the Governments of the great Powers, and notably from that of Great Britain. Morocco was no exception to this rule». (Francis Flournoy writing in 1935 of the foreign policy of Britain in the 1840s and 1850s)*[2]*.*

Both Mrs Brooks and Professor Flournoy were quite sure that Great Britain, during the Victorian era, was the guardian of peace, trade, good government, and fair dealing. For Sir John's daughter, it is an entirely understandable opinion, though one might have expected Flournoy (an American) to be a little more sceptical. But taken together, they exemplify the main thrust of writing about the diplomatic history of mineteeth century Morocco. The concern is with the interests and the activities of the European powers over the fate of Morocco. Diplomacy was something that was done *to* Morocco, rather than something which was done *in* (or particularly by) Morocco. Where Moroccan participation in these events has been touched on, it has been to relate the crumbling weakness of the government (the Makhzan) to the way in which the European powers acted.

There is, in fact, an intriguing study to be made of the Makhzan's diplomatic strategies during the nineteenth century, and the way in which it coped with constraints which it shared with the European chancelleries, but from the other river Bank, so to speak. Some of these constraints were the result of the European balance of power, others were the result of the peculiar local circumstances of Morocco and these latter problems have not been steadily examined from either side, Moroccan or European.

One constraint was geographical : the diplomatic capital and the actual capital were in different places. The consuls-general and their staffs were in Tangier and the Sultan and his entourage, for most of the time, were not. In the late nineteenth century, the *naib* at Tangier would be described as a «buffer» relather than a channel of communication between Morocco and the powers[3] (as though that was an entirely unheard-of function for a public official). In the first part of the century, the main Maroccan diplomatic officer was the governor of Larache. It cost good deal trouble to contact even him, the first stop on the way to a decision by the Sultan[4]. That is why early consuls had to organise tiresome and difficult treks across the Moroccan countryside in order to reach the Sultan. They could not do it all the time, of course, which meant that for most business the consuls had rely on negotiating with Moroccan intermediaries.

Another constraint was the political condition of the countryside. This is not the place to re-open yet again the tangled question of *bilad al-makhzan and bilad al-siba* and enmesh ourselves in the argument over whether *bilad al-siba* represented an area where the Sultan had no power, only religious authority, or whether it was an area in which, for lack of money, the Makhzan was willing to allow local systems to preserve order, intervening when they failed either as an arbitrator or as a policeman bringing force to bear. Even if the «local systems» explanation is accepted, it is quite clear that in the second quarter of the nineteenth century there was a general economic and political breakdown in Morocco. There were repeated revolts in many parts of the country during the reign of Mawlay 'Abd al-Rahman (1822-1859), which the Sultan and his officials put down as fiercely and as quickly as they were able, if al-Nasiri is to be believed[5]. In order to do business in these turbulent political conditions, the consuls were obliged on occasion to make contact with powerful people in the different districts of Morocco : if the Sultan exercised political authority through local intermediaries, then the consuls were bound to follow suit if they had to operate in the outlying regions. If a region was in revolt, then clearly they had to operate independently of the Sultanate. The long-term political consequence of this, of course, was to undermine the authority of the sultan still further.

In short, in order to do their jobs, the consuls in Tangier were forced to make use of personal contacts, both with the local officials of the Makhzan and with powerful individuals who were not always under the Makhzan's authority. But that begs a question : what exactly were the consuls doing ?

## PART I : WHY UNCONVENTIONAL DIPLOMACY WAS NECESSARY

At its baldest, the job of a consul was to look after the interestes of his government. Again, however, the concentration of diplomatic historians of Morocco on the struggles between the great powers have given a rather distorted impression of just what those interests were. Flournoy situates the «Morocco Question» firmly in the context of the «Eastern Question»[6], and dates the development of a «fairly consistent policy on the part of Great Britain to use its influence for the purpose of preventing Morocco from becoming involved in serious diplomatic controversies or wars with the other European power «back to th 1830s.[7] Towards the end of the century Lord Salisbury was talking of a «second Eastern Question» and Bismark prophesying that a future European war would have its origins in Morocco[8]. Such views inform the whole of F.V. Parsons's extremely long book on the diplomatic crisis over Morocco in the last twenty years of the nineteenth century. In essence, the argument goes British policy was to keep Morocco independent in order to contain French expansionism[9]. But this is policy, not dimpomatic practice. How this was to be done ?

The independence of Morocco could not be maintained simply by negotiations between the foreign office and the chancelleries of the European powers. In fact, such negotiations were more of a long-stop : it was the local activity of the British Consul-General which provided the first line of action. He had to prevent any occasion for war between Morocco and any other power - particularly France - from breaking out : that, in effect meant perduading the Makhzan to adopt policies which would solve, or minimise, political crises. At the same time he was responsible for the day-to-day care of specifically British interests : particularly the protection and encouragment of trade, and the protection of the lives of British subjects. In these two areas, the importance of local contacts was vital if the British were to achieve their objectives.

The protection of trade involved both a political and diplomatic effort between governments and the actual administration of trading links. British governments believed that the opening of commerce with Morocco was vital to their country's interests : it would allow them to penetrate a potentially significant market, it would provide a source of raw materials both for

England and supplies to the naval base at Gibraltar, and it would give access to the trade with the interior of Africa(10). Consequently the British diplomatic representative was required to press the Makhzan for freer trade. But he was also required to oversee the traders themselves. This led to the establishment of extraterritorial jurisdiction by the Consul over British subjects in Morocco(11). Even so, British traders did not move around the interior of the country and this led to growth of the system of Moroccan agents which would lay the basis of the protégé problem later in the century. Trade, of course, is always dependent upon contacts between individuals, but the particular circumstances of Morocco, where the European traders were confined to the coast, emphasised the role of individual Moroccans as the main conduit of commercial contact with the interior. This sort of contact was not so important for Tangier as it was for Mazagan, Tetuan, or Mogador(12) - Tangier was far more a diplomatic town. It was extremely important in the south, where the lack of control by the Makhzan was very pronounced allowing another form of commercial contact to grow. This was commercial contact between Europeans and powerful local individuals which undermined the influence of the Makhzan still further. An example in point is the contact between Bayruk in Goulemine and various European merchant adventurers, of whom John Davison in the 1830s was only one(13).

The other job was to protect British subjects in distress. Here the importance of personal contacts was even greater : in general individuals were at risk not from the Makhzan and its agents but from people who were beyond the government's control. The most spectacular and repeated example of this was the rescue of people who had fallen victim to pirates.

Mawlay Sulayman abandoned corsairing in 1817/18(14). However, within a few years 'Abd al-Rahman was considering reviving it. In 1825 the French heard that Morocco had bought ships to use in corsairing against countries that had no consulate in Tangier(15), and over the next two years there was correspondence between the Makhzan and the French government over the status of the Papal flag and its immunity or otherwise from being taken prize(16). These worries surfaced again in the 1840s when the Makhzan again made attemps to put together a corsairing fleet(17). This was no great threat to the main European powers : corsairing and the payment of tribute to avoid being taken capture had been ended except with Denmark and Sweden, although a rumour circulated in Gibraltar that the Moroccan consul there had recommended that his Sultan should order a campaign against Brazilian shipping, since Brazil had never had a treaty with Morocco. In any event the Moroccan navy was in no shape to do anything of the kind(18). The threat to Danish and Swedish shipping was finally ended because the French and Bri-

tish made it clear that they would not stand aside and let it happen.

There are, in any case, fundamental differences between corsairing and piracy. Not the least of them is that while corsairing fulfilled the needs of the state, piracy, uncontrolled by the Makhzan, was an activity pursued by people who were physically on the margins of the state and legally far beyond its boundaries, as the Sultan admitted. In the 1799 treaty between Morocco and Spain, parts of the Rif coasts in the norht were specifically excluded from the promises of Moroccan friendship for Spain, because the Sultan could not prevent the people of the region from attacking Spanish shipping[19]. In 1844 Mawlay 'Abd al-Rahman told the British Consul, E.W. Drummond Hay that they «must most often be seen as not so much as common subjects, but as savage bandits[20]. By saying this, the sultan was not admitting a distinction between secular and religious authority, nor «devolving» authority, but indicating that by rejecting his authority, the inhabitants of the Rif put themselves outside the holy law.

In 1854 British Consul-General Drummond-Hay told the Foreign Secretary, Lord Clarendon, that on looking back over his files, he had found that

> seventeen acts or attempts at Piracy had been committed by the Reefians of Akkalaya since May 1846 on British and French vessels and of which number four square rigged British vessels had been pillaged and taken by the pirates...[21]

I have not been able to trace all these attacks from the files so far : only 11 British and one French are clear-cut. But also listed are attacks on 7 Spanish boats, which is by no means a full account, one Prussian warship and possibly a Prussian merchant ship. The British were not so immediately concerned with attacks on the shipping of other countries, although the attack on a French ship certainly worried them, as it might have given the French an excuse to invade the Moroccan coast. It was therefore in the interests of British policy to see an end to Rifi piracy, as part of the effort to maintain Moroccan independence.

Doing something to bring this about was quite another matter. At an official level, the British had a number of options. They could press the Moroccan authorities for action and for compensation for the British seamen and ship-owners who were affected. In 1846, after the taking of the British brig *Ruth,* Consul-General Drummond Hay wrote to the Moroccan governor of the Rif, Muhammad bin 'Abd al-Malik to demand that he take action :

> Y [our] E[xcellency] will have no doubt recd full information of this daring outrage and infraction of all law and treaties existing between the two countries, and I trust will have taken active and efficient measures to punish the offenders and recover the plundered property. I need not enough press upon Y[our] E[xcellency] the importance of making every exertion to effect this object as the matter cannot be allowed to drop until full redress is afforded and the possibility of a repetition such outrageous put as stop to. I know Your E[xcellency]'s fidelity and zeal in the Sultan's service and your friendly feelings towards the British nation. I rely much upon this and expect to have a favourable acc[oun]t of Y[xcelleny]'s exertions in this matters(22).

Such demands for action by the Moroccan authorities were repeatedly made in the 1840s and 1850s, and frequently - though not always - came up against the same answer : that the Makhzan was unable to control the area, and could not be responsible for the actions of its inhabitants. An exchange of letters in 1850s summed the problem up. In reply to a complaint by the British about the capture of the *Three Sisters,* another British brig, in November 1849, Pasha Bu Silham transmitted a reply from the Sutlan :

> The People of the Reef are not under our perfect control and the Governor over them is only a Governor by name ; he holds communication with only a few of them and the majority totally disregard him - Our Lord the Sultan went to Ain Zora with his troops with the object of increasing the authority of his Governor over the Reefians, but he was not able to effect anything and the Reefians continued as before. The people of your vessels must have heard of the fighting that took place between the Reef tribes when the Governor made representations to them (respecting the acts of Piracy) and then were killed upwards of fifty persons in the conflicts that took place. We have now told you what our Lord has said(23).

When news of this reply reached London, the Foreign Secretary, Lord Palmerston, was not pleased and contacted the Admiralty, with an eye to sending a gun boat :

> «It therefore again becomes a question for consideration whether HMs Gov should not take some decided steps in order to prove to the people of Reef that although they may set the authority of the Emperor of Morocco at defiance, there is another Power which is resolved no longer to tolerate their evil practices»(24).

With Palmerston behind him, Drummond Hay laid down an ultimatum to the Moroccan government :

I have to acquaint you that HM's Government have desired me to state to you that the Reef People either are or are not subjects of the Sultan of Morocco. If they are the subjects of the Sultan, H[is]. S[herifian]. M[ajesty]. is bound by his duty towards other powers to prevent his Reefian subjects from plundering or in any way molesting the subjects and shipping & Commerce of friendly states, and ought to make good any loss or injury which they may sustain by the Piratical Actes of H[is] S[herifian] M[ajesty]'s Reef subjects. If on the other hand the Reef people are not subjects of the Sultan then HM's Gov' conclude that Sultan can have no objection to see the Reef Country conquered and occupied by an European Force in order that by such means compensation may be obtained for past losses and security may be acquired against losses in time to come(25).

In the same year, 1850, Palmerston made his famous pronouncement that :

> As a Roman, in days of old, held himself free from indignity, when he could say *civis Romanus sum ;* so also a British subject, in whatever land he might be, shall feel confident that the watchful eye and strong arm of England will protect him against injustice and wrong(26).

These are grandiose sentiments grandly expressed. But it is incorrect to assume that in order to protect its shipping, Britain primarily relied upon sea-power, and that

> the policing of piracy was a specifically designated duty of the navy during the *Pax*... a worldwide task, conducted against Barbary pirates, against certain offending tribes off the British Columbia coast, and against Brazilian privateers... against pirates in Malay straits, Chinese seas, and Pacific water... In the suppression of piracy, more often than not aggressive diplomacy had to be matched with naval intimidation. Rooting out pirates [sic] nests was an ongoing duty of the *Pax* now largely forgotten(27).

It is certainly true that British naval ships in Gibraltar responded to individual attacks on British shipping with punitive raids on the Rifi coast. In 1848, HMS *Polyphemus* recovered the *Three Sisters,* and shelled the coast(28) ; in 1851 *HMS Janus* responded to the capture of the *Violet* by shel-

ling the shoreline of the Qal'aya peninsula, and sending a cutting-out expedition to burn the pirates' boats[29] ; and in 1854 *HMS Prometheus* rescued the *Cuthbert Young* from the pirates in the Qal 'ya[30]. No-one had any illusions about the effectiveness of these operations, however. The governor of Gibraltar commended the actions of

> Lieutenant Richard Powell, commanding Her Majesty's Ship «Janus» in which the officers and men displayed the accustomed entreprize and intrepidity of Her Majesty's Navy.

But the attack had only very limited objectives and limited results :

> Lieut. Powell sailed.... to ascertain the fact, to secure if possible the captured vessels ; Reconnoitre more closely than we have hitherto done the force and numbers of the Pirates and the natural difficulties of the Coast which till now have kept these Ruffians [sic] beyond the reach of our chastisement, and with the intention, should he find it possible of destroying their Boats... The result of Lieut. Powell's brillant affair, for such it really is, will for a time ensure safety to our Mediterranean Trading Vessels. But that safety cannot be of long duration, knowing as we now do the numbers and means of the Pirates. It will therefore I hope soon become a question with Her Majesty's Government how we can best repress their future aggression. To annihilate such hoards is impossible. To land and in the season to harm their harvests would but be a temporary privation to them. It would not starve them out of their strong holds. To make a yearly descent on their coast to destroy their countless boats would be too serious a pecuniary expense and loss of life. There remains but one other measure to adopt, which is to add another Vessel of War to the naval Force on this station - so that one or the other might alternately watch the Rif Pirates, without interruption to the indispensable necessity of having a Ship of War constantly in this Bay. This would at once be the most economical, practical, and effectual means of checking the Piracy and of giving safety to our Merchant vessels.

In the meantime, however, there was a more urgent matter on hand : the fate of the crew of the *Violet* :

> The letters from Melilla state that six of the Crew are still alive and that the Moors offer to give them up to the Governor [of

> Melilla] on a ransom of a hundred Dollars each Man. I hope Your Lordship will approve of my having sent off express to Her Majesty's Consul at Malaga and to the Governor of Algeciras begging them to write at once to the Governor of Melilla to advance the Ransom money on my responsibility. I fear this is all that can be done to save the lives of these unfortunate men if they still exist[31].

There were repeated plans during the 1840s and 1850s to undertake a much bigger punitive expedition, but they all came to nothing. One consideration was that any really effective action would have to involve a huge number of men, and there was no guarantee that the British would win. In 1852 Captain H.W. Giffard reported to the Admiral in command of the Mediterranean fleet on a plan to punish the Rifis with a fairly limited attack on Cape Tres Forcas. His estimates of the size of the force needed were enormous :

> The expedition should therefore consist of 2000 fighting men including some artillery and a few sappers and miners and 400 men to carry wounded etc. and this entirely independent of the crews and mariners of the vessels, as steamers are very short handed. To collect these quickly, I would employ the Marines of the Mediterranean and Lisbon fleets, and one regiment from Gibraltar or Malta ;... Steamers must be employed, and were I to command, the shipping I should wish would be «Dragon». «Dauntless», «Retribution», «Encounter», «Firebrand», «Furu», «Scourge», «Spiteful», «Janus», and «Modeste» on account of her draught... ten or twelve flat boats, eight to carry from 80 to 100 men, but no occasion to carry guns, two life boats, large and of good condition to ensure communication at the commencement of bad weather, four light mountain 12 pr Howitzers, stretchers etc. for carrying wounded, combustibles for burning the crops, some entrenching tools, and a few tents. The men must be dressed in a dark colour and black belts, and be provided with conical bullets, to give them a chance, for the Reefians mode of fighting will be from a distance, and while they are so (and their muskets have a long reach) they will fire deliberately and not a single shot will be thrown away...[32].

There were other, diplomatic reasons, for doing nothing. In 1855, the Makhzan sent a big expedition to the Rif, commanded by Muhammad bin 'Abd al-Malik, in order to deal with the Qal'ayis and more generally to restore

order. Bin 'Abd al-Malik was an energetic commander who roared round the eastern Rif imposing heavy fines on various tribes, and taking hostages against their future good behaviour(33). Drummond Hay was anxious that this peace should last (it dit not) and urged the British government not to undertake any expedition for the moment, in order to undermine the Sultan's authority(34). A second reason was that any British action would upset the French. In his report on the feasibility of military action, Giffard stressed the importance of this :

> The object to be attained is to stop the piracies and to open a communication with the people to prevent them for the futur ; at the same time to effect this without weakening the tribes more than absolutely necessary as they form a strong and in fact the sole barrier in Africa to French encroachments along the coast(35).

And he was not the only British official to express such fears(36).

This does not mean that the interests of British sailors and shipowners were not important. Indeed the safety of subjects was a primary consideration. That is why *any* military action - even simple punitive bombardment was secondary to the question of extracting anyone who was held prisoner. The idea of «not talking to hostage takers» was not one which was taken very seriously in London, Gibraltar and the British Consulate - General in Tangier in the mid nineteenth century. The Foreign Office was most complimentary to Drummond Hay over the release of the remaining crew of the *Violet*

> I have to acquaint you that Her Majesty's Government entirely approve the measures which you have taken in regard to this matter, and sincerely rejoice at the success which has attended your exertions to restore these persons to freedom(37).

In short, conventional diplomatic pressure on the Moroccan Makhzan would not secure the release of people held prisoner by Qal'ayis. The Makhzan did not have sufficient influence to control the region on a day-today basis. Naval action could not secure the release of captives, and would not prevent future occurrences of piracy, it would only exacerbate problems with the French and the Makhzan. Yet the captives had to be got back, and every effort had to be made to end piracy along the coast. Unconventional diplomatic means had to be used instead. Tha meant juggling with local contacts to get back the seamen and to try and restrain the Qal'ayis and with contacts in the Makhzan to persuade the Sultan's commanders to use their influence in the region and to try to persuade them of the dangers to Morocco of allowing

the situation to continue. The juggler was the man who knew the region best, the British Chargé d'Affaires in Tangier, John Drummond Hay.

## PART II : HOW UNCONVENTIONAL DIPLOMACY WORKED

John Drummond Hay was a man for whom connections were important. He was related to the Scottish aristocracy and the highest levels of the Church of England. His maternal grandfather had been private secretary to the Governor of India and allegedly knew twenty-five languages. Another relative was Under-Secretary for the Colonies, and he obtained a job in the Colonial Office for John's elder brother, Robert. He also knew Morocco well. His father Edward, was appointed Consul General in Tangier in 1829 while John was still at a private («Public») school in England. In 1832, however, while still 15 years old, he was brought out to Tangier an was educated at home, with a tutor. There he learned French and Spanish. In 1840 he was given a job in the Foreign Office on the recommendation of «my kind friend Mr Hammond, «the Senior Clerk, who «sent up» his name for the post of attaché in Istanbul, apparently without consulting Drummond Hay first. In fact he served first at Alexandria before joining Lord Ponsonby in Turkey, and he stayed on when Sir Stratford Canning succeded him as Ambassador. While in Turkey he learned that language too. While on leave in London in 1844, the crisis between France and Morocco left the British consulate short-handed and Hay applied to join his father as a temporary help. However, his father died in 1845, and Drummond Hay applied to stay on in Tangier in order to care for his mother who still lived there and look after his family. The request was granted, and in 1846 he was appointed Consul-General. He was 28 years old(38).

Young as he was, he already had partly grown up in Morocco, and he could draw on an extensive network of family contacts. His father had gone to great trouble to build up relationships with local officials in different parts of Morocco. A journal that Edward Drummond Hay made of a trip to Marrakesh in 1829-30 discribes a trip through Rabat, Mazagan, the Dukkala, the Dlaim, the Saraghna, Marrakesh and the Shawiya. Progress was slow, and this allowed him to take copious notes about the physical and the political geography of Morocco. He was able to identify who was subjected to the Makhzan and who was not, and the role of individual governors(39). Another sort of contact was through family retainers. In one of the notebooks in which he jotted down information he felt might be useful in the future, Edward Drummond Hay recorded what his cook, «Mohamed El Kelaiy» had to say about his home region of Qal'aya : how many men could be brought together for battle, what it produced, the boundaries with neighbouring tribes, and the

fact that it was a major source of a grey greasy strone which was so soft it could be easily mined, and was used for washing wool since it produced a lather when rubbed in water[40]. His notebooks contain plenty more details like this.

The fact that the Drummond Hays had Rifi servants was hardly surprising. Tangier was a town of Rifi migrants, and John Drummond Hay had excellent relations with them. During a big famine in the Rif the 1860s he set up a subscription in Gibraltar to help them, and with the money he raised bought flour which he distributed from the Legation. When the famine was over (partly to get rid of the indigent survivors in Tangier ?) Drummond Hay organised their journey home[41]. He built up a strong personal relationship with the shaykh of Swani, near Tangier, one Hajj Abdullah al-'Amarti. This man accompanied him on a trip in a British naval ship to the spring of 1856 with the aim of putting an end to piracy[42]. In 1859, al-'Amarti went back in another British naval vessel to the Banu Sa'id to carry secret messages from Drummond Hay to an important local marabout, Sidi Muhammad al-Hadari, who played the central role in recovering many of the English seamen[43]. In later years, he became Drummond Hay's companion in the sport of pig-sticking which the consul helped to introduce into the Tangier region[44].

It was not just the common people of Tangier who originated in the Rif. Many of the Makhzan's most senior officials came from that region too. Of these the most important was Muhammad bin 'Abd al-Malik, genrally known by the Europeans as Ben Aboo (i.e. bin Abuhu, the son of his father).

Bin 'Abd al-Malik was a Rifi by origin[45]. His grandfather had been Pasha of Tangier at the time of the Battle of Trafalgar[46]. He held a number of important positions in the Mkhzan. He was Governor of the Rif in the mid-1830s[47], commander in chief of the Mkhzan army in the early 1840s[48] and was reappointed Governor of the Rifi in the mid 1840s, apparently at the instance of the French and to his own disgust, since he complained he was not given the troops he needed to accomplish his task properly[49] In the late 1840s bin 'Abd al-Malik was replaced by bin 'Abd al-Sadiq as governor of Rif[50], but within a short while was Pasha of Tangier[51] but bin 'Abd al-Sadiq was so unsuccessful at putting an end to the rebelliousness of the Rifis that bin 'Abd al-Malik was sent back there in 1855, as Pasha both of Tangier and the Rif at the same time[52]. In 1856 he was back in the Rif again, under instructions from the Sultan to stay there until he had forced the Qal'ayis to pay reparations for the ships they had captured, and he proceeded to make the point in no uncertain terms, levying heavy fines and much increased taxes on the eastern Rif[53]. Yet in December 1857 he was arrested in Fez by the Sultan[54].

Drummond Hay described bin 'Abd al-Malik, at the time of his arrest as «an old friend», so much so that when the Pasha, who had an inkling that he was about to be arrested, came to him in the middle of the night, quite alone, Drummond Hay agreed to take custody of a large quantity of gold which he wanted to preserve from confiscation by the Makhzan. Drummond Hay had previously done a similar favour for Si Muhammad al-Khatib, agreed and kept the gold for bin 'Abd al-Malik's son, who was suitably amazed by his good fortune. Drummond Hay greatly admired bin 'Abd-al Malik whom he thought an honest man and a capable governor who repressed crime with a heavy hand(55).

This mutual liking provided the basis of a very trusting relationship. During the attempts to recover the *Ruth* in 1846 bin 'Abd al-Malik kept Drummond Hay informed about what was happening, and expressed his personal grouses. His letters complained about the French and that his job was impossible : the Sultan did not provide him with enough troops to do his job properly, and divided his authority with another man at the same time(56). The Pasha was going far beyond any normal relation with a foreigner, and he was very insistent that all he said should be kept absolutely secret. If criticisms like that had reached the ears of the Sultan, they might have led to his rapid imprisonment. The trust was not one-sided arrangement either : when 'Abd al-Malik went back into the Rif in 1855, Drummond Hay, sent him copies of the instructions he had received from the Foreign Secretary, Lord Clarendon, about the messages he was to deliver to the Sultan. Once again it was all done confidentially(57). Drummond Hay was making certain that his friend knew exactly what the British were saying to the Makhzan, so that he knew precisely where he stood. In consequence, when bin 'Abd al-Malik returned to Tangier in December 1855, he gave a long report to Drummond Hay's Vice-Consuls about what had happened in the Rif, and the arrangements he had made with the people of the Qal'aya to end piracy.

Friendship for 'Abd al-Malik did not prevent Drummond Hay from working with bin 'Abd al-Sadiq during his tenure as Governor of the Rif, but where bin 'Abd al-Malik was co-operative, bin 'Abd al-Sadiq seems almost to have become dependent on the British Consul General. Bin 'Abd al-Sadiq was another Rifi, born in Timsaman, right in the middle of the mountains(58), and Drummond Hay proceeded to make use of the Pasha's extensive contacts. After the capture of the *Violet* in October 1851, bin 'Abd alw-Sadiq was asked to try to get the crew and ship back : this, after all, was his job. It was not until May 1852, however, that the Pasha left for the Rif with his troops(59). In the meantime, the surviving sailors had already been recovered.

It was done through the manipulation of contacts. Bin ‘Abd al-Sadiq did his best : he wrote to the shaykhs of the tribes which were holding the sailors and told them to hand their captives over[60]. At one point he sent his mother with two soldiers into the Rif, apparently to see if she could achieve anything. The trip was paid for by Drummond Hay - it cost him 1,000 uqiyas and another 600 as a «present» to the Pasha[61]. If the payment was only designed to secure the release of the sailors it was a waste of money. They *were* released, but not through the efforts of the Pasha. However, the payment served another purpose : it was a sweetner, keeping the Pasha happy while allowing the man really responsible for freeing these - and many other hostages - the freedom to act without his interference of the Makhzan. Many people in the eastern Rif preferred to have nothing to do with the Makhzan, as a man from the Banu Sa‘id, a certain Muhammad bin Shabush, told Drummond Hay.

> Shaboosh, during the conversation, said, «You know, we do not acknowledge the Sultan's Government, unless it is convenient for us to do so. There is no use in sending us orders through the Governor of Reef, Kaid Abdesadak. The Shereef has purposely sent the men under charge of your messenger, and not with the brother of the Kaid, to let you and him understand we do not obey his mandates[62]».

Bin Shabush was a messenger. The sharif to whom he referred, who was his master, was a real power in the eastern Rif : this was Muhammad al-Hadari of the Banu Sa‘id. It was al-Hadari who received the real weight of Drummond Hay's attention.

## PART III. MUHAMMAD AL-HADARI & MUHAMMAD AL-GHRAM

Muhammad al-Hadari was not entirely unknown to Drummond Hay before the capture of the *Violet* in 1851. He had corresponded with him earlier about some Rifis who went on the Hajj on a British ship armed with letters of recommendation from Drummond Hay[63]. A small service in the past would now be repaid on a much bigger scale.

Al-Hadari's action in rescuing the crew of the *Violet* seems to have taken Drummond Hay by surprise. Bin Shabush's version of what happened - and, it must be remembered, he was the Sharif's man - is that after the capture of the British ship by the Qal‘aya, al-Hadari happened to be in the area. Some of the Qal‘ayis wanted to make short shrift of their captives. One of them

> would have cut the throats of all the Englishmen, when the vessel

had been brought to an anchor, if the Shereef Alhadary had not arrived that day from Beni Said on some other business, and had not sent him immediately on board the «Violet» to declare, «if an Englishman was murdered, he would cruse them and call down God's vengeance on the guilty». Shaboosh added, the Shereef had endeavoured to persuade the pirates to liberate the crew and let them depart with the vessel, after they had discharged the cargo, but did not succeed, and a fight took place between those who wished to murder the Englishmen and those who respected the Shereefs injunctions. The Shereef then sent the Englishmen to the house of Mohamed Ooamer and made him promise not to allow any Reefians to kill them, but subsequently the Shereef sent Shaboosh to fetch them, and to effect this gave secretly a present, with the Shereef's blessing to Mohamed Ooamer. Shaboosh informed me the captive would have been sent to me long ago, had the wind and weather permitted, for it was out of the question for them to travel by land in Reef, as the pirates of Akkalaya had vowed to kill the captives if they had been sent via Melilla. He assured me they would all have been murdered[64].

There is some limited corroboration of this version of events from four of the surviving crew of the *Violet.* In an affidavit sworn when they returned to Southampton, they declared that their had been captured they were taken ashore to a village and on the following day part of the cargo and equipment of the ship was brought ashore. They were kept in the village while the ship was broken up and then, apparently, set on fire.

... they were shortly after taken a two days journey westward to the house of the Shareef Adda where they were kept between two and three mounths[65].

Al-Hadari was back in action when the *Cuthbert Young* was captured in 1854. This time he wrote directly to Drummond Hay to give him an account of what happened :

Know thatwhen the vessel was taken by part of the inhabitants of the village of Azana (the tribe of Beniboogaffer) and had been brought to their port, they began to quarrel about it amongst themselves and two men were killed, so they came to us, and begged, we would come and restore peace amongst them. This took place three days ago before our own last feast after the fast of Ramadan, but we did not find it convenient then to go to them,

so we wrote to the saying «do not destory the vessel». The Governor of Melilla had offered to purchase of them the vessel for one thousand two hundred dollars, and they reported it to me by letter, so I answered «do not sell the vessel and do not destroy it. ["] Then came your steamer and took the vessel passing before our house with it. When the steamer came in sight some wished to destroy the captured vessel and some not, and the good inhabitants got the better of the evil disposed.

Know that some of the more prudent amongst these people, are much opposed to the plunder of English property, and in no way would consent to it, for those who have done it are wicked people, and now they wish to make peace with you and not to capture your vessels, but then your vessels must carry signals as may be preconcerted by which English vessels would be known which then would not be seized... When my courrier arrived (at Beni-Said) he did not find me in my house, but found me in Akkalaya trying to make peace amongst them for you know this is the custom amongst tribes, who submit to no Government or control, so I made peace for them[66].

In june 1856, al-Hadari helped the British again, this time by ensuring that the four sailors from the *Hymen,* which had been captured by Qal'ayis, were returned by way of Melilla[67].

So al-Hadari was certainly helpful to the British Consul-General. He got back a lot of seamen. The question is : why ? What interest had this sharif in securing the release of British sailors and in trying to put an end to piracy ?

Al-Hadari does seem to have objected to piracy out of principle. That, at any rate, is what he repeatedly told Drummond Hay : «I have saved these men from the hand of Akkalaya, and from death and this for the... love of God, and for no other cause», (1851, *Violet),* «My messenger says, the Shereef vehemently expressed [to the Qal'ayi shaykhs] his abhorrence of these acts of piracy, against peaceful vessels», (1854, *Cuthbert Young*) «This has been done by us as a duty and solely for the love of God... The man who fears God is sure to act with kindness & humanity towards his fellow creatures». (1856, *Hymen*)[68] A British naval officer came to the same conclusion, by paying al-Hadari the highest compliment he could think of (even if today it sounds rather bizarre) : «....as far as I can judge, no Christian could have acted in a more humane or honorable maner[69].

There is other evidence of al-Hadari's benevolence. He tried to stop attacks even on the Spanish, rescuing their seamen too[70], though the Spanish were cordially loathed by most Rifis. And in 1858 he wrote to the Wazir Muhammad «Lefar» [Sifar ?] who had asked him to try to stop the piracies.

> When we rec$^{d}$ your letter we were visiting the Gov$^{r}$ of Reef in the tribe of Akkalaya & he sent for the chiefs & for the seniors & he read them the Sultan's orders and he reprimanded and warned them & was not backward in doing his best with them. We also harangued and warned them. I pray God for the welfare of all[71].

That is the sort of sentiment that might be expected from a man who based his authority on a religious role ; but the letter perhaps protests too much - there is a feeling that al-Hadari is in some ways trying to put himself on the right side of the makhzan. Relations between the Sharif and the government in Fez were based largely upon mutual suspicion. The Makhzan was concerned that the Sharif was building up power at its expense and al-Hadari seems to have been worried that the Sultan would move against him. When he contacted Drummond Hay for the first time in connection with the *Ruth* his messenger insisted Drummond Hay «not to let the Moorish Government, or any person, know the Shereef wrote to me» and insisted that if any payment for his services was made, it should be done secretly[72]. He was particularly careful about his relationship with French, for whom he also acted to try to limit piracy[73]. On the other side, when bin 'Abd al-Malik arrested four of al-Hadari's friends and the Sharif asked him to release them, the Pasha sent back a message that he should confine himself to his function as a marabout, and refrain in future from meddling in the affairs of government[74].

In those circumstances, the British Consul might be able to smooth things over for al-Hadari with the Makhzan, and with other European powers. Thus Drummond Hay intervened, at the request of the Makhzan too, to try to secure the release of another of al-Hadari's boats, which with two others was seized by the Spanish in 1858[75]. He tried the same with the French in 1855, asking the Vice Consul in Tetuan, through an intermediary, another Sharif in Tetuan, to help secure the release of a boat belonging to him which the Spanish had taken off him in Melilla[76].

There was a local constituency to please as well. One of the main reasons for the Rifis' attacks on shipping was economic. Their trade along the coast was disrupted by French and, particularly, Spanish actions. Writing to the Makhzan, al-Hadari explained that «Now the Reefians have asked that the

Govr of Reef should beg the Sultan to arrange about their carrying on their coasting trade with Tetuan in their boats & that the Spaniards dwelling in the neighbourhood should not molest them for they the Spaniards have lately captured four of their boats full of merchandise...[77]» This chimed nicely with the Makhzan's own concerns : Muhammad Khatib had already written to Drummond Hay in the same terms[78]. The French had also put restrictions upon Rifis travelling to Algeria : in July 1858 they announced that from now on, any Moroccan found there without authorization from the Consulate General in Tangier, would be thrown out[79].

These general political question aside, al-Hadari's contacts with the Europeans migtht, on occasion have more particular applications. In 1852, on Drummond Hay's request, the Makhzan authorities in Tangier arrested a man from the Qal'aya, on the ground that he had been involved in piratical attacks on British vessels. In August 1854 al-Hadari wrote to Drummond Hay describing his efforts to release the *Cuthbert Young*. He ended his letter by asking that this man be released :

> As to the Captain of Akkalaya whom you have in prison at Tetuan, the Akkalayans say he was not one of those who took your vessel, but they continue to seek to capture your vessels, hoping to get hold of some of your people and thus obtain the Pirate's liberation from captivity. The Kaid Abdelsadak has taken money from the Akkalayans, promising them he would get the prisoner liberated. This money he obtains from the Akkalayans through the mediation of the tribes of Bokoya and Uriagol, so I do not see what advantage* you can have in detaining the man longer if Abdesadack is going to liberate him[80].

Al-Hadary's position in the eastern Rif would be strenghtened if became a valuable intermediary for local people. This is the stuff of which Rifi politics was made - it bears a striking resemblance to the activities of Qaid Muhammad Bu Qaddur in the early years of the twentieth century who tried to get the Spanish to release prisoners in Melilla on precisely the same grounds that it would bolster his position as a Spanish agent in the Rif[81].

Muhammad al-Hadari was by no means the end of the line. He was the point of contact of local people who wanted to reach a closer understanding with the British. A case in point is Muhammad al-Ghram.

Hajj Muhammad bin al-Mukhtar al-Ghram was appointed by 'Abd al-Malik to be his *khalifa* in the Qal'aya in the autumn of 1855[82]. This was

the final act in bin 'Abd al-Malik's campaign in the Qal'aya where he arrived at the beginning of August, sent 300 hostages back to Fez, burned down a wood lying between one of the main villages and the sea which had served as a hiding - place for pirates, forbade anvone else ever again to live in the forest, setting up a guard post there at night, forbade any fishing boat to carry guns or to have more than 12 crew. In November he took another 250 hostages from the Rif back to Fez[83]. Pleased with himself, the Pasha wrote to Si Muhammad al-Khatib, a letter which al-Khatib. promptly sent along to Drummond Hay on the quiet.

> I pray God I shall soon be with you. Be it known to you that I have destroyed the Gareb [i.e. boats[ of the Beniboogaffer of Akalaya who had dared capture and commit outrages upon the ships of the Christians, we scattered their property, we burned their hamlets and we have eaten up their flocks. The tribes have entered into sureties for the future that the Beniboogaffer will not repeat their misconduct, not attack vessels at sea, nor even vessels which may enter and anchor in their ports.
>
> This agreement has been entered upon by the chiefs of the tribes who hold themselves responsible for its fulfilment...[84]

It was not as easy as that, though. As bin 'Abd al-Malik knew very well, as soon as he had left the region, the Qal'ayis might easily return to their old ways. So he appointed Muhammad al-Ghram to keep order.

Unfortunately, he did not provide al- Ghram with many troops or even, perhaps, any at all. Certainly within six months the Qal'ayis were back raiding shipping. In May 1856 they took the *Hymen*. Commander Maxse of the Royal Navy went to the Qal'aya to get the troops back, found that al-Hadari was willing to help him, and arranged, under flag of truce, an areement with one of the pirate captains tha they should be returned, in exchange for the release of the pirate chief's brother, who was under arrest in Tetuan. The intermediary in all this was al-Ghram, who had already taken possession of the prisoners[85]. While the seamen were under Makhzan protection, the local representative of the makhzan, al-Ghram, did not feel strong enough to hand them over without providing some sort of quid pro quo for the local people.

According to al-Hadari, it was he who had persuaded the Qal'ayi pirates to hand the prisoners over to Muhammad al-Ghram. While he reiterated that he was acting only out of altruistic considerations, the sharif was insistent that the *Khalifa's* good work should receive more tangible reward. That meant that Drummond Hay should back al-Ghram with the Makhzan :

I have further to tell you that Hadj Mohammad El Gram desires to obtain a greater control over Akkalaya & begs you will use $y^{r}$ influence for that purpose with the $Moor^{h}$ $Gov^{t}$ for his aim is to bring under complete subjection the tribe and then to put a stop to their lawless & evil practices. This is his sincere desire but he is anxious to have yr support & $y^{r}$ influence to help him. I beg of you to give this request $y^{r}$ attention[86].

Drummond Hay's response to this was a model of tact :

The master of the English vessel & all the sailors speak with gratitude of your friendly conduct and hospitality. To you they are indebted for their lives as you rescued them from the hands of the pirates & treated them as one of $y^{r}$ own family. God almighty will have mercy on you as you have had mercy on his servants. The reward for humanity & charity is not in this world but in the next. I wish you however to accept from me, a little token on my goodwill, though I know you seek not for such a reward.

The Captain of H.M. Ariel will deliver to you two small bales. I inclose a list of the contents.

As the Englishmen have been delivered up by you it is through you that I should wish to make a gift to Seed $Moh^{d}$ El Gram, for any part he may have taken in the liberation & safety of the eleven English mariners.

In that case select something from the articles I send you, but leave the matter entirely in your hands.

With regard to what you state in your letter regarding Seed $Moh^{d}$ El Gram and the object he has in view. I shall give my attention to this matter & with God's help you & his wishes shall be carried out[87].

This had the neat result of rewarding al-Ghram and doing it through al-Hadari, so boosting his influence with al-Ghram. In its turn that made al-Hadari just that little bit more friendly still towards the British. Drummond Hay went on to praise both al-Hadari and al-Ghram in a letter to Muhammad al-Khatib[88], thereby raising their stock with the Mkhzan. As al-Hadari was perennially worried about the Makhzan's attitude towards himself, this was a kindness, and one which would probably get back to the Sharif eventually. Drummond Hay had the measure of the patronage links in the eastern Rif.

Nevertheless, the patronage links worked both ways. Muhammad al-Ghram, desperate for support from the Makhzan, piled on the pressure on

Drummond Hay. The British Consul-General was rather startled to receive a letter direct from the *khalifa* in July 1856.

> To the English Consul, John.
> Peace be upon those who follow the true path. To him that is the elect of all the infidel nations. Our governor the Kaid Ben-Abd-el Malek and we, are one in mind. The friendship between us can never be destroyed, and we love no one so much as we love him. You are now, however, the mediator between him and us, and we wish you to mediate so that he may not allow any enemy to prevail against us, and that he may not abandon us, for we wish to continue to serve him. We wish you also, when you hear anything which may be prejudicial to us, to say a good word for us. Your vessels, if they come to our coasts shall, as long as we have proper authority put into our hands by the Governor Ben-Abd-el-Malek, be respected in every way. They shall not be molested. On hearing of the Christians of your nation, who were afterwards in our hands, that is to say the Englishmen, we did our best to shew them kindness, and sought not for compensation, and this we did because we had heard that you are a friend of our Lord the Sultan, protected by God, Muley Abderrahman, and also of his governor of the port of Tangier, our friend, the Kaid Ben-abd-el-Maleck. Tell the latter to order cavalry to be sent to us and to leave them here with us, in order that we may control the people on the coast, and prevent them from cruizing for the purpose of plundering vessels. Take care, and be not negligent about this. The governor must come here to establish his authority, and we can then remain here with God's Assistance and the authority of the Governor, and order shall prevail. The Reef people require to be kept under control. We want you very much to speak to the Governor, but beg you will not tell any one of our writing thus secretly to you, nor shew this letter to any person. Now if any harm should befall [sic] us, coming from the Government, we shall lay the blame on you, and publish you want of power to all nations. Send us the answer by the bearer. Put your letter in a wax cloth and let it be sealed. We again impress upon you the necessity of ordering the Basha to act kindly towards us, and not to listen to misrespresentations, but above all, to give us power to act, for it is our wish and desire to please him and you.
> this is all we have to say to you. Peace.
>
> (signed) The Kaid, Hadj Mohamed ben Mokthtar el Ghram,

> Khleefa [sic] of the Kaid Hadj Mohamed Ben-abd-el-Malek, the Tangerine.
>
> (P.S.) Tell him (the Governor of Reef) to send the horsemen quickly, and before he comes, that we may collect all your property that was plundered. Don't fail. Don't fail[89].

Al-Ghram was cleverly turning tables on Drummond Hay. In order to limit piracy, or at any rate its effects, Drummond Hay needed to promote British prestige in the Rif. Muhammad al-Ghram's threat to undermine Britain's reputation in the Rif was not an idle one : the British needed the cooperation of men like him in order to achieve their objectives. Both sides needed each other, were locked together.

To be sure, Drummond Hay immediately went forward with plans for a major demonstration of arms by the Royal Navy on the Rifi coast, which would have been quite an effective riposte to al-Ghram had it taken place. But it did not take place, because it would have been diplomatically unhelpful and militarily both ineffective and costly.

## CONCLUSION

Drummond Hay had no doubts about the value of the contacts that he pursued with the Rifis. He told the Austrian consul in Gibraltar

> If it had not been for the friendly relations I had established with certain Reefs chiefs, and the expedition of last year sent by the Sultan to Reef, even the lives of our countrymen would not have been saved[90].

There was nothing particularly unusual about Drummond Hay's methods in the first half of the nineteenth century. They were the common methods of action of most of the foreign consulates in Tangier. The Sardinian consulate employed a Rifi, a man from the Timsaman in the 1830s, and he helped them secure the release of a Sardinian brig in 1834[91]. No matter what the British may have belived, the French were equally unwilling to undertake extensive military intervention in the Rif, on the grounds that they would not be able to pull it off successfully, and opted for diplomatic solutions[92]. That is why they too tried to negotiate through al-Hadari. The way that the Sharif maintained contacts with the French consuls at the same time as he was keeping contact with the British is a clear demonstration of the limits on European power in Morocco in the first half of the nineteenth century.

An older generation of historians might have applied the emotive word «collaborators» to men like al-Hadari and al-Ghram. Robert Robinson and John Gallagher (among others) believed the imperialist powers were only reluctantly annexationist : they much preferred to get economic advantage through informal means[93]. The first stage of imperialism consisted of penetration through investment, relying on local forces, and local institutions to secure the transfer of resources. In short, the local power elite had to be won over to cooperate with the Europeans, and persuaded to operate in conformity with European ideas of economic and political rationality. In much of the non-European world, however, the economy was not sufficiently modernised, for there to be any useful commercial collaborators. So the imperial powers turned to political collaborators, who would protect European enterprise in return for economic benefits[94].

The very word «collaborator» carries with it derogatory connotations, particularly after the European experience of the Second World War. But it is also inaccurate :

> A collaborator is surely somebody who sacrifices the interest of the nation for his own selfish ends. But what these... rulers sought to achieve was not their own selfish ends but in fact the very sovereignty of their state, and what they saw themselves as doing was not collaborating, but rather allying with the incoming invarders to achieve this national end[95].

Boahen is writing of top level rulers, kings, princes, sultans. Of course the al-Hadaris, the bin 'Abd al-Maliks and the Muhammad al-Ghrams were not national leaders : but they *did* have objectives which went beyond the gaining of immediate personal advantage. For them, the Europeans were allies in an attempt to achieve their own objectives : securing peace in the Rif, and extending the power of the Makhzan. The Europeans were not the only players on the board, and their diplomatic representatives provided a useful counterbalance. In a situation where the local political system was under stress it made sense to call on European support. It was a strategy adopted over the non-European world from Morocco to Java in the nineteenth century. It was not one designed, or intended, to hand control over to the Europeans.

Yet that is what eventually happened, of course. The collaborators, commercial and political, became protégés, some of them, leeching power away from the Makhzan, and building up the «Moroccan Question» into a subject for the Chancelleries of Europe to debate. That, however, is another story.

In the first part of the nineteenth century, the basis was laid for the expansion of European political power in Morocco. It was done not simply by pressure on the Makhzan, but by the construction of a web of interdependency stretching into th interior. The interior of Morocco was not a place where European consuls could go with any great ease : when they did venture out of their enclave in Tangier it was accompanied by enormous kerfuffle. And when they did venture out, their objective was to make contact with the Makhzan.

In the countryside - the Rif is only an example of what happened - it was the web of contacts which allowed Drummond Hay (and other consuls) to move symbolically over the land. That web stretched out from Tangier,-in numerous different strands, connecting with the centre and with each other. As the web grew, so Morocco was more and more to be confined. And the centre was Tangier.

---

## NOTES

(1) [L.A.E. Brooks and Alice Drummond Hay, eds.], *A Memoir of Sir John Drummond Hay P.C.K.C.B. G.C.M.G. Sometime Minister at the Court of Morocco Based on his Personal Correspondence* (London : John Murray, 1896). This book will be referred to from now on as *Memoir.*

(2) Francis R. Flournoy, *British Policy towards Morocco in the Age of Palmerston* (London : P.S. King, 1935), 30.

(3) F.V. Parsons, *The Origins of the Morocco Question 1880-1900* (London : Duckworth, 1976), 11.

(4) Flournoy, 40-41.

(5) Abu al-'Abbas Ahmad al- Nasiri, *Kitab al-istiqsa l-akhbar duwal al-maghrib al-aqsa* (Dar al-Baida : Dar al-Kitab, 1956), vol. 9, 12-13 (Tamasna) ; 17-24 (Chararda (1244) ; 32-41(Wadaya, 1247-48) etc.

(6) Flournoy, 65.

(7) Flournoy, 53-54.

(8) Parsons, 3.

(9) Flournoy, Chapter 3 ; Parsons, 44.

(10) Flournoy, 31-34.

(11) Flourony, 36.

(12) Jean-Louis Miège, *Le Maroc et L'Europe (1830-1849)* (Paris : Presses Universitaires de France, 1961), vol. 2, 137-154, 169-173, 175.

(13) Flournoy, 45-47.

(14) Miège, vol. 2, 23.

(15) MAEF Nantes, Tanger, Anciens fonds, 54 «Correspondance avec le Ministère de la Marine, Depêches 1825, «Ministre de la Marine to Sourdeau (French Consul, Tangier), Paris, 14 November 1825.

(16) MAEF, Nantes, Tanger Anciens Fonds, 144, 22/3 bis «Registre des rapports et déclarations en matière de Navigation, 1810-1852», Copy of letter from Talib Benjelloun to Sourdeau, middle of Rabu'I 1242/16 October 1826 ; ibid., transalation of letter from Sultan to Pasha of Tangier, 25 Rajab 1242/22 February 1827 ; ibid., Benjelloun to Sourdeau End of Ramadan 1242/27 April 1827 ; ibid., copy of letter from Sultan to Qaid Muhammad bin Mamun, end of Ramadan 1242/27 April 1827 ; MAEF Nantes, Tanger, Anciens Fonds 1 «Correspondance de la Direction Politique, 1771-1829», Baron de Damas [Fr. Min of Foreign Affaires] to Sourdeau, Paris, 11 October 1827.

(17) MAEF Nantes, Tanger, Anciens Fonds A1-3 bis «Correspondance de la Direction Politique, 1839—1845» Draft of letter de Nyon to Thiers, Tangier, 26 March 1840.

(18) MAEF Nantes, Tanger, Anciens Fonds A 1-3 bis «Correspondance de la Direction Politique, 1839-1845», Draft of a letter, de Nyon to [Guizot] Tangier, 17 August 1841.

(19) Clive Parry, ed., *The Consolidated Treaty Series,* 231 vols. (Dobbs Ferry, N.Y. : Ocean Publications, 1960-1981), vol.54(1797-99), 413-428 : Treaty between Spain and Morocco.

(20) Ibid., vol. 97 (1844-45) : Complaints of E.W. Drummond Hay and responses of Busilham ben Ali, 1844.

(21) FO 99/69, 125-138 Drummond-Hay to Clarendon, Tangier 9 August 1854.

(22) FO 174/130 304-306, English draft of letter from Drummond Hay to Hajj Muhammad bin 'Abd al-Malik, 9 May 1846.

(23) FO 174/132, 107 Translation of letter Basha Bu Silham to Drummond Hay, *1 Jumada [I] 1266 / March 1850.*

(24) FO 174/56, Palmerston to Drummond Hay, London 17 April 1850. Copy. Confidential. Enclosing letter from Palmerston to Lords Commissioners of the Admiralty, London 17 April 1850.

(25) FO 174/132, English draft of Arabic letter from Drummond Hay to Basha Bu Silham, 1 st May 1850.

(26) *Hansard,* 3rd series, CXII, 25 June 1850, quoted in Barry M. Gough, «*Pax Britannica : Peace, Force and World Power*», *Round Table* 314 (1990) : 167-188. Reference here to page 173.

(27) Gough, 173.

(28) ADM 53/2954, Log of *HMS Polyphemus,* 8-9 November 1846.

(29) ADM 53/4108, Log of *HMS Janus,* 18-19 October 1851.

(30) ADM 53/5818, Log of *H.M.S. Prometheus,* 26 June 1854.

(31) FO 99/87, 16-23, Gardiner to Grey, Gibraltar, 21 October 1851. Copy. Separate no 125.

(32) FO 99/69, 113-124 Captain H.W. Giffard [R.N.] to «The Admiral in the Mediterranean», HMS *Dragon* at Gibraltar, 23rd January 1852. Copy.

(33) For example the Timsaman, where he imposed a fine of 60,000 ducats and took away 7 of the most important shaykhs. MAEF Nantes, Tanger, Anciens Fonds, 115-a 15/2, «Correspondance de l'Agence Consulaire de Tétouan 1849-1844», bundle for 1855, Nahon to Fr Chargé in Tangier, Tetuan, 29 November 1855.

(34) FO 99/69, 248-252, Drummond Hay to Clarendon, 6 December 1855.

(35) FO 99/69, 113-124 Captain H.W. Giffard [R.N.] to «The Admiral in the Mediterranean» HMS *Dragon at Gibraltar, 23rd January 1852 Copy.*

(36) FO 99/ 87, 145-146 [Admiralty] to Foregn Office, London, 12 May 1852.

(37) FO 99/87, 99-100, Draft of letter [Foreign Office] to Drummond Hay, London, 23 January 1852.

(38) The biographical of John Drummond Hay's early years are taken from *Memoir*, Preface and Chapters 1-6.

(39) Bodleian Library, MS Eng Histe e. 347-349, Journals of EWA Drummond Hay.

(40) Bodleian Library, MS Eng Histe e. 355, Notebook entitled «Memoranda on African Geography». The entry is dated to 1832.

(41) *Memoir*, 164-166.

(42) *Memoir*, 148.

(43) FO 174/56, Memorandum for the guidance of Captain Osborne ; FO 174/135, Translation of letter from Drummond Hay to al-Hadari, 2 February 1859 ; ADM 53/6692 Log-book of *HMS Quail*, 5 and 12 February 1859.

(44) *Memoir*, 372-373.

(45) FO 99/69, 248-252, Drummond Hay to Clarendon, Tangier, 6 December 1855, f. 249.

(46) *Memoir*, 192.

(47) FO 174/126 Sidi Mukhtar al-Jami'i to EW Drummond Hay, 9 August 1834.

(48) MAEF Nantes, Tangier, Anciens Fonds, A1-3bis «Correspondance de la Direction Politique, 1839-1845», draft of letter de Nyon to [Guizot], Tangier, 17 November 1840.

(49) FO 174/130 307-310 Drummond Hay to ibn Idris, Tangier, 21 May 1846 ; 315-17, Muhammad b. 'Abd al-Malik to Drummond Hay 23 Jumada [I] 1262/19 May 1846.

(50) FO 174/56 unsigned letter dated Tangier 10 October 1848 ; MAEF Nantes, Tanger Anciens Fonds 115 A-15/2 «Correspondance de l'Agence consulaire de Tétouan, 1849-55, «Bundle for 1852, Nahon to Fr. Chargé in Tangier, Tetuan 12 May 1852.

(51) FO 99/69 Drummond Hay to Clarendon, Tangier 11 May 1855.

(52) MAEF Tangier, Anciens Fonds, 115, A-15/2, «Correspondance de l'Agence Consulaire de Tétouan, 1849-1855», bundle for 1855, Nahon to French Chargé in Tangier, Tetuan 3 October 1855», bundle for 1855, Nahon to French Chargé in Tangier, Tetuan 3 October 1855, 12 October 1855, 21 Ocober 1855. FO 99/69, 265-268, Drummond Hay to Clarendon, Tangier 31 December 1855, no 74.

(53) FO 99/81 20-25, Drummond Hay to Clarendon, Tanger Anciens Fonds 115 A-15/3 «Correspondance de l'Agence Consulaire de Tétouan Tétouan 1856-1856 Nahon to Castellong, Tetouan 11 November 1856.

(54) *Memoir*, 184.

(55) *Memoir*, Chapter 23.

(56) FO 174/130, 315-317, Muhammad bin 'Abd al-Malik to Drummond Hay (translation) 23 Jumada [I] 1262, 19 May 1846.

(57) FO 99/69, 248-252 Drummond Hay to Clarendon, Tangier, 6 December 1855.

(58) MAEF Nantes, Tangier, Anciens Fonds 115, A-15/2 «Correspondance de l'Agence Consulaire de Tétouan, 1849-1855, «bundle for 1853, Nahon to French Chargé in Tangier, Tetuan, 22, December 1853.

(59) MAEF Nantes, Tangier, Anciens Fonds 115, A15/2, «Correspondance de l'Agence Consulaire de Tétouan, 1849-1855», «bundle for 1852, Nahon to French Chargé in Tangier, Tetuan 12 May 1852.

(60) FO 174/ 56 copy of letter from Pedro Orfila (Spanish Consul-General) to Gobernador Militar in Melilla, Tangier 22 Octover 1851.

(61) FO 99/87, 84 «Expenses incurred on account of the mariners of the British Brig «Violet», signed by Drummond Hay, Tangier 13 October 1852.

(62) FO 99/87, 76-82 Drummond Hay to Palmerston, Tangier, 10 January 1852, Confidential n°5.

(63) *Memoir*, 147.

(64) FO 99/87, 76-82, Drummond-Hay to Palmerston, Tangier, 10 January 1852, Confidential n° 5.

(65) FO 99/87, 176-177, Afidavit sworn by James Glen, Henry Taylor, Edward Hall and William Scrivener before Edward Coxwell, Notary Public, Southampton, 30 January 1852.

(66) FO 99/69, 154-158, al-Hadari to Drummond Hay, 12 Dhu al-Qa'da 1270. (Translation).

(67) FO 174/56, Copy of letter Commander Maxse, R.N. to Senior [Naval] Officer, Gibraltar, 3 June 1856.

(68) FO 99/87, 86-87 Translation of a letter from al-Hadari to Drummond Hay [11851[ ; FO 99/69, 148-152 Drummond Hay to Clarendon, Tangier 15 August 1854, N°. 25. Confidential ; FO 174/34, 39-42, translation of a letter from Muhammad al-Hadari to Drummond Hay, received 7 June 1856.

(69) FO 174/56, Copy of letter from Commander Maxse R.N. to Senior [Naval] Officer, Gibraltar, 3 June 1856.

(70) FO 174/136, 12-21 Muhammad al-Khatib (Moroccan wazir) to Drummond Hay, December 1859.

(71) FO 174/135, 141 Translation of letter Muhammad al-Hadari to Wazir Muhammad «Lefar» [Sifar??] 10 Safar 1275/18 September 1858.

(72) FO 99/87, 76-82 Drummond Hay to Palmerston, Tangier, 10 January Hay to Palmerston, Tangier, 10 January 1852, Confidential n° 5.

(73) FO 99/69, 140-146 Drummond Hay to Clarendon, Tangier, 10 August 1854, Confidential n°24; 148-152, Drummond Hay to Clarendon, Tangier, 15 August 1854 Confidential.

(74) MAEF Nantes, Tanger, Anciens Fonds, 115 A-15/2 «Correspondance de l'Agence Consulaire de Tetouan, 1849-1855», bundle for 1855, Nahon to French Chargé in Tangier, Tetuan, 29 November 1855.

(75) FO 174/135, 174-176 Translation of a letter from Muhammad al-Khatib to Drummond Hay, 27 Jumada I 1275/31 December 1858.

(76) MAEF Nantes, Tanger, Anciens Fonds, 115 A- 15/2 «Correspondance de l'Agence Consulaire de Tetouan, 1849-1855», bundle for 1855. Nahon to French Chargé d'Affaires in Tangier, Tetuan, 7 February 1855.

(77) FO 174/135, 141, Translation of a letter from Sidi Muhammad al-Hadary to Wazir «Lefar» [Sifar??], 10 Safar 1275/19 September 1858.

(78) FO 174/135, Translation of letter Si Muhammad al-Khatib to Drummond Hay, 12 Muharram 1275/22 August 1858

(79) MAEF Nantes, Tangier Anciens Fonds, 116, 1/15/3 «Correspondance de l'Agence consulaire de Tetouan, 185(-1864», bundle for 1858, Nahon to Castellon, Tetouan, 9 July 1858.

(80) FO 99/69, 154-158, al-Hadari to Drummond Hay, 12 Dhu al-Qa'ada 1270/6 August 1854.

(81) C.R. Pennell, «'I wish to Live Peacefully in my House' : - a Moroccan Caid and his reaction to colonialism», *Maghreb Review* 6,7-8 (May-August 1981) : 49-54.

(82) MAEF Nantes, Tangier, Anciens Fonds 115, A 15/2, «Correspondance de l'Agence Consulaire de Tétouan, 1849-1855», bundle for 1855. Nahon to French Chargé in Tangier, Tetuan, 30 October 1855. This source gives his name as Muhammad u-Mukhtar, but al-Ghram gives his full name in FO 88/81, 34-37, Muhammad bin Mukhtar al-Ghram in a letter to Drummond Hay, received Tangier 10 July 1856.

(83) MAEF Nantes, Tangier, Anciens Fonds 115, A15/2, «Correspondance de l'Agence Consulaire de Tétouan, 1849-1855», bundle for 1855, Nahon to French Chargé in Tangier, Tetouan, 12 October 1855 and 14 November 1855.

(84) FO 99/69, 245-256, extracts from translation of letter from Muhammad bin 'Abd al-Malid to Si Muhammad al-Khatib. 13 Rabi'[I] [1272]/14 November 1855.

(85) FO 174/56 Copy of letter from Commander Maxse R.N. to Senior [Naval] Officer, Gibraltar, 3 June 1856.

(86) FO 174/134, Muhammad al-Hadari to Drummond Hay, received 7 June 1856.

(87) FO 174/134, 42-46, Translation of letter from Drummond Hay to al-Hadari, 7-June 1856.

(88) FO 174/134,47, translation of letter Drummond Hay to Si Muhammad al-Khatib, 11 June 1856.

(89) FO 88/81, 34-37, Muhammad bin Mukhtar al-Ghram in a letter to Drummond Hay, received 10 July 1856.

(90) FO 99/81, 151-152, Drummond Hay to Chevalier J.L. Cowell, Tangier, 29 June 1856. Copy. Private.

(91) FO 174/126, 194-200 Translations of various documents concerning capture of Sardinian brig *L'Aquila.* Folio 198 legal declaration of *'udul* in the Rif about the return of the cargo., 25 Rabi'I 1250/1 August 1834.

(92) MAEF Nantes, Tangier, Anciens Fonds 5, A1/5, «Correspondance de la Direction Politique 1852-1860», illegible to Castillon, Paris, 10 July 1856.

(93) John Gallagher, «The Imperalism of Free Trade, «*Economic History Review* 2nd series 6,1 (1953) : 1-15 reprinted in idem., *The Decline Revival and Fall of the British Empire : the Ford Lectures and other essays* (Cambrige : C.U.P., 1982) 1-18.

(94) Ronald Robinson, «Non-European Foundations of European Imperialism : Sketch for a theory of collaboration, «in Roger Owen and Bob Sutcliffe, *Studies in the Theory of Imperialism* (London, 1972), 117-140.

(95) A.A. Boahen, *African Perspectives on Colonialism* (Acrra : Sankofa and London : James Currey, 1987), 41.

# NINETEENTH CENTURY TANGIER : ITS AMERICAN VISITORS : WHO THEY WERE, WHY THEY CAME; WHAT THEY WORTE

**Priscilla H. Roberts**
Tangier American Legation Museum

Americans have been coming to Tangier since the seventeenth century. Ships from New England brought fish and apples to the English garrison in 1673[1]. Algonquin Indians were broughts to Tangier reportedly to be sold as slaves in 1683[2].

The eighteenth century saw the signing of the Treaty of Friendship and Commerce in 1787 and the arrival of the first resident American consular representative in 1797. But, the nineteenth century saw Tangier become for Americans «the tourist show city of Morocco» as one traveller put it in 1897[3].

Forty 19th century visitors to Tangier wrote books in which they recorded their impressions. The present paper is a very rapid overview of these visitors and their remarks regarding Tangier. During the first decades of the century travel was difficult, sometimes dangerous, and American visitors were few. In fact, only two of these 40 published were in Tangier before 1845, and six between 1845 and 1860.

In mid-century the mode of travel from the United States to the Mediterranean was still by sailling ship. «Steam had not at that time become to any considerable extent a factor in the carriage of merchandise, and the whole trade of this country with the Mediterranean was carried on in sailing vessels»[4]. Passengers wanting to visit Tangier prior to 1860s could take a Cunard steamer to Liverpool, travel across England, cross the English

channel, go the entire length of France to Marseilles, or travel the length of Spain to Ronda or Malaga, and then to Gibraltar. No merchant or passenger steamer from the US had ever passed through the Strait of Gibraltar prior to 1854[5].

Times changed. Americans began crossing the Atlantic in greater numbers. In 1867 one estimate was 12,000 per month from the port of New York alone[6]. Steamship companies began offering excursions, not just to Europe, but further afield, to take advantage of the seemingly inexhaustible urge on the part of Americans to travel. More and more travellers, having already «done» Europe, were looking for more exotic places, «off the beaten track». Whether the reason was to «take advantage of the 'stopover' privilege, land at Gibraltar and have hurried but fairly satisfactory glimpse of Tangier...,[7] or to experience the «pristine oriental habits and customs, in lieu of the long journey to the East»[8], or simply to go to someplace different, Tangier was becoming the destination for many Americans.

Samuel Clemens, better known as Mark Twain, had something to do with it. He helped put Tangier on the American travel map, when he published the first piece of American travel writing on Tangier in 1869. **Innocents Abroad** was the story of a group of Americans visiting Europe and the Holy Land in 1867. He was one of the passengers, on board as a newspaper reporter, commisiöned to send letters back to his San Francisco newspaper.

With the end of the Ware Between the States in America and the expansion of steamship travel across the Atlantic, the numbers of visitors to Tangier increased. Thirty-two of the 40 authors reviewed for this paper visited Tangiers in the last forty years of the century, half of them in the final decade.

Most of the Americans came to Tangier from the eastern part of the United States, from Massachusetts, New York, Pennsylvania, New Jersey, Connecticut, and Vermont. After the Civil War ended in 1865, peace made internal travel easier. Americans from the Midwest - the middle part of our country- began to come to eastern ports to take ships across the Atlantic. In the 1870s, 1880s and 1890s, travellers from Missouri, Illinois, Ohio, and Kentucky began discovering Tangier.

Who were these American men and women who wrote of their visits to Tangier between 1817 and 1897 ? They were novelists, writers, naval officers and seamen, clergymen, lawyers, newspaper editors and reporters, diplomats, an artist, and people best described simply as travelers. They included a Civil War naval hero (Admiral David Farragut) ; a former American Secretary, or

Minister, of the Navy (John P. Kennedy) ; a well-known, later world-famous author (Samuel Clemens, or Mark Twain) ; a then unknown, later world class American painter (John Singer Sargent) ; and people of many other backgrounds.

**WHY DID THEY GO TO TANGIER ?**

The earliest these visitors (Robbins, 1817) found himself in Tangier because he needed the help of the American consul. Robbins was a twenty-three year old seaman on his way home after living through a shipwreck off the coast of Essouira and 19 months as a captive and slave in southern Morocco. A fellow seaman (Shippen, 1851) arrived in Tangier when the merchant vessel on which he was serving found itself in trouble off the coast of Tangier, he had to come ashore, or risk drowning.

The U.S. Mediterranen Squadron and the African Squadron brought some of the visitors. Both squadrons were part of the U.S. Navy, which was established in the late 18th century as a result of the United States -Barbary Wars. With annual cruises in the mediterranean from 1803 to May 1861, the Mediterranean squadron stopped occasionally at Tangier. U.S. Navy visitors to Tangier included Enoch Cobb Wines (1830), Francis Schroeder (1845), the Reverend Charles Thomas (1856) and Admiral David Farragut (1868). Cruise journals, usually by the chaplain abord or the schoolmaster, make fascinating reading.

Several of our visitors came on work assignments. These included newspaper correspondents Stephen Bonsal and Richard Harding Davis ; Mr. Fort, a consular employee coming from Philadelphia to work at the American Legation in Tangier ; and W. Pembroke Fetridge, who had a commission to write a guidebook on Europe (Tangier was a part of Spain for this man) for Harpers Brothers Publishing firm. One might also include in this group the first three visitors cited above (Wines, Schroeder, Thomas) who were with the U.S. Navy squadrons ordered to show the flag at Tangier or to put into port to show American naval strengh.

The vast majority of these travellers came for a quik peek at «the Orient» or to say they spent a day in Africa. For most (23 of them) it was a sidetrip from Gibraltar. In effect, they were heeding the advice **Harper's Hand-book for Travellers** (1862) offered visitors to Gibraltar : «You must by all means make an excursion to Tangier, into the dominions of Morocco, to get a peep at the fine-looking Moor, the former occupants of the Spanish peninsula. Steamers leave every two days...»[9] Perhaps a classic case was that of author

Samuel Clemens who arrived in Gibraltar on the steamship Quaker City in 1867. He and four others inadvertently missed a planned side trip to Spain with fellow passengers and made a last-minute decision to visit Tangier, a decision Clemens never regretted. «Tangier is the spot we have been longing for all the time... we wanted something thoroughly and uncompromisingly foreign.... and lo ! in Tangier we have found it»(10).

Not all Americans considered Tangier an afterthought or an exotic pearl in their string of cities visited. For Henry Field Tangier (and Morocco) was the object of an extensive trip. He had already made two trips to the Barbary Coast, found a fascination with northern Africa, wondering why some visited Europe only. «Why, indeed, when at Gibraltar we are in sight of an older continent...» At Tangier he found «a beauty of nature which man cannot destory. There is always a charm in combination of mountains and the sea... the same combination gives to Tangier the beauty of Amalfi or Sorrento»(11).

John Singer Sargent came seeking a place to paint - setting, light, subject matter. «All that has been written and painted about these African towns does not exaggerate the interest of, at any rate, a first visit. Of course the poetic strain that writers launch forth in which they touch upon a certain degree of latitude and longitude-is to a great extent conventional ; but certainly the aspect of the place is striking, the costumes grand and the Arabs often magnificent»(12).

**WHAT DID THEY SEE ?**

For many Americans their first glimpse of Tangier began in Gibraltar. There Moroccans -«Moors»- were to be seen in the streets and markets, introducing these travellers to their first picture of the «east». The boat trip over offered a few hours - if the sea was calm - of concentration on fellow passengers. In studying this «gayly colored, shabby, picturesque crowd», Thomas Aldrich in 1875 wrote «it was as if some mad masquerade party had the bounds of a ballroom and run away to sea»(13). One did see some unusual baggage in the boat. An Englishman was bringing along his circular tin bathtub holiday, which became the object of some mystifying glances from the Moroccans aboard. Fellow passengers could also include dignitaries ; on board with Mrs. Hall of Chicago in 1897 was the Governor of the Riff district, an «interesting, especially fine looking Moor, who was a model of repose and dignity»(14). Caroline White of Philadelphia in 1894 saw on her boat «two youths of a brown complexion, dressed handsomely in the Moorish costume, who we judged were persons of some distinction...»(15) They were. The Sherifa of Wazan met her sons at the port. Evidently, they caused quite a sensa-

tion upon landing and «although the rain was falling heavily, they were followed by a crowd as they made their way through the streets on foot»[16]

Americans found the mode of landing at Tangier unusual, to say the very least. In 1849 the consular employee Mr. Fort reported that two porters «seized me, sat me by force upon a chair which they brought with them, and as quick as thought they hoisted me to the top of their broad and brawny shoulders, and carried me from the vessel to the sea - shore sand of Africa»[17] In 1862 **Harper's Hand-book for Travelers** devoted more space to landing in Tangier than to the city itself. Mr. Fetridge took pains to tell his fellow Americans how to do it : «When getting on the Moor's back to be carried on shore, don't hang with your arms around his neck, preventing his locomotion and your own safety, but seat yourself boldly on his shoulders, your limbs hanging down in front ; of course, we are speaking of gentlemen travelers»[18]. The stately Mr. Kennedy in 1868 describes his arrival at Tangier : «a half a dozen or more boats come out. They are worked by Moors, -very strange to look upon in their cloaks and hoods, -with bare legs and slippers. These row us towards the shore, where we are landed through the surf, on the backs of men and in chairs, -there being a rush of a motley crowd of watermen, porters and boys, who surround our boat, seize, without asking our permission, upon every article of luggage, and run with it, entirely out of our view, to the Custom House on the beach, leaving us to follow in a state of alarm as to the safety of our effects, the recovery of which from this ill-looking crew seem to be hopelless. But when we arrive we find every piece deposited on the ground at the Customs House door, where a grave and majestic official, looking like a prince, permits us to pass with no more detention than that required by the opening of a single travelling bag»[19].

Most visitors arrived by sea and few failed to be struck by the setting of the city. Arriving with the Mediterranean Squadron in 1845, Schroeder observed : «the situation [Tangier] is supremely fine ; at the head of a beautiful bay, with walls and castles, and batteries half demolished by the Prince de Joinville's late ball practice»[20]. John E. Warren wrote in 1849, «We were just entering the beautiful Bay of Tangiers, whose mountains, covered with verdure to their very tops, and rising in graceful slopes one behind the other until dim and misty in the distance, presented a grand and pleasing picture to the eye.... Before us, and upon the side of a hill, stood the Moorish city, with its low, white buildings, its numerous towers, turrets, and intermingling gardens, constituted a scene of striking novelty and beauty»[21]. Dr. Loring in 1890 : «We sailed into the beautiful little bay of Tangier, fringed with a white sandy beach, with a dark background of sterile mountains....»[22].

Not surprisingly, most comment on what have been the «tourist sites» of the time, whether writing in 1868 or 1894 : the Casbah (also called the Alcazar, the citadel, Governor's palace, Sultan's palace, Emperor's palace), the prison, the «harem», the open square where local cadi dispensed justice, the snake-charmer, the magician, the storyteller, an Arab cafe for coffee and music, the mosque (to be looked at only from the outside), and beyond the city walls, the Sunday market, the slave market, the arrival of the camel caravan from Fez. The itinerary of at least one guide apparently included the residence of the Belgian consul whose patio, gardens furnishings, antiquities, contemporary crafts, local art, armor, dress ornaments of both sexes, saddlery, pipes, and other contents are mentioned with enthusiasm by authors writing of visits as far apart as 1868 and 1897 ; in 1883, Ballou described it as «more of a museum than a dwelling-house»[23] Meriwether, Day, and Fort describe a Moorish wedding whose passage they witnessed. Clayton, Fort and Ballou relate impressions from a visit to a Koranic school.

Some «saw» more than others in what they were shown. A visiting writer «noticed with proper professional pride, that neither the mountebank near the saint's tomb, nor the snake-charmer farther up the slope, had so large an audience as the story-teller.»[24] A scholar who has studied Clemens' letters, articles and other publications on the trip that included Tangier reports that Clemens «saw the usual sites, «but wrote little of them. On the other hand, he was stimulated by «the dramatic and by activities which illustrated manners and social custom....» and his Tangier letters «demonstrate Clemens' intense, new awareness of an historical continuum. For the first time in his life he found himself - in Tangier - in a locale which was historically ancient»[25].

In some cases, what American travellers were shown did not occupy their pens and thoughts as much as what they noticed. As Thomas Bailey Aldrich was being led through the narrow twisting, labyrinthine streets of Tangier, the houses all looking alike and having no numbers, he says he realized why the «robber chief in The Forty Thieves put a chalk-mark on the door of Ali Baba's house in order to find it again ; and no wonder the slave-girl Morgiana completely frustrated the device by marking half a dozen doors in a similar manner»[26]. Rev. Thomas was the only one of the forty visitors who commented on Barbary pigeons «famous for their size and beauty»[27].

One traveller noted Tangier's three post-offices (the Spanish, the English, the French), saying «The State of Morocco has no postal arrangements.... within Morocco private messengers are employed, who have a hard time of it swimming the rivers and braving the scorching sun of the interior»[28]. There is quite a bit of information on the Jews : Mr. Finck (1890) visited a synago-

gue ; Mrs. Mackin attended the wedding of Isaac Nahon's daughter (1895) ; Mr. Kennedy (1868) was received by the three generations of the Abacassis family and by Moses Pariente «banker and prominent citizen of Tangier»[29] ; Rev. Thomas in 1856 visited a Jewish consular family. And Mrs. Roulet in 1896 learned something of Islam. At an Arab cafe, she started to sketch, when her nervous guide quickly told her to tear up that paper, as he hurried her outside. The guide proceded to explain to her «it was forbidden by the Prophet to draw any likeness of anything...» and that Moroccans think that pictures have a soul, and «if he allows his likeness to be made, at the day of judgment there will be no soul for him, since his own will have gone into the portrait»[30].

The profusion of flowers, the fruit trees, shrubs, the verdant growth, seemingly uncultivated vegetation, the splendid gardens provoked superlatives throughout the century. In 1817 Archibald Robbins raved about the splendid gardens of Consul Simpson ; he had reason to be appreciative, having spent the previous 19 months wandering in the parched, dry desert regions of southern Morocco as a captive. As one witer waxed poetically : «The art of gardening is carried to a high degree of perfection in Morocco... the visitor comes forth from the shelter of their delicious bowers, cool, contented and refreshed. His eyes have beheld an assemblage of rare plants and beautiful flowers... his nostrils have been greeted with the most delightful fragrance, and his soul has been enlarged and rejoiced with the peaceful contemplation of nature and her varied works... The Tangier gardens abound in orange, lemon, pomegranate, fig, and almond trees, which each bear fruit in this mild climate in the greatest luxuriance....»[31] In 1856 the «luxuriant flora» of the Swedish Consul's garden impressed Reverend Thomas[32]. The Villa de France's «splendid gardens of flowers and fruit» were duly noted[33]. It was not only the cultivated gardens that drew comments. «Nothing gave me quite the swell of rapture that the great valleys of wild flowers of Morocco inspired. Such a luxury is it to go out into the fields and find the measureless waste now gay as vast garden an of infinite variety. Violet, iris and wild geranium of a peculiarly hardy variety, gladiolus, crimson as blood, and daffodils, all to me more beautiful in their native wildness than those which care and rich science had helped to be beautiful at home»[34].

The abundance of oranges was a treat to visitors from the cold climates of the East Coast of the U.S. «The orange trees in this country are very fine, large and abundantly fruitful.... By proper management of grafts they are made to produce two crops a year ... And such fruit as some of it is, out-rivals everything that you ever tasted from Havana or Florida. Oranges cannot be exported and eaten in the perfection of their true and native deliciousness....»[35].

Many of these American visitors in the 19th century were clearly intrigued by the people they saw, met and heard of. «The people of Tangier claimed much of my attention, so I paid court to the Arabs»[36]. The physical appearance of Moroccans came in for praise. To John Pendleton Kennedy, the chief customs officer was «the handsomest man I think I ever saw»[37]. «The Moors are handsome men, haughty of feature, and with great dignity of carriage»[38]. James Buckley in 1893 nôticed what a smile could do : «smiles exchanged shows Arabs in a light very different from any aspect of their character previously exhibited»[39]. «The most striking objects in Tangier are the Moorish men and Jewish women. There are no finer specimens of humanity than somme of the Moors we saw here... we could understand the love of Desdemona for the Moor of Venice»[40].

Some did not limit themselves to generalizations, but also commented on individuals they met. Dr. Henry Field was received by the Sultan's Minister of Foreign affairs, Si Mohammed Torres, a seventy year old man «with a white beard, and a most kindly face... (and) ... manner so gracious» ; he goes on to relate their discussion of Morrocco and America and European countries. Field was also impressed by the Gouvernor of Tangier, «a striking man, carrying himself like the soldier he was ; «in Field's meeting with him, «conversation grew animated, turning upon the affairs of the day, upon which the Governor showed himself well informed and talked intelligently»[41]. Both Samuel Clemens in 1867 and John Pendleton Kennedy in 1868 raved about the guide Mohammed Lamarti, «the stately, the princely, the magnificent Hadji Mohammed Lamarty (may his tribe increase!)....»[42], «a stout, handsome, well-made and dignified Moor, in neat turban and flowing White robe, and, like all the rest, bare-legged and in slippers»[43].

Many were not there long enough, or perhaps were not sufficiently observant to comment on a wide range of aspects of life. G. Fort was an exception. He describes everything from tea drinking, masonry, renegades, Moorish and Jewish weddings, famine, fruit trees, milking a cow, Moorish saddles and horseback riding, Moorish kitchens to the Aissaouas, snail vendors and the Moorish government. His book, **Coos-coo-soo : or, Letters from Tangier, in Africa,** published in Philadelphia in 1859 is a researcher's gem. It is a series of letters sent to a friend back home describing in detail Tangier and life in Morocco for a foreigner. The seven years Fort spent as a consular employee at the American Legation gives a credence to the three hundred pages portraying the sometimes tedious, sometimes exhilarating, exhiarating, sometimes frustrating life of a foreign diplomat in Tangier in the mid-19th century.

The American consuls, understandably, make appearances in many of these travel accounts, be it for simply receiving travelers, (Clemens, 1867) or for other reasons. They helped seamen out of predicaments, such as Robbins in 1817 and Shippen in 1851 ; one requested a naval show of force (Schroeder, 1845). Dining at the residence of the American Consul in 1849, John Esaias Warren met the Italian patriot, Guiseppe Garibaldi, who was in exile in Tangier at the time. In 1856, Reverend Thomas tells us of the Consul showing off his Barb horses, and of his paying respects to the Commodore of a visiting flagship. Consuls accompanied visiting citizens to see to the Pasha (Kennedy 1868 & Field 1892). In 1860 John Vassar noted that Consul Brown was returning to Tangier, «the first consular return to Morocco since the war [Spanish-Moroccan] began»[(44)]. One introduced a New York newspaper editor to his Tangier counterpart, the editor of the local Spanish language paper Stoddard (1891). And, sometimes, they were the subject of gossip for local guides, and reasons for discontent among local citizens. Francis Sessions was in Tangier in 1889 when the Jewish community was demanding the recall of Consul Lewis. Evidently, he had just had a Jewish wife-beater publicly whipped. Thomas Clayton, also, visiting in 1889, reports having received an earful from his dragoman, presumably about the same consul, but he refused to publish them «as they are, perhaps, slanders»[(45)]. (Mr. Clayton was a lawyer). It is conjecture, but one cannot help but wonder whether some of the guides of Tangier (perhaps Messrs Sessions and Clayton had the same one) took advantage of the opportunity they had to pass on local discontent to visiting Americans.

On the subject of local politics and economy, Americans passed on their own observations and sometimes related opinions of foreign residents of Tangier. Francis Schroeder, secretary to the Commodore commanding the Mediterranean Squadron from 1843-1845 reported that «the Emperor of Morocco refuses to receive the new American consul, who is here [Gibraltar] waiting for aid. We therefore take him to Tangier to-morrow, and remonstrate with all the squadron»[(46)]. A short visit to Tangier ensued (in October 1845) : «We brought the consul, and the day has been devoted to dragomans and diplomacy»[(47)]. In 1849, John Warren reports that 4000 head of cattle are exported annually from Tangier to Gibraltar. Others citing Tangier exports to Gibraltar are Aldrich (1875), Day (1876) and Stoddard, 1891). In 1875, Aldrich reported the view that the emperor must regard Tangier «with particular disfavor, her commerce (is) harassed and her trade strangled by whimsical restrictions»[(48)]. «All exportation is hampered, agriculture heavily loaded with taxation, and only so far pursued as to supply the barest necessities of life»[(49)]. «If the sultan or his chief officials go on a journey through the country with a train or caravan, supplies for men and animals must be profferd along the way, on pain of his Majesty's great displeasure if they fail»[(50)].

The Sultan is occasionally the subject of comments. Frank Vincent remarks : «the (late) Sultan was described to me as a man of considerable intellectual power, and amiably disposed toward foreigners, but he was tied 'hånd and foot' by the stern tenets of his religion... he was said not to be a cruel man though a despot, but he had such a turbulent lot of tribes to govern that much had to be done by threats if not by actual use of his troops» [51].

The poverty of the people was noted, and also the industry of the workers. Observing the brass workers during the month of Ramadan in 1890, Charles Stoddard commented «the work was done rapidly, and with some degree of elegance... other trades were in full operation, and my idea that all Orientals are indolent received a decided shock as I rode past these busy workshops»[52]. Lee Meriwether in 1891 saw weavers, jewelers, and the gunsmiths busily at work. In watching the long Moorish guns being made, he commented on how rarely they were seen outside of Morocco, «their export having been prohibited by the Sultan»[53]. The courteousness was noted : «A European seems to be considered a sort of public guest, to be treated with respect, and protected, rather than ill used»[54].

More than one American commented on Morocco's relations with England and/or France. In 1856, G. Fort wrote of the sultan at the time, «He is in great awe of the English and the French, and it is to be feared that sooner or later his people will fall into the hands of one or the other of these two nations»[55]. George Ditson, who had just spent a year travelling throughout Tunisia and Algeria, came to Tangier in 1858. He was reluctant to leave the city, writing «it was... the only one where French arms or French diplomacy was not apparent... here the green banner of the Prophet floats from every battlement ; here the crescent has not waned before French crusaders»[56]. Nearly twenty years later, in 1876, Henry Day writes : «...it would not surprise us to awake some morning and find that it had been annexed to England...»[57]. And James Buckley in 1893 : «Tangier, it is said, is the eye of Africa looking into Europe, and the eye of Europe looking into Africa is Gibraltar ; but Gibraltar is the glass in the hand of England, used at somewhat long range, it is true, but the arm of England has always been very long in proportion to its body, and its hand has never yet been too small to grasp what its interests required... it would not be surprising to see England... go down upon the scene and produce complications which would result in adding Morocco to her empire...»[58].

I suspect that some of these 19th century American visitors to Tangier might have been a little less enthusiastic than Thomas Clayton, but that all would have sympathized with his concluding remarks on leaving Tangier in August of 1889,

> I may sum up the whole matter by saying that I would not have missed my visit to Tangier for ten times its cost. It has been one of the most interesting excursions of my life[59]

## RESEARCH NOTE

The travel accounts on which paper is based are the result of fairly intensive research undertaken at the Library of Congress. Due to time limitations I concentrated on books only. Travel articles from newspaper and magazines are not included in this paper.

Harold F. Smith's **American Travellers Abroad : A Bibliography of Accounts Published Before 1900** (Bibliographic Contributions No. 4, The Library, Southern Illinois University, Carbondale, 1969) was my main source. Of 1822 entries in Smith's bibliography, six are listed for Tangier and twenty for Morocco (fifteen of which mention Tangier).

If I had relied on Harold Smith's Tangier listings, this paper would have been very short indeed ! I discovered early in my search that Americans writing about Spain sometimes included Tangier. And I noticed some Americans visiting Gibraltar talked about Tangier, even when they didn't go there. This suggested further investigation.

I marked each of the 1822 entries in **American Travellers Abroad** that mentioned Spain (122), Gibraltar (34), and Africa (53). At the Library of Congress I then looked at every one of these books (with the exception of one, which was missing) and checked the table of contents. When I began finding Tangier material in the unlikeliest titles - **From Ponkapog to Pesth, From Japan to Granada, A Year in Portugal, With a Pessimist in Spain, A Holiday in Spain and Norway, Sketches Awheel in Modern Iberia** - I decided to pay close attention to every around - the - world traveler that stopped in Gibraltar and to all that mentioned the Mediterranean.

For my efforts I located only thirty-nine in Smith's compilation. Three others - Fetridge, Fort, and Thomas - I added by searching the Library of Congress card catalog.

Two authors listed in this bibliography did not visit Tangier, although they got close. Andrew Bigelow and John O. Choules are include because of the Tangier material in their books. Details can be found in the annotations in the attached bibliography.

# NOTES TO TEXT

(1) Helen A. Kaufman, editor. **Tangier at High Tide : The Journal of John Luke, 1670-1673.** Geneva, Droz, 1958, p. 195.

(2) Letter from Reverend John Eliot, pastor of the church at Roxbury, Massachusetts to the Honorable Robert Boyle, the president of the New England Company of England, dated Roxbury, November 27, 1683 and published in the **Massachusetts Historical Collection,** 1st Series, volume III (1794), pp. 182-183. This was brought to my attention by Dennis A. Connole of Worcester, Massachusetts during his research for a book on the Nipmuck Indians of Massachusetts.

(3) Fanny Bullock Workman and William Hunter Workman, **Sketches Awheel in Modern Iberia,** New York, 1897, p. 105.

(4) John Codman, **An American Transport in the Crimean War,** New York, Bonnell, Silver & Co., 1896. p. 13.

(5) Ibid., p. 14.

(6) Dewey Ganzel, **Mark Twain Abroad : The Cruise of the «Quaker City,»** Chicago, The University of chicago press, 1968, p. 3.

(7) William Bement Lent, **Across the Country of the Little King : A Trip Through Spain,** New York, Bonnell, Silver and Company, 1897, preface.

(8) Joseph Moore, Jr. **Outlying Europe and the Nearer Orient : A Narrative of Recent Travel,** Philadelphia, J.B. Lippincott & Co., 1880, p. 293.

(9) Fetridge, p. 535.

(10) Clemens, p. 76.

(11) Field, p. 28.

(12) Evan Charteris, **John Sargent,** quoted in Carter Ratcliff, **John Singer Sargent,** New York, Abbeville Press Publishers, p. 55-56.

(13) Aldrich, pp. 129-130.

(14) Hall, p. 27.

(15) White, p. 41.

(16) White, p. 42.

(17) Fort, p. 67.

(18) Fetridge, p. 535.

(19) Kennedy, pp. 368-369.

(20) Schroeder, Voll. II, pp. 301.

(21) • Warren, p. 212.

(22) Loring, p. 220.

(23) Ballou, p. 296.

(24) Aldrich, p. 161.

(25) Ganzel, op. cit., pp. 87, 92.

(26) Aldrich, p. 153.

(27) Thomas, p. 26.

(28) Finck, p. 90.

(29) Kennedy, p. 380.

(30) Roulet, p. 46.

(31) Warren, p. 225.

(32) Thomas, p. 29.

(33) Warner, p. 154.

(34) Sessions, pp. 153-154.

(35) Fort, pp. 91-92.

(36) Ober, p. 27.

(37) Kennedy, p. 382.

(38) Aldrich, p. 154.

(39) Buckley, p. 92.

(40) Day, p. 207.

(41) Field, p. 50.

(42) Clemens, p. 83.

(43) Kennedy, p. 369.

(44) Vassar, p. 566.

(45) Clayton, p. 245.

(46) Schroeder, p. 300.

(47) Schroeder, p. 301.

(48) Aldrich, p. 138.

(49) Ballou, p. 304.

(50) Chapin, p. 302.

(51) Vincent, pp. 6-7.

(52) Stoddard, p. 215.

(53) Meriwether, p. 117.

(54) Eddy, p. 23.

(55) Fort, p. 271.

(56) Ditson, p. 370.

(57) Day, p. 211.

(58) Buckley, p. 100.

(59) Clayton, p. 249.

# NINETEENTH CENTURY TANGIER, ITS AMERICAN VISITORS : WHO THEY WERE, WHY THEY CAME AND WHAT THEY WROTE

## An Annotated Bibliography of Books About the Tangier Experiences of Forty-two Americans, 1817-1897(1)

**Priscilla H. Roberts**

*** Call numbers in brackets [ ] are those used at the Library of Congress for the first title following the author's name***

Aldrich, Thomas Bailey (1836-1907).

**From Ponkapog to Pesth.** Boston, Houghton Mifflin, 1883. Many editions between 1884 and 1911. Also published as vol. 8 in **The Writings of Thomas B. Aldrich** ( cover title: Aldrich's Prose Works), Boston & New York, Houghton Mifflin, 1897. There is 1970 reprint by AMS Press, NY. [D 919. A 36]

*Tangier pp. 195-259.*

Aldrich, a close personal friend of Samuel Clemens, was a writer, novelist, poet, and editor of the **Atlantic Monthly** magazine. During his lifetime he was considered the equal of America's other prominent men of letters, William Dean Howells and Samuel Clemens, although his novels and poems are seldom read today.

He visited Tangier in 1875. The chapter «A Day in Africa» offers one of the most detailed descriptions of Tangier by a 19th century American. From comments on Tangier's trade with Gibraltar, Cadiz and Lisbon, the people, the music, tanners, hennaed fingertips, coins shops, the Kasbah, the Moorish court of justice, and the flat roofs to the arrival of a caravan from Fez, the bustling marketplace, the Aissaoua and the hand of Fatima painted on house walls, Aldrich is an observant, sensitive, and articulate writer. 64 pages and he stayed only 24 hours. If only he had stayed forty-eight !

Ballou, Maturin Murray (1820-1895).

**Due West or, round the world in ten months.** Boston, Houghton, Mifflin, 1884. Reprinted in condensed form in **Footprints of travel ; or, journeying in many lands,** Boston, Ginn & Co., 1889 [G 440. B 19]
*Tangier, pp. 294-305.*

A lifelong Bostonian and son of a Universalist minister, Ballou was for over fifty years connected with the Boston and New York press as writer, publisher and editor. He founded the first weekly illustrated newspaper in America, **Gleason's Pictorial,** and was one of the founders of the **Boston Globe** newspaper. He travelled almost continuously from 1870 until his death in Cairo in 1895, writing innumerable travel books.

In march 1883 he visited Tangier. He comments on the three gates closed at night, the streets, the people and their dress, Jews & Jewesses, the snake charmer, the flowers & greenery, orange trees, dapple-grey horses, and the arrival of a camel caravan. He visited the Governor's palace (meeting «his Excellency»), native bazars, the slave market just outside the city walls, an Arab cafe, a Koranic school, and the American Minister outside of town, where foreign consuls resided «.... in handsome villas, surrounded by perennial gardens and orchards.

Bigelow, Andrew (1795-1877)

**Travels in Malta and Sicily, with sketches of Gibraltar, in eighteen hundred and twenty-seven.**
Boston, Carter, Hendee & Babcock, 1831 [DG 831. B 59]
*Tangier pp. 72-74 and p. 468*

Bigelow was one of the earliest Americans to visit Gibraltar in his travels. Excerpts from his earlier work, a journal of impressions on Britain and Ireland, were published in several American and English newspapers and magazines. Bigelow did not visit Tangier, but he met US Consul Mullowny in Gibraltar in 1827. Two pages of discussion of America's relations with Morocco result from this encounter. He also relates Mullowny's death «at Tangiers, in December last» in a footnote on page 468.

Bonsal, Stephen (1865-1951).

**Morocco as it is, with an account of Sir Charles Euan Smith's recent mission to Fez.** London, Allen, 1893. Illus. Photographs. Index. Also London & New York editions, 1894. [DT 309. B72]
*Tangier pp. 306-312.*

Author and journalist, Bonsal began his carreer as a special correspondent during the Bulgarian-Serbian War in 1885. Sent to Europe in 1887 as special correspondent for the New York World, he sent dispatches from Rome, St. Petersburg, Constantinople, London, Paris, and Macedonia. He was in Morocco in November 1891 for several months. During the administration of President Harrison he was secretary of the American Legation at Madrid and later chargé d'affaires in China and Japan. He also was in Cuba during the Spanish-American War. His son, Philip W. Bonsal, was American ambassador to Morocco from May 11, 1961 to August 8, 1962.

Not much on Tangier, but he does describe the entry of the new governor into the city with «great pomp and ceremony» and «the most striking scene of all», the entry of the rebels in town to take the oath of loyalty to the new Pasha.

Brooks, Noah (1830-1903).

**The Mediterranean trip : a shor guide to the principal points on the shores of the western Mediterranean and the Levant.** New York, Scribner, 1895. 211 p. [D 973. B 87]

*Chapter on Tangier, p. 35. Not seen, as LC copy is missing.*

An author and journalist, Brooks was a native of Maine, who moved to Boston to pursue studies in landscape painting. Discovering he preferred to write, he was able to make a living from his stories, essays, and newspaper articles. A man of many interests and skills, he tried business in Illinois, farming in Kansas, and publishing in California. Moving in 1862 to Washington as a reporter for a California paper, he was invited by President Lincoln in 1865 to become his private secretary. As he was about to take up this offer, the president was assassinated. From 1866-1871 he was editor of the **Alta California,** the san Francisco newspaper which sent Mark Twain on the «Quaker City» in 1867.

Buckham, George.

**Note from the journal of a tourist. Volume II - Italy, Spain, Central and Northern Europe.** 2 vols. With illustrations (none of Tangier). New York, Gavin Houston, 1890. [D 975. B 92]

*Tangier pp. 319-322.*

These are quick jottings from the diary of author, who went abroad for his health and spent eight years travelling with his wife throughout Europe, Egypt and the Holy Land.

Buckham visited Tangier in December 1871 for 24 hours, being carried ashore on the shoulders of a porter, while his wife went in a chair. He noticed a tent city of Moroccans on their way to Mecca, awaiting a steamer to Alexandria. He saw the produce of the country waiting for export from Tangier (cotton & fruits) and remarked on the many flowers & gardens, music & musicians, the good-natured people who return smiles, and the mode of dress.

Buckley, James Monroe (1836-1920)

**Travels in three continents : Europe, Asia, Africa.** New York, Eaton & Mains, 1894. Reprinted in 1972 by Books for Librairies Press, Freeport, NY. (The Black Heritage Library Collection). [G 463. B944]

*Tangier pp. 81-100.*

A Methodist clergyman who was a son of a clergyman, Buckley pursued classical and the theological studies at Wesleyan University in Connecticut. He contributed articles to the **Christian Advocate,** which was a leading journal of the Methodist religion in the U.S. and was well-known in Methodist circles as an outstanding preacher. He combined his love of travel and love of writing in this book.

Buckley visited Tangier in December 1893. He praises the Continental Hotel as «surpassing any in Spain». «The street crowds in Tangier are grave, but many smile and gesticulate like Italians or Frenchmen» and «they are among the most rapid walkers in the world». Among his visits were a Koranic school, the markets, and the prison ; he noticed that coffee is pounded not ground, and noted the absence from the streets of women of the better classes. Bronzework, leather manufacture, the large number of blind, local people going barefoot, corns & bunions on these feet, Jewish women, Arabs sleeping standing up, the sea and land views of Tangier also caught his eye. He called upon previous authors (Joseph Thomson, Joseph Hooker, Whalter Harris) for his chapter on «condition and outlook of Morocco». Buckley talked with local foreign residents for information on the country. He also took a mule ride into the countryside, going eight miles out toward Fez, remarking on the mud houses made with straw.

Chapin, James Henry (1832-1892),

**From Japan to Granada : Sketches of observations and inquiry in a tour round the world in 1887-8.** New York, G.P. Putnam (The Knickerbocker Press), 1889. [G 490. C 46]

*Tangier and Morocco pp. 301-310.*

Chapin visited Tangier in 1888. He too was a clergyman, educated in

Illinois, and ministering at Universalist churches there. He made a wagon-trip to California in 1864, becoming an agent of the U.S. Sanitary Commission on the Pacific Coast. For the last twenty years of his life he was professor of mineralogy and geology at St. Lawrence University in New York. He was elected to the Connecticut House of Representatives in 1888. Unfortunately, these pages on Tangier do not reflect Chapin's scientific interests. He comments on the government of Morocco, mentions Muley Hassan by name, and gives his impressions of mode of dress of the people, the markets, the shops and goods for sale, gold lace embroidery, the butter seller, the prison, and foreign consuls' houses and gardens.

Choules, Rev. John Overton (1801-1856)

**The cruise of the steam yacht North Star ; a narrative of the excursion of Mr. Vanderbilt's party to England, Russia, Denmark, France, Spain, Italy, Malta, Turkey, Madeira, etc.** Boston, Gould and Lincoln, New York, Evans and Dickerson, 1854. [D 919. C 55]
*Tangier briefly, pp. 325-326.*

Choules, born in England, was a theology student in college in Bristol. Immigrating to America in 1824, he became an active Baptist minister in congregations in New York, Rhode Island, and Massachusetts. He wrote and edited many religious books, and had accompanied some students to Europe in 1851, which he wrote about in **Young Americans Abroad.** Cornelius Vanderbit invited the author to accompany him on this cruise as his guest.

They sailed into Tangier bay on Sptember 9, 1853 with intention of visiting the city, but high winds prevented landing. In Gibraltar the Vanderbilt party had met the US Consul at Tangier, who had requested that «we would show our yacht to the Moors». Choules recommends Schroeder's **The Shores of the Mediterranean** -see below- as the «best guide-book extant» for those travellers to the Mediterranean.

Clayton, Thomas Jefferson (1826).

**Rambles and Reflections. Europe From Biscay to the Black Sea and From Aetna the North Cape with Glimpses at Asia, Africa, America and the Islands of the Sea.** Chester, Pa, 1892. Press of the Delawate County Republican. [D 919. C 61]
*Tangier, pp. 244-249.*

Clayton, a lawyer in Wilmington, Delaware, visited Tangier with his son in August, 1889. These are letters he sent back to friends. He gives population of Tangier as 18,000. Among places visited were a springs, from which drin-

king water was being drawn from wells, the «palace of the Emperor», the barracks, the jail, the court of justice, and a Koranic school. He saw pilgrims waiting to go to Mecca. The interior decoration of the palace - the «fine lace drapery» in plaster - caught his eye, as did the horses and «excellent» saddles. The barking of dogs & braying of asses all night kept him awake. He was the only traveller to mention swimming in the surf, reporting that the beach and surf at Tangier were equal to Cape May (a summuer beach resort on the Atlantic Ocean in the state of New Jersy).

Clemens, Samuel Langhorne (1835-1910). (Mark Twain, pseud.)

**The innocents abroad ; or, the new pilgrim's progress ; being some account of the steamship Quaker City's pleasure excursion to Europe and the Holy Land ; with descriptions of countries, nations, incidents and adventures as they appeared to the author.** Hartford, Ct., American Publishing Co., 1869. Illus.
*Tangier pp. 75-89.*

Clemens visited Tangier for 36 hours with some fellow passengers in 1867. For a detailed study of his Tangier visit, see Dewey Ganzel's **Mark Twain Abroad : The Cruise of the «Quaker City»** (Chicago, The University of Chicago Press, 1968), chapter III. **Innocents Abroad** had remained in print ever since 1869. In fact, a new edition whith new introductions, foreword, and afterword and new illustrations has just been published this year by the Reader's Digest Association.

The historical background of Tangier occupied much of Clemens' interest, although he does comment one the diverse population and their dress, the coins, old Roman ruins, houses and their construction, and the shops. He had a very good guide, cultured, multi-lingual, and intelligent, who must have contributed to Twain's store of information on Morocco, its politics monarchy, and Islam. This guide was the same one as John Pendleton Kennedy used a year later -see below- and his description of Tangier is equally informative. Clemens also visited the Cave of Hercules at Cape Spartel, and the American Consul Jesse McMath & family at the Legation. His comments on Moroccan - Spanish relations may be of interest to some.

Davis, Richard Harding (1864-1916).

**The Rulers of the Mediterranean.** New York, Harpers, 1893. Illustrations. There is 1972 reprint by Books for Libraries Press, Freeport, NY (Essay Index Reprint Series). [D 973. D35]
*Tangier, pp. 37-71.*

Davis, a roving reporter with **Harper's Magazine** and best-known American war correspondent of the late 19th century, visited Tangier in 1892 at the same time as Dr. Henry Field. In fact, they were on the same boat and followed much the same tourist itinerary. Davis came from a literary family, his father was managing editor of the **Philadelphia Inquirer** newspaper, his mother was a novelist and short story writer. He was a prolific writer, authoring dozens of novels short stories, and travel books, which were widely read by Americans at the turn of the century.

Very little escaped Davis' attention. He comments on everything and, unlike many writers of Tangier, he seems not to have taken everything he was told at face value. «...any visitor to Tangier who thinks he is seeing anything that is real and native to the home life of the people, and that is not a show gotten up by the guides, is going to be greatly taken in. The harem to which they lead women is not a harem at all, but the home of the widow of an ex-governor, who sits with her daughters for strange women to look at...» Several pages are devoted to detailing his succesful to persuade US Consul General Felix Mathews & the Pasha to permit a visit to the prison.

Day, Henry (1820-1893).

**From the Pyrenees to the Pillars of Hercules. Observations on Spain, Its History and Its People.** New York, G.P. Putnam's Sons, 1883.

[DP 41. D 27]

*Tangier pp. 205-213.*

Day, born in Massachusetts and a graduate of Yale, was a prominent corporate lawyer in New York City. He was aslo a director of the Princeton Theological Seminary.

Day visited in 1876. He gives the population as about 12,000, one-half Jews. He saw a Moorish wedding pass by, comments on the market place, camel caravan from Fez, «oranges by the million», the dress of the Moor and the Jew. Concerning crime in Tangier he writes «The captain of the steamer told me he often brought from Tangier to Gibraltar fifty thousand silver dollars at a time, and that he had never lost one, and that droves of cattle are constantly coming from the interior, and not one was ever stolen». 100 head of cattle were passengers to Gibraltar with the author. He state that the Sultan is the owner of the land and tenants rent it. He saw the foreign community depart for boar hunting one sunday.

Ditson, George Leighton (1812-1894).

**The Crescent and French Crusaders.** New York, Derby & Jackson, 1859. [DT 279. D61]

*Tangier pp. 368-371.*

Ditson, born in Massachusetts, began medical studies, but quit as his health deteriorated. So he did as so many Americans in ill health seemed to do in the 19th century. He went abroad - travelling throughout Europe, Asia, and Africa for several years. Returning to America, he obtained his medical degree at the University of Vermont, but never practiced. He was a US Consul in Cuba for some years and taught English there. His other publications are also travel books.

Unlike other 19th century American travellers to Tangier, Ditson came from Algeria in 1858, where he had spent a year in that country and Tunisia. He did not come overland, but took a steamer from Djema-Gazouat to Gibraltar, then to Tangier, a trip of two days. Ditson wrote that «Tangiers is not so formidable a place, nor half so large as I supposed... but is more sunny and cheerful in its aspect, better built and more cleanly...» He remarks on the houses, the fig trees, the casbah, the pasha's palace, comments on status of Jews, and visits the American consul and his garden.

Eddy, Reverend Daniel Clarke (1823-1896). (Rupert Van Wert, pseud).

**Rip Van Winkle's Travels in Asia and Africa** New York, Thomas Y. Crowell & Co., 1882. Two illustrations of Morocco, «view of Tangier» & «costumes of Morocco». Same material and same illustrations reprinted in **Eddy's Travels in Asia and Africa** (The Roundabout Books series). Boston, Charles E. Brown & Co., 1893 [G570.E19]

*Tangier and Morocco pp. 15-32.*

Eddy was clergyman born in Massachusetts, who was a Baptist preacher at churches in Boston, Philadelphia, and Brooklyn, New York. In 1854 he was elected to the Massachusetts legislature, became Speaker of the House for a term, then returned to his church pulpits. Rev. Eddy was a prolific writer of religious books. He made two trips abroad, one in 1850, the second in 1861.

This is a conversational narrative of a supposed visit by the author to Morocco. Rather hackneyed account not very informative. He has passing comments on the Jews, the crowds walking and riding along the beach to Cape Malabata, and he mentions the «fête of Mahomet».

Fetridge, William Pembroke.

**Harper's Hand-book for Travelers in Europe and the East. Being a**

**guide Through Great Britain and Ireland, France, Belgium, Holland, Germany, Italy, Sicily, Egypt, Syria, Turkey, Greece, Switzerland, Tyrol, Spain, Russia, Denmark, and Sweden.** With a railroad map, corrected up to 1863, and a map embracing colored routes of travel in the above countries. Second Year. New York, Harper & Brothers, Publishers. 1863. First published in 1862. Annual editions to 1877. Tangier text remained unchanged in the 2 nd, 7th, 8th, 9th, 11th, & 12th editions that I looked at. [D 909. F4]
*Tangier pp. 535-536. Included with Spain.*

Most of the text describes landing at Tangier, with the author offering detailed advice on how to be carried ashore. Very little on city of Tangier itself.

Field, Henry Martyn (1822-1907)
**The Barbary Coast.** With illustrations. New York, Charles Scribner's Sons, 1893 [DT 189. F45]
*Tangier pp. 25-58.*

Dr. Field visited Tangier in 1892 at age of seventy. A Presbyterian clergyman, he was travelling in Gibraltar when he met the correspondent Richard Harding Davis - see above - whence they came as fellow passengers to Tangier. Both authors were in Tangier at the same time and wrote about some of the same subjects. Field describes conversation with Ion Perdicaris and US Consul General Felix Mathews. He visits Cape Spartel lighthouse, the prison, the Kasbah, and the beautiful Perdicaris residence. He tells of business in the Soko, shipping cattle to Gibraltar, local music, traveling everywhere by horseback, the foreign community, their boar hunts, the lovely views and the lush vegetation.

Finck, Henry Theophilus (1854-1926).
**Spain and Morocco. Studies in Local Color.** New York, Charles Scribner's Sons, 1891.
*Tangier pp. 75-98.* [DP 41. F 49]

Finck was music critic for the **New York Evening Post** newspaper and author of many books on musical subjects. A graduate of Havard, he had studied philosophy and the classics, including three years in Germany. Wrote many articles on woman suffrage, gastronomic and psychological topics, and music history. After his marriage in October 1890 he and his wife took trip to Morocco.

Finck visited Tangier in 1890 during Ramadan, describing the people, the market, the dress, grass-selling, snake-charmer, the money and coinage, the casbah, the prison, court of justice, the three foreign post offices, and the Jews. He also visited a synagogue.

Fort, G.

**Coos-coo-soo ; or letters from Tangier in Africa.** Philadelphia, J.S.M'Calla, printer. 1859. 299p. [DT 329.T16F7]
*Tangier the entire book.*

Letters written by American consular employee who was seven years in Tangier, from perhaps 1849-1856, perhaps earlier. Fort does not give the years and he mentions the US Consul as «M». If «M» refers to john F. Mullowny, he was US Consul from 1842-1845. The year 1856 appears once in the text, but that could be the year he manuscript for publication, and not the year he was in Tangier. Every chapter offers fascinating nuggets of information on all aspects of life in Tangier. Further research may turn up more about this author. He did return to Philadelphia and published one other book. This second book, a novel, is not concerned with Morocco or any of the author's experiences in Tangier.

Hall, Adelaide Susan (Mrs. Herman J., 1857).

**Two Women Abroad : What They Saw and How They Lived While Travelling among the Semi-Civilized People of Morocco, the Peasants of Italy and France, as well as the Educated Classes of Spain, Greece, and Other Countries.** Chicago/Philadelphia, Monarch Book Company, 1897. Photographs, including several of Tangier. Reprinted as : **Two Travelers in Europe : a unique story told by one of them. What they Saw and How, They Lived While Traveling Among the Half-Civilized People of Morocco, the Peasants of Italy and France, as well as the Educated Classes of Spain, Greece, and Other Countries.** Chicago, Stanton, 1898. There is also 1913 edition by Hampden publishing Company, Springfield, Mass. [D919.H17]
*Tangier pp. 27-38.*

Mrs. Hall was active in various good works in the city of Chicago. She also was a museum instructor and lecturer in art history at the Art Insitute of Chicago, founder of the Archeology Club of Chicago, and an officer of the state Federation of Women's Clubs.

Author visited Tangier in 1897 and stayed in the Continental Hotel. She toured the town on donkeyback, visiting the usual sights of the governor's

palace, the «harem», (where she bought a large silver earring literally off the ear of one of the women), the prison, and some consular gardens. She noted the fine leatherwork, saddles, lovely views, the snake charmer, the arrival of a 20-camel caravan, mackerel fishing in the bay, and trade with Gibraltar. She paid a visit to US Consul General and Mrs. John Judson Barclay and reported talking with an English missionary doctor in Tetuan whom she met on the boat from Gibraltar. She also records that her guide told her Moslem women do not have souls.

Kennedy, John Pendleton (1795-1870).

**At home and abroad ; a series of essays : with a journal in Europe in 1867-68.** New York, G. P. Putnam & Sons, 1872. LC copy replaced by microfilm No. 17493. [PS 2162. A 7]

*Tangier pp. 367-382.*

Kennedy, his wife, black maid, and daughter visited Tangier January 12-13, 1868, during the month of Ramadan.

Author was a distinguished American statesmen from a prominent Maryland family. He was U.S. Secretary of the Navy under President Millard Fillmore in 1852. Also a writer of some distinction, he had several novels published. He takes a little credit for recognizing the talent of Edgar Allan Poe. As a judge in a literary contest offering a prize for the best literary paper published in Baltimore, Kennedy awarded the prize to the then unknown Poe.

Kennedy's visit is one of the more informative accounts of Tangier by a 19th century American. He gives names of the Moroccan officials he met and the Jewish families he visited. Although he did not remain long, the fact that he had Mohamed Lamarti as a guide gives credence to this account. He had pleasant visits with the Pariente and Abacassis families, also stopping in at a Jewish school and at the American Legation. The female members of his family visited the «harem» where the black maid Rebecca was the center of attention.

Loring, George Bailey (1817-1891).

**A Year in Protugal, 1889-1890**. New York, G.P. Putnam's Sons, 1891. [DP525.L87]

*Tangier pp. 218-224.*

Loring was physician, who was named the U.S. Minister at Lisbon in 1889. He came with his wife to Tangier March 24-26,1890.

A short desultory visit, the author did like the setting of Tangier. During a Sunday stroll to the market he describes the crowds and scene in rather stark terms. He mentions observing part of a Moorish wedding, and the snake-charmer. His wife visited the sultan's palace and the harem, telling of the decorative interior walls and ceiling. Evidently, the women of the «harem» were equally as interested in Mrs. Loring's dress and parasol.

Mackin, Sarah Maria Britton Spottiswood (Mrs. James Mackin), 1850-1923.
**A Society Woman On Two Continents.** New York and London, The Transarlantic Publishing Company, 1896. Also 1897 ed.
*Tangier pp. 207-244.* [CT 275. M 437 A3 1896]

The author, born in Kentucky and educated at Catholic convents there, was a «woman of the world» according to Monsignor Bernard O'Reilly of New York in the preface to this book.

Mrs. Mackin went to Tangier in 1895 for three days and stayed three months. Detailed chapters on Moorish and Jewish weddings, pig-sticking and diplomatic society. The author loved parties, balls, and being entertained, and drops names right and left - «le tout Tangier» of the 1890s. She exchanged visits with the Sherifa of Wazan, visited the royal stables to see the Arabian horses being sent to the Queen Regent of Spain by the Moroccan Ambassador Said Briska, as he was leaving on «mission of indemnity which Moors were obliged to pay for the Melilla affair». There is photograph of wife of American Consul Barclay in «native Jewish costume».

Meriwether, Lee.
**Alfoat and Ashore on the Mediterranean.** New York, Scribner's Sons, 1892. [D973. M56[
*Tangier pp. 113-121.*

Meriwether visited Tangier in 1891. He was a St. Louis lawyer, who at one time was also Commissioner of Labor Statistics for the State of Missouri.

He stayed in the Villa de France and evidently had a good guide. Author visited a Moorish wedding and that an Arab cafe for coffee and music. He noticed the Moroccan restaurant keepers and their cooking stoves, and «lots of needles» with meat. (In the 1890s shish kebabs or brochettes were unknown to most Americans). As a lawyer, Meriwether found particularly fascinating observing the cadi and his scribe during court proceedings. While a bystander, he witnessed a group of hill tribesmen arrive, shooting off their long guns to pay honor to the cadi. They came to offer him a bullock.

Montgomery, James Eglinton (died 1909).

**Our Admiral's Flag Abroad. The Cruise of Admiral D.G. Farragut, commanding the European Squadron in 1867-68 in the Flag-Ship Franklin.** New York, G.P. Putnam & son, 1869. Illus.
*Tangier pp. 189-191.* [D 919. M 78]

Admiral David Glasgow Farragut [1801-1870] came to town with his wife and entourage in 1868, was given a 21-gun salute, stayed three hours, bought «souvenirs in abundance», then returned to his ship at Gibraltar. The author of this cruise journal did not share Admiral Farragut's interest in Tangier.

Admiral Farragut, the Civil War naval hero and first admiral in the United States Navy, knew the Barbary states very well, having spent a year studying in Tunis in 1817, as guest of U.S. Consul Charles Folsom. He was quite a linguist and knew French, Spanish and Arabic. His naval career brought him to the Mediterranean in 1815, 1816,1817,1818, & 1819.

Ober, Frederick Albion (1849-1913).

**The Knockabout Club in North Africa.** Boston, Estes & Lauriat, 1890. Frontis. Plates. Knockabout club series, vol. 7. [DT 164. O 16]
*Tangier pp. 27-45.*

Ober spent ten days in Tangier in 1888. An author and traveller from Massachusetts, Ober was an early explorer of the Everglades in Florida while pursuing rare birds. He made a 2-yr ornithological trip for Smithsonian Institution to the West Indies, where he discovered many new and rare species. Ober also participated in archeological explorations in Mexico. His special interest in the history of the European conquest of America took him to Spain, and then to North Africa. He was a prolific writer of travel, history, and young peoples' books and biographies.

Interesting pages on Tangier. He quotes De Amicis rather extensively. Pen & ink sketches of principal street of Tangier, Jews of Tangier, Arab Woman of Tangier, morning prayer, the mosque. He mentions that the American Consul at the time he was there was «engaged in effecting the release of a lot of Jewish prisoners who had languished for many years in the common prison on charge of debt. We photographed the group...»

Racliff, Carter.

**John Singer Sargent.** New York, Abbeville Press Publishers, 1982. Sargent quoted about Tangier on pp. 55-57. Original quote in its entirety is from a letter dated «Hotel Central Tangier, Jan. 4th, 1880»

reproduced in **John Sargent** by The Hon. Evan Charteris (New York, Charles Scribner's Sons, 1927), pp. 50-51. [ND 237. S3 R3]
*Tangier pp. 55-57.*

John Singer Sargent [1856-1925] is one of the best-known American painters of portraits and landscapes, whose oils and watercolors are every major museum in the United States. Born in Italy, he was raised in Europe, studied painting in Paris, traveled to Madrid to study Velazquez and to Holland to study Frans Hals. He made his home in London, but visited the States periodically. Two trips to Morocco resulted in some of his finest water-colors.

Raum, George E.
**A Tour Around the World. Being a brief sketch of the most interesting sights seen in Europe, Africa, Asia, and America, while on a two years' ramble.** New York, William S. Gottsberger, Publisher, 1886 [1885]. Index. [G440. R24]
*Tangier pp. 171-175.*

Raum visited Tangier with his wife in 1885. He gives population of Tangier as 10,000. Part of this account seem more fanciful than factual. He is one of the few authors to mention the Aissaouas and he writes of a «prince» with much power who likes the English and Americans, and has an American wife. Sounds as if he means the Sherif of Wazan and his English wife.

Robbins, Archibald (1792-1865).
**A journal, comprising an account of the loss of brig Commerce, of Hartford (Con.) James Riley, master, upon the western coast of Africa, August 28th, 1815 ; also of the slavery and sufferings of the author and the rest of the crew, upon the desert of Zahara, in the years 1815, 1816, 1817 ; with accounts of the manners, customs, and habits of the wandering Arabs ; also a brief historical and geographical view of the continent of africa.** Hartford, Printed by F. D. Bolles, 1817. Map. Also 1818, 1836, 1851 editions. There is a 1931 limited edition published by Condé Nast Press of Greenwich, Ct., with illustrations by Earle Winslow & an interesting foreward by gred Erving Dayton. 1972 reprint by Negro History Press, Detroit, Mich. [DT 339. R6 1817]
*Tangier pp. 270-272.*

Robbins was shipwrecked off coast of Essaouira in August 1815, held captive 19 months, and was finally redeemed by the English consul in Mogador. He reached Tangier on April 5th, 1817. Returning to America, he shipped aboard another vessel, was captured by Spanish pirates and nearly

killed. Upon being rescued and returned to America, Robbins gave up the sea, became a storekeeper and postmaster in Connecticut. He and his 2nd wife later moved to the state of Ohio, where he farmed and was the first postmaster of the little town of Solon.

Much description and detail of the Arab Tribes which held him captive and much on Larache, but of Tangier he says only «is too well known to need from me a description». He does notice many Spaniards going to church, and he speaks highly of the septuagenarian US Consul James Simpson, who extended every aid to the crewmembers.

Roulet, Mary F. Nixon (fl. 1919s).

**With a Pessimist in Spain.** Chicago, A.C. McClurg & Co., 1897. B-W photograph of the marketplace at Tangier. [DP41. R85]
*Tangier pp. 33-50*

Mrs. Roulet was journalist, musician, and art critic. She visited Tangier during the month of Ramadan in 1896. Written as a conversational narrative with her alter ego «the Pessimist», author saw the usual sights -snake-charmer, the prison, the market, the harem. She gives a good description of a visit to a Moroccan home, (the «harem»), the kitchen, the kettle boiling, women doing embroidery, «the fragrance of rich coffee filled the room» She gives the population as 20,000, including 400 Europeans. She relates a curious tidbit from her guide, when he pointed out «ze hospital». This was an open empty square near the prison. When the author couldn't see the rows of beds or even a building, the guide explained. The Sultan «disapproved of sick people and the aged, and liked to have them killed». But, the Pasha «was very kind and allowed them to lie in that open court all day». Mrs. Roulet found the charm of Tangier «lies in the fact that one can wander at will, guide-bookless, yet always seeing something intersting».

Schroeder, Francais

**Shores of the Mediterranean ; with Sketches of Travel.** 2 vols. New York, Harper & Brothers. 1846. [D973. S38]
*Tangier pp. 300-302 in vol. II.*

Schroeder was in port or on land at Tangier October 14-16, 1845. Author, a native of Rhode Island, was secretary to the Commodore commanding the U.S. Mediterranean Squadron from 1843-1845. He became chargé d'affaires to Sweden in 1849 and 1854 was appointed Minister Resident to that country. He was widely travelled.

Schroeder has interesting comments on delivering th US Consul to Tangier, which he briefly visited at the end of a two-year tour of duty.

Sessions, Francis Charles (1820-1892).
**In Western Levant.** New York, Welch, Fracker Company 1890. Illus. by Henry W. Hall. [D 974. S49]
*Tangier pp. 119-166.*

Sessions visited Tangier in 1889. An Ohio businessman and banker, Sessions was president of the Ohio Archeological and Historical Society. A more than usually literate and sympathetic account, author discusses a little bit of everything - Arab women, snake charmers, cafés, the local people, Moslem social and religious law, slave markets, country life, art, villages, language, church and state. He quotes Pierre Loti and was in Tangier when US Consul Lewis had a «Jewish wife-beater» publicly whipped, with the result that the Tangier Jews demanded his recall.

Shippen, Edward (1826-1911).
**Thirty Years at Sea. The Story of a Sailor's Life.** With illustrations. Philadelphia, J.B. Lippincott & Co., 1897. [G549. S55]
*Tangier pp. 61-64.*

Shippen came from a prominent Pennsylvania family, graduated from Princeton and the University of Pennsylvania medical school. He spent most of his life as surgeon in the United States Navy. His daughter was the second wife of the notorious American traitor Benedict Arnold.

In about 1851 when the author was twenty years old, the freighter he was working on was rammed by a Spanish steamer off the coast of Tangier. They listed into the Bay of Tangier and as the vessel was badly damaged obtained help from the American consul. Cursory remarks on the fine appearance of the city from the sea, the motley crowd of townspeople, donkeys, camels market place. He and other crew members were put up at the house of a Gibraltar Jew, where they slept on a «hard and dirty floor, where the fleas fought for us in the most lively manner».

Stoddard, Charles Augustus (1833-1920).
**Spanish Cities ; with glimpes of Gibraltar and Tangier.** New York, Scribner, 1892. 228p. Illus. Photographs. [DP41.S86[
*Tangier pp. 201-22.*

Stoddard was a Presbyterian clergyman in New York city for many years,

also, an editor and publisher of the **New York Observer** newspaper. An inveterate traveller, he published many travel books, in addition to sermons and religious pamphlets.

Stoddard visited during Ramadan in 1890 or 1891. He comments on the crowds of people, their dress, the markets, the streets trade with Gibraltar, the beautiful gardens flowers, and trees. He observed the brass workers and met with US Consul General Felix Mathews, who «knows how to protect American interests and make American travellers who call upon him very much at home».

Thomas, Rev. Charles W. (1795-1870).

**Adventures and Observations on the West Coast of Africa, and its Islands. Historical and Descriptive Sketches of Madeira, Canary, Baifra and Cape Verd Islands ; their climates, inhabitants and productions. Accounts of places, peoples, customs, trade, missionary operations, etc... etc... on that part of the African coast lying between Tangier, Morocco and Benguela.** With illustrations from original drawings, none of Tangier. New York, Derby & Jackson, 1850. There is 1969 reprint by Negro Universities Press, New York. [DT471. T45]

*Tangier pp. 17-45.*

Thomas was in Tangier for three days in July 1856. A clergyman from Georgia, he was chaplain to the U.S. Navy African Squadron in 1855, 1856 and 1857. These chapters first appeared as articles in the **Southern Christian Advocate.**

Well-read on Moroccan and ancient history, Thomas had an intellectual curiosity and a joie de vivre that makes these pages on Tangier absolutely fascinating. He relates first - hand information in an entertaining way, repeating his conversations with local people, and commenting on his fellow shipmates. In no other American travel book on Tangier that I read does an author's personality come through as does Thomas'. There is much on the Jews. He gives the population of Tangier as 12,000. He talks with a camel driver, asking him about his work. He has revealing exchanges with his guide on religion. One of the best works on Tangier by a 19th-century American.

Vassar, John Guy (1811-1888).

**Twenty Years Around the World.** New York, Rudd & Carleton, 1861.. 2nd edition by Carleton Publisher (formerly Rudd & Carleton), 1862.

*Tangier & Morocco pp. 562-569.* [G440.V33[

Related to the founder of Vassar College in New York state, Vassar spent his lifetime travelling due to ill-health.

Not much on Tangier, though he was in Tetuan in February 1860, and has some interesting things to say on the Moroccan-Spanish War. He comments that Tangier was «well fortified, although blockaded» and that all the consuls in Morocco had fled to Gibraltar to take the American Consul Mr. Brown back to Tangier, «the first consular return to Morocco since the war began». Notes sad state of the Jews in Tetuan and in Mogador, which he also visited in February 1860.

Vincent, Frank (1848-1916).

**Actual Africa or, The Coming Continent. A Tour of Exploration.** With map and over one hundred illustrations. Detailed index. New York, D. Appleton & Co., 1895. [DT11.V77]

*Tangier & Morocco pp. 1-52.*

Vincent was in Tangier in October 1891. He spent two years travelling around Africa, with Morocco his first stop. He gives population of Tangier as 20,000. He describes visits with Caid MacLean in Fez and a Jew named Moses Ben Amor Bennazuli. In Tangier, he notes there seem to be many Spaniards as Jews, and he records there is a «small daily paper in Spanish and a weekly in English». He gives a general overview of Moroccan life, history, religion, politics and government. Vincent wants to correct «an erroneous impression» about the cafe-chantant, which he says, «although owned and operated by Moors», is not characteristic of Morocco. They catered strictly to the tourist trade, evidently, and according to Vincent were not to be found in any other Moroccan city.

Warner, Charles Dudley (1829-1900).

**A roundabout journey.** Boston & New York, Houghton Mifflin, 1884. Also vol. V in **The Complete Writings of Carles Dudley Warner,** edited by Thomas R. Lounsbury, Hartford, Ct., American Publisching Co., 1904. [D974. W25]

*Tangier pp. 144-164.*

Warner spent two weeks in Tangier in April 1882 or 1883. He was lawyer and editor, who during the American Civil War became editor-in-chief of the **Hartford Evening Press** newspaper. He wrote on many literary subjects, especially travel articles for the newspapers. At one time he was an editor at **Harper's Magazine.** Warner was a long-time resident of Hartford, Connecticut, where Mark Twain was a neighbor. With Twain he co-authored a story called the Gilded Age.

Warner found Tangier a restful, scenic place, especially the view from his Villa de France window. In the time he was ther he «did not tire of it». He loved the gardens verdant growth and the colorful flowers. He comments on the people, their mode of dress, the markets and the coins. He also visited some Jewish homes.

Warren, John Esaias (died 1896).

**Vagamundo ; or, the attaché in Spain : including a brief excursion into the empire of Morocco.** New York, Charles Scribner, 1851

[DP41.W293]

*Tangier pp. 195-240.*

Warren came to Tangier for two weeks in 1849 from Madrid where he was an assistant to U.S. Consul Barringer at the Court of Madrid.

He notes the beautiful setting of Tangier, the landing from the boat, the delicious oranges, the gardens and flowers. He stayed in a comfortable inn run by a Scotswoman, a Miss Duncan. He visited the Kasbah and spent a leisurely hour going through the rooms. He too was entertained by Jewish families, saw a Moorish wedding, and comments on trade with Gibraltar. Warren also visited Tetuan.

White, Mrs. Caroline Earle (1833-1916).

**A Holiday in Spain and Norway.** Philadelphia, J.B. Lippincott Co., 1895. [919.W58]

*Tangier pp. 30-44.*

White was a wealthy Philadelphia lady who wrote romance novels. These are her letters home from a trip made in 1894. She was in Tangier for few days in May 1894. While there, she met the Sherifa of Wazan ; went shopping for embroideries in a shop owned by a Jew from Tetuan, who introduced her to his family ; visited the harem, the prison, the market outside the city walls ; and saw «droves» of cattle being sent to Gibraltar and Cadiz. She mentions those experiences and comments on the landing, the money, and the donkeys, but does not say a lot.

Wines, Enoch Cobb (1806-1879).

**Two Years and a Half in the Navy : or, Journal of a Cruise in the Mediterranean and Levant on Board of the U.S. Frigate Constellation, in the years 1829, 1830, and 1831.** 2 vols. Philadelphia, Carey & Lea, 1832.

[D973.W76]

*Tangier pp. 207-208.*

Wines was a schoolmaster to the midshipmen aboard the U.S. Constellation. Although he did not get off ship in Tangier, he tells a little about the town in volume one. They had been ordered to «show off our colours off Tangiers».

Workman, Fanny Bullock (1859-1925) and William Hunter Workman (1847-1937).

**Sketches Awheel in Modern Iberia.** New York, G.P.Putnam's Sons, 1897. Photographs. [DP41. W92]

*Tangier & Tetuan pp. 105-129.*

Workman and her husband bicycled throughout Spain, coming to Tangier in May 1895. Tangier was used primarily as a place from which to visit Tetuan. Much fascinating information on Tetuan. Accordingly to these widely-travelled Americans- they became quite famous at the turn of the century when they explored the Himalayas-Tangier «has lost the charm of originality and has become a paradise for guides, interpreters, and hotel porters...»

## A LATE ADDITION TO THE LIST..

Chanler, Winthrop Astor (1863-1926)

**Winthrop Chanler's Letters Collected by His Wife Margaret Terry Chanler.** New York, Privately printed, 1951. [CT275. X465 A39]

*Tangier, pp. 25, 30-32, 44. Chapter III :* Mission to Morocco.

Chanler was in Morocco June 7 to July 7, 1892, with a few days in Tangier at the beginning and at the end of the trip.

An independently wealthy man- his mother was a grand daughter of William B. Astor, Chanler graduted from Havard in 1885. He served with the armed forces of Cuba during the Spanish-American War and served in several capacities during World War I, including interpreter to American forces in France. He devoted his leisure years to sports, family and travel. A brother, William Astor Chanler, is known for his explorations in East Africa.

«In the spring of 1892 Willy Chanler asked his brother Wintie to go to Morocco on an errand that must be kept secret and entailed adventure if not risk. Their mutual friend Stephen Bonsal would accompany him... Their hidden purpose would be to investigate certain oil wells supposed to exist in some rather inaccessible desert not far from the coast...» (p.25).

# TANGIER IN TRAVELERS' IMAGES ORIENTALIST MYTH OR REALITY

**Beatrice St. Laurent**
Wellesley College

No traveler better expresses the sentiment of early nineteenth century traveler than Mark Twain when he landed in Tangier in 1869. In his THE INNOCENTS ABROAD, a record of his voyage from the United States to North Africa, and the Holy Land in 1869, the noted American author states : «Tangier is the spot we have been longing for along. Elsewhere [in Europe, notably Andalusia] we have found foreign - looking things and foreign - looking people, but always with things and people intermixed that we were familiar with before, and so the novelty of the situation lost a good deal of its force. We wanted something thoroughly and uncompromisingly foreing - foreign from top to bottom - foreign from center to circumference - froreign inside and outside and all around - nothing about it to dilute its foreign-ness- nothing to remind us of any other people or any other land under the sun. And lo ! In Tangier we have found it. Here is not the slightest thing that ever we had seen in pictures.... Tangier is a foreign land if ever there was one and the true spirit of it can never be found in any book save the ARABIAN NIGHTS»[(1)].

For many travelers, Tangier, located at the entrace to the Meditteranean from the Atlantic Ocean and across the Straits of Gibraltar from Spain, was the first stop in North Africa-the first stop in the Islamic world. Many recorded their first impressions of the city upon arrival to the African continent. Thus, a wealth of images survive that record «Western» views of Tangier.

Mark Twain well expresses **in words** the sentiments of many Romantic travelers who passed through Tangier in the nineteenth and early twentieth century. This paper will concentrate on travelers' **image** expressing similar sentiments. The works of artists traveling through Tangier clearly reflect Orientalist views of the Islamic world current during the period of exploitation and colonization of North Africa and the Middle East by the major western nations, notably Spain and France for Tangier.

This essay not focus on an analysis of Orientalist imagery from Edward Said's critical evaluation as a mode «for defining the presumed cultural inferiority of the Islamic Orient... part of the vast mechanism of colonialism, designed to justify and perpetuate European dominance»[2]. Rather, while acknowledging the Orientalist filter of the artists's vision, this paper explores the validity of applying this imagery to studying the urban and social history of Tangier[3].

The earliest Romantic images of Tangier appear in nineteenth century paintings, prints and sketches of European and American artists who entered the city from the port. A notable early visitor was Eugène Delacroix, who traveled to Marocco and Algeria in 1832 as the expedition artist accompanying the mission of the Comte de Mornay to the court of the Moroccan sultan from Louis-Philippe. Delacroix passed through Tangier three times on this voyage and recorded his impressions in a series of seven sketchbooks. Some of the sketches were later used as the basis for major paintings displayed in the Salon exhibit in Paris. Delacroix has long been acclaimed as of the earliest of the Romantic Orientalists who rejected the Neoclassicism of Jacques Louis David in favor of the Orientalist vision.

His sketchbooks, four of which survive, and loose sketches and watercolors document his initial reactions to Tangier and the rest of Morocco. They reveal, in a wealth of detail, Tangier, its surroundings, and the people who populated the city. He took copious notes which are interspersed with the images that he rapidly sketched or painted in watercolor. These images are immediate and record more accurately what he saw than the finished oil paintings produced later in his studio in Paris.

On arrival, he was overwhelmed by the city : «Je viens de parcourir la ville. Je suis tout étourdi de tous ce que j'ai vu. Il faudrait avoir vingt bras et quarante-huit heures par jour pour faire passablement et donner une idée de tout cela»[4].

Delacoix's focused primarily on the 'picturesque' in its many forms - the depiction of colorful 'types' in traditional dress, which he took great pains to

depict accurately ; the ideal 'Oriental' beauty and the 'exotic' types in a landscape ; distant city views, the urban setting and architectural interiors.

The city views show the city before much contact with Europe, prior to its periode of great development. The architectural interiors of specific houses and the sketches of people, notably the women of the primarily Jewish families - the Benchimol and the Bouzaglo families - that he stayed with in Tangier later reappear in a vastly different 'picturesque' guise in the oil paintings executed at home in Paris. For example, the **Jewish Wedding.**

He was concerned about the brilliance of the light that permeated the white city : «je crains seulement un peu pour mes yeux. Quoique le soleil ne soit pas encore très fort [it was January], l'éclat et la réverberation des maisons qui sont toutes peintes en blanc me fatiguent excessivement»(5). The city's brilliance and whiteness dominate cc emporary and later traveler's images.

Delacroix commented in his journal that «Le pittoresque abonde ici, A chaque pas il y a des tableaux tout faits qui feraient la fortune et la gloire de vingt générations de peintres»(6). And indeed, the generations of painters followed after him. Artists of these successive generations turned to the Romantic 'picturesque' to add new vitality of subject matter, color and, especially, **light** to their work. When Renoir turned from Impressionism in the 1880's, he sought inspiration from the Delacroix inspired paintings. Prior to his actual visit to North Africa, Renoir copied Dalacroix's **Jewish Wedding.** It was only later, after completing several works in the Orientalist style that he actually visited Algiers.

Among them was another Delacroix, who was no relation to the more famous Engène, Auguste Delacroix (1809-68), who visited Tangier in 1850. Auguste was a watercolorist pre-occupied with figures as they represented 'Eastern' types. Two works that exist in the Tangier American Legation Society collection demonstrate his dexterity as a watercolorist and the accuracy of his depiction of costume. These are **Jewish Girl of Tangier in Tranditional Dress** and **Moroccan Man in Red Costume Before the Whalls of Tangier** both signed and dated «1850 Tangier»(7).

Many arists who follow later share his complaint concerning women subjects, notably the artist John Lavery (1856-1941), who resided in Tangier late in the century. The artist had great difficulty in persuading women to pose for him. The artist acknowledged that his vision owed much to what he wished to see in his quest for ideal 'Oriental' female beauy. Of an opportunity to paint a Tunisian woman that he had relinquished as unsuitable to his ideal, he

states : «Years later, [after living in Morocco] I saw what I had missed - a real oriental instead of the artificial thing I was searching for»[8].

As with the two Delacroix's, the work of Sir John Lavery not only represents his search for the ideal oriental beauty as seen here in **Fatima : a Maid of Tangier.** Rather, his repertory included a broad range of subjects and genres represented here by the landscape **Moonlight in Tangier.** Lavery was noted for his portraits as well, one of which is in the lounge of Tangier's Minzah Hotel.

With the recent exhibition in the United States, much attention is focused on Henri Matisse's time spent in Morocco. The work of Matisse (1869-1954) in Morocco is an apt comparison to Delacroix whom he followed many years later in 1912 to Tangier. He had first gone to Algeria in 1906, Andalusia in 1910 and visited Morocco twice in 1912.

Matisse in fact criticized Delacroix's use of Orientalist imagery held against him the «twenty generations of painters» that came to make their fortune with «the ready-made paintings» that they brought back to Europe and the United States[9]. The disagreement centers on a debate between the picturesque versus pictorial verity as subject matter - the difference between seeing and making. That is, the dispute was over the formal issues of painting and not politically or socially motivated. Pierre Schneider, a key figure in the organization of the exhibit, suggests that Matisse viewed «exoticism as the artistic version of colonialism»[10] and that he wanted to avoid all of the connotations of being a traveler. It is important to note at this point, that while he was not 'a traveler' in the sense of Delacroix, Matisse specifically waited until Morocco was under European control prior to visiting the country. Also, his subject matter included the typically Romantic «picturesque» views of the women of the harem, for example, his **Seated Odalisque** from 1928, executed - like Delacroix - long after his return to France.

Also, like Delacroix, he did not travel to see the the sights and beauty of the landscape but to see light. He like Delacroix kept sketchbooks. Unlike Delacroix, his sketches were all monochromatic graphite or ink sketches, some of which were used later as the basis for larger scale works both in Tangier and on his return to France.

Matisse's œuvre includes many views of the city of Tangier itself as subject matter. He painted from a variety of spots in the city. Perhaps his favorite spot for working was from his window in Room 35 of the Hotel Villa de France, which overlooks the Grand Socco and the medina of Tangier. This drawing from his sketchbook depicts just that window. The **Paysage d'une fenêtre**, which is the left wing of the Moroccan triptych, executed while in

Tangier in 1912 illustrates the view from that window overlooking the city. He was indeed seeking pictorial verity and the views of the city included the accurate depiction of the contemporary setting. For instance, St. Stephen's Anglican Church built in 1884 appears prominently in the foreground this painting.

The inclusion of the church as so prominent a subject suggests increased European presence in the city. A photograph demonstrates Matisse's vantage point from his hotel window. Early photographs also document the site : one showing the view from the window ; a second showing the first English church, which was of corrugated iron construction. The latter also demonstrates the politico-religious connotations behind the selection of this **particular** site for the construction of the church. This was also the location of the religious gathering of the **aissoua.** Thus, it was no accident that the church was built on this site, adjacent to a site that had religious significance to Moroccan Islam.

Thus, we see that photography strongly influenced Western artistic theory and practice of the period, for artists, including Matisse utilized photographs to assist him in his quest for 'pictorial verity'. Another wing of this triptych, **Porte de la Casbah,** relies on a photograph for inspiration. The photo was used on a postcard, which is Matisse's private collection(11).

That is not to say that the painting was copied from the photograph, because Matisse indeed executed at least one drawing and the painting itself from the site itself.

The photograph, in fact, can be as manipulated and contrived as the brush of the painter. Photography, the new technological marvel of the nineteeenth century, replaced other media as the favored means for Western adventures to capture the 'picturesque' in more veristic terms. Matisse's postcard well demonstrates thise point with the presentation of the veiled 'mysterious' woman in the arched opening of the Casbah.

Another photograph presenting the same subject is that of Albert Hautecœur, French photographer active in Paris in the 1880's, shows Muslim in Tangier in all of their picturesque splendor near the arched doorway of a house in the madinah(12). Hautecœur is one of many photographers who passed through Tangier and took photographs that were to be sold to tourists in the city of Tangier and in their countries of residence.

Lehnert and Landrock, an Austrian and German team that had a studio in Tunis in the early decades of the twentieth century also passed through

Tangier, recording the city and its people for touristic and historical posterity[13]. Their photo of a man and child in the madinah of Tangier, though Orientalist in its portrayal of a stereotypical subject, is very sensitive in its presentation of two individuals in the wonderful light of Tangier[14].

Annother popular subject for the tourist trade was the urbanscape, as in a view of Tangier that is in the collection of the American Legation Collection. Matisse painted a similar view from the same spot and many photographers recorded the same view, as in the photo accompanying an informative article on Morocco that appeared in PARIS ILLUSTRE IN 1904[15]. The photo in the article is by the French photographer Chusseau-Flaviens.

The Sultan was another popular subject for the photographer, as well as the painter. One image documents the departure of Sultan Mawlay Abd al-Aziz al-Alawi (1894-1907) from the kasbah of Tangier. Included are his retinue and many observers to this ritualistic procession and Sultan Mulay Abdel Aziz[16]. These images thus document historically significant figures.

For those photographs that remained in Tangier to be sold to visiting tourists as souvenirs for their albums, the negatives were left with a local representative of the foreign photographer - often a foreign photographer residing in Tangier. One such photographer was the Spanish citizen of Gibraltar A. Cavilla, who lived and worked in Tangier, where his family owned a hotel. His work is known from the 1880's onward and appears in many collections locally and abroad and published in travel books from the turn of the century.

Cavilla's œuvre includes the same types of tourist images as other visiting photographers, such as the cityscape. One documents the site of the mosque outside of the Grand Socco, an area that is much changed today[17]. Later photographs record the changes to the surrounding area. Figures also populates his many images documenting people's presence in the city. One shows, in an admittedly 'picturesque' manner, a merchant in his shop, documenting a way of life that began to rapidly change during this period[18]. The Rif tribesman is a sensitive portrayal of an individual rather than just a type[19]. Though the format is a standard studio shot, his photograph of the man and this woman from Angera Province displays a parallel sympathy with and for the subject[20].

Among the travel books including his photographs are Budgett Meakin's LAND OF THE MOORS OF 1901[21] ; Dr. Robert Kerr's MOROCCO AFTRER TWENTY-FIVE YEARS[22], which includes a portrait of a Rif tribesman ; Ion Perdicaris's account of his capture by Raisuli published in

NATIONAL GEOGRAPHIC in 1906[23], includes another Rif portrait ; and Frank Carpenter's FROM TANGIER TO TRIPOLI from a trip taken in 1906 in North Africa includes the Tangier Merchant cited earlier[24]. Carpenter includes as well photos of Hauteœur shown earlier ; Lehnert and Landrock, and many of his own.

From Carpenter's collection now in Washington, I show Carpenter's own picture of the American Legation as it appeared in 1906 ; a photo of Muhammad al-Muqri (Minister of Finance) Hajj Muhammad Torres (Deputy in charge of Foreign Relations) by the photographer Paul Ruedi in 1906, perhaps at their moment of departure for the Algeciras Conference, documenting an historic moment. Incidentally, the latter photograph was entitled «Hightoned Moors»! indicating that stereotyping continues and significance depends on the eye of the beholder.

By now, it is apparent that not all Orientalists are alike ! However, the tinted (or tainted) lens of the eye or the camera still focuses selectively on the 'Otherness' in glimpses of life in Tangier. Lest we be lulled into complacency in the belief that Said's definition of the problem of Orientalism has resolved the myth of Orientalism. A recent and quite lovely postcard of Chaouan suggests that the tourist is ever in pursuit of his goal and an advertisement for Conde-Nast Travel published in the New York Times Magazine demonstrates that the quest for the 'picturesque' of Delacroix and the 'Foreignness' of Mark Twain continues in the contemporary world.

Thus, though viewing Tangier and Morocco through an Orientalist lens, the images of artists and photographers are valuable visual documents freezing for posterity life in the city of Tangier. These views record historical figures and events. They illustrates aspects of the social life, mores, and occupations of the residents of Tangier and its rural environs. And, significantly, they show the urban environment itself, before, during and after the physical transformation of Tangier from the en of the nineteenth through the period of great expansion during the 1920's under European influence. One can actually watch the palm trees grow from their early planting at the time of the construction of the boulevard along the beach to full grown trees in the 1930's. These photos also freeze for posterity aspects of life of the people of Tangier. While some of these photographs are dominated by the will and whim of the photographer, others are documents reflecting with sensitivity the daily life of the city's inhabitants.

# NOTES

(1) Marck Twain [Samuel Clemens] THE INNOCENTS ABROAD New York : Signet Classics, 1966 ; first published in 1869, 57-58.

(2) Edward Said, ORIENTALISM New York : Pantheon, 1977, Inroduction. Linda Nochlin's «The Imaginary Orient» ART IN AMERICA (May, 1983), 119-89, applies Said's approach to nineteenth century painting and criticizes art historical scholarship for failing to consider Said's political construct in analyzing Orientalist painting. A challenging approach to deconstruction of Orientalist views appears in current publications of 'non-Western' 'travelers' views of Western nations. A remarkable scholarly (based entirely on primary sources) and popular (there are no footnotes) example of the genre is Jonathan Spence's, noted Yale Sinologist, THE QUESTION OF HU New York : Alfred A. Knopf, 1988.

(3) In «Bigots or Informed Observers ? Periodization of Pre-Colonial English and European Writing on the Middle East», JOURNAL OF THE AMERICAN ORIENTAL SOCIETY 110 n°. 2 (1990), 291-303, Rhoads Murphey, an Islamic scholar, in a recent review article critically evaluates the use of travel literature of the eighteenth century as source material for the historian. For the nineteenth century no such summary critique is available by scholars researching in the Islamic world. Several good introductory articles by art historians working on the nineteenth century (that perhaps lack the Islamicist's perspective) do exist : James Thompson «Mapping the Mind : the Quest for Eastern metaphors and meaning» THE EAST. IMAGINED, EXPERIENCED, REMEMBERED. ORIENTALIST NINETEENTH CENTURY PAINTING Dublin : National Gallery of Ireland, 1988 and Marianne Stevens, ed. THE ORIENTALISTS : DELACROIS TO MATISSE London : Royal Academy of Arts, 1984, Which includes several essays, are good sources.

(4) Delacroix, JOURNAL, Tangier, the 25th of January.

(5) Delacroix, JOURNAL, Tangier, 8th of February.

(6) Delacroix, JOURNAL, entry dated April 2, Meknes.

(7) Another signed and dated work by Alexandre Delacroix **Socco Grande** is in the Legation collection.

(8) Lavery, THE LIFE OF A PAINTER Boston : Little, Brown & Comp., 1941, 104.

(9) Pierre Schneider MATISSE IN MOROCCO New York : Harry N. Abrams, 1990) 24.

(10) Ibd., 25.

(11) Schneider, 16.

(12) A print of thes photograph is in the Carpenter Collection of the Library of Congress in Washington, D.C. This photo and many others from different collections were included in an exhibit sponsored by the Middle East Center at Harvard University, and displayed at Marlborough College and Wellesley College.

(13) For a more comprehensive view of Lehnert and Landrock's œuvre, see NORDAFRIKA. TRIPOLIS, TUNIS, ALGIER. MAROKKO. BAUKUNST, LANDSCHAFT, VOLKSLEBEN Berlin : Verlag Ernst Wasmuth, 1924.

(14) Print from the Carpenter Collection in the Library of Congress in Washington.

(15) PARIS ILLUSTRE n°. 23 August, 1904), 3.

(16) Image in the collection of the Tangier American Legation Society.

(17) Collection of the East Wing of the National Gallery, Washington, D.C.

(18) Carpenter Collection, Library of Congress, Washington, D.C.

(19) Carpenter Collection, Library of Congress, Washington, D.C.

(20) Ibid.

(21) Budgett Meakin THE LAND OF THE MOORS New York : MacMillan Company, 1901, which includes photographs by Molinari, with whom Cavukka worked in Tangier. Meakin had been editor of the TIMES OF MOROCCO, author of AN INTRODUCTION TO THE ARABIC OF MOROCCO, THE MOORISH EMPIRE, A HISTORICAL EPITOME, THE MOORS, SONS OF ISHMARI.

(22) Dr. Robert Kerr MOROCCO AFTER TWENTY-FIVE YEARS London : Murray and Evenden, 1912. Includes many Cavilla photos.

(23) Ion Perdicaris «Morocco, The Land of the Extreme West'and the Story of My Captivity» NATIONAL GEOGRAPHIC 17 (1906), 117-157, includes many Cavilla and other photographs.

(24) Frank G. Carpenter FROM TANGIER TO TRIPOLI New York : Doubleday, 1923.

# LES ORIGINES DE L'IMAGE DU MAROC ET DE TANGER DANS L'ALLEMAGNE DU 20ème SIECLE

**Dietrich Rauchenberger**
Université de Hambourg - Allemagne -

L'année 1990 est particulièrement propice à l'étude de l'image que les Européens de langue allemande s'étaient fait de la ville de Tanger ; on peut même dire : du Maroc tout entier, car Tanger était en quelque sorte le monocle à travers lequel l'Allemagne guillaumienne regardait l'Empire Chérifien.

Je souligne cette année parce que 1890 avait été d'une importance fondamentale pour les relations entre nos deux pays. Elle vit la destitution de l'unificateur des Allemands dans l'Empire de 1871 et la fin de sa politique extérieure équilibrée, ainsi que la signature du traité maroco - allemand d'amitié et de commerce. A première vue, le caractère et les dimensions de ces événements sont si différents qu'en faire mention dans une même phrase paraît hardi.

La décision fut facilitée par un mémoire intitulé «Notices sur le Maroc» que Bismarck avait dicté déjà en 1872, juste un an et demi après la création de l'empire. Ce texte est connu depuis 1967 date à laquelle Pierre Guillen le mentionna dans **l'Allemagne et le Maroc de 1870 à 1905.** Le document se trouve aux archives de l'état à Potsdam, à l'est de la frontière qui vient de tomber et qui avait été insurmontable pour moi - ancien militaire - jusqu'en 1989.

Je cite une partie de ce mémoire d'après la traduction de Guillen :

«Le Maroc mérite considération du point de vue commercial»... et plus loin il dit : «... l'industrie allemande pourrait entrer en concurrence avec les produits anglais... La condition première en est l'établissement d'une représentation consulaire et la signature d'un traité de commerce».

Le chancelier a suivi de très l'évolution des pourparlers pendant 17 ans jusqu'à sa retraite le 20 mars 1890, deux mois avant la signature du traité. Ceci est documenté par plusieurs annotations de sa main.

Il est certain que les hommes d'état de l'époque agissaient pour maintenir l'équilibre en Europe et qu'ils voyaient le continent africain avant tout en fonction de cela. Les images des pays d'outre-mer ne rentraient dans leurs calculs que sur un plan secondaire. Ceci d'autant plus que les distances et les moyens de transport - les vapeurs étaient encore en minorité - ne permettaient pas aux acteurs jouant un rôle important sur la scène européenne d'aller s'informer personnellement.

Les visites à Tanger du futur empereur du Mexique en 1864 et de l'empereur allemand en 1905 furent des exceptions.

Et pourtant, ce fait ne peut expliquer en totalité l'attitude de Bismarck. Nous savons par exemple qu'un de ses collaborateurs les plus proches, le sous-sécrétaire d'état von Rottenburg, avait un frère installé au Maroc depuis 1888. Le diplomate von Kühlmann en dit dans ses mémoires :

«M. Rottenburg, le frère du directeur de la Reichskanzlei, qui avait gagné une influence considérable sous Bismarck, était venu au Maroc comme officier ingénieur... Il avait... construit un fort moderne à Rabat... Avec sa charmante épouse aidée par deux filles douées, ... il sut faire de sa grande maison sur le Marshan, le quartier préféré de Tanger, le centre de la vie allemande...» (von Kühlmann, 1948). Cest sur ce fond qu'on distingue le sujet : Les origines de l'image de Tanger en Allemagne.

Mon matériel a été la littérature en langue allemande traitant du Maroc. En voici quelques échatillons permettant d'en mesurer la gamme :

«Tanger est située sur et entre deux collines et elle descend vers l'est jusqu'à la mer. Des dunes devant la ville et la baie large entourée de montagnes vertes - c'est cela qui étonne et qui fascine dès le début.

Et cette ville - envahie par les touristes sans nombre des vapeurs qui accostent - elle ne déçoit pas.

Elle est beaucoup plus riche à l'intérieur que son apparence externe ne laisse entrevoir.

Un mélange de vie incroyablement internationale au milieu d'une cohue ayant gardé passablement son coloris oriental et enchâssé dans un bijou de recoins pittoresques... on peut contempler toute la cité de différents points de répère - Tanger uniquement depuis le Petit Socco. C'est seulement sur les chaises de ses cafés qu'on a la juste distance par rapport à Tanger ; qui consiste peut-être dans le fait, qu'on est assis en son plein milieu. Je crois, que dans aucune des villes sur trois continents je ne me suis acclimaté aussi vite. Après quelques heures déjà je me suis parfaitement chez moi». (Banse, 1921).

«Regardée de la mer, Tanger offre une vue imposante ... etc. Mais quelle différence, quand on met pied à terre ! Déjà le débarquement est désagréable... etc. L'étranger avance entouré d'une foule bruyante... et ne respire librement que quand les portes d'une maison se ferment derrière lui». (Von Augustin, 1845).

Voilà toutes les contradictions de l'attitude d'individus allemands, l'un de 1845, l'autre de 1921, mais tous les deux bien indépendants du conditionnement de leur époque.

A ce point il semble opportun de présenter quelques données statistiques pour décrire le champs des recherches entreprises.

Environ mille livres centrés sur le Maroc ont paru en langue allemande depuis l'invention des caractères mobiles d'imprimerie. Ce chiffre englobe les ouvrages contenant au moins un chapitre sur l'Empire Chérifien. Il n'inclut pas les articles de presse et les notes non publiées.

Cette masse devient maniable, subdivisée d'après les périodes de parution et les buts poursuivis par les auteurs.

Quatre parties se dégagent dans le temps :

D'abord celle entre le 16ème siècle et 1844, époque à laquelle la France attaignit les frontières du Maroc. Près de 30 ouvrages ont pu être répertoriés. Parmi leurs auteurs, il y en un seul de langue allemande qui ait connu personnellement le Maroc : l'arabisant autrichien von Dombay qui séjourna pendant 6 ans à Tanger suite à l'ambassade marocaine à Vienne de 1733. Le mérite de von Dombay fut ayant tout la traduction de **l'Histoire des Rois du Maroc et de la ville de Fès** du Fassi Abou'l Hassan Ali Ben Abdellah, contemporain de Ibn

Battouta, et la publication d'une bibliographie contenant une centaine de titres.

Figurent ensuite les traductions de textes de diplomates et de voyageurs britanniques, français, danois et suédois.

Les Marocains Jean Léon l'Africain et Ibn Batouta ne furent respectivement traduits qu'en 1805 et 1911. Les autres publications - un tiers à peu près - avaient une vocation encyclopédique. Il s'agit de compilations de textes classiques mélangés au fantastique. Le prototype en est la Cosmographie du Balois, Müster, dont la première édition remonte à 1544. C'était ce groupe, qui grâce aux illustrations n'ayant aucune relation avec le réel, qui était le plus répandu.

Ceci était aussi le cas des collections d'extraits des relations de voyageurs étrangers, apparaissant en Allemange en quantité suite à la révolution en France. Il faut ajouter à cela certains textes politiques, pleins d'idées républicaines, qui affichaient le nom exotique du Maroc dans leurs titres pour attirer le public. Ce nom avait le goût de ce qui était à l'extérieur de l'Europe fermée et décadente, qu'ils combattaient. Ceci était le cas par exemple d'une tirade anticléricale, parue sous le titre innocent de «Lettres du Maroc» immédiatement après l'ambassade chérifienne de 1783 à Vienne et ne contenant pas une seule information sur le pays nord africain.

En somme : Avant 1845 il n'y eut qu'une dizaine de publications en allemand concernant réellement notre sujet. Le tirage de ces livres et par conséquent leur rayonnement étaient minimes. Leur rareté se traduit aujourd'hui par les prix exubérants réclamés par les antiquaires.

Ceci permet de tirer la conclusion suivante :

Une image concrète de Tanger n'existait pas encore dans l'Allemagne de 1845.

Celui qui cherchait une image, il la trouvait entre **Mille et Une Nuit** à peine paru en allemant et les corsaires de Salé, qui avec ceux d'Alger, de Tunis et Tripoli avaient menacé les navires des villes hanséatiques les frenêtres de l'Allemagne vers le monde. Sans vouloir rentrer dans la complexité des aspects de la piraterie et surtout sans vouloir porter ici un jugement, il faut constater que la caisse hambourgeoise pour le rachat des esclaves de 1622 a été le germe du système des compagnies d'assurances de mon pays et que la construction de trois escorteurs pour les convois hanséatiques en 1662 est com-

munément considéré comme étant l'origine de la marine militaire de l'Allemagne.

Le sort a voulu ensuite qu'une escarmouche entre des marins de la frégate Danzig et des rifains en 1856 soit rentrée dans les annales de la marine prussienne comme étant son baptême du feu. Le cousin du roi et amiral fondateur de cette marine, le prince Adalbert, était à bord, ce qui produisit beaucoup de bruit. L'autre élément de frayeur venait depuis 1840 de la légion étrangère en Algérie. Une propagande macabre était le moyen le plus efficace pour dissuader les engagés qui étaient tentés de se libérer en franchissant la frontière vers le Maroc indépendant.

En voici un récit typique : «La préparation de la fuite fait partie des entretiens préférés de tous les jours à Aïn Séfra. Une désertion exécutée signifie pourtant la mort. 99 déserteurs sur 100 meurent ; leurs os blanchissent dans la braise du soleil africain...» (Müller, 1933). L'auteur colportait ceci encore en 1935 en ne pouvant illustrer son récit que par les aventures de déserteurs rescapés.

Ces bruits traversaient la méditerranée dans les lettres et furent renforcés en Allemagne par les autorités et par la presse, qui profitaient de tous les arguments pour enrayer l'engagement d'Allemands dans une armée adverse.

Je veux dire par ces constatations qu'une image du Maroc existait dans l'Allemagne de 1845, mais qu'elle correspondait plutôt à ce que nous appelons aujourd'hui un «Feindbild» - image d'ennemi - et qui n'avait que des liens vagues avec une réalité partielle.

Tanger n'apparaissait pas dans tout cela.

Ce qu'il faut retenir, c'est que cette littérature eut pour effet d'éveiller une curiosité motrice. La deuxième période littéraire va de 1845 jusqu'à la fin du siècle. Elle commence par les voyages de Barth, de von löwenstein et par la parution du récit de l'ambassade autrichienne de 1830 par von Augustin. Suivrent bientôt von Malezan, Rohlfs et le peintre suisse Buchser. Ces publications ont en commun des chapitres sur la ville de Tanger où tous ces hommes avaient commencé leur séjour.

Au cours de ces cinquante ans ne parut qu'une vingtaine d'ouvrages en allemand, des ouvrages qui, partant toujours des vieux papiers cités, s'inspiraient avant tout des impressions personnelles. IL n'y avait plus que deux traductions, celles de l'Italien de Amicis et du «Tangérois» Drummond Hay.

Tous ces auteurs avaient l'avantage d'avoir séjourné entre trois mois et plusieurs années dans le pays, d'avoir possédé une culture solide, d'avoir eu des méthodes scientifiques à leur disposition et d'avoir cherché l'échange avec les autres connaisseurs du Maroc. Voici deux échantillons de leur production : Gerhard Rohlfs, le plus prestigieux parmi les voyageurs allemands représente le style nouveau en commençant ainsi une description de Tanger :

«La ville commerciale, la plus importante après Fès était Tanger, qui avait été la capitale du pays pour très, très longtemps, comme le rapporte déjà Dio Cassius. L'empereur Claudius éleva Tingis tôt à colonie... Quand j'y séjournais de 1861 à 1864 il n'y avait aucun Allemand, comme d'ailleurs dans tout le Maroc.

La ville compte près de 30.000 habitants actuellement. Comme toutes les villes du Maroc, Tanger est fortifiée...» (Rohlfs, 1893).

L'autre, Buchser, décrit longuement son arrêt à Tanger en 1858. J'en ai choisi un passage ironique, particulièrement rempli :

«Beaucoup d'arabes simples se pressaient le long de notre chemin, des militaires, des bourgeois, des femmes et des juifs, tout un mélange coloré. Je regardais autour de moi en examinant les différents types, qui se rencontraient ici. Il y en avait un, tout près de moi dans sa jellaba, assis par terre, que je prenais - avec ses petits yeux minuscules et sa barbe rousse - pour un berbère. Le gars m'a frappé. En voyant son costume plein de sang, j'observais en français vers le drojman - pour ne pas être compris -, qu'il regarde ce garçon à nos pieds, la figure qu'il faisait, tout ensanglanté etc.

Sur ce, mon berbère se leva et fit dans l'argot parisien le plus fort et traînant : «Oui, monsieur, je suis rempli de sang, et voyez, mon beau monsieur, regardez ma tête, ce sang vient d'ici». En ôtant l'espèce de turban qui coiffait son crâne rasé, il me montra une grande plaie.

A ma question, s'il avait été attaqué par des brigands, il m'assura, que ceci - au contraire - avait été fait par sa très charmante épouse, la belle Aïcha, et qu'il était en train d'aller au tribunal pour l'accuser. «A, pourquoi ai-je quitté ma mère, la belle France ?» J'avais un des nombreux renégats devant moi.

Sans aller plus loin, on peut résumer ceci de la façon suivante : Le poids des préjugés historiques ainsi qu'une connaissance insuffisante de l'arabe - à l'exception de von Maltzan - firent baisser les yeux vers la rue ou les élever

au-delà des hommes vers les beautés anonymes du paysage. Ce handicap n'arriva pourtant pas à neutraliser la force de la réalité culturelle. L'effort intellectuel permit à la majorité de ces observateurs de se faire une image suffisamment vraie du Maroc et de la transmettre.

Quels en étaient les traits essentiels ?

— La vie grouillante et productive dans les rues.

— Une infrastructure rudimentaire et mal entretenue.

— La composition hétérogène de la population de la ville et les relations libérales entre ses différents segments.

— La situation stratégique du point de vue commercial et militaire.

— La splendeur du paysage ainsi que la salubrité du climat. Ceux qui continuaient leur voyage vers l'intérieur ou vers les villes de la côte atlantique ajoutaient à cela la violence élégante des phantasias et la cruauté du traitement des criminels ainsi que la rigueur religieuse des habitants.

Malgré les petits tirages de ces livres qui limitaient leur connaissance à un petit cercle d'intéressés, leurs informations se répandirent rapidement grâce aux encyclopédies - les Konversationslexika - et aux manuels de géographie, qui reprirent l'essentiel.

L'image de Tanger était ainsi devenue une réalité en Allemagne, mais une réalité littéraire, pas une réalité vécue comme celle des riverains de la méditerranée, des Portugais et des Britanniques.

Les Portugais n'avaient quitté El Jadida qu'en 1769 - 75 ans avant l'arrivée de Barth - pour reconstruire leur Mazagâo sur le bord de l'Amazone. Depuis cette date le contact avec le Brésil et à travers lui avec le Portugal était maintenu par la population juive des ports marocains.

Les Britanniques de Gibraltar vivaient en relation directe avec l'Empire Chérifien ; ils n'avaient pas oublié leur présence à Tanger jusqu'en 1684 et ils dominiaient le commerce extérieur du Maroc. Depuis 1882 les missionnaires protestants de cette nation avaient accès à la vie des marocains - surtout des juifs - plus que tout autre étanger.

L'Espagne était installée à Ceuta et à Melilla depuis longtemps et Tanger était devenue terre d'asile pour ses révolutionnaires échoués dès 1823. Les Espagnols aussi étaient proches du Maroc authentique grâce aux missionnaires franciscains.

Les relations avec l'Italie n'avaient jamais été vraiment interrompues depuis le temps de la Mauritania Tingitana. Les Gênois faisaient escale à Tanger depuis le Moyen Age et Garibaldi ne fut pas le seul homme politique italien à séjourner pendant plusieurs mois dans cette ville.

De même pour la ville de Marseille et pour les Français.

Ces expériences communes créèrent, malgré les facteurs de désunion, une familiarité à laquelle les habitants de l'Europe du Nord et de l'Est restaient étrangers.

La mode tardive de l'orientalisme et ses caprices en Allemagne témoignent de cette distance.

Le roi Louis II de Bavière s'était laissé emporter par les textes sur le Maroc ; au point de faire acheter une «maison marocaine» à l'exposition mondiale de 1878 pour en équiper le parc rupestre de son chateau Linderhof.

Un roi de Prusse fit cacher la station de pompage des jeux d'eau à Potsdam derrière ce qu'on croyait être une mosquée.

Pour compléter, voici le texte d'un personnage de condition moins élevée :

«Le Maroc ! Quelles sensations singulières au son de ce mot ! Combien de souvenirs multiples éveille-t-il en moi ; quels rêves de l'Orient coloré ?

Que de personnages guerriers aux yeux flamboyants et aux armes reluisantes, que de chevaux fougueux et de chameaux magnifiques, que d'images mystérieuses de femme - en somme, tout le charme et la poésie des **Mille et une Nuit.**

Sois saluée, Afrique ! Veuilles m'apporter ce que j'ai désiré ardemment ; que tu deviennes pour moi ce que j'ai attendu. - Nögest Du mir das werden, was icherwartet habe». (Wesser, 1903)
Une phrase clé.

Ce fut l'installation d'Allemands au Maroc, mobilisés en fait par cette vingtaine de livres, qui offrit pour la première fois une possibilité de rapprochement. De trois hommes à Tanger en 1873 ils étaient devenus une communauté d'une centaine de personnes avec femmes et enfants vers 1900.

Ce groupe fut d'une productivité littéraire étonnante mais qui ne trouva

son public que quelques années avant 1914, l'année marquant la fin de la première période de présence allemande au Maroc.

C'est au 20ème siècle que je situe la troisième et la quatrième phases des publications. Ce fut une vraie marée de livres accompagnés d'innombrables articles de presse, qui se déversa en deux vagues, avant 1925 et de 1955 à nos jours.

La première montée fut inspirée par les publications du 19ème siècle, dont je viens de parler ; la deuxième est presque indépendante de ce qui avait été écrit plus tôt et beaucoup plus diversifiée.

Une évaluation statistique pour tout le 20ème siècle donne ceci :

40 % des titres ont une vocation scientifique.

25 % sont des récits d'expériences personnelles, qui vont des mémoires de diplomates jusqu'aux compte rendus de légionnaires déserteurs. C'est dans ce groupe qu'on retrouve les Allemands tangérois.

10 % ont des ambitions littéraires et 15 % sont de simples guides touristiques.

Une évaluation précise tenant compte des tirages et par cela du grade de propagation n'a pas été possible. Une estimation approximative amène pourtant à constater que les guides, qui ne représentaient qu'une part infime avant 1914, ont atteint les deux tiers de l'ensemble aujourd'hui.

C'est par eux et par l'expérience du voyage que se forme l'image moderne de Tanger.

Mais revenons au groupe des Allemands de Tanger et à leur influence sur l'opinion en Allemagne.

Les plus cités parmi ceux qui parlent de Tanger son les diplomates von Rosen, von Kühlmann et Horowitz, le capitaine Karow, commandant du vapeur armé Ettourki, le commerçant Bartels installé à Rabat et le fonctionnaire des postes impériales, Garlichs, de Casablanca. Même ceux qui ne résidaient pas à Tanger connaissaient bien la ville. C'était un peu leur capitale. C'est de là que venaient les nouvelles d'Allemagne, c'est là qu'on allait se plaindre, pour les mariages et les baptêmes.

Les six noms reflètent bien ce qu'était cette communauté à Tanger. D'abord les officiels de la légation et de la poste. Venaient ensuite ceux au

service du Makhzen et les grands commerçants. Avec leurs familles ils dépassaient la quarantaine.

Parmi les serviteurs de l'état il y avait des experts du monde musulman tels que les ministres plénipotentiaires Testa et von Rosen et rares étaient les jeunes affectés à la légation ne possédant pas de connaissances approfondies de la langue arabe.

Les commerçants étaient moins bien instruits à leur arrivée, mais ils comprirent vite, que l'arabe était un facteur indispensable du succès.

Cela devient évident quand on regarde les dossiers des séquestres austro -allemands aux archives de Rabat où on trouve l'allemand, l'arabe, le français, le hébreu et l'espagnol réunis comme à l'ONU.

Ces hommes venaient d'une Allemagne en pleine expansion impérialiste. Ils étaient les émissaires de ce mouvement et en majorité imbus d'un libéralisme déchaîné. Mais confrontés à une nation sûre d'elle-même et fière de son indépendance, ils accédèrent à une vue plus juste de la situation.

Cela s'exprime ainsi dans les mémoires de von Rosen : «Tanger ne me fit pas l'impression d'une ville «orientale» pittoresque que la plupart des visiteurs européens voyaient en elle. La silhouette de la ville avait déjà été trop défigurée par des constructions européennes peu gracieuses, ce qui n'était pas compensé par la commodité de bonnes routes et des chemins etc. Il n'y avait de pittoresque que la population musulmane dans ses costumes campagnards et citadins.

La majorité des paysans restait armé lorsqu'ils entraient en ville... Je remarquais que les gens de la campagne, qui se retrouvaient tous les jours (sur le Grand Socco devant la légation allemande) ne prêtaient la moindre attention aux occupations et aux institutions des Eutopéens. Il regardaient ceux-là plutôt comme des mécréants, des «chiens», desquels on ne se souciait pas. Je pense que les disciples de Jésus Christ ont traversé la Palestine de cette même façon, où il y avait dix grandes villes helléniques avec les palais les plus somptueux, mais qui n'ont presque pas été mentionnés dans le Nouveau Testament». (von Rosen, 1931).

Le ton en Allemagne ne changeait pas. Les Allemands du Maroc avaient l'occasion de l'entendre à chaque visite de chercheurs, de touristes, de journalistes ou d'hommes politiques.

C'est ainsi que naquit un contraste entre l'image allemande de Tanger au Maroc et en Europe.

Il y avait certes des propagandistes parmi les Allemands au Maroc, ne reconnaissant pas la richesse culturelle et la dignité du pays.

Il serait toutefois faux d'en déduire qu'il y eut un combat intellectuel entre les Allemands résidant au Maroc et les autres.

Je constate simplement cette divergence en étant obligé d'admettre que la faible voix des Allemands de Tanger et des autres villes marocaines ne perça que rarement le chœur bruyant de la presse et des autres publications intéressées de la métropole.

C'est à la fin de notre siècle - après l'échec des visées colonialistes et l'oubli de leurs émanations littéraires - que les nouveaux textes sont revenus au vocabulaires de l'égalité, à la volonté de voir d'abord ce qui unit et au respect des différences, héritage de la plupart de ces Allemands de Tanger et du Maroc tout entier, qui nous ont laissé leurs idées dans leurs écrits.

Leurs livres méritent d'être repris en main.

---

# THE COLONIAL HUNT IN NINETEENTH CENTURY TANGIER

**Susan Gilson Miller**

Harvard University

> *«If you take away the proprer functions of an aristocracy, what can it do but play games too seriously?»*[1].

## 1. Aland of Wild Tribes and Savage Animals.

In 1839, at the age of twenty-three, young John Hay Drummond Hay journeyed throughout Northern Morocco «for the purpose of procuring for Her Majesty, Queen Victoria, a barb of the purest bloob from some of the breeders of horses in the region»[2].

Although Hay, the son of the British Representative to the Court of Morocco, failed in his mission to find a suitable royal mount, he returned home with images of the countryside etched in his memory, along with a stock of bizarre and entertaining stories of «Moorish life» which he recorded shortly thereafter in **Western Barbary : Its Wild Tribes and Savage Animals.** During his travels, Hay revelled in the pastoral scene, in the joy of the hunt, and in the warm companionship of the «rough mountaineers» with whom he shared the chase. Together they pursued all sorts of game, including lions, partridges, jackals, hares pigeons, and wild boar over the rolling hills of Morocco's Atlantic coastline. The account is a romantic ode to a countryside still unspoiled by the intrusion of other Westerners. It is also a tribute to

Hay's Moroccan bunting companions, whom he regarded as «brother sportsmen» who would have «laid down their lives, rather than a hair of my head should be injured». Contemptuous of «the Moors» in other roles, Hay esteemed them as hunters and eagerly sought to «break the bread of friendship» with them[3].

In the nineteenth century, genteel foreign visitors arriving in Morocco brought with them a notion about hunting that arose from social values born and nurtured in the European setting. For them, hunting was an appropriate pursuit for men of the leisure class, and Morocco was a stage on which this notion could be acted out ; indeed, one of the main attractions of a visit to «the Moorish Empire» was the satisfying coincidence between European expectations of marvelous sport, and the reality of Morocco's fields and forests, abounding with wildlife of every description. Books like **Western Barbary** cultivated the image of Morocco as a place where untamed nature lay passively awaiting the arrival of the European sportsman, who, with his superior courage and weaponry, could collect unlimited trophies.

The presence of the Moroccan hunter went largely unnoticed by these Europeans ; nor did they understand the profound spiritual dimensions of Moroccan participation in the hunt. «Marksmanship» (Arabic = **rimaya**) was an activity with roots sunk in deep in the Islamic tradition, and its importance in Maghribi literary culture was evident in prose, poetry and song[4]. As early as the 10th/16th century, popular groups organized along the lines of religious brotherhoods, or **zawiyat**, appeared in remote corners of eastern and southern Morocco for the purpose of practicing the art of marksmanship[5]. These groups were headed by **shaykh**-s known for their piety and for their skills in the manufacture of guns and ammunition. Their students, who included the sons of Sultans, had to show they were religiously disciplined before they were permitted to learn how to shoot. Generally speaking, **rimaya** was connsidered a pious activity, because underlying excellence in marksmanship were the dual imperatives of promoting the **jihad** and of providing food for one's family. Both conditions were affirmed by the holy texts and considered essential for living the sanctified life[6]. Thus an aptitude in marksmanship complemented and reinforced one's capacity to fulfill one's religious responsibilities. The sacred dimensions of the activity were made explicit in the saying of the **shaykh**-s that «abandoning the skill of **rimaya** once it was learned was like leaving the **Sunna**»[7].

Another aspect of the hunt for Moroccans was the means it provided for expressing an attachement to the physical environment ; thus a love of nature and the land became translated into the pursuit and conquest of wild game..A European observer remarked on Moroccans' «keenest interest in all... sport,

the love of the chase being a national characteristic»[8]. Hunting took place in the out-of-doors, which was considered the proper arena for male action. It was believed that «the man of value could not stay shut in his house, protected like a woman», but had to confront other men in the natural world[9]. Moreover, hunting involved not only the challenge of the chase, but also the allied skills of marksmanship and horsemanship, which were considered among the highest expressions of manly virtue. In other words, hunting provided the opportunity to show mastery over physical space. Like the **mahalla**-s of the Sultan - the periodic ceremonial marches of the ruler through the countryside to collect taxes from reluctant tribes - the hunt was a demonstration of authority and power. In the hunt, the subjugated were not the unruly subjects of the Makhzan, but rather the wildlife of Morocco's natural environment. In both instances, the objective was to reaffirm the position of overlord, and to make explicit one's right of possession[10].

From this it can be seen that hunting was an activity which embodied multiple levels of meaning for the Moroccan, encompassing the relationship between the individual and the land, between the self and the Islamic community, and between the community and the outside world. Each of these levels of meaning became disrupted as Europeans encroached on Morrocan territory and imposed new conditions about its use.

During John Drummond Hay's youth, Morocco was not yet colonized nor would it be until the next century ; but already in the 1840'sforeigners in Morocco were acting out many of the behaviors of control and domination associated with the later process of colonization. Among them was the passion for hunting down and killing wildlife. More than representing simply a «love of sport», the colonial hunt will be read as a **topos** representing a deeper desire on the part of the European to dominate native peoples and spaces[11]. Based on the extensive archives of the Tangier Tent Club, a European hunting club founded in 1892, this study has two main objectives : first, to document historically how hunting privileges granted by the Sultan to the Foreign Representatives in Tangier became an instrument of European control, and second, through an analysis of literary source, to demonstrate how hunting served to strengthen in the minds of Europeans a particular sens of social order that complemented the project of colonization[12].

## 2. The Origins of the Preserve

Hay's celebration of the hunt in **Western Barbary** was premised on conditions that were transitory. By the 1860's, the days of lavish sport were over, as greater numbers of foreigners began arriving in Tangier and joining in the chase. The increased number of European hunters meant that competition for

game became more intense, and the numbers of wild animals began to decline. Avid Tangier sportsmen, concerned about the dwindling quantity of game, sought to limit hunting by restricting it in time and space. Led by John Drummond Hay, the five Foreign Representatives of the major European powers resident in Tangier began to pressure the Makhzan to cede them control over hunting in the town's environs.

There were precedents in Morocco for the concession of sovereign rights to the foreign diplomats. Some years before, the Foreign Representatives had begun to function collectively, making rules for the health of the Tangier community through a body known as the **Conseil Sanitaire**(13). Now they sought from the Makhzan the right to regulate and police the pursuit of game. In his **Memoir**, hay recounts how he led the campaign to gain authority over hunting rights :

«I made known to the Basha of Tangier how the sport at Sharf el Akab(14) had been spoilt by the too frequent hunting, both of my party and of mountaineers... I requested that orders be sent to the mountaineers... to keep to their own hunting grounds, and not to hunt at Sharf el Akab ; and that the peasantry also of the villages around Tangier should be warned not to shoot boar in that district unless they joined our hunt, which had always been open to sportsmen, 'Moslem or Nazarene', of low or high degree... To all this the basha agreed...»(15).

The Moroccan response was a decree (taqyid) From Mahammad Bargash, the Sultan's Representative (na'ib) in Tangier, to the Foreign Representatives, which read in part :

«...regarding the subject of hunting in the Tangier district, Our Sultan has heard that many people who are not from Tangier nevertheless hunt in its environs, so that the inhabitants of the town are experiencing a scarcity [of game] which they depend on for food... he has also learned that the Foreign Representatives sometimes find it necessary to leave the town in order to amuse themselves, and that hunting is one of their diversions **(an-nuzha).** Therefore he has decided to make hunting in the Tangier region [reserved] for the Foreign Representatives for [a distance of] two to three hours around the town, and none of their subjects may take part in it unless he is in their company...»(16).

Using this decree as their point of departure, the Representative soon issued their own «Rules of the Hunt», spelling out in detail their interpretation of the Bargash decree(17). These rules declared a closed season, and designated a special zone «four leagues around the town» in which hunting was

prohibited to persons «not resident in Tangier». The regulations were directed not only against Moroccans from the surrounding hills, who had «been in the habit of coming down in large parties once a week to hunt and were destroying the game»[18], but also against the growing numbers of European hunters. Europeans who violated the rules were subject to fine of 20 piastres and, if the offense were repeated, the confiscation of their hunting rifle. The regulations also defined the limits of a special hunting preserve which the diplomats set aside for their own use. Rather than greedily taking all of the environs of Tangier as their own hunting ground, as the Bargash decree would have permitted, they designated two smaller areas where they could exercise their exclusive «right» to hunt. One area west of the town, about three miles square, was kept for the shooting of hare and partridge «in season» ; the other was further south, around the Sharf el Akab, and comprised a strip of land about five miles long and one mile wide. In that area, no guns were to be allowed, for it was designated solely for the hunting wild boar with spears[19].

### 3. The Art of Pigsticking

The pursuit of boars from horseback with steel-tipped wooden lances was known as «pigsticking». Widely practiced by British officers in India, it was esteemed there as «the most delightful, noble and exciting of all sports»[20]. John Drummond Hay claimed to have introduced the sport into Morocco, but Moroccans were already well-acquainted with the lance, which was often used in lion and tiger hunts[21]. Nor was the hunting of boar an innovation, for Moroccans had appreciated its challenges long before its promotion by John Drummond Hay. As one grizzled sportsman confessed to Hay : «I am an old lion-hunter, but i have found more danger in hunting boar than in the pursuit of the sultan of the forest ; since with the lion one is always more or less prepared for his attack»[22]. The large, hairy black beast was a formidable opponent that offered thrilling sport : usually not aggressive, if aroused he would charge fearlessly at his antagonist. The appeal of pigsticking to Moroccan and European hunters alike meant a ready supply of eager companions for Hay's boar-hunting adventures.

The pigsticking expeditions at the Sharf el Akab were complicated affairs requiring considerable preparation. First of all, the preserve was some distance from Tangier, and the hunters usually spent several days out in «camp». The retinue of European hunters and their guests had to be fed and housed in Victorian camping comfort, which was not inconsiderable. «We spent several busy days in hiring horses, baggage-animal, and servants, and getting together our tents, utensils and other camp requisites», wrote a camper of the 1880's[23]. For each hunter there was a groom, who took charge of the two or three horses each brought, and at least one servant ; and of course, cooks and

kitchen help. Moreover, there was the organization of the beaters, who were indispensable for the pursuit of the sport ; numbers of them from surrounding villages had to brought in to conduct the hunt. Under the direction of a «head beater», they would walk through the thick underbrush accompanying their progress with discharges of gunpowder and the blowing of horns in order to frighten the pig. The idea was to direct the boars toward waiting groups of lancers who would then follow in hot pursuit. All together, each hunter required the services of four or five Moroccans in different capacities in order to benefit fully from the pleasures of the hunt.

For over forty years John Drummond Hay was the organizer and chief tactician of these hunts(24). One visitor noted that Hay had organized a hunt on «an extended magnificent scale... about fifty persons were present, and two boars were slaughtered»(25). Another remarked that «all the Envoys... were going to join» a boar hunt hosted by the British Consul that would extend from Wednesday to Saturday»(26). Hay not only orchestrated hunts, but he raised the finances to carry them out. The archives of the Tangier Tent Club contain lists drawn up by Hay in the 1870's of those who contributed to the cost of paying guards and beaters(27).

Hay's departure from Tangier in 1886 was a blow to the sport of pigsticking, for the sponsorship and supervision he provided was now lacking. The result, not long in coming, was «a palpable diminution in the number of wild boar... because of the frequency of hunts». Hay's successor William Kirby Green wrote his colleagues that «it was a matter of urgency to adopt measures that will prevent [their] total extermination», and suggested a moratorium on the killing of sows and piglets(28). But sterner measures were needed to restore order, and thus the Tangier Tent Club was born - a social organization whose chief purpose was to tighten the control of a select group of foreigners over the choicest sporting grounds in the Tangier area.

### 4. «Of a Purely Sporting Character»

The Tangier Tent Club was formed in 1892 under the leadership of Sir Charles Euan Smith, a successor to Hay and another British sportsman -diplomat. Its founding members were the other Foreign Representatives, and the «Minutes» of its first meeting on January 3, 1892, are clear about who was in charge : the Club was established «under the authority and with the unanimous consent of the Foreign Representatives, to whom power was granted by special **firman**(29) of the Sultan to regulate sport within the Tangier district...»(30) Subsequent articles dealt with structure, rules and procedures for pigsticking, costs of subscription, the bounds of the preserve, permits for guard and beaters, and the prohibition against the sale of pigs, dead or alive,

in the local markets. The Foreign Representatives had the sole right to name members and to serve as officials of the Club. «Moroccan officers and sportsmen... can always take part», the by-laws stated, but Moroccans were not specifically invited to join as members[31].

The rules of the club bandly asserted that its nature was «one of a purely sporting character, the promotion of sport being its sole object»... but it is clear that the founding of the Club was a major forward in the foreign appropriation of public space around Tangier. The Club became the arbiter of all local hunting activities. Each year until the establishment of the international regime in the 1920's, the Secretary of the Club in consultation with the Foreign Representatives would announce the opening of the hunting season and post the «Regulations for the Hunt» ; acting for the Club, he would also close the season, issue permits to hunters and guards, and through the **muhtasib**[32], police the markets for the illegal sale of game. Those who broke the hunting regulations were tried in the consular courts, and fines paid into the coffers of the legations. The Sultan's generous grant of hunting privileges was initially a «right» ; now, with the formation of the Tent Club, that right was transformed into a coercive set of rules which made hunting yet another arena for the projection of foreign domination over Moroccan soil.

Furthermore, the Tangier Tent Club was the institutional expression of the new political and social power of Tangier's European elite. The Representatives and their friends formed a cross-national group of high status, united primarily by their enthusiasm for associating with each other, and secondarily by their love of horses, pigsticking and the out-of-doors. By reserving membership in th Club to themselves and those chosen by them, they drew apart from their perceived inferiors. This latter group included Europeans of lower social standing, as well as the world of Moroccans. In the fifty years that the Club actively operated, only a handful of Moroccans became members ; this despite the welcome extended in the by-laws to «Moroccan officiers and sportsmen». Through the medium of the Tent Club, the motifs of exclusion and class consciousness so central to the functioning of European society at that time found their homological expression in Tangier.

**5. The Rites of the Hunt**

Pigsticking was a statement of European appropriation and control not only in theory, but also in fact. The conduct of the hunt and the minute rituals that went with it were behavioral expressions of a hierarchical social order imported from outside. In acting out the spectacle of pigsticking, Europeans were giving a lesson, not only to each other, but also to Moroccans, of what life in the colonies was like. This was especially significant in the late nine-

teenth century, when assumptions about relative power relations between Moroccans and Europeans were in great flux. In the 1840's, John Drummond Hay may have imagined himself the equal of his Moroccan hunting partners, but by the 1890's, the rough compatibility of life in the field had all but disappeared. The formalization of the hunt through the institution of the Tent Club served to rupture relations of equality between Moroccans and Europeans, and placed hunting within the framework of activities that reiterated the emerging social pattern of superiority/subordination.

The distance between foreigners and Moroccans implied in the system of the «preserve» was repeated in the organization of the hunt. Moroccans always played a role, but it came to be an increasingly remote and lesser one. In the early days, the Moroccan hunters were armed and carried live ammunition, making some Europeans fearful of them. One visiting sportsman referred to them as a «wild and ill-looking set of fellows», and another complained that when a boar appeared, «they blazed away at him anywhere, and... we carried our lives in our hands» ; but when the boar came close, «they all fled in the direst terror without firing a shot»[33]. The charge of cowardice and unreliability was the false rationale that allowed Europeans to disarm Moroccans and banish them from participation. By century's end, Moroccans were present chiefly as beaters who roused the pigs for the chase. Their ammunition had been taken away, leaving them armed with horns, wooden rattles, and bill - hooks for cutting the underbrush. Exotically dressed in «leathern aprons and greaves -such as the ancient Greek peasantry wore- to protect their legs», they were transformed from fearsome co-predators into picturesque yet docile cutouts in the pastoral landscape[34].

Distance was also increased by making those who practiced pigsticking a kind of super-elite, distinguished from others by their special qualities of strength, courage and manly virtue. To vanquish a pig was more that a mere demonstration of skill with horse and a lance ; it requirdinate amounts of bravery and (that favorite word of the day) «pluck». The charging boar was a maddened, demonic «monster», ripping and slashing the legs and underbellies of the horses with his «razor-sharp» tusks, threatening to dismount and trample the rider. The more troublesome the boar, the greater the exploits of the hunter, and Hay in particular had a store of hair-raising and self-congratulatory tales. He told how one great beast weraked havoc among and beaters until, in his words, «I ran up, assassinlike, from behind and plunged my knife into his heart»[35]. Precise details of the kill increased the awe of the listener : «putting the blade under the boar's throat, we sawed away until the beast fell dead», was the ending of another episode. The size of the beast was a matter of great concern, and the slaughtered pig weighed and measured, its dimensions carefully recorded, for this too was a reflection of the prowess of

hunter. Prizes were given to the bravest, an «body counts» were the measure of a successful hunt. «...we had a good day, killing nine boar», Hay noted about one particularly memorable hunt[36]. Sometimes men fell in battle, their wounds described in rich and heroic detail : «I lay prostrate, my legs and breast bespattered with blood from the boar's wounds and my own»[37]. Fighting until the last, the boar was a «gallant animal», and it was «a shame to pursue him with any weapon other that the spear»[38]. Thus elevated to the level of his pursuer, the boar became a worthy and equal opponent whose demise shed glory on hunter and hunted alike.

Meanwhile, the Moroccan hunters who had once shared in the chase were now excluded from it ; the once-noble stalkers of lions had become the beaters, the porters, the grooms, the colorful «natives» participating as seconds in a predominantly European display. The European's appropriation of the place of master-hunter went along with his unchecked domination over Moroccan space. Not only did the Foreign Representatives have their special reserve where they hunted at their pleasure, but they also trespassed beyond it with impunity. A letter from the **Naib** Muhammad at-Turris to the Doyen of the Diplomatic Corps complained about damages to formland from «foreigners who hunt and pursue wild animals on cultivated soil»[39]. Another note from at-Turris protested that a hunter accompanyng the American Representative «entered into nearby farmland and discharged his rifle, wounding a young girl»[40]. On the symbolic level as well as in reality, the Moroccan was being replaced on his land by the foreigner. Moreover, the usurpation took place accompanied by the themes of aggression and violence that marked the broader imperialist effort. The colonial hunt may thus be understood as a metaphor the wider processes of physical and cultural domination that characterized Moroccan-European relations in the era.

We have seen how the micro-phenomenon of «pigsticking» contains within it motifs repeated in the grand sweep of events. The Age of Empire was peopled by displaced aristocrats like those who made up the membership of the Tangier Tent Club. Once the undisputed leaders of their own societies, they were driven abroad by economic forces rooted in capitalism that produced expansionism on the one hand, and mass democracy on the other[41]. Superannuated at home, they sought «in the colonies» the privileges that had always been theirs. Through the medium of the colonial hunt club, they fulfilled their need for status, sport, and a referance to things past[42].

Within their self-proclaimed domain, the Tent Club members could reenact the imagined rites of a pre-industrial time, when knights and wild beasts intertwined in a tapestry of chivalrous intent. Ultimately, the purpose of the colonial hunt was a search for antiquarian values whose acquisition had

become rare and even impossible in their own societies. Like most colonizers, the European hunters were indifferent to cultural claims of the colonized. For them, the dimpomatic preserve, like Morocco itself, was simply an incidental theatre for reenacting the ceremonies of a different and distinctly European age, when men were heroes, pigs were nobe, and the pageant of the hunt was a vehicle for the representation of the virtuous life.

## ENDNOTES

My thanks to colleagues and fellow participants in the First Tangier Colloquium who critiqued this paper and offerd useful suggestions for its revisions : Ahmed Toufiq, Abdelahad Sebti, Brahim Boutalib, Jamà Baida, Khalid Bin Saghir, Richard Pennell, and David Hart.

(1) Sir Randolph Nettleby speaking in Isabel Colegate, **The Shooting Party** (London, 1980), p. 26.

(2) **Western Barbary : Its Wild Tribes and Savage Animals** (London, 1846), p. iii.

(3) Ibid., p. 21. Hay was proud to have won the admiration of his Arab hunting friends. In his **Journal of an Expedition to the Court of Marocco** (London, 1848), p. 22, he wrote : «Sheikh Booza, the chief of the Mehedeea sportsmen, declared that I have the eye of a chasseur and that there are no people like the English, as they can join in the sports and talk kindly to the Mussulmen». Yet his writings about Moroccans in genral are peppered with insulting descriptions which reflect negative stereotypes commonly held by Europeans.

(4) See, for example, the 10th century treatise on the art of shooting by Abu al - Qasim b. Muhammad b. Abd al -Jabar al - Figigi, **al-Farid fi-taqyid ash-sharid wa-tawsid al-wabid,** ed. Abd al-Hadi at-Tazi (Casablanca, 1983). Other sources are in found in Muhammad al-Manuni, **al-Masadir al-àrabiya li-tarikh al-Maghrib,** Part 2, (Rabat, 1989), pp. 74-75, which lists works still in manuscript form ; and by the same author, «Qit'a àn nashat al rimaya ash-sha biya bil-junub al-Maghrib», **al-Bahith, I,** 1 (1972) : 107-136.

(5) The region of Ahmar near Marrakesh and Figuig in the remonte south-eastern corner of Morocco, were particularly famous as schools of marksmanship. Manuni, «Qit'a», p. 109.

(6) Technically animals killed by bullets are in the category of **malta,** or meat killed. in a ritually unclean manner. But in practice, Moroccan hunters quickly seized their downed prey and slit its throat with a sharp knife. Fassi jurisconsults pragmatically recognized meat killed by the rifle as **halal,** according to Manuni. («Qita», p. 123.) Moroccan hunters drew the line at pork, which they regarded «with disgust» and usually fed to the dogs. **Western Barbary,** pp. 18, 20, 39. For further discussion, see the **Shorter Encyclopedia of Islam (SEI),** s.v. «Maita».

(7) Manuni, «Qita», p. 124. The **Sunna** is the correct practice of Islam exemplified in the behavior of the Prophet. See **SEI,** s.v. «Sunna».

(8) Anonymous, «Four Months in Morocco», **Blackwood's Maqazine**, no 132 (Dec 1827), p. 732.

(9) J. Dakhlia, «Dans la mouvance du Prince : la symbolique du pouvoir itinérant au Maghreb». **Annales E.S.C.**, 43,3 (May-June, 1988). p. 737.

(10) In addition to the article by Dakhlia cited above, see A. El-Moudden, «Etat et société rurale à travers la **harka** au Maroc du XIX$^{ème}$ siècle, «**Maghreb Review** 8, 5-6 (1983), pp. 141-45.

(11) H. Ritvo, **The Animal Estate : The English and Other Creatures in the Victorian Age** (Cambridge, MA, 1987), Ch. 6, discusses hunting and imperialism, among other topics.

(12) The Tangier Tent Club (TTC) Archives are found in the Old American Legation Museum in Tangier. I am grateful to former Museum Directors Robert Smith Shea, who led me to them, and Elena Coon Prentice, who introduced me to people with a first-hand knowledge of the Club. Thanks also to Patrick Thursfield, who lent me a photo album of the Club from the 1930's, and to Ian Selley and Patricia Allen of Tangier, who shared their memories with me.

(13) On the subject of the **Conseil Sanitaire,** see Muhammad Amin Bazzaz, **Al-Majlis as-sihhi ad-duwali bi-Tanja (1792-1929),** M.A. thesis, Faculté des Lettres (Rabat, 1980). The operations of the lighthouse at Cap Spartel were also governed by the Foreing Representatives acting in committee, with a rotating chair.

(14) An area of forest and swampland south of Tangier, a natural habitat for boar, which became the heart of the diplomatic reserve.

(15) L.A.E. Brook, **A Memoir of Sir John Drummond Hay** (London, 1896), pp. 372-73.

(16) TTC Archives. Dated 28 Ramadan 1282/15 Feb 1866. The original is in the archives of the British Legation in Tangier.

(17) TTC Archives, undated, and in draft, signed by each of the Foreign Representatives. Their names indicate the document dates from the late 1860's.

(18) Brook, **Memoir**, p. 371.

(19) The first piece of land, according to the **Gibraltar Chronicle** of 2 Dec 1882, was bounded as follows : To the east by the road leading from the olive wood called Ziatsin to the wood of Oulad Ben Sebeitou and Sharf el-Akab, to the hills from Ziatsin to Cape Spartel... to the south by the hills from Ain Dakak to the village of Hadjerien... to the west to the sea...» The boar hunting district was defined as «the district of Sharf el-Akab, surrounding the large marsh, and also the district of Awara, as far as the River Takhadart». Much of this land was **makhzan** property, and ownership the land remained with the **Makhzan.** The Europeans simply had the right to use the land for hunting. After 1925, the Tent Club officers tried to register their exclusive right with the international administration, but failed to do because of counterclaims of other property-owners.

(20) Ritvo, **Animal Estate,** p. 268-69.

(21) Delacroix's painting «The Tiger Hunt», located in the Louvre, depicts Moroccan hunters armed with long, steel-tipped lances. M. Arama, **Le Maroc de Delacroix,** (Paris, 1987), «Les peintures marocaines», unpaged.

(22) **Western Barbary,** p. 22.

(23) «Four Months in Morocco», p. 732.

(24) John Hay Drummond Hay succeded his father as British Consul General in 1846 and remained in that position until his retirement from public life in 1886. He died in England in 1893.

(25) Arthur Brooke, **Sketches in Spain and Morocco,** 2 vols. (London, 1831), I, p. 306.

(26) Mrs. Howard-Vyse, **A Winter in Tangier and Home through Spain** (London, 1882), p. 144.

(27) Hay was accused by the U.S. Consul Felix Mathews of having «whole villages» under his protection for the purpose of providing beaters for his boar hunts. (Mathews to the Dept of State, 30 July 1877 ; National Archives, Washington DC, Microfilm T 61, roll 11, Despatches from U.S. Consuls in Tangier, 1797-1906). In fact, only 40-50 men were used as beaters in a single hunt, and they usually came from four or five different villages. The Al-Amarti (Lamarti) Family of Suwani, a village south of Tangier, were British protégés who played a prominent role in organizing Hay's boarhunting activities. But Financial reports in the TTC archives show that the ordinary beaters were paid for their services, suggesting they were simply employed for the occasion.

(28) TTC Archives, Kirby Green to the Foreign Rempresentatives, 16 Feb 1888.

(29) From the Persian **Farman** (Ottoman Turkish **ferman**) ; a «written order», usually from the Sultan. **Encyclopedia of Islam**, 1st ed., s.v. «Ferman». The equivalent term used in Morocco is **ẓahir.**

(30) At the time of the founding of the Tent Club, the right of the foreign Reprsentatives to regulate hunting was confirmed by Sultan 'Abd al-'Aziz. A letter from him to Muhammad at-Turris says : «... the foreign representatives want a regulation (**ḍabiṭ**) over hunting in their region, saying that hunting has been harmed because of the numbers of people doing it without permission, which affects their enjoyment (**wulu**) of it ... so we order you to meet with them and agree on regulations that do not infringe on the rights of owners of property in the area of Tangier...» TTC Archives, dated 25 Dhu al-Hijja, 1310/ 9 July 1893.

(31) TTC Archives, Minute Book, 3 Jan 1892.

(32) The **Muhtasib** was a local official whose function it was to police the markets, assure honesty in weights and measures, and make sure that the conduct of business conformed to proper Islamic practice.

(33) Brooke, **Sketches,** p. 306 ; «Four Months in Morocco», p. 735.

(34) Brooks, **A Memoir,** p. 367. By century's end, fear of an armed isurrection grew because of the spread of modern weapons through contraband. Regulation of firearms, even those used in hunting, was the result. Moroccan officials, appalled at the quantity of illegal guns in circulation, were unable to stop the traffic because local were profiting handsomely from it. Mohammed Kenbib, «contrebande d'armes et 'anarchie' dans le Maroc précolonial (1844-1912)», **Revue Dar al-Niaba,** 1,4 (Autumn, 1984), pp. 8-16.

(35) Brooks, **A Memoir,** p. 368.

(36) Brooks, **A Memoir,** p. 381.

(37) Brooks, **A Memoir,** p. 381.

(38) Earl of Onslow, «Sporting Recollections of a Diplomatist», vol. 220, **Blackwood's Maqazine** (Sept, 1926), p.296.

(39) TTC Archives, Muhammad b. al-'Arabi at-Turris to Ojeda, dated 28 Dhu al-Hijja 1319/8 Apr 1902.

(40) TTC Archives, at-Turris to Ojeda, 4 Safar 1320/13 May 1902.

(41) See Eric Hobsbawm, **The Age of Empire, 1875-1914** (New York, 1989), Chapter 3.

(42) The Tangier Tent Club suspended operations during the First World War, When most of its members were engaged in more serious forms of slaughter. But after the War, the Club revived, and the decade of 1925-1935 was the most active in the Club's history. During World War II, the sport ceased altogether, although the Club's membership lists continue into the late forties. The boar disappeared during the war, hunted down, according to one account, by hungry Spaniards.

# AUX ORIGINES DE L'INTERNATIONALISATION DE TANGER ; LES NEGOCIATIONS SUR LE STATUT INTERNATIONAL. 1912-1924

**Pierre Guillen**
Université des Sciences Sociale de Grenoble

Avant même d'être dotée d'un statut international, la région de Tanger, aux yeux des puissances étrangères, présente un caractère international qui impose qu'on la traite autrement que le reste de l'Empire chérifien. Assurément, elle demeure partie intégrante de cet Empire sous la souveraineté du Sultan. Mais cette souveraineté tend à y devenir purement théorique, car à côté des agents du pouvoir chérifien, un pouvoir parallèle, entre les mains des puissances, s'est peu à peu mis en place, accaparant des compétences de plus en plus étendues.

Les bases principales en sont la présence à Tanger d'une colonie étrangère nombreuse (environ 15 000 personnes en 1914, face à 12 000 Marocains israélites et 40 000 Marocains musulmans), régie par les capitulations, et le système de la protection, qui soustrait à la juridiction marocaine la plus riche et la plus active fraction de la population musulmane et israélite. Relevant des légations et consultats dont Tanger est le siège, étrangers et Marocains protégés constituent un groupe de pression influent et agissant, qui pousse à ce que Tanger et sa région échappent complètement à la juridiction marocaine et soient placées, d'une façon ou d'une autre, entre les mains des puissances. Ils y voient une garantie de sécurité, de stabilité et de développement de leurs entreprises.

Lorsque s'ouvre, au tournant du siècle, ce que l'on appelle la question marocaine, ils ont déjà obtenu des résultats. Sous leur pression, ce qui concerne l'hygiène publique, l'état sanitaire, la voirie et certains services municipaux, a été délégué par le Sultan, en 1893, au corps diplomatique, siégeant à

cet effet en Conseil sanitaire ; ce Conseil supervise les activités d'une Commission d'Hygiène, fonctionnant de facto depuis 1888, et qui reçoit alors une reconnaissance légale. Composée de membres désignés par les consuls et de membres élus par les diverses communautés, cette Commission, ajoutant aux pouvoirs délégués des pouvoirs usurpés, étend d'année en année ses attributions et tend à devenir une sorte de conseil municipal, exerçant l'autorité effective et réduisant l'administration marocaine à une coquille vide(1).

La convergence des intérêts du groupe étrangers-protégés et de la politique des puissances s'affirme au moment des «crises marocaines». Position stratégique à l'entrée de la Méditerranée, capitale diplomatique du Maroc, port d'escale, porte d'entrée du marché marocain, siège de nombreuses sociétés et entreprises : tout cela fait de Tanger un enjeu que se disputent des appétits rivaux, qui finissent par se neutraliser et à promovoir le principe de l'internationalisation.

L'Acte d'Algésiras est à cet égard une date essentielle, dépouillant l'autorité chérifienne du peu qui lui restait. La police est confiée à deux tabors, le tabor extra-urbain encadré par les Français, le tabor urbain encadré par les Espagnols, sous la direction d'un inspecteur suisse ; la garnison marocaine de Tanger devient purement symbolique. Toute une série d'institutions internationales sont mises en place pour régir les activités portuaires, la vie économique et financière : Comité des douanes, Comité des valeurs douanières, Comité spécial des travaux publics (pour les travaux financés par une taxe de 2,5% sur les importations), Commission générale des adjudications (pour les travaux non financés par cette taxe), Commission du recensement et de la taxe urbaine. En outre Tanger est siège de la Banque d'Etat du Maroc, de l'Administration internationale de la dette, de la Société marocaine des travaux publics. Enfin les puissances se font confirmer le droit d'établir des bureaux de poste et d'entretenir des écoles.

Après l'établissement des protectorats français et espagnol, les perspectives de développement économique aiguisent encore davantage les appétits. Il s'agit notamment de construire à Tanger un grand port moderne, de relier la ville à Fès par chemin de fer pour la doter d'un hinterland économique. D'où la constitution, en février 1914, de la Société internationale pour le développement de Tanger, qui prend la suite de la Société marocaine de travaux publics ; le mois suivant est signée la concession du chemin de fer Tanger-Fès.

Reste à mettre en place, pour couronner le tout, le statut international sur le principe duquel les puissances se sont mises d'accord. La convention franco-anglais d'avril 1904, dans son article 7, a introduit une sorte de neutralisation (engagement de n'autoriser la construction d'aucune fortification

sur la côte). L'article 9 de la convention franco-espagnole d'octobre 1904 a prévu que Tanger garderait «le caractère spécial» que lui donnent la présence du corps diplomatique et ses institutions municipales et sanitaires. Ces dispositions sont reprises dans le traité de Fès. L'accord franco-espagnol de novembre 1912 précise (article 7) que la ville de Tanger et sa banlieue seront dotées d'un régime spécial qui sera défini ultérieurement. L'on délimite la zone de Tanger, d'une superficie de 275 $km^2$. Dans une communication officielle, le gouvernement français accepte le principe de l'internationalisation et s'engage à ne pas réclamer une influence et une position plus grandes que l'Angleterre et l'Espagne[2].

Cependant les négociations vont se révéler difficiles, en raison des pressions contradictoires de la colonie anglaise de Tanger (en faveur de l'internationalisation), de la colonie espagnole (en faveur de l'inclusion dans la zone sous protectorat espagnol), de la colonie française (en faveur de l'intégration dans le protectorat français ; étant donné l'importance du rôle de Tanger dans la vie du Maroc, et la place de premier plan des intérêts français établis à Tanger, la zone de Tanger ne doit pas être séparée du reste du Maroc)[3].

Si les conversations anglo-franco-espagnoles menées à Londres à la fin de 1912 ont permis un accord sur des principes généraux, la commisssion qui se réunit à Madrid au début de 1913 butte sur la question de la présence du Khalifa dans la commission de contrôle internationale, sur le régime électoral et les rapports entre les trois collèges (européen, musulman, israélite), sur l'organisation du budget[4]. Comme les colonies étrangères envoient à Madrid des délégués porteurs de vœux pour étendre les attributions des institutions internationales, la population musulmane à son tour envoie quatre délégués pour réclamer une juste part des musulmans dans la gestion de la ville, l'autonomie religieuse, l'inviolabilité des biens habous[5]. Parallèlement aux discussions de Madrid, une commission spéciale de magistrats français, anglais, espagnols prépare à Paris un régime judiciaire imité des tribunaux mixtes d'Egypte[6].

Le projet élaboré par la commission suscite de nombreuses critiques. Les Marocains protestent contre le fait que toute autorité est enlevée au représentant du Sultan, réduit à des attributions purement honorifiques, et contre la représentation inégalitaire au conseil municipal (4 représentants pour les 40 000 musulmans, 3 pour les 12 000 israélites, 28 pour les 15 000 Européens). Du côté français on n'admet pas que les Anglais et les Espagnols aient fait réduire au minimum les attributions du khalifa parce qu'il représente un Sultan protégé par la France ; on critique également que le commandement de la police extra-urbaine soit confié aux Espagnols, et que soit réservé aux Français seulement le quart des emplois dans l'administration de la zone[7]. La

France propose des modifications, acceptées par l'Angleterre, mais l'Espagne s'en tient au premier texte[8].

Finalement, de part et d'autre on se montre disposé à transiger, une conférence entre les ambassadeurs de France et d'Angleterre et le ministre d'Etat espagnol doit se tenir à Madrid le 10 juillet 1914 pour adopter le texte modifié[9]. Mais le début de la crise internationale puis le déclenchement de la guerre font reporter sine die cette conférence. Après la guerre, une polémique opposera les Français, qui accusent l'Espagne d'avoir finalement refusé de signer le traité élaboré parce qu'elle n'en voulait pas, et les Espagnols qui répliquent qu'en signant le traité, l'Espagne risquait de mettre en question sa neutralité en raison de conflits possibles, dans l'administration internationale de Tanger, entre des puissances belligérantes[10].

La guerre fournit à la France l'occasion de remettre en cause le principe de l'internationalisation. La thèse française est que ce principe avait été imposé par l'Allemagne, et qu'il est rendu caduc par la défaite de l'Allemagne et la perte de tous ses droits au Maroc et dans la question marocaine ; d'ailleurs, à la suite de la déclaration de guerre du Maroc à l'Allemagne, le Sultan a fait saisir tous les bien allemands et expulser tous les Allemands de Tanger, preuve incontestable que sa souveraineté sur la zone demeure intacte ; et comme la France est la protectrice du Sultan, le protectorat français doit s'étendre sur la zone. Quant à l'Espagne, qui est restée dans une neutralité ambiguë et n'a pas rejoint le camp des Alliés, elle n'a plus autorité pour faire valoir au Maroc ses «droits» et intérêts.

Au départ, la campagne a été lancée par la colonie française de Tanger et orchestrée par le Comité de l'Afrique française dès le printemps 1918, au nom de la restauration de l'unité du Maroc : l'Espagne doit abandonner sa zone à la France, et il faut que Tanger, «malheureuse ville victime de la diplomatie internationale», devienne française, car le statut préparé en 1914 est impraticable : l'internationalisation fonctionnerait mal, pérpétuerait la paralysie dont souffre Tanger, compromettrait le développement des activités économiques. Autre argument : en raison du statut incertain de la zone, l'Allemagne a pu en faire, pendant la guerre, une base d'opérations hostiles contre la France ; internationalisée, Tanger redeviendrait un foyer d'agitation et d'intrigues dirigées contre le protectorat français. L'on déclare l'Espagne mise hors jeu, et l'on espère que l'Angleterre renoncera à l'internationalisation, «comme nouveau gage de l'union des deux pays forgée dans la guerre»[11].

Au lendemain de l'armistice, la colonie française de Tanger vote une adresse pour Tanger ne soit pas séparée du reste du Maroc : «La victoire doit fonder un nouvel état de fait fondé sur le droit ; le sort, laissé en suspens, de

Tanger ne peut dépendre du passé que la guerre vient d'abolir»[12]. Pour le parti colonial français, la conférence de la paix doit restaurer l'unité du Maroc. En prévision des négociations qui vont s'ouvrir pour les traités de paix, cette position est longuement argumentée par Rober-Raynaud, membre influent de la colonie française de Tanger et du Comité du Maroc ; le rapport qu'il présente devant la Commission d'Etudes des questions coloniales posées par la guerre, détaille l'importance des intérêts français implantés à Tanger (premier rang pour le commerce, deuxième colonie par le nombre mais la première par ses activités et son influence, les trois quarts des propriétés immobilières, la quassi-totalité des banques, la direction de services publics et de monopoles), tout en mettant en avant l'intérêt du peuple marocain : son loyalisme, ses sacrifices pendant la guerre commandent qu'on réponde à son unité politique[13].

Les conclusions du rapport de Rober-Raynaud sont adoptées par les diverses composantes du «parti colonial» qui entre en campagne pour faire pression sur les pouvoirs publics : «Il y a là un mouvement général qui atteste que tout le pays est derrière les aspirations du Maroc présentées par la France à la Conférence»[14]. En effet, la position du parti colonial reçoit le caution du **Temps**[15] et devient la position officielle du gouvernement français. Elle est exposée par Peretti de la Rocca, sous-directeur d'Afrique au Quai d'Orsay, à la séance du 25 février 1919 du Conseil des Dix, consacrée à une révision de la question marocaine, demandée par la France[16] ; «Il nous faut un Maroc net, c'est-à-dire, sous réserve de l'égalité commerciale, un Maroc affranchi de tout ce bagage diplomatique dont l'Allemagne entravait notre marche» ; la levée des hypothèques internationales pose la question de Tanger qui n'a cessé de relever de la souveraineté du Sultan ; le droit que celui-ci invoque pour rattacher au Protectorat français cette ville impériale est inscrit dant tous les traités. La défaite allemande et la victoire alliée imposent l'abrogation des traités de 1906, 1909, 1911, ce qui implique que Tanger soit soustraite à l'emprise internationale «sous le couvert de laquelle l'Allemagne se réinstallerait». La position française est appuyée par les Américains, mais les Anglais font valoir qu'on ne peut décider du sort de Tanger en l'absence de l'Espagne, qui ne peut décider du sort de Tanger en l'absence de l'Espagne, qui ne participe pas à la conférence de la paix[17].

Tout au long de l'année 1919, le Comité du Maroc poursuit sa campagne en faveur de l'unification du Maroc sous le protectorat français, et maintient sa pression sur le gouvernement pour que sa fermeté ne soit pas ébranlée face aux protestations de l'Espagne et de l'Angleterre. Ses positions et son argumentation sont reprises longuement au Parlement par les auteurs des rapports sur les clauses coloniales des traités de paix[18].

Or les Espagnols, en réplique aux prétentions françaises, réclament eux aussi l'inclusion de Tanger dans leur protectorat : droits historiques, forte présence linguistique et culturelle, place tenue dans la navigation et le commerce, colonie la plus nombreuse, sont invoqués par les milieux politiques, sous l'influence de la campagne déclenchée, à partir de 1919, par la ligue africaniste, la Société de Géographie de Madrid, les chambres de commerce, la colonie espagnole de Tanger[19]. Le gouvernement espagnol, dans un premier tenps, s'en tient au rejet catégorique des prétentions françaises et au maintien des dispositions prévues en 1912[20]. Puis il cède à la pression et se prononce pour l'incorporation de Tanger dans la zone espagnole; de nombreux parlementaires espagnols participent à une manifestation sur ce thème tenue à Ceuta puis à Tanger en juillet 1920[21].

Face aux visées françaises et espagnoles, l'Angleterre continue de défendre le principe de l'internationalisation. L'importance stratégique de Tanger face à Gibraltar est rappelée par l'Amirauté ; Tanger ne peut rester sous la souveraineté du Sultan protégé français, mais doit recevoir le statut international prévu avant la guerre et auquel la France s'était engagé[22]. A cela s'ajoute le rôle de Tanger pour les lignes de navigation britanniques et pour le commerce anglais à Tanger. Un statut en bonne et due forme doit consacrer la neutralisation et l'internationalisation de Tanger ; ce statut coupera court aux visées concurrentes de l'Espagne et de la France, mettra fin à l'anarchie et à l'incurie, rendra confiance aux investisseurs et permettra de financer les équipements nécessaires à l'essor de la ville[23].

Devant l'opposition irréductible de l'Angletterre et de l'Espagne, la France assouplit sa position : elle ne réclame plus l'inclusion de Tanger dans son protectorat et se dit prête à lui reconnaître un statut spécial ; mais statut spécial ne veut pas dire internationalisation, seulement des garanties pour la «neutralisation stratégique», la liberté commerciale, les intérêts divers des colonies étrangères ; sans que cela mette en cause la souveraineté du Sulan. Pour défendre ce point de vue et empêcher l'internationalisation, diverses personnalités du monde politique et colonial fondent en mars 1921 le Comité France-Tanger, parrainé par le Comité du Maroc. Aussítôt fondé, le Comité France-Tanger fait établir et diffuser une carte du nouveau port et des lotissements projetés, d'où il ressort que les terrains de la future ville nouvelle de Tanger sont pour la plupart entre des mains françaises. La nouvelle thèse française est longuement présentée à la Chambre des députés lors du débat sur le budget du Maroc[24]. De son côté, la colonie française de Tanger, par la voix de son doyen Michaux-Bellaire et les motions de la Chambre de commerce, multiplie les déclarations. L'on fait également intervenir les Marocains : le pacha de Tanger rappelle l'attachement de la population marocaine de Tanger au Sultan et à son gouvernement ; le grand vizir El Mokri réaffirme que pour le Makhzen, Tanger fait partie intégrante de l'Empire chérifien,

auquel le rattachent «tant de liens indestrutibles», et ne saurait en être séparée[25].

A Londres, les propositions françaises exposées dans un mémorandum adressé en mars 1921, sont trouvées si peu acceptables que le Foreign Office refuse d'en discuter[26]. Comme il le réaffirme un an plus tard, l'objectif de la politique britannique n'a pas varié depuis 1912 : placer Tanger et son district sous une administration internationale[27].

L'Espagne, de son côté, pour montrer qu'elle refuse de reconnaître l'autorité d'un Makhzen devenu l'agent de la politique française, décide d'installer un câble télégraphique de Tanger à Larache, et une madrague pour la pêche dans les eaux de Tanger, sans demander d'autorisation. A Madrid, le ministre d'Etat affirme qu'on s'achemine vers une rupture avec la France à propos de Tanger, et le président du Conseil rappelle avec force que l'Espagne ne peut permettre à la France de contrôler Tanger[28]. Sans doute, le déclenchement de la guerre du Rif fait abandonner par la majorité des milieux politiques la revendication «Tanger à l'Espagne» ; le gouvernement espagnol appuie désormais la thèse de l'internationalisation[29].,

C'est l'impasse, car le gouvernement français, soumis aux pressions des milieux coloniaux, ne veut toujours pas entendre parler d'internationalisation ; alerté par le président et le vice-président du groupe parlementaire du Maroc, Briand, président du Conseil et ministre des Affaires étrangères, réaffirme au début de 1922 l'intransigeance de la France sur ce point[30].

Bloquée au niveau des gouvernements, la question du statut de Tanger va évoluer sous la pression des nécessités économiques. La Société internationale pour le développement de Tanger, qui doit prendre en charge les travaux du port, a obtenu du gouvernement marocain, en juin 1921, l'acte de concession ; jugeant cette concession trop favorable aux Français, Anglais et Espagnols, appuyés par les Américains, protestent et font annuler la concession par le corps diplomatique en juin 1922[31]. De même, la construction du chemin de fer Tanger-Fès et de routes projetées est paralysée par les rivalités et par l'incertitude quant au statut de Tanger. Les Chambres de commerce de Tanger, les milieux économiques intéressés au développement de Tanger multiplient les protestations : la situation ne peut durer plus longtemps, la ville est menacée d'asphyxie, les gouvernements doivent parvenir à un accord[32].

Depuis plusieurs mois ceux-ci tergiversent. Des propositions françaises, transmises à Londres en décembre 1921, sont rejetées car elles aboutiraient, selon le Froreign Office, à une incorporation déguisée de Tanger dans le protectorat français ; or la position de l'Angleterre n'a pas varié : la souveraineté

du Sultan ne peut s'exercer dans la zone de Tanger que par l'intermédiaire du corps diplomatique[33].

A la conférence de Cannes de janvier 1922, Briand a cherché une entente avec l'Angleterre, mais celle-ci finalement a refusé de négocier sans l'Espagne[34]. Le principe d'une conférence tripartite est arrêté le mois suivant, mais la détérioration des rapports franco-britanniques à la conférence de Gênes en fait différer la réunion[35]. Poincaré reprend la question lors d'un voyage à Londres ; il demande que le Sultan soit représenté à la conférence, ce que l'Angleterre refuse. Autre complication : l'Italie demande de participer à la conférence, Poincaré s'y oppose.

Devant le front anglo-hispano-italien en faveur de l'internationalisation, la France s'appuie sur le gouvernement marocain qui, par une proclamation du grand vizir El Mokri le 14 juillet 1922, proteste contre toute internationalisation de Tanger, qui serait une atteinte à la souveraineté du Sultan et à l'intégrité du Maroc[36].

Finalement, à la suite de nouvelles démarches françaises en avril 1923[37], la conférence tripartite s'ouvre à Londres le 29 Juin. Du côté français le représentant du Quai d'Orsay est flanqué du secrétaire général du protectorat, de Rober-Raynaud représentant la colonie française de Tanger et de Si Kaddour Ben Ghabrit représentant la communauté musulmane[38].

Le projet français (réaffirmation de la souveraineté du Sultan, avec des limitations pour assurer les garanties stratégiques et économiques demandées par l'Angleterre et l'Espagne) se heurte à l'opposition résolue de l'Angleterre qui, appuyée par l'Espagne, réclame l'internationalisation (désignation par le Conseil de la SDN d'un haut commissaire qui aurait dans la zone de Tanger les mêmes attributions que le résident général dans le protectorat français)[39]. Français et Anglais ne sont d'accord que pour écarter l'Italie, qui revient à la charge, estimant qu'il s'agit d'un problème plus méditerranéen que marocain, et qu'elle a droit d'y prendre part, revendication appuyée par l'envoi à Tanger d'un navire de guerre et le débarquement de 12 carabiniers[40].

La détente qui s'amorce au cours de l'été dans les relation franco-britanniques à propos de la Ruhr, facilite la recherche entre Londres et Paris d'un compromis. Un nouveau projet français, amendé, est accepté par l'Angleterre, et bien que l'Espagne soit réticente, les négociations qui reprennent à Paris en octobre 1923 aboutissent, le 18 décembre, à la signature du statut[41]

L'autorité souveraine du Sultan est confirmée (concession majeure de

l'Angleterre) ; de son représentant et de ses fonctionnaires relève la population marocaine. Les colonies étrangères relèvent d'une administration internationale (concession majeure de la France) un Administrateur ( qui sera français), un Administrateur- adjoint (qui sera espagnol), un Comité de contrôle (formé des délégués des puissances), une Assemblée internationale législative élue par les diverses communautés. Français et Espagnols se partagent les services publics et encadrent le corps de police-gendarmerie, commandé par un officier belge. L'accord fixe aussi la répartition des parts dans le capital de la Société du port de Tanger[42].

Le statut est mal accueilli par l'Espagne dont les négociateurs n'ont signé que ad refendum. Dès le 10 janvier 1924, le gouvernement Primo de Rivera demande une révision du texte, pour accroître la place de l'Espagne dans l'administration de la zone, ainsi qu'une extension des territoires de Ceuta et de Melilla[43]. Pressée de régler définitivement la question, l'Angleterre fait pression sur le gouvernement espagnol pour qu'il réduise ses demandes, et la France fait quelques concessions. Le 7 février 1924 sont signées les lettres annexes à la convention du 18 décembre[44].

Pour que le statut entre en vigueur, il reste à obtenir des autres puissances signataires de l'Acte d'Algésiras leur adhésion au statut et leur renonciation aux capitulations. Or plusieurs d'entre elles, notamment la Belgique, le Portugal, les Etats-Unis, l'Italie jugent insuffisante l'internationalisation et excessive la place dévolue à la France, et donc insuffisantes les garanties pour la liberté commerciale et l'égalité économique. A cela s'ajoute pour l'Italie le mécontentement d'avoir été tenue à l'écart[45].

D'autre part, la mise en place des institutions internationales prévues (nomination du tribunal mixte et rédaction des codes, désignation des représentants des diverses communautés à l'Assemblée légilative - 17 Europpéens, 6 musulmans, 3 israélites - et des membres de la Commission de contrôle) s'opère avec une grande lenteur. L'entrée en vigueur du statut, annoncée d'abord pour le 1er décembre 1924, doit être reportée plusieurs fois et n'intervient que le 1er juin 1925[46].

Toutes les difficultés ne sont pas aplanies pour autant, et de nouveaux problèmes surgissent, notamment en liaison avec la guerre du Rif. L'Espagne et l'Italie demandent, et finissent par obtenir l'ouverture de négociations pour une révision, et c'est seulement le 25 juillet 1928 que le statut révisé est signé, les Etats-Unis refusant d'ailleurs toujours de donner leur adhésion[47]. Mais de tout ceci doit nous parler Claire Spencer.

# NOTES

(1) Cf. Jean SIBIEUDE, **La question de Tanger**, thèse Droit, Montpellier 1927. Article du **Times** 20 juin 1923 reproduit par **l'Afrique française** (désormais AF) juillet 1923, p. 375-377.

(2) AF juillet 1923, p. 372.

(3) AF, janvier 1912, p. 41, vœu de la colonie française réunie sous la présidence de Michaux-Bellaire 15 novembre 1911.

(4) AF mars 1913, p. 133.

(5) AF avril 1913, p. 171.

(6) AF mai 1913, p. 201.

(7) AF août 1913, p. 306-307.

(8) SIBITEUDE, o.c., p. 22.

(9) AF juin 1914, p. 330.

(10) AF septembre - octobre 1919 p. 294, mai 1922 p. 261-262.

(11) AF Janvier-mars 1918 p. 61.

(12) Adresse du 15 novembre 1918, AF décembre 1918 p. 433-434.

(13) La question de Tanger et la zone espagnole, Rapport de Rober-Raynaud, **Renseignements coloniaux** (désormais RC) 1918 n°12, p. 234-239.

(14) AF mars-avril 1919 p. 80.

(15) **Le Temps** 22 décembre 1918.

(16) Le gouvernement français demande notamment l'abrogation de l'Acte d'Algésiras et des garanties contre la réapparition de l'Allemagne.

(17) Le Maroc devant la Conférence, AF janvier-février 1919 p. 18.

(18) René THLERRY, L'Afrique de demain, AF septembre-octobre 1919 p. 261 ; ROBER-RAYNANUD, La question de Tanger, ibidem, p. 279-281 ; RC 1919 n° 9-19 p. 157, 163-171, N° 11-12 p. 201 ; AF janvier 1920 p. 13.

(19) L'Espagne et le Maroc, AF janvier-février 1919, p. 19-24 ; La politique de l'Espagne au Maroc, ibidem mars-avril 1919 p. 19-24 ; La politique de l'Espagne au Maroc, ibidem mars-avril 1919 p. 89 ; L'Espagne et la question marocaine, ibidem novembre-décembre 1919 p. 363 ; RC mars-avril 1919 p. 71-72 (texte d'un manifeste sur Tanger de la Ligue africaniste). Nombreuses mentions de cette campagne également dans les numéros de février, mars, mai, juillet, août 1920 de **l'Afrique français**.

(20) Discours du comte de Romanonès aux Cortès 21 janvier et 19 février 1919, AF janvier-février 1919 p. 71.

(21) L'ambassadeur à Londres, Merry del Val, intervient dans ce sens dans le **Times** et devant la Royal Geographical Society.

(22) ROBER-RAYNAUD, La question de Tanger. Un projet de statut, AF février 1920 p. 57-58.

(23) La question de Tanger. L'attitude des Anglais, AF février 1920 p. 81-82.

(24) L'infléchissement de la position française est annoncé dès le début de l'été 1919 par un article de Rober-Raynaud, La politique espagnole au Maroc, AF mai juin 1919 p. 162. Dès

précisions sont apportées les mois suivants : AF février 1920 p. 58 mars 1921 p. 78-80, septembre 192 p. 278, novembre 1921 p. 350.

(25) AF septembre-octobre 1920 p. 276-280.

(26) AF avril 1923 p. 81 ; SIBIEUDE o.c. p.85.

(27) AF mars 1922 p. 154, déclaration du sous-secrétaire d'Etat au Foreign Office devant les Communes 13 févier 1922.

(28) AF mai 1921 p. 137-138, 144, décembre 1921 p. 407-413.

(29) AF septembre 1921 p. 278, avril 1922 p. 181.

(30) AF janvier 1922 p. 23.

(31) AF juillet et septembre 1921, p. 174, 224, 278, juillet 1922 p. 344.

(32) AF novembre 1920 p. 317-318, avril 1921 p. 119.

(33) AF juillet 1922 p. 354.

(34) AF janvier 1922 p. 23.

(35) AF mars 1922 p. 152, juin 1922 p. 301.

(36) AF juillet 1922 p. 344-346, 353-355.

(37) AF avril 1923 p. 180-181.

(38) AF juin 1922 p. 272-273.

(39) AF juillet 1923 p. 399-400.

(40) SIBIEUDE o.c. p. 87 ; août et septembre 1923 p. 424, 482.

(41) AF octobre, novembre, décembre 19[illegible] p. 564-566, 575, 656.

(42) AF décembre 1923 p. 657.

(43) .AF janvier 1924 P. les revendications espagnoles sont les suivantes : renforcement des pouvoirs de l'administrateur-adjoint espagnol chargé de l'hygiène, et de ceux de l'ingénieur espagnol chargé des travaux municipaux; promesse que dans six ans un Espagnol succédera à un Français à la tête de l'Administration; validation des statuts de naturalisés et de protégés espagnols, nomination d'un contrôleur espagnol dans l'administration des douanes, juridiction de consul d'Espagne à Tanger sur les Marocains issus de la zone espagnol.

(44) L'Espagne obtient : maintien pendant douze ans des privilèges de l'évêque espagnol de Tanger, confirmation des listes de naturalisés et protégés, nomination d'un vérificateur espagnol dans le service des douanes, confirmation de la concession à l'Espagne du téléphone et de l'électricité à Tanger, appui français auprès du Sultan pour une petite rectification de frontière à Ceuta et à Melilla ; AF, février 1924 p. 87-83.

(45) Note de Mussolini aux puissances 24 décembre 1923, AF janvier 1924 p. 72.

(46) AF janvier à juin 1925, p. 32 " ", 102, 156, 163, 213, 295.

(47) L'Espagne menaçait, si elle n'obtenait pas satisfaction, de s'opposer à l'entrée de l'Allemagne à la SDN. Au début, elle demandait que la zone de Tanger relève de la SDN qui lui en confierait le mandat. Finalement elle doit se contenter de la nomination d'un officier espagnol comme inspecteur général de la police et de la sécurité, et d'un autre officier comme commandant de la gendarmerie. Quant à l'Italie, qui avait envoyé une division naval à Tanger fin octobre 1927, elle obtient un siège supplémentaire et une vice-présidence à l'Assemblé législative, un poste d'administrateur-adjoint chargé des affaires judiciaires, un siège au Tribunal international, sa particaption à la surveillance maritime, des assurances pour le capital et le travail italiens ; AF mars et juin 1928 p. 89-92, 213-215.

# LE DOUBLE ENJEU DE TANGER DANS LA STRATEGIE FRANÇAISE DES TELECOMMUNICATIONS SOUS-MARINES AU DEBUT DU XXème SIECLE

**J-C ALLAIN**
Sorbonne-Nouvelle (Paris III)

La transmission de messages, par impulsions électriques propagées par un fil conducteur métallique, était si rapide et si efficiente qu'elle a supplanté après 1860 la communication à distance par signaux visuels ; le télégraphe optique du Français Chappe qui avait équipé les pays industriels de l'Europe fut remplacé par le télégraphe électrique aérien avec fils et poteaux ou souterrain (non pour l'esthétique du paysage mais pour une meilleure sécurité des fils et une économie de poteaux). Le système était donc terrestre. Son extension aux îles proches du littoral, puis à d'autres continents, fut réalisée par la mise au point du câble sous-marin. Cette liaison internationale devint, sans publicité, un indispensable moyen de communication pour les pays développés : en 1851, le premier câble posé entre la France et le Royaume-Uni l'inaugure(1). Le câble se révèle progessivement facteur de puissance pendant la grande expansion coloniale et impérialiste du XIX° siècle, mais, tous n'en prennent pas immédiatement conscience, ni, dans le cas contraire, n'ont les moyens de se l'assurer.

La puissance câblière ne s'acquiert, en effet, que sous certaines conditions : techniques d'abord, car il faut maîtriser une chaîne technologique, de la fabrication du conducteur, de sa gaine protectrice, des appareils d'émission et de réception, de son transport et enfin, point essentiel, de son immersion : cette maîtrise suppose un environnement industriel déjà avancé, donc un

capital scientifique et technique antérieur et une capacité financière d'investissemnt, soit publique, soit privée. Il faut ensuite une solliciation d'intérêts extérieurs et lointains, issus de l'expansion commerciale et stratégique, laquelle indique les terminaux à relier à la métropole et les indispensables stations-relais où amarrer et connecter les réseaux. Il faut enfin une volonté politique de se doter, comme pour l'armé nucléaire un siècle plus tard, d'un réseau national indépendant.

Le Royaume-Uni est au début du siècle le seul Etat à avoir réuni toutes ces conditions et su développer une initiative pionnière en un monopole durable, sans rival et apparemment indestructible : «L'Angleterre a patiemment tressé un énorme filet de câbles qui enserre le monde entier et qui lui assure ainsi un véritable monopole commercial, en même temps qu'une terrible supériorité stratégique et diplomatique[2]». En 1900, les 326 000 kilomètres des 1477 câbles immergés représentent 60% du réseau mondial et se classent évidemment au premier rang. Dans l'Atlantique Nord-Est et en Méditerranée occidentale, les Britanniques contrôlent d'une manière ou d'une autre les relais essentiels, les «nœuds télégraphiques», soit parce qu'ils sont déjà dans leur empire, comme Gibraltar et Malte (relais vers le Moyen Orient et l'Asie), soit parce qu'ils leur sont concédés et généralement avec une clause d'exclusivité, comme les Açores, Madère et le Cap Vert (relais vers l'Amérique du Nord et du Sud), tous trois portugais, ou les Canaries espagnoles (relais vers l'Afrique noire et australe).

La France, avec 30 000 kilomètres de câbles intercoloniaux et internationaux, est cependant au troisième rang mondial, derrière les Etats-Unis ; l'avance britannique est si considérable qu'il paraît impossible de la rattraper, sauf localement dans telle ou telle partie du monde. Seul, un intérêt politique majeur peut alors y soutenir l'effort de créer un réseau national indépendant car, à moins d'y avoir de considérables intérêts économiques suscitant un trafic télégraphique intense, il est toujours plus avantageux d'utiliser à la carte les services des compagnies anglaises, propriétaires d'un réseau mondial, ou de s'y raccorder. Telle fut la politique française jusqu'en 1900 avec l'Eastern Telegraph Cy (ou ses filiales) en Méditerranée orientale et en Afrique. Bien que Dakar fût géographiquement un site de «nœud télégraphique» dans la souveraineté française, les câbles qui s'y accrochaient, appartenaient par concession de pose et d'exploitation à des sociétés du groupe de l'Eastern, la Spanish National Submarine Telegraph Cy entre Saint-Louis du Sénégal et Cadix via Tenerife (Canaries) et la West African Telegraph Cy entre Dakar et Loanda. A Cadix, le câble se connectait au télégraphe aérien espagnol, puis français par Bordeaux jusqu'à Paris : tel était le parcours de dépêches entre la capitale et le siège de la nouvelle Afrique occidentale française (AOF). En

Méditerranée occidentale, le gouvernement a créé un réseau Nord-Sud à partir de Marseille : trois câbles vers Alger (1871-1880), un vers Oran (1892), un vers Bizerte-Tunis (1893), autre témoignage concret de l'importance particulière du Maghreb dans sa stratégie extérieure [Cf. Carte 1][3].

Comme on le voit à travers cette géographie câblière, le Maroc reste à l'écart, contourné ou ignoré, à la fois parce que son gouvernement s'est longtemps plus soucié de préserver son isolement que de s'ouvrir aux modernités européennes et parce que ses refus de concéder l'atterrissement de câbles sur ses côtes étaient compensés par leur installation en situation équivalente sur le littoral méridional des Etats ibériques. Tanger, pourtant bien situé et peut-être mieux que Gibraltar, n'est, de ce fait, pas devenu le «nœud télégraphique» qu'il pouvait être ; la ville n'est qu'un terminal secondaire, pour un câble anglais de l'Eastern posé en 1887 depuis Gibraltar, puis pour un câble de l'Etat espagnol posé en 1891 depuis Tarifa et sans connexion (jusqu'en 1907) avec le réseau des Presidios immergé à la même époque, 1891-1894, entre Malaga, Ceuta, Melilla, les Chaffarinas et Almeria. [*Cf. Carte2*]. Cette situation eût pu encore durer lontemps sans un changement dans la politique française.

Il réside d'abord, pour le sujet qui nous concerne, dans l'engagement qui s'avèrera ininterrompu jusqu'à son succès, d'une action méthodique de pénétration au Maroc pour unifier sous l'autorité française le môle africain du Maghreb. Comme la prépondérance politique aurpès du Maghzen est toujours celle de l'Angleterre, il est essentiel de disposer d'une communication rapide, directe et confidentielle avec la mission diplomatique à Tanger. La légation de France dépend, quand il n'est pas rompu, du câble espagnol ou, plus généralement, du câble anglais : dans le premier cas, la voie est terrestre jusqu'à Tarifa ; dans le second, les liaisons avec Gibraltar sont multiples, car y aboutissent des câbles directs de Londres, de Lisbonne, de Cadix et de Malte ; cette île est, en effet aussi, une voie d'accès à Tanger par le câble anglais la reliant à Marseille par Bône (Annaba). Dans tous les cas, un cheminement plein de détours, de relais propices à l'indiscrétion, - pour ne pas parler d'espionnage -, ou simplement sources de désagréments pratiques. Cette dépendance préjudiciable est apparue notoirement en 1894, à la mort d'Hassan 1er : le ministre d'Angleterre a monopolisé le service du câble pendant trois jours, dit-on, réservant à Londres la primeur de l'infomation et la priorité des décisions à prendre en la circonstance ; ensuite, les autres légations purent accéder au service télégraphique de l'Eastern[4].

Cette sujétion a été ensuite ressentie avec plus d'acuité encore en 1898-1899 : pendant l'affaire de Fachoda (1898), Marchand ne pouvait rendre

compte à Paris ou en recevoir des instructions que par le câble anglais du Caire, dont son interlocuteur, et rival, Kitchener, lui remettait les télégrammes, déchiffrés naturellement, ou par l'envoi à Paris de son adjoint, ce qu'il fit[5]. Eût-il choisi la voie méridionale en envoyant un porteur de messages au Gabon qu'il retrouvait un câble anglais, celui de la West African qui aboutissait, on l'a vu, à Dakar. L'année suivante, la guerre anglo-boer du Transval (Afrique australe) amène le gouvernement britannique à censurer puis à suspendre purement et simplement les communications transitant par Aden à destination de l'océan Indien, pour déjouer toute assistance aux Boers (novembre 1899). Cette décision provoque un tollé dans la presse et au parlement, plus par anglophobie il faut le dire, qu'en raison des échanges avec Madagascar et la Réunion ; mais on imagine, sans raison, les incidences d'une telle subordination aux liaisons britanniques en cas de conflit ouvert avec l'Angleterre. Sur cette impulsion émotive et conjoncturelle, le gouvernement dépose le 30 janvier 1900 un projet d'aménagement du réseau câblier pour l'émanciper de la dépendance anglaise, tout au moins dans quelques zones déterminées, dont, en priorité, l'Afrique occidentale qu'on prévoit de relier directement par un câble Brest-Dakar. En décembre, le parlement vote le crédit de 100 millions de francs (sur plusieurs exercices) requis pour ce programme[6].

Le sursaut national réoriente la politique française des télécommunications mais en même temps confère à Tanger une importance nouvelle : capitale diplomatique d'un Maroc convoité, relais potentiel entre l'AOF et l'Algérie et plus précisément entre Oran et Teneriffe, où s'accroche le câble venant de Dakar et que l'on s'apprête à racheter à la compagnie anglaise, et, l'intérêt d'y atterrir un câble devient primordial. La ligne serait directe et sûre pour le tronçon Marseille-Oran-Tanger ; ensuite, elle changerait de dépendance, passant de celle de l'Angletterre à celle de l'Espagne, par son relais aux Canaries, atteint directement depuis Tanger ou via Cadix ; mais dans tous les cas, cette jonction réunirait deux réseaux en place, celui de la Méditerranée, celui de l'Atlantique, et coûterait près de trois fois moins cher (6 contre 17 millions de FF) que le câble direct Brest-Dakar, mais l'indépendance a son prix. La mise en œuvre de ce programme nécessitait une préparation technique et politique pour les atterrissements au Maroc et en Espagne. L'urgence donne la priorité au tronçon Oran-Tanger.

Cette liaison est souhaitée pour le commerce français depuis plusieurs années[7] par la légation de France qui a reçu déjà des propositions de pose et les a vivement recommandées à Paris[8]. L'annonce du projet de loi câblière, comportant cette liaison, suscite en septembre 1900 une rumeur : l'Eastern chercherait à obtenir la concession d'un câble littoral atlantique de Mogador

(Essaouira) à Tanger ; si elle réussissait, elle drainerait inévitablement tout le trafic commercial international au profit de son câble de Gibraltar et diminuerait substantiellement la part de marché, visée par le câble français[9], mais ses chances de succès sont fort réduites : elle se heurtera à l'opposition traditionnelle du Makhzen à cette nouvelle forme d'ouverture des ports atlantiques et l'Angleterre hésitera sans doute à la forcer «avec la même énergique désinvolture» que naguère[10]. Néanmoins, c'est une raison supplémentaire de se hâter. La loi du 31 décembre 1900 en prend acte, puisqu'elle disjoint du programme pluriannuel le câble Oran-Tanger, en autorisant sur le budget de 1900 un crédit de 517 000 FF et, au budget de 1901, sera inscrit un crédit complémentaire de 351 000 FF[11]. On peut donc entrer dans la voie des réalisations.

Le 19 janvier 1901, le ministère du Commerce et des PTT commande à l'usine d'Etat de La Seyne le câble pour une pose en avril suivant[12]. Le 30 janvier, Paris en informe la légation. Paul Revoil s'emploie aussitôt à «bien préparer» cette affaire en la montant comme une véritable opération militaire, coordonnée le plus précisément possible à son double niveau technique et politique, pour éviter tout incident, tant sur place qu'à Marrakech. La pose des câbles anglais (février 1887) et espagnol (août 1891) en avaient, en effet, suscité car elle avait été effectuée contre l'assentiment du Makhzen et avait donc été un «fait accompli» que l'usage avait rendu irréversible et sans doute même accepté en pratique, à défaut de l'avoir été préalablement en droit. C'était là, en tout cas, un double précédent bien utile pour les Français, décidés à en user avec doigté.

Avant de rejoindre Tanger, Revoil avait envisagé cette question avec la direction parisienne, dont l'avis était qu'il «fallait passer outre» aux objections de principe que soulèverait le Makhzen, quand on lui soumettrait le projet. Comment dès lors éviter ou bien une négociation qui risquait d'être interminable et peut-être de provoquer «un refus péremptoire» ou bien une opération de surprise, créant aussi un «fait accompli» et susceptible de dégénérer en une épreuve de force ? En conduisant les deux démarches simultanément suivant un calendrier parallèle, il était possible d'avertir préalablement le Makhzen de la pose du câble qu'on effectuerait dans un délai suffisamment court pour qu'il ne puisse y mettre des conditions ou y faire obstacle : du bon usage en quelque sorte du temps des communications intramarocaines. A «l'énergique désinvolture» britannique, imitée par les Espagnols, les Français substitueraient le «fait accompli» en douceur et même, son annonce préalable ne permettrait pas de dire qu'il en était un ... La tactique, approuvée par un télégramme de Delcassé le 22 mars 1901, vise donc, suivant les termes de Revoil du 21 mars à «ne pas agir par surprise» et à prévenir mais «en des

termes qui ne permettraient pas d'interpréter [la notification] comme une demande d'autorisation, puisque les précédents montrait qu'on avait pu déjà s'en passer»[13].

Le compte à rebours sera donc ainsi arrêté en fonction de la date de l'amarrage du câble à Tanger : 30 jours avant, envoi de la notification à Marrakech, 8 jours avant, avis donné au pacha de Tanger, au jour prévu, une opération menée dans la journée. Chose étonnante, ce calendrier pourra être tenu. La lettre destinée au Sultan, datée de Tanger le 2 avril, parvient le 13 à Marrakech au docteur Linarès[14] qui la traduit et la remet le 14 au vizir des Affaires étrangères, Ben Slimane ; le 15, il envoie son compte rendu d'autience qui arrive le 22 à la légation, laquelle avise le 24 le pacha de Tanger de l'imminence de la pose du câble. Le 30 avril, l'opération d'amarrage à terre et de jonction avec la ligne aérienne est réalisée sans avoir donné lieu au moindre incident.

A Marrakech, Ben Slimane a pris connaissance de la dépêche informant le Sultan «dans un esprit amical» et «pour les bons rapports franco-marocains» de la résolution française d'«user de la même faculté qu'ont eue» (*sic*) l'Angleterre et l'Espagne d'atterir un câble à Tanger. Il ne l'a guère commentée et Linarès s'est arrangé pour écourter l'audience mais il a observé que l'invocation des précédents devrait lever bien des difficultés. A Tanger, le pacha s'est contenté de dire qu'il rendrait compte au Makhzen. Tout s'annonce donc sous les meilleurs auspices et Revoil peut télégraphier, le 26 avril, qu'il «ne prévoit pas de conflit au sujet du câble»[15]. Cette heureuse conjoncture tient en partie aux précautions prises et à la discrétion des préparatifs mais elle rend aussi inutiles certaines d'entre elles.

La réalisation technique comprend, en effet, deux aspects, également visibles donc susceptibles de provoquer de l'agitation locale et dont il convient de limiter le plus possible l'ampleur : l'un, maritime, avec l'atterrissement du câble, l'autre, terrestre, avec la jonction entre la guérite d'amarrage et le bureau de poste français par un fil aérien sur poteaux. Le scénario établi le 12 février, inspiré par les considérations techniques du receveur français de Tanger, Mugel, (dans un rapport destiné le 9 février à son ministre), prévoit deux solutions : la première est d'atterrir le câble au même endroit que les deux autres, soit sur la plage à l'Est de la ville, mais à cinq kilomètres sur lesquels il faudra installer des poteaux ; l'idéal de la ligne enterrée n'est pas possible et même les Anglais qui l'avaient employée, l'ont abandonnée pour la ligne aérienne. Ce sont là deux séries de travaux qui peuvent émouvoir comme en 1891 les «gens de la montagne» qui arrivent à Tanger par cette voie littorale. On imagine donc une assistance des Espagnols pour donner le change

pendant quelque temps : utiliser pour la première installation du fil les poteaux de leur ligne aérienne, qu'on doublerait ensuite par secteurs, toujours pour ne pas éveiller les soupçons, jusqu'à ce que l'accoutumance aux trois fils permette l'indépendance complète du support français. La seconde solution limite ces contorsions, sans les éviter tout à fait : l'atterrissemnt du câble au nord ouest de la ville réduirait à quelques centaines de mètres la distance à parcourir par fil aérien jusqu'à l'hôpital français, d'où l'on peut gagner par un fil de toiture le bureau de poste. Les travaux de réfection en cours à l'hôpital (et à la légation) banaliseraient ces installations. Une fois en ville, on est sûr que les propriétaires des maisons autoriseront la pose des supports du fil, comme ils l'ont fait pour les autres lignes aériennes du télégraphe, du téléphone et de l'électricité [*Cf. Carte 3*].

L'ingénieur en chef du service des câbles, Bayol, envoyé début mars à Tanger écarte la seconde solution (21 mars). L'atterrissement se fera donc à l'est, vers la Roche Bourrée et sur un cylindre métallique, reposant sur une solide maçonnerie, car une guérite classique en bois, édifiée sur le domaine public et non gardée, «si solide qu'elle soit, ne sera pas respectée»(16). Quant aux poteaux télégraphiques, ils devront être livrés avant l'échéance dans l'entrepôt de la société Gautsch, situé sur la plage. Une équipe d'ouvriers sera prête à intervenir dès l'arrivée du navire câblier *Charente* qui, le 26 avril, attend, l'avis météorologique favorable. Le 30 avril, «par beau temps», il amarre à Tanger la première section du câble, pendant qu'à terre on installe la ligne aérienne sur le tracé, sinon sur les poteaux, de la ligne espagnole. Il n'y a pas eu d'incidents sur place, ni pendant, ni après l'opération. On peut aussi penser qu'Anglais et Espagnols n'avaient rien fait non plus pour les susciter indirectement par voie de rumeur publique, bien que ce câble leur fît incontestablement concurrence.

La légation avait aussi pris ses précautions de ce côté-là. Les ministres étrangers avaient été avisés le 24 avril, en même temps que le pacha ; on leur rappelait, à toutes fins utiles et en cas d'incidents, les précédents anglais et espagnol, qui leur interdisaient normalement de «s'étonner» de l'initiative française. Avant même cette date, et vu le vote de la loi câblière à Paris, qui n'avait pas dû passer inaperçue, l'Eastern, directement visée, n'était pas sans être au courant des préparatifs : elle transmet tous les télégrammes les concernant entre la France, Oran et Tanger ; sans doute a-t-elle lu aussi dans *La Patrie* d'Oran du 19 mars la phrase qui, dans une «brève» sur le mouvement maritime, mentionne l'embarquement de l'ingénieur Bayol pour aller régler à Tanger la pose du câble. Un mois plus tard, l'Eastern regrette de n'avoir pu lui remettre à Oran un télégramme de la légation sur la situation météorologique à Tanger («Addressee having left prior to its receipt»,28 avril),mais ce jour-là,

Revoil lui a demandé communication du tracé du câble de Gibraltar en rade de Tanger pour éviter de l'accrocher lors de l'immersion du câble français et Hastings, directeur du bureau de l'Eastern, le lui a remis le lendemain, en demandant le bénéfice de la réciprocité. La compagnie britannique a donc été très «fair play» dans toute cette affaire[17]. Revoil et la légation avaient tout lieu d'être satisfaits. Ils l'étaient cependant moins d'un aspect, vite rendu inutile, du scénario initial : le soutien logistique de la Marine.

Pour riposter à une éventuelle résistance local, voire des manifestations hostiles de la population lors de l'amarrage du câble, Revoil a demandé l'assistance de la Marine : la démonstration navale ou encore «la politique de la canonnière» s'avère alors généralement efficace pour ramener le calme et pour faire céder le pouvoir politique, au Maroc comme dans bien des régions du monde non industrialisé. Mais Revoil compte aussi donner une autre signification à cet appui naval, celle d'une manifestation de puissance à l'adresse des colonies étrangères autant et plus qu'à celle des Marocains des ports. Le déplacement des escadres et les escales de prestige font partie de la stratégie des grandes puissances, dont ils sont l'expression médiatique : le nombre et le rang des bâtiments déployés sont donc d'une importance capitale pour la réputation, «l'image de marque», de leur pays. Aussi Revoil a-t-il demandé, le 22 mars, l'envoi de deux unités : après la pose du câble, l'une d'elles le conduirait en tournée officielle dans tous les ports de la côte atlantique. A Tanger même, on avait vu en janvier 1900 deux cuirassés, le *Carnot* et le *Massena* : c'était donc implicitement la référence.

Le ministère de la Marine, prétextant de manœuvres de longue date, consent (8 avril) à détacher de l'escadre de la mer du Nord, pour le 1er mai, le croiseur D'*Assas* mais ce sera en fait le *Surcouf* qui, le 29 avril, mouille à Cadix, en attendant les ordres de la légation. Revoil ne cache pas son mécontentement : on ne lui accorde qu'un navire sur les deux qu'il réclamait et, à la dernière minute, on lui envoie un croiseur de troisième catégorie : «mieux vaut s'abstenir que de montrer notre pavillon dans ces conditions», conclut-il le 26 avril. On sait que la mission de protection sera sans objet ; le 30 avril au soir, Revoil rend sa liberté au *Surcouf* et renonce à sa tournée des ports marocains : cette unité eût trop fait piètre figure auprès de tout le monde en se montrant après qu'un croiseur britannique de première classe eut embarqué à Mazagan une ambassade chérifienne, accompagnée par le «caïd» Mac Lean[18]. Notons que Revoil recevra satisfaction deux semaines plus tard, mais pour un autre motif : de violents affrontements ont eu lieu en mars dans la zone mal délimitée de la frontière algéro-marocaine, au Tafilelt, et au début d'avril, un Français à été tué par balle à proximité du rivage rifain au Cap de l'Eau : ces incidents appellent des explications et des réparations que le

Makhzen semble vouloir ajourner. Evoquant les précédents européens (1898) et américains (1897), Revoil sollicite l'appui de deux bâtiments au moment de sa remise de sa lettre de protestation au représentant du Sultan à Mazagan. Delcassé lui détache les croiseurs *Pothuau* et *Du Chayla* qui sont à Tanger le 18 mai, se rendent à Mazagan le lendemain avec le drogman chargé d'aller quérir la réponse à Marrakech. De retour à Tanger, le *Du Chayla* escorte la fégate marocaine *Bachir* qui va arrêter dans le Rif les responsables du meurtre. On aura donc vu la puissance navale française et c'est dans ce contexte d'apurement énergique de contentieux[19] et dont la Légation entend bien faire le préalable à la réception à Paris de l'ambassade chérifienne que se règle à Tanger la finition technique de la pose du câble, laquelle, le moment critique est passé, n'appelle plus de mesures particulières de sécurité.

La pose complète du câble prend de cinq à six semaines : la première section est entièrement immergée le 25 mai, la seconde lui est soudée le 10 juin, après qu'on ait retrouvé la bouée qui balisait le point de jonction et qu'on avait un moment perdue. Pendant ce temps, un inspecteur parisien des PTT est venu installer le matériel de fonctionnement dans le bureau de poste (ouvert depuis juillet 1896) qu'il faut aménager en conséquence de cette nouvelle activité. Le receveur Mugel estimait qu'elle exigerait quasiment le doublement de l'effectif en servie (7 personnes) : on ne sait si son administration lui a affecté aussitôt les 6 employés qu'il demandait : 2 agents spécialisés pour les opérations de transmissions, 1 interprète trilingue (arabe, hébreu, espagnol), 1 mécanicien réparteur, 3 facteurs «en uniforme»[20].

La ligne fonctionne effectivement le 22 juin 1901 et le premier message télégraphié l'a été en différé : le 10 juin, jour théorique de mise en service, Revoil qui quitte Tanger, a reçu la colonie française ; elle a tenu à inaugurer le câble en exprimant dans le premier télégramme ses sentiments déférents au président de la République. Ce message a été retenu à bord du *Charente* jusqu'à la mise en service définitive du câble et l'ouverture de la ligne au public. Le 23 juin, celle-ci a été annoncé pour le lendemain par voie de presse, et le 24, elle l'a été par circulaire adressée aux banques, aux maisons de commerce et aux quatorze bureaux de poste français ouverts dans l'empire chérifien. Le 26, les premiers télégrammes privés ont déjà été déposés à 20 centimes le mot (10 pour la presse) et avec un coût minimum d'un franc[21].

Le premier objectif du câble : servir la politique marocaine de la France, était donc atteint. Restait maintenant à réaliser celui qui ferait de Tanger, non plus un terminal, mais un relais vers l'Afrique noire française : on dépendait cette fois de l'Espagne, une puissance avec laquelle il fallait une diplomatie plus classique et moins cavalière qu'avec le Maroc.

L'Etat espagnol contrôle ou possède un réseau national, pour relier ses possessions insulaires et les Présides, et international, par ses atterrissements atlantiques (Vigo, Cadix notamment), mais sa dépendance de l'Eastern est, à tous égards, considérable : pose, maintenance, réparation et la majeure partie du service des câbles sont assurées par les sociétés du groupe britannique. Son intérêt rejoint celui de la France de s'en émanciper ponctuellement, en diversifiant, comme elle le fait et ici avec elle, ses voies de communication sous-marines : la concession du droit d'atterissement à Cadix lui est une monnaie d'échange utile pour obtenir une contrepartie française dans le même domaine. Mais les moyens techniques et financiers lui sont comptés ; cette contrainte n'est pas sans effet sur sa décision, puis sur son exécution : il faudra plus de cinq ans pour ouvrir la ligne Cadix-Tanger.

La négociation[22] a commencé en décembre 1899 : ce n'était alors qu'un sondage français sur la possibilité d'atterrir à Tenerife le câble d'Oran, prolongé au-delà de Tanger : le parlement ne s'était pas encore prononcé sur le programme câblier du gouvernement. Le rapport de Maurice Ordinaire préconise la pose d'un câble direct entre Brest et Dakar, plus fiable, mais plus cher aussi, que la jonction Oran-Tenerife : cette voie est donc abandonnée pour sa section Tanger-Tenerife, mais l'objectif demeure de se donner un circuit de secours au moindre coût en connectant le câble de Tanger aux lignes espagnoles de Cadix. Après le vote de la loi câblière, la négociation dans ce sens est reprise à Madrid le 22 février 1901. Pendant deux ans mais par intermittences séparées de longs silences, se débat le «linkage» câblier ; les Français pensent à jumeler l'opération de Cadix à la réalisation d'un réseau commun en Afrique équatoriale : réunir l'île de Fernando Pô, la colonie du Rio Muni (Guinée équatoriale) espagnoles et le Congo-Brazzaville français, un sous-réseau local en fait, car il ne serait accessible que par le réseau britannique de la West African. Ils y renonceront l'année suivante et les Espagnols y étaient réticents, hésitant sur le coût de cette liaison comparée à celle de Fernando Pô à Douala (Cameroun allemand). Leur préférence initiale (26 février 1901) va au raccordement de leur réseau des Présides au réseau français d'Algérie par un prolongement jusqu'à Nemours du câble des Chaffarinas; ils l'argumentent sous forme de compensation à la perte fiscale qu'ils subiront avec la mise en service de la ligne Tanger-Cadix[23]. Cette jonction ne soulève pas d'objection française et a même la faveur du conseil général d'Oran et de la société de géographie d'Alger qui y voient un circuit-relais du câble Marseille-Oran (15 avril 1901). Paris se reporte en 1902 sur un autre couplage de secours, celui des bureaux français et espagnol de Tanger pour l'emploi de l'un ou de l'autre câble, en cas de rupture d'une des deux liaisons, une commodité logique mais assortie d'une maintenance française (11 décembre 1902).

L'Espagne n'est pas hostile à recourir à la technique française : elle lui confiera la pose des câbles Cadix-Tanger (sauf si les Cortès votent un crédit spécial pour qu'elle le fasse elle-même) et Chaffarinas-Nemours, ce qui confforte le souhait des Français, plus confiants dans l'efficacité et la diligence de leurs méthodes. Les vues sont donc fort proches mais la réunion technique qui doit les contractualiser dépend d'une décision politique que le gouvernement espagnol diffère incessamment. L'administration française des PTT a nommé en avril 1901 ses représentants, en particulier l'ingénieur en chef du service des câbles, Bordelongue, celle d'Espagne en a fait autant mais la réunion tarde à être convoquée malgré les appels de Paris en octobre 1901, en janvier 1902, puis en décembre 1902: En janvier 1903, le ministre chargé des PTT, Léon Bérard, s'énerve et harcèle le quai d'Orsay pour qu'il télégraphie à l'ambassade à Madrid d'obtenir une date de réunion, ce qui est fait sans pour autant entraîner une réponse rapide par la même voie : deux mois plus tard, il faut recommencer ; cette fois, quinze jours après, le 13 mars, un télégramme annonce la nomination de nouveaux délégués espagnols et leur rencontre avec les Français le 15 avril. L'ambassadeur Jules Cambon a su convaincre le ministre des Affaires étrangères, Silvela, de forcer les réticences des Postes espagnoles. Le 25 avril 1903, Bordelongue conclut à Madrid la «convention administrative» qui règle le principe et les modalités concrètes de cette entente télégraphique. Cette forme de traité a été retenue autant pour souligner le caractère technique et donc subalterne de l'accord que pour éviter de soumettre à l'autorisation législative (avec toute l'exploitation politique et les nouveaux délais que cette procédure susciterait) l'atterrissement d'un câble étranger[24] : la réciprocité des atterrissements (Cadix, Nemours) en montre la nature fonctionnelle et donc «administrative». La signature par les deux ministres concernés fut apposée à Paris le 3 août et à Madrid le 20 novembre 1903[25].

Cette convention en 9 articles pose le principe de la réciprocité des concessions pour les deux câbles, espagnol jusqu'à Nemours, français jusqu'à Cadix, propriété respective de chaque Etat qui en assure le service et la jonction sur son territoire (mais aux frais du partenaire) entre la guérite d'atterrissement et le bureau télégraphique correspondant. La France *pourra* poser et entretenir le câble espagnol. A Tanger, les bureaux français et espagnol seront interconnectés et les Tarifs des deux câbles entre Tanger et l'Espagne, unifiés (et gratuits pour les télégrammes d'Etat). En cas de doublement par l'Espagne du câble Cadix-Tenerife, un nouvel accord interviendra pour relier par cette voie les lignes françaises Oran-Cadix et Tenerife-Saint-Louis-du-Sénégal : l'idée du double circuit entre la métropole et l'AOF n'est donc pas perdue de vue. Bordelongue dans son rapport assure que ces concessions ont été acquises parce que les Français ont laissé entendre qu'ils pourraient fort bien se passer

des relais espagnols (Tenerife ou Cadix), sources de revenus pour l'Espagne, en reliant directement Oran et le Sénégal, ce qui est techniquement exact mais relève du bluff quand on pense au coût budgétaire et aux commissions parlementaires ! Enfin, à l'échelon le plus concret, la convention prévoit l'envoi d'un fonctionnaire au bureau d'atterrissement (espagnol à Nemours, français à Cadix) et surtout la détermination prochaine du point exact d'amarrage des câbles.

Ce dernier point fut l'objet de l'accord signé à Cadix par l'ingénieur Bayol le 21 avril 1904, un accord qui exigea à son tour une double approbation ministérielle, acquise à Madrid le 22 juin et à Paris le 19 juillet. On pouvait maintenant aborder la phase de réalisation : construction des installations à terre et enfin pose du câble lui-même qui eut lieu le 2 mai 1905[26]. On atteignait presque le second objectif : la voie de secours pour la liaison avec le Sénégal.

L'importance du site tangérois diminua rapidement et ne servit point autant que les efforts déployés pour son contrôle pouvaient les suggérer. Les raisons de ce déclin sont à la fois politiques et techniques.

Jusqu'à l'établissement du protectorat, Tanger reste le centre d'initiative et d'exécution de la politique marocaine française et internationale. De ce point du vue, le câble Oran-Tanger a répondu à sa finalité première de rendre indépendantes les communications avec Paris : on ne recourait à la voie de Gibraltar, de préférence semble-t-il à celle de Cadix, qu'en périodes de rupture du câble, assez fréquentes mais de durée modeste (trois à six semaines), le temps que le *Charente* vienne le réparer. Le public avait, en tout cas, le choix entre les trois câbles : la conférence postale et télégraphique de Lisbonne entre les trois administrations nationales arrête pour compter du 1er juillet 1909 un tarif unique pour tous les télégrammes acheminés entre la côte espagnole et Tanger[27].

Avec le protectorat et l'acheminement vers un statut autonome, Tanger perd cette position privilégiée et sa liaison par câble devient de moins en moins indispensable car la géographie du réseau se renouvelle et l'évolution technologique accentue ce recul. Si le câble Brest-Dakar, posé en 1905, privait surtout Cadix de son trafic vers le Sénégal par Tenerife et laissait, comme on l'a vu, à la ligne Oran-Tanger-Cadix une fonction de secours, en revanche la pose en 1916 du câble Brest-Casablanca (relié ensuite à Saint-Louis-du-Sénégal) enlève à Tanger jusqu'à son rôle de relais entre le câble et les lignes aériennes le reliant à Rabat et à Casablanca.

Le téléphone et la TSF contribuent enfin à son effacement ; la TSF surtout tend à supplanter le câble sous-marin (et le fil aérien) : c'est la percée technologique qui permet une émancipation globale de l'hégémonie câblière britannique, avec, au départ, un investissement bien moindre, en raison d'absence de toute infrastructure continue de liaison entre les stations, mais avec une portée à maîtriser et une confidentialité encore incertaine. Les Français sont à l'origine (1908) de la direction des télégraphes chérifiens[28] et des stations existent en particulier à Casablanca et à Rabat, relayées par l'émetteur de Tanger. La combinaison TSF-câble était possible : ainsi, en 1909, la situation météorologique de Casablanca est communiquée de cette manière jusqu'à Oran qui la retransmet par fil à l'observatoire d'Alger. L'établissement d'une liaison radio entre Tanger, Rabat et Oran, où se trouvait la station d'Aïn-el-Türk, était encore meilleur : ce sera l'objet du programme d'équipement, initié à la conférence nord-africaine de mai 1928 «pour suppléer aux défaillances du câble» Oran-Tanger et des lignes terrestres[29].

On pensait encore en 1909 prolonger la liaison sous-marine de Tanger jusqu'à Casablanca,-non par l'immersion d'un câble neuf mais par le déplacement d'une section du câble Tanger-Cadix, hors service, - pour combiner comme toujours le moindre coût et la discrétion (pas d'atterrissement nouveau en zone internationale de Tanger) ; on n'en voit plus désormais l'intétêt : ce câble es de surcroît fréquemment rompu (ainsi l'est-il à trois reprises entre décembre 1920 et février 1922) ; à partir de 1927, on ne l'utilise plus ; en 1929, il gêne la navigation dans la rade et le câblier *Emile Baudot* de l'administration des PTT le déplace ; en décembre 1932, la Résidence considère qu'on peut le supprimer : les PTT relèvent, sans notification internationale, en juin 1935 les sections encore utilisables mais laissent celle qui s'amarre à Tanger, car elle matérialise, fût-il désormais fictif, un droit acquis et, par conséquent, à maintenir à toutes fins utiles de négociation dans le cadre du statut international de Tanger[30].

# NOTES

## Abréviations.

ANF : Archives nationales, Paris.
MAE : Ministère des Affaires étrangères, Paris.
MAE-N : Ministère des Affaires étrangères, dépôt de Nantes.

(1) Liaison réussie, au second essai, entre Calais et Douvres le 25 septembre 1851 et dont les premiers messages furent les cours de la Bourse de Paris pour Londres, J.-H FRANKLIN, «La question des câbles sous-marins», *Questions diplomatiques et coloniales*, n° 70, 15 janvier 1900.

(2) Ibidem, n° 67, 1er décembre 1899, p. 397.

(3) Cf. notre communication au colloque de Paris (janvier 1989), «Télécommunications, espaces et innovations aux XIX°-XX° siècles», (Organisé par l'Association pour la recherche historique des télécommunications), et intitulée «L'indépendance câblière de la France au début du XX° siècle».

(4) Faits cités par *Le Temps* du 29 novembre et dans le n° 67 de *Questions diplomatiques et coloniales*, cité note 2.

(5) Général BARATIER, *Fachoda. Souvenirs de la mission Marchand* (1941), p. 183 et p. 203, qui montre naïvement cette dépendance et cette transparence des communications. Marchand est avisé de sa promotion au grade de chef de bataillon par un de ces télégrammes transmis par Kitchener, qui y joint ses félicitations.

(6) Cf. note 3 et aussi présentation spécifique et résumée dans «La puissance câblière de la France en 1900», *Diplomatique* *1-*Revue*, printemps 1990, p. 7-12, numéro consacré à la puissance française en 1900 (Revue du centre de recherche DDMC, Défense et Diplomatie dans le monde contemporain, Sorbonne-Nouvelle).

(7) L'ampleur du commerce français, bien qu'au deuxième rang derrière celui de l'Angleterre (jusque 1906) est fort modeste pour le Maroc (21 millions de FF sur 91, soit 23%) et pour Tanger en particulier qui en représente 15 % environ au début du siècle (environ 3 millions de FF). Cf. notamment Rapport Luret du service de la Dette, 22 juillet 1916, *ANF*, F 12, carton 7264.

(8) *MAE-N*, Tanger, fonds D, carton 23, ci-après T/D. 23 Rappel au 21 janvier 1897 des communications de 1896 ; proposition de la Compagnie Grammont (1897), de la Société industrielle des téléphones (28 octobre 1899) qui évalue le coût à 1 300 000 FF, fabrication et pose en quarante jours comprises.

(9) Le receveur des postes pense cependant qu'au moins trois des légations (France, Belgique et Russie) réserveraient leur trafic au câble français, *Ibid.*, 9 février 1901.

(10) 30 septembre 1900.

(11) La commission du Budget avait d'abord ajourné le projet de loi gouvernemental d'ouvrir un crédit de 868 000 F pour ce câble, au motif qu'il faisait partie du programme câblier d'ensemble (10 décembre). L'intervention conjointe des ministres du Commerce, Millerand, et des Fiances, Caillaux, qui, tous deux soulignent l'urgence du projet, renverse cette attitude (14 décembre 1900) : *ANF*, série C-5629, 3ème registre. Vu la date, le crédit est divisé en deux parts, l'une en crédits sur le budget en cours, l'autre sur l'exercice 1901, dont elle constituera pour 351 000 F le chapitre 28 bis du budget du Commerce-PTT.

(12) *MAE-N*, Unions internationales, carton 673, *ci-après* U/673, dossier «câble français Oran-Tanger», 19 janvier 1901, PTT à MAE. Ce dossier complète ou répète celui déjà cité T/D. 23. Pour éviter une multiplication de réferences, que solliciterait cette dispersion croisée, nous ne mentionnerons que les plus importantes, les dates données dans le texte renvoyant à l'une ou l'autre de ces cotes.

(13) *Ibid*, U/673, 12 février, 21 et 22 mars 1901.

(14) Ce sera la dernière mission de Linarès (1850-1938), en service au Maroc depuis 1877 et auprès du Sultan depuis 1884 comme médecin militaire, mais aussi et surtout comme agent officieux de la France. Bien en cour auprès de Moulay Hassan 1er, son crédit diminue pendant la régence de Ba Ahmed, puis avec l'avèvement de Moulay Abd el Aziz, auprès de qui grandit l'influence britannique exercée par Mac Lean. Linarès a demandé pour septembre 1901 sa mise à la retraite que la légation et Delcassé retardent, dans l'intérêt du service, jusqu'àu printemps 1902 : Magali CHAPPERT, *Pénétration française et rivalités européennes au Maroc sous le règne de Moulay Hassan (1877-1894)*, thèse de 3ème cycle, Paris IV, 1984, p. 433.

(15) *MAE-N, T/D. 23, passim*, aux dates indiquées.

(16) *Ibid.*, 14 avril 1901. Comme le câble espagnol. Le câble anglais est, lui, enterré de son point d'atterrissement jusqu'à la maison Harris, distante de trois cents mètres, d'où part la ligne aérienne. Cette protection explique sans doute qu'on se soit mépris sur son tracé effectif jusqu'à cette date.

(17) *Ibid.*, pour ces deux derniers paragraphes, T/D. 23.

(18) *Ibid., passim*. Les télégrammes originaux sur cette question sont cependant dans U/673. Cette ambassade se rendra aussi à Berlin et à Paris, où est signé le premier protocole sur la frontière algéro-marocaine, le 20 juillet.

(19) Le «Livre Jaune», *Documents diplomatiques. Affaires du Maroc, 1901-1905, rapporte ces événements de mars à juin 1901, doc. 1 à 17.*

(20) *MAE-N.*, T/D. 23, rapport du 9 février 1901. Le bureau anglais, distant de 300 mètres, est installé *extra muros*, le bureau espagnol, intra muros, est en principe plus proche mais à huit minutes à pied, vu le dédale «tortueux» des rues qui y conduisent.

(21) *Ibid.*, U/673, 26 juin 1901.

(22) Nous suivons ici le dossier «câble français projeté entre Tanger et Cadix», dans U/673.

(23) Ce câble la privera des recettes du Tanger-Tenerife et par la connexion à Cadix entre le Marseille-Oran et le Cadix-Tenerife-Saint-Louis, des taxes de transit intérieur par fil aérien depuis la France jusqu'à Cadix (26 février 1901).

(24) Quand cet accord est connu, l'opposition critique cette incursion française en territoire espagnol, autorisée sans traité politique (Perez Caballero dans le *Diario*), suivant une dépêche de l'ambassade française du 17 janvier 1904. *Ibid.*

(25) *Ibid.*, le dossier cité note 21 est complété par un autre dossier «Arrangement administratif avec l'Espagne... 1903», où se trouve le texte de la convention et, pour la procédure de signature, par des pièces d'un sous-dossier «1903-1905». Les délégués espagnols sont le chef du service des câbles De Sales Anlegria et le chef du bureau télégraphique Luis Brunet y Cermenteros, interlocuteur ensuite de la négociation technique de Cadix, ci-dessous évoquée : ils auront droit à une Légion d'Honneur dans la promotion de 1905.

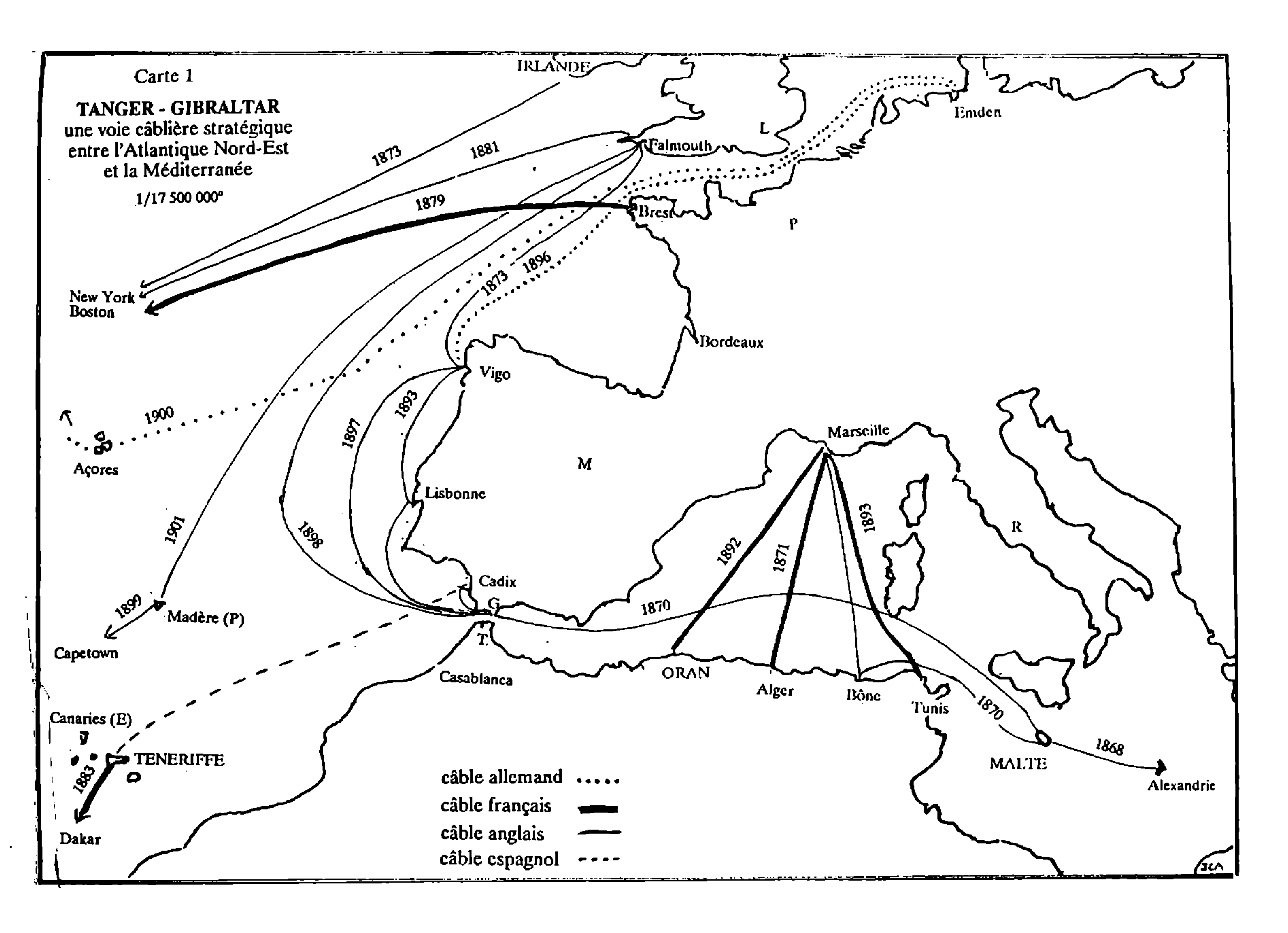
(26) A la signature de l'accord de 1903, Jules Cambon doutait que l'Espagne fît jamais poser le câble de Nemours : ce fut fait en juin 1908, mais par la Telegraph Construction and Maintenance Cy, après la jonction Tanger-Ceuta en 1907, ce qui unifiait son réseau africain.

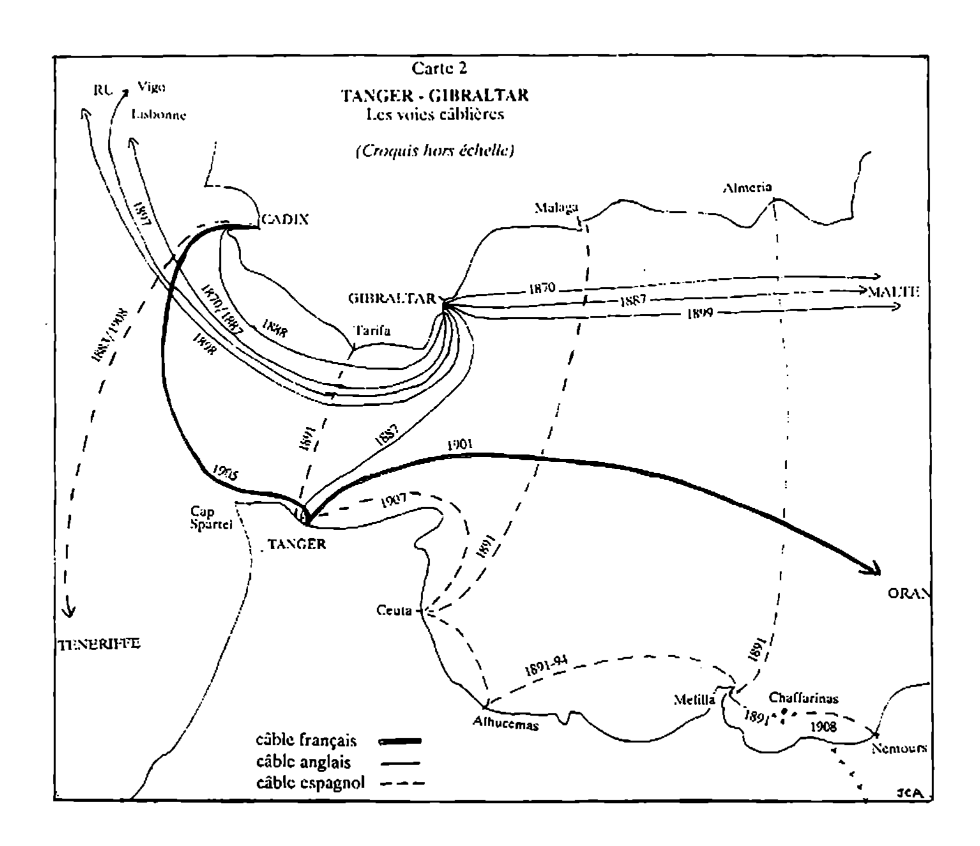
(27) *Ibid.*, dossier «câble Oran-Tanger-Cadix après 1905». Cette entente sur la base de 0.15 FF le mot met un terme à une petite guerre tarifaire franco-espagnole, impliquant aussi la ligne de Nemours.

(28) J-C ALLAIN, *Agadir 1911*, Publications de la Sorbonne, Paris, 1976, p. 131-132.

(29) LUCIEN-GRAUX, *Le Maroc économique*, 1928, p. 582-586. Ce rapport note toutefois qu'on a préféré à la TSF, présumée de trop faible portée, l'acheminement des télégrammes par avion, lors d'une interruption du câble Brest-Casablanca, p. 255.

(30) MAE-N, T/D 23, où se trouvent aussi les télégrammes relatifs aux ruptures et rétablissements du câble de 1909 à 1922 et le dossier «Télégraphe. Déplacement de câbles dans la rade de Tanger». .

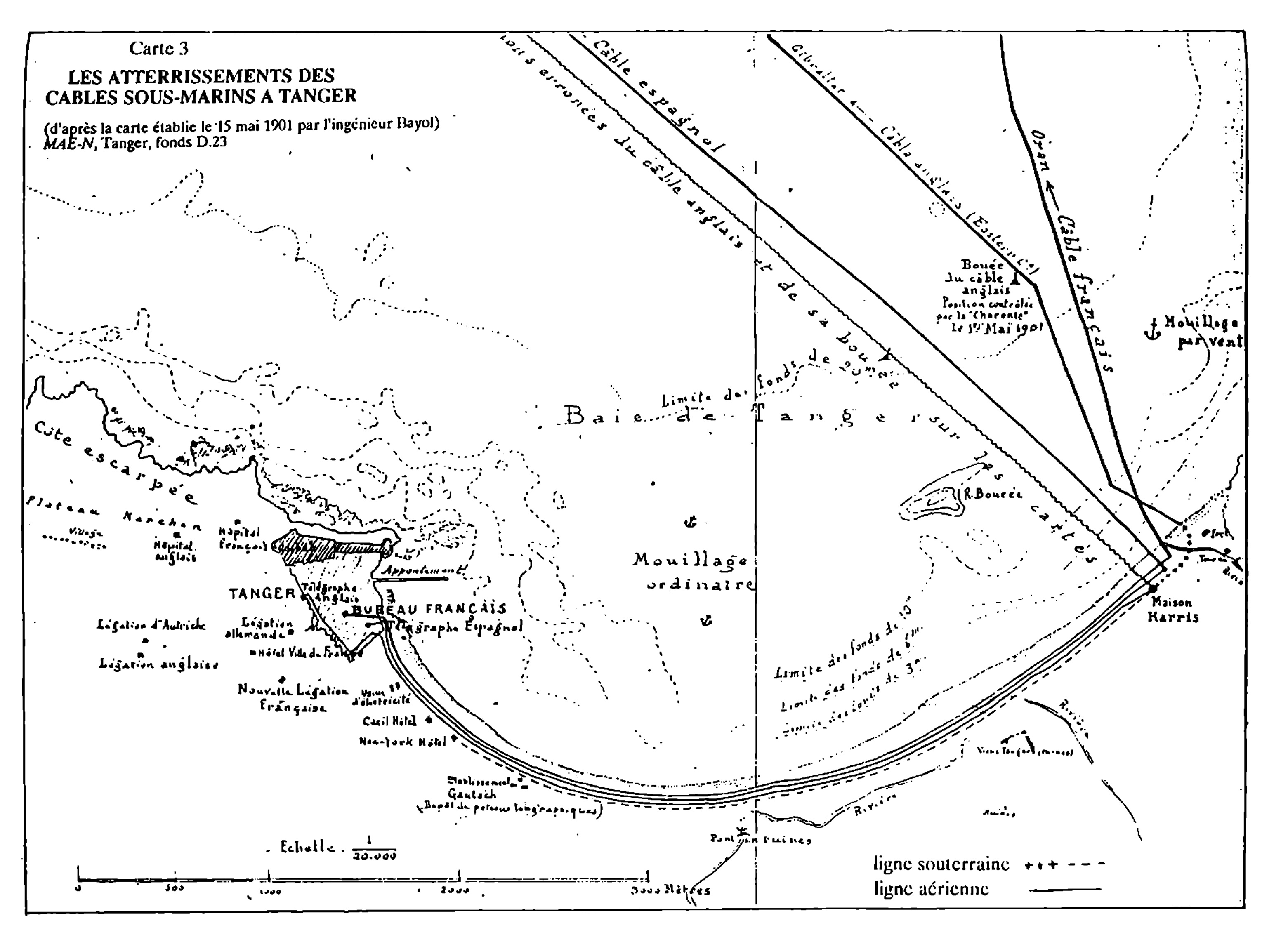

Carte 1
TANGER - GIBRALTAR
une voie câblière stratégique
entre l'Atlantique Nord-Est
et la Méditerranée
1/17 500 000e
IRLANDE
Falmouth
L
Emden
Brest
P
1873
1881
1879
New York
Boston
1873
1896
Bordeaux
Vigo
1900
Açores
1897
1893
M
Lisbonne
Marseille
1901
1898
R
1892
1871
1893
Cadix
G
1870
1899
Madère (P)
Capetown
T.
Casablanca
ORAN
Alger
Bône
Tunis
1870
Canaries (E)
TENERIFFE
1883
Dakar
MALTE
1868
Alexandrie
câble allemand
câble français
câble anglais
câble espagnol


Carte 2
TANGER - GIBRALTAR
Les voies câblières
(Croquis hors échelle)
Vigo
Lisbonne
CADIX
Malaga
Almeria
GIBRALTAR
Tarifa
MALTE
1870
1887
1899
1901
1905
1907
1891
1891-94
1908
Cap Spartel
TANGER
Ceuta
ORAN
TENERIFFE
Alhucemas
Melilla
Chaffarinas
Nemours
câble français
câble anglais
câble espagnol

Carte 3

**LES ATTERRISSEMENTS DES CABLES SOUS-MARINS A TANGER**

(d'après la carte établie le 15 mai 1901 par l'ingénieur Bayol)
*MAE-N*, Tanger, fonds D.23



# NOTCICIA HISTÓRICA SOBRE LA «BIBLIOTECA ESPAÑOLA DE TANGER, 1941

**Jaume BOVER**
Biblioteca Española - Tanger

**Preábulo**

Esta breve nota se ocupa especialmente del período de 1941, año de la inauguración de la Biblioteca, hasta 1956, dejando para otra ocasión el período 1956 a 1985.

Para su realización se ha consultado el Archivo de la Biblioteca, compuesto por documentos en copia.

Se complementa con una bibliografía sobre la Biblioteca (1941-1989) y otra sobre las bibliotecas del Protectorado Español en Marruecos.

**Origen y antecedentes**

Según un único testimonio, una nota explicativa del movimiento estadístico de la Biblioteca correspondiente a 1951, su origen se remonta a «**una Hemeroteca que se inauguró en el año 1936**, de la cual parece que no existe ningún rastro[1].

Ahora bien, parece evidente que si la Biblioteca se creó el 23 de abril, día del Libro, de 1941, y se inauguró el 28, como Biblioteca Municipal, y las franquistas ocuparon la ciudad un mes escaso antes, el 21 de marzo 1941, el proyecto de creación de una biblioteca pública debía ser anterior a la ocupación española.

Es posible por tanto que se gestara el proyecto de transformar la Hemeroteca - de la cual no se sabe dónde estaba situada, quizás en el propio Consulado General de España, - en biblioteca pública, y que el cambio político favoreció su creación.

Fue inaugurada por Tomás García Figueras, Secretario General de la Alta Comisaría de España en Marreucos, con la asistencia de las autoridades civiles, militares y religiosas y el cuerpo diplomático. Las autoridades marroquíes asistentes fueron el Bajá de Tánger, El Aarbi Temsamani y su hijo Mohamed, Abdallah Guennun, Mohamed y Ahmed Akalay, y los Sres, Bennuna, Torres, Nasiri, Moktar, Dukali, etc.

La ciudad ya contaba con bibliotecas religiosas y privadas. También existían diversas instituciones privadas con biblioteca abierta para sus socios, como las excelentes bibliotecas hebreas. Fue, por tanto, la primera biblioteca pública de la ciudad, carácter que ha mantenido hasta hoy[2].

**Dependencia administrativa**

La Biblioteca, como cualquier otra entidad pública española de la ciudad ha vivido la lógica transformación política local. Estos cambios, sin ser dramáticos, produjeron multitud de pequeños conflictos de competencias, a demás de incidencias presupuestarias, de salarios del personal, y de reglamentación laboral.

Un resumen de sus avatares administrativos puede ser como sigue.

**1941-1945 Ocupación española de Tánger**

La Biblioteca recibe el nombre de Biblioteca Municipal, y está mantenida por la Junta de los Servicios Municipales. En 1943 ya se preven los posibles problemas que pueden surgir en el futuro si se mantiene su municipalidad, en consecuencia se decide su traspaso a la Delegación en Tánger de la Alta Comisaría de España en Marruecos, que tuvo lugar en febrero de 1944.

**1946-1949 Dependencia del Protectorado**

Al retirarse las tropas españolas en 1945 la Biblioteca continúa adscrita a la Alta Comisaría de España en Marruccos a través de la Dirección de Archivos y Bibliotecas, de la Dirección de Educación y Cultura. Al mismo tiempo depende de la Dirección General de Relaciones Culturales del Ministerio de Asuntos Exteriores. Esta doble dependencia provocará algunos pequeños conflictos administrativos.

**1949 - Se independiza de Tetuán**

Se separa completamente de la administración del Protectorado y depende exclusivamente del Ministerio de Asuntos Exteriores a través del Consulado General de España.

**Otras dependencias**

Desde el punto de vista Técnico la Bilblioteca dependía del Ministerio de Educación Nacional, compentencias heredadas después por el Ministerio de Cultura.

El Ministerio de Educación Nacional ha mantenido desde su fundación al personal técnico y la ha dotado de fondos bibliográficos hasta 1984.

La Biblioteca estuvo controlada por la Inspección Central de Bibliotecas hasta la desaparición de este organismo. En 1954 existió un desafortunado intento de integrar la Biblioteca a la Inspección un desafortunado intento de integrar la Biblioteca a la Inspección Regional de Bibliotecas de la Zona Sur, radicada en Sevilla, que tuvo la lógica y feroz oposición del Consulado.

**Aspectos técnicos**

Los fondos bibliográficos dispuestos en forma de libre acceso y ordenados según la Clasificación Decimal Universal.

Se confeccionaron ficheros de autores y sistemático de materias. El préstamo domiciliario se instauró en 1942.

**Personal**

La plantilla fundacional constaba de Director, perteneciente al Cuerpo de Auxiliares de Archivos, Bibliotecas y Museos. El cargo recayó en Francisco Cuevas García, que lo ejerció hasta 1969, continuando como Ayudante hasta su jubilación en 1979.

Existía también un Auxiliar de la Sección Arabe, cargo que ocuparon Abdelkader Ahmad Mudden (1941-1944), Si Dris Ben Yahia (1946), y Abdelkader El Alami (1947). Los porteros procedían del Cuerpo General de Porteros de la Zona Internacional.

Rápidamente la plantilla se amplió con dos funcionarios procedentes de la Administración : María Josefa Espinosa Jiménez (1944-1974) y Francisco Vélez González (1946-1985).

El artífice de la Biblioteca fue sin duda alguna Francisco Cuevas que con una preparación profesional y una clarividencia poco usual en los años más duros del franquismo, supo guiar esta insólita aventura cultural[3].

**Edificios e instalaciones**

La Biblioteca ha ocupado a lo largo de su historia diversos edificios, todos habilitados.

**Primera instalación. Años 1941-1949 : Boulevard Pasteur, 22-24**

Ocupa un lugar inmejorable : los bajos de una finca en la calle más importante de la ciudad, el Boulevard Pasteur, esquina con calle Murillo, núm. 3. El local fue alquilado a los Hermanos Toledano con un contrato anual por la Intervención Local de Tánger de los Servicios Municipales. Debido a las pretensiones de Pinhas Toledano de aumentar geométricamente el alquiler cada año, en 1947 la situación se vuelve especialmente molesta y se decide cambiar de local, que se haría efectivo en 1949.

El local de 194 m² fue habilitado por el arquitecto de la Administración de Tánger, Delfín Ruiz y decorado por el artista Gallego. El mobiliario lo proporcionó la Ebénisterie Menuiserie Bresciani y la Ebanistería Carpintería S. Virgilio. Disponía de entrada independiente y de cinco grandes escaparates para difusión. Su iluminación y ventilación, sin ser malas, no eran óptimas. Disponía de 70 asientos.

Por su situación recibía numerosísimo público, formado por lectores ocasionales de escasa permanencia y constante renovación.

**Segunda instalación. Años 1950-1970 : Terraza Renschausen[3]**

Debido a los problemas indicados a finales de 1949 la Biblioteca se traslada a un edificio propiedad del Estado Español situado en la Avenida de España, 26, pero con entrada por la Terraza Renschausen. Su cabida era considerablemente menor, 120 m² y disponía de 40 asientos. Tenía una excelente iluminación y buenas vistas sobre la bahía, perfecta ventilación y moderna iluminación eléctrica. Encambis su situación era pésima, en lugar excéntrico, de incómodo desplazamiento, en un segundo piso de una casa de inquilinos, con portal y escalera comunes. Recibía constantes ruidos del exterior : bares, ferias, estación de autobuses, etc. Pero lo más desagradable, además de los malos accesos, fueron las continuas molestias producidas por los maleantes, delincuentes y demás que usaban los accesos como lugar de escondite de la

policía y como lugar de reunión y reparto de botines. Los usuarios, los empleados y la propia Biblioteca fueron víctimas de atracos y robos. Ni las quejas al Consulado ni las denuncias a la Policía Internacional pudieron evitar este desagradable panorama.

El público disminuyó, pero fue más asiduo y estaba compuesto especialmente por estudiantes[4].

**Fondo bibliográfico**

Desde el primer momento se tuvo como objectivo bien claro y definido que la Biblioteca fuera un servicio público multicultural, hecho posiblemente sin precedentes en toda la historia bibliotecaria española, y de un valor extraordinario habida cuenta la situación involucionista que se vivía en España. Fue pues, un hecho insólito en el triste y pobre panorama bibliotecario español.

Los fondos serían por tanto en español y árabe especialmente, y proporcionado al censo de la población extranjera de la ciudad en francés inglés alemán, italiano, etc.

Para ello se inauguró con 1808 volúmenes, con un valor de 50.000 pts., que semanas después superarían los 2.000 v. para llegar rápidamente a los 10.000 v. La Junta de Intercambio y Adquisiciones de Libros y Revistas para Bibliotecas Públicas proporcionó un presupuesto para la adquisición de libros y revistas en español y en lenguas extranjeras desde 1942 a 1951. Depués se ocupó de ello el Servicio Nacional de Lectura hasta su extinción.

La Biblioteca constaba de tres secciones : general, árabe e infantil. En la General había libros en todas las lenguas europeas de la ciudad. En la Sección árabe abundaban los tratados religiosos y la jurisprudencia musulmana. El día de la inauguración contaba con 400 volúmenes. En la Sección Infantil sólo había libros en español, a pesar de las múltiples gestiones del Director, para que en ella hubieran libros en árabe.

Al irse abriendo en la ciudad las otras bibliotecas extranjera (inglesa y americana en 1946 ; francesa en 1955) el Director en una política llena de sentido común propuso ir reduciendo al mínimo la adquisición de libros en inglés y francés, y dedicar el presupuesto a libros en espanol y arabe principalmente.

El Ministerio de Educación Nacional, a través de la Junta de Adquisiciones, tuvo un interés especial en dotar de libros y revistas a la Bibioteca

**«para mantener la altura científica»**. El 17 de julio de 1943 el presidente de la Junta comunica al Director : **«habrás notado que sentimos cierta debilidad por la Biblioteca de Tánger, y la tratamos con verdadero cariño»**. En 1950 la Junta considera a la Biblioteca como **«la opulenta y bella hija en tierras de Africa»**.

A partir de 1948 el Ministerio de Educación Nacional considera que el Ministerio de Asuntos Exteriores también debiera aportar su colaboración en la formación y actualización del fondo bibliográfico. De hecho ya hacía algún tiempo que la Dirección General de Relaciones Culturales colaboraba. La diferencia entre un ministerio y otro era fundamental. Educación sólo admitía desideratas, es decir el Director elegía libremente lo que consideraba más oportuno según las necesidades lectoras de los usuarios y la oferta editorial. En cambio Exteriores mandaba libros sin previa consulta. Las aportaciones de Exteriores, a pesar de no ser siempre oportunas, fueron cuantiosas a lo largo de los años. Los dos ministerios se portaron con generosidad y esplendidez. Por desgracia la censura imperó en Exteriores y durante años sólo se mandaron obras escritas por españoles y en español, actitud restrictiva que no tuvo el Ministerio de Educación Nacional hacia la Biblioteca.

A esta disposición de colaboración de los dos ministerios hay que añadir el buen hacer del Director que tenía un excelente criterio a la hora de seleccionar y adquirir el fondo bibliográfico. Hay que considerar también que las librerías de la ciudad presentaban una oferta imposible en la metrópoli[(5)].

Así pues, la actitud favorable de la Administración española, el buen criterio del Director, la excelente oferta de las librerías locales y la ayuda internacional - como se verá - fueron las causas de que las obras ingresadas hasta la Independencia constituyeran un fondo de calidad indudable, muy superior al que podían ofrecer otras bibliotecas españolas. Fondo que más tarde, a partir de 1956, iría envejeciendo ante el desespero de todos.

### La cooperación internacional

Las potencias establecidas en la ciudad consideraron a la Biblioteca como un servicio público a toda la comunidad sin excepciones. De ahí su inmediata colaboración en forma de donación de libros. Vale la pena repasar brevemente la aportación de cada país.

#### Francia

La Direction Française des Etablissements de l'Instruction Publique dans la Zone de Tanger donó el 9 octubre de 1941 un lote de libros sobre Marruecos

de un alto interés. Más tarde en agosto de 1942 el Gobierno de Vichy a través de la Embajada de Francia en Madrid y el Consulado de Francia en Tánger hizo llegar diversos y cuantiosos donativos.

### Alemania

La donación de libros a través del Consulado Alemán en Tánger provocó algunos incidentes. La Intervención Regional de Tánger exigió el 10 de diciembre de 1941 que ciertos libros donados por el Consulado «**no serán colocados en la anaquelería de libros de lectura pública**». El 8 de junio 1942 la Intervención Regional de Yebala ordena sean retirados gran cantidad de libros alemanes, entre ellos muchos referentes a psicología, educación, ciencias sociales, etc. El 14 de octubre de 1942 la Delegación en Tánger de la Alta Comisaría de España en Marruecos, comunica que no procede a que las obras del Fuhrer y los discursos de sus ministros, sean expuestas al público. Estas obras deben ser remitidas de forma inmediata y expeditiva a dicha Delegación.

Las donaciones alemanas de esta época, a pesar de los expurgos, constituyen hoy un fondo de interés.

### Italia

Sólo consta la donación de un lote de libros el 13 de enero de 1943 procedente del Consulado General de Tánger. Abundan las obras de propaganda política del momento, literatura latina, gramáticas italianas, etc.

### Estados Unidos de América

Parece ser que la Legación de los Estados Unidos en Tánger también colaboró desde el primer momento. Pero sus donaciones más importante tuvieron lugar en 1952, 1953 y 1960. En conjunto su colaboración fue extraordinaria. No sólo llegaron lotes especiales para la Biblioteca, sino que los diversos responsables de la Legación han obsequiado con fondos hispánicos procedentes de diverses instituciones americanas de la ciudad, ya desaparecidas. Así llegaron los fondos de USA Information Service, de la American Library, etc. Estos fondos estaban consitituidos por obras en inglés sobre cultura española, obras de literatura norteamericana traducidas al español, prohibidas de muy difícil consulta en España en su día, y obras de literatura hispanoamericana en español editadas en Estados Unidos, También prohibidas en España. Así el público tangerino tuvo acceso a unas obras veinte o treinta años antes que el público español en la metrópoli[6].

La ayuda de Francia cesó al crearse la Bibliothèque Française el 8 de diciembre de 1955. Y la de los Estados Unidos tuvo altibajos, sobretodo cuando se inauguró la American Library el 4 julio de 1946. No consta la cooperación del Reino Unido(7).

**Bibliografía**

Ha sido ordenada en dos apartados.

El primero está dedicado a la Biblioteca Española y ordenado cronológicamente desde 1941 a 1989.

El segundo comprende una bibliografía selecta sobre las bibliotecas del Protectorado Español de Marruecos. No he incluído la extensa bibliografía sobre la Biblioteca General de Protectorado, hoy Bibliothèque Général et Archives de Tetuán, por estar ya estudiada por Latifa Benjelloun-Laraoui, **Les Bibliothèques au Maroc** (Paris 1990, p. 259-273), excepto la no citada por la autora. He incluido algunos dahires publicados en el Boletín oficial de la Zona, despreciando multitud de noticias que en él figuran y que son de tono menor.

**Bibliografía sobre la Biblioteca Española 1941-1989**


1941

**Biblioteca Municipal, Tánger. Estadística : mayo y junio de 1941.** - En : Mauritania - Año 14, núm. 169 (Tánger, 1 diciembre 1941) 368

1942

**Biblioteca Municipal de Tánger.** En : Alta Comisaría de España en Marruecos, Delegación de Educación y Cultura, Servicio de Bibliotecas. **Memoria-resumen del año 1941** redactada por Guillermo Guasyermo Gallent. - Tetuán, 1942, p. 22-24.

1947

GUASTAVINO GALLENT, GUILLERMO

**Una labor de ocho años : archivos y bibliotecas en el Protectorado.** - En : Africa. - Núms. 68-69-70 (1947) 71-74.

**Biblioteca Pública Española de Tánger.** En : Zona de Protectorado y de los territorios d soberanía de España en el Norte de Africa. **Anuario estadístico 1946.** - Madrid : Presidencia de Gobierno, Instituto Nacional de Estadística, 1947, p. 326.

1949

**Biblioteca Pública Española de Tánger.** - En : Revista de archivos, bibliotecas y museos. - V. 55, núm. 2 (1949) 383-387

1951

**Biblioteca Pública Española de Tánger.** - In : Zona de Protectorado y de los territorios de soberanía de España en el Norte de Africa. **Anuario estadístico 1949-1950.** Madrid : Presidencia de Gobierno, Instituto Nacional de Estadística, 1951, p. 398.

1952

GUASTAVINO GALLENT, GUILLERMO

**Archivos y bibliotecas en el Protectorado de España en Marruecos.** - En : Congreso iberoamericano y filipino de archivos, bibliotecas y propiedad intelectual. -Madrid, 1952, v. 3, p. 704-714.

1953

**Movimiento en la Biblioteca Espanola de Tánger : año 1951.** - En : Zona de Protectorado y de los territorios de soberanía de España en el Norte de Africa. **Anuario estadístico 1951.** - Madrid : Presidencia de Gobierno, Instituto Nacional de Estadística, 1953, p. 446-447.

1955

**La Biblioteca Pública Española.** - In : Espana. Consulado General (Tánger). **Memoria de los servicios oficiales de España en Tánger : 1945-1955.** - Tánger : el Consulado, (1956).

**Movimiento de la Biblioteca Pública Española de Tánger.**
En : zona de Protectorado y de los territorios de soberanía de España en el Norte de Africa. **Anuario estadístico 1952-53.** - Madrid : Presidencia de Gobierno, Instituto Nacional de Estadística, 1955, p. 528.

VERNIER VICTOR.

**La Singulière Zone de Tanger : ses différents aspects et ce qu'elle pourrait devenir si ...**-Paris : Ed. Eurafricanes, 1955, p. 86-87.

**Labor de los servicios oficiales de España en Tánger.** - En : Africa. Núm. 164-165 (Agosto-septiembre 1955) 15-17.

1956

**Movimiento de la Biblioteca Pública Española de Tánger.** - En : Zona de

Protectorado y los territorios de soberanía de España en el Norte de Africa. **Anuario estadístico 1954.** - Madrid : Presidencia de Gobierno, Instituto Nacional de Estadística, 1956, p. 426-427.

VALDERRAMA MARTÍNEZ, Fernando

**Historia de la acción cultural de España en Marruecos : 1912-1956.** -Tétuán : Editora Marroquí, 1956, p. 944.

1957

**Movimiento de la Biblioteca Pública Española de Tánger.** En Zona de Protectorado y de los territorios de soberanía de España en el Norte de Africa. **Ultimo anuario estadístico : 1955.** - Madrid : Presidencia de Gobierno, Instituto Nacional de Estadística, 1957, p. 443-444.

GARCÍA FIGUERAS, Tomás

**España y su Protectorado en Marruecos : 1912-1956.** - Madrid : Instituto de Estudios Africanos, 1957, p. 244-245

1958

**La Biblioteca Popular Española tiene a su disposición 12.000 volúmenes.** -En : España (Tánger 14 agosto 1958) 9.

1971

ZARET PEREZ, Gene

**Tánger dispone de la más importante biblioteca española en el extranjero.** - En : Africa. - V. 22, núm. 355 (julio 1971) 23.

BACAICOA ARNAIZ, Dora

**Vuestro amigo de papel.** - En : Vuelos : revista escolar del Colegio Ramón y Cajal. - Núm. 5 (Tánger, junio 1971) 1.

1974

**Entrevista con Dora Bacaicoa Arnaiz, directora de la Biblioteca Pública Española.** - En : Vuelos : revista escolar del Colegio Ramón y Cajal. - Núm. 12 (Tánger, junio 1974) 4, 10

1983

**Entrevista con la Directora de la Biblioteca Pública Española de Tánger.** - En ADERMA informa. - Núms. 12-13 (1983) 2-3.

1976

GARCÍA CARRASCO, Francisco Javier

**La acción cultural de España en Marruecos.** - Madrid : Universidad complutense, Facultad de Filosofía y Letras, Sección de Pedagogía, 1976.

1986

Noticias de la Biblioteca Española de Tánger. - En : ADERMA informa. Núm. 26 (Tánger, 30 de septiembre 1986) 4.

1989

BUTRAGUEÑO, Elena ; UNZETA, Mercedes

**Bibliotecas españolas en Marruecos.** - En : Delibros : revista profesional del libro. - Núm. 12 (mayo 1989) 23-25.

**Bibliografía de la Biblioteca Española de Tánger : 1941-1989.** - Tánger : la Biblioteca, 1989

**Bibliografía selecta sobre las bibliotecas del Protectorado Español en Marruecos**

**Dahir aprobando la creación de una comisión investigadora encargada de catalogar las obras literarias munuscritas existentes en la Zona.** - En Boletín oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos. Año 26, núm. 9 (31 marzo 1938) 167-168.

**Dahir estableciendo la Fiesta del Día del Libro Arabe.** - En : Boletín oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos. - Año 28, núm. 10 (10 abril 1940) 220.

**Dahir creando la Fiesta del Día del Libro Arabe y dando normas para su celebración anual.** - En : Boletín oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos. - Ano 29, núm. 12 (13 abril 1941) 310-311.

GUASTAVINO GALLENT, Guillermo

**La acción española en los archivos y bibliotecas de la Zona Norte de Marruecos.** - Madrid 1958.

Rec. : Bacaicoa Arnaiz, Dora. - En Hespéris Tamuda. - V. 1, fasc. 1 (1960) 167-170.

J.C.

**Bibliotecas espanolas en Marruecos.** - En : Revista de Geografía comercial. V. 2 (1886-1887) 373.

MIKNASI, Ahmad Mohammed al-

**La Sección Arabe de la Biblioteca General del Protectorado.**
- En : Africa. - Núm. 135 (1953) 43-44.

MIKNASI, Ahmad Mohammed al-

**La Sección Arabe de la Biblioteca General del Protectorado.**
En : I Congreso iberoamericano y filipino de archivos, bibliotecas y propiedad intelectual, Madrid 1952. - V. 3, p. 860-864.

**Reglamento de archivos y bibliotecas del Protectorado.**
- En : Boletín oficial de la Zona de Protectorado Español en Marruecos.
- Año 32, núm. 32 (20 noviembre 1944) 1152-1156.

**Reglamento e instrucciones para la organización y régimen de los archivos y bibliotecas del Protectorado.** Tetuán : Alta Comisaría de Espana en Marruecos, Direccíon de Archivos y Bibliotecas, 1945.

# NOTAS

(1) Zona de Protectorado y de los territorios de soberanía de España en el Norte de Africa, **Anuario estadístico 1951.** —Madrid : Presidencia del Gobierno, Instituto Nacional de Estadística, 1953, p. 447.

(2) Sobre las bibliotecas tangerinas vid. : p. Maillard,

**Bibliothèque de la Grande Mosquée de Tanger : essai de bibliographie marocaine.** - En Revue du monde musulman. - V. 35 (1917-1918) 107-192 ; Salmon, **Gatalogue des manuscrits d'une bibliothèque privée de Tanger.** - En : Archives marocaines. - V. 5 (1905) 134-146

En 1945 existían también las bibliotecas para socios del Foyer français, y la del Hotel El Minzah.

(3) Francisco Cuevas fue nombrado comendador de la Orden Mehdavía el 18 de julio de 1946 por S.A. el Jalifa El Hassan ben Mehdi ben Ismail ben Mohamed

Por orden de 4 de agosto de 1969 se creó la plaza de Facultativo Director de la Biblioteca, que ocupó hasta 1985 Dora Bacaicoa Arnaiz, cuya labor merece ser estudiada a parte por su dedicación a la difusión artística marroquí.

(4) La Biblioteca instalada en la Terraza Renschausen fue inmortalizada por Juan Goytisolo en las páginas de su novela **Reivindicación del conde Don Julián** (Méjico 1970 ; Barcelona 1976)

En 1971 la Biblioteca se trasladó a la calle Bélgica, 9

(5) Véanse por ejemplo los catálogos de J. Maynar, **Información y Distribución Bibliográfica Internacional**, de Tánger. (Ejemplares conservados en la Biblioteca Bergnes de las Casas, de Barcelona)

(6) La Biblioteca tiene en avanzado estado de redacción el «**Catálogo de libros en inglés**», una insólita colección de unas 500 obras del s. XIX y XX, testimonio del pasado cultural de la ciudad. En él figuran obras de múltiples procedencias tanto de instituciones como de donativos personales. - También tiene radactado e inédito el catálogo «Danica : libros daneses», 1989

(7) El British Centre of Tangier se inauguró en enero de 1946.



# COMMUNICATIONS EN LANGUE ARABE

Université Mohammed V
Faculté des Lettres et des Sciences Humaines
Rabat

Université Abdelmalek Es-Saâdi
Ecole Supérieure Roi Fahd de Traduction
Tanger

# TANGER
## 1800 — 1956
### Contribution à l'histoire récente du Maroc

1991